د. سيد غنيم

تصوير

احمد ياسين

@Ahmedyassin90

الأصابع على الزناد

استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط



تصوير

احمد ياسين

تلغرام

https://t.me/Ahmed_Yassin90

الأصابع على الزنـــاد

استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط

الدكتور/ سيد غنيم محاضر زائر للأمن الدولي بالناتو والاتحاد الأوروبي والقيادة المركزية الأمريكية، وبالجامعات والأكاديميات بدول أوروبا وشرق آسيا والأمريكتين.

زميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا، حاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية (كلية التجارة جامعة بورسعيد)، وماجستير العلوم العسكرية من مصر وباكستان، ودبلوم العلوم السياسية (كلية العلوم جامعة كرانفيلد بإنجلترا)، وبكالوريوس إدارة الأعمال من كلية التجارة جامعة عين شمس.

عمل رئيسًا لأركان مهمة الأمم المتحدة بنيبال، وشغل مناصب بعدة مهام أخرى تابعة للأمم المتحدة، كما عمل ممثلًا لمصر بالقيادة المركزية الأمريكية.



الأصابع على الزنـــاد

طبعة 2021

رقم الإيــــداع: 2020/21024

الترقيم الدولي: 978-977-821-176-4

جميع الحقوق محفوظة ©

عدا حالات المراجعة والتقديم والبحث والاقتباس العادية، فإنه لا يسمح بإنتاج أو نسخ أو تصوير أو ترجمة أي جزء من هذا الكتاب، بأي شكل أو وسيلة مهما كان نوعها إلا بإذن كتابي.

No part of this book may be reproduced or utilized in any from or by means electronic or mechanical including photocopying recording or by any information storage and retrieval system without prior permission in writing of the publishers.

تصوير أحمد ياسين

الناشر

محمد البعلي

إخراج فني

علاء النويهي

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن رأي دار صفصافة.



دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات

5 ش المسجد الأقصى - من ش المنشية - الجيزة - ج م ع.



الأصابع على الزنـــاد

استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى
وتأثيراتها على الشرق الأوسط

د. سيد غنيم



بطاقة فهرسة

إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية،
إدارة الشئون الفنية

غنيم، سيد
الأصابع على الزناد : استراتيجيات الأمن القومي للدول الكبرى وتأثيراتها على الشرق الأوسط / سيد غنيم
القاهرة، دار صفصافة للنشر والتوزيع والدراسات، ٢٠٢١
٤٤٨ ص، ٢٤سم
تدمك ٤-١٧٦-٨٢١-٩٧٧-٩٧٨
١- الأمن القومي
أ- العنوان

رقم الإيداع: ٢٠٢٠/٢١٠٢٤

تصوير
احمد ياسين



@Ahmedyassin90
تصوير احمد ياسين

المحتويات

تصوير أحمد ياسين

إهداء

إلى أمي وأبي رحمهما الله.

إلى د. هالة.. زوجتي رفيقة الرحلة.. سندي الذي احتمل الكثير لإنجاز هذا العمل.

إلى ناريمان وروزان.. كلما رأيتكما تضحكان عرفت أن المستقبل -بكل تأكيد- يستحق.

إلى كل من تفضل عَليَّ بعلم أو مشورة ولو بحرف.



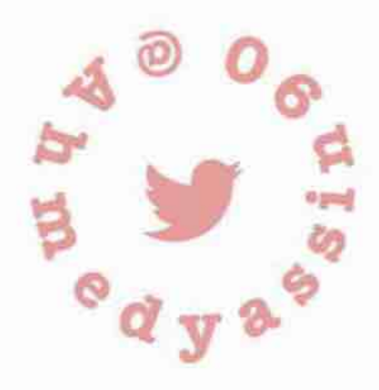
شكر وتقدير

ظهر هذا الكتاب للنور بمساعدة كل من:

الباحثين الشابين أ. محمد عامر حسيني ومهندس حسام أحمد زين.

الكاتب عمر قناوي الذي قام بتحرير الكتاب وقدم ملاحظات مفيدة للعمل

فلهم جميعًا جزيل الشكر وعميق التقدير.



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

مقدمة

بدأ القرن العشرون بعالم متعدد الأقطاب، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية ظهر عالم ثنائي القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي). وبنهاية الحرب الباردة في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي، تحول العالم إلى نظام أحادي القطبية، مُعلنًا بدء مرحلة قيادة الولايات المتحدة، لتصوغ النظام العالمي، وتفرض نفوذها وإرادتها على القرار الدولي، وذلك حتى قيام الثورات العربية، لتعود روسيا من بعدها مجددًا قطبًا عالميًا منافسًا للولايات المتحدة الأمريكية التي ظلت منفردة بالنظام الدولي عقدين من الزمان (1991 - 2011).

عقب إعلان جورج بوش في 1991 مصطلح "النظام العالمي الجديد" بعد انتهاء حرب "تحرير الكويت"، والتي تلاها تدخلات عسكرية أمريكية منفردة أو ضمن الناتو في مسارح مختلفة أهمها أفغانستان ويوغوسلافيا السابقة والصومال والعراق، فضلًا عن عمليات لحفظ السلام تحت مظلة الأمم المتحدة تحملت الولايات المتحدة أكثر من 70% من تكلفتها، انتشر الإرهاب إلى أن طال أمريكا نفسها، وكان معظم عناصر تلك التنظيمات الإرهابية من دول الشرق الأوسط ووسط آسيا، مما دفع الولايات المتحدة للتفكير في "مبادرة الشرق الأوسط الكبير" ليتجاوز النطاق الجغرافي لها المنطقة العربية والجوار الإقليمي القريب، حيث يمتد حدوديًا من باكستان وأفغانستان شرقًا إلى المغرب وموريتانيا غربًا، متضمنة تركيا شمالًا والسودان جنوبًا.

من جانب آخر، واجهت العديد من دول المنطقة في العقود الأخيرة تحديات كبيرة طالت أيضًا مصالح الدول العظمى بالمنطقة. ومع ضعف وارتباك أنظمة حكم بعض البلدان العربية، تزايدت حدة الغضب وعدم الرضا بين شعوبها، مما أدى لانطلاق ما سُمي بثورات "الربيع العربي" في بدايات عام 2011، تلك الثورات التي لم تتمكن في معظمها من تحقيق أهدافها التي قامت من أجلها، كما عجزت قدرات الدول والشعوب عن مجابهة نتائجها، كما لم تنجح تجارب حكم الإسلام السياسي في أي من دول الثورات.

ونتيجة لتدهور الأمور وتزايد الصراعات العرقية والقبلية والطائفية في سوريا واليمن وليبيا فضلًا عن العراق، وصلت تلك البلاد إلى ما يُعرف بحالة "الدولة الفاشلة". وقد أدى كل ذلك لاستمرار تزايد وانتشار الإرهاب في المنطقة العربية وبعض المناطق المحيطة

بها. ومع تطور الأحداث طورت الدول العظمى استراتيجياتها بما يمكنها من مجابهة الأحداث بالمنطقة في إطار يضمن تحقيق نفوذها وحماية مصالحها المتضادة، الأمر الذي أدى لاشتعال التنافس الدولي والإقليمي بالمنطقة، وزيادة التحديات والتهديدات بها، مما سيمثل تأثيرًا كبيرًا على الأمن الإقليمي للمنطقة العربية.

ترتبط العلاقة بين تركيبة القوى العظمى ودول الشرق الأوسط -والتي يضم معظم الدول العربية- بروابط مُعقدة، حيث تقود الولايات المتحدة هذه العلاقة بين المنظومة العالمية ودول الشرق الأوسط في تعاون مفتوح مع حلفائها الرئيسين من الدول الكبرى في أوروبا وآسيا، وفي تنسيق حذر مع منافسيها الرئيسين (روسيا الاتحادية والصين الشعبية)، حيث تنظر لروسيا كعدو للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (ناتو)، وتنظر للصين كمنافس اقتصادي وسياسي وعسكري. تلك الأمور وضحت بشكل متكرر في استراتيجيات الأمن القومي المتعاقبة لكل من الولايات المتحدة وروسيا، والأوراق السياسية للصين وكذا الاستراتيجية العسكرية الصينية.

وارتباطًا بما تقدم، يتم طرح أفكار الكتاب في إطارين زمنيين رئيسين، الأول: ويتضمن الفترة (2011 - 2017) ارتباطًا بتداعيات الثورات العربية وحتى تولي دونالد ترمب رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية وإصدار آخر وثيقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في ديسمبر 2017، ويتم خلالها استعراض استراتيجيات الأمن القومي والدفاع والسياسات المتعلقة بها لكل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية كأهم أقطاب التنافس الدولي بالمنطقة، وكذا بالنسبة لكل من إسرائيل وتركيا وإيران على الصعيد الإقليمي، ثم استعراض التنافس الدولي والإقليمي بين هذه الدول فضلًا عن السعودية والإمارات وقطر ومصر باعتبارها الدول العربية الفاعلة بالمنطقة، انتهاءً بتوضيح التحديات الناجمة عن استراتيجيات وسياسات القوى العظمى والقوى الإقليمية في ديناميات أمنية جديدة. أما الإطار الزمني الثاني فيتضمن الفترة (2018 - 2020)، موضحًا أهم المستجدات الدولية والإقليمية والتي أثرت على الديناميات الأمنية في منطقة الشرق الأوسط، واعتبارها تمهيدًا لاستشراف التحولات الدولية والإقليمية **والتأثيرات** المتوقعة على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط كرؤية مستقبلية.

المؤلف

الدكتور/ **سيد غنيم**

الفصل الأول

مناورة الثلاثة الكبار

استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية

يركز هذا الفصل من الدراسة على تناول المداخل العلمية لمفهومي: الاستراتيجية، والأمن القومي، وتطورهما وتمييزهما عن المفاهيم المختلطة بهما بشكل عام، وتحليل أدوار وآليات قيام المؤسسات السياسية التنفيذية في عملية صنع وتنفيذ استراتيجيات الأمن القومي في الدول المتقدمة والنامية وتقييمها.

كما يتعرض هذا الفصل للملامح العامة لاستراتيجيات الأمن القومي للدول العظمى ممثلة في الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا الاتحادية، والصين الشعبية، وذلك خلال الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2011 و2020. ويُراعى في تناول وتحليل هذه **الاستراتيجيات الآتي:**

تقديم لمحة عامة ملخصة عن كل استراتيجية من هذه الاستراتيجيات، وتحليل موجز لها متضمنًا رؤيتها للقوى المتنافسة على الساحة العالمية، علاوة على تحليل المواقف والمردود تجاه هذه الاستراتيجيات، وخاصة في ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط،

وعقائد رؤساء الدول وقت إصدار الاستراتيجيات محل الدراسة، ومدى تفاعل بعض هذه الاستراتيجيات مع التطورات السياسية والأمنية بمنطقة الشرق الأوسط.

ويمكن تقسيم هذا الفصل إلى المباحث **التالية:**

المبحث الأول: استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

المبحث الثاني: استراتيجية الأمن القومي لدولة روسيا الاتحادية

المبحث الثالث: استراتيجيات الأمن القومي للصين الشعبية

المبحث الأول

استراتيجية الأمن القومي: المفاهيم والتطور

تتوفر العديد من الدراسات باللغتين العربية والإنجليزية التي تهتم بالأمن القومي في الآونة الاخيرة نظرًا للإحداثيات العالمية السياسية والعسكرية التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، بالإضافة لبروز التوازنات والتكتلات والمحاور التي نشأت بين القوى الدولية مع الانتشار الكثيف للأسلحة والتطور المعلوماتي النوعي للعالم والذي نتج عنه تعديلات في النظام الدفاعي العالمي مع تغيير الثوابت التقليدية الموروثة، حيث تم تشكيل رؤية جديدة للأمن مع تحديد مجال أمني جديد للدول.

أولًا: مفهوم استراتيجية الأمن القومي (للدولة)

(1) مفهوم الاستراتيجية العليا (للدولة):

يمكن تعريف الاستراتيجية على أنها علم وفن التخطيط لتنمية وتعبئة وحشد وتوجيه واستخدام عناصر القوة الشاملة للدولة أو مجموعة دول متحالفة، ومدى مصداقيتها في استخدام هذه العناصر، أو جزء منها (عنصر أو أكثر) أو التهديد باستخدامها، لردع أي تهديد يوجه إليها، بهدف حماية أمنها القومي حسبما تقتضي المصلحة القومية العليا، أي إحداث التنمية الشاملة دون تدخل، وصيانة سيادتها، والحفاظ على وجودها وضمان استمرار بقائها، "عناصر الأمن القومي"، وتمثل النشاط الرئيس الدائم للقيادة العليا للدولة.[1]

1- مصطفي كامل، (لواء دكتور)، التنافس الدولي والاستراتيجي وتأثيره على المنطقة العربية، القاهرة، أخبار اليوم قطاع الثقافة، 2019م، ص ص 43 - 44.

(2) **مفهوم الأمن:**

بشكل عام، يمكن تعريف الأمن على أنه درء أو التحرر من أو القدرة على تجنب الخطر أو الضرر المحتمل أو من أي تغيير قسري غير مرغوب فيه، والذي يسببه الآخرون. وقد يكون المستفيدون من الأمن الأفراد والجماعات بالمجتمع أو المؤسسات أو النظم البيئية أو أي كيان أو ظاهرة أخرى عرضة للخطر أو الضرر المحتمل أو للتغير غير المرغوب فيه. ويشير الأمن (ضمن المصطلح الأمن القومي) في الغالب إلى الحماية من أي تهديدات أو مخاطر يمكن أن تهدد أو تضر الدولة أرضًا وشعبًا ومؤسسات من خلال أبعاد الأمن القومي. كما أن هناك أمنًا لا يختص بضرر أو خطر مباشر، ولكنه يرتبط بمجموعة واسعة من الحواس الأخرى مثل التحرر من العوز بتوفير الاحتياجات اللازمة للشعب كافة، ومثل توفير السلع الأساسية والذي يعرف بـ"بالأمن الغذائي"، ومثل ضمان سرية أمر معين كالمحادثات الآمنة، ومثل الشعور بالأمان الأسري وما شابه ذلك من أمور.[1] كما يعرف قاموس «ويبستر» الأمن على أنه مجموعةٌ من التدابير والقوانين التي يتّبعها الإنسان لتحقيق الحماية لنفسِه ومالِه وممتلكاته أو عِرضه أو أيّ شيءٍ ثمينٍ يخاف عليه.[2]

(3) **مفهوم القومية:**

أما مفهوم القومية فقد ظهر حينما وجد قوم من الناس في أرض واحدة ويتمتعون بثقافة واحدة وتوجد بينهم علاقات تدور حول مصلحة مشتركة وتضامن ونسب، فتلك الروابط هي ما يُسمى بالقومية. وقد أشار إليها ابن خلدون بفكرة العصبية موضحًا عناصرها وهي الأرض المشتركة، والتاريخ، والثقافة المشتركة، والمصالح المشتركة. ومن الطبيعي أن يتجه هذا الكيان إلى إنشاء نظام سياسي يصبح معبرًا عنه وبالتالي تصبح الدولة تجسيدًا لمعنى القومية. حتى ولو لم يكن شرطًا أن يحدث هذا بالضرورة فهناك قومية بلا دولة.[3]

1- BUZAN, Barry. WÆVER, Ole and de WILDE, Jaap. Security: A New Framework for Analysis (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998), p. 32

2- Merriam Webster, Security.

3- GIDDENS, Anthlny. "Nation States and Violence" in Walter W.Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Consensus -New York: The Free Press, 1984 .

ويمكن تعريف القومية على أنها أيديولوجية قائمة على فرضية أن ولاء الفرد وتفانيه للدولة القومية يفوق المصالح الفردية أو الجماعية الأخرى.[1]

كما يمكن تعريف القومية من حيث الأصل المشترك أو العرق أو الروابط الثقافية، وتحديدًا حول ما إذا كان ينبغي اعتبار عضوية الفرد في الأمة غير طوعي أو طوعيًا.[2]

(4) مفهوم الأمن القومي:

هو مفهوم ذو نشأة أمريكية بأهداف سياسية، حيث برز لأول مرة كأحد محاور السياسات الخارجية للدول العظمى في فترة الحرب الباردة. فبالرغم من أنه قد شاع بعد الحرب العالمية الثانية، لكن يمكن القول إن جذوره تعود إلى القرن السابع عشر بعد انعقاد معاهدة وستفاليا عام 1648 التي أسست مفهوم الدولة القومية وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار والمناخ الذي نشطت فيه محاولات صياغة مقاربات نظرية وأطر مؤسساتية وصولًا إلى استخدام تعبير "استراتيجية الأمن القومي". وصولًا لظهور مؤسسات أكاديمية مهتمة بمسائل الأمن القومي: مصادره، مقوماته، إجراءات ضمان حمايته.

وقد بدأ التشكيل التنظيمي المؤسسي لمصطلح الأمن القومي عن طريق الكونجرس الامريكي حينما أصدر قانون الأمن القومي لعام 1947. ويعتبر مجلس الأمن القومي في الولايات المتحدة النموذج الأمثل الذي يجسّد تعريف والتر ليبرمان عن الأمن القومي باعتباره قدرة الدولة على تحقيق أمنها بحيث لا تضطر للتضحية بمصالحها المشروعة لتفادي الحرب، والقدرة على حماية تلك المصالح إذا ما اضطرت عن طريق الحرب.[3] وكأي مصطلح لا يمكن تحديد مفهوم الأمن القومي تحديدًا دقيقًا دون نطاق المكان والزمان الذي يتحرك من خلاله، بالتالي فهو قيد التعديل والتطوير دائمًا نتيجة للتغيرات والعوامل التي تلعب دورًا في بروزه.

1- Britannica, Nationalism, 2014.

2- Stanford Encyclopedia Philosophy, Nationalism, 15/12/2014.

3- عبد المنعم المشاط (دكتور)، "الإطار النظري للأمن القومي العربي"الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته" القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993"، ص ص 17-14.

خاصة كون الأمن القومي ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد تدمج بين علوم الاجتماع والاقتصاد والعلاقات الدولية ونظم الحكم وغيرها.

وهناك عدة تعريفات للأمن القومي منها ما يلي:

عام 1943 عرف والتر ليبرمان الأمن القومي على أنه «مصدر لأمن أي دولة عندما لا تضطر إلى التضحية بمصالحها المشروعة لتجنب الحرب، وتكون قادرة، إذا تم تحديها، على الحفاظ عليها بالحرب».[1]

عام 1950 عرف هارولد لاسويل الأمن القومي بأن المعنى المميز للأمن القومي يعني التحرر من الإملاء الأجنبي.[2]

عام 1960 عرف أرنولد ولفورس الأمن القومي أنه يعني بشكل موضوعي درء أي تهديدات تستهدف القيم المكتسبة، وبشكل محدد، يمكن تعريفه على أنه غياب الخوف من تعرض هذه القيم للتأثير أو المخاطر.[3]

أما هارولد براون وزير الدفاع الأمريكي خلال الفترة (1977 – 1981) فقد عرف الأمن القومي على أنه يمثل القدرة على الحفاظ على سلامة الأمة وسلامة أراضيها، والحفاظ على علاقاتها الاقتصادية مع دول العالم كافة وبشروط مناسبة، والحفاظ على طبيعة الأمة وعلى مؤسساتها ونظام حكمها من الاضطرابات والتهديدات الخارجية، ويشير الأمن القومي إلى قدرة الدولة على السيطرة على حدودها.[4]

عام 1990 رأي تشارلز ماير أن أفضل وصف للأمن القومي هو القدرة على التحكم في تلك الظروف المحلية والخارجية التي يعتقد الرأي العام لمجتمع معين

1- ROMM, Joseph J. (1993). Defining national security: the nonmilitary aspects. Pew Project on America's Task in a Changed World (Pew Project Series). Council on Foreign Relations. p. 122. ISBN 978-0-87609-135-7.

2- ROMM, Joseph J. سابق, (1993).

3- Definition from "Proceedings of Seminar on "A Maritime Strategy for India" (1996). National Defence College, Tees January Marg, New Delhi, India. quoted in Paleri 2008.

4- BROWN, Harold (1983) Thinking about national security: defense and foreign policy in a dangerous world. As quoted in Watson, Cynthia Ann (2008). U.S. national security: a reference handbook. Contemporary world issues (2 (revised) ed.). ABC-CLIO. pp. 281. ISBN 978-1-59884-041-4.

أنها ضرورية للتمتع بتقرير المصير والاستقلال والازدهار والرفاهية.[1]

عام 1996 وصفت كلية الدفاع الوطني بالهند الأمن القومي على أنه مزيج قوي من النضج والمرونة السياسية والقوة البشرية والهيكل الاقتصادي والقدرة والكفاءة التكنولوجية والقاعدة الصناعية وتوافر الموارد الطبيعية وأخيرًا القوة العسكرية.[2]

كما يرى برابهاكاران باليري الأمن القومي أنه الحالة القابلة لقياس قدرة الأمة على التغلب على التهديدات متعددة الأبعاد التي تستهدف رفاهية الشعب وقومية الدولة في أي وقت من الأوقات، من خلال موازنة جميع أدوات الدولة السياسية من خلال الحوكمة. ويمكن توسيعها لتشمل الأمن العالمي من خلال متغيرات خارجة عنها.[3]

وفي عام 2008 عرف كل من سام سباركسيان وجون آلين وليامز وستيفن جي كيمبالا الأمن القومي على أنه قدرة المؤسسات الوطنية على منع الخصوم من استخدام القوة لإلحاق الضرر بالمواطنين أو بمصالحهم القومية، وكذا مدى ثقة المواطنين في هذه القدرة. وهناك بُعدان لهذا التعريف: بعد مادي وبعد نفسي أو معنوي. الأول موضوعي ويعتمد على القوة والقدرة العسكرية للأمة لمواجهة الأعداء أو التهديدات بمقدرة وكفاءة، بما في ذلك الذهاب إلى الحرب إذا لزم الأمر. يتضمن هذا أيضًا دورًا أكثر بروزًا للاستخبارات والاقتصاد والتدابير غير العسكرية الأخرى بالإضافة إلى القدرة على استخدامها كأدوات سياسية عسكرية في التعامل مع الدول الأخرى. أما البعد النفسي فهو الذي يعكس آراء ومواقف المواطنين حول قدرة الأمة على البقاء آمنة بالنسبة للعالم الخارجي. وهو يؤثر على استعداد الناس لدعم جهود الحكومة لتحقيق أهداف الأمن القومي. والأساس في ذلك هو أن غالبية الناس لديهم المعرفة والإرادة السياسية لدعم سياسات واضحة لتحقيق أهداف

1- MAIER, Charles S. Peace and security for the 1990s. Unpublished paper for the MacArthur Fellowship Program, Social Science Research Council, 12 Jun 1990. As quoted in Room 1993, p.5

2- Definition from "Proceedings of Seminar on "A Maritime Strategy for India" سابق, (1996).

3- Definition from "Proceedings of Seminar on "A Maritime Strategy for India" سابق, (1996).

أمنية وطنية واضحة.[1]

أما اللواء الدكتور مصطفى كامل فيرى أن مصطلح الأمن القومي يمكن تعريفه على أنه إدراك الدولة الكامل بالمخاطر (التحديات - التهديدات) الموجهة إليها، والتي يمكن أن تهددها ككيان، أو تحول دون تقدمها، وقدرتها على التحرك في جميع المجالات لتعظيم قوتها الشاملة على جميع الأصعدة (سياسيًا – اقتصاديًا – اجتماعيًا – عسكريًا) بما يضمن مجابهة وردع تلك المخاطر، بهدف إحداث التنمية الشاملة والمستدامة لازدهارها واستدامة سيادتها على أقاليمها (البرية – البحرية – الجوية الفضائية) والحفاظ على وجودها واستمرار بقائها.[2]

ويرى ديفيد جي سترمفيلز أنه بالنظر إلى مفهوم الأمن القومي من الناحية العملية، فهو يرتبط في المقام الأول بإدارة التهديدات المادية والقدرات العسكرية المستخدمة للقيام بذلك. وهذا يعني أن الأمن القومي غالبًا ما يُفهم على أنه قدرة الدولة على تعبئة القوات العسكرية لضمان حدودها وردع التهديدات المادية أو الدفاع عنها بنجاح، بما في ذلك العدوان العسكري والهجمات التي تشنها عناصر غير حكومية، مثل العناصر الإرهابية والتطرف العنيف. تشكل معظم الدول، مثل جنوب إفريقيا والسويد، قواتها العسكرية أساسًا للدفاع الإقليمي، بينما تستثمر دول أخرى، مثل فرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، في القدرات الاستخباراتية عالية التكلفة، والتي تسمح لقواتها المسلحة بإبراز قوتها واستمرار العمليات العسكرية في الخارج.[3]

من ناحية أخرى، يرى الباحث أنه يمكن النظر لمفهوم الأمن القومي من زاوية مختلفة نسبيًا وبما لا يتعارض مع المفاهيم السابقة والتي تتسم بالدقة والطابع العلمي، حيث اعتمدت تعاريف الأمن القومي على الخوف والحاجة، ومن ثم يمكن النظر لمفهوم الأمن القومي ارتباطًا بالغاية القومية (بقاء دولة ينعم مواطنوها بالحرية والرفاهية). فبدلًا من أن يبنى مفهوم الأمن القومي على فكرة تتركز

1- SARKESIAN, Sam C. WILLIAMS, John Allen and CIMBALA, Stephen J. US National Security: Policymakers, Processes & Politics, 2008, P. 4.

2- مصطفى كامل، (لواء دكتور)، التنافس الدولي والاستراتيجي وتأثيره على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص 36-35.

3- STRUMFELS, David J. A melody of Potpourri, 28/04/2019.

آلياتها وإجراءاتها في التغلب على «الخوف» من المخاطر والعدوان وعلى سد «الجوع» و«الحاجة» إلى أساسيات الحياة، يمكن أن يُبنى مفهومه على فكرة تشمل آلياتها وإجراءاتها ضمان الحرية والعدالة الاجتماعية والعيش بكرامة. وأدوات هذه الغاية وارتكازاتها الرئيسة تتحقق بشكل أساسي من خلال الحث على التفكر والابتكار والإبداع، وتنمية مهارات استغلال الفرص بدلًا من إهدارها، والتفاعل مع المخاطر بدلًا من الخوف منها، أي بما يمكن من تحويل المخاطر إلى فرص. وهنا يعتبر الباحث أن الأمن الإنساني أساس الأمن القومي.

بناءً على تنوع تعريفات مفهوم الأمن القومي فإنه يعتبر مفهومًا معقدًا ومركبًا لدرجة تجعله مفهومًا غير مرن ويعد مثيرًا للاختلاف.

وهناك عدة أبعاد للأمن القومي يمكن تلخيصها في الآتي:

طبقًا لـ»جوزيف روم جي، للأمن القومي أبعاد رئيسة معروفة لدى الدول كافة، وهي الأمن (السياسي، والاقتصادي، والعسكري، والاجتماعي، والبيئي)، كما أضيفت أبعاد أخرى خلال العقدين الماضيين مثل أمن الموارد، والأمن الديموغرافي، وأمن الطاقة، والأمن المعلوماتي (السيبراني)، والأمن الغذائي، والأمن الصحي الذي زاد التركيز عليه مؤخرًا على المستوى العالمي، وأمن البنية التحتية.

أ – الأمن السياسي:

جادل باري بوزان وأولي ويفر وجاب دي وايلد وآخرون بأن الأمن القومي يعتمد على الأمن السياسي: والمقصود به «استقرار النظام الاجتماعي». وقد أضاف آخرون، مثل بول روجرز، أن عدالة النظام الدولي أمر حيوي بنفس القدر. ومن ثم، يعتمد الأمن السياسي على سيادة القانون الدولي (بما في ذلك قوانين الحرب)، وفعالية المؤسسات السياسية الدولية، فضلًا عن الدبلوماسية والتفاوض بين الدول والجهات الأمنية الأخرى. كما أنه يعتمد، من بين عوامل أخرى، على الإدماج السياسي الفعال للجماعات الساخطة والأمن البشري

للمواطنين.[1]

ب- الأمن الاقتصادي:

يمكن توصيف الأمن الاقتصادي، في سياق العلاقات الدولية، على أنه قدرة الدولة القومية على الحفاظ على الاقتصاد الوطني وتنميته، والتي من دونها لا يمكن إدارة أبعاد أخرى للأمن القومي. تحدد القدرة الاقتصادية إلى حد كبير القدرة الدفاعية للأمة، وبالتالي فإن الأمن الاقتصادي السليم يؤثر بشكل مباشر على الأمن القومي للأمة. هذا هو السبب في أننا نرى البلدان ذات الاقتصاد السليم، لديها نظام أمني سليم أيضًا، مثل الولايات المتحدة والصين والهند وغيرها. في البلدان الأكبر، تتوقع استراتيجيات الأمن الاقتصادي الوصول إلى الموارد والأسواق في البلدان الأخرى، وحماية أسواقها في الداخل. قد تكون البلدان النامية أقل أمانًا من الدول المتقدمة اقتصاديًّا بسبب معدلات البطالة المرتفعة والعمل منخفض الأجر.

ويرى جوزيف روم جي أن الأمن الاقتصادي أو الأمن المالي هو شرط وجود دخل ثابت أو موارد أخرى لدعم مستوى معيشي الآن وفي المستقبل المنظور. ويشمل الحافظة المالية المستمرة المحتملة، وإمكانية التنبؤ بالتدفق النقدي المستقبلي لشخص أو كيان اقتصادي آخر، مثل الدولة والأمن الوظيفي. وأن الأمن المالي يشير في كثير من الأحيان إلى إدارة الأموال الفردية والعائلية والمدخرات. يميل الأمن الاقتصادي إلى تضمين التأثير الأوسع لمستويات الإنتاج في المجتمع والدعم النقدي للمواطنين غير العاملين.

ج- الأمن العسكري:

يعني الأمن العسكري قدرة الدولة القومية على الدفاع عن نفسها و/ أو ردع العدوان العسكري. بدلًا من ذلك، يشير الأمن العسكري إلى قدرة الدولة القومية على فرض خيارات سياستها من خلال استخدام القوة العسكرية.

1- Security: a new framework for analysis. Lynne Rienner Publishers. 1998. p. 239. ISBN 978-1-55587-784-2.

ويعتبر مصطلح «الأمن العسكري» مرادفًا لكلمة «الأمن» في كثير من استخداماته. يمكن اعتبار أحد تعريفات الأمن الواردة في قاموس المصطلحات العسكرية وما يرتبط بها من تعريف «للأمن العسكري»، ويعد هذا التعريف المفهوم التقليدي والشكل الأقدم لمفهوم الأمن القومي. ولقد توسع نطاق الأمن العسكري من الأشكال التقليدية للصراع بين الدول القومية إلى أشكال أكثر ارتباطًا بتطور أجيال الحروب.

د - الأمن الاجتماعي:

يمكن توصيف الأمن الاجتماعي بأنه كل ما يطمئن أفراد مجتمع واحد على نفسهم وأموالهم وممتلكاتهم، ويضمن الشعور بالطمأنينة وعدم الخوف، والاعتراف بوجودهم وكيانهم ويحفظ مكانتهم في المجتمع، وبما يضمن استقرار وازدهار واستدامة المجتمع.[1]

٥- الأمن البيئي:

يشير الأمن البيئي، إلى سلامة النظم الإيكولوجية والمحيط الحيوي، لا سيما في ما يتعلق بقدرتها على الحفاظ على مجموعة متنوعة من أشكال الحياة (بما في ذلك الحياة البشرية). حظي أمن النظم البيئية باهتمام أكبر مع تنامي تأثير الضرر البيئي من قبل البشر. ويؤثر تدهور النظم البيئية، بما في ذلك تآكل التربة السطحية وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ، على الأمن الاقتصادي ويمكن أن يؤدي إلى الهجرة الجماعية، مما يؤدي إلى زيادة الضغط على الموارد في أماكن أخرى. يعد الأمن البيئي مهمًا أيضًا لأن معظم دول العالم تتطور وتعتمد على الزراعة وتتأثر الزراعة إلى حد كبير بسبب تغير المناخ، وهذا التأثير ينعكس على اقتصاد الأمة مما يؤثر بدوره على الأمن القومي. ويشمل الأمن البيئي المشاكل البيئية عبر الوطنية. وتشمل هذه المشاكل البيئية العالمية مثل تغير المناخ بسبب الاحتباس الحراري وإزالة الغابات وفقدان التنوع البيولوجي، كما تشمل ضغوط البيئة أو الموارد

1- عبد الستار الهيتي، مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي، مؤتمر الأمن الاجتماعي (تحديدات وتطلعات)، البحرين، 2007، ص 4.

المحلية، وتشمل ندرة الموارد التي تؤدي إلى صراع محلي، مثل النزاعات حول ندرة المياه في الشرق الأوسط، الهجرة إلى الولايات المتحدة بسبب فشل الزراعة في المكسيك، وتشمل أيضًا تأثير تآكل الأراضي المنتجة في الصراع في سوريا. كما قد يكون انعدام الأمن البيئي في رواندا بعد ارتفاع عدد السكان وتضاؤل توافر الأراضي الزراعية قد ساهم أيضًا في الإبادة الجماعية هناك. ونجد أن نتائج الحروب التي تهدد البيئة والتي تشمل الأعمال الحربية التي تقوض أو تدمر النظم البيئية. ومن الأمثلة على ذلك تدمير الرومان للزراعة في قرطاج وحرق صدام حسين لآبار النفط في حرب الخليج.

و - أمن الموارد الطبيعية والطاقة:

ويشمل موارد المياه ومصادر الطاقة والأرض والمعادن. فلا شك أن توافر الموارد الطبيعية الكافية أمر مهم للدولة لتطوير صناعتها وقوتها الاقتصادية. وتخضع الموارد المائية للنزاعات بين العديد من الدول، بما في ذلك الهند وباكستان، وفي الشرق الأوسط. وقد تم الاعتراف بالعلاقات المتبادلة بين الأمن والطاقة والموارد الطبيعية واستدامتها بشكل متزايد في استراتيجيات الأمن القومي، ويعد أمن الموارد المدرجة الآن ضمن أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وفي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، قام الجيش الأمريكي بتركيب شبكات كهروضوئية صغيرة تعمل بالطاقة الشمسية في قواعده في حالة انقطاع التيار الكهربائي.

ز - الأمن الديموجرافي (السكاني):

يعتبر العنصر الديموجرافي من عناصر قوة الأمن القومي لكون العنصر البشري يلعب دورًا أساسيًا في تحقيق الأمن القومي لأي دولة، فحجم وكفاءة ومستوى تعليم القوة البشرية في أي دولة يشكل قدرة الدولة على النهوض والنمو والازدهار، وكذا التصدي للتحديات والتهديدات بما فيها الحروب. لأي حرب وللإدارة في الأجهزة المدنية، إلا أن كبر حجم السكان لا يعد ضمانًا في كل الأحوال لامتلاك قوة عسكرية كبرى، فهناك العديد من العوامل الكيفية الأخرى أهمها القدرات القتالية ونوعية التسليح والتدريب. ولا شك أن المناطق

ذات الكثافة السكانية العالية تعد من المناطق صعبة الاختراق أو السيطرة عليها.

ح - أمن المعلومات (الأمن السيبراني):

والمعروف أيضًا باسم أمن تكنولوجيا المعلومات، ويشير إلى أمن الحواسب والهواتف الذكية، ولشبكات الحواسب الخاصة والعامة والإنترنت. يتعلق الأمر بحماية الأجهزة، والبرمجيات، والبيانات، والأشخاص، وكذلك الإجراءات التي يتم من خلالها الوصول إلى الأنظمة، وللمجال أهمية متزايدة بسبب الاعتماد المتزايد على أنظمة الحاسب في معظم المجتمعات. نظرًا لأن الوصول غير المصرح به إلى البنية التحتية المدنية والعسكرية الحرجة يعتبر الآن تهديدًا رئيسًا، فقد أصبح الفضاء الإلكتروني معروفًا الآن كمجال للحرب. ومن الأمثلة على ذلك استخدام أمريكا وإسرائيل ستوكسنت ضد البرنامج النووي الإيراني.[1]

ط - الأمن الغذائي:

وهو مقياس لتوافر الغذاء وقدرة الأفراد على الوصول إليه. وهناك أدلة على أن الأمن الغذائي كان مصدر قلق منذ آلاف السنين، حيث عُرفت السلطات المركزية في مصر والصين القديمتين بإطلاق الطعام من المخازن في أوقات المجاعات. في مؤتمر الغذاء العالمي عام 1974، عُرف مصطلح «الأمن الغذائي» بأنه «توافر إمدادات غذائية عالمية كافية ومغذية ومتنوعة ومتوازنة ومعتدلة في جميع الأوقات من المواد الغذائية الأساسية للحفاظ على التوسع المطرد في استهلاك الغذاء وتعويض التقلبات في الإنتاج والأسعار». أضافت التعريفات اللاحقة قضايا الطلب والوصول إلى التعريف. يذكر التقرير النهائي لمؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 أن الأمن الغذائي «يتحقق عندما يكون لجميع الناس، في جميع الأوقات، إمكانية الحصول المادي والاقتصادي على أغذية كافية ومأمونة ومغذية لتلبية احتياجاتهم الغذائية وتفضيلاتهم الغذائية من

1- SCHATZ, Daniel; Bashroush, Rabih; Wall, Julie (2017). "Towards a More Representative Definition of Cyber Security". Journal of Digital Forensics, Security and Law. 12 (2). ISSN 1558-7215.

أجل حياة نشطة وصحية».[1]

ي - الأمن الصحي:

هو مفهوم يشمل الأنشطة والتدابير عبر الحدود التي تخفف من حوادث الصحة العامة لضمان صحة السكان. إنه نموذج متطور في مجالات العلاقات الدولية والدراسات الأمنية. يفترض أنصار الأمن الصحي فيه أن جميع الدول تتحمل مسؤولية حماية صحة ورفاهية سكانها. ويقترح المعارضون له أن الأمن الصحي يؤثر على الحريات المدنية وعلى التوزيع العادل للموارد.[2] ووفقًا لمنظمة الصحة العالمية، يشمل الأمن الصحي «الأنشطة المطلوبة لتقليل مخاطر وتأثير أحداث الصحة العامة الحادة التي تعرض الصحة الجماعية للسكان الذين يعيشون عبر المناطق الجغرافية والحدود الدولية للخطر». وتقع على عاتق الحكومات على مستوى العالم مسؤولية حماية صحة سكانها.[3]

أما الأستاذ الدكتور/ سامح سعد علي، خبير (الأمن الصحي العالمي) ورئيس وحدة أبحاث بيولوجيا الأورام بـ(مستشفى سرطان الأطفال 57357)، فيرى أنه مع التطور المتسارع في أدوات الانتقال والاتصال صار العالم مدينة صغيرة مما استدعى عناصر طارئة لتحديات غير مألوفة في التاريخ البشري. ومن أهم تلك التحديات هو الحفاظ على الأمن الصحي قوميًّا وإقليميًّا وعالميًّا. كما يرى سعد أن «مصطلح الأمن الصحي يعبر عن إطار المسؤولية المشتركة بين الأفراد والمنظمات والمؤسسات والدول لحماية المجتمعات من الأخطار الصحية، سواء السارية منها أو المتوطنة. يشمل ذلك الإطار الإجراءات الاحترازية والاستباقية والتعبوية للتنبؤ والوقاية والتصدي للأمراض والأوبئة والكوارث الطبيعية التي تهدد الصحة العامة وتكبد الأفراد والمجتمعات خسائر فادحة. ومن الناحية الإجرائية، يتطلب الأمن الصحي تعاونًا فعالًا بين الأفراد والمنظمات والحكومات لتوفير الموارد الأساسية للتوعية والكشف عن الأمراض والجوائح

1- Trade Reforms and Food Security: Conceptualizing the Linkages. FAO, UN. 2003.

2- "Health Security". World Health Organisation. Retrieved March 19, 2020.

3- RUSHTON, Simon and YOUDE, Jeremy (2014). Routledge Handbook of Global Health Security. London: Routledge.

والتصدي لها من الجوانب الطبية والاجتماعية والاقتصادية كافة».[1]

ومن هنا يرى سعد أن الأمن الصحي القومي يجب أن يشمل عناصر (الأمن البيولوجي والزراعي والبيئي). وجميعها جزء لا يتجزأ من الأمن الصحي القومي والإقليمي والعالمي، الأمر الذي يتطلب تضافر الجهود الإقليمية والدولية لتجنب الأضرار الصحية غير المباشرة ومواجهة الأمراض الخطيرة والأوبئة الناتجة عن تلك المهددات.

ك - أمن البنية التحتية:

وهو مقدم لحماية البنية التحتية، وخاصة (الحيوية) مثل المطارات والطرق سريعة النقل بالسكك الحديدية والمستشفيات والجسور ومراكز النقل وشبكات الاتصالات ووسائل الإعلام وشبكة الكهرباء والسدود ومحطات الطاقة والموانئ البحرية وأنظمة مصافي النفط والمياه. ويسعى أمن البنية التحتية للحد من تعرض هذه الهياكل والأنظمة للتخريب والإرهاب والتلوث.[2]

وقد أنشأت العديد من الدول وكالات حكومية لإدارة أمن البنية التحتية الحيوية بشكل مباشر من خلال وزارة الداخلية/ الشؤون الداخلية، ووكالات أمنية مخصصة لحماية المرافق مثل خدمة الحماية الفيدرالية بالولايات المتحدة، وكذلك شرطة النقل المخصصة مثل شرطة النقل البريطانية. ولا شك أن البنية التحتية الحيوية أمر حيوي للأداء الأساسي للدولة. ويمكن أن يكون للضرر العرضي أو المتعمد تأثير خطير على الاقتصاد والخدمات الأساسية. تتضمن بعض التهديدات على البنية التحتية كالإرهاب والذي قد يتمثل في شخص أو جماعات تستهدف عمدًا البنية التحتية الحيوية لتحقيق مكاسب سياسية. والتخريب بواسطة شخص أو مجموعات مثل الموظفين السابقين والجماعات المناهضة للحكومة والجماعات البيئية. وحرب المعلومات من خلال القرصنة التي يقوم بها شخص عادي لتحقيق مكاسب خاصة أو الدول التي تشن

1- نتائج لقاء مع الأستاذ الدكتور/ سامح سعد علي، خبير (الأمن الصحي العالمي) ورئيس وحدة أبحاث بيولوجيا الأورام بـ(مستشفى سرطان الأطفال 57357)، مقر المستشفى بالقاهرة، 3 فبراير 2020.

2- IGI Global, What's the Infrastructure Security?, 2014,

هجمات لجمع المعلومات وإلحاق الضرر بالبنية التحتية الإلكترونية للبلد. والكوارث الطبيعية كالأعاصير والسيول والفيضانات والزلازل والبراكين وغيرها من الأحداث الطبيعية التي تضر بالبنية التحتية الحيوية مثل أنابيب النفط والمياه وشبكات الكهرباء.

(5) مفهوم المصلحة القومية:

يمكن تعريف المصلحة الوطنية على أنها أهداف وطموحات دولة ذات سيادة، سواء كانت مصلحة اقتصادية أو عسكرية أو ثقافية أو غير ذلك من مصالح وطنية. ويعد السعي وراء المصلحة الوطنية هو أساس المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية.[1]

وفي الوقت الذي تتعدد فيه أوجه المصلحة القومية نجد أن الأساس هو بقاء الدولة وأمنها، والسعي وراء الثروة والنمو الاقتصادي والقوة. كثير من الدول، كما برز في العصر الحديث أدركت أهمية المحافظة على الثقافة الوطنية. أما المصلحة القومية في الولايات المتحدة على سبيل المثال فهي تعرف على أنها تحقيق وحماية قيم الولايات المتحدة في الساحتين الدولية والمحلية. ويشمل الغرض منها خلق واستدامة بيئة دولية أكثر ملاءمة للسعي السلمي للقيم الأمريكية.[2]

ثانيًا: مفهوم الأمن الإقليمي وتمييزه عن المفاهيم المختلطة به:

(1) مفهوم الأمن الإقليمي:

هناك عدة مفاهيم للأمن الإقليمي سوف يتم توضيح بعضها كالآتي:

أ - تُعَرف جامعة الدول العربية مفهوم الأمن الإقليمي على أنه "توثيق الصلات بين الدول الأعضاء وتنسيق خططها السياسية وتحقيقًا للتعاون في ما بينهما، وصيانة استقلالها وسيادتها مع الحرص على المصالح المشتركة على الأصعدة

1- Garland, David. 1997. "'Governmentality' and the problem of crime: Foucault, criminology, sociology." Theoretical Criminology 1(2): 173–214, SAGE Social Science Collections. ISSN 1362-4806.

2- SARKESIAN, Sam C. سابق, 2008, PP. 8-9.

كافة، ومنها تحقيق الأمن الإقليمي بما يوفر الاستقرار الداخلي لكل دولة وعناصر الحماية ضد الاختراقات المحتملة للأمن القومي العربي".[1]

ب- ويرى دكتور مصطفى كامل المستشار بأكاديمية ناصر العسكرية العليا أن مفهوم مصطلح الأمن الإقليمي يتدرج تأصيله تحت قناعة جميع الأطراف الداخلة في الإطار الجغرافي لإقليم ما، وأن بينها قدرًا كبيرًا من الاعتماد المتبادل، وأن لها أيضًا مصالح متبادلة ومستمرة، وأن هناك قضايا مشتركة يتعين إيجاد حلول مشتركة لها، بحيث تضمن هذه الحلول حقوق ومصالح جميع الأطراف في تكافؤ كامل، وتوازن تام، بهدف إحداث الاستقرار السياسي والأمني في كامل مساحة الإقليم. أي إن مفهوم الأمن الإقليمي ينصرف إلى أربعة مفاهيم رئيسة، **وهي:**[2]

- يشترط اشتراك جميع الأطراف الداخلة في الإطار الجغرافي لإقليم ما وقناعاتها بأن هناك قدرًا كبيرًا من الاعتماد المتبادل بينها.
- أن هناك مصالح متبادلة بينها، يشترط لهذه المصالح أن تحمل صفتي التبادل والدوام.
- أن هناك قضايا مشتركة يتعين إيجاد حلول مشتركة لها في تكافؤ كامل وتوازن تام، وبما يضمن ويصون حقوق ومصالح جميع الأطراف.

ج- كما يرى دكتور مصطفى علوي أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة أن مصطلح الأمن الإقليمي لا يمكن فهمه إلا من منظور المصالح الوطنية لدول الإقليم، وأيضًا باعتباره جزءًا من مصالح دولية متصادمة ضمن المفهوم الأشمل "للأمن العالمي"، ويزداد الأمر خطورة عندما يصبح الإقليم -لسبب أو لآخر- هو الساحة المفضلة لممارسة الصراع بين مصالح قوى عالمية كبرى، كما هي الحال بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط التي ننتمي إليها. وأن الأمن

1- حليمة بوزناد، دلال أحسن، "تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: أكراد سوريا نموذجًا"، جامعة العربي التبسي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة ماجيستير، تبسة، 2016، ص 23.

2- مصطفى كامل، (لواء دكتور)، التنافس الدولي والاستراتيجي...، مرجع سابق، ص ص 40-39.

الإقليمي يعني أيضًا حماية إقليم وأمنه واستقراره وضمان رفاهيته.[1]

د - ويعرف أيضًا الأمن القومي العربي بأنه "قدرة الدول العربية على حماية كيانها الذاتي ضد الأخطار الخارجية من أجل ضمان بقائها، وذلك اعتمادًا على نظم ديمقراطية حقيقية موحدة تتفق على استراتيجية أمنية موحدة لحماية حدودها الجغرافية، كما تعتمد أيضًا على وجود تنمية اقتصادية شاملة قادرة على تلبية متطلبات شعوب المنطقة العربية، وتضمن له بقاءه وأمنه".[2]

هـ- **وفي رأيي،** يمكن تعريف الأمن الإقليمي على أنه "مجمل إجراءات وتدابير التعاون السياسي/ العسكري/ الاقتصادي/ الاجتماعي/ الأمني/ المعرفي/ ... التي تقوم بأي أو بعض منها دول إقليم معين وبما يحقق تنسيقًا إقليميًا لمواجهة التهديدات والتحديات الإقليمية المشتركة، والذي يمكنها من البقاء والازدهار والتطور".

(2) مفهوم الأمن الجماعي:

يتدرج تحت مفهوم التفاف مجموعة من الدول في منطقة ما بينها قدر من الاعتماد المتبادل، (لا يشترط جميع الدول الداخلة في الإطار الجغرافي لهذه المنطقة) حول هدف واحد -قد يكون هذا الهدف مرحليًا أو آنيًا- وبما يحقق المشاركة في الحفاظ على وجودها وصيانة سيادتها، والمشاركة في مجابهة أي مخاطر محتملة مع احتفاظ هذه الدول بتوجهاتها السياسية ومصالحها القومية، وهي حالة تشبه إلى حد بعيد حالة الاتحاد الأوروبي. فبالرغم من وجود برلمان واحد، وتنظيم اقتصادي واحد وعملة مالية واحدة لمعظم دوله، إلا أن جميع أعضاء هذا الاتحاد قد اجتمعوا تحت الهدف الأهم والأوسع، وهو صيانة أمنها الجماعي، مع احتفاظ كل من هذه الدول بشخصيتها وهويتها المستقلة.

1- مصطفى علوي، دكتور، الأمن الإقليمي.. بين الأمن الوطني والأمن العالمي، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2005، ص 5.

2- واقع الأمن العربي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 19/9/2017.

ثالثًا: مفاهيم الهيمنة والنفوذ والتوازن

(1) مفهوم الهيمنة:

بالرغم من أن مصطلح الهيمنة (Hegemony) يبدو تعبيرًا بسيطًا في أدبيات اللغة، إلا أنه يعتبر مصطلحًا مركبًا ينبع من تفوق المقدرات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية، أي التفوق في جميع عناصر القوة الشاملة للدولة، والقدرة على استخدامها أو التهديد باستخدامها أو باستخدام بعضها، بما يجعل الوحدة السياسية التي تمتلك هذا التفوق في جميع هذه العناصر والقدرة على استخدامها قائدة لتفاعلات النسق المطلوب السيطرة عليه، إذ تختلف أنماط التفاعل بين الوحدات السياسية في الأنساق المختلفة تبعًا لمتغير القوة، ووفقًا لدرجة تركيز أو تشتت عناصر القوة، ولطبيعة وحدود استخدام القوة، أو استخدام أي من عناصرها.[1]

وأرى أن الهيمنة في العلاقات الدولية هي مقدرة دولة معينة على صياغة النظام العالمي أو على صياغة النظام الإقليمي لمنطقة معينة تضم عدة دول أو على التحكم وتوجيه قرارات دولة أخرى بعينها سواء السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية... إلخ.

(2) مفهوم النفوذ:

وهو قدرة أو قوة الأشخاص أو الكيانات على أن تكون قوة مقنعة أو أن تنتج تأثيرات على تصرفات الآخرين وسلوكهم وآرائهم أو على الكيانات والدول ومقدراتها وإرادات شعوبها.[2].

(3) الشعبوية:

أرى أن مفهوم الشعبوية هو القبول العام من قبل الشعوب تجاه دولة أو منظمة دولية معينة. وهو محصلة الرأي العام والوعي الجمعي في الشأن نفسه.

1- مصطفى كامل، (لواء دكتور)، التنافس الدولي والاستراتيجي ...، مرجع سابق، ص 43.

2- Dictionary.com, definition of Influence, https://www.dictionary.com/browse/influence

(4) **مفهوم التوازن:**

يعد التوازن وصفًا لحالة تعادلية بين عدة قوى متضادة، بينها قدر من الترابط والاعتماد والتأثير المتبادل، يسعى الجسم إلى تحقيقها بقوته الذاتية أو الارتباط بقوة أخرى بهدف تحقيق حالة استقراره وقدرته على التحرك السريع لاستعادة هذه الحالة عند اختلالها. وبتحليل هذا المفهوم يمكن ملاحظة أنه ينصرف لعدة عناصر **وهي:**[1]

أ - تعادل بين عدة قوى متضادة بينها قدر من الترابط والاعتماد والتأثير المتبادل.

ب- يسعى الجسم إلى تحقيقها بقوته الذاتية أو بالارتباط بقوة أخرى.

ج- يهدف إلى تحقيق حالة استقراره.

د - قدرة الجسم على استعادة هذه الحالة عند اختلالها.

(5) **مفهوم التوازن الاستراتيجي:**

هو مصطلح مركب يجمع بين مفهومي التوازن والاستراتيجية، ويمكن تعريف مفهوم التوازن الاستراتيجي بأنه الحالة التي تتعادل فيها مقدرات دولة معينة أو مجموعة دول متحالفة مع مقدرات دولة أخرى أو مجموعة دول أخرى متحالفة، بحيث تضمن هذه الحالة مجابهة وردع أي تهديدات لتحقيق وصيانة حالة الاستقرار والقدرة على التحرك السريع في جميع المجالات لاستعادة هذه الحالة عند اختلالها (سلوك الدولة وفقًا لقيمها). وينصرف هذا التعريف إلى ثلاثة عناصر رئيسة، الأول: هو تعادل مقدرات دولة مع مقدرات دولة أخرى، والثاني: القدرة على التحرك السريع في جميع المجالات، (التدخل - التحالف - سباق التسلح) أي السلوك السياسي للدولة والذي يمكن أن نطلق عليه (البعد السلوكي)، أما العنصر الثالث: فهو تحقيق وصيانة حالة الاستقرار بعد تحقيق أهدافها ومصلحتها العليا والذي يمثل (البعد القيمي).

1- مصطفى كامل، (لواء دكتور)، التنافس الدولي والاستراتيجي وتأثيره على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 43.

رابعًا: مفاهيم الدور والتنافس الدولي:

(1) مفهوم الدور:

يمكن توصيف مصطلح الدور بأنه عملية متكاملة تتطلب امتلاك الكيان السياسي (دولة/ عدة دول) مقدرات متفوقة، كما تتطلب مصداقية استخدام الكيان لأدوات كل عناصر مقدراته الشاملة أو عنصر واحد أو بعض عناصر منها، للتأثير على الدولة/ الدول في النسق المعني لأن يلعب دورًا فيه، إلى حد الاستئثار بالنفوذ على هذه الدولة/ الدول أو حتى على المنطقة/ الإقليم/ النسق بأسره. ولضمان نجاح الكيان في أداء دوره فإنه يتعين على هذا الكيان السياسي امتلاك أدوات التأثير (النفوذ) الفعالة، كما يتعين عليه توجيه علاقات الفعل ورد الفعل، إلى حد التحكم في العلاقات الدولية بما يضمن إقناع الآخرين للاستجابة له. وبناءً على ذلك، يمكن تعريف مفهوم مصطلح الدور على أنه مجموع السلوكيات التي يمارسها الكيان السياسي (الدولة/ مجموعة الدول) في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية في النسق المعني (الدولي/ الإقليمي)، وبما يتسق ويتوازن أولًا مع مقدراته الذاتية الشاملة، وبما يتسق ثانيًا مع مكانته الدولية/ الإقليمية، وبما يضمن ثالثًا تحقيق أهدافه حسبما تقتضي مصلحته العليا.[1]

(2) مفهوم التنافس الدولي:

يمكن تعريف مفهوم ظاهرة التنافس الدولي بأنه حالة من الحالات التي قد تنشأ في النسق الدولي، نتيجة لتشابك أو تعارض مصالح القوى العظمى والكبرى في إقليم/ منطقة ما. والتي يمكن أن تتأجج نتيجة لتشابك أو تعارض مصالح القوى الإقليمية في هذا الإقليم/ المنطقة أيضًا. وربما تنشأ هذه الظاهرة في مجال واحد من مجالات التنافس أو أكثر (سياسيًّا - اقتصاديًّا - عسكريًّا - اجتماعيًّا)، من أجل الانفراد بتحقيق الأهداف وصيانة المصالح، بالاعتماد على قدرات القوة الشاملة المتفوقة وحرمان الآخرين من تحقيق أهدافهم وصون مصالحهم.[2]

1- مصطفى كامل، (لواء دكتور)، التنافس الدولي والاستراتيجي وتأثيره على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص ص 48 - 49.

2- مصطفى كامل، (لواء دكتور)، التنافس الدولي والاستراتيجي وتأثيره على المنطقة العربية، مرجع سابق، ص 57.

وأرى أن التنافس الدولي في العلاقات الدولية يعتبر أحد أشكال الصدام غير المسلح بين الدول التي تتعارض مصالحها أو أيديولوجياتها في إطار زمني ومكاني محددين أي في حقبة زمنية وفي إقليم أو منطقة محددين، وقد تكون هذه المصالح المتعارضة والتي أدت إلى التنافس بين الدول مصالح سياسية أو اقتصادية... إلخ.

المبحث الثاني

استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية

يتبوأ الشرق الأوسط مكانة هامة في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية حينما تضع تصوراتها في ما يخص الأمن القومي الأمريكي، فقد اهتمت الإدارات الأمريكية المتتالية منذ عهد الرئيس ريجان بأن تصدر تقارير إلى الكونجرس حول استراتيجية الأمن القومي الخاصة بها منذ عام 1986 [1].

طالما تمركزت رؤية الولايات المتحدة للمنطقة العربية في جميع الوثائق السابقة على ضرورة الحفاظ على الأمن والاستقرار. وذلك لضمان إمدادات النفط والغاز الطبيعي، وحماية أمن المستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية في فلسطين، فهي طالما اعتبرت أمن إسرائيل امتدادًا لأمنها القومي، وحماية تلك المصالح من الإرهاب.

ترتكز الاستراتيجية الأمريكية متبلورة في سياستها الخارجية على أسس من الفلسفة البراجماتية القائمة على النهج الواقعي من أجل تحقيق المصلحة القومية الأمريكية، فمن المفترض أنه بغض النظر عن شخصية رئيس الولايات المتحدة والإدارات المختلفة حتى مع الأخذ في الاعتبار اللغط والجدال حول الفروقات بين الإدارات المختلفة، إلا أن المبادئ الأساسية المكونة للاستراتيجية القومية الأمريكية تعتمد على فلسفة براجماتية مضمونها الحفاظ على تفوق الولايات المتحدة.

1- CRS Report, The 2015 National Security Strategy: Authorities, Changes, Issues for Congress May 11, 2015 – January 30, 2017.

أولًا: موجز استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي الصادرة خلال الفترة (2011 – 2020)

(1) **استراتيجية** الأمن **القومي الأمريكي الصادرة عام 2010:**[1]

أصدرت إدارة أوباما وثيقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في السابع والعشرين من شهر مايو 2010، وهي الأولى في عهده والثانية عشرة منذ بدأت الإدارات الأمريكية بإعداد تلك الوثيقة.

أ - مشتملات الوثيقة:

تألفت تلك الوثيقة من اثنين وخمسين صفحة، متضمنة التقديم الرئاسي، وأربعة عناصر شملت **مقدّمة، وخلاصة ومحورين رئيسين:**

- **المحور الأول** (**النهج الاستراتيجي**)، وتضمن البيئة ال**استراتيجية** ارتباطًا بالأوضاع الدولية الحالية، والنهج الاستراتيجي للوصول للوضع العام الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، وبناء المؤسسات الأمريكية، ومتابعة المشاركات الأمريكية الشاملة دوليًا، وتعزيز نظام دولي عادل ومستدام، وتعزيز القدرات الوطنية.[2]

- **المحور الثاني** (**تعزيز المصالح القوميّة**)، وتضمن عنصر **الأمن** ويشمل تعزيز **الأمن** والمرونة في الداخل الأمريكي، وتعطيل وتفكيك وهزيمة تنظيم القاعدة وإحباط أنشطته العنيفة، وملاحقة المتطرفين في أفغانستان وباكستان وجميع أنحاء العالم، واستخدام القوة، ومكافحة **انتشار** الأسلحة النووية والبيولوجية وتأمين المواد النووية، وأولوية السلام و**الأمن** وتعظيم الفرص في الشرق الأوسط الكبير، **والاستثمار** في قدرات الشركاء الأقوياء والقادرين على العمل، وتأمين الفضاء الإلكتروني.

كما تضمن أيضًا عنصر الازدهار، ويشمل تعزيز التعليم ورأس المال البشري، وتعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار، وتحقيق نمو متوازن

1- The White House archive National Security Strategy, May 2010.

2- سابق, The White House archive National Security Strategy, pp. 7-16

ومستدام، وتسريع الاستدامة، وإنفاق أموال دافعي الضرائب. **وقد تضمن هذا المحور أيضًا** عنصر القيم الأمريكية ويشمل تعزيز قوة المثل الأمريكية، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في الخارج، وتعزيز الكرامة من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية، والنظام الدولي (تطورات النظام العالمي في أوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا والباسيفيك)، وضمان تحالفات قوية، وبناء التعاون مع مراكز النفوذ الأخرى في القرن الحادي والعشرين، وتعزيز المؤسسات والآليات الخاصة بالتعاون واستدامة التعاون على نطاق عالمي.[1]

ب- تحليل الوثيقة:

- تشير الوثيقة إلى أهمية العلاقة بين واشنطن وبكين، حيث تقوم الصين بدور نشط في الشؤون الدولية، وإن كان على الصين أن تقوم بذلك بشكل مسؤول.

- كما تدعو لتوسيع الشراكات بهدف دفع قوى صاعدة مثل الصين والهند للمشاركة في تحمل الأعباء الدولية، وبما يفسح الطريق للقوتين الآسيويتين للتفاعل مع الولايات المتحدة في (استراتيجية إيندو-باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة – Free and Open Indo-Pacific Strategy "FOIP")،[2] وهي رؤية يابانية تقودها الولايات المتحدة وتطلق عليها (الرباعية – Quad) وتشارك فيها حتى الآن "اليابان والولايات المتحدة والهند وأستراليا"، تحقق أهدافًا اقتصادية ضخمة في دول المحيطين الهادئ والهندي وصولًا إلى منطقة الشرق الأوسط

1- سابق، The White House archive National Security Strategy, May 2010, pp. 17-50

2- مقابلة المؤلف مع بروفيسور/ ساتوشي إيكيوتشي، أستاذ الأمن العالمي بجامعة طوكيو، ومستشار مجلس الوزراء الياباني لشؤون الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، القاهرة، 27 أكتوبر 2018. أُعلن عنها أول مرة بواسطة شينزو آبي رئيس وزراء اليابان خلال مؤتمر "تيكاد - TIKAD" المنعقد عام 2016 في نيروبي، وتعمل من خلال ثلاثة مجالات (تطوير بيئة للسلم والاستقرار والازدهار العالميين وتقاسم القيم العالمية، ومعالجة القضايا العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البشري، والدبلوماسية الاقتصادية التي تهدف إلى "نمو الجودة" جنبًا إلى جنب مع البلدان النامية، والمساهمة في التنشيط الإقليمي).

وحتى إفريقيا.[1] حيث يحاول أوباما احتواء أخطاء المبادرة الأمريكية (الشرق الأوسط الكبير – "Greater middle East "GME).[2] والتي ترى في الشرق الأوسط تحديًا وفرصة فريدة للمجتمع الدولي، وهي تشكل ثلاثة محاور رئيسة (سياسي ويهدف لتشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد، ومَعرفي ويهدف لبناء مجتمع معرفي، واقتصادي ويهدف لتوسيع الفرص الاقتصادية).

- وتدعو لتصدي واشنطن لتنامي القوة العسكرية للصين، والتلويح بالردع بأن الولايات المتحدة لها الحق في الاستعداد لتنامي القوة العسكرية الصينية لضمان حماية مصالحها ومصالح حلفائها.

- التخلي عن سياسة الحرب الوقائية التي انتهجها سلفه جورج بوش، وإعطاء الأولوية للدبلوماسية متعددة الأطراف وليس القوة العسكرية في محاولة لإعادة صياغة النظام العالمي، وهو ما يعبر عن عقيدة "العالمية/ الدولية" التي تقدم القوة الثقافية والقوة الناعمة عن القوة العسكرية لفرض إرادة الولايات المتحدة وبرامجها في الدولة الأخرى.

- محاولة التواصل مع الدول العدائية، مع تحذير إيران وكوريا الشمالية اللتين تنتهجان سياسة التحدي النووي بأن أمريكا تمتلك وسائل متعددة لعزلهما إذا تجاهلتا الأعراف الدولية. ويشير هنا للاستمرار في ترتيبات الاتفاقية النووية مع إيران كخطوة لاستقرار المنطقة.

- تعزيز دور المؤسسات الدولية وبلورة العمل الجماعي الذي يخدم المصالح المشتركة مثل محاربة التطرف المتصل بالعنف ووقف انتشار الأسلحة النووية وتأمين المواد النووية وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام وإيجاد حلول تعاونية لخطر التغير المناخي.

1- Government of Japan, Ministry of Foreign Affairs, International Cooperation Bureau, "Free and Open Indo Pacific Strategy", April 2017. ASEAN, Japan, A New Foreign Policy Strategy: "Free and Open Indo-Pacific Strategy"

2- US Government Information, The Greater Middle East Initiative (GMI): Sea Island and Beyond, 02/06/2004. US Senate, Committee on Foreign Relations, The Greater Middle East Initiative: Sea Island and Beyond, 02/06/2004. سي إن إن، القمة العربية 2004 (نص مشروع "الشرق الأوسط الكبير")، 01/03/2004

(2) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام 2013 (القيم والمصالح):

أ - وثيقة استراتيجية الأمن القومي 2013 (لم يتم نشرها بأرشيف البيت الأبيض):

كنت قد توصلت إلى نسخة إلكترونية لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الأمريكي تم نشرها بالموقع الإلكتروني الأمريكي "AcqNotes – USA".[1] وقد قمت بطرحها على متخصصين أمريكيين حيث توصلت إلى أن هذه الوثيقة قد تم وضعها في مطلع عام 2013 بواسطة وزير الخارجية الأمريكي آنذاك السيدة هيلاري كلينتون، إلا أنه لم يتم إدراج الوثيقة بأرشيف موقع وزارة الخارجية الأمريكية نظرًا لعدم اعتمادها من الرئيس الأمريكي أوباما، وذلك بناءً على الآتي:

- انقسم صناع القرار الأمريكيون بالبيت الأبيض خلال الثورات العربية إلى معسكرين، المعسكر الأول بقيادة باراك أوباما المهتم بالقيم الأمريكية والذي قام بحث الرؤساء بدول الثورات على التنحي، والمعسكر الثاني قادته هيلاري كلينتون وزير الخارجية والمهتمة بالمصالح الأمريكية، ومن ثم كان هذا المعسكر يحبذ عدم التخلي عن الرؤساء المطلوب تنحيهم خاصة الرئيس المصري حسني مبارك، وذلك من منطلق أن المنطقة ستعاني من الفوضى لعقود حال سقوط هؤلاء الرؤساء، مما سيؤثر بشدة على المصالح الأمريكية أمام منافسيها العالميين. وهو ما ذكرته هيلاري كلينتون بالفعل في مذكراتها التي حملت عنوان خيارات صعبة.[2]

- في مطلع عام 2013 ومع بداية تفشي الفوضى بالشرق الأوسط من خلال الحروب الأهلية في سوريا وليبيا وانتشار الإرهاب في عدة بؤر هامة بالمنطقة، قدمت هيلاري كلينتون مقترح وثيقة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، وكاد أوباما أن يقرها، إلا أنه فضل العمل ببعض منها في إطار القيم والمصالح الأمريكية دون نشرها تجنبًا لنقد معارضيه الشديد.

1- AcqNotes, US National Security Strategy 2013.

2- هيلاري كلينتون، مذكرات هيلاري كلينتون (خيارات صعبة)، الجزء (15)، الربيع العربي: الثورة، ترجمة مي سمير، 2014، ص ص 178 - 180.

ب- مشتملات الوثيقة:

وهي وثيقة معدلة (مدققة) لاحتواء نتائج الثورات العربية التي نشبت عام 2011، وقد تألفت الوثيقة من أربع عشرة صفحة، متضمنة مقدمة وخلاصة وخمسة محاور رئيسة **كالآتي:**[1]

- المحور الأول (قيادة النظام العالمي)، ويتضمن التحول من الغرب إلى الشرق ومن الدول إلى الجهات غير الحكومية، وتشتت النفوذ وبما لا يضمن السيطرة الكاملة على مناطق النفوذ، والمؤسسات/ المنظمات العالمية.
- المحور الثاني (التهديدات) ويتضمن أمن المعلومات، والإرهاب، والأسلحة النووية.
- المحور الثالث (الوصول للموارد الاستراتيجية والشرق الأوسط)، ويتضمن الربيع العربي وإيران، التعارض بين المصالح القومية والقيم.
- المحور الرابع (قيادة اقتصاد العولمة)، ويتضمن المزايا التنافسية والاستثمارات المحلية، والتجارة العالمية، والمؤسسات متعددة الأطراف، والاتفاقيات الثنائية.
- المحور الخامس (تعزيز القوة العسكرية والدفاع عن الوطن)، ويتضمن بناء قوة عسكرية من أجل الغد، وعقيدة استخدام القوة.

ج- تحليل الوثيقة:

- في جمع دقيق بين المصالح والقيم الأمريكية، تنص وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2013 على أن الولايات المتحدة ستقود النظام الدولي، لتكون الولايات المتحدة أول دولة تعمل على تشجيع الاستقرار، وتعزيز النمو الاقتصادي، وتعزيز القيم الديمقراطية، وحماية المصالح الاستراتيجية العالمية.

1- سابق, AcqNotes, US National Security Strategy 2013.

- الجمع بين المصالح والقيم الأمريكية، فبمراجعة البوابة الإلكترونية الرسمية للمخابرات المركزية الأمريكية، صفحة دولة "تايلاند"، والتي لها اتفاقية عسكرية استراتيجية مع الولايات المتحدة، نجد في بند "Introduction" الفقرة الثانية بالحرف "في أواخر مايو 2014 قام الجيش الملكي التايلاندي بـ(انقلاب) ضد الحكومة المؤقتة، وتم (تعيين) رئيس الجيش الجنرال برايوت تشان رئيسًا للوزراء في أغسطس 2014".[1] في المقابل في صفحة "مصر"، في الفقرة الثانية السطر الثالث وبعده، مذكور بالحرف "بعد احتجاجات عنيفة خلال ربيع عام 2013 ضد حكومة مرسي والإخوان المسلمين، تدخلت القوات المسلحة لـ(إزاحة) مرسي من السلطة في يوليو عام 2013، وعُين بدلًا منه الرئيس المؤقت عدلي منصور. وفي يناير عام 2014، وافق الناخبون على الدستور الجديد عن طريق الاستفتاء. وفي مايو عام 2014 تم (انتخاب) عبد الفتاح السيسي رئيسًا".[2] فرغم رفض الإدارة الأمريكية لما حدث في مصر في يونيو عام 2013 واعتباره خروجًا شعبيًّا عن الشرعية إلا أنها لم تصفه رسميًّا بـ"الانقلاب العسكري"، وتعبيرًا عن رفضها قامت بتعليق مساعداتها لمصر حتى إبريل 2015 وتصف ما حدث في مصر بـ(التغيير)، في محاولة لاستعادة العلاقات الأمريكية، المصرية.

- يجب أن تظل الولايات المتحدة على استعداد لإنشاء شراكات مع العالم، نظرًا لأن النظام الدولي سيصبح أكثر ديناميكية وبما يتطلب القدرة على التكيف، في إشارة لتحالفات استراتيجية قائمة كالناتو ومخططة كاستراتيجية إندو-باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة.

- المرونة والإبداع في إدراك وحل المشاكل الدولية المعقدة سيعين الولايات المتحدة على تحقيق استراتيجيتها ويقلل من الخسائر الجيوسياسية مستقبلًا، خاصة في الشرق الأوسط، وذلك في إشارة

1- US CIA, the World Fact Book, East Asia/ Southeast Asia, Thailand, Introduction.

2- US CIA, the World Fact Book, Africa, Egypt, Introduction.

للاتفاقية النووية الإيرانية وحل الدولتين للقضية الفلسطينية، ومواجهة الأسباب الجذرية للإرهاب.

- الاعتماد على المنهج العقائدي للسياسة أو الجهل بالسياق الدولي والتاريخي سيؤدي إلى فشل حقيقي. يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة للتساؤل حول الافتراضات الأساسية للسياسة الخارجية عندما يتحقق النجاح.

- يجب أن تكون الولايات المتحدة مستعدة لتنفيذ استراتيجيات واقعية لحل مشاكل محددة عندما تتعارض مصالحها مع قيمها.

- إن قيم الولايات المتحدة الوطنية الأساسية ومصالحها الاستراتيجية الدولية لن تتماشى بشكل دائم، ومن ثم، وجب على الولايات المتحدة وضع خطة لتحقيق التوافق بين الأمرين دائمًا وفي المجالات كافة.

- يجب على الولايات المتحدة أن تنظر بعناية في مصالحها وقيمها في الداخل قبل النظر في تلك التي تتجاوز حدودها، في إشارة لتقليص التدخل ببرامج الديمقراطية في الدول، خاصة تلك التي واجهت الثورات حديثًا في الشرق الأوسط.

- أصبح أمن الولايات المتحدة واستقرارها مرتبطين ارتباطًا وثيقًا بأمن واستقرار دول العالم الأخرى. خاصة تلك الدولة التي تعرضت لظروف أمنية متردية في منطقة الشرق الأوسط.

- تعتبر الولايات المتحدة هذه الاستراتيجية دليلًا واضحًا للحلفاء والخصوم على نوايا وقدرات الولايات المتحدة، حتى يتمكنوا من اختيار البقاء ضمن النظام الدولي كمشاركين ناجحين.

(3) **استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2015 (الصبر الاستراتيجي):**[1]

في السادس من فبراير عام 2015، خلال فترته الرئاسية الثانية، أصدر أوباما استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الثانية في عهده.

أ - مشتملات الوثيقة:

تتألف الوثيقة من تسع وعشرين صفحة، متضمنة مقدمة وخلاصة وأربعة محاور رئيسة كالآتي:

- المحور الأول (الأمن)، ويشمل تعزيز قدرات الدفاع الوطني، وتعزيز قدرات الأمن الداخلي، ومكافحة تهديد الإرهاب المتزايد، وبناء القدرات لمنع نشوب الصراعات، ومنع انتشار واستخدام أسلحة الدمار الشامل، ومواجهة تغير المناخ، وضمان إمكانية الوصول للساحات المشتركة للأمن السيبراني وأمن الفضاء والأمن الجوي والبحري، وتعظيم معايير الأمن الصحي العالمي.

- المحور الثاني (الازدهار)، ويشمل تفعيل الاقتصاد القومي الأمريكي، وتطوير قدرات أمن الطاقة، والريادة في العلوم والتكنولوجيا والابتكارات، وتشكيل النظام الاقتصادي العالمي، والقضاء على الفقر.

- المحور الثالث (القيم)، ويشمل التعايش بالقيم الأمريكية، وإعلاء مبدأ المساواة، ودعم الديمقراطيات الناشئة والحريات وحقوق الإنسان، وتمكين المجتمع المدني وصغار القادة، ومنع الجرائم والإبادة الجماعية، وبما يمكن من تنشئة مجتمعات مدنية خالية من العنف والتطرف، لديها شباب قادر على الإنجاز والابتكار.

- المحور الرابع (النظام العالمي)، ويهدف لبناء نظام قائم على قواعد اقتصادية وسياسية وأمنية محددة تقدمت بها القيادة الأمريكية لتعزيز

1- The White House archive National Security Strategy, February 2015.

السلام والأمن والفرص من خلال تعاون أقوى مع حلفائها لمواجهة التحديات العالمية. وهو يوضح أسلوب تخطيط الولايات المتحدة لتحقيق الهيمنة العالمية من خلال فرض النفوذ الإقليمي في ستة أقاليم رئيسة في العالم وهي آسيا والباسيفيك، وأوروبا، والشرق الأوسط والذي يتضمن دول الشرق الأوسط، وإفريقيا، وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية. ولتأمين فاعلية هذا المحور، تعتمد الولايات المتحدة منذ عقود على خطة تأمين نطاقات المسؤولية بواسطة القيادات العسكرية الأمريكية.[1]

ولتأمين الأقاليم الستة العالمية تعتمد الولايات المتحدة منذ عقود على خطة تأمين نطاقات المسؤولية بواسطة القيادات العسكرية الأمريكية، وهي القيادات العسكرية الأمريكية (الشمالية والجنوبية والأوروبية والمركزية والإيندو-باسيفيك). إلى أن تم تعديلها عام 2007 بإضافة القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا التي شملت في نطاق مسؤوليتها كل دول قارة إفريقيا عدا مصر، وذلك بعد أن كانت باقي دول شمال إفريقيا ومعظم دول القرن الإفريقي ضمن نطاقات مسؤولية القيادة المركزية الأمريكية.



نطاقات المسؤولية للقيادات العسكرية الأمريكية لتأمين (النظام العالمي)

1- مقابلة المؤلف مع د. بروك أ. سميث-ويندسور نائب رئيس فرع البحوث بكلية دفاع الناتو وباحث أول (زميل) بمؤسسة رند في أوروبا (سابقًا)، روما، 24 أبريل 2018.

ب- تحليل الوثيقة:

- تعد وثيقة 2015 تحديثًا لوثيقة 2010، ووثيقة 2013 التي لم تُقر. وقد رسمت وثيقة 2015 الخطوط العريضة لأولويات أوباما خلال العامين الأخيرين (قبل نهاية ولايته الثانية)، مع التأكيد على أن الكثير من المشاكل يمكن حلها سلميًّا وهو ما يستدعي التحلي بـ" الصبر الاستراتيجي".

- تتبني الوثيقة مبدأ التزام الولايات المتحدة بالقيام بدور قيادي في ما يتعلق بالقضايا العالمية الملحة، مع تجنب التدخل في الشأن الداخلي المباشر.

- تتلخص التحديات التي تواجه الأمن القومي الأمريكي في الخارج في التطرف العنيف والعدوان الروسي وهجمات الإنترنت والتغير المناخي. وأن أفضل تعامل معها يكون عن طريق حشد التحالفات الدولية.

- مواصلة الحرب ضد الإرهاب مع استمرار الالتزام بقيادة التحالف الدولي لإضعاف وهزيمة تنظيم "داعش" والعمل مع الحلفاء الأوروبيين على عزل روسيا بسبب دعمها للانفصاليين في شرق أوكرانيا.

- ضمان استمرار الريادة الأمريكية كعنصر أساسي في تشكيل مسار طويل الأجل في منطقة المحيط الهادئ لتعزيز الاستقرار والأمن لضمان احترام الحقوق والحريات العالمية (من وجهة النظر الأمريكية)، وأظن أنه لتحقيق ذلك استهدف تقويض قدرات الصين وكوريا الشمالية من جانب ودعم حلفاء الولايات المتحدة في نفس الإقليم من جانب آخر، وذلك لمواجهة النزاعات المتزايدة بشأن الحدود البحرية وتصاعد مخاطر التسلح النووي والنفوذ التوسعي لخصوم الولايات المتحدة، وتسهيل التجارة والتبادل التجاري، حيث يُنتظر من آسيا وحدها تقديم 50% من مصادر النمو الأمريكي خلال السنوات الخمس القادمة. كذلك تعزيز إقامة تحالف أمني أمريكي دائم مع أوروبا (الاتحاد الأوروبي والناتو)، مقابل تقويض التحالفات الآسيوية. ودعم شرق أوسط أكثر سلامًا وازدهارًا، وهنا وضح تحول أوباما من مبدأ "الدولية" الذي انتهجه خلال فترته الرئاسية الأولى ارتباطًا باستراتيجيته

الصادرة عام 2010، إلى مبدأ "الواقعية"، حيث قرر العمل باستراتيجية القيادة من الخلف – Leading From Behind". كما ركز في هذا المحور على تعظيم الاستثمارات الأمريكية في إفريقيا، والتي تعتبر مسرح تنافس اقتصادي هام مستقبلًا بين الولايات المتحدة والصين. وركز أيضًا على دعم وترسيخ علاقات اقتصادية وسياسية أكثر عمقًا مع الأمريكيتين.[1]

ج- ردود على استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي 2015:

ظهرت آراء وتقييمات متعددة لاستراتيجيات الأمن القومي الأمريكي 2015 يمكن تلخيصها كالآتي:

- رأي عبرت عنه وكالة أنباء روسيا اليوم بالعربية في السابع من فبراير 2015 ذكرت خلالها أن "استراتيجية الأمن القومي الجديدة تثير أسئلة أكثر مما تقدم أجوبة لمواجهة التحديات في العالم، بل يذهب البعض إلى أن هذه الاستراتيجية ما زالت ضبابية وتؤدي إلى تشتيت الهدف الأساسي وهو القضاء على الإرهاب".[2]

- رأي آخر عبرت عنه صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية في السابع من فبراير 2015، يقول إن مستشارة الأمن القومي الأمريكي "سوزان رايس" استنكرت حملات «التهويل» حول الأزمات العالمية المختلفة، واصفة التحديات التي تواجهها الولايات المتحدة الآن، بأنها "لا شيء مقارنة بتلك التي واجهتها في الماضي ألمانيا النازية أو الاتحاد السوفيتي". وقالت الصحيفة، في سياق تقرير أوردته على موقعها الإلكتروني، إن رايس دافعت عن أوباما ضد المنتقدين الذين يُحملونه مسؤولية العديد من الانفجارات الجيوسياسية التي وقعت جميعها، على ما يبدو، بشكل مفاجئ، وقالت رايس إن «إدارة أوباما ستتخذ موقفًا قويًا في جهودها للتصدي للعدوان الروسي في أوكرانيا ودحر

1- سابق، National Security Strategy, 2010, pp. 12-13 & 17-47, National Security Strategy, 2015, pp. 23-28.

2- روسيا اليوم، استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015، 7 فبراير 2015.

تنظيم داعش في العراق وسوريا".[1]

- الكاتب الأمريكي "ميكا كينزو - Micah Zenko" لاحظ أن استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015 تصف الحرب بأنها "نضال جيلي" في أعقاب حرب العراق عام 2003، وأن الثورات العربية عام 2011، ستعيد تعريف المنطقة وتعيد صياغة العلاقات بين المجتمعات وبين المواطنين وحكوماتهم.[2] وفي نفس السياق أشار لتصريحات أدلى بها النائب الجمهوري، ماك ثورينبيري، وصف فيها الحرب بأنها "نضال متعدد الأجيال" وأنه -بلا لف أو دوران- لا توجد وسيلة غير مكلفة لكسب تلك الحرب، فيما وصفها السيناتور الجمهوري، جون ماكين، بأنها حرب جيلية للحضارة أمام الأعداء الشرسين.[3]

- توقع "كريس ستايروولت - Chris Stirewalt" المحلل السياسي الأمريكي الذي حل ضيفًا ببرنامج "America News Room" على قناة "Fox News" الأمريكية يوم السابع من فبراير 2015، أن هناك عدة ملاحظات في استراتيجية الرئيس أوباما بشأن الأمن القومي، حيث إنها بالتأكيد ستكون محدودة الإطار كعادة استراتيجيات أوباما البائسة التي يطرحها بين حين وآخر. وأنه يتوقع أن أوباما سيقدم نقاطًا معينة يفسر من خلالها سياسته الخارجية العجيبة وتصرفاته تجاه قضايا الإرهاب والأمن، وخصوصًا "داعش"، مشيرًا إلى أن آخر استراتيجية أمنية تتعلق بالسياسة الخارجية كشف عنها أوباما كانت في عام 2010، وكانت تتضمن التعامل بالدبلوماسية مع روسيا في العلاقات الخارجية، وسحب القوات الأمريكية من العراق، والعمل على تحسين الاقتصاد الأمريكي وإخراجه سريعًا من آثار الأزمة المالية العالمية. وأوضح ستايروولت أن الولايات المتحدة تواجه الكثير من

1- المصري اليوم، «نيويورك تايمز»: «رايس» تدافع عن موقف «أوباما» الأمني، 7 فبراير 2015.

2- The White House archive National Security Strategy, May 2015, pp. 3

3- Foreign Policy, America's Virulent, Extremist Counterterrorism Ideology, Micah Zenko, 21/05/2015.

التحديات الأمنية في الوقت الحالي ومنها الحالة الأمنية المتردية في اليمن، والأحوال العسكرية السيئة في شرق أوكرانيا.

(4) استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة عام 2017 (أمريكا أولاً):

أ - مشتملات الوثيقة:

في الثامن عشر من شهر ديسمبر عام 2017، والذي تزامن مع نهاية العام الأول من الفترة الرئاسية الأولى للرئيس الأمريكي الخامس والأربعين "دونالد ترامب" صدرت استراتيجية الأمن القومي الرابعة عشرة، وتتألف من خمس وخمسين صفحة، متضمنة مقدمة وأربعة ارتكازات رئيسة للاستراتيجية الأمريكية، والسياق الإقليمي للاستراتيجية، وخلاصة عامة.

وترى إدارة ترامب أن استراتيجيته تنتهج مبدأ "الواقعية"، حيث تعترف بالدور المركزي للسلطة في السياسة الدولية، وتؤكد أنّ الدول القوية وذات السيادة هي أفضل أمل لعالم سلمي، وتحدد بوضوح مصالح الولايات المتحدة الوطنية. وأنها مبنية على المبادئ لأنها ترتكز على تعزيز المبادئ الأمريكية التي تنشر السلام والازدهار في مختلف أنحاء العالم.[1]

ب- ارتكازات استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2017:[2]

المرتكز الأول:

حماية الوطن والشعب وطريقة الحياة الأمريكية، وتقع مسؤولية تنفيذه على عاتق الرئيس ترامب الملتزم بحماية الشعب الأمريكي والوطن ونمط الحياة الأمريكية. ولتحقيق الارتكاز الأول عمليًّا على الأرض، تم فرض المزيد من إجراءات حظر السفر للولايات المتحدة لمواجهة خطر الهجرة نتيجة للأزمات داخل حدود الوطن العربي، وكذا بناء أسوار عازلة مع دولة مثل المكسيك من خلال إعادة إحياء مفهوم الحدود الذي وصفه بأنه ركن وقائي ودفاعي لمنع الهجرة غير الشرعية.

1- US Department of State, Global Public Affairs, US NSS 2017.

2- The White House National Security Strategy, February 2017, pp. 7-44.

المرتكز الثاني:

تعزيز الرخاء الأمريكي من أجل اقتصاد قوي يحمي الشعب الأمريكي، ويدعم نمط حياته، ويحافظ على القوة الأمريكية. ولتحقيق ذلك لجأ ترامب للحرب التجارية ضد الصين، والتي من المتوقع أن تفرز أزمة اقتصادية قد تهدد العالم بدرجة أقوى من أزمة عام 2008.

المرتكز الثالث:

الحفاظ على السلام من خلال القوة، وقد قام ترامب بدفع حجم كبير من القوات الأمريكية لمنطقة الخليج العربي والتي من مهامها الرئيسة ردع إيران التي هددت بغلق مضيق هرمز وتهديد المصالح الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة، كما أن القوات الأمريكية المتواجدة بالقواعد العسكرية في المنطقة والقوات التي تم دفعها في ما بعد جسدت أيضًا ردعًا استراتيجيًا للقوى العالمية المنافسة (الصين وروسيا). وقد وضع ترامب في استراتيجيته أربعة مصادر تحدٍّ وتهديد رئيسة وهي الصين وروسيا وإيران والإرهاب.

المرتكز الرابع:

الدفع بنفوذ الولايات المتحدة كقوة تساند الخير طوال تاريخها، وتستخدم نفوذها للنهوض بمصالحها وإفادة البشرية. وهو ما يواجه تحديًا كبيرًا أمام النفوذ الروسي في سوريا.

ج- تصور الاستراتيجية للشرق الأوسط:

أعطى ترامب اهتمامًا خاصًا لمنطقة الشرق الأوسط مركزًا على خطورة الإرهاب وعدم الاستقرار، مشيرًا إلى ضرورة استمرار الولايات المتحدة في تدخلها في المنطقة للقضاء على الإرهاب والذي حدده في إيران وأذرعها المسلحة والتنظيمات الإرهابية المسلحة المحظورة دوليًا. ومن ضمن باب (الاستراتيجية في سياق إقليمي)، يوضح التقرير صراحة أن الولايات المتحدة تسعى لتشكيل

شرق أوسط لا يُسمح له أن يكون مرتعًا أو ملاذًا للإرهابيين الجهاديين ولا تهيمن عليه قوة معادية لأمريكا، مما يسهم في استقرار سوق الطاقة العالمي.[1] ولم يشر للقضية الفلسطينية كمصدر معتاد لعدم الاستقرار في المنطقة، حيث أوضح ترامپ في استراتيجيته أن الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم يعد التهديد الرئيس للسلام والازدهار في المنطقة، من منطلق أن التهديدات التي تشكلها المنظمات الإرهابية الجهادية وإيران تخلق إدراكًا بأن إسرائيل ليست سببًا لمشاكل المنطقة، كما أن الدول العربية قد وجدت بشكل متزايد مصالح مشتركة مع إسرائيل في مواجهة التهديدات المشتركة، ويقصد ترامپ هنا إيران والإرهاب كتهديد مشترك للدول العربية السنة وإسرائيل.

د - الإجراءات الاستراتيجية ذات الأولوية في الشرق الأوسط:

وتضمنت إجراءات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية كالآتي:

إجراءات سياسية كتعزيز التحالفات والشراكات ودعم الإصلاحات السياسية وفض النزاعات الإقليمية وحرمان إيران من إنتاج السلاح النووي.

إجراءات اقتصادية كتشجيع دول المنطقة، بما فيها مصر والسعودية، على مواصلة تحديث اقتصاداتها، والقيام بدور في تحفيز التطورات الإيجابية من خلال الانخراط اقتصاديًا معها ودعم الإصلاحيين، والنهوض بمزايا الأسواق والمجتمعات المفتوحة.

إجراءات عسكرية وأمنية كالاحتفاظ بالوجود العسكري الأمريكي الضروري في المنطقة لضمان حماية الولايات المتحدة وحلفائها من الهجمات الإرهابية، والحفاظ على توازن القوى، ومساعدة الشركاء الإقليميين على تعزيز مؤسساتهم وقدراتهم، بما في ذلك مجال إنفاذ القانون، من أجل القيام بجهود مكافحة الإرهاب ومكافحة التمرد. ومساعدة الشركاء على شراء أنظمة الدفاع الصاروخي المتبادل والقدرات الأخرى من أجل الدفاع بشكل أفضل عن التهديدات الصاروخية النشطة، والعمل مع الشركاء لتحييد الأنشطة الإيرانية

1- سابق, The White House National Security Strategy, December 2017, p. 48.

في المنطقة.[1]

٥- تحليل الوثيقة:

- تشيد استراتيجية أوباما بالمؤسسات الدولية التي بنتها الولايات المتحدة، بينما على النقيض من ذلك، انتقد الرئيس ترامپ قادة حلفاء الناتو في وجوههم خلال اجتماعه مع زعماء آخرين، بمن فيهم رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي، وذلك في المقر الجديد لـ"الناتو" في بروكسل يوم الخميس 25 مايو 2017. حيث أشار ترامپ إلى أن العديد منهم "يدينون بمبالغ ضخمة من المال" للحلف، وقال: "يجب على أعضاء الناتو المساهمة أخيرًا بأنصبتهم العادلة والوفاء بالتزاماتهم المالية لأن 23 من إجمالي 28 دولة عضوًا لا تزال ممتنعة عن سداد ما ينبغي أن تدفعه وما يفترض أن تدفعه مقابل دفاعها".[2]

- ذكرت استراتيجية 2015 روسيا باعتبارها خصمًا خطيرًا يجب مواجهته، حيث قالت:

"إن الجمع بين الطموح الروسي والقدرات العسكرية الروسية المتنامية يخلق حدودًا غير مستقرة في أوراسيا، حيث يتزايد خطر الصراع بسبب سوء التقدير الروسي".)[3] حتى إن استراتيجية 2017 ذكرت روسيا كتهديد وطالبتها بعدم التدخل في سياسات الدول الأخرى من خلال أشكال حديثة من التكتيكات التخريبية. أما على أرض الواقع فنجد الأمر على النقيض من ذلك، حيث يرفض ترامپ أن يقول شيئًا سلبيًّا واحدًا عن بوتين أو يعترف بأنه استخدم "التكتيكات التخريبية" للتدخل في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2016.

في الواقع، في الأيام التي سبقت إطلاق استراتيجية 2017، أجرى

1- سابق, The White House National Security Strategy, December 2017, pp. 48-49.

2- BAKER, Peter, The New York Times, "Trump Says: NATO Allies Don't Pay Their Share. Is That True?", 26/05/2017.

3- سابق, The White House National Security Strategy, December 2017, p. 26.

ترامپ مكالمتين هاتفيتين وديتين مع بوتين، حيث قام الرجلان، بالاعتماد على القراءات الصادرة عن حكومتيهما، بالثناء بعضهما على بعض.

- تقول استراتيجية 2017: "الدبلوماسية لا غنى عنها لتحديد وتنفيذ حلول للصراعات في المناطق غير المستقرة من العالم وبما يقلل من التدخل العسكري".. "يجب علينا ترقية قدراتنا الدبلوماسية للتنافس في البيئة الحالية وتبني عقلية تنافسية".[1] وعلى النقيض من ذلك، خطط وزير خارجية ترامپ، ريكس تيلرسون، لخفض ميزانية وزارة الخارجية بمقدار الثلث،[2] كما أن ترامپ نفسه قد رفض في ما بعد محاولاته للتفاوض مع كوريا الشمالية.[3]

و - ردود فعل على استراتيجيات الأمن القومي الأمريكي 2017:

- **على الصعيدين الأمريكي والأوروبي:**

أوضحت وزيرة الخارجية السابقة مادلين أولبرايت أن إطاحة ترامپ بالاتفاق النووي ستُلحق ضررًا جسيمًا بالأمن القومي الأمريكي، وتعزل الولايات المتحدة عن أقرب حلفائها مثلما حدث مع المملكة المتحدة، ووصفت خطاب ترامپ حول قضية إيران بالخطاب الهستيري والخطير. بينما اعتبرت زعيمة الديمقراطيين بمجلس النواب نانسي بيلوسي أن التلويح بإلغاء الاتفاق، حتى ولو لغرض التهديد، هو خطأ تاريخي يهدد الأمن الأمريكي في وقت حساس وخطير جدًّا، فيما اعتبر السيناتور بيرني ساندرز أن رفض ترامپ للتصديق على الاتفاق مع إيران يعد الحلقة

1- سابق, The White House National Security Strategy, December 2017, p. 33.

2- FILKINS, Dexter , The New Yorker, "How Rex Tillerson Wrecked the State Department", 30/11/2017,

3- ROGERS, Katie , New York Times, Trump Rejects Notion He Has Made Too Many Concessions to North Korea, 22/04/2018.

الأخيرة في سلسلة من التصرفات الخرقاء التي تهدد أمن الأمريكيين.[1]

الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قال خلال اجتماعه مع هيئة القيادة العليا في وزارة الدفاع الروسية في الثاني والعشرين من شهر ديسمبر عام 2017: "لدينا الحق السيادي وكل الفرص للرد بشكل مناسب وفي الوقت المناسب على هذه التهديدات المحتملة. إن استراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدة تتسم بطابع هجومي وليس دفاعيًّا. دبلوماسيًّا يمكن القول إنها ذات طابع هجومي، وإذا تحدثنا باللغة العسكرية، فإنها ذات طابع عدواني بالتأكيد، ويجب علينا أخذ ذلك بعين الاعتبار في عملنا. الولايات المتحدة تعمل على تقويض معاهدة الحد من انتشار الصواريخ المتوسطة وقصيرة المدى. وهي تعمل على ذلك بخطوات ثابتة، كما كانت تعمل في وقت سابق بثبات وإصرار على الانسحاب من معاهدة الصواريخ المضادة للباليستية، وفي النهاية، كما نعلم جميعًا، فعلت هذا من جانب واحد. إنها بتصرفاتها تنتهك معاهدة التخلص من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى. ويجري الحديث بالتحديد عن البنية التحتية الهجومية، التي يتم إنشاؤها هناك، الحديث يجري عن انتهاكات من جانب الولايات المتحدة لبنود معاهدة التخلص من الصواريخ متوسطة وقصيرة المدى المبرمة عام 1987. كما يجب توقف تسارع نمو البنية التحتية لحلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا، فمما لا شك فيه أن البنية التحتية للناتو والولايات المتحدة تنمو بوتيرة متسارعة".[2]

أما الرئيس الإيراني حسن روحاني فاعتبر من جانبه أن كلمة ترامب تُظهر أن الولايات المتحدة ضد الشعب الإيراني أكثر من أي وقت مضى، حيث تضمنت تصريحاتها مجموعة من الإهانات والاتهامات التي لا أساس لها من الصحة.[3]

1- BERNIE, Sanders (Senator). website, "Sanders Response to Trump's Decision on Iran Nuclear Deal", 08/05/2018.

2- روسيا اليوم بالعربي، أبرز ردود الفعل على استراتيجية ترامب الجديدة بخصوص إيران، 13 أكتوبر 2017.

3- سبوتنيك، إيران: الرئيس ترامب لا يمكنه أن يتسبب في انهيار الاتفاق النووي مع القوى العالمية". 19 ديسمبر 2017.

- **على الصعيد العربي:**[1]

رحبت السعودية في بيان باستراتيجية ترامب تجاه إيران، مشيدة برؤيته في هذا الشأن والتزامه بالعمل مع حلفاء واشنطن لمواجهة التحديات المشتركة وعلى رأسها تلك السياسات وتحركات العدوانية الخاصة بإيران. وأشادت كل من الإمارات والبحرين بخطاب الرئيس الأمريكي حول الاتفاق النووي الإيراني، معلنة دعمًا كاملًا للاستراتيجية الأمريكية الجديدة.[2]

وزارة الخارجية الإماراتية أوضحت، أن النظام الإيراني يسعى من خلال سياساته المختلفة إلى بث الفوضى وعدم الاستقرار في منطقة الخليج والشرق الأوسط، وأعربت الخارجية عن ترحيب الإمارات ودعمها للاستراتيجية الأمريكية الجديدة مشددة على ضرورة الالتزام بالعمل مع الولايات المتحدة وجميع الحلفاء للتصدي لهذه السياسات والأنشطة الإيرانية التي تقوض الاستقرار وتدعم التطرف في المنطقة والعالم.[3] واعتبرت البحرين أن الموقف الأمريكي يعد تأكيدًا للجميع بضرورة مكافحة الإرهاب ومحاربة كل من يدعمه لنصل بمنطقتنا والعالم أجمع إلى مناطق أكثر أمانًا واستقرارًا. وأشادت بالسياسة الصائبة لترامپ وحرصه الشديد على منع نشر الفوضى والتصدي لمحاولات تصدير الإرهاب التي تقوم بها إيران، حيث أكدت البحرين أنها من أكثر الدول تضررًا من السياسة التوسعية للحرس الثوري الإيراني بحسب ما نقلته وكالة الأنباء البحرينية الرسمية.

لم تقدم مصر والكويت دعمًا صريحًا للاستراتيجية بنفس أسلوب الدول الثلاث السابقة تجاه إيران، حيث أكدت الدولتان أنهما تابعتا عن كثب وباهتمام تفاصيل الاستراتيجية الجديدة. وأوضح المتحدث الرسمي

1- سي إن إن عربية، كيف اختلفت ردود الفعل العربية على استراتيجية ترامپ الجديدة تجاه إيران؟

2- الشرق الأوسط، "السعودية والإمارات والبحرين تؤيد وتتهم إيران بزعزعة الاستقرار"، العدد (14200)، 14 أكتوبر 2017.

3- البيان، الإمارات تعلن دعمها الكامل للاستراتيجية الأمريكية الجديدة للتعامل مع إيران، 13 أكتوبر 2017.

للخارجية المصرية أحمد أبو زيد أن مصر تابعت باهتمام تفاصيل استراتيجية ترامب وما تحتويه من عناصر تحمل أسباب ودواعي لتفاقم القلق المصري البالغ تجاه سياسات إيران التي ستؤدي إلى عدم استقرار تام بالمنطقة مما يؤثر على الأمن القومي العربي أجمع وأمن منطقة الخليج كذلك الذي يُعد امتدادًا رئيسًا للأمن القومي المصري. وأضاف أن موقف مصر الثابت يدعو إلى ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط من أنواع السلاح النووي كافة وغيرها من أسلحة الدمار الشامل من أجل احترام مبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، وهذا ما سوف يعزز من استقرار المنطقة، وإيجاد حلول مستدامة للأزمات التي تمر بها.[1]

وعلى نفس النهج نقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية أن الكويت تتابع باهتمام بالغ ما تضمنه الخطاب الأخير لرئيس الولايات المتحدة من استراتيجية جديدة للتعامل مع إيران، وأن الكويت سبق وأن رحبت بالاتفاق النووي الإيراني بسبب الحرص على المزيد من الأمن والاستقرار في المنطقة وأهمية تحقيق الالتزام للوصول إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط حيث دعا المصدر المسؤول بالخارجية الكويتية إيران للعمل على بناء الثقة في المنطقة من خلال تبني سياسات قائمة على مبادئ وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي، وفي مقدمتها احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحسن الجوار.

أما وزارة الخارجية السورية، فقد دافعت عن حليفها الإيراني، وأدانت ترامب ووصفت سياساته بالسياسات العدوانية للإدارة الأمريكية التي تُوجه ضد مصالح الشعوب، حتى تُزيد من أجواء التوتر في المنطقة والعالم، فوفقًا لما نقلته وكالة الأنباء السورية الرسمية عن مسؤول بالخارجية السورية "إن ما أعلنه ترامب بمثابة انقلاب للإدارة الأمريكية على الاتفاق النووي واستخدامه للغة تهديد يعد أمرًا مرفوضًا ويتناقض

1- "الخارجية": مصر تتابع الاستراتيجية الجديدة لأمريكا تجاه إيران، الوفد، 15 أكتوبر 2017.

مع الأعراف والمواثيق الدولية وخصوصًا أن إيران التزمت بالاتفاق بشكل صارم. وأضاف أن تهديد الإدارة الأمريكية بإلغاء الاتفاق النووي مع إيران وفرضها عقوبات تعنتية جديدة عليها يُظهر بشكل جلي عدم احترام الولايات المتحدة للمواثيق والالتزامات المفروضة بموجب المعاهدات والاتفاقيات الدولية ويظهر عدم إمكانية الوثوق بالمواقف التي تتخذها هذه الإدارة تجاه الأمن والاستقرار في المجتمع الدولي".[1]

وبالتالي يمكن ملاحظة أن السياسات المتبعة وفق استراتيجية الأمن القومي الخاصة بترامب تثير الكثير من اللغط والتوتر على الصعيد الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الخارجي هي موجهة بشكل مؤثر سلبيًا تجاه المصالح الأمريكية معرضة الأمن الدولي للخطر وتزيد من حدة الصراعات والخلافات الدولية مما يزيد الاحتقان، وعلى الصعيد الداخلي ترى النُّخَب بأن اتجاهات ترامپ جنونية وغير محسوبة وتوقع الولايات المتحدة ومصداقيتها في مأزق.

ثانيًا: أبعاد الاختلاف بين وثيقتي استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015 و2017:

بشكل عام، هناك أربعة اختلافات رئيسة بين استراتيجية الأمن القومي للرئيس الأمريكي دونالد ترامپ واستراتيجيات الأمن القومي للرئيس السابق باراك أوباما وهو ما سنحاول أن نوضحه هنا **كالآتي:**

1. لا تشير استراتيجية ترامپ 2017 إلى الاحتباس الحراري باعتباره تهديدًا للأمن القومي الأمريكي وللأمن العالمي. على عكس استراتيجية أوباما 2015 التي أكدت أن الاحتباس الحراري يعد "أعلى المخاطر الاستراتيجية". في الوقت الذي تقول استراتيجية 2017، وبدلًا من الدعوة لقيادة الولايات المتحدة لمحاربة الاحتباس الحراري، أن "زعامة الولايات المتحدة أمر لا غنى عنه لمواجهة أجندة الطاقة المضادة للنمو والتي تضر بالمصالح الاقتصادية وأمن

1- روسيا اليوم، «سوريا تقف إلى جانب إيران ضد إدارة ترامب»، 15 أكتوبر 2017.

الطاقة في الولايات المتحدة". هذا هو الأساس المنطقي لانسحاب ترامپ من اتفاقيات باريس المناخية.

2. لا تتعهد استراتيجية 2017 بتوسيع التجارة الحرة، بخلاف استراتيجية 2015 التي تعهدت بـ"تعزيز صفقات التجارة عالية المستوى". فرغم أن استراتيجية 2017 تقدم التزامًا في عمقها بـ"متابعة اتفاقيات التجارة والاستثمار الثنائية مع البلدان التي تلتزم بالتجارة العادلة والمتبادلة"، فإن هدفها الرئيس هو "مواجهة الممارسات التجارية غير العادلة" من خلال آليات انتقامية كما يحدث بين الولايات المتحدة والصين حاليًا.

3. استراتيجية 2017 لا تروج للديمقراطية، على عكس استراتيجية 2015، التي ذكرت صراحة أن "الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان مرتبط بكل ما يتعلق بالأمن القومي"، وكأن ترامپ يضع "القيم الأمريكية"، التي اعتادت الولايات المتحدة أن تعتبرها قيمًا عالمية، في هامش صغير قارب على الانتهاء في الوعي الأمريكي.

4. لا تولي استراتيجية 2017 الأهمية الكافية للتعاون الدولي. بل تؤكد على حماية "السيادة الأمريكية" من التهديدات، ومن ثم فهي مختلفة تمامًا عما تم طرحه في استراتيجية 2015، والتي تعهدت بنظام دولي قائم على القواعد يعزز السلام والأمن والفرص من خلال تعاون أقوى لمواجهة التحديات العالمية، مما يشير إلى أن ترامپ يفضل التنافس وليس التعاون.

ثالثًا: عقائد أوباما وترامپ في السياسة الخارجية الأمريكية:

(1) عقيدة أوباما:

تمثل أربعُ عقائد المدارسَ الرئيسة لفكر السياسة الخارجية الأمريكية؛ العقيدة الأولى تسمى (الانعزالية – Isolationism)، وقد رفضها أوباما حيث قال: "العالم يتقلص باستمرار، الانسحاب لا يمكن الدفاع عنه".

أما العقائد الثلاث الأخرى للسياسة الخارجية الأمريكية فهي "الواقعية - Real

ism"، و"التدخل الليبرالي - Liberal Intervention" و"العالمية أو الدوَلية - Internationalism". حيث رأى أوباما خلال فترة رئاسته الأولى ضرورة انتهاج العقيدة (العالمية/ الدوَلية) بهدف تعزيز المنظمات متعددة الأطراف والمعايير الدولية.[1]

ارتأى أوباما أيضًا أن مذهب "التدخل الليبرالي" ليس ناجحًا، حيث يعتمد على القوة العسكرية والمساعدات الإنسانية لتحقيق أهداف الولايات المتحدة في مناطق الاهتمام. لذلك، تبنى خلال فترة ولايته الأولى عقيدة "الدوَلية". وتقوم "الدوَلية" على أن الدول تحدد هويتها الوطنية ومصالحها بطريقة تؤكد القواسم المشتركة بينها وبين الدول الأخرى، حيث تعتقد الدول التي تنتهج "الدوَلية" أنها تستطيع تحقيق مصالحها في السياسة الخارجية من خلال التفاعل والتعاون الوثيق مع الآخرين، فيتم تجاهل فكر "الانعزالية" لصالح تطوير روابط أوثق مع دول أخرى في مجالات سياسية مختلفة. وتفترض "الدوَلية" أيضًا أن جميع الدول في قارب واحد وأنها بحاجة إلى مواءمة سياساتها بعضها مع بعض حتى لا تخسر في عالم العولمة.[2] من ثم، ففي منطقة كبرى ذاخرة بالفرص والمخاطر، أطلق عليها إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج دبليو بوش (الشرق الأوسط الكبير) رأى أوباما أنها تتضمن العديد من الدول العربية وغير العربية جميعها تدين بالإسلام عدا إسرائيل، منهم اثنتان وعشرون دولة عربية، ومن ثم فمن الأفضل تفهم ثقافتهم ومحاولة التواصل والتعامل مع دول المنطقة من خلالها. حيث اهتم أوباما بمكانة "الدين" بين شعوب المنطقة واعتبره عاملًا هامًّا وأساسيًّا في تنفيذ استراتيجيته، من منطلق أنه كان يعتقد أن الدين في المنطقة يمكن أن يمثل فرصة بدلًا من أن يكون تهديدًا.

خلال الربع الأول من عام 2013 (ولاية أوباما الثانية)، حيث كان قد مر قرابة

1- في أبريل 2016 نشر الصحفي الأمريكي جيفري جولدبيرج في مجلة أتلانتيك الأمريكية حوارًا مطولًا مع الرئيس باراك أوباما تحت عنوان "عقيدة أوباما"، تناول خلاله نقاطًا عدة ومن ضمنها سياسة أوباما الخارجية، حيث قال إنه ذات يوم، سألت الرئيس كيف يعتقد أن المؤرخين قد يفهمون سياسته الخارجية. وقد أوضح أوباما عقيدته خلال فترتي رئاسته ضمن أربع عقائد للسياسة الخارجية الأمريكية.

The Atlantic, The Obama Doctrine, Jeffery Goldberg, The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world, April 2016.

2- Daily Sabah, Isolationism versus internationalism: Which course to take in foreign policy? Tarik Oğuzlu, 30 January 2020.

عامين على انطلاق الثورات العربية التي أُطلق عليها (الربيع العربي)، وتزامنًا مع بدء انتشار الإرهاب في المنطقة، اكتشف أوباما أن سياسته السابقة "الدوَلية" لم تنجح بشكل جيد، حيث انتشر الإرهاب بواسطة التنظيمات الدينية المتطرفة في دول المنطقة. لذلك اختار التحول إلى عقيدة "الواقعية" في سياسته الخارجية. فقرر الاستمرار في انتهاجه "الواقعية" من خلال ما أطلق عليه "القيادة من الخلف - Leading from behind"، حيث ارتأى ضرورة الخروج من معظم مناطق النزاعات التي تشارك فيها الولايات المتحدة على أن تقوم بتشكيل الترتيبات الأمنية في المنطقة وصياغة القرارات الإقليمية التي تحركها، وهو ما أتاح الفرصة لدول النزاعات لحل مشاكلها بنفسها بعد منحها المتطلبات اللازمة.[1]

(2) **عقيدة ترامپ:**

أرى أن ترامپ ينتهج مبدأ "الواقعية"، وهو ما يتضح في شخصه وأسلوبه بصفته رجل الأعمال الأشهر، فهو شخصية براجماتية يبحث دائمًا عن الربح وتحقيق المصلحة بأقصر الطرق وأقلها تكلفة، ودائمًا ما تشير قراراته الجريئة والصريحة إلى ذلك.

ومن ثم، تختلف عقيدة ترامپ التي ترتبط بفكرة تحقيق الاستقرار من خلال الإتجار والمقايضة بأدوات الأمن عن عقيدة أوباما الذي انتهج مبدأ "الدوَلية" من خلال البعد الثقافي ثم "الواقعية" من خلال الكف عن التورط في الأزمات الإقليمية والاكتفاء بالقيادة من الخلف مع الدعوة لإحلال الديمقراطية والإصلاحات، كما تختلف عن عقيدة جورج دبليو بوش الذي طالما كان يسعى لإدخال التغيير عن طريق استخدام القوة كعنصر مثل وقتها وجهًا آخر لمبدأ "الواقعية" رغم تشابهه مع مبدأ "التدخل التحرري".

1- سابق, The Atlantic, The Obama Doctrine, Jeffery Goldberg, The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world.

المبحث الثالث

استراتيجية وسياسات الأمن القومي لدولة روسيا الاتحادية

صدرت استراتيجية **الأمن القومي الأخيرة ل**روسيا الاتحادية في 2015 وتهدف إلى توحيد جهود الأجهزة الفيدرالية لسلطة الدولة وأجهزة الدولة الأخرى وأجهزة مكونات روسيا الاتحادية لسلطة الدولة وأجهزة الحكم الذاتي المحلي ومؤسسات المجتمع المدني. بهدف خلق ظروف داخلية وخارجية مواتية لتحقيق المصالح الوطنية **ل**روسيا الاتحادية والأولويات الوطنية الاستراتيجية.

أولًا: استراتيجية الأمن القومي الروسي 2015

(1) استراتيجية الأمن القومي الروسي في إطار استراتيجية أكبر:

هناك استراتيجيات موضوعة للتعامل مع الشرق الأوسط منذ عهد الرئيس الروسي السابق ديمتري ميدفيديف، وتسمى "استراتيجية الأمن القومي الروسي 2020-2009"، لأن روسيا كانت ولا تزال تنظر للشرق الأوسط على أنه جار جنوبي مهم، يؤثّر استقراره على استقرار روسيا، وتنعكس الاضطرابات والحروب فيه عليها حتمًا. وقد طبعت هذه الأهمية للشرق الأوسط لدى الروس معظم اتفاقياتهم مع دول المنطقة، التجارية منها والعسكرية، أو تلك التي تحمل عنوان الصداقة، أو تؤسس لأحلاف ثابتة لاحقًا.[1]

1- عماد رزق، "الدور الروسي الدولي والإقليمي: محدّدات وأهداف" (باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية, 24 أغسطس 2017).

يظهر جليًا أن الكرملين دائمًا على وفاق مع السياسة أو الاستراتيجية الموضوعة سواء استراتيجية 2009 أو استراتيجية 2015، بل ويقوم بالتصديق عليها وتحليلها وتفسيرها لبدء العمل بها دون وجود أي أسئلة مثارة من جهته تجاه أي فقرة من فقرات كلا الاستراتيجيتين. والواضح أن الدور الحالي للكرملين في الشرق الأوسط يسير خطوة بخطوة، حيث يتطور استجابة لتغير القيود المحلية والدولية.

(2) **استراتيجية الأمن القومي الروسي ديسمبر 2015:**

خلال فترة رئاسته الأولى، وتحديدًا في الحادي والثلاثين من شهر ديسمبر 2015، وقع الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هذه الاستراتيجية والتي تتألف من تسع وعشرين صفحة، متضمنة أحكامًا عامة وخمسة فصول.

أ - الأحكام الرئيسة لوثيقة استراتيجية الأمن القومي الروسية 2015:[1]

أوضحت الأحكام أنها وثيقة التخطيط الاستراتيجي الأساسية التي تحدد المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية والأولويات الوطنية الاستراتيجية والأهداف والمهام والتدابير في مجال السياسة الداخلية والخارجية التي تهدف إلى تعزيز الأمن القومي لروسيا الاتحادية وضمان التنمية المستدامة للبلاد على المدى الطويل، ويتكون الأساس القانوني للاستراتيجية الحالية من دستور روسيا الاتحادية، والقوانين الاتحادية FZ-390 "بشأن الأمن" بتاريخ 28 ديسمبر 2010 وFZ-172 "حول التخطيط الاستراتيجي في روسيا الاتحادية" بتاريخ 28 يونيو 2014، القوانين، والأفعال القانونية لرئيس روسيا الاتحادية. وتهدف الاستراتيجية الحالية إلى توحيد جهود الأجهزة الفيدرالية لسلطة الدولة وأجهزة الدولة الأخرى وأجهزة مكونات روسيا الاتحادية لسلطة الدولة (في ما يلي أجهزة الدولة للسلطة) وأجهزة الحكم الذاتي المحلي ومؤسسات المجتمع المدني. لخلق ظروف داخلية وخارجية مواتية لتحقيق المصالح الوطنية لروسيا الاتحادية والأولويات الوطنية الاستراتيجية. وأن الاستراتيجية الحالية هي الأساس لتشكيل وتنفيذ سياسة الدولة في مجال حماية الأمن القومي الروسي. كما أن

Russian Federation Foreign Ministry, Russian National Security Strategy, December 2015 – Full-text -1 .Translation, 31 December 2015, PP 2-3

تلك الاستراتيجية تستند إلى الترابط الوثيق بين الأمن الوطني لروسيا الاتحادية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة. كما أوضحت بعض المفاهيم التي يتم تناولها في الوثيقة.

ب- الموضوعات الرئيسة التي تضمنتها استراتيجية الأمن القومي الروسي 2015:

- روسيا في العالم الحديث، وتضمن الوضع الذي وصلت له روسيا على جميع الأصعدة، والقدرات التي تمتلكها لمواكبة عالم حديث متغير، وطبيعة العلاقات الدولية لروسيا الاتحادية في إطار القانون والأمن الدوليين.[1]

- الاهتمامات والأولويات الوطنية الروسية وتضمنت المصالح الوطنية الروسية بعيدة الأمد.[2]

- ضمان حماية الأمن القومي ضد التهديدات الرئيسة للدولة والدفاع الوطني، والذي تطرق لكيفية حماية عناصر المصالح الوطنية التسع وهي الدفاع الوطني، والأمن العام، والنمو الاقتصادي، والعلوم والتكنولوجيا والتعليم، والرعاية الصحية، والثقافة، وإيكولوجيا النظم الحية والاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، والاستقرار الاستراتيجي والشراكة الاستراتيجية على قدم المساواة.[3]

- المؤسسات التنظيمية وقواعد المعلومات لتنفيذ هذه الاستراتيجية.[4]

- المؤشرات الرئيسة للأمن القومي للدولة الروسية وتضمن المؤشرات الرئيسة ونتائج الرصد اللازمة لتقييم حالة الأمن القومي.[5]

1- Russian National Security Strategy, سابق, 2015 PP 3-6.

2- Russian National Security Strategy, سابق, 2015 PP 6-7.

3- Russian National Security Strategy, سابق, 2015 PP 7-27.

4- Russian National Security Strategy, سابق, 2015 PP 27-28.

5- Russian National Security Strategy, سابق, 2015 PP 28-29.

ج- تحليل الوثيقة:

- تتلخص التهديدات التي تواجه روسيا طبقًا لاستراتيجية 2015 في تعاظم القوة الأمريكية وقدرات الناتو النووية والمعلوماتية وفي مجال عسكرة الفضاء، وفي الجهود الغربية لخلق بؤر للتوتر في إقليم وسط آسيا، وذلك من خلال ما أسمته "حروب الجيل الرابع" متمثلة في "الثورات الملونة"، وعدم الاستقرار العالمي الناتج عن الإرهاب والتطرف والحروب الأهلية في مناطق الاهتمام، والتخوف من الأسلحة البيولوجية ارتباطًا بإنشاء معامل بيولوجية أمريكية قريبة من حدودها في منطقة البلطيق، والفساد والتخريب، والتهديدات الناتجة عن الجرائم العابرة للحدود.

- ترى الاستراتيجية أن الناتو يهدد روسيا بشكل مباشر وأن الغرب هو المسؤول عن النزاعات في العالم. وفي الوقت نفسه، تقوم روسيا بتطوير علاقات الشراكة والتعاون الاستراتيجي في آسيا مع مختلف الدول والمنظمات مثل الصين والبريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون. ويتمثل هدف روسيا في أن يكون لديها "أكبر عدد ممكن من الشركاء في أجزاء مختلفة من العالم". وعليه، فإن روسيا مهتمة بإقامة شراكة كاملة مع الولايات المتحدة على أساس المصالح المتوازنة. [1] في حين أن هذه الاستراتيجية توضح التهديدات لبلد محاط بالأعداء، إلا أنها لا توفر الرؤية اللازمة للتغلب على التحديات العالمية.

- لدى روسيا مخاوف أمنية من انتشار الإرهاب الدولي في المنطقة ووصوله إلى روسيا والدول المجاورة. ويقلق القادة في موسكو من المقاتلين الأجانب العائدين وكذلك الروس الذين أصبحوا متطرفين بسبب الدعاية التي تنشرها الدولة الإسلامية في العراق والشام. [2] ومن وجهة النظر الروسية، ازداد هذا التهديد بمرور الوقت، لا سيما نتيجة للصراعات

1- سابق.، 46.

2- FITZPATRICK, Catherine A. "How Many Russians Are Fighting for ISIS? A Brief History of the Kremlin's Arbitrary Numbers," The Interpreter, December 20, 2016. As of July 18, 2017.

الأخيرة في الشرق الأوسط.[1]

- تشير مخاوف القادة الروس في الاستراتيجية بشأن "الثورات الملونة" في الدول السوفيتية السابقة، إلى موقفها السياسي الذي تعلنه موسكو نحو الوضع الراهن في الدول العربية مما يتيح مساحات تنفس لأنظمة الحكم فيها، بل ويقلص التأثير الثقافي للولايات المتحدة في جميع أنحاء المنطقة. فروسيا تدعم هياكل الدولة والحكومات العربية الحالية ضد التدخل الخارجي والتمرد الداخلي، من منطلق أن التغيير يجب أن يحدث فقط من خلال الوسائل الدستورية وأجهزة الدولة، وليس من خلال انتفاضات شعبية. حيث تحمل روسيا الغرب المسؤولية عن الوضع الحالي واصفة التدخلات الغربية في العراق وليبيا بالكارثية.[2] في المقابل، تؤكد روسيا أنها تدعم مبدأ سيادة الدولة وفقًا للقانون الدولي وتعارض التدخل الخارجي.

- تطرح روسيا نفسها في استراتيجيتها، أمام الدول التي تعاني من التدخل الخارجي لدول الغرب، أنها ضد سياسات الغرب الإمبريالية وأنها البديل الأفضل خاصة للولايات المتحدة.

ثانيًا: عقيدة بوتين:

(1) ارتباطًا باستراتيجية الأمن القومي الروسي 2009-2020:[3]

هناك إجماع روسي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي يقوم على ثلاث ضرورات جيوستراتيجية، وهي أن تظل روسيا قوة عظمى نووية، وأن تصبح قوة عظمى

1- OLIKER, Olga and YEFIMOVA, Natasha. Carnegie–RAND Workshop on the Future of the Greater Middle East and the Prospects for U.S.–Russian Partnership, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, OP-118-CMEPP/CRE, 2004. As of July 18, 2017.

2- Vladimir Putin, speech delivered to the 70th Session of the United Nations General Assembly, New York, N.Y., September 28, 2015. As of July 18, 2017.

3- ARON, Leon. The Putin Doctrine - Russia's Quest to Rebuild the Soviet State, 18 March 2013.

في جميع جوانب النشاط الدولي، وأن يكون لروسيا الهيمنة السياسية والعسكرية والاقتصادية على محيطها الإقليمي. بعد انتخابه رئيسًا في عام 2000، أضاف بوتين إلى الضرورات الاستراتيجية الروسية الثلاث هدفًا شاملًا، وهو "استعادة الأصول الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية التي خسرتها الدولة السوفيتية في عام 1991". وقد تابع بوتين هذا الهدف المتمثل في "استعادة الهيبة للدولة الروسية" بشكل يتسم بالتصميم والتماسك والاتساق ليستحق أن يطلق عليه "عقيدة بوتين". على الصعيد المحلي، وجهت عقيدة بوتين "استعادة الهيبة للدولة الروسية" نظام حكمه لاستعادة أعلى معدلات للاقتصاد الروسي خاصة في صناعات النفط والغاز الطبيعي، وإعادة تأكيد سيطرته على السياسة الوطنية، والنظام القضائي، وشبكات التليفزيون الوطنية، والتي يتلقى من خلالها الغالبية الساحقة من الروس أخبارهم.

(2) **ارتباطًا باستراتيجية الأمن القومي الروسي ديسمبر 2015:**[1]

في استراتيجية أوباما 2015، تكرر اسم روسيا خمس عشرة مرة، وُصفت روسيا في عشر مرات منها كـ"عدوان". وهو ما يعبر عن رؤية الولايات المتحدة لروسيا خلال ست سنوات سابقة لإصدار الاستراتيجية ترأس فيها أوباما بلاده. في المقابل، تبنى بوتين عقيدة جديدة للسياسة الخارجية الروسية، في استراتيجيته الصادرة في آخر ديسمبر 2015، وصفت بـ"الهجومية" تتهم الولايات المتحدة وحلفاءها بتقويض "الاستقرار العالمي" من خلال محاولة "احتواء" روسيا، حيث يرى بوتين أن موسكو لديها الحق في "الرد بقسوة على التحركات غير الودية" من قبل واشنطن، وهو ما يمثل تصعيدًا ثابتًا للخطاب الروسي تجاه الغرب في وثائق السياسة الرسمية وسط تدهور حاد في علاقات موسكو مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة.

تثير عقيدة بوتين الجديدة مخاطر الضغط على موسكو من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، والتي استهدفت روسيا بفرض عقوبات على ضمها لشبه جزيرة القرم

1- SCHREK, Carl. Radio Free Europe Radio Lebirty, New Putin Doctrine Says U.S. Pressure ‘Undermining’ Global Stability, 01 January 2016.

في أوكرانيا في عام 2014 -والذي تعتبره الولايات المتحدة وأوروبا تصرفًا غير قانوني)، ودعمها العسكري للانفصاليين في شرق أوكرانيا. حيث تنص العقيدة على أن مخاطر مثل هذا الضغط تتجاوز حدود روسيا. حيث يرى بوتين "إن سياسة الولايات المتحدة وحلفائها لاحتواء روسيا وممارسة ضغوط سياسية واقتصادية وإعلامية وضغوط أخرى تقوض الاستقرار الإقليمي والعالمي"، ويتهم بوتين الولايات المتحدة بالتدخل في الشؤون الداخلية لروسيا.

وفي عقيدته الجديدة يرى بوتين أن أي تعاون بين روسيا والولايات المتحدة لا بدَّ أن يكون في إطار "المساواة والاحترام المتبادل بين البلدين للمصالح وعدم التدخل في الشؤون الداخلية بعضها لبعض"، ونفس الإطار مع الناتو والذي يرفض بوتين توسعه المطرد نحو حدود روسيا.

ثالثًا: التفاعلات الروسية في الشرق الأوسط

(1) محاور الاهتمام الروسي وأهدافه في المنطقة:

استقرار الشرق الأوسط، المبني على عملية السلام العربي الإسرائيلي أمر يمثل أهمية لكل نسخ مفهوم السياسة الروسية. ويأخذ مفهوم السياسة الروسية لعام 2013 في الاعتبار الثورات العربية عام 2011 وما نتج عنها من عدم استقرار إقليمي.[1] وتهدف السياسة الروسية إلى توسيع العلاقات الثنائية مع دول الشرق الأوسط كهدف، ويتم تسليط الضوء على كل من إيران وسوريا على وجه التحديد كأولويات داخل المنطقة.[2] وتسعى استراتيجية الأمن القومي لروسيا لعام 2015 والتي تمثل إحدى سمات مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية إلى زيادة أمن الطاقة، وتلاحظ العقيدة العسكرية الروسية (التي تم تحديثها آخر مرة في عام 2014) الرغبة في توسيع التعاون "العسكري-السياسي" و"العسكري-التقني" مع

1- Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation, 2013.

2- Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Foreign Policy Concept of the Russian Federation, 2016.

الدول الأجنبية كما فعلت لسنوات عديدة.[1]

يمكن رؤية كل من هذه الأولويات في النهج الإقليمي لروسيا، والذي يسلط الضوء على الطاقة والتعاون الدفاعي والأنشطة التجارية والاستثمارية.[2] وبالتالي يمكن أن يعزى اهتمام موسكو بالشرق الأوسط إلى **ثلاثة أهداف رئيسة:**

أ - الرغبة في استعادة الهيبة الدولية والحصول على مقعد على طاولة المفاوضات والقرارات الرئيسة.[3] وبما يشير لعقيدة بوتين الهجومية.

ب- تعظيم الاقتصاد الروسي من خلال التجارة والاستثمار في الشرق الأوسط. ويعكس هذا جزئيًّا اهتمام موسكو على المدى الطويل بأسعار النفط العالمية، والتي تعتبر شديدة الحيوية للاقتصاد الروسي.

ج- الحفاظ على الاستقرار الإقليمي باستراتيجية وآلية روسية، وبما يمكن موسكو من الحفاظ جزئيًّا على الأنظمة السياسية البعيدة عن الديمقراطية الغربية، بشرط أن تكون قادرة على ضمان عدم وصولها لمرحلة الدولة الفاشلة وبما يمنع انتشار الإرهاب ووصوله إلى روسيا وجيرانها، والذي عانت منه منذ فترة طويلة في صورة "التطرف الإسلامي المسلح" والمشكل من المقاتلين الأجانب والروس والناتج عن تدخل الولايات المتحدة في بعض الدول وتغيير أنظمتها السياسية.

أدى ما سبق لارتفاع مستوى المشاركة الروسية في منطقة الشرق الأوسط بعد الثورات العربية، بما في ذلك سوريا، حيث اعتبرت روسيا التدخلات الغربية في العراق وليبيا تقويضًا للاستقرار الإقليمي.[4] ولتحقيق ذلك عملت روسيا على

1- The Embassy of the Russian Federation to UK, The Military Doctrine of the Russian Federation, June 29, 2015; Instituto Español de Estudios Estrategicos, "Russian National Security Strategy–Full-Text Translation," webpage, December 2015.

2- James Sladden, Becca Wasser, Ben Connable, and Sarah Grand-Clement, Russian Strategy in the Middle East, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-236-RC, 2017., pp. 5–8.

3- Dmitri Trenin, "Russia in the Middle East: Moscow's Objectives, Priorities, and Policy Drivers," Carnegie Endowment for International Peace, 2018, p. 26.

4- Vladimir Putin, speech delivered to the 70th Session of the United Nations General Assembly, New York, September 28, 2015.

تأمين وجودها في سوريا من خلال القواعد العسكرية الروسية في حميميم وطرطوس، ولا ينبغي النظر إلى هذا القواعد العسكرية الروسية في سوريا على أنها مؤشر للتوسع العسكري الإقليمي، حيث لم تسعَ روسيا لتكرار تدخلها العسكري بنفس الشكل الكبير الموجود في سوريا في أماكن أخرى مثل ليبيا.[1]

(2) **التنافس الروسي أمام الولايات المتحدة:**

تعتمد الاستراتيجية الروسية على الموارد والفرص، وتسعى إلى تحقيق أقصى قدر من المزايا الاقتصادية والسياسية والأمنية على المدى القصير مع الحد من المنافسين المحتملين على النفوذ، وخاصة الولايات المتحدة. حيثما أمكن لروسيا أن تقدم نفسها لدول المنطقة كبديل عن الولايات المتحدة. حيث يرى حكام الدول العربية أن هناك عدم ترابط سياسي للدول الغربية في المنطقة، الأمر الذي يوفر فرصًا كبيرة لتعظيم النفوذ الروسي.

يتعارض نهج روسيا مع الولايات المتحدة من حيث إن روسيا ورغم أن علاقاتها الدولية أكثر مرونة إلا أنها قصيرة الأمد. في المقابل، نجد أن واشنطن تطمح لبناء علاقات طويلة الأمد مع الشركاء الإقليميين، تستند إلى ضمان الأمن الأمريكي وتعزيز القيم الغربية، مثل حماية حقوق الإنسان وسيادة القانون.

(3) **توسع النفوذ الروسي في مناطق الموارد:**

تعمل روسيا الاتحادية في هذا التوجه من خلال أسلوبين رئيسين، الأول: تقليص الضغوط الاقتصادية الخاصة على الأنشطة الروسية خارج حدودها، واستغلال الاستثمارات الاقتصادية ومبيعات الأسلحة والمشروعات النووية السلمية لدول منطقة الشرق الأوسط وبما يساعد في تمويل تلك الأنشطة. والثاني: تكثيف الأنشطة الروسية في دول المنطقة التي لديها موارد كافية للاستثمار، خاصة تلك الدول التي تعاني من المزيد من عدم الاستقرار أو حتى المشكلات الناتجة عن أخطاء الجهات الفاعلة الأخرى مثل الولايات المتحدة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على أنظمة

1- SOLOVYOV, Dmitry. "Putin Signs Syria Base Deal, Cementing Russia's Presence There for Half a Century," Reuters, July 27, 2017; "Putin Signs Law 18 Allowing Expansion of Russian Naval Facility in Syria," Radio Free Europe/Radio Liberty, December 29, 2017.

الأسلحة الروسية، واستقرار أسعار النفط وغيرها من أمور.[1]

(4) **سياسة براجماتية مرنة:**

أدى رد فعل إدارة الرئيس أوباما تجاه الثورات العربية، والذي اتسم بالتخلي عن الالتزام الأمني الأمريكي للدول الحليفة، بل والتخلي عن قادة حلفاء الولايات المتحدة، إلى فقدان ثقة دول الخليج في الولايات المتحدة. الأمر الذي تحول إلى فرصة عظيمة لروسيا الاتحادية، حيث سعت دول الخليج إلى الشراكة مع روسيا وإشراكها في مسائل المنطقة كبديل يمكن الوثوق به عن الولايات المتحدة. كما أن تعليق واشنطن لمبيعات الأسلحة لمصر والبحرين بسبب مخاوف تتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان بهما، أدى للتوصل إلى اتفاقيات مع موسكو لبيع أسلحة روسية للبلدين.[2] ونتيجة لذلك، فإن مشاركة روسيا الإقليمية تعد براجماتية بسبب قيودها وترتبط بتوافر الموارد والفرص. في المقابل، دفعت التغيرات السريعة والعنيفة التي سببتها الثورات العربية موسكو إلى الخوف من أن تؤدي موجة الانتفاضات الشعبية إلى تغييرات عميقة قد تؤثر على مصالحها في المنطقة. إن انخراط روسيا الإقليمي ومقاربتها قد لا يشبهان استراتيجية بعينها، فما تفعله روسيا يركز على المدى القصير، والعديد من تدابيرها تبدو انتهازية بشكل يتسم بالعنف. مع ذلك، يمكن القول إنها استراتيجية خاصة مستقلة بذاتها.

وفقًا للمحللين الروس، تطورت مواقف موسكو ونهجها بمرور الوقت واستجابة للأحداث في كل دولة. لم تنظر روسيا إلى الثورات العربية على أنها حدث شامل على مستوى المنطقة. بل قامت بتقييم التأثير والنتائج والأهداف في كل دولة ارتباطًا بالمصالح الروسية.[3] كان الحدث المحوري لبوتين "رئيس الوزراء آنذاك" هو امتناع روسيا عام 2011 عن قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1973، الذي سمح

1- مقابلة المؤلف مع مسؤول (دبلوماسي) روسي، مؤتمر أمن الشرق الأوسط، بكين، 23 نوفمبر 2011.

2- GORDON, Michael R. and LANDLER, Mark, "In Crackdown Response, U.S. Temporarily Freezes Some Military Aid to Egypt," New York Times, October 9, 2013; Jim Wolf, "U.S. Delays Bahrain Arms Sale Pending Rights Probe," Reuters, October 19, 2011

3- ZVYAGELSKAYA, Irina, "Russia, the New Protagonist in the Middle East," in Aldo Ferrari, ed., Putin's Russia: Really Back? Milan: Italian Institute for International Political Studies, July 2017, 2016, pp. 73–91.

بحملة جوية دولية لدعم الإطاحة بمعمر القذافي، الأمر الذي أتى بعد ثماني سنوات من إسقاط الولايات المتحدة لنظام صدام حسين في العراق. ففي الوقت الذي أدارت روسيا ظهرها للقذافي كانت تتابع وضع الرئيس السوري بشار الأسد الذي يواجه تمردًا متزايدًا في الداخل بأنحاء البلاد كافة، فقررت روسيا أن تضع حدًّا في سوريا، من خلال أجندة مصالح واضحة وطويلة الأمد.[1]

تتسم السياسة الخارجية الروسية بالمرونة، فتُقدمها روسيا كسياسة علمانية غير أيديولوجية (ليست شيوعية أو اشتراكية أو دينية)، مما يسمح لها بالتعامل مع دول المنطقة بما فيها السعودية وإيران وتركيا وإسرائيل التي لديها أجندات متنافسة.[2] فالحياد الأيديولوجي الروسي يزيد من الفرص المتاحة للنفوذ الاقتصادي والاستثمار والوساطة الدبلوماسية، من ثم، يسمح نهجها المرن باستغلال الفرص مع الحد من الالتزامات والتكلفة الكبيرة في الوقت نفسه، حيث تركز على المدى القصير.

(5) **تحديات إقليمية:**

تركز روسيا حاليًا على المكاسب الجيوسياسية في المنطقة إلا أنها تواجه تحديات رئيسة كالآتي:

أ - تدهور الاقتصاد الروسي والتصدي لقوتها الناعمة في الشرق الأوسط مما يقلل من قدرتها على توسيع نجاحاتها، خاصة أن الاقتصاد الروسي يعاني من انعكاسات العقوبات الغربية المفروضة ضده.[3] أدى هروب رأس المال وانخفاض الاستثمار الأجنبي الناتجين عن العقوبات إلى تباطؤ كبير في نمو الناتج المحلي الإجمالي الروسي، مما خلق ضغطًا محليًا مع فرض موسكو تدابير

1- Ekaterina Stepanova, "Russia in the Middle East: Back to a 'Grand Strategy'—or Enforcing Multilateralism?" Politique Étrangère, No. 2, Summer 2016, pp. 23–35. As of July 18, 2017.

2- James Sladden, Becca Wasser, Ben Connable, and Sarah Grand-Clement, Russian Strategy in the Middle East, Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, PE-236-RC, 2017.

3- World Bank, "Russia's Economy: Preserving Stability, Doubling Growth, Halving Poverty—How?" Russia Economic Report, Vol. 40, December 4, 2018.

تقشفية.[1] ونتيجة لذلك، أصبح الاقتصاد الروسي أكثر اعتمادًا على الطاقة، مما أدى بدوره إلى زيادة تعرض موسكو لمخاطر أسعار الطاقة المتقلبة.[2] حيث يتطلب اعتماد روسيا على الطاقة الحفاظ على الأسواق ومواصلة التعاون مع السعودية للتفاوض على أسعار النفط وإنتاجه في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك).[3]

ب- موقف موسكو المحايد تجاه استفتاء الاستقلال الكردي، حيث كانت روسيا واحدة من القوى الدولية القليلة التي لم تطالب بحكومة منفصلة لإقليم كردستان، كان الموقف الروسي مدفوعًا بامتلاك روسيا حقوقًا في العديد من حقول النفط والغاز في كل من العراق وكردستان.[4] الأمر الذي حجم من وجود دور روسي مؤثر في هذا الشأن.

ج- رغم أنه ليس لروسيا حضور اقتصادي قوي في الشرق الأوسط، باستثناء قطاع الطاقة وبعض المناطق التجارية المتخصصة. إلا أن موسكو قد استفادت بمهارة من أنشطتها الدبلوماسية والعسكرية النشطة ذات الحضور الكبير بالمقارنة مع قوتها الاقتصادية المتهالكة.

د - صعوبة تغطية تكلفة التوسع الإقليمي ونشر القوات الروسية، حيث إن تكاليف الحفاظ على الوجود العسكري الروسي طويل الأمد ومشاركته في سوريا والتكاليف المحتملة لإعادة الإعمار -التي تقدرها الأمم المتحدة بـ 250 مليار دولار على الأقل[5]- تبدو مروعة، على الرغم من أن روسيا أوضحت أنها لا تنوي دفع تكلفة مشروع قانون إعادة الإعمار بأكمله.[6]

1- Polina Nikolskaya, "Russian Economy Suddenly Shrinks in November," Reuters, January 15.

2- Russian President Vladimir Putin publicly acknowledged Russia's economic dependency on energy. The Kremlin, Direct Line with Vladimir Putin, Moscow, June 15, 2017.

3- Holly Ellyatt, "How—and Why—Saudi Arabia and Russia Are Bonding Over Oil," CNBC, 03/10/2017.

4- Dmitry Zhdannikov, "The Great Russian Oil Game in Iraqi Kurdistan," Reuters, 19/04/2018.

5- United Nations, "27 November 2017, Security Council Briefing on the Situation in Syria, Special Envoy Staffa de Mistura," November 27, 2017.

6- Michael Peel, "Russia Presses EU to Pay Up for Rebuilding Syria," Financial Times, 09/01/2018.

ه- أبرمت روسيا العديد من صفقات الطاقة والبنية التحتية مع دمشق في محاولة لجني غنائم إعادة إعمار سوريا، ولكن من غير المرجح أن يتحقق العائد من هذه المساعي في المستقبل القريب.[1]

و - اعتبرت دول الخليج الحاجة الاقتصادية الحالية لروسيا نقطة ضعف يمكن استغلالها لتحقيق مكاسب سياسية خاصة، فروسيا تخطط للاستثمار المحلي، مما يعطي نفوذًا لدول الخليج الغنية بالموارد. حيث استخدمت دول الخليج مثل هذه الاستثمارات لحث موسكو على التماهي مع أولوياتها السياسية في المنطقة. إلا أن روسيا اتبعت بشكل متزايد صفقات استثمارية مع صناديق الثروة السيادية لدول الخليج كوسيلة للالتفاف على العقوبات وضخ رأس المال الذي تحتاجه بشدة في الصناعة والبنية التحتية.

إن ضعف روسيا أمام العقوبات التجارية والمالية يجعل هذا الحل مع الخليج مهمًّا لقدرة موسكو على ضمان أنشطتها سواء في الداخل أو في الشرق الأوسط. ومع ذلك، لم يتم الحصول على رأس المال الموعود من الدول الخليج، في حين أن بعض الاستثمارات لم تسفر عن التأثير المتوقع على الاقتصاد الروسي.[2] وتدرك دول الخليج المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في روسيا، ففي حال فشلها في تحقيق عائد اقتصادي أو سياسي من الاستثمارات، فقد تتخلى عن شراكات اقتصادية مستقبلية مع روسيا، مما يقلص حجم الاستثمار الذي يحتاجه الاقتصاد الروسي، ومن ثم، تتقلص قدرة روسيا على توسيع أنشطتها الإقليمية.[3]

(6) إجراءات صعبة لمواجهة التحديات:

من دون الإصلاحات الاقتصادية الداخلية، من المرجح أن يستمر الاقتصاد

1- Bethany Allen-Ebrahimian, "Syrian Reconstruction Spells Juicy Contracts for Russian, Iranian Firms," Foreign Policy, October 20, 2017.

2- Agathe Demarais, "Russia in the Middle East: Trust No One, but Sign Business Deals," Middle East Centre blog, London School of Economics, May 8, 2018; workshop participant, London, March 28, 2018.

3- Ben Aris, "The Russian Economy Is Stagnating," Moscow Times, May 27, 2019.

الروسي في الركود وقد تكون موسكو غير قادرة على توسيع أو حتى الحفاظ على مستوياتها الحالية من المشاركة السياسية والعسكرية في الشرق الأوسط.[1] توفر هذه الأنشطة لروسيا نفوذًا حيث يشكل الحضور والعلاقات الشخصية أمرًا مهمًّا للغاية، خاصةً إذا استمرت موسكو في البحث عن الاستثمار في المنطقة. إذا كانت موسكو تفتقر إلى الموارد الكافية لتمويل المشاركة الخارجية باعتبار أن هذه الموارد مطلوبة لتمويل الأولويات المحلية، فمن المرجح أن تقلل روسيا من أنشطتها في الشرق الأوسط أو على الأقل تبقي هذه الأنشطة عند مستوياتها الحالية بدلًا من التوسع لتحقيق تأثير متزايد في السعي لتحقيق هدفها في أن تصبح قوة عظمى. في حالة حدوث هذا التخفيض في الأنشطة الروسية، فإن استراتيجيتها القائمة على التوافق قصير المدى بين المصالح ستعرضها للخطر، خاصة لأن قادة المنطقة يقدرون بشدة المصداقية والالتزام بالوعود.

يمكن لروسيا أن تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التواجد العسكري المخفض في الشرق الأوسط من خلال تضخيم جهود القوة الناعمة لزيادة نفوذها في المنطقة، وذلك من خلال المبادرات الثقافية والإعلامية، دون استخدام التدابير القسرية حتى تتمكن من تعزيز مكاسبها في أماكن مثل سوريا. على الرغم من أن روسيا زادت من وسائل الإعلام باللغة العربية، إلا أنها لم تحقق سوى مكاسب تدريجية في تغيير الرؤى في المنطقة. ومع ذلك، فإن الروايات الروسية تردد صداها لدى قطاعات معينة من السكان، حيث ذكر 20% من الشباب العرب روسيا كحليف.[2] وأرى أن جزءًا كبيرًا منه بسبب الأخبار الزائفة التي تطلقها بعض وسائل الإعلام الروسية.

لا شك أن تعزيز قدرات روسيا الناعمة لتوسيع نفوذها في الشرق الأوسط هو مسعى طويل الأمد. ولذا تلجأ لاستخدام بعض أدوات "القوة الناعمة - Soft Power" وتحديدًا وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي الروسية كـ"قوة حادة - Sharp Power"، وبما يمكنها من مواجهة القوى المنافسة في المنطقة

1- Ben Aris, "The Russian Economy Is Stagnating," Moscow Times, May 27, 2019.

2- ASDA'A Burson-Marstellar, A Decade of Hopes & Fears: Arab Youth Survey 2018, Dubai, United Arab Emirates, white paper, 2018, p. 41.

من جانب والتأثير على وعي شعوب المنطقة أنفسها من جانب آخر، حيث تهول من القوة والمثالية والقدرات الروسية على حساب خصومها. فروسيا لن تتردد عن فعل أي شيء يمنحها الاحتفاظ بالاستثمارات والتجارة في المنطقة خاصة مع دول الخليج، لأن روسيا تعلم تمامًا أنها إذا فشلت في تحقيق عائد اقتصادي أو سياسي كافٍ لدول الخليج، فقد تتخلى هذه الدول عن شراكات اقتصادية مستقبلية مع روسيا.

(7) الفرص والمخاطر: حياد حذر في شراكات قصيرة المدى مع المتخاصمين:

في دراسة للمحللة بيكا ويسار بمؤسسة "رند - RAND" قالت "إن الشرق الأوسط يُعد من اهتمامات مفهوم السياسة الخارجية لروسيا، لكن المنطقة ليست معروضة في الوثيقة كأولوية لموسكو".[1]

وفي رأيي هذا لا يعني أن المنطقة لا تمثل أولوية لروسيا بالشكل المطلق. بالتأكيد أن منطقتي البلطيق والبحر الأسود تمثلان أولوية لروسيا كمناطق تحمل العديد من مصادر التهديد، في الوقت الذي نجد في الشرق الأوسط منطقة ذات أولوية خاصة تحمل العديد من الفرص الاقتصادية والثروات المحلية الموجودة بدولها، أو من منطلق أن التحديات والأزمات التي تعاني منها المنطقة قد تمثل فرصًا لروسيا تمكنها من الاستفادة منها وممارسة نفوذها أمام الممارسات الخاطئة للولايات المتحدة فيها، وسيتم توضيح ذلك بالتفصيل.

أ - الحياد الحذر:

مع وضع سوريا كاستثناء، نجحت روسيا بدرجة كبيرة في إدارة العلاقات بين الدول ذات المصالح المتعارضة، بل وتعميق العلاقات الروسية مع كل منها دون ربط موسكو بأي دولة أو معسكر أو موقف معين. حيث نجحت روسيا في ذلك مع إسرائيل وإيران المختلفتين سياسيًا وعسكريًا وأمنيًا ودينيًا، بل إنهما في حالة صراع، ومع تركيا وإيران المختلفتين سياسيًا وأمنيًا ومذهبيًا،

1- WASSER, Becca, RAND, The Limits of The Russian Strategy in The Middle East", November 2019, Russian Strategy in the Middle East, P. 3.

كما نجحت في ذلك أيضًا مع أطراف التنافس في ليبيا، فضلًا عن حياد روسيا تجاه دول الخليج خلال التصدع الخليجي عام 2017. فبناء علاقات مع العديد من الدول والجهات غير الحكومية والحفاظ عليها يمثل جزءًا من الاستراتيجية الإقليمية لروسيا. الأمر الذي يحقق للسياسة الروسية التوازن والمرونة والقدرة على توجيه مجريات الأمور في المنطقة في مواجهة القوى المنافسة.

ب- دبلوماسية شديدة المرونة بين الفرص والمخاطر:

يزيد النهج متعدد الأطراف الذي تتبعه روسيا من العوائد الاقتصادية والدبلوماسية المحتملة التي يمكن أن تجنيها موسكو. ولأن هؤلاء الشركاء هم دول وكيانات سياسية لها مصالحها وأهدافها الخاصة، فقد وجدت روسيا نفسها تسير على حبل مشدود لتجنب استفزازهم أو أن تصبح مدينة لهم. ويمكن ملاحظة ذلك (على سبيل المثال) من خلال موقف موسكو تجاه مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين ومصر لقطر. تعمل روسيا أيضًا في النظم السياسية المحلية المعقدة التي بها جهات متنافسة كما هي الحال في العراق (الحكومة والأحزاب والأكراد والمدعومون من إيران).[1]

إن رغبة روسيا في الحفاظ على علاقات غير أيديولوجية مع جميع الأطراف في المنطقة أثرت على تلك العلاقات بشكل سلبي، مما أدى لعدم الثقة من قبل بعض الأطراف التي لا تقبل الحياد. وليس لدى روسيا قدر من النفوذ للقيام بأكثر من مجرد محاولة التأثير على إيران لتغيير سلوكها دون تعميق شراكتها معها، وهي خطوة تنطوي على خطر تحويل الشراكة إلى تحالف. ومع ذلك، فإن التزام موسكو التام بإيران سيخلق اختلالًا في استراتيجية روسيا الحالية، مما قد يؤدي على الأرجح إلى إغلاق الأبواب في وجهها في مكان آخر وقيود على عدد الفرص المتاحة لها.

1- Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, "Press Release on Deputy Foreign Minister Mikhail Bogdanov's Meeting with Leader of Al-Ahrar Bloc in the Iraqi Council of Representatives Dia al-Asadi," 20/10/2017.

ج- البقاء كوسيط إقليمي:

تمكنت روسيا من تجنب التورط في التصعيد الإقليمي، إلا أن هذا قد لا يبقى كذلك حيث تصبح التنافسات أكثر رسوخًا. الصراع المحتمل بين اثنين من شركاء روسيا، مثل إسرائيل وإيران أو إيران والسعودية، قد يجبر موسكو على اختيار أحد الجانبين.[1] يسلط هذا الوضع الضوء على كيف يمكن أن يكون من الصعب على روسيا الالتزام بأنواع السياسات التي من شأنها تعزيز علاقات دائمة مع المتخاصمين مع الاستمرار في الاستفادة من الفرص المتاحة من كل منهم. ستحاول روسيا التحكيم كوسيط في نزاعات المنطقة، بعد أن شاركت في العديد من المفاوضات العربية/ الإسرائيلية، كما أن روسيا مستعدة للتوسط في النزاعات في سوريا واليمن، بالإضافة إلى الوساطة في أزمة المقاطعة أو الصدع الخليجي (مقاطعة قطر) لعام 2017.[2]

ويبدو أن روسيا تعتبر موقفها كوسيط في المفاوضات الإقليمية والقرارات الرئيسة في المنطقة أساسًا لتشكيل النظام الإقليمي، الأمر الذي يعد جزءًا أصيلًا من سعيها لأن تكون قوة عظمى ومنافسًا عالميًا. ففي السنوات الأخيرة، لعبت روسيا دورًا حاسمًا في المفاوضات بشأن البرنامج النووي الإيراني والتسوية السياسية المحتملة في سوريا.[3] ومع ذلك، فإن هذا النهج لا يخلو من المخاطر، لأنه قد يزيد من تعقيد التوازن الروسي على الأمد البعيد. وتضع هذه المشاركة متعددة الأطراف العبء على موسكو للمساعدة في التوسط في النزاعات التي تفضل تجنبها، وجرها إلى النزاعات داخل المنطقة التي من المرجح أن تتسبب في تدهور فرصها الاقتصادية والسياسية.

1- Mark N. Katz, "Russia and Iran: Common Interests, Ongoing Differences, and Growing Risks," Middle East Centre blog, London School of Economics, March 28, 2018.

2- Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, "Press Release on Foreign Minister Sergey Lavrov's Telephone Conversation with US Secretary of State Rex Tillerson," 10/06/2017.

3- United Nations, "Action Group for Syria Final Communique," June 30, 2012; United Nations, "Security Council Unanimously Adopts Resolution 2254 (2015), Endorsing Road Map for Peace Process in Syria, Setting Timetable for Talks," December 18, 2015.

د - النفوذ الإقليمي المضاد:

حاولت دول الخليج ممارسة نفوذها الاقتصادي على موسكو لتحقيق نتائج تتوافق مع مصالحها أكثر من مصالح خصومها. كانت سوريا مثالًا مفيدًا للعبة ذات المستويين التي تميز المشاركة الخليجية مع روسيا، حيث استخدمت دول الخليج الحوافز الاقتصادية في شكل استثمار في محاولة للاحتفاظ بدرجة معينة من التأثير على صنع القرار الروسي، وفي الوقت نفسه إرسال رسالة استياء لواشنطن من سياستها تجاه سوريا.[1]

على الرغم من أن روسيا يسعدها أن تدخل في استراتيجية التحوط لدول الخليج (التأهب والوصول لحلول وسط) وقبلت بسهولة هذه الحوافز الاقتصادية، إلا أن هذه الإجراءات أظهرت تأثيرًا ضئيلًا على سياسة روسيا في سوريا أو علاقتها مع الأسد.

لا تزال روسيا تخشى بحق أن تصبح مدينًا لممثل واحد في الشرق الأوسط، ولكن يمكن أن تضطر إلى اختيار الجانبين مع نضوج علاقاتها. وهذا يسلط الضوء على الطريقة التي تتبعها روسيا في نهجها المرن ومتعدد الأطراف ويتطلب تجنب الالتزامات العميقة، على الرغم من القيود التي يضعها هذا على ما يمكن أن تحققه روسيا، حيث يمكن أن يؤدي تجنب الالتزام إلى عدم تحقق تأثير القوة العظمى الذي تسعى موسكو إليه.[2]

كما أن الاستثمار الاقتصادي في الصناعة الروسية من قبل دول الخليج والمشاركة في مفاوضات أوبك حول إنتاج النفط قد أتاح لروسيا التمويل لأنشطتها المحلية والعالمية. ولكن الأنشطة الاقتصادية الإقليمية لموسكو هي أكثر من مجرد مكاسب اقتصادية: فهي تمنح روسيا أدوات إضافية للنفوذ، وزيادة للتواجد في جميع أنحاء الشرق الأوسط. حيث تمتلك شركات الطاقة الروسية التابعة للدولة، مثل "روسآتوم - Rosatom"، مكاتب دائمة في

1- Alexander Shumilin and Inna Shumilina, "Russia as a Gravity Pole of the GCC's New Foreign Policy Pragmatism," International Spectator, Vol. 52, No. 2, 2017, pp. 121–122.

2- سابق, Becca Wasser, November 2019.

الشرق الأوسط، ويقوم رجال الأعمال الروس بشكل روتيني بأعمال تجارية في جميع أنحاء المنطقة.[1] ومع ذلك، فإن التواجد الذي تحققه روسيا من خلال صفقاتها التجارية مضمون من قبل قادة الشرق الأوسط وصناديق الثروة السيادية التي ترغب روسيا في اللجوء إليها لمزيد من الاستثمار. ومن غير المستغرب أن تستخدم هذه الدول روسيا لمصلحتها الخاصة، مما يضع موسكو في موقف دقيق من كونها ملتزمة إلى حد ما بأولويات ومصالح وأفعال دول الشرق الأوسط.

(8) استغلال الفرص في مواطن الضعف الإقليمية:

أتاحت الثورات العربية عام 2011 لروسيا فرصة لإعادة فرض نفسها بالقوة كوزن ثقل خارجي في المنطقة. كما أن نقاط الضعف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الموجودة مسبقًا التي قوضت نظام الأسد الحاكم كانت أحد الأسباب الرئيسة التي أدت إلى التدخل العسكري الإقليمي الوحيد لروسيا لدعم شريك طويل الأمد.[2] وقد أتاح التدخل في سوريا لموسكو فرصة أن تصبح مقررًا رئيسًا في المفاوضات بشأن مستقبل سوريا، وزيادة وجودها العسكري في بلاد الشام، وتعزيز تعاونها التكتيكي مع إيران والنظام السوري. وفي العراق، أدى تفتيت النخب السياسية وصنع القرار اللامركزي إلى حدوث ثغرات مكنت روسيا من التوغل من خلالها وتضخيم نفوذها من خلال زيادة عدد الجهات الفاعلة التي يمكنها المشاركة والتلاعب بعضها ببعض لتحقيق مكاسب خاصة بها.

كل ما سبق يوضح كيفية اعتماد روسيا على الجهات الفاعلة الإقليمية لخلق وتهيئة الفرص لتعظيم وجودها ونفوذها في المنطقة. ورغم أنها قد جنت أرباحًا على المدى القصير، إلا أنها تعتمد على استمرار مواءمة المصالح للاستمرار في الاستفادة.

استفادت روسيا أيضًا من الثغرات التي خلقتها الولايات المتحدة عن غير قصد، حيث تتوغل وتمارس نفوذها في الفراغ الذي أوجده عدم الترابط الأمريكي. الأمر

1- Rosatom, "Rosatom Opens a Regional Office in Dubai," webpage, April 11, 2016.

2- Raymond Hinnebusch, "Documenting the Roots and Dynamics of the Syrian Uprising," Middle East Journal, Vol. 67, No. 3, Summer 2013, pp. 467–474.

الذي يتزامن مع تراجع الولايات المتحدة في المنطقة والتوجه إلى آسيا. مثال آخر يظهر في قرار واشنطن بالانحياز للمتظاهرين في مصر وتونس، وموقف الولايات المتحدة الذي تصفه روسيا بـ(المتقاعس) في سوريا في مواجهة الإرهاب. كل ذلك أدى لفقدان زعماء الشرق الأوسط الثقة في الالتزام الأمني الأمريكي.(1)

(9) الوثبة القادمة بعد سوريا:

ستستمر روسيا في مساعيها لأن تكون قوة عظمى ذات مكانة دولية وإقليمية، وأن تصبح الضامن الأمني الرئيس لمصر أو العراق بصفتاهما دول حليف سابق. على الرغم من أنه يمكن القول إن روسيا حققت هذا الوضع في سوريا، إلا أن دمشق لم تكن أبدًا تحت سيطرة النفوذ الأمريكي، في حين تتمتع بغداد والقاهرة بعلاقات أمنية كبيرة مع الولايات المتحدة.(2) ورغم تعميق التعاون العسكري الروسي معهما، لم تتمكن روسيا من قلب أي من هذه الدول إلى مدارها بشكل حقيقي. يشير هذا إلى أن النموذج الروسي لا يزال أقل جاذبية لهذه الدول من الضمان الأمني الأمريكي. ومع ذلك، يحذر قادة الشرق الأوسط من تعريض علاقاتهم مع الولايات المتحدة للخطر، إن رغبتهم في عدم الإخلال بالتوازن معها يوضح أنه رغم النجاح العسكري الروسي في سوريا، فإن نموذجها السياسي والأمني ليس المفضل دائمًا. حيث تسعى استراتيجية روسيا في الشرق الأوسط لاستغلال الفرص المتاحة والحد من التكلفة والالتزام، وبما يختلف عن نهج واشنطن الملتزم بعيد الأمد.

1- Yousef Al Otaiba, "The Asia Pivot Needs a Firm Footing in the Middle East," Foreign Policy, March 26, 2014; Mohammed bin Nawaf bin Abdulaziz Al Saud, "Saudi Arabia Will Go It Alone," New York Times, December 17, 2013.

2- سابق, Yousef Al Otaiba, "The Asia Pivot Needs a Firm Footing in the Middle East," Foreign Policy; Mohammed bin Nawaf bin Abdulaziz Al Saud, "Saudi Arabia Will Go It Alone," New York Times, 17/12/2013.

المبحث الرابع

استراتيجيات وسياسات الأمن والدفاع للصين الشعبية

على مدار التاريخ ظلت الصين دولة مهمة في النظام الدولي، بفضل قوتها الكامنة الكبيرة: المساحة الكبيرة، الموارد الضخمة، والعدد المهول من السكان. لكن أهميتها بالنسبة للسياسة الدولية قد ازدادت بشكل كبير منذ عام 1978 عندما وضعت إصلاحات السوق التي بدأها دنغ شياو بينغ الصين في مسار عمل يمكن أن يحول بسرعة إمكاناتها الكامنة إلى قوة فعلية. هذه العملية مهمة ليس فقط لأنها تعد بالتحول الداخلي لإحدى أقدم الحضارات في العالم ولكن أيضًا لأنها، إذا تمت بنجاح، يمكن أن تؤدي إلى انتقال جذري في السلطة داخل النظام الدولي. الاهتمام المتزايد بالمشاركة في الشرق الأوسط هي مظاهر الاعتماد المتزايد على موارد الطاقة من المنطقة والجهود الصينية "للتوجه غربًا" إلى آسيا الوسطى وخارجها. مع إطلاق مبادرة الحزام والطريق، التي أعلن عنها الرئيس الصيني شي جين بينغ رسميًا في سبتمبر 2013، تم وضع استراتيجية بكين للشرق الأوسط تحت جهد كبير وطموح للغاية لبناء حزام طريق الحرير البري وطريق الحرير البحري الذي يربط الصين بالشرق الأوسط وما بعده.[1]

ويبدو أن الصين قد اعتمدت استراتيجية سميت بـ"التنين الحذر" تجاه المنطقة، سعيًا لحماية مصالحها المتنامية من خلال تجنب العمل بجد في صراعات الشرق الأوسط. على الرغم من أن بكين تركز في المقام الأول على الأمن الداخلي وكذلك استقرار محيطها المباشر، وخاصة منطقة آسيا والمحيط الهادئ وآسيا الوسطى إلا أنها تريد حرية

BOLT, Paul J. and GRAY, Adam K. "China's national Security Strategy", U.S. Air Force Academy, -1
.Institute for National Security Studies, (USA, 2007) 1

التصرف من الناحية الدولية لأنه بعض مناطق العالم أكثر أهمية من مناطق أخرى.[1]

وأحد أهم مبادئ السياسة الخارجية للصين هو "عدم التدخل". وتتمثل المصالح الرئيسة للصين في الشرق الأوسط في أمن الطاقة، والطموحات الجيوستراتيجية، والروابط الخارجية بالاستقرار الداخلي، وتعزيز وضع القوى العظمى. كما تتمثل أهداف بكين في ضمان الوصول إلى الطاقة وغيرها من الموارد، وتحقيق التوازن مع الولايات المتحدة ولكن ليس عن طريق الصدام المباشر. "سيظل الشرق الأوسط أكبر مصدر لواردات الصين من النفط، وهذا هو مناط الأهمية الاستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة للصين". من المؤكد أن البترول عنصر أساسي في علاقات الصين الثنائية مع كل من المملكة العربية السعودية وإيران. الصين تستهدف أيضًا الغاز الطبيعي والسلع. بالإضافة إلى ذلك، تسعى بكين بنشاط إلى فرص الاستثمار والحصول على عقود لمشاريع البنية التحتية والوصول لأسواق جديدة للمنتجات الصينية في الشرق الأوسط. وتعتبر مبادرة الحزام والطريق، التي كان يشار إليها باسم (حزام واحد وطريق واحد - One Belt & One Road) والتي أطلقها شي جين بينغ رسميًا في عام 2013 مبادرة شاملة، ويبدو أنها تشمل جميع أنواع النشاط الاقتصادي والمشاركة في المنطقة من قبل حكومة الصين الشعبية،[2] إلى أن تم تعديل اسمها إلى (مبادرة الحزام والطريق - "Belt and Road Initiative "BRI").

وتحاول بكين إحياء "طريق الحرير" من خلال إنشاء استراتيجية جديدة ونظام متكامل لنقل الطاقة بين آسيا والشرق الأوسط. دفع تعطش الصين المتزايد لموارد الطاقة إلى تحسين الوسائل العسكرية لحماية خطوطها البحرية للنقل، والتي تمتد من الموانئ البحرية الصينية إلى منطقة الخليج والقرن الإفريقي. مما لا شك فيه أن هذه السياسات التي تتبعها بكين تهدف إلى تنمية قواها الشاملة وزيادة احتياطياتها النفطية الاستراتيجية من أجل تحسين قدرتها التنافسية إذا حدث في يوم ما نزاع عسكري مع الولايات المتحدة.[3]

ترى مؤسسة "رند" الأمريكية أن بكين حريصة بشكل خاص على الضغط بهدوء لضمان

1- SCOBELL, Andrew and NADER, Alireza. "China in the Middle East: The Wary Dragon," RAND, 2016.

2- SCOBELL, Andrew and NADER, Alireza. "China in the Middle East: The Wary Dragon," 7-8.

3- SALMAN, Mohammad and GEERAERTS, Gustaaf "Strategic Hedging and China's Economic Policy in the Middle East," China Report, Vol. 51, No. 2 (2015): 106-107.

عدم تعبير أي حكومة في الشرق الأوسط عن الدعم الرسمي للإيوغوريين في الصين الشعبية أو السماح بانتقاد الرأي العام للسياسات أو الإجراءات الصينية تجاه الإيوغور.[1]

مقارنة توضيحية بين المبادرات الاستراتيجية العالمية التي شملت منطقة الشرق الأوسط

عناصر المقارنة	الشرق الأوسط الكبير	الحزام والطريق	إيندو-باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة
الدولة المؤسسة	الولايات المتحدة	الصين	اليابان والولايات المتحدة
تاريخ الإعلان	2004	2013	2006 ثم 2016
المحاور والأهداف	**محور سياسي:** تشجيع الديمقراطية والحكم الرشيد. **محور معرفي:** بناء مجتمع معرفي يعتمد على آليات أهمها تطوير البرامج التعليمية كبداية حقيقية لمعالجة ظاهرة التطرف. **محور اقتصادي:** توسيع الفرص الاقتصادية ليكون مفتاح هذا التحول هو إطلاق إمكانيات القطاع الخاص في المنطقة وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تعد المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي وخلق فرص عمل.	**محور جغرافي:** حزام بري من خلال الصين عبر منتصف آسيا وصولًا لغرب أوروبا طريق بحري إلى الممرات البحرية التي تشمل ممرات مائية تمتد من ساحل الصين الشرقي وصولًا لسواحل إفريقيا الشرقية والبحر الأبيض المتوسط. **محور اقتصادي:** بناء سوق كبيرة مع الاستفادة من الأسواق الدولية والمحلية مع الاستثمار بمشاريع الطاقة والبنية التحتية التي تغطي أكثر من (68) دولة.	**محور جيوسياسي:** تطوير بيئة للسلم والاستقرار والازدهار عن طريق تعزيز الربط بين آسيا وإفريقيا والتعاون مع الدول النامية بمكافحة الإرهاب إلى جانب إرساء الالتزام بسيادة القانون، خصوصًا البحري. **محور تنموي:** معالجة القضايا العالمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البشري بالتعاون الاستراتيجي والمساعدة في صياغة الاستراتيجيات. **محور اقتصادي:** اعتماد الدبلوماسية الاقتصادية التي تهدف إلى "نمو الجودة" جنبًا إلى جنب مع البلدان النامية، والمساهمة في التنشيط الإقليمي بمساعدة الحكومات الخارجية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

1- SCOBELL, Andrew and NADER, Alireza. China in the Middle East: The Worry Dragon, China's Interests and Objectives in the Middle East, RAND Corporation, P. 45.

الوضع	تم إقرارها والبدء في تنفيذها، ولم تحقق المرجو منها للآن.	تم إقرارها وجارٍ إنشاء البنية التحتية.	ما زالت في مرحلة الدراسة رغم إعلانها قبل مبادرة الحزام والطريق.
الدول الأعضاء/ الدول التي وافقت عليها	**رفضت** مصر والسعودية وسوريا. **قبلت** عدة دول عربية، وقد دعت الإمارات والبحرين وقطر الدول الثلاث إلى إمعان النظر مرة أخرى.	جامعة الدول العربية وجميع الدول العربية ودول الجوار الإقليمي.	الولايات المتحدة واليابان والهند وأستراليا كدول أعضاء. كوريا الجنوبية تتجنبها مراعاة للصين .

في المقابل وحسب "مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية" بشنغهاي، فإن الصين لا تعتبر نفسها قوة إمبريالية، وأنها ليس لها تاريخ في قمع الدول، ولا تسعى حاليًا لاستغلال الدول النامية. وخلال السنوات الأخيرة، أصبحت حماية الرعايا الصينيين في الخارج تمثل أولوية للصين، حيث تُعد سلامة المواطنين الصينيين في الخارج مكونًا رئيسًا لمصالح الصين الخارجية وهو نوع من الاهتمام القومي المتزايد. إن رغبة بكين في أن يُنظر إليها كقوة عظمى من جانب الدول الأخرى والشعب الصيني على حد سواء، قد أدت أيضًا إلى زيادة المشاركة العسكرية الصينية في الشرق الأوسط خلال العقود القليلة الماضية. يمثل الاستعداد والقدرة على استخدام القوات العسكرية في المنطقة خروجًا مثيرًا عن المواقف السابقة، حيث كانت الصين ترفض التورط مباشرة في المشكلات الإقليمية. وتسعى الصين إلى ضمان الهدوء المحلي في الداخل، وللمساهمة في تحقيق ذلك، فإن الهدف الأساسي هنا هو مكافحة الإرهاب في الداخل والخارج، وهو أمر تراه الصين أساسيًا وليس متعلقًا بالذات بالمسلمين الصينيين والإويغور.

وبينما كانت بكين تميل إلى اعتبار الدبلوماسية والاقتصاد قضيتين منفصلتين، فمنذ عام 2000، حيث أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية متزايدة الأهمية في السياسة الخارجية الصينية. تم تعريف المفهوم الصيني للدبلوماسية الاقتصادية على أنه استخدام "سياسات التجارة والاستثمار والتمويل لدعم أغراض الصين الدبلوماسية والسياسية الاستراتيجية"، ويركز هذا المفهوم على تأمين الموارد وتوسيع أسواق التصدير وتعزيز

القوة الناعمة للنهوض بالنمو الاقتصادي للصين.[1]

وتبنت الصين **الكونفوشيوسية** كأداة استراتيجية للسياسة الخارجية لتأكيد النية "الحميدة" لقوتها، والتي تقوم على القيم الحضارية التقليدية. علاوة على ذلك، استخدمت الدولة الصينية مصطلحات محملة بالقيمة مثل "النهوض السلمي" و"النهوض المتناغم" لإنشاء صورة حميدة من خلال الدبلوماسية العامة وهي أداة جذابة تتبناها الدول لتوسيع النفوذ. على سبيل المثال، الصين لديها مشاركة واسعة في إفريقيا منذ خمسينيات القرن الماضي. وأنشات مشاريع بنية تحتية وقدمت مساعدات سخية إلى العديد من البلدان الإفريقية مثل غينيا وغيرها، لقد قدمت قروضًا مُيسرة، وأسست بنية تحتية وفي وقت ما قدمت مساعدات سخية إلى البلدان الإفريقية.

أما عن علاقات الصين بالغرب فمن أدواتها أيضًا الاتصال الثقافي، حيث يشكل الطلاب الصينيون، الذين يذهبون إلى الغرب لدراساتهم العليا، رابطًا ثقافيًّا جيدًا بين الصين والغرب. بينما في علاقات الصين مع آسيا الوسطى ومنغوليا وروسيا فيظهر فيها العنصر الاقتصادي بصورة أكبر، والتي يرى مراقبون أنه يمكن الصين من توسيع نفوذها دون الخوض في صراعات.[2] تحاول الصين تعزيز وممارسة القوة الناعمة من خلال إنشاء معاهد كونفوشيوس في جميع أنحاء العالم. وهو مؤسسة عامة لا تسعى للربح تهدف إلى تعزيز اللغة والثقافة الصينية ودعم التعليم الصيني دوليًّا.[3]

أولًا: استراتيجيات الصين الشعبية

لم يتم نشر وثيقة استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية بأي وسيلة سواء ورقية أو إلكترونية. وقد قمت بالبحث في الشبكة العالمية للإنترنت، والتواصل مع سفارة الصين بأبو ظبي، وكذا مع متخصصين دوليين من خلال شبكة علاقاتي المهنية في ذات المجال، خاصة بدول شرق آسيا. وقد تم التوصل لعدة مصادر صينية مثل "الكتاب الأزرق

1- CHAZIZA, Mordechai. China's Economic Diplomacy Approach in the Middle East Conflicts, china report, vol. 55, no. 1, 2019.

2- PATTANAIK, Smruti S. Analysing China's soft power strategy and comparative Indian initiatives, Strategic Analysis, Vol. 42, No. 4 (2018): 456.

3- ZHU, Zhiqun China's new Diplomacy: Rationale, Strategies and Significance (Ashgate and Routledge Publishing, USA, 2013) 5

حول الأمن القومي الصيني"، و"الاستراتيجية العسكرية للصين 2015"، و"الرؤية والإجراءات بشأن البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير البري وطريق الحرير البحري في القرن الحادي والعشرين 2015" و"وثيقة سياسية الصين للدول العربية 2016"، و"الورقة السياسية لرئيس الصين شي جين بينغ التي قدمها خلال مؤتمر مجلس الشعب التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني 2017"، و"البوابات الإلكترونية الرسمية" لوكالات "شينخوا" و"الشعب" ووكالة "سي سي تي في" الصينية باللغتين الإنجليزية والعربية. وكذا مصادر دولية عديدة أخرى كالدراسات والمقالات المنشورة بالبوابات الرسمية الإلكترونية لمؤسسة "رند" الأمريكية، وفورين بوليسي، وذي دبلومات ونيويورك تايمز، والمعهد الفنلندي للشؤون الدولية وغيرها.

وبناءً على نتائج الاطلاع على جميع المصادر التي تم ذكرها قمت بوضع تصور مبدئي لاستراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية، ثم قمت بعرضه على مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية بشنغهاي، حيث قام الباحثون بالمركز بالمراجعة والرد عليَّ لموافاتي بالنتائج، والتي استعنت بها في هذا المبحث موضحًا باستفاضة ما تم الخروج به بشأن استراتيجية الأمن القومي للصين الشعبية.

(1) التمهيد لاستراتيجية الأمن القومي للصين:

أ - في يناير 2014، تم إنشاء لجنة الأمن القومي للحزب الشيوعي الصيني، وفي أبريل عقدت اللجنة اجتماعها الأول وأصدرت بيانًا حول آفاق الأمن القومي الشاملة. ومهمة اللجنة رفع مستوى التنسيق للأمن القومي، والمساعدة في القرار الدبلوماسي، وعمل الترتيبات الشاملة للحفاظ على الأمن القومي. وكان الهدف من الاجتماع هو معالجة المواقف الأمنية المحلية والدولية الأكثر تعقيدًا من خلال تعزيز "نظام واستراتيجية الأمن القومي ذي الخصائص الصينية" لضمان حمايته. وذكر رئيس اللجنة، شي جين بينغ، أنه يتعين على الصين أن تسعى محليًا للتنمية والإصلاح والاستقرار، وأن تسعى دوليًا للسلام والتعاون والمنفعة المتبادلة. وحدد الاجتماع عشرة عناصر للأمن، وهي أمن الحكم السياسي، والأراضي الوطنية، والشؤون العسكرية، والاقتصاد، والثقافة،

والمجتمع، والمعلومات، والبيئة، والموارد الطبيعية، والأمن النووي.[1]

وأوضح "شي" خلالها بالتفصيل "رؤية الأمن القومي الشاملة" بقوله "إن أمن الشعب هو الهدف، والأمن السياسي هو الأساس، والأمن الاقتصادي هو القاعدة، والهياكل العسكرية والثقافية والمجتمعية للأمن هي الضمانات، والأمن الدولي هو الدعم. وينبغي للصين أن تركز بنفس القدر على الأمن الخارجي والداخلي، والأمن الإقليمي وأمن المواطنين، والأمن التقليدي وغير التقليدي، وقضايا التنمية، فضلًا عن أمن الفرد والأمن الاجتماعي. فعلى المستوى الداخلي، يتعين على الصين أن تسعى للتنمية والإصلاح والاستقرار، وتسعى على الصعيد الخارجي للسلام والتعاون والمنفعة المتبادلة". وقد أدرج "شي" لقائمة الأمن القومي للصين الأمن الإقليمي والأمن السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي والمجتمعي، وكذلك الأمن العلمي والتكنولوجي وأمن المعلومات والأمن البيئي والموارد الطبيعية والطاقة النووية. ويرى "شي" أن الصين تعلق أهمية على كل من قضايا التنمية والقضايا الأمنية، فالتنمية هي أساس الأمن، والأمن شرط التنمية، ولا يمكن إلا لدولة قوية اقتصاديًا أن تعزز قوتها العسكرية، وكلما كانت قوية يمكنها الدفاع عن بلدها.

وفي ما يتعلق بالأمن الاجتماعي، تهدف الصين إلى بناء "مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية".[2] والذي يمثل شعار السياسة الخارجية المركزية لـ"شي جين بينغ" منذ عام 2012، بهدف وصف رؤية الصين مستقبل العلاقات الدولية، وهي تقوم على فكرة أن تنمية دولة ما مرتبط ارتباطًا وثيقًا بتنمية دول أخرى. كما أنه يشمل جانبًا من الأمن الاجتماعي، استنادًا إلى فهم أنه لا يمكن لأي دولة بمفردها أن تسعى إلى تحقيق الأمن المطلق لنفسها.[3]

1- International Strategic Relations and China's National Security, By: Institute for Strategic Studies, National Defense University of PLA of China, August 2015, pp. 361-375

2- سابق, International Strategic Relations and China's National Security.

3- CCTV.com English (2017), "Xi's world vision: a community of common destiny, a shared home for humanity", 15 January.

ب- في مايو 2014 نشر "تقرير بحثي عن الأمن القومي الصيني" في صورة كتاب مطبوع (باللغة الصينية) بدار طباعة تابعة للأكاديمية الصينية للعلوم الاجتماعية، وحمل عنوان "الكتاب الأزرق حول الأمن القومي".[1] وهو ينتمي لفئة الأدبيات المرجعية شبه الرسمية التي لا يمكن اقتباسها كسياسة حكومية، ولكنها تعكس السياسات الرسمية إلى حد ما. كان أول كتاب عن الأمن القومي ينشر في الصين. ويميز الكتاب الأزرق بين الأمن الداخلي والدولي، حيث يقسم تحديات الأمن الداخلي إلى: الإرهاب والبطالة والاضطرابات المجتمعية وأمن الحكم السياسي والسلطة السياسية والأمن البيئي وسلامة الغذاء. ومن بينها التركيز على الإرهاب وكل التهديدات التي تواجه الاستقرار المجتمعي.[2]

ج- وحسب تقرير "المعهد الفنلندي للشؤون الدولية" بشأن استراتيجية الأمن القومي الصيني، فهو يرى أن الأمن الأيديولوجي للصين مستقر بشكل عام، ولكنه مهدد من قبل سياسات الدول الغربية وهيمنتها الثقافية، ووسائل الإعلام على الإنترنت، وتسرب التبشير الديني داخل الصين. وإن تعزيز الديمقراطية الغربية وسيلة لاستراتيجية "التطور السلمي" التي تهدف إلى تقويض الاشتراكية. وإن الهيمنة الثقافية للغرب تهدد القيم الاشتراكية في الصين. وعلى وجه الخصوص، يوفر الإنترنت قناة لكسر التماسك الأيديولوجي والوطني في الصين. وذُكر في الكتاب الأزرق أن الأمن الدولي مهدد بالمخاطر الناتجة عن التنافس الاستراتيجي، فضلًا عن مواقف وسياسات الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي تجاه الصين، التي تعمل على تعريض أراضي البلاد ومصالحها البحرية للخطر. وبالإشارة إلى خلاصة الكتاب في ما يتعلق بالأمن الدولي، كما فسره فنغ تشونغ بينغ نائب رئيس المعهد الصيني للعلاقات الدولية المعاصرة، فإن الصين يجب أن "تسعى إلى الوحدة مع روسيا، والسعي إلى التعاون مع الاتحاد الأوروبي، والسعي إلى الاستقرار مع

1- HUI, Liu and XIAOCHUN, Zhao. 国家安全蓝皮书：中国国家安全研究报告（2014 电子书下载 PDF下载 The Blue Book for National Security: Research Report of China's National Security (2014).

2- الشعب الصينية باللغة العربية، الكتاب الأزرق للأمن الوطني: الهجمات الإرهابية في الصين أصبحت تستهدف المنشآت الحكومية والعسكرية والأمنية أساسًا، 7 مايو 2014.

الولايات المتحدة".[1]

د - في المقابل، ووفقًا لمركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية بشأن "الكتاب الأزرق" وما جاء ببعض المقالات المتعلقة به، فهم يروا أن الدول الغربية تسعى لاستغلال الدين لتقويض الحكومة الصينية والنظام الاشتراكي في الصين، وللسيطرة على الجماعة الدينية الصينية والشؤون الدينية بشكل عام في البلاد، بهدف تأسيس قاعدة دينية غير قانونية. فالتبشير بالدين أمر غير قانوني، وقوة التطرف الدينية تهدد الأمن الأيديولوجي للصين.

كما يرى الرئيس التنفيذي لمركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية د. وانج قوانغدا أن الصين تريد تعميق الشراكة الاستراتيجية الشاملة مع روسيا باستمرار، وليس "الوحدة"، من منطلق أن الصين تلتزم بسياسة عدم الانحياز.

(2) **استراتيجية الأمن القومي للصين (2015):**

في الثالث والعشرين من شهر يناير عام 2015، أعلن المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني عن قرار تمرير مخطط "**استراتيجية الأمن القومي**" موضحًا الخطوط العريضة لها. حيث تعد الاستراتيجية، التي أعدتها لجنة الأمن القومي المركزي تحت القيادة المباشرة لـ"شي جين بينغ - Xi Jinping"، الأولى من نوعها.[2] إلا أنها لم يتم نشرها، ولا يمكن الوصول إلى النص الكامل لها في أي مكان. وبينما لا تتوافر تفاصيل حول الاستراتيجية، فقد نشرت وسائل الإعلام الرسمية بعض البيانات والتعليقات حولها، مما يجعل من الممكن استخلاص بعض الاستنتاجات حول مقاربتها وأهدافها واستنتاجاتها.

وفقًا لهذا الإعلان، فإن فرضية استراتيجية الأمن القومي تُبنى على أن الصين بحاجة إلى إعداد نفسها لمواجهة التحديات الأمنية المتوقعة وغير المتوقعة. ويرجع ذلك لأن الوضع الدولي في تغير، وأن الاقتصاد الصيني في تغير، وأن الإصلاحات أصبحت

1- RAIK, Kristi AALTOLA, Mika. KALLIO, Jyrki and PYNNÖNIEMI, Katri. Report: The National Security Strategy of China, Finish Institute of International Affairs (FIIA), 2018, P. 29.

2- The Diplomat, China's National Security Strategy, Shannon Tiezzi, 24 January 2015

في مرحلة حاسمة، وأن العديد من الصراعات المجتمعية تتزايد. وبالتالي وحسب تقرير "المعهد الفنلندي للشؤون الدولية"، فإن الاستراتيجية ضرورية لتمكين المسيرة المستمرة على طول طريق الاشتراكية ذات الخصائص الصينية. هدفها هو حماية النظام الاشتراكي في الصين والقدرة على الحكم والمصالح الأساسية.[1]

في المقابل يرى مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية أن الهدف الأساسي هو أمن الشعب ليس أمن النظام، لأن الشعب أساس الدولة وإن النظام لحماية وخدمة الشعب، وليس الهدف حماية النظام الشيوعي الحاكم.

ووفقًا للاستنتاجات من اجتماع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني، فإن صياغة وتنفيذ الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن القومي تعالج الاحتياجات لضمان نظام اشتراكي بخصائص صينية وتعزيز نظام الحكم الصيني ودعم قدرته. وإن الأمن القومي هو حجر الزاوية في "السلام الداخلي واستقرار الحكم"، مما يشير إلى التزام لا يتزعزع بالقيادة المطلقة للحزب الشيوعي الصيني بالأمن القومي وكذلك الالتزام بمركزية قيادة موحدة وموثوقة بالكامل للعمل المتعلق بالأمن.

تم نشر تعليق عن اجتماع المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني في "تشيوشي – Qiushi" الناطق الأيديولوجي للحزب. وبحسب تحليلها، فإن حيوية النظرة الأمنية الشاملة تتطلب أربعة عناصر رئيسة وهي:[2] الأول: قيادة حزبية قوية. والثاني: إعطاء الأولوية لأمن الشعب الصيني وهو الأمر الذي يدعو إلى تأمين ظروف المعيشة والعمل من خلال جملة أمور منها مكافحة الإرهاب بحزم، وحماية مصالح الصين ومصالح المواطنين الصينيين الذين يعيشون في الخارج. والثالث: ضمان بناء قوة فعالة ذات خصائص صينية، وهذا يتطلب تعزيز الأمن الاقتصادي ومواصلة تحديث الجيش وتعظيم القوة الناعمة للصين، كما أن على الصين ضمان ازدهار واستقرار هونغ كونغ وماكاو، والتصدي لاستقلال تايوان بحزم، وهو ما يتطلب أيضًا تعاونًا دوليًا، وعلاقات مستقرة مع الولايات المتحدة، وتعاونًا

1-. سابق, RAIK, Kristi AALTOLA, Mika. KALLIO, Jyrki and PYNNÖNIEMI, 2018, P. 30

2- سابق, RAIK, Kristi AALTOLA, Mika. KALLIO, Jyrki and PYNNÖNIEMI, 2018, P. 32.

استراتيجيًا مع روسيا، وزيادة الروابط مع أوروبا. أما الرابع: فهو "بناء مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية".

من الواضح أن الأمن القومي الصيني يتطلب بيئة دولية آمنة، من منطلق أن الصين ملتزمة بالتنمية السلمية، وأنها واثقة من نفسها بما يكفي لعدم السعي إلى الهيمنة، وأن ثقتها بنفسها تأتي نتيجة لمساهمتها الكبيرة في العالم، وهو نتاج عمل مجتمع قوامه 1.3 مليار نسمة. كما ترى الصين أن العديد من التحديات دولية بطبيعتها وتتطلب تعاونًا واسعًا، حيث ضربت الصين مثالًا لجهودها في تعزيز التعاون بإنشائها بنك الاستثمار الآسيوي للبنية التحتية. وكأن الصين تسعى لقانون إنساني شمولي يؤدي لتجنب الانعزالية والتوقف عن العنف، وبناء الرفقة من أجل التعاون متبادل المنفعة للطرفين. وفي فبراير 2017، تم ذكر مصطلح شي جين بينغ "مجتمع المصير المشترك للبشرية" في قرار الأمم المتحدة لأول مرة.[1]

(3) **الاستراتيجية العسكرية للصين (2015):**

في مايو 2015، تم نشر **الاستراتيجية العسكرية** للصين على الإنترنت (باللغتين الصينية والإنجليزية) من قبل مجلس الدولة.[2] وهي تكرر نفس التقييم العام للوضع الأمني العام مثل الكتاب الأزرق عام 2014. وتنص على أن "القوات المسلحة الصينية ستظل، من جهة، قوة منوطة بالحفاظ على السلام العالمي"، ومن ناحية أخرى، أن "بناء دفاع وطني قوي وقوات مسلحة قوية هي مهمة استراتيجية لحملة التحديث في الصين وضمانة أمنية للتنمية السلمية للبلاد". على وجه الخصوص، تحتاج الصين إلى "حماية وحدتها الوطنية وسلامة أراضيها ومصالحها التنموية".[3] حيث تم الإشارة في الاستراتيجية العسكرية إلى "قضية تايوان" في هذا الصدد أولًا وقبل كل شيء، وكذا تم الإشارة إلى "حركة تركستان الشرقية التابعة للحزب الإسلامي التركستاني" بتركستان، و"قوات استقلال

1- يشير هذا إلى مشروع القرار رقم (E / RES / 2017/11) الصادر عن لجنة الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية الخامسة والخمسين بشأن التنمية الإفريقية، والذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في 8 يونيو 2017. تستخدم النسخة الإنجليزية عبارة "مستقبل مشترك، مبني على الإنسانية المشتركة"، بينما يستخدم الصينيون عبارة " renlei mingyun gongtongti "، وتعني "مجتمع المصير المشترك للبشرية".

2- The State Council Information Office of PRC, China’s Military 2015 (Full Text), May 2015.

3- سابق، The State Council Information Office of PRC, China’s Military 2015 (Full Text), p. 3

التبت" بإقليم التبت.[1]

تسرد الاستراتيجية العسكرية للصين (2015) عدة أمور، الأول: الولايات المتحدة وتحديدًا استراتيجية "إعادة التوازن" الأمريكية، والثاني: "اليابان" وتحديدًا جهود اليابان لإصلاح سياساتها العسكرية، والثالث: دول الجوار البحري الإقليمي، والرابع: الدول الخارجية وتحديدًا "التدخل المتزاحم في بحر الصين الجنوبي" من قبل بعض الدول خارج آسيا التي تسعى للتدخل في شؤون بحر الصين الجنوبي، والخامس: عدم اليقين في شبه الجزيرة الكورية، والسادس: أنشطة الإرهاب الإقليمي والنزاعات الانفصالية والتطرف، وجميعها تُعد عوامل تهدد الأمن والاستقرار في محيط الصين.[2] ويوجز الفصل الأخير من الاستراتيجية التعاون العسكري والأمني. "متابعة لمفهوم أمني يتميز بأمن مشترك وشامل وتعاوني ومستدام، حيث ستستمر القوات المسلحة الصينية في انتهاج وتطوير علاقات عسكرية غير متحيزة وغير تصادمية وغير موجهة ضد أي طرف. وسوف تسعى الصين جاهدة لإنشاء آليات أمنية جماعية عادلة وفعالة وإجراءات عسكرية لبناء الثقة العسكرية، وتوسيع التعاون العسكري والامني، وخلق بيئة أمنية مواتية للتنمية السلمية للصين".[3]

ذُكرت روسيا أولًا في الاستراتيجية العسكرية للصين (2015) كشريك تعاون رئيس في إطار الشراكة الاستراتيجية الشاملة، بهدف تعزيز التعاون العسكري في المزيد من المجالات والمستويات. تلاها ذكر القوات المسلحة الأمريكية، في إشارة إلى ضرورة أن تتوافق العلاقة مع النموذج الجديد للعلاقات بين الدول الكبرى من خلال تعزيز حوارات الدفاع والتبادلات والتعاون بالإضافة إلى تحسين تدابير بناء الثقة من أجل منع المخاطر وإدارة الأزمات.[4] وهذا يتماشى مع توصية الكتاب الأزرق الضمنية بأن الصين تسعى للشراكة مع روسيا والاستقرار مع الولايات المتحدة.[5]

1- سابق, The State Council Information Office of PRC, China's Military 2015 (Full Text), p. 5

2- سابق, The State Council Information Office of PRC, China's Military 2015 (Full Text), p. 5

3- سابق, The State Council Information Office of PRC, China's Military 2015 (Full Text), p. 25

4- سابق, The State Council Information Office of PRC, China's Military 2015 (Full Text), p. 25

5- سابق, HUI, Liu and XIAOCHUN, Zhao. 国家安全蓝皮书：中国国家安全研究报告 2014, PP. 442-447.

(4) **وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (2016):**[1]

وهي وثيقة سياسية إقليمية أصدرتها الحكومة الصينية باللغة العربية في الثالث عشر من شهر يناير عام 2016 تعبر عن سياستها في المنطقة العربية، وجدير بالذكر أنها الوثيقة الوحيدة التي وجهت للدول العربية بشكل خاص بعيدًا عن منظور الشرق الأوسط، وذلك مقارنة بالوثائق التي أصدرتها الولايات المتحدة وروسيا. وهي الوثيقة الرسمية الأولى من نوعها التي تصدر حول سياسة الصين تجاه الدول العربية، استعرضت خلالها الروابط التاريخية التي تجمع الصين بالدول العربية، والسياسات ومجالات وآفاق التعاون المشترك. **وتضمنت الوثيقة مقدمة وخمسة أجزاء.**

أ - **الجزء الأول،** ويتعرض لتعميق علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية/ العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة. حيث ترى الصين أن كلًّا من الصين والدول العربية ضمن العالم النامي، وتمتلك الاثنتان كمجموعة سُدس مساحة اليابسة وما يقرب من رُبع سكان العالم وثُمن حجم الاقتصاد العالمي. ورغم أن الجانبين الصيني والعربي يتباينان من حيث الموارد والإمكانيات ومستوى التنمية، إلا أن كلاهما يمر بمرحلة مهمة في المسيرة التنموية، ويضطلعان بمهمة مشتركة لتحقيق نهضة الأمة وتقوية وإثراء الوطن، الأمر الذي يتطلب تضامنًا وتنسيقًا أوثق بين الجانبين.[2]

ب- **الجزء الثاني،** ويوضح سياسة الصين تجاه الدول العربية، من خلال علاقات تتسم بالاحترام المتبادل ودعم القضية الفلسطينية، وتنوع وتقابل الحضارات والثقافات، وصيانة المقاصد والمبادئ لـ"ميثاق الأمم المتحدة" وتطبيق أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.[3]

ج- **الجزء الثالث،** تعزيز التعاون الصيني العربي على نحو شامل في المجال السياسي، ومجالات الاستثمار والتجارة، والتنمية الاجتماعية، والتواصل

1- الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (يناير 2016)، تم النشر باللغة العربية.

2- الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الأول، سابق، ص ص: 6-4.

3- الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الثاني، سابق، ص ص: 8-6.

الإنساني والثقافي، والسلام والأمن.[1]

د - **الجزء الرابع،** ويبحث في منتدى التعاون الصيني العربي وأعمال المتابعة، والذي يعمل طوال أحد عشر عامًا في إطار علاقات التعاون الاستراتيجي الصينية العربية القائمة على التعاون الشامل والتنمية المشتركة، الأمر الذي يشكل ظهيرًا قويًّا للتطور المستمر للعلاقات الصينية العربية على المدى البعيد.[2]

ه- **الجزء الخامس،** ويتناول العلاقات بين الصين وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، في محاولة لإحياء دور الجامعة العربية، خاصة في الشؤون الدولية والإقليمية، كما تبدي الصين استعدادًا لمواصلة تعزيز التشاور والتعاون مع الجامعة العربية في المجالات كافة. والاستفادة من دور مجلس التعاون الخليجي وغيرها من المنظمات العربية شبه الإقليمية في حفظ سلام المنطقة ودفع التنمية، وتبدي الصين استعدادها لتعزيز التواصل والتعاون مع تلك المنظمات.[3]

ثانيًا: عقيدة شي جين بينغ:

صُممت على أنها هيئة الفكر الجماعي المتجسدة في ملاحظات شي وكتاباته وتعليماته، والتي تقدم مدخلًا إلى التيارات العميقة لتفكير الصين في العلاقات الدولية. وتعد مهمة الحزب الشيوعي الصيني تحديد الإطار المرجعي الذي يوجه هذه العقيدة، حيث يتم الاعتماد على ثلاثة أطر مرجعية أكثر عمقًا، أولها "**التجديد القومي**" ويركز على استعادة ثروة الصين وقوتها. أما الإطاران الثاني والثالث، وهما "**المجتمع العالمي**" و"**المساهمة الصينية**" فيهدفان إلى تعزيز المصالح المشتركة والمساهمة في الحوكمة العالمية. وبالتالي، فإن عقيدة "شي جين بينغ" تواجه تحديات العلاقات الخارجية

1- الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الثالث، سابق، ص ص: 20-8.

2- الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الرابع، سابق ص ص: 21-20.

3- الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الرابع، سابق، ص:21.

للصين في القرن الحادي والعشرين.[1]

وتتضمن عقيدة شي جين بينغ عشر نقاط رئيسة وهي:[2]

1. دعم سياسة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني دائمًا كما لو كان المبدأ الأساسي للعمل، مع التأكيد على وظيفة الاتجاه المركزي والموحد للحزب في ما يتعلق بجميع العلاقات مع الدول الأجنبية.

2. دعم تنمية الدبلوماسية ذات الخصائص الصينية، من أجل تحقيق مهمة التجديد الوطني ارتباطًا بالمجالات الداخلية والخارجية ويجب عدم التعامل معها بشكل منفصل.

3. الحفاظ على السلام العالمي والوصول إلى مستوى مشترك من التنمية بين الشعوب والأمم، بهدف بناء مجتمع كبير، مع مستقبل مشترك للبشرية جمعاء.

4. تعزيز الثقة الاستراتيجية لجميع البلدان في الأيديولوجية الاشتراكية ذات الخصائص الصينية.

5. مواصلة العمل لمبادرة الحزام والطريق في ضوء النمو المشترك لجميع الدول الأعضاء، من خلال النقاش والتعاون.

6. السير في طريق التنمية السلمية القائم على الاحترام المتبادل والتعاون المتكافئ. الاحترام، وليس الهيمنة غير المتكافئة.

7. تطوير شراكات عالمية مع اقتراح أجندة دبلوماسية.

8. قيادة إصلاح نظام الحوكمة العالمي، على أساس مفاهيم العدالة والإنصاف، أي المفاهيم غير المهيمنة ذات الطبيعة الثقافية والسياسية.

9. اعتبار المصالح الوطنية الصينية بمثابة الحد الأدنى لحماية سيادة الصين

1- ZHANG, Feng, "The National Bereau of Asian Research, The Xi Jinping Doctrine of China's International Relations", 30/07/2019, Asia Policy, Volum 14 Number 13/07/2019.

2- Modem Diplomacy, President Xi Jinping's Diplomacy Doctrine, Giancarlo Elia Valori, 11/09/2019.

وأمنها ومصالحها التنموية.

10. رعاية نمو نمط معين من الدبلوماسية الصينية، يجمع بين تقاليد "العمل الخارجي" للصين مع الاحتياجات والخصائص الحالية للبيئة الدولية. وهذا يعني ربط التقليد الصيني الكونفوشيوسي والنخبوي بالممارسة اليومية للدبلوماسية.

ثالثًا: السياسة الخارجية الصينية عقب تولي دونالد ترامپ رئاسة الولايات المتحدة:

1. في الحادي عشر من شهر يناير عام 2017، نشرت وكالة (شينخوا) الصينية إصدار المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني لوثيقة سياسية سميت بـ"الورقة البيضاء" توضح سياسات الصين بشأن التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ. جدير بالذكر أن الوثيقة قد نُشرت باللغة الصينية وأيضًا باللغة الإنجليزية بمفردات أمريكية، كما أنها ذكرت مصطلح (الدول الكبرى) نحو عشر مرات، جزء منها يشير للولايات المتحدة وعلاقاتها المستقبلية مع الصين في شرق آسيا كمنهج يتم اتباعه في العلاقات بين الدولتين في جميع الأقاليم حول العالم، وتنبه الرئيس الأمريكي الجديد أن هناك قوة عظمى مناظرة في شرق آسيا والعالم.[1]

وتعطي الوثيقة مؤشرات على اتباع نهج صيني عام يهدف إلى دعوة من أسمتهم في ورقتها بـ"القوى الكبرى" للتعامل مع القضايا الإقليمية للصين وآسيا معًا. حيث (وكما طرحت الصين) لا يوجد مكان لأي عناصر صغيرة في تلك المعادلة، رامية إلى "سياسة صين واحدة" والتي تعتبرها أمرًا لا بدّ منه. وقد تضمنت الوثيقة ستة موضوعات وهي، سياسات الصين ومواقفها بشأن التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ، والرؤية الأمنية الصينية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وعلاقات الصين مع دول آسيا والمحيط الهادئ الرئيسة الأخرى، ومواقف الصين وآراؤها بشأن قضايا النقاط الساخنة الإقليمية،

1- PRC, Ministry of Foreign Affairs, China's Policies on Asia-Pacific Security Cooperation, 11/01/2017.

ومشاركة الصين في الآليات الرئيسة متعددة الأطراف في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومشاركة الصين في التعاون الأمني الإقليمي غير التقليدي.

2. في السابع عشر من شهر فبراير 2017، ترأس شي جين بينغ ندوة حول الأمن القومي في بكين، حدد خلالها ثلاث عمليات من منظور الصين تحدد الجغرافيا السياسية للدولة خلال عام 2017، الأولى وهي "تعدد الأقطاب في العالم" حيث يشير لعدم انفراد الولايات المتحدة بالقوة والهيمنة على العالم، والثانية هي "عولمة الاقتصاد" حيث الانفتاح الاقتصادي العالمي، أما العملية الثالثة فهي "دمقرطة العلاقات الدولية" ويقصد هنا أن الديمقراطية يجب أن تطبق بين الدول دون منح أي منها الحق في فرض إرادتها على الدول الأخرى أو التدخل في شؤونها. وقال "إن هذه العمليات تمثل على السواء تحديات وفرصًا للصين، وعلى أي حال فإن رد فعل الصين تجاهها سيكون ثابتًا مهما حدث، ويجب أن نحافظ على ثباتنا الاستراتيجي وثقتنا الاستراتيجية وصبرنا الاستراتيجي".[1]

3. في أكتوبر 2017، خلال كلمته بالمؤتمر التاسع عشر للكونجرس الصيني بعنوان "ضمان انتصار حاسم في بناء مجتمع مزدهر باعتدال من جميع النواحي والسعي من أجل نجاح عظيم للاشتراكية ذات الخصائص الصينية لعصر جديد"، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ في إشارة للنمو الاقتصادي الصيني أن الصين تشهد منعطفًا تاريخيًّا جديدًا في مجال التنمية يتطلب اشتراكية ذات خصائص صينية لعصر جديد. وبناء على ذلك، حدد "شي" إطارًا زمنيًّا طويل الأمد لتحقيق ما أسماه "التجديد العظيم للأمة الصينية"، حيث بحلول عام 2020 ستصبح الصين مجتمعًا مزدهرًا باعتدال، مع القضاء على الفقر في المناطق الريفية. وبحلول عام 2035 ستحقق الصين "التحديث الاشتراكي"، حيث ستكون مبتكرًا رائدًا يتمتع بسيادة القانون ولديها عدد كبير من السكان من ذوي الدخل المتوسط مع تفاوت منخفض في الدخل. وبحلول عام 2050 ستكون الصين دولة اشتراكية عصرية عظيمة، ستصبح

1- Shanghai Daily, Xi Outlines China's National Security Challenges, 18 February 2017.

"قوة عالمية" مزدهرة وقوية وديمقراطية ومتقدمة ثقافيًا.[1]

4. بالإضافة إلى حماية مصالح الصين الخاصة، تعزز الصين أيضًا الرخاء المشترك في العالم من خلال تحقيق أمن شامل ومشترك وتعاوني ومستدام، والالتزام بالرأي الصحيح بشأن العدالة والمصالح. تساهم الصين في السلام والتنمية العالميين من خلال صياغة علاقات القوة العظمى ونموذجها لبيئة آمنة في جوارها، من خلال تعزيز التعاون والوحدة مع البلدان النامية، ومشاركتها النشطة في الحوكمة الإقليمية والعالمية. غالبًا ما يتم تقديم "النظرة الصحيحة للعدالة والمصالح" على أنها المبدأ الأساسي لسياسة شي جين بينغ الخارجية.

(5) **تحليل استراتيجيات وسياسات الصين الشعبية:**

أ - يمكن النظر إلى "مخطط استراتيجية الأمن القومي" على أنه متابعة ضرورية للحلم الصيني، صاغه شي جين بينغ في عام 2012. ويدعو "حلم الصين" -المدبر من قبل الحزب الشيوعي كدولة قوية وموحدة- إلى "التجديد القومي الكبير" باعتباره الهدف النهائي عام 2049.[2] وهو ما يطلق عليه بالصينية "النهضة العظمى للأمة الصينية" وذلك حسب مركز الدراسات الصيني العربي للإصلاح والتنمية.

ب- لا شك أن خلال عهد شي جين بينغ، تم بالفعل اتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق التجديد الوطني في السياسات الخارجية للصين، استهدفت هذه الخطوات إعادة توصيف الوضع الراهن في بحر الصين الجنوبي، ودمج جيران الصين في تعاون اقتصادي أوثق (من خلال مبادرات الحزام والطريق)، ومقاومة أقوى لجهود إعادة التوازن الأمريكية (المتجه نحو آسيا).

1- Xinhua, Full text of Xi Jinping's report at 19th CPC National Congress "Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era", Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China, Xi Jinping, 18 October 2017, P. 25-26

2- مؤسسة رند، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الاستراتيجية العسكرية، واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية، تيموث آر هيث وكورتيز أي كوبر، 2016، صفحة viii،

ج- ترى الصين أن هناك حاجة إلى نظرة شاملة للأمن القومي كضمان ضروري لتحقيق "النهضة العظمى للأمة الصينية"، وعلى الصعيد القومي، هناك حاجة إلى الأمن الأيديولوجي لحماية مهمة الحزب الشيوعي الصيني. كما تعطي الصين ثقلًا خاصًا للأمن الثقافي والذي يعزز الثقة بالنفس الناجم عن ثقة الشعب الصيني بقيم الصين الثقافية. من الواضح أيضًا أن الصين لديها نظرة مستقبلية مختلفة للأمن الدولي تقوم على ما وصفه "شي" بـ"مجتمع المصير المشترك للبشرية". علاوة على ذلك، يبدو أن "الخطوط العريضة لاستراتيجية الأمن القومي" هي نتيجة لتوصيات الكتاب الأزرق. حيث دعا الكتاب الأزرق إلى استراتيجية للأمن القومي وقوانين أمنية وسياسات أمنية. ينبع التأكيد على "أمن الأيديولوجية" أيضًا من الكتاب الأزرق. ويرتبط ذلك بميل لرؤية الأمن القومي من حيث السلام الداخلي واستقرار الحكم، الذي ترى الصين أن الغرب يواجهه.[1]

د - تخدم المواقف الروسية المناهضة للغرب والمحافظين ثقافيًا مصالح الصين، ومنظمة شنغهاي للتعاون مفيدة من وجهة نظر مبادرة الحزام والطريق. على الرغم من الشراكة الاستراتيجية، فإن روسيا لها أهمية ثانوية مقارنة بالولايات المتحدة. فالصين تدرك تمامًا أنها بحاجة إلى التعاون مع الولايات المتحدة للحفاظ على الاستقرار في شرق آسيا والعالم، ومن ثم فالولايات المتحدة لها أهميتها للعلاقات الخارجية الصينية، وهذا لا ينفي أهمية التعاون الروسي/ الصيني. يتماشى هذا مع الفكرة المقدمة في عام 2014 بأن الصين يجب أن تسعى إلى (الشراكة الاستراتيجية) مع روسيا و(الاستقرار) مع الولايات المتحدة من منطلق تحييد قوتها ونفوذها المضاد عالميًا. إلا أن دولًا مثل روسيا تنتهج سياسة انتهاز الفرص واستغلال أخطاء الخصوم وليست لها إمكانية إنشاء تحالفات طويلة الأمد، وفي ضوء ذلك أرى أن سعي الصين للوحدة مع روسيا لن يكون له النتائج المتوقعة من جانب الصين.

1- نتائج لقاء المؤلف مع د. جينج سين وانج، مستشار بمجلس الدولة بالصين الشعبية في مجالات القوة الناعمة، أبو ظبي، 21/10/2018.

ه- أعطى مؤتمر المكتب السياسي للحزب الشيوعي الصيني (2015) إشارات إلى أن الصين تقدم الآن تجاربها كنموذج تنموي مناسب للبلدان التي تريد نموًّا اقتصاديًّا سريعًا دون الحاجة إلى التضحية بأنظمتها السياسية القائمة أو التضحية بقيمها الثقافية. وأن "مجتمع المصير المشترك للبشرية" هو أداة بلاغية تهدف إلى التأكيد على سلمية الصين، وإظهار الثقة الذاتية للصين في إدخال مُثلها وقيمها الأصلية ضمن خطاب العلاقات الدولية.

و- يبدو أن الصين تضع نفسها على أنها ثقل موازن لـ"الغرب"، في الغالب، من حيث الأيديولوجية. فقد كانت عبارة "السعي لإيجاد أرضية مشتركة مع وضع الخلافات جانبًا" عبارة عامة في السياسة الخارجية للصين منذ السبعينيات. وبالمثل، كان "دمقرطة العلاقات الدولية" جزءًا من خطاب الصين طوال العقدين الماضيين،[1] حيث نصت الوثيقة السياسية "الورقة البيضاء حول التعاون الأمني في آسيا والمحيط الهادئ 2017" على أن "قواعد أي دولة منفردة يجب ألا تصبح تلقائيًّا قواعد دولية".[2] وفي الوقت نفسه، فإن الحديث عن القيم الصينية هو تعبير عن الثقة بالنفس التي يرغب الحزب الشيوعي الصيني في إبرازها تجاه السكان ذوي العقلية القومية.

ز- بالنسبة لـ(مبادرة الحزام والطريق)، يبدو أن الغرب يتعامل معها كجزء رئيس من تحدي الصين لتوسع نفوذهم. وقد لاحظت أن مبادرة الحزام والطريق قد ذُكرت في كلمة شي جين بينغ خلال مؤتمر مجلس الشعب التاسع عشر للحزب الشيوعي الصيني في أكتوبر 2017 خمس مرات،[3] وبما يوضح أن تلك المبادرة العالمية عبارة عن مجموعة ضخمة من المشاريع الكبيرة التي تهدف إلى توسيع شبكات البنية التحتية التي تربط الصين بأوروبا وإفريقيا، وتعزيز النمو التجاري والاقتصادي في وسط وجنوب شرق آسيا. وأن لها بعدًا بحريًّا في المحيط الهندي وكذلك في القطب الشمالي، وبعدًا بريًّا في شكل مشاريع سكك حديدية مختلفة في آسيا وأوروبا. وقد أنشأت الصين آليات تمويل لدعم

1- لقاء المؤلف مع مسؤول صيني، (والذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه ومنصبه) شنغهاي، 17 سبتمبر 2019..

2- China Mil, Full text: "China's Policies on Asia-Pacific Security Cooperation", 11/01/2017.

3- سابق، Xinhua, Full text of Xi Jinping's report at 19th CPC National Congress, P. 2, 6, 30, 54.

مبادرتها العالمية، كالبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد، والتي يمكن اعتبارها إما مكملة للمؤسسات القائمة أو منافسة لها.[1] حتى الآن، تم الحد من الجوانب الأمنية لمبادرة الحزام والطريق رسميًّا في الصين، على الرغم من الروابط الجيوسياسية الواضحة للمشاريع. من المحتمل أن يتغير هذا لأن مبادرة الحزام والطريق قد تم تكريسها الآن حتى في ميثاق الحزب الشيوعي الصيني.[2]

ح- تعكس وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية الصادرة في أول يناير 2016 الآتي:

- إظهار الصفات والملامح المشتركة بين الصين ودول المنطقة العربية، في صورة تظهر طبيعة المصالح والأهداف المشتركة على المدى البعيد.[3]

- حرص الجانب الصيني على احترام خصوصية الدول العربية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، والعمل بأسلوب المنفعة المتبادلة وبما يحقق الازدهار والتنمية.[4]

- بالرغم من أن الاقتصاد لا يزال هو المحور الرئيس في علاقات الصين الخارجية، إلا أن ما يميز الورقة، هو أنها قاربت المواضيع المتعلقة بالمنطقة بصورة سياسية هادفة ومحددة، حيث شملت بجانب المجالات الاقتصادية التعاون مع دول المنطقة العربية في المجالات السياسية والأمنية والاجتماعية والثقافية. فالوثيقة مُصاغة بشكل يحدد مرتكزات أساسية وواضحة في سياسة الصين الخارجية تجاه العالمين العربي والإسلامي، وتعكس التحولات السياسية والاقتصادية المتسارعة في المنطقة، كما تعكس الوثيقة توجهًا ذا طابع صيني واضح يمكنه احتلال مكانة

1- سابق, Xinhua, Full text of Xi Jinping's report at 19th CPC National Congress, P. 7.

2- Xinhua, 9th CBC National Congress, Full text of resolution on amendment to CPC Constitution, 24/12/2017.

3- وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الثالث، سابق، ص: 5.

4- وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الثالث، سابق، ص ص: 6-7.

سياسية وأمنية بالمنطقة العربية (في ظل تغيرات متواصلة معمقة ومعقدة في ظل الزخم المتزايد للتعددية القطبية).[1]

- تعتمد ثوابت السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية دومًا على أمرين وهما متانة الروابط التاريخية الصينية/ العربية، وإبراز أهمية التعددّية القطبية بعد انتهاء الحرب الباردة وفي ظل المتغيرات المتلاحقة على المسرح الدولي.

- تعكس الوثيقة تحولًا جديًّا في مقاربة الصين لملفات المنطقة السياسية وبالتالي فالورقة تعبر بشكل جديد عن وعي صيني للدور المستقبلي الذي يمكن أن تلعبه سياسيًّا، في ظل تراجع للدور الأمريكي وبروز قوى جديدة تشارك في رسم معالم المرحلة الجديدة، من خلال حضور سياسي واقتصادي فاعل، وربما عسكري إذا تطلب الأمر.[2]

- ظهر بالوثيقة مفهوم (الأمن المشترك) كمفهوم جديد تريده الصين انطلاقة متميزة في علاقاتها مع شعوب وقوى المنطقة.[3]

- تعد مقاربة موضوع الإرهاب و(استئصاله من ظواهره وبواطنه) ذات أهمية خاصة بالوثيقة، ولكنها قد تحتاج إلى توضيح رؤية الصين للتنظيمات المسلحة المصنفة إرهابية سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي.[4]

ط - تحاول الصين تفادي الأخطاء الأمريكية في المنطقة العربية من خلال الآتي:

- تقوم الولايات المتحدة بتنفيذ استراتيجيات ومبادرات شاملة في منطقة كبرى تتعدد فيها القوميات والمذاهب والأعراق، منطقة لا تمتلك الغالبية العظمى من دولها استراتيجيات حقيقية، أما الصين فتتعامل مع المنطقة

1- وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الثالث، سابق، ص ص: 20-8.

2- وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الثالث، التعاون الأمني، سابق، ص: 19.

3- وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الثالث، التعاون الأمني، سابق، ص: 19.

4- وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية، الجزء الثالث، التعاون في مجال مكافحة الإرهاب، سابق، ص ص: 20-19.

العربية كل دولة على حدة وكذا من خلال قومية عربية واحدة متمثلة في جامعة الدول العربية، وأخرى خاصة بمنطقة الخليج العربي متمثلة في مجلس التعاون الخليجي.

- تقيم الولايات المتحدة علاقاتها مع معظم دول المنطقة على التبعية، أما الصين فتسعى لبناء علاقات أساسها الشراكة والتعاون.

- تبني الولايات المتحدة استراتيجياتها على التدخل التحرري في الدول وفرض برامج الديمقراطية ولو بالقوة العسكرية كما تعمل على الحد من القوى المنافسة كالصين وروسيا، أما الصين فتبني استراتيجيتها وسياساتها الخارجية في المنطقة على دمقرطة العلاقات الدولية بعدم قبول فرض أي دولة إرادتها على دول المنطقة، وإنشاء علاقات استراتيجية مبنية على الاقتصاد والتجارة والاستثمار بعيدة عن التدخل العسكري أو السياسي في شؤون الدول.

ثانيًا: مصالح الصين الاستراتيجية في المنطقة

(1) في المجال الاقتصادي (التجارة والاستثمار والطاقة):

هناك تقارب بين مشاريع مبادرة الحزام والطريق في المنطقة، حيث تقوم الصين بشكل متزايد بتوقيع اتفاقيات مع العديد من دول المنطقة يبلغ عددها ثماني عشرة دولة عربية بشأن مشاريع مشتركة لمبادرة الحزام والطريق، وكانت أكبر شريك تجاري لإحدى عشرة دولة في المنطقة، بما في ذلك إيران وعشر دول عربية. وتساعد الصين في تمويل وتشغيل وتشييد البنية التحتية اللازمة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، من بين مناطق أخرى. كما تعهدت بمساعدة بلدان الشرق الأوسط على تطوير البنية التحتية ودعوة هذه البلدان ليصبحوا أعضاء مؤسسين في بنك الاستثمار في البنية التحتية الآسيوية (AIIB).

تمتلك منطقة الشرق الأوسط احتياطيات هائلة من النفط والغاز الطبيعي تجعلها مصدرًا حيويًّا للاستقرار الاقتصادي العالمي. فلدى دول المنطقة 60%

من احتياطي النفط في العالم (810.98 مليار برميل). استحوذ الشرق الأوسط على أكثر من 50% من واردات الصين من النفط مع اعتبار السعودية وإيران من أكبر مصدري النفط للصين. ونتيجة لذلك، أصبح التعاون في مجال الطاقة هو الجانب المهيمن في توسيع العلاقات بين الصين ودول المنطقة، وارتفعت واردات الصين من المنطقة على مدار العقدين الماضيين، مما أثار مخاوف بشأن تزايد الاضطرابات بالمنطقة والذي قد يؤثر على إمدادات النفط والصراعات مع الولايات المتحدة.[1]

تلتزم بكين باتباع نهج طويل الأجل في المنطقة، ليس بالاستحواذ الفوري على النفط والغاز، فالصين بحكم علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية هي الشريك الأكبر والمنطقي. طبيعي أن تلجأ الصين للدول الكبرى المنتجة للطاقة، إلا أنها تتعمد أيضًا شراء كميات ضئيلة من النفط والغاز من مصر وإسرائيل وسوريا وتركيا والسلطة الفلسطينية للحصول على قبول أوسع لوجودها في المنطقة. تعتقد بكين أن الترابط الاقتصادي يعزز التعاون الدولي، ولهذا السبب، لا يقتصر الأمر على إشراك الدول الفردية داخل منطقة الشرق الأوسط، بل تعمل أيضًا على تطوير العلاقات مع الاتحادات الإقليمية مثل أوبك ومجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية.[2]

(2) **في المجال السياسي:**

تهتم الصين بالحفاظ على علاقات قوية لتعزيز نفوذها السياسي، وتؤيد الصين التعددية بدلًا من الأحادية القطبية في العالم وفي المنطقة بشكل خاص. وتسعى إلى توسيع مجالات نفوذها السلمية من خلال وساطة النزاعات في المنطقة، وخاصة الحرب السورية، والخلافات التي أدت إلى إبرام الاتفاقية النووية الإيرانية عام 2015. تصل العلاقة بين الصين ودول المنطقة إلى محاولة للتحوط من رهاناتها ضد الهيمنة الأمريكية. من خلال الحزم الاستراتيجي والمرونة السياسية، حيث تريد بكين أن تثبت للشعب الصيني، من الناحية الدبلوماسية، أن الصين أصبحت

1- SALMAN, Mohammad and GEERAERTS, Gustaaf "Strategic Hedging and China's Economic Policy in the Middle East," 103.

2- DORRAJ, Manochehr and ENGLISH, James, "The Dragon Nests: China's Energy Engagement of the Middle East," China Report, Vol.49, No. 1, (2013): 63.

قوة عالمية لها احترامها، أنها تستطيع الحفاظ على توازن استراتيجي مع أوروبا وروسيا والولايات المتحدة.

لا تشارك الصين في الشؤون الداخلية للبلدان ذات السيادة الأخرى ما لم تكن مصالحها الوطنية أو الاقتصادية في خطر أو معرضة للخطر مثل المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام على الأرض في لبنان، وتمركز مستشارين عسكريين في سوريا، مع الاحتفاظ بأسطول في خليج عدن لدعم مهمة مكافحة القرصنة في البحار العربية. وتقوم بدوريات في الأساس قبالة الساحل الصومالي كجزء من حملة لمكافحة القرصنة بتفويض من الأمم المتحدة.[1]

وإن مشاركة الصين في حل نزاعات الشرق الأوسط ليست مسألة اختيار، ولكنها تنشأ عن ضرورة وجود قوة صاعدة تسعى لحل النزاعات لدعم مناخ مستقر للمبادرة الصينية العالمية، مع تجنب الصدام أو التنافس مع الولايات المتحدة قدر المستطاع. وتدعو الصين باستمرار إلى حل النزاعات من خلال التفاوض (التسوية السياسية) وتعزز بقوة السلام والتعاون والتنمية الاقتصادية في إطار مبادرة الحزام والطريق. شملت مشاركة الصين المساهمة في قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة مثل المتواجدة في لبنان، وإصدار قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (على سبيل المثال، الأزمة النووية الإيرانية)، والتوسط بين الأطراف المتصارعة (مثل الحكومة السورية وزعماء المعارضة)، وتعيين مبعوثين خاصين (على سبيل المثال، كما هي الحال في الأزمة السورية والمبعوث الصيني الخاص لشؤون الشرق الأوسط) أو استضافة الحوارات رفيعة المستوى.[2]

ومن الواضح أن إعادة توجيه سياسة الصين نحو إسرائيل منذ منتصف الثمانينيات كانت مدفوعة بالواقعية المرتبطة بسياسة الانفتاح. كقوة عظمى ناشئة ولاعب متزايد الأهمية في المنطقة، قد يؤثر موقف الصين من القضية الفلسطينية على الحل النهائي للصراع. تدعم الصين مفهوم "الأرض مقابل السلام" وتقر بالحاجة

1- CHAZIZA, Mordechai, "China's Economic Diplomacy Approach in the Middle East Conflicts," China Report, vol. 55, No. 1 (2019): 5.

2- CHAZIZA, Mordechai, "China's Economic Diplomacy Approach in the Middle East Conflicts," 5.

إلى دولة فلسطينية مستقلة. كما تؤكد على أهمية ضمان أمن إسرائيل، وهو موقف أعلنته الحكومة الصينية منذ أوائل التسعينيات. في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، لا تريد الصين أن يُنظر إليها على أنها تميل نحو أي من الجانبين.[1]

(3) في المجال الدبلوماسي:

في عام 2016، عندما اشتد النزاع الإقليمي في بحر الصين الجنوبي، دعمت الجامعة العربية الصين من خلال إعلان الدوحة. انحازت المنظمة إلى موقف بكين القائل بأنه يجب على الأطراف المتنازعة تسوية نزاعاتها على المستوى الثنائي، دون تدخل خارجي دولي أو من خلال محكمة التحكيم الدائمة. خفف الدعم من اثنتين وعشرين دولة عربية من عزلة الصين وإحراجها في جنوب شرق آسيا بعد أن حكمت المحكمة ضدها في النزاع.

وتهتم الدبلوماسية الاقتصادية الصينية بمواصلة تقدم العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع حكومات الدول المضيفة. هذا النهج يمكن أن يسهل قيام الصين بتهيئة بيئة سياسية مستقرة لمواطنيها وممتلكاتها، بينما يمكن أن يساعد أيضًا في التحوط من أوجه عدم اليقين الناجمة عن تغييرات النظام وتحديد متى تكون بعض المناطق في بلد ما تحت السيطرة الفعلية لقوى المعارضة مثل الأكراد. بسبب اعتقاد الصين الثابت بأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتوقفة هي أحد الأسباب الأساسية للصراعات في الشرق الأوسط، فإن دبلوماسيتها تركز على محاولة تحسين هذا الوضع. على سبيل المثال، بدأت الصين وسوريا مناقشة مشاريع البنية التحتية الكبرى لإعادة بناء سوريا بعد الحرب وربط البلاد بمبادرة الحزام والطريق. وقد شاركت الصين بنشاط في إعادة إعمار العراق بعد الحرب وفي المساعدة في إعادة بناء البنية التحتية للبلاد، بما في ذلك تقديم الدعم المالي السخي لمساعدة الحكومة العراقية على إعادة بناء المناطق المحررة من داعش. كما قدمت الصين مساعدات اقتصادية للبلدان المنخرطة في صراعات وأزمات إنسانية مثل فلسطين وسوريا واليمن.

1- ZHU, Zhiqun, China's new Diplomacy: Rationale, Strategies and Significance, 60.

الفصل الثاني

لعنة الجار المسلح

سياسات إسرائيل وتركيا وإيران تجاه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

بعد أن انتهينا من تناول استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين الشعبية، سنبدأ في استعراض وتحليل محددات وتوجهات وأهداف دول الجوار الإقليمي، إسرائيل وتركيا وإيران، من قضايا الأمن القومي في الشرق الأوسط. حيث أتناول السياسات الخاصة بكل دولة حول كيفية صناعة قرارات السياسة الخارجية والأجهزة القائمة بها، ومصادر تهديد أمن هذه الدول؛ وما هي المتغيرات الجديدة المؤثرة عليها إقليميًّا من قبيل: ثورات الربيع العربي والحروب والصراعات في اليمن وسوريا وليبيا، وانتشار سطوة تنظيمات الإرهاب والتطرف ومنها تنظيما داعش والقاعدة، أما التطورات الدولية فتشمل تولي إدارة ترامب مقاليد الحكم في الولايات المتحدة في يناير 2017 وإصرارها على تبني سياسات ومواقف جديدة من قضايا الأمن والاستقرار في المنطقة وبما يتناقض في كثير منها مع سياسات ومواقف إدارة الرئيس السابق باراك أوباما، وعودة روسيا مرة أخرى لمساندة الدول الحليفة والصديقة في

المنطقة ومنها سوريا ومصر والجزائر، والدخول الهادئ للصين والهند في سياسات وقضايا المنطقة لا سيما تلك المتعلقة بالاستثمار والتجارة الخارجية والصناعة وغيرها.

علاوة على استعراض مصالح ومشروعات كل دولة من الدول السابقة في الشرق الأوسط والتي تريد تحقيقها ومنها: مواجهة مصادر تهديد الأمن الخاص بها ودور الدول العربية في ذلك، والحصول على مزايا اقتصادية، والطموحات الخاصة لكل من إيران وإسرائيل وتركيا بالتحول لدول إقليمية مؤثرة.

بالإضافة إلى مناقشة مشروعات وبرامج كل دولة مما سبق لتحقيق الأمن في المنطقة، ووسائلها المتعددة لتحقيق ذلك ومنها: التحالفات السياسية، والتعاون العسكري والمخابراتي، والاستثمارات والتجارة المشتركة، والتعاون العلمي والفني والتكنولوجي وغيرها. إلى جانب بيان آليات التنسيق أو مناطق الصدام والتعارض بين سياسات وخطط الدول السابقة بعضها وبعض ومع الدول العربية الفاعلة مثل مصر والسعودية والإمارات، ومدى تنسيق كل دولة من الدول السابقة مع الدول الكبرى سواء الولايات المتحدة أو روسيا أو الصين وغيرها. **لذا فإنه يمكن تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:**

المبحث الأول: السياسة الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: السياسة التركية تجاه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: السياسة الإيرانية تجاه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول

السياسة الإسرائيلية تجاه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

في السادس عشر من أغسطس عام 2015، أوضح كل من الباحثين الإسرائيليين "أودي ديكيل -Udi Dekel" و"أومير إيناف - Omer Einav"، في دراسة لهما بمعهد دراسات الأمن القومي التابع لجامعة تل أبيب بعنوان "مراجعة مفهوم الأمن القومي: الحاجة إلى استراتيجية ذات تأثير متعدد المجالات"، أن الحكومة الإسرائيلية لم تجد بعد الطريقة الصحيحة لمراجعة مفهوم الأمن القومي التقليدي للدولة، والذي يتأثر بالانخفاض الكبير في حجم التهديدات العسكرية، وتكييف هذا المفهوم مع التحديات الحالية والمستقبلية. حيث إن الهدف من الاستراتيجية المعدلة لتعزيز مصالح إسرائيل وأهدافها السياسية والأمنية هو خلق نفوذ في مناطق خارج حدود الدولة، من خلال سياسة تقوم على جهود متعددة التخصصات. ينبغي اتخاذ إجراءات لتحقيق أقصى قدر من التأثير في البيئة الاستراتيجية من خلال استخدام أدوات متنوعة على مستويات مختلفة ومنها، الأول: التواصل المباشر مع شعوب العدو من خلال الدبلوماسية العامة باستخدام وسائل الإعلام الجديدة ومنها مواقع التواصل الاجتماعي وباستخدام المساعدات الإنسانية؛ والثاني: أدوات القوة الناعمة مثل حرب المعلومات والنفوذ الاقتصادي والوسائل القانونية وأدوات التخريب السياسي وترتيبات المياه والطاقة والمساعدات الأمنية والتكنولوجية، والأسواق الخاصة والمبادرات المدنية؛ والثالث: التعاون مع الجهات الفاعلة التي تتداخل مصالحها مع مصالح إسرائيل؛ والرابع: الحرب السيبرانية؛ والخامس: بناء جهاز قانوني وعلاقات عامة يهدف إلى تخفيف عزلة إسرائيل على الساحة الدولية، وتقليص الضرر بشرعيتها فضلًا عن القيود والعقوبات

المفروضة عليها.[1]

أولًا: تعريف الأمن القومي الإسرائيلي

يرسم مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي المسار نحو تحقيق الرؤية الوطنية المحددة في وثيقة الاستقلال: "على إسرائيل أن تشكل وطنًا قوميًا للشعب اليهودي، وتضمن وجوده وازدهاره". ويشمل المفهوم الأوسع للأمن القومي من وجهة نظر ديكيل وإيناف خمسة جوانب، الأول: الأمن الداخلي والخارجي؛ والثاني: علاقات إسرائيل الخارجية ومركزها الدولي؛ والثالث: النمو الاقتصادي والموارد؛ والرابع: الحوكمة الفعالة التي تمتلك القدرة على اتخاذ القرارات وتنفيذها؛ والخامس: وحدة وصمود المجتمع المدني.[2]

وأرى أن مفهوم الأمن الإسرائيلي يرتكز على بعدين رئيسين أحدهما ديني ويستند إلى ما أُنزل في التوراة وأرض الميعاد، والآخر تاريخي ويستند إلى الأنبياء ومناطق نزولهم ونسبهم عبر التاريخ والذي يشير إلى تاريخ وجود اليهود في المنطقة العربية.

ومن هذا المنطلق، يمكن التوصل إلى عدة تعريفات للأمن القومي من وجهة الإسرائيليين، فنجد "ديفيد بن جوريون"، وهو أول من وضع أُسس الأمن الإسرائيلي ونظرية أمنه القومية، حيث وصف الأمن القومي الإسرائيلي بأنَّه "الدفاع عن الوجود"، وعمد إلى وضعِ أساسٍ أولي للأمن قائم على فكرة "الشعب المسلح" إدراكًا منه لحجم الأخطار المحدقة بالدولة حديثة النشوء من حيث تعداد سكانها الصغير مقارنة بالتعداد العربي الكبير الذي نشأت في وسطه، وقائمٌ كذلك على ضرورة نقل المعركة إلى أرض العدو. حيث اعتقد أنَّ أي معركة على "أرض إسرائيل" لن تكون إسرائيل جاهزة لها كدولة لم تستقر بعد، كما أنها لا تمتلك العمق الاستراتيجي الداخلي كدولة صغيرة ولا تمتلك أيضًا العمق الاستراتيجي الخارجي لعدم وجود أصدقاء من جيرانها. الأمر الذي دفع بن جوريون لأن ينظر للأمن القومي من زاوية عسكرية بحتة ترتكز على القوة والتفوق العسكري والتسليح الجيد، وأن تتبنى هذه القوة عقيدة هجومية وبما يضمن لها

1- DEKEL Udi and EINAV, Omer. The Institute for National Security Study, Tel Aviv University, Revising the National Security Concept: The Need for a Strategy of Multidisciplinary Impact, 16/08/2015.

2- سابق, DEKEL Udi and EINAV, Omer, The Institute for National Security Study.

الدفاع عن كيان دولتها. مع إدراكه أن تلك القوة ولضمان استدامتها، فمن المفترض أن يُصاحبها جهد سياسي على الصعيد الدولي.[1]

أما "يهوشفاط هاركابي" فيعرف الأمن القومي الإسرائيلي على أنه مفهوم فضفاض واسع، فهو يشمل الدفاع عن وجود الدولة واستقلالها، وكمالها الإقليمي، والدفاع عن حياة مواطنيها ونظام الحكم فيها، وعن أمنها الداخلي وأمنها اليومي، وعن أيديولوجيتها، وميزانها الديموغرافي، ومكانتها في العالم.[2] ويعرفه الجنرال الإسرائيلي "يسرائيل تال"، على أنه "ضمان وجود الأمة والدفاع عن مصالحها".[3]

ثانيًا: أهم المعوقات التي تواجه تعريف اهتمامات ومصالح الأمن القومي الإسرائيلي

لقد أضرت بعض الطرق التي استخدم بها مفهوم "الأمن القومي" بأمن إسرائيل نفسها، فنجد مثلًا استخدام مصطلح "المستوطنات الأمنية" من قبل السكان اليهود في الضفة الغربية المحتلة. وقد أصبحت تمثل عبئًا أمنيًا من خلال إلزام الجيش الإسرائيلي بالدفاع عن العناصر التي تسعى إلى تفاقم العلاقات مع الفلسطينيين المجاورين بدلًا من تنسيقها.[4]

وبالنظر إلى التفوق العسكري التقليدي الساحق لإسرائيل على أعدائها الإقليميين، فإن الملف النووي الإسرائيلي يمثل بعدًا هامًا للأمن القومي الإسرائيلي، حيث تمتلك إسرائيل القدرة على صنع الأسلحة والنوايا لذلك ولكن من هو المستهدف من تلك الأسلحة، هل هي الدول العربية التي تصنع إسرائيل السلام معها دولة تلو الأخرى، أم الدول الإسلامية في إطار الصراع الديني والمذهبي، أو في إطار مكافحة إرهاب داعش وحزب الله كتنظيمات تم تصنيفها إرهابية، مع الوضع في الاعتبار أن حزب الله هو العدو الحقيقي لإسرائيل

1- "تطور نظرية الأمن الإسرائيلي وتأثيرها على العقيدة القتالية العسكرية في إسرائيل"، مجلة عكا للشؤون الإسرائيلية، 6/8/2016.

2- يهوشفاط هاركابي،"حرب واستراتيجية"، تل أبيب: وزارة الدفاع، 1990م، ص 536-529.

3- يسرائيل تال، "الأمن القومي: قلة مقابل كثرة"، تل أبيب: مطبعة دفير، 1996م، ص 15.

4- SINAI, Joshua. Review Essay: Israeli National Security: A New Conceptualization? Middle East Policy Council, 14/08/2020.

وليس تنظيم داعش أو هيئة فتح الشام الإرهابيتان على سبيل المثال. وهل تحتاج إسرائيل إلى مراجعة سياستها الغامضة في ما يتعلق بما إذا كانت تستهدف بأسلحتها النووية ردع أي دولة تحاول استهدافها عسكريًّا؟ هل يجري تطوير عقيدة جديدة للدمج بين براعة إسرائيل التقليدية وأسلحة الدمار الشامل في خوض حروب مستقبلية تكون فيها الصواريخ الباليستية مُحملة بالأسلحة والمواد الكيماوية والبيولوجية أو رؤوس نووية يمكن إطلاقها من دول بعيدة مثل إيران والعراق وليبيا؟ علاوة على ذلك، إذا كان من غير المحتمل إطلاق الصواريخ الباليستية من سوريا أو لبنان أو الدولة الفلسطينية الناشئة أو أي دولة خليجية نتيجة لاتفاقات السلام، فهل سيجعل مثل هذا السيناريو من الممكن لإسرائيل التخلي عن الأراضي المتبقية التي تحتلها في الضفة الغربية ومرتفعات الجولان دون المخاطرة بتهديد كبير لأمنها؟ كل هذه المعوقات والأسئلة تمثل تحديات كبيرة لفهم اهتمامات ومصالح الأمن القومي الإسرائيلي.[1]

ثانيًا: استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي

1. في أغسطس 2015، نشر الجنرال غادي إيزنكوت رئيس أركان جيش الدفاع الإسرائيلي السابق وثيقة استراتيجية للجيش الإسرائيلي، والتي أظن أنه كان يعمل عليها منذ اندلاع الثورات العربية عام 2011 وربما من قبلها، والتي حددت من بين أمور أخرى التهديدات العسكرية الاستراتيجية والتكتيكية لإسرائيل، وهي مسارات العمل المختارة للجيش الإسرائيلي تجاه سيناريوهات الصراع المختلفة، والعلاقات/ التبعية بين المستويين العسكري والسياسي.[2]

   وقد كشف الجنرال إيزنكوت عن أن التطورات الحديثة في منطقة الشرق الأوسط في بداية العقد السابع من وجود إسرائيل علاوة على بروز تحديات جديدة والدمار الذي خلّفته حرب لبنان في عام 2006، جميعها قد حفزت "الجيش الإسرائيلي" على بلورة مفهوم جديد للأمن وللحرب الوقائية منخفضة الحدة هو "الحملة

1- سابق, SINAI, Joshua, 2020.

2- IDF Chief of Staff Lt. Gen. Gadi Eizenkot, "ל"צה אסטרטגיית (The IDF's Strategy)," Israel Defense Forces, August 2015. IDF Chief of Staff Lt. Gen. Gadi Eizenkot, "ל"צה אסטרטגיית (The IDF's Strategy)," Israel Defense Forces, April 2018.

بين الحروب". ويشير مصطلح الحملة بين الحروب إلى حرب وقائية مشتركة (غير تقليدية) بين الحروب التي تشنها دولة إسرائيل بواسطة الجيش وأجهزة الاستخبارات الإسرائيلية. من خلال منع أعداء إسرائيل، أيًّا كانوا، من تطوير القدرات التي ستمكنهم من انتهاك ميزان الردع الإسرائيلي من خلال اكتشاف التهديدات الناشئة لأمن إسرائيل وتدميرها بشكل انتقائي.[1]

ويشكل هذا المفهوم تغييرًا جوهريًّا في نمط العمليات الأمنية الإسرائيلية على مدار الفترة بين عامي 2006 و2018، وهي إحدى العوامل الرئيسة التي ساهمت في إطالة فترة الهدوء النسبي الذي تتمتع به إسرائيل على طول حدودها الشمالية.[2] فهذا المفهوم يبتعد عن المقاربة الثنائية المتمثلة في الاستعداد للحرب أو شنها علنًا، ويقوم على اتخاذ إجراءات هجومية استباقية تستند إلى معلومات استخبارية عالية الجودة وجهود سرية.

وتتمثل الأهداف الرئيسة لهذه الاستراتيجية في ثلاثة عناصر رئيسة وهي، الأول: تأخير نشوب الحرب وردع الأعداء عبر المثابرة على إضعاف آليات تعزيز قوتهم وإلحاق الضرر بأصولهم وقدراتهم. والثاني: ترسيخ شرعية إسرائيل لممارسة القوة مع الإضرار في الوقت نفسه بشرعية العدو، وذلك جزئيًّا من خلال فضح الأنشطة العسكرية السرية التي تنتهك القانون الدولي. والثالث: تأمين الظروف المثلى لـ"الجيش الإسرائيلي" إذا نشبت الحرب في النهاية.[3]

وأدى تطوير مفهوم "الحملة بين الحروب" ونجاحه إلى وضع عقيدة عسكرية جديدة لدى "الجيش الإسرائيلي"، مما أضفى الطابع المؤسسي على المفهوم ضمن الأنشطة العملياتية الإسرائيلية وحدد كيفية دمجه في استراتيجية مختلف المؤسسات الأمنية وأهدافها وإدارتها خلال تعاونها بعضها مع بعض ومع نظيراتها في الخارج. كما أن مفهوم "الحملة بين الحروب" جمع المكونات السرية

1- LAPPIN, Yaakov, Israel's Intelligence "Factory", The Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), Israel, 16/04/2018

2- EISENKOT, Gadi and SIBONI, Gabi. "The Campaign Between Wars: How Israel Rethought Its Strategy to Counter Iran's Malign Regional Influence", Washington institute, POLICYWATCH 3174, oct.2019 .p.7.

3- Belfer Center, Israel Defense Forces Strategy Document, 22/11/2019.

والحرب المعرفية مع الجهود الأمنية والاقتصادية والسياسية الدولية، كل ذلك بهدف ممارسة السلطة اللازمة للدفاع عن مصالح إسرائيل الأمنية دون تصعيد الموقف والوصول إلى الحرب.

ووفقًا للفريق غادي آيزنكوت رئيس الأركان الإسرائيلي السابق، كانت حدود إسرائيل الشمالية محور الجهود التي ركز عليها "الجيش الإسرائيلي" لتطبيق هذا المفهوم الجديد، وذلك بردع «فيلق القدس» التابع لـ«الحرس الثوري الإسلامي» الإيراني وإحباط أعماله الرامية إلى تحويل الحدود اللبنانية والسورية إلى قاعدة لشن عمليات ضد إسرائيل. ففي سوريا، عمل "الجيش الإسرائيلي" خلال الفترة بين عامي 2011 و2018 على منع إيران من ترسيخ وجودها وتحصين وكلائها الخارجيين، ونشر أسلحة متطورة، وتحويل مرتفعات الجولان إلى جبهة أخرى لضرب إسرائيل. وفي لبنان، حقق "الجيش الإسرائيلي" إنجازات لافتة بعد إطلاق "عملية درع الشمال" في ديسمبر 2018، وتحديدًا إبطال خطة «حزب الله»/«فيلق القدس» لمهاجمة الجليل عبر أنفاق تحت الأرض ومنع تطوير قدرات صنع الصواريخ الدقيقة التي من شأنها أن تشكل تهديدًا استراتيجيًّا خطيرًا على إسرائيل. وفقًا لبعض التقارير، يمكن اعتبار الهجوم الإسرائيلي بالطائرات من دون طيار في نهاية 2018، الذي استهدف الأصول الصاروخية لـ"حزب الله" في بيروت، تدبيرًا مدروسًا ودقيقًا آخر تتخذه إسرائيل لإحباط الجهود الاستراتيجية لأعدائها. كما شهدت المنطقة الجغرافية الممتدة على الحدود العراقية السورية مساهمات مهمة من "الجيش الإسرائيلي" في الحملة الإقليمية ضد تنظيمَي "الدولة الإسلامية" و"القاعدة".[1]

وبالرغم من نية الردع المضمّنة في مفهوم عبارة "الحملة بين الحروب"، فإن استخدامها متعمد، ذلك لأن القيادات العسكرية والسياسية في إسرائيل تدرك جيدًا أن هذا النمط من العمل ينطوي على مخاطر واحتكاكات قد تشعل مواجهة عسكرية أوسع نطاقًا أو حتى حربًا شاملة. وتبعًا لذلك، عملت إسرائيل عند التخطيط لمختلف عمليات هذه الحملة على اتّباع منهج صارم لإدارة المخاطر من

1- ALLISON, Graham. Why ISIS Fears Israel, The National Interest, 08/08/2016.

أجل الأخذ في الحسبان وتيرة التصعيد التي من المحتمل أن تكون سريعة، وتقليص احتمال نشوب الحرب. وفي الوقت نفسه، واصل "الجيش الإسرائيلي" تحسين استعداده لمثل هذا الصراع، هادفًا بذلك جزئيًّا إلى الإظهار للعدو أن إسرائيل جاهزة ومستعدة لممارسة قوتها الكاملة إذا لزم الأمر.

مما سبق يتضح أن الهدف من تطوير مفهوم واستراتيجية "الحملة بين الحروب" على مرّ الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2011 و2018 هو تجسيد تفوّق إسرائيل العسكري في منطقة الشرق الأوسط. وقد عززت هذه العقيدة بشكل كبير قوة الردع الإسرائيلية ضد الدول المنافسة لها أو تلك التي في حالة عداء معها في المنطقة مثل إيران وسوريا، وقللت من التهديدات المحدقة بالدولة ومواطنيها، وحسّنت قدرات "جيش الدفاع الإسرائيلي" على الردع والهجوم معًا. كما أدت إلى تبني سياسة مناهضة ورافضة على نطاق واسع ومستدام ضد أبرز الأطراف المخلة بالاستقرار في المنطقة، وهي: «فيلق القدس» الإيراني و«حزب الله» وتنظيم «الدولة الإسلامية».

وفي المرحلة الراهنة، تعمل إسرائيل على حشد وتعبئة القوى الدولية بما فيها الولايات المتحدة وروسيا وبعض الدول العربية المعتدلة مثل السعودية والإمارات في مواجهة وكلاء إيران في جميع أنحاء الشرق الأوسط، وهو ما يشكل أساسًا لتحالف إقليمي استراتيجي يتصدى لمجموعة واسعة من الأنشطة الإيرانية المهددة للأمن الإسرائيلي وأمن ومصالح هذه الدول في مناطق الخليج والقرن الإفريقي والبحر الأحمر. وتروج إسرائيل لاستخدام مفهوم "الحملة بين الحروب" للتصدي لإيران وبما يمكنها من تقليل أخطار أي حرب شاملة متوقعة معها حالة حدوث تصعيد، مما يجعله مثاليًّا للاستخدام في الحملة التي تقوم بها واشنطن لحشد التأييد لعملية الضغط التي تمارسها على إيران.

وقد حقق استخدام هذا المفهوم الجديد عدة مكاسب ومنجزات في مجالي الاستقرار والأمن والازدهار، لا سيما منذ الهجوم الكبير على غزة في عام 2014، فانعكست آثاره على الاقتصاد، وعلى النمو المستمر الذي تشهده المناطق الجنوبية والشمالية لإسرائيل. وتتمتع الحملة التي تتبناها إسرائيل حاليًا ضد إيران بالدعم الدولي حيث

اكتسبت حرية في الحركة من خلال التفاهم مع الولايات المتحدة وروسيا، وحسّنت التعاون الإقليمي بين إسرائيل وتركيا والسعودية والإمارات ومصر والعراق في مجال مكافحة التنظيمات الإسلامية المتطرفة والإرهابية. وفي الوقت نفسه، شهد "جيش الدفاع الإسرائيلي" تعاظمًا غير مسبوق في استعداده للحرب، بما في ذلك ارتفاع مستوى تسلّحه واحتياطاته انطلاقًا من الشعار القديم القائل "إذا أردت السلام فاستعدّ للحرب"، مما يشجع إسرائيل على مواصلة هذه الحملة في المستقبل، وصقلها وتطويرها وفقًا للتطورات والمستجدات الإقليمية في المنطقة.[1]

على الرغم من أنها ليست استراتيجية رسمية للأمن القومي الإسرائيلي، إلا أن هذه الوثيقة (الحملة بين الحروب) قدمت بعض الأفكار الرئيسة التي تم قبولها منذ ذلك الحين كجزء مهم من عقيدة الدفاع عن وجهة نظر القادة العسكريين الإسرائيليين. عقب ذلك بأسابيع، قدم مجلس الأمن القومي اقتراحًا ترأس لجنة صياغته رئيس قسم مفاهيم الدفاع والأمن برئاسة الأركان الإسرائيلية، عقيد احتياط/ جور لايش، وذلك بهدف تحديث المفهوم الأمني.[2]

وتناولت المسودة بشكل أساسي الاختلافات بين الحالات الروتينية والطوارئ، مشيرةً إلى أن وثيقة بن جوريون للأمن القومي، والمحاولات اللاحقة لمراجعتها، تناولت بشكل أساسي تهديد الحرب وأوقات الطوارئ. كما تناولت هذه الوثيقة قضايا تتعلق بالإنذار المبكر وردع الإرهاب وتعريف "النصر الحاسم". والأهم من ذلك، أن الوثيقة تناولت حاجة إسرائيل إلى إطالة أمد الهدوء لأطول فترة ممكنة، حتى لو كان ذلك يعني امتصاص عنف منخفض المستوى، مع الاستعداد دائمًا لانتصار واضح لا لبس فيه بمجرد اندلاع الأعمال العدائية. ومع ذلك، فشل مجلس الأمن القومي في الحصول على الموافقة على نشر هذه الوثيقة بعد أن بدأ تداولها داخل بيروقراطية الدفاع.[3]

1- Gadi Eisenkot, Thirteen Years Since the Hezbollah-Israel War, Washington institute, POLICYWATCH 3150, July 2019.

2- Col. (Res.) Gur Layish, "ולחירום לשגרה - לאומי לביטחון המטה של הביטחון תפיסת עיקרי (Main Points of the National Security Council's Security Concept – For Routine and Emergency)," Eshtonot, July 2015.

3- سابق، SINAI, Joshua, 2020.

2. في بدايات عام 2017، ومع تولي دونالد ترامب مهام الرئاسة الأمريكية، بدأ نتنياهو في وضع استراتيجية للأمن القومي الإسرائيلي بنفسه وبمساعدة كبار مستشاريه وموظفيه المقربين، وبمشاركة مجلس الأمن القومي، والأمانة العامة للجيش، والتشاور مع العديد من الخبراء. حيث أعد النقاط الرئيسة للعرض على مجلس الوزراء وعلى مختلف الهيئات في أجهزة الأمن وعلى لجان الكنيست ذات الصلة. ومناقشة بعض محتوياتها غير السرية في عدة مناسبات وحتى إصدارها في مارس 2018.[1] وقد وضع نتنياهو استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي لتكون بمثابة خطوط عريضة لحكومته عند قيامهم بإعداد خططهم السنوية وخططهم متوسطة وبعيدة الأمد. مما يمكن استخلاصه من الأقسام غير المصنفة، فإن عناصر الوثيقة هي ببساطة تدوينات للعقيدة القائمة. وكان أهم نقاطها المُعلنة **ما يلي:**[2]

أ - يعرض نتنياهو ما قد يعتبره البعض مجرد تفاهات، لكنها مع ذلك هي القواعد التي تعمل إسرائيل بموجبها في الشرق الأوسط. يلخص الحقيقة القاسية بأن الضعيف لا يستطيع البقاء في الشرق الأوسط، ومن ثم فهو يلاحظ أن إسرائيل يجب أن تحصن قوتها وأن تزيد من ميزتها النسبية، خاصة في مواجهة عدم التناسق المتأصل في مواجهة أعدائها. يصنف التحالفات الأولية والثانوية، ويلاحظ أنه يجب صياغة السياسة وفقًا لذلك.

ب- يؤكد نتنياهو أن أمن إسرائيل يقوم على أربع ركائز أساسية، الأولى: هي القوة العسكرية التي تنبثق من قدرات الردع والإنذار المبكر والدفاع والهجوم. والثانية: وهي القوة الاقتصادية التي تنبع من تقوية القطاع الخاص، وإزالة العوائق أمام التجارة، وتعزيز الروابط الاقتصادية العالمية. والثالثة: هي القوة السياسية، المستمدة من التحالفات القوية والردع وضمان حرية الجيش الإسرائيلي في العمل وتقويض الأغلبية المضادة المعادية لإسرائيل في المنظمات الدولية. أما الركيزة الرابعة والأخيرة: فيصفها نتنياهو بأنها القوة الاجتماعية

1- Israeli Prime Minister's Office, "Excerpt from PM Netanyahu's Remarks at the Globes Business Conference," December 19, 2018.

2- سابق, SINAI, Joshua, 2020.

والروحية، والتي يمكن وصفها بأنها رأس المال البشري، مشيراً إلى قدرات وعقلية الشعب الإسرائيلي.

ج- ويؤكد نتنياهو على أهمية المرتكزات الأربعة لمواجهة التهديدات الرئيسة لإسرائيل، سواء دولة معادية أو تهديد من عناصر غير حكومية كالعناصر الإرهابية. ويعتبر نتنياهو في استراتيجيته أن الدول المعادية التي تمتلك أسلحة نووية هي بطبيعة الحال تمثل أكبر وأخطر تهديد من جميع الكيانات المعادية الأخرى. كما أشار نتنياهو لعدة تهديدات وتحديات أخرى شديدة الخطورة كالذخائر الموجهة بدقة (Precision-Guided Munitions - PGM)، والتحديات السيبرانية الجديدة، واحتمال عدم جاهزية الجبهة الداخلية، والجهود المستمرة لنزع الشرعية عن إسرائيل من خلال حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات والعقوبات، والنزاعات القانونية في المحكمة الجنائية الدولية، وغيرها من أمور.

د - ويعتقد نتنياهو أن على إسرائيل رعاية رأس مالها البشري وضمان بقاء الأفراد المتميزين في الخدمة لفترة أطول. بالإضافة إلى ذلك، يجب على إسرائيل أن تضمن بقاء قدراتها التكنولوجية والتشغيلية متفوقة بشكل كبير على أعدائها. كما يدعو نتنياهو لاستمرار الاستثمار في عناصر الاستخبارات والطيارين ومساعديهم، كما يدعو نتنياهو في استراتيجيته إلى بناء قوة برية كبيرة. ويشير إلى أنه يجب ضمان تميز مماثل في مجالات الروبوتات والطائرات من دون طيار وغيرها من التقنيات التي تمكن إسرائيل من العمل في عمق أراضي العدو.

ه- كما يشير نتنياهو في وثيقة استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي (2017)، إلى أن هناك حاجة إلى تحقيق تقدم مهم آخر لحماية السكان المدنيين. وهذا يشمل تكنولوجيا مضادة للصواريخ، وأخرى مضادة للأنفاق، وتكنولوجيا الحواجز المتقدمة. وكذا للتكنولوجيا التي ستضمن استمرارية العمليات من خلال حماية البنية التحتية العسكرية والحاسمة لإسرائيل. ويعتقد نتنياهو أن إسرائيل يجب أن تحافظ على قدراتها السيبرانية الفائقة مع ابتكار طريقة أفضل للدفاع ضد نزع الشرعية وتحسين العلاقات العامة لإسرائيل.

و- كما حدد نتنياهو في استراتيجيته مبادئه وتوجيهاته لاستخدام إسرائيل للقوة،

حيث أشار إلى أنه يمكن بل وينبغي نشر القوة لمواجهة أي تهديد وجودي قد يواجه إسرائيل. لكنه يشير كذلك إلى الحاجة إلى قدرات سريعة وقاتلة لتقليل الضرر اللاحق بالجبهة الداخلية، وبالتالي حرمان العدو من امتلاك أسلحة أو تكنولوجيا كبيرة قد تهدد وجود وقدرات وإرادة الجيش الإسرائيلي أو على قدرته على استمرار القتال أمام أي عدو محتمل. كما أكد نتنياهو في استراتيجيته على ضرورة أن تكون إسرائيل قادرة على هزيمة العديد من الأعداء في حرب متعددة الجبهات.

ز- ويرى نتنياهو أن إسرائيل تبقى رائدة في مجال القتال المعنوي جنبًا إلى جنب مع حماية المدنيين من أي ضرر. وأنه لن تكون هناك حصانة لمدبري الهجمات الإرهابية والمعتدين الآخرين ولا لمن أرسلهم أو استأجرهم. وأن إسرائيل لن تخجل من ضرب الدولة التي تقوم باحتضان عناصر إرهابية على أراضيها، وذلك من أجل تقليص فترات الصراع.

ثانيًا: محددات السياسة الخارجية الإسرائيلية

وتتمثل في محددات داخلية وخارجية، وهي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية وتجعل إسرائيل تنتهج سياسة معينة تجاه الدول الأخرى، **والتي تتمثل في الآتي:**

(1) **محددات داخلية:**

وتتضمن العوامل الداخلية المؤثرة على السياسة الخارجية الإسرائيلية وتتضمن القدرات والموارد التكنولوجية والمادية ومن أهمها:

أ - العوامل الجيوسياسية:

تتمثل العوامل الجيوسياسية الإسرائيلية بالأساس في مشكلة الإقليم والماء كأحد العوامل الأساسية المحددة للسياسة الخارجية الإسرائيلية والأمن القومي الإسرائيلي.

- **الموقع:**

تتميز طبيعة دولة إسرائيل بأنها صغيرة المساحة ومحاطة بالدول العربية، موقعها في ملتقى قارات آسيا وإفريقيا وأوروبا ولها سواحل على امتداد البحرين المتوسط والأحمر، لكن صغر عمق إسرائيل حرمها من الاستناد إلى عمق استراتيجي داخلي، كما أن محيطها العربي حرمها من العمق الاستراتيجي الخارجي لفترة طويلة، الأمر الذي يتغير تدريجيًا.[1]

- **المياه:**

تمثل المياه المشكلة الأكبر لإسرائيل، حيث عملت لعقود في أبحاث المياه لمجابهة مشكلة ندرة المياه والتي تحتاجها لأمنها المائي والغذائي والاقتصادي على السواء. ويحتل المتغير المائي أهمية وقيمة محورية لدى إسرائيل، والتي لها تأثير على السياسة الخارجية الإسرائيلية.[2]

ولهضبة الجولان أهمية شديدة عند إسرائيل. فمن ناحية، لها قيمة عسكرية نظرًا لارتفاعها عن محيطها مما يجعلها تشرف على الأرض من حولها وتحقق تفوقًا استراتيجيًا عسكريًا. ومن ناحية أخرى، الجولان لها أهمية بيئية تخص المياه، حيث يوجد بها بحيرة طبرية، وهي واحدة من منابع نهر الأردن. كما يمر بالجولان نهران (دان، وبانياس) وهما مرتبطان بنهر اليرموك الذي يرتبط بنهر الأردن أيضًا، وبالتالي فذلك الأمر يجمد وضع الجولان والتي أصبحت تضم حاليًا عددًا من المستوطنات وتتعامل معها إسرائيل باعتبارها جزءًا من الأراضي الإسرائيلية بل وموجودة في الخريطة الرسمية لدولة إسرائيل على موقع وزارة الخارجية، وبالتالي فهذه الأمثلة توضح أهمية البعد المائي في الصراع العربي الإسرائيلي عامة، والتي توضح أيضًا أن إسرائيل دائمًا كانت وما زالت حريصة على أن تسيطر على المناطق التي توجد بها مياه جوفية.[3]

1- Conduescu, Tiberiu, Geopolitics and foreign policy the case of Israel, M.A. thesis, Central European University, 2009, pp1-14.

2- سابق, Conduescu, Tiberiu, Geopolitics and foreign policy the case of Israel, pp. 41-46.

3 - ميرال حسين عبد الغني، ماذا تريد إسرائيل من مرتفعات الجولان؟ المركز العربي للبحوث والدراسات، 12/11/2018.
محمد سالمان، محاضرات عن المتغير المائي في الصراع العربي الإسرائيلي، 2016.

- **القدرات الديموغرافية:**

وتعتبر القوة البشرية عنصرًا حاسمًا في قدرة الدولة على النمو الاقتصادي وبناء قدرات عسكرية، خاصة حالة تدريب القوة البشرية العاملة وتأهيلها. وهو ما تشكله إسرائيل بالمهاجرين اليهود إلى الأراضي المحتلة حيث يمثل العرب نسبة أكثر من 20% من السكان، مع الوضع في الاعتبار أن النمو السكاني بالنسبة للفلسطينيين (عرب 48) (4%) واليهود (2%)،[1] لذلك حاولت إسرائيل معالجة ذلك عن طريق التوسع الاستيطاني الذي تمارسه دائمًا على الرغم من الرفض الدولي، لذلك تعتبر الدولة الاستيطانية الوحيدة في العالم، وأيضًا عن طريق تهجير اليهود.

بالنسبة للتوسع الاستيطاني، أتوقع أن يواصل المستوطنون العنف ضد الفلسطينيين وطردهم من أراضيهم لضمان نزوح عدد كبير من الفلسطينيين إلى الدول المجاورة، وفي المقابل تهجير اليهود إلى إسرائيل. ولكن كانت هناك توقعات بأن إجمالي عدد اليهود في العالم سوف يصل بحلول عام 2048 والذي يتوافق مع عيد استقلال الدولة اليهودية إلى نحو 15.2 مليون نسمة.[2] وبذلك سوف تحقق إسرائيل هدفها القومي بتحقيق الدولة اليهودية التي يسكنها معظم اليهود.

- **القدرات الاقتصادية:**

وتشمل حجم الموارد الطبيعية المتاحة لدى الدولة، ودرجة التقدم التكنولوجي، كذلك حجم الناتج القومي الإجمالي ودرجة الاكتفاء الذاتي التي تتمتع بها الدولة وأيضًا قدراتها التصديرية ومدى التوازن في ميزان المدفوعات، وتؤثر هذه القدرات على قدرة الدولة على تبني سياسة خارجية ناجحة ونشطة من عدمها.[3] وبالنظر للقدرات الاقتصادية الإسرائيلية، يتمتع الاقتصاد الإسرائيلي بالتنوع والمرونة، ويقوم أساسًا على الزراعة

1- عرب 48، عشية 2018، عدد سكان إسرائيل 8.8 مليون نسمة، 31 ديسمبر 2017.

2- عرب 48، عشية 2018، سابق.

3- نورهان الشيخ، نظرية السياسة الخارجية، (القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014)، ص ص 26-25.

حيث تحقق إسرائيل اكتفاء ذاتيًا في هذا المجال، ويعتمد أيضًا على السياحة بشكل كبير، حيث تمتلك العديد من مناطق الجذب السياحي مثل حائط المبكى وكنيسة القيامة، وهذا يسهم بشكل كبير في الناتج القومي الإجمالي لكن ذلك يتوقف بشكل كبير على مدى توافر الأمن والاستقرار في الدولة لذلك لم يكن هناك استقرار في الناتج القومي الإسرائيلي،[1] كذلك تمتلك إسرائيل قدرات تصديرية حيث تحتل المركز الثاني بعد السويد في تصدير منتجات قطاع الصناعات عالية التقنية, كما أن لديها مستويات مرتفعة من متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.[2]

وبالتالي هناك تأثير كبير للاقتصاد الإسرائيلي على السياسة الخارجية الإسرائيلية التي تحاول فرض سيطرتها باستمرار على المنطقة.[3] حيث تمتلك إسرائيل معدلات مرتفعة من الناتج القومي الإجمالي وأيضًا لديها زيادة في متوسط دخل الفرد، وكل ذلك يزيد بمعدل أكبر من معدل نمو السكان وهذا يُعد ميزة مهمة ويشير إلى أن زيادة عدد السكان لا تمثل عبئًا على الدولة ولكن تمثل عنصرًا منتجًا وتضيف إلى رصيد الدولة وتساعد على التنمية الاقتصادية. يزيد ذلك من تأثير العوامل الداخلية على السياسة الخارجية الإسرائيلية، حيث لدى إسرائيل الاقتصاد الأقوى في المنطقة رغم أنها لا تمتلك عمقًا جغرافيًا أو ديموغرافيا كبيرًا.[4]

1- دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية دراسة مقارنة لما بعد حرب أكتوبر 1973 ويونيو 2006، ص80.

2- أحمد السيد النجار، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005، ص 341.

3- أيهم عماد، أثر العوامل الاقتصادية على السياسة الخارجية الإسرائيلية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، ص4.

4- RAMZY, Baroud. Israel, unabashed role in the Syrian refugee crisis: how harmouk came about, Foreign Policy Journal, 18/09/2015.

ب- عامل دبلوماسي:

تحتل الدبلوماسية الإسرائيلية مكانة متميزة داخل النظام الإسرائيلي والمتمثلة في وزارة الخارجية المسؤولة عن صنع السياسة الخارجية، وقد سعت الدبلوماسية الإسرائيلية إلى كسب علاقات مع العديد من الدول العربية التي خسرتها كل من إيران وتركيا، وكذا ربط إسرائيل بيهود العالم والإشراف على التعليم اليهودي في الخارج بالتعاون مع الوكالات والمنظمات اليهودية، وحماية مصالح إسرائيل في الدول الأجنبية والمنظمات الدولية.[1] كما سعت في تحييد التنظيمات الإرهابية المنتشرة في الدول المحيطة من خلال دبلوماسية أمنية محترفة ونشطة.

ج- عامل القيادة السياسية:

وتتمثل القيادة السياسية العليا في إسرائيل والتي تمارس التأثير على السياسة الخارجية الإسرائيلية في رئيس الوزراء، وهو حاليًا يطوع السياسة الخارجية لبلاده وبما يمكنه في الاستمرار في منصبه الذي شغله منذ عام 2009، حيث كان على خلاف مع الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما في قضايا عدة، إلا أنه يستغل وجود الرئيس الأمريكي الحالي دونالد ترامب لتحقيق ما لم يحقق أي رئيس وزراء قبله لإسرائيل.

(2) المحددات الخارجية:

وتتضمن المتغيرات الإقليمية والمتغيرات الدولية المؤثرة في السياسة الخارجية الإسرائيلية.

أ - المتغيرات الإقليمية:

حيث تنظر إسرائيل إلى الدول العربية عقب الثورات الأخيرة أنها جيرة صعبة غير آمنة، خاصة مع انتشار الإرهاب، الأمر الذي جعل إسرائيل تمارس سياسة خارجية حذرة مع الدول العربية كافة مع محاولة كسب بعض دول الخليج في مواجهة إيران ومشروعها النووي، وتحسين علاقاتها مع باقي الدول. وقد أدت

.Michae Brecher, The foreign policy system of Israel, London, University press, 1972, p374 -1

الثورات العربية إلى فراغ أمني في المنطقة وتفكك العديد من الدول مثل العراق واليمن وظهور وانتشار التنظيمات الإرهابية ومنها "داعش". كذلك موقف الجبهة الشمالية من سوريا وحزب الله، والتقارب العربي/ العربي وانعكاسه على أمن إسرائيل، وأوجه اهتمام دول المنطقة بتطوير قدراتها الاقتصادية والعسكرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وصعود قوى إقليمية تنافس إسرائيل حيث إن وجود إيران وتركيا كمنافسين إقليميين يعد محرك أساسي للسياسة الخارجية الإقليمية لإسرائيل.[1]

ب- المتغيرات الدولية:

تتمثل في دعم الوجود الإسرائيلي في منطقة إفريقيا وآسيا الوسطى، كذلك عدم تعرض إسرائيل لأي ضغوط دولية تحد من تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، أيضًا تعزيز نظام الشراكة الإسرائيلي مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، وتتمتع إسرائيل بعلاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة الامريكية ويطلق البعض على الولايات المتحدة الامريكية "الراعي الأساسي لإسرائيل"، وتتمثل العلاقة بين البلدين في الدعم الأمريكي لإسرائيل في المجالات كافة وأيضًا الانحياز الامريكي لها في القضية الفلسطينية.[2]

رابعًا: ويرى الباحث والمحلل السياسي حسين خلف موسى أن أهداف الأمن القومي الإسرائيلي في الشرق الأوسط تتلخص في الآتي:

1. العمل على استكمال فرض شرعية الوجود الإسرائيلي على شعوب المنطقة باستخدام كل السبل.
2. تأمين المجال الحيوي من اجل تحقيق المطالب الأمنية لإسرائيل على حساب الأرض العربية.
3. استمرار العمل على جذب الجزء الأكبر من يهود العالم للهجرة إلى إسرائيل.

1- حسين خلف موسى، محددات سياسة الأمن القومي في إسرائيل في ضوء الثورات العربية، المركز الديمقراطي العربي، 2014.

2- حسين خلف موسى، سابق، 2014.

4. ضمان استمرار التفوق الحضاري لإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، وجعلها الدولة المركزية الفعالة دائمًا في المنطقة، سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وعسكريًا.

5. المحافظة على التحالف الوثيق مع إحدى الدول العظمى.

ويرى موسى أن هذه الأهداف ستظل ثابتة في المكونات الخاصة بمعادلة الأمن القومي الإسرائيلي، إلا أنه يمكن أن تتغير الوسائل خاصة مع تغير الظروف والمؤثرات الدولية والمحلية.[1]

ومن وجهة نظري (وإضافة لما سبق) أرى أن الأهداف الاستراتيجية لإسرائيل في الشرق الأوسط تتلخص في الآتي:

1. في الأساس الحفاظ على تحالف وثيق مع الولايات المتحدة وعلاقات جيدة مع دول الخليج ومصر والأردن.

2. تأمين المنطقة الحيوية وتحقيق مطالبها الأمنية وتطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية مع دول الشرق الأوسط، والحد من الأعمال العدائية.

3. ضمان استمرار التميز لإسرائيل، وجعلها دائمًا الدولة المركزية النشطة في المنطقة.

4. تطبيع علاقات إسرائيل مع جميع الدول العربية المجاورة.

خامسًا: تداعيات الثورات العربية على الأمن القومي الإسرائيلي

شكلت الثورات العربية الشعبية التي انطلقت من تونس وانتقلت إلى مصر وليبيا وسوريا واليمن تداعيات جعلت إسرائيل من أكثر الدول المهتمة بمتابعة الأحداث في الشرق الأوسط بعين الترقب لما ستترتب عليه من تأثيرات، وسارعت إلى دراسة السيناريوهات المستقبلية، لشكل علاقاتها في مرحلة ما بعض الثورات مع المحيط العربي، خاصة مع الدول التي ترتبط معها بعلاقات دبلوماسية ومعاهدات سلام كمصر والأردن.

1- حسين خلف موسى، سابق، 2014.

إن الثورات الأخيرة جعلت موقف الشارع له وزنه في حسابات الحكومات والأنظمة الحاكمة العربية، كما أنها حركت التنظيمات الطامحة إلى السلطة مثل تنظيم الإخوان المسلمين والسلفيين الجهاديين وبعض التيارات الشيوعية والليبرالية.

وربما بدأ تخوف إسرائيل من أن فكرة تخلي الولايات المتحدة عن كثير من حلفائها مثل شاه إيران وبن علي ومبارك، قد تتكرر مع إسرائيل إذا كان هناك ضغط على الولايات المتحدة، وهو ما دعا الاستراتيجي الإسرائيلي رون بن يشاي أن يقول "أصبح على إسرائيل أن تصبح أكثر اعتمادًا على ذاتها لأن هناك دليلًا متزايدًا على أن بعض الأمريكيين يرون إسرائيل عبئًا على سياساتهم".[1]

سادسًا: السياسات الإسرائيلية تجاه أمن الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الثورات العربية

(1) كيف ترى إسرائيل الشرق الأوسط عقب الثورات؟

خلال عقد كامل وعقب الثورات بالشرق الأوسط، استمرت الاضطرابات الإقليمية وما زالت المنطقة تعاني عدم الاستقرار وعدم اليقين والتقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية. فالمنطقة غارقة في أزمة عميقة، حيث تمر بعمليات ذات تأثيرات حاسمة طويلة الأجل وتعيش في تنافس مضطرب. الأمر الذي يجعل إسرائيل تعتبر جيرتها مع الدول العربية جيرة صعبة، خاصة عقب الثورات العربية، تنهار فيها النظم القومية حيث تنشأ بها قوميات اصطناعية (هشة).[2]

ترى إسرائيل أن الساحة الأوسع لهذا التنافس المضطرب على السلطة، والنفوذ، والبقاء، وعلى شكل النظام الإقليمي للمنطقة العربية هو التنافس بين أربعة معسكرات/ محاور من الذين يرغبون في تشكيل **نظام إقليمي يحقق مصالحهم**

1- مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العاصفة العاتية: الآثار المترتبة على انتشار الفوضى بالشرق الأوسط، البحرين.

2- موشي يعلون، وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، "نظرة من الداخل في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي"، معهد واشنطن للشرق الأدنى، 19 سبتمبر 2016.

في القضايا الأساسية: [1]

أ - المحور الشيعي المتشدد:

تقوده إيران ويضم سوريا العلوية وحزب الله والحوثيين في اليمن والميليشيات الشيعية التي تعمل في ساحات مختلفة في جميع أنحاء الشرق الأوسط وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطيني (على الرغم من هويتها السنية). وتراه إسرائيل المحور الأكثر تنظيمًا وتماسكًا مقارنة بالمحاور الأخرى. وهو يتمتع بوسائل مختلفة من النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري، ويعمل في مسارح متعددة، ويتقدم في جهوده لخلق نظام إقليمي موالٍ لإيران ومعادٍ للغرب.

ب- محور الدول العرب السنية البراجماتية:

ويضم مصر والأردن والمغرب ودول الخليج العربي (باستثناء قطر والتي كانت تطمح في ضمها لهذا المحور). وترى إسرائيل أن دول هذا المحور حكامهم يؤيدون رؤية مؤيدة للغرب ومعادية لإيران وللإسلاميين المتطرفين والإسلام السياسي بشكل عام وللقومية. كما ترى إسرائيل أن دول هذا المحور لا تعمل بشكل عام كمعسكر موحد، حيث توجد انقسامات بينها، وغالبًا ما يتم تشكيل التحالفات اعتمادًا على السياق والمصالح المحددة لأطرافه. لذلك، لم ينجح هذا المحور بعد في خلق جبهة متماسكة ضد إيران وأذرعها.

ج- محور الإسلاميين السنة:

ويضم أنصار الإسلام السياسي كالإخوان المسلمين، مثل: تركيا وقطر وحماس وبقايا جماعة الإخوان وحركاتها المشتقة منها في جميع أنحاء المنطقة، مثل حزب النهضة المهيمن في تونس. وهذا المحور ليس موحدًا دائمًا ونفوذه يتضاءل في المنطقة. ومع ذلك، فإن الفكرة الأساسية في جوهره أن "الإسلام هو الحل"، ولا يزال يحظى بدعم واسع في الشرق الأوسط.

FEUER, Sarah J. BRUN, Itai. LINDENSTRAUSS, Gallia. ERAN, Oded. SCHWEITZER, Yoram. OFIR -1 Winter, GUZANSKY, Yoel. DANIEL, Remi. "The Regional System: Struggling for the Shape of the Middle .East" Tel Aviv University, The Institute for National Security Studies, January 2020

د - محور السلفيين الجهاديين:

يضم هذا المعسكر تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) والقاعدة والمنظمات الإرهابية المرتبطة بها. في السنوات الأخيرة، تلقى هذا المحور ضربات خطيرة، أهمها هزيمة داعش، وفي العام الماضي قتل زعيم التنظيم. وهكذا، فإن نفوذ المحور آخذ في الانخفاض، حتى مع استمرار الأفكار السلفية الجهادية في جوهرها في الحصول على الدعم في العالم الإسلامي.

"إسرائيل اليوم والمحور السني العربي في قارب واحد في مواجهة عدو مشترك. فإيران والمحور الشيعي نفسه وحزب الله عدو مشترك. وبينما يُعتبَر التعاون بينهما قويًّا (وإن كان هادئًا)، فمن مصلحتهما المشتركة أن يعزّزا هذا التعاون بدرجة أكبر. ومن ثم، يجب أن تنضم الولايات المتحدة إلى إسرائيل في الإعلان عن اصطفافها إلى جانب المعسكر السني العربي. ومن الخطوات الأخيرة في هذا الاتّجاه"، ما قاله تحديدًا وزير الدفاع ورئيس أركان الجيش الإسرائيلي السابق موشي يعلون والشهير بـ(بوجي) في محاضرته التي ألقاها خلال عشرين دقيقة أمام منتدى سياسي في معهد واشنطن منتصف شهر سبتمبر عام 2016، تلتها نقاشات لأكثر من ساعة،[1] علماً بأنه قد تقاعد قبل أربعة أشهر فقط من إلقائه المحاضرة.[2]

ويرى د. جمال زهران أنه بشكل عام، يهدف المشروع الإسرائيلي في المنطقة العربية إلى استمرار دولته وبسط هيمنتها على المنطقة، مع تنفيذ مخطط التفتيت على خلفية التباين المذهبي وأداته في ذلك هي الإرهاب.[3]

1- موشي يعلون، سابق، 2016.

2- Jewish Virtual Library, Moshe "Bogie" Ya'alon, (1950) - .

3- جمال علي زهران، (دكتور)، مصر تقول: لا.. وتتجه شرقًا..، القاهرة، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، 2017م، ص 102.

(2) ملامح السياسات الإسرائيلية للتأقلم مع المنطقة عقب الثورات:

تحاول إسرائيل دراسة كيفية التأقلم مع الوضع الحالي. فقد بدأت الدوائر السياسية ومراكز الدراسات الإسرائيلية تتحدث عن ضرورة اعتماد استراتيجيات جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية. وخلال الفترة (2011 - 2017)، عملت إسرائيل على إحداث تطور في العلاقات بينها وبين العالم العربي خاصة الدول سنية المذهب وتحديدًا دول الخليج، بجانب مصر والأردن اللتين تقيمان علاقات مع إسرائيل منذ عقود. حيث سعت إسرائيل لتوسيع نطاق المصالح المشتركة بينها وبين دول الخليج ومصر والأردن في عدد من القضايا المهمة استراتيجيًّا، مثل الأمن والطاقة وتقاسم الموارد الطبيعية. وقد حققت إسرائيل بالفعل الكثير من مساعيها في هذا الإطار، ولاغتنام ما حققته ولتحقيق ما هي مستمرة في السعي إليه، تعمل إسرائيل على تقويض القضية الفلسطينية باعتبارها القضية الأساسية التي توحد العالم العربي ضدها في إطار الصراع المعتاد "الصراع العربي الإسرائيلي".[1]

ومن أهم ملامح السياسات الاسرائيلية للتأقلم مع الوضع الجديد:[2]

1. إبقاء الضغط على واشنطن بكل الطرق والوسائل المتاحة حتى تتمكن من إقناعها بتغيير سياسة الدعم العسكري الأمريكي المقدمة للجيش المصري، بما يضمن لها إضعاف قدرته على تهديد أمن إسرائيل، وهذا ما يراه عدد من المسؤولين العسكريين ومنهم مساعد رئيس هيئة الأركان الإسرائيلي السابق عوزي دايان. وأختلف مع عوزي دايان في ذلك، حيث أدى الدعم الأمريكي لمصر إلى زيادة حجم الدعم والمساعدات الأمريكية لإسرائيل بأضعاف مضاعفة وبما يحقق التوازن لصالح إسرائيل مقارنة بالدول العربية وليس مصر فقط، حيث وافق الكونجرس الأمريكي في عهد الرئيس أوباما على زيادة قيمة المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل في سبتمبر 2016 لتصبح 3.8 مليار دولار سنويًّا لمدة عشر سنوات

1- YAALON, Moshe and FRIEDMAN, Leehe, Foreign Policy, Israel and the Arab States, A Historic Opportunity to Normalize Relations?, foreign affairs , 26 January 2018.

2- Arang, Vipin. "Israel." Nuclear Strategy in the Modern Era: Regional Powers and International Conflict, 179-206. Princeton University Press, 2014.

(قابلة للزيادة في القيمة)، بدلًا من 2.1 مليار دولار.[1]

2. ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة تتمركز محاورها في تغيير واستبدال النظرية الأمنية والدفاعية الإسرائيلية تجاه الدولة المصرية، مع ضرورة البحث عن استراتيجية جديدة على الحدود معها ومع قطاع غزة، تعتمد على حماية هذه الحدود باستخدام الجيش الإسرائيلي بدلًا من الاعتماد على مصر، كما كان يحدث منذ استلام مبارك للسلطة.

3. تواصل البحث عن مصادر بديلة للطاقة مع إعادة الاستثمار في ما يخص آبار الغاز المائية في إسرائيل، لتجنب الخسائر الاقتصادية التي يمكن أن تنتج في حالة وقف إمدادات الغاز المصري.

4. تجميد المسار التفاوضي للسلام مع الدول العربية، وإفشال خطط تيار الوسط واليسار الإسرائيلي في التوصل لاتفاق مناسب مع محمود عباس كممثل للسلطة الفلسطينية، وكذلك منعهم من تقديم صفقة سلام حقيقية لدمشق تضع حدًّا للصراع مع سوريا، قبل مبادرة الحكومة السورية بقطع علاقة سوريا بإيران وحزب الله في مقابل الحصول على الجولان منزوعة السلاح.[2]

5. بالإضافة إلى اعتماد الدوائر السياسية ومراكز البحث والتفكير في إسرائيل لمنهجية جديدة في مرحلة ما بعد الثورات العربية حتى تطور علاقات التعامل مع الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية لتعزز ما تبقى من محور الاعتدال في الشرق الأوسط ممثلًا بكل من مصر والأردن والسلطة الفلسطينية وإسرائيل، بهدف تخفيف عزلة إسرائيل في المنطقة.

6. التوجه نحو تطبيق إجراءات لتسهل على الفلسطينيين حركتهم في الضفة الغربية، من خلال تخفيف القيود والحواجز العسكرية. وتفعيل خطوات تساهم في تطوير الوضع الاقتصادي الخاص بالفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع

1- BAKER, Peter and DAVIS, Julie Hirschfeld. U.S. Finalizes Deal to Give Israel $38 Billion in Military Aid, New York Times, 13/09/2016.

2- تيسير علي الحساينة، مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي (غزة: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم العلوم السياسية، 2010).

غزة. وضرورة الامتناع عن تنفيذ أي إجراءات قد تتسبب في استفزاز الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، خاصة في ما يتعلق بالمسجد الأقصى ومدينة القدس.

سابعًا: إجراءات إسرائيل لضمان الأمن الإسرائيلي وتعزيز دورها في أمن المنطقة

بدءًا من عام 2012 قامت إسرائيل بتنفيذ عدة إجراءات في إطار الاستراتيجية والسياسة العامة المتعلقة بتحقيق أمنها القومي وتوكيد مكانتها ودورها الجديد في المنطقة **ومن أبرز هذه الإجراءات ما يلي:**

(1) محاولة تطبيع العلاقات وزيادة التنسيق مع تركيا:

صادق مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي في 29 يونيو 2016 على اتفاق مستحَق منذ فترة لإعادة العلاقات الدبلوماسية الكاملة مع تركيا بتأييد سبعة وزراء مقابل ثلاثة.[1] ويُنهي هذا الاتفاق فعليًا قصة "مافي مرمرة" عام 2010، عندما سعى أسطول سفن بقيادة منظمة تركية غير حكومية إلى خرق القيود البحرية التي تفرضها إسرائيل على غزة الخاضعة لسيطرة «حماس». وبموجب الاتفاق وافقت إسرائيل على دفع عشرين مليون دولار كتعويض لعائلات الأتراك التسع الذين قُتلوا عندما شنّت القوات الإسرائيلية غارة على "أسطول الحرية"، في مقابل عودة العلاقات بين البلدين إلى العصر الذهبي لها في التسعينيات من القرن العشرين، علاوة على نسج مجموعة من المصالح المشتركة لتحقيق منافع سياسية وأمنية واقتصادية مغرية أخرى للدولتين في الشرق الأوسط المضطرب. فقد أصبحت إسرائيل تعتقد أنها بحاجة إلى أكبر عدد ممكن من الأصدقاء للتعامل مع الأزمات والتطورات الطارئة والسريعة في المنطقة. لذلك، عندما أعرب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في وقت سابق من عام 2016 عن الحاجة إلى نسج علاقات أقرب مع إسرائيل، لاقت تعليقاته اهتمامًا واسعًا في وسائل الإعلام والدوائر السياسية الإسرائيلية التي رأت في تركيا مواصفات "الحليف الإقليمي" كافة. ونجحت

1- MAKOVSKY, David. Israel's Calculus for Reconciliation with Turkey, Washington institute, POLICYWATCH2640, Oct. 2019.

الدولتان في تحقيق التفاهم في ما بينهما بشأن القضية الفلسطينية حيث سمحت إسرائيل لتركيا ببناء محطة لتوليد الكهرباء في غزة، والتي بدورها ستمكِّن من بناء محطة تحلية لمواجهة مشاكل المياه في المنطقة. علاوة على تفهم الحكومة التركية لعدم سماح إسرائيل لتركيا ببناء مرفأ في غزة أو رسو باخرة لتوليد الطاقة قرب الشاطئ، وكذلك للقيود الاقتصادية الإسرائيلية على قطاع غزة، وموافقة تركيا على أن تجري جميع المعاملات التجارية مع غزة عبر ميناء أشدود الإسرائيلي بسبب مخاوف أمنية من جهود التهريب التي تقوم بها «حماس».[1]

وبينما تندد «حماس» باستمرار بالبلدان التي تحسن علاقاتها مع إسرائيل، لم تنتقد الحركة اتفاق تركيا، إذ لا يمكنها أن تتحمل خسارة دعم أردوغان. من الأبعاد الأخرى للاتفاق، عدم سماح أنقرة من الآن فصاعدًا للعناصر العسكرية لحركة «حماس» باستخدام تركيا كقاعدة عمليات لشن هجمات في الضفة الغربية، وإن كان بإمكان «حماس» الاحتفاظ بمكتب هناك لأغراض أخرى. فضلًا عن ذلك، اتفقت الدولتان برعاية مباشرة من إدارة الرئيس أوباما في منتصف عام 2015 حول القضاء على التنظيمات الجهادية المتطرفة خاصةً في سوريا وفي المنطقة بشكل عام من خلال مشاركة المعلومات الأمنية وتتبع مصادر التمويل وتجنيد وانتقال أفراد هذه التنظيمات ومخططاتهم.[2]

(2) تهميش القضية الفلسطينية على أجندة الإدارات الأمريكية:

نجحت إسرائيل خلال الفترة بين عام 2012 وحتى نهاية 2017 في توطيد علاقاتها مع مستشاري ومعاوني أوباما وترامب من خلال اعتبارات الديانة اليهودية لبعضهم مثل دينيس روس وجيم جيفري وروبرت ساتلوف، أو رجال المال والأعمال اليهود المرتبطين بشبكة مصالح وعلاقات متعددة مع أفراد الدائرة المقربة من ترامب وفي مقدمتهم إيفانكا ترامب ابنة ومستشارة الرئيس وزوجها جاريد كوشنر مستشار ترامب للشرق الأوسط، أو قدرة نتنياهو في توسيع علاقاته لتشمل كثيرًا من شخصيات اليمين الأمريكي المحافظ ومنهم جون بولتون مستشار

1- سابق, David Makovsky, 2019, P.3

2- CAGAPTAY, Soner with YUKSEL, Deniz and HERNANDEZ Matthew, Why Turkey Is Raising the Stakes in the East Mediterranean, washingtoninstitute , POLICYWATCH 3210, jan. 2019.

الأمن القومي السابق لترامپ ومايك بنس نائبه ووزير الخارجية وقتها ريكس تيلرسون ومديرة المخابرات جينا هاسيل، مما أسفر عن تغيير أولويات سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط بحيث أضحت تدور حول **تهديدين رئيسين هما:** طموحات إيران التوسعية، وانتشار التطرف العنيف السني. الأمر الذي يشير إلى تهميش القضايا الأخرى التي لا تتضمن اقترابًا مباشرًا من المصالح الأمريكية بالمنطقة ومنها قضية الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، والتي لن يكون استمرارها أو تسويتها له تأثير يذكر على الديناميات الأكبر التي يحددها هذان التهديدان.

(3) **تعزيز التعاون بين مصر وإسرائيل:**

بحيث يتم استثمار الأصول العسكرية والمدنية الكافية للحيلولة دون جعل شبه جزيرة سيناء منطقة لا يمكن السيطرة عليها تأوي متطرفين وإرهابيين يمكنهم تهديد الأمن الإسرائيلي ومصالحها في المنطقة. علاوة على التوسع في **إبرام الاتفاقات التجارية والاقتصادية بين مصر وإسرائيل،** فنظرًا للمشاكل المالية التي تمر بها الولايات المتحدة فإنه لا يتوفر إلا القليل من الأموال التي يمكن تقديمها لمصر، كما ينبغي التوسع الهائل في نظام "المنطقة الصناعية المؤهلة" مع إسرائيل، بالإضافة إلى إبرام اتفاقات نقل الغاز الإسرائيلي المستخرج من شرق المتوسط في أنابيب ثم تسييله وتصديره للسوق الأوروبية بديلًا للغاز الروسي، وبالتالي ترسيخ فكرة ومفهوم التعاون الاقتصادي مع إسرائيل لدى المسؤولين والرأي العام المصري.[1]

1- Haisam Hassanein,The Second Step in Egypt-Israel Peace Is a Tall One, Washington institute, POLICYWATCH 3096, march 2019. Pp.2-4.

المبحث الثاني

السياسة التركية تجاه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

القيادة السياسية التركية ممثلة في الرئيس رجب طيب اعتمدت في سياستها الخارجية مع صعود حزب العدالة والتنمية إلى السلطة منذ عام 2002 مبدأ "تصفير المشاكل - Zero Problems"، وبالتالي بدأت أنقرة تعيد النظر في توجهاتها نحو الشرق الأوسط، وذلك لأنها تسعى إلى التفاعل النشط مع كل الأزمات في المنطقة حتى يسمح لها بموطئ قدم يعزز من تواجدها من خلال مواقفها المتباينة من الثورات العربية ومآلاتها التي تؤثر بشكل عميق على دول المنطقة.

أولًا: توجهات السياسة الخارجية التركية قبل حزب العدالة والتنمية

يمر النظام السياسي التركي بالعديد من التغيرات التي تؤثر على توجهات السياسة الخارجية خاصة الناتجة عن التحول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، ومن العلمانية المتشددة إلى التصالح الديني، ومن سيطرة الدولة إلى الانفتاح، وعليه فقد انعكست هذه التغيرات المتلاحقة على التفاعلات الخاصة بالسياسة الخارجية، بالإضافة إلى تأثير نسق البنيان العالمي على الدور الذي تلعبه تركيا خارجيًا. وفي هذا السياق يمكن توضيح الدور البارز للأحزاب التي ظهرت في عهد أوزال، فقد نجحت تجربة حزب العدالة والتنمية بالرغم من خلفيته الأيديولوجية التي لعبت دورًا حاسمًا في بلورة السياسات الداخلية والخارجية الخاصة بتركيا، حيث تراجعت فكرة هامشية الدولة التركية من خلال تفاعلاتها مقابل التنامي الملحوظ لمركزية العمق الاستراتيجي

لتحركاتها التي تجعلها نموذجًا للدولة الفاعلة في إدارة الأزمات الإقليمية والدولية.

فخلال الفترة السابقة لتولي حزب العدالة والتنمية لم تكن أنقرة لها سياسة خاصة تجاه المنطقة، وذلك لكونها مقتصرة على سياق الكتلة الإسلامية من منطلق أن تركيا عضو في منظمة المؤتمر الإسلامي. كما لم يُكشف عن رؤية عربية واضحة تجاه تركيا، إلا في نطاق العلاقات الثنائية، فقد كانت ملامح عدم الاهتمام هي السائدة حتى قرب نهاية التسعينيات وظهرت في انخفاض حجم الاتفاقيات الاستراتيجية والزيارات الرسمية بين تركيا والدول العربية، فقد كانت سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول العربية غير مستقلة وبما تفرضه التوجهات الغربية.[1]

ثانيًا: توجهات السياسة الخارجية التركية بعد تولي حزب العدالة والتنمية السلطة

1. منذ أن تسلم حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا أواخر عام 2002 تمكن من إحداث نقلة نوعية أدخلت تركيا مرحلة جديدة في تاريخها المعاصر، حيث أحدث أردوغان من خلال إرجاع تركيا للدولة الدينية تغيرات جذرية في البلاد بعيدًا عن التيار العلماني التركي.

2. يمكن القول إن التحولات العالمية المتلاحقة قد أثرت وبشكل كبير على إنتاج النخب السياسية ذات التوجهات الأيديولوجية المغايرة عن السياسات القائمة والسائدة في المنطقة من قبل، وفي هذا الإطار لم يكن المجتمع التركي ببعيد عن هذا التأثير فقد شهد مطلع التسعينيات وجود نخبة جديدة مسلمة ومثقفة استطاعت بفضل استقلاليتها المتنامية عن الدولة ومرونتها الثقافية واعتدالها السياسي من اختراق نخبة الحكم والنظام السياسي، لتطرح خطابها الجديد من داخل الفضاء السياسي وليس المجتمعي فقط. أما في ما يخص العالم العربي فقد قدمت النخب السياسية وفقًا لفكرة الدولة التركية الجديدة رؤية متوازنة تصور العلاقة بين الشرق والغرب يكون محدداتها التوازن بين العلاقات مع الغرب وذلك بالتزامن مع التوجه نحو العالم العربي والإسلامي كفاعل دولي مؤثر وخاصة في إدارة الملفات الداخلية.

1- منال فهمي البطران، البراجماتية التركية والثورات العربية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2018.

ثالثًا: السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط:

(1) نظرة عامة:

تسعى القيادة السياسية التركية لانتهاج سياسة انفتاح للتفاعل خارج حدودها، وخاصة تجاه الشرق الأوسط، مستغلة في ذلك التحولات التي يشهدها النسق العالمي، وبدأت أنقرة استراتيجيتها تجاه المنطقة بعدما فشلت في الاندماج في الاتحاد الأوروبي. مستندة في ذلك إلى مرتكزات براجماتية من أجل توسيع نفوذها مستغلة تاريخها الديني والعثماني وبما يمكنها من قيادة المنطقة العربية.

وعليه فقد تمثلت الاستمرارية والتغيير في السياسة التركية تجاه المنطقة من خلال رؤية ثابتة وواضحة حول المصالح القومية التركية مع ضرورة تأمينها وتحقيقها بغض النظر عن أي تغيرات في أشخاص القادة أو صانعي القرار التركي، ويتجسد عنصر التغير في ترتيب الأولويات والمصالح أو آليات ووسائل تحقيقها دون تغير جوهري في تقدير هذه المصالح.

انتقلت تركيا من دور القوى التي على مسافة واحدة من الجميع، إلى قوة فاعلة إقليمية وتسعى إلى التدخل بشكل مباشر في الشؤون الداخلية للدول، تجلت في موقفها المتباين من الثورات العربية وحلفائها من تنظيمات الإسلام الحركي مثل تدعيم تنظيم الإخوان المسلمين، لتكون داعمًا لها في تحركاتها الخارجية.

(2) السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط عقب الثورات عام 2011:

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة في عام 2002 كثفت أنقرة جهودها لإنهاء انفصالها عن منطقة الشرق الأوسط، وركزت السياسة الخارجية التركية في إطارها العام والشامل على خدمة فكرة وأيديولوجية العدالة والتنمية التي تسعى إلى تعظيم التواجد التركي في المنطقة وتكثيف العلاقات مع الدول العربية، فيمكن القول إن الأحداث الملتهبة في المنطقة العربية أعطت لتركيا آليات تضمن لها التواجد في مركز الإقليم، فمنذ الإطاحة بزين العابدين بن علي، بعد ثلاثة وعشرين عامًا من حكمه لتونس، وتنحي حسني مبارك بعد حكم لمصر دام ثلاثين عامًا، وسقوط نظام القذافي بعد اثنين وأربعين عامًا من حكمه لليبيا، وتوقيع علي عبد الله صالح

لوثيقة تنحٍّ بعد ثلاثة وثلاثين عامًا من حكمه لليمن، كان الموقف التركي من كل هذا حاضرًا وبشدة.

فقد حرصت تركيا على أن تسجل مواقفها حتى تتضح مؤشرات الحسم لتعلن مع تصاعد الأحداث الانحياز لحقوق الشعوب العربية المشروعة في تحقيق إصلاحات اقتصادية وتحول سياسي حقيقي نحو الديمقراطية، وبالرغم من تفضيل تركيا بأن يغدو هذا التحول عبر الأدوات السلمية، إلا أن في الحالة الليبية والسورية أدى تسارع وتيرة وتفاقم الأحداث مع جلاء الموقفين العربي والدولي حيالهما دفع تركيا للابتعاد عن نظامي الدولتين من خلال دعم التدخل العسكري لحلف الناتو لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، ودعم الضغوط الدولية والعربية على نظام الأسد في سوريا.

ومما سبق يمكن الوصول إلى طبيعة محددات السياسة التركية تجاه المنطقة عقب الثورات العربية:

رغم أن انهيار الاتحاد السوفيتي يبدو أنه قد قلل المنطق الرئيس وراء الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة وتركيا، إلا أن فرصًا وآفاقًا مهمة قد وضحت بشكل أكبر في المناطق التي تم إهمالها سابقًا أو كانت محظورة على السياسة الخارجية التركية، خاصةً الشرق الأوسط وآسيا الوسطى والقوقاز، تزيد من علاقاتها مع الولايات المتحدة، فتركيا، قوة إقليمية مهمة ضمن حلف شمال الأطلسي، واعتادت أن تكون حليفًا تقليديًّا وثيقًا للغرب وإسرائيل. وقد سعت تركيا إلى استغلال المرونة الدبلوماسية الجديدة ومساحة للمناورة من خلال إقامة علاقات جديدة في هذه المجالات.[1]

وتحاول تركيا تفعيل دورها الإقليمي في المنطقة العربية لأنها اكتشفت ضرورة تكييف سياستها الخارجية بطريقة تتوافق مع الوضع الدولي والإقليمي الراهن في ضوء المتغيرات التي انعكست على المنطقة خاصة بعد الثورات العربية.[2] فسعت

1- F. Stephen Larrabee, "Turkey's New Geopolitics," Survival, V. 52, No. 2, April–May 2010, PP. 157–189.

2- Hasan Basri Yalçın, "The Concept of "Middle Power" and the Recent Turkish Foreign Policy Activism," Afro Eurasian Studies, Vol. 1, Iss. 1 (2012), P. 210.

تركيا لتبني سياسة خارجية استغلت الظروف الدولية المضطربة. وشهدت فترة الربيع العربي ظهورًا متزايدًا للدور التركي واهتمامه بمعظم القضايا المحورية في الشرق الأوسط بهدف تأكيد حضور تركيا ومكانتها كقوة مركزية لإدارة دول الثورات من خلال الحكام المنتمين لتنظيم الإخوان المسلمين، يشكلون الظروف لجعل تركيا لاعبًا فاعلًا في التعامل مع مختلف القضايا والصراعات في المنطقة.

حيث تشارك حاليًا بشكل متزايد في الشأن الإقليمي في محاولة لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية ومحيطها. بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا عام 2016،[1] وللحفاظ على استراتيجيته، واجه أردوغان العديد من التحديات الداخلية السياسية والاقتصادية والأمنية فضلًا عن تحديات خارجية تمثلت في مشاكل عدة مع الجوار العربي وأوروبا. حيث تدهور اقتصاد بلاده، وأدخل قواته العسكرية في سوريا وليبيا، بجانب علاقاته المضطربة مع عدة دول أوروبية وعربية. الأمر الذي فرض على السياسة الخارجية التركية محددات رئيسة **يمكن توضيحها كما يلي:**

أ - المحدد السياسي:

رأت تركيا أن الثورات العربية تعد تدفقًا طبيعيًا للأحداث والتاريخ، وأنها نتيجة ضرورية كان من المفترض أن تحدث في العقود الأخيرة، وذلك حسب تصريح داود أوغلو أن "ما يجري في العالم العربي بعد مسارًا طبيعيًا للأمور، وأن التغييرات التي تشهدها دول المنطقة ناتجة عن ضرورة اجتماعية، مشددًا على وجوب ابتعاد الزعماء العرب عن الوقوف أمام رياح التغيير".

ومن هنا تجسدت مبادئ السياسة الخارجية التركية في تعاطيها مع هذه الثورات العربية والتي تتلخص في احترام رغباتهم وإراداتهم في الحرية والعيش في مجتمع ديمقراطي، والتغيير بشكل سلمي وبما يضمن استقرار وأمن الدول، ورفض التدخل الأجنبي بكل أشكاله لتجنب التحول للدولة الفاشلة كما حدث في العراق وأفغانستان، وضمان عدم تعرض البلاد العربية للاحتلال أو التقسيم، وفي الوقت نفسه السماح لتركيا (مستندة إلى الشرعية

1- BBC News, Turkey's coup attempt: What you need to know, 17 July 2016.

والقوانين الدولية وقرارات الأمم المتحدة) بالتدخل لدعم التحولات الداخلية في الدول المتحولة للديمقراطية، ورعاية المصالح التركية الوطنية العليا في تلك الدول وعلى رأسها أرواح وممتلكات المواطنين الأتراك والمصالح الاقتصادية التركية في تلك الدول، مع مراعاة عدم توجيه السلاح التركي في وجه أي شعب عربي واقتصار الدور التركي على المهام الإنسانية غير القتالية والقيام بأعمال الإغاثة. ويتسق كل ذلك مع مراعاة خصوصية كل دولة وظروفها ووضعها الداخلي وعلاقاتها الخارجية ومصالح تركيا معها.[1]

من الواضح أن تركيا كانت قد وضعت في حساباتها السيناريو الأسوأ، وهو أن تأتي نتائج الثورات العربية وسياسات تركيا الفاعلة تجاهها بتأثير سلبي يؤدي إلى تراجع شديد في العلاقات التركية مع الدول العربية، إلا أن تركيا قدرت الموقف وحسابات التوازن في المصلحة بشكل دقيق، حيث إن تركيا تعلم أهمية الغرب ونفوذه في الشرق الأوسط، كما تعلم تركيا جيدًا أيضًا أهميتها في المنطقة بالنسبة للغرب المتمثل في الولايات المتحدة وأوروبا وخاصة الناتو والاتحاد الأوروبي ارتباطًا بروسيا الاتحادية، حيث تشكل تركيا الحد الأمامي لدفاعات الناتو أما روسيا كما تمتلك الصمام (مضيقي الدردنيل والبوسفور) الذي تمر من خلاله روسيا إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط. ويأتي ذلك في الوقت الذي تظهر فيه تركيا أمام العالم باعتبارها تمثل نموذجًا لدول العالم الإسلامي. كل ذلك دفع بضرورة إعادة تكيف الدور التركي في المنطقة سعيًا لاستغلال الفرص التي يمكن أن تشكلها الثورات العربية.

"تركيا الجديدة" والثورات العربية:

كان أردوغان وإدارته يخططان لتحقيق "تركيا الجديدة" والتي أسمى سياستها "تركيا 2023.. أمة كبرى، وقوة عظمى" وبما يجعل تركيا ضمن الدول الأولى على مستوى العالم وفي المجالات كافة. كان أردوغان يخطط لذلك منذ فترة توليه رئاسة الوزراء قبل وبعد الثورات العربية، ثم قام بطرح خططه بشأن "تركيا الجديدة" بوضوح، والتي أسماها البعض "العثمانية

1- محمد عبد القادر أدر، "تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب "العدالة والتنمية" إزاء الدول العربية"، في مؤتمر بعنوان: العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي لدراسات السياسات، الدوحة، 19-18 مايو 2011.

الجديدة"، خلال حملته الانتخابية لتوليه أول فترة رئاسية لتركيا عام 2014، وهو منصب ينتظر أن يبقى فيه لولايتين حتى عام 2024، حيث يسعى لتحقيق خطته من خلال مجموعة جديدة من الأهداف لتركيا كما يراها بحلول 2023 مع الاحتفال بمئة عام على قيام دولة تركيا الحديثة.

تتمحور أهداف "أردوغان" طبقًا لما أعلنه في برنامجه الانتخابي في:[1]

- الدفع بالتقدم الديمقراطي.
- ضمان التناغم بين المؤسسات السياسية والمجتمع.
- تحسين الرفاهية الاجتماعية.
- وضع تركيا في مصاف أرقى دول العالم، دولة موحدة في مجتمع دائم التنوع، تنعم باقتصاد أكثر تطورًا.

ولطالما سعى "أردوغان" لتعزيز نفوذ تركيا في العالم عبر تحويلها إلى لاعب رئيس على الساحة الدبلوماسية بحيث باتت طموحات الجمهورية تذكر بما وصلت إليه السلطنة العثمانية. وقد أوحى "أردوغان" بأن بإمكانه أن يعتمد سياسة جامعة تشعر فيها الأقليات العرقية والدينية مثل الأكراد والعلويين بالأمان، حيث يفتخر "أردوغان" بسجله الاقتصادي إذ شهدت سنوات حكمه نموًا وتحولًا اقتصاديًا في تركيا.

وفي هذا الإطار ظهر تصور بين السياسيين وصناع القرار في تركيا ساهم في تعزيز قدرة تركيا على وضع تلك الرؤية "تركيا الجديدة - 2023" أو ما أسماه بعض الباحثين "العثمانية الجديدة"، من منطلق أن تلك الرؤية تجعل تركيا تتكامل بصورة أكبر وأعمق مع الدول العربية التي خضعت لسيطرة ونفوذ الإمبراطورية العثمانية.

1- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، اللغة العربية، سياسة "صفر مشاكل" مع الجوار.

وترتكز رؤية "تركيا الجديدة - 2023" في مرحلة ما بعد الثورات العربية على الآتي:

- **الركيزة الأولى:**

إن تركيا في الأساس تسعى لدعم عملية التحول الديمقراطي ولكنها لا تسعى لاستغلال ظروف المنطقة وأحداثها من أجل السيطرة على المجتمعات والأنظمة السياسية العربية. وفي هذا الإطار شهدت المنطقة تزايدًا ملحوظًا في الندوات والمؤتمرات العلمية والصحفية المشتركة بين المتخصصين من الجانبين التركي والعربي حول سبل الاستفادة من الخبرة التركية في مجال التحول الديمقراطي، والتعريف بأدوات وآليات تعميق التفاهم المشترك سياسيًّا وثقافيًّا واقتصاديًّا.[1]

- **الركيزة الثانية:**

تحول تركيا إلى قوة دولية كبرى، وذلك من خلال القوة الناعمة التركية وبما يعمل على تعميق التعاون الاقتصادي والدبلوماسي ومضاعفة نفوذ تركيا الثقافي في محيطها الإقليمي وبشكل يضمن تحقيق مصالح تركيا وأهدافها الاستراتيجية.[2]

وعلى الرغم من أن التغيرات في منطقة الشرق الأوسط كان لها الكثير من التداعيات على القدرة التركية على تطبيق استراتيجية "صفر مشاكل - Zero Problems"،[3] فقد رأى الكثيرون أنه من المرجح أن تزداد أهمية الدور التركي في المنطقة إذا ما تم الاتفاق على توثيق العلاقات مع النظام المصري الجديد المنتمي لتنظيم الإخوان المسلمين، وطرح تركيا باعتبارها تقدم نموذجًا ملهمًا يمكن لدول "الربيع العربي" الاستفادة منه في هذه المرحلة.[4]

1- رؤية تركية، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، د. رانيه محمد طاهر، شتاء 2013، ص 173.

2- رؤية تركية، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 174.

3- الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية، اللغة العربية، سياسة "صفر مشاكل" مع الجوار. سابق.

4- رؤية تركية، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص ص 174-173.

ب- المحدد الاقتصادي:

التخوف من تأثير الاضطرابات وعدم الاستقرار المتزايد في منطقة الشرق الأوسط على الاستثمارات التركية الضخمة في دولها، حيث يمكن أن تهدد المشكلات السياسية والأمنية والاجتماعية بدول المنطقة على النمو الاقتصادي التركي بشكل مباشر، حيث أبرمت تركيا العديد من اتفاقيات التجارة الحرة مع عدد من الدول العربية ومنها مصر وليبيا، واتفاقية إقامة منطقة مشتركة مع لبنان وسوريا والأردن، تلك التي تم تعليقها بسبب الموقف التركي من الأحداث في سوريا.[1]

وفوق ذلك مثّل ارتفاع أسعار النفط الناتج عن عدم استقرار المنطقة سببًا رئيسًا في التخوف التركي، حيث تتأثر معدلات العجز في الميزان التجاري لدولة مثل تركيا التي تستورد الحجم الأكبر من احتياجاتها.

ج- المحدد الأمني:

صاغ قادة الحزب مفهومًا مغايرًا للأمن التركي، يضع التعاون كسبيل للتعامل مع كل التهديدات التي يمكن أن تؤثر في سلامة الأمن والاستقرار التركيين، بديلًا عن التنافس مع دول الجوار الإقليمي بالشرق الأوسط أو اعتبارهم تهديدًا للأمن القومي التركي. وقد لعبت العوامل الأمنية دورًا أساسيًا في تحديد المقاربة التركية حيال الثورات العربية، حيث انطلقت تركيا من قناعة مؤداها أن استمرار حالة الاحتجاجات والثورات قد تؤثر في مستقبل استثماراتها السياسية والاقتصادية في المنطقة، بما قد يخدم المصالح والسياسات الإسرائيلية، ويرفع من التكلفة الأمنية لانخراط تركيا في تفاعلات منطقة الشرق الأوسط.[2]

من هذا المنطلق أشارت الثورات العربية إلى أن المحدد الأمني يمثل عنصرًا رئيسًا في تشكيل السياسة الخارجية التركية، الأمر الذي أفضى إلى تشكل مواقف

1- علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، عدد 185، يوليو 2011، ص 62.

2- محمد عبد القادر خليل، التداعيات الأمنية للثورات العربية على تركيا، جريدة الأهرام، 24 أغسطس 2012.

تركية متباينة حيال الثورات الشعبية التي شهدتها المنطقة العربية مؤخرًا. ومع أن أنقرة أوضحت الكثير من أدبيات سياساتها الخارجية وتصريحات مسؤوليها برفضها لاستراتيجية المحاور، غير أن المحددات الأمنية أيضًا وقفت وراء الحركة الدبلوماسية والسياسية التركية النشطة حيال القاهرة في مرحلة ما بعد ثورة 25 يناير، من أجل تأسيس محور "القاهرة -أنقرة" بهدف مواجهة التحديات السياسية والأمنية المحيطة بالمنطقة.

(3) أرى أن أهداف تركيا الاستراتيجية في الشرق الأوسط تتلخص في الآتي:

أ - وضع تركيا في مصاف الدول المتقدمة على مستوى العالم.

ب- أن تصبح قوة دولية، قادرة على صياغة القرارات الإقليمية في الشرق الأوسط والأقاليم المحيطة، من خلال تعظيم قوتها الشاملة، وتنفيذ القوانين والمعايير الدولية السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وبما يمكنها من الفوز بمقعد دائم بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ج- توسيع نفوذها السياسي والأمني والعسكري من خلال التوازن والقدرة على التفاعل مع المنافسين الإقليميين مثل إيران وإسرائيل ومصر والإمارات والسعودية واليونان وقبرص، فضلًا عن روسيا، والقدرة على مواجهة أوروبا، وإحكام النفوذ الأمني من خلال التواجد العسكري في مناطق الاتصال البحري في الخليج العربي من خلال القاعدة العسكرية التركية المتواجدة بالدوحة، وفي خليج عدن ومدخل البحر الأحمر من خلال القاعدة العسكرية التركية المتواجدة بمقديشيو، وفي البحر الأحمر وذلك بتحقيق مساعي تركيا المحتملة لإنشاء قاعدة عسكرية ببور سودان، وفي شرق المتوسط بتحقيق مساعي تركيا لإنشاء قاعدة عسكرية بطرابلس. فضلًا عن دعم تنصيب واستمرار قيادات إقليمية موالية لحزب العدالة والتنمية التركي في عدة دول عربية.

د - ضمان حصة مناسبة من ثروات الغاز بمياه شرق المتوسط، على أن يتم ذلك من خلال ما يلي:

1. انتزاع تركيا الاعتراف الدولي بالحدود البحرية شرق المتوسط طبقًا لترسيمها، وكذا اعتراف دول الجوار الإقليمي بحدود تركيا معها في المياه الاقتصادية، فضلًا عن انتزاع الاعتراف بالحصة في الثروات التي تقرها تركيا لنفسها.

2. حث دول الجوار الإقليمي شرق المتوسط على عدم تجاهل تركيا، والمبادرة بدعوتها لإشراكها كعضو ضمن «منتدى غاز شرق المتوسط».

(4) **عقيدة الوطن الأزرق:**[1]

أعلنها الأدميرال التركي جيم جوردنيز في عام 2006 برعاية الحكومة، وتهدف إلى استقلال وفعالية القرار التركي على الصعيد الإقليمي، ومن ثم، سيطرة تركيا في البحار الثلاثة المحيطة بها، لنقل نفوذها الإقليمي والدولي، والسماح لها بالمشاركة في بمصادر الطاقة، مما سيساعد تركيا في دعم نموها الاقتصادي والديموغرافي دون الاعتماد على دول أخرى.

بالإضافة إلى الأهداف المعلنة لعقيدة الوطن الأزرق، فإن الهدف غير المعلن لتركيا هو إلغاء آثار معاهدة لوزان، التي فرضت على الأتراك في عام 1923. هذه المعاهدة، التي فرضت على تركيا بعد الحرب العالمية الأولى وسقوط الإمبراطورية العثمانية، ضيقت خطواتها وجعلتها تحت رعاية الغرب خلال قرابة المئة عام التي مرت منذ توقيعها. حيث تمتعت تركيا برعاية غربية وأمريكية في الغالب حتى العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، الأمر الذي سمح بتأمين تركيا من التهديد الشيوعي. ومع سقوط الكتلة الشيوعية، وضعف روسيا، وبالتزامن مع النمو الاقتصادي والديموغرافي لتركيا (81 مليون مواطن حاليًا مع توقعات نمو 90 مليون مواطن في عام 2030)، زادت احتياجات تركيا من الطاقة - الطاقة هي محرك النمو للاقتصاد التركي.

يعتمد الاقتصاد التركي في الغالب على اقتصاد السوق المحلية، القائم على التأثيرات والاستثمارات الأجنبية. وتعتمد مصادر الطاقة في تركيا فقط على روسيا وإيران والعراق وليبيا. وموارد الطاقة هذه تنشط تركيا عسكريًّا وتحديدًا في عملياتها

1- CDR (Ret.) PINKO, Eyal (PhD), Turkey's Maritime Strategy Ambitions: The Blue Homeland Doctrine (Mavi Vatan), International Institute for Migration and Security Research, 31/03/2020,

شمال سوريا وشمال العراق وليبيا والمحتملة في القرن الإفريقي. من ناحية أخرى، فإن تركيا لديها التزام سياسي تجاه دول مصادر الطاقة، على سبيل المثال: القتال في شمال سوريا والتوتر والتنسيق الدقيق أمام الروس يوضح التزام تركيا تجاه روسيا، حتى لو كان ذلك ضد مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية. لذلك، فإن احتمال شن حملة عسكرية بين روسيا وتركيا وخاصة في سوريا ضعيف للغاية.

وضع مبدأ "الوطن الأزرق" أهدافًا للسيطرة التركية في نطاقين رئيسين، الأول: النطاق الإقليمي القريب (العمق الاستراتيجي القريب) ويشمل ثلاثة بحار تحيط بتركيا وهي البحر المتوسط وبحر إيجة والبحر الأسود. والثاني: النطاق الإقليمي البعيد (العمق الاستراتيجي البعيد)، ويشمل البحر الأحمر وبحر قزوين وبحر العرب بما في ذلك الخليج العربي.

(5) تركيا والثورة المصرية:

أ - السياسة التركية تجاه مصر بعد ثورتي يناير 2011 ويونيو 2013:

منذ اندلاع ثورة يناير في مصر وقد راهنت تركيا مبكرًا على نجاحها في 2011 كما أنها خاطرت بعلاقاتها مع النظام السابق حيث قام رئيس الوزراء التركي بعد ستة أيام من نشوب الثورة بدعوة مبارك حتى يستجيب لتطلعات شعبه ويتخلى عن الحكم، وعلى الرغم من أن ذلك كان يعتبر مؤشرًا على مدى التباعد بين حكومتي الدولتين إلا أنه يعكس موقف تركيا من أنها راهنت على نجاح الثورة المصرية وقررت الاستثمار في العلاقات مع مصر في مرحلة ما بعد الثورة. وأصبحت مصر آنذاك محطة رئيسة لزيارات وزير الخارجية التركي كأول وزير خارجية يزور مصر بعد تولي نبيل العربي وزارة الخارجية، بالإضافة لقيام الرئيس التركي بأول زيارة لمصر على هذا المستوى بعد الثورة، حيث التقى برئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة، كما التقى بعدد من شباب القوى والائتلافات الثورية وممثلين عن الأحزاب المصرية.

ويمكن ملاحظة التغير الجذري في الدعم التركي للحكومة المصرية من خلال

مبادرة الرئيس التركي -عقب تنحي الرئيس الأسبق حسني مبارك في فبراير 2011- آنذاك عبد الله غول بزيارة مصر والتقى بالعديد من ممثلين عن كل الأطياف السياسية وقتها، بما فيها تنظيم الإخوان المسلمين، وكان موقف الحكومة التركية داعمًا للثورة المصرية حيث حاولت تركيا فتح آفاق للعلاقات السياسية والاقتصادية، وتسهيل العقبات للمستثمرين، وتسهيل السفر لتركيا.

وتبريرات ما حدث أنه منذ تولي محمد مرسي وهو عضو بارز في تنظيم الإخوان المسلمين رئاسة مصر، حيث سارع للحصول على الدعم التركي لتحقيق طموحه الخارجي المتمثل في إنشاء مجموعة إقليمية تركز على الأزمة السورية من شأنها أن تضم تركيا وإيران والسعودية إلى جانب مصر. فقد فشل في تشكيل المجموعة نتيجة لرفض السعودية التعامل مع الإيرانيين وكانت بداية تمتع مرسي بدعم تركي قوي. وقام أردوغان ووزير الخارجية السابق أحمد داود أوغلو بزيارة مصر -في مناسبتين منفصلتين- لإظهار مستوى غير مسبوق من الدعم لانتقال البلاد الجديد إلى الديمقراطية. خلال زيارة أردوغان، لاحظ بشكل خاص في مقابلة على التليفزيون المصري أن الإصلاح العلماني ضروري لدفع التقدم الاجتماعي والتنمية الاقتصادية في مصر. وهكذا، تم تقديم تركيا كنموذج إسلامي ديمقراطي يمكن أن يساعد في توجيه مصر خلال انتقالها المضطرب.[1]

وقد تقلصت قبضة مرسي على السلطة في الوقت الذي طمح أردوغان في شراكة استراتيجية مع مصر تكون تركيا فيها الشريك الأساسي. فبعد وقت قصير من خطابه بالقاهرة اشتدت الاحتجاجات المناهضة لمرسي ولجماعة الإخوان المسلمين في القاهرة وأصبحت عنيفة بشكل متزايد، وانهارت محاولات مختلفة للحوار بين مرسي والأحزاب السياسية المختلفة وأصدرت القيادة العسكرية المصرية تحذيرات بأن الجيش قد يضطر إلى التدخل "لمنع مصر من الدخول في نفق مظلم".

1- HEIRA, Omar. G SPoT Policy Brief, Report. Global Political Trends Center Istanbul Kültür University, September 2014 | GPoT PB № 40, PP. 1-2.

وفي هذا الوقت أصبحت الجهود التركية والغربية تقوم بمساعدة مرسي على التوصل إلى اتفاق مع المعارضة كما أرسل أردوغان رئيس جهاز المخابرات التركي لزيارة مرسي. وقد أشارت تقارير لاحقة في وسائل الإعلام المصرية والتركية إلى أن مهمة فيدان كانت تقوم بتحذير مرسي من حدوث انقلاب ضده. وقد اعتبرت مصر أن هذه الزيارة التركية تعد دليلًا نهائيًا على دعم أردوغان لمرسي ولتنظيم الإخوان المسلمين.

وفي منتصف عام 2013 تم الإطاحة بالرئيس السابق محمد مرسي، مما أدى لقطع العلاقات التركية المصرية التي كانت قد نمت بقوة في ظل نظام محمد مرسي. فقد اعتبر أردوغان أن السيسي انقلابي وطاغية واتهم الحكومة المصرية المؤقتة بممارسة الإرهاب. في المقابل، اتهمت وسائل الإعلام المصري تركيا بدعم الحملة الإرهابية ضد أجهزة الأمن المصرية التي اندلعت في شبه جزيرة سيناء بعد الإطاحة بمرسي من السلطة مباشرة. وتحول سفير تركيا لدى مصر وقتها حسين عوني بوتسلي من سفير ترحب به مختلف أطياف السياسة المصرية إلى شخص غير مرغوب فيه بالبلاد حيث واجه مظاهرات مصرية عنيفة أمام أبواب مقر إقامته ضد بلاده. وبالتالي، ألغت تركيا ومصر مناورات بحرية مشتركة في شرق المتوسط وطلبت وزارة الخارجية المصرية من بوتسلي مغادرة البلاد.[1]

كان موقف تركيا واضحًا أنها ضد ما تصفه بـ"الانقلاب العسكري"، وضد ما اعتبره الغرب إجراءات قمعية تُمارَس بحق معارضيه، وفتحت تركيا ذراعيها لأعضاء تنظيم الإخوان المسلمين الهاربين. واستمرت تركيا في الدفاع عن الرئيس المخلوع محمد مرسي، واعتبرت نفسها تدافع عن حقوق قائد انتخبه الشعب، مع تأكيدها على أنها لا تريد سوى الخير لمصر، لأن العالم العربي والمنطقة بحاجة لمصر أن تبقى قوية، وأنها لا تنوي أي عداوة مع مصر، وأصر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على وصف الرئيس عبد الفتاح السيسي

1- فرانس 24، مصر تطرد السفير التركي من القاهرة وأنقرة ترد بالمثل، 23 نوفمبر 2013.

بالطاغية.[1]

ولكن ومن هنا أصبحت العلاقات التركية المصرية في أسوأ حالاتها، حيث استدعت وزارة الخارجية المصرية السفير التركي وأبلغته بأن أمامه ثماني وأربعين ساعة لمغادرة البلاد وذلك مرتبط بدعم أردوغان لتنظيم الإخوان المسلمين ومعارضته الشديدة لخارطة الطريق في مصر والتسلسل السياسي وصولًا لانتخاب السيسي رئيسًا في مصر عام 2014.

ب- التغير السياسي التركي تجاه مصر:

ومنذ ذلك الحين أصبحت السياسة الإقليمية بين مصر وتركيا في المنطقة أكثر عنفًا. ففي صيف عام 2014 حينما اندلعت الحرب في غزة. ومع مسارعات من وزير الخارجية الأمريكي جون كيري إلى العمل للتوصل إلى وقف لإطلاق النار، عرضت تركيا ومصر خططًا متنافسة للسلام. وقد أوضح المسؤولون المصريون لنظرائهم الأمريكيين أن تركيا وقطر تسعيان وبشكل كبير إلى استخدام غزة لتقويض المصالح المصرية.[2]

أما في ليبيا دعمت مصر والإمارات حملة خليفة حفتر العسكرية ضد ما يسمي بالميليشيات الإسلامية والمدعومة من جانب تركيا وقطر. كما استعمل السيسي في نوفمبر 2014 ورقة قبرص حيث عقد قمة ثلاثية مع الرئيسين القبرصي واليوناني من أجل الترويج لصفقات غاز مشتركة، الأمر الذي أنذر بتصعيد تنافس تركي/ مصري.

فخارج الإطار الجيوسياسي تلعب أيضًا القضايا الشخصية دورًا كبيرًا، حيث اعتبر أردوغان الزعيم الأقوى في تاريخ تركيا منذ أن أصبحت البلاد دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب في عام 1950. وعلى الرغم من ذلك، يبدو أنه يخشى من أن ما حدث لمرسي من الممكن أن يحدث له. وطالما أن أردوغان لم يعد قادرًا على التأقلم مع الواقع الجديد في السياسة المصرية، فلا يمكن تطبيع

1- DEDE, ALPER Y. "The Arab Uprisings: Debating the "Turkish Model"." Insight Turkey 13, no. 2 (2011): 23-32.

2- سونر غابتاي ومارك سيفرز، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، معهد واشنطن 8 مارس 2015.

العلاقات التركية المصرية.

وفي الوقت نفسه تعتبر إدارة السيسي أردوغان منافسًا في شؤون المشرق العربي خاصة بعد فوزه بأربعة انتخابات متتالية ثلاثة منها برلمانية وواحدة رئاسية، حيث أظهر نفسه للعالم بصورة النموذج اللامع للسياسة الإسلامية في الشرق الأوسط. وفي المقابل يرى أردوغان في السيسي خصمًا سياسيًا. ويشير ذلك إلى أنه من غير المرجح أن تتعافى أو تنصلح العلاقات التركية/ المصرية في المستقبل القريب، طالما أن أردوغان والسيسي كل منهما في السلطة. بل من المحتمل أن تزيد المنافسة بين البلدين لأبعاد كثيرة وفي أكثر من منطقة خاصة بتصاعد النزاعات القائمة بدءًا من غزة مرورًا بقبرص ووصولًا للعراق.[1]

(6) تركيا والثورة السورية:[2]

أ - الثورة السورية فرصة أم خطر يهدد تركيا:

مع اندلاع الصراع في سوريا عام 2011 لم يختلف الوضع إزاء الثورة السورية بالنسبة للموقف التركي، فمنذ اليوم الأول للثورة السورية دعمت واحتضنت تركيا المعارضة السورية في الثورة على بشار الأسد، كما استقبلت اللاجئين السوريين الذي بلغ عددهم نحو ثلاثة ملايين لاجئ وكانت الأولوية الأولى والأخيرة لتركيا هي الإطاحة بنظام الأسد. فقدمت تركيا الدعم الخارجي الأكثر نشاطًا للمعارضة ووفرت قاعدة تنظيمية ومساعدات مالية وأسلحة. كما أصبحت تركيا تضغط من أجل إقامة منطقة آمنة داخل الحدود السورية على حدودها مع تركيا من أجل تأمين قاعدة للمعارضة. إلا أن أولويات تركيا في سوريا تغيرت مع فشل جهود أردوغان لتعزيز سلطته في الداخل. وذلك لأن صعود حزب "الشعوب الديمقراطية" منع حزب "العدالة والتنمية" من الحصول على الأغلبية في البرلمان في انتخابات 2015، ما دفع أردوغان لأن يغير المسار.

1- معهد واشنطن، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، مرجع سابق، 2015.

2- NATIL, Ibrahim. "Turkey's Foreign Policy Challenges in the Syrian Crisis." Royal Irish Academy, Irish Studies in International Affairs 27 (2016), P. 79.

أقام أردوغان تحالفًا مع القوميين في تركيا مع انهيار اتفاقية أردوغان مع حزب العمال الكردستاني بشأن وقف إطلاق النار، وبدأت حكومته في رد عسكري قاس على القضية الكردية. وبالتالي التغييرات في سياسة أردوغان تجاه الأكراد في الداخل أدت إلى تغير حساباته في سوريا، وذلك لأن نظام الأسد لم يعد العدو رقم واحد، وقد حلت محله وحدات حماية الشعب مع الميليشيا الكردية السورية المدعومة من الولايات المتحدة على الأرض في القتال ضد عناصر تنظيم داعش، فيما قامت تركيا بشن عمليتين عسكريتين، وتشجيع إنشاء منطقة آمنة، تقطع الأراضي الخاضعة لسيطرة وحدات حماية الشعب في محاولة لمنع الأكراد من إقامة منطقة حكم ذاتي متاخمة شمال سوريا.[1]

ويرجع هذا التحول في سياسة أردوغان تجاه سوريا نتيجة لرد الفعل الداخلي القومي العنيف المتزايد ضد اللاجئين السوريين المستضافين داخل تركيا، والبالغ عددهم نحو 3.6 مليون لاجئ، خاصة مع تزايد المشاكل الاقتصادية في تركيا، حيث كانت آخر انتخابات محلية مؤشرًا على مستوى المرارة ضد اللاجئين بين الشعب التركي، فقد أوضحت النتائج خسارة حزب أردوغان لكل المدن الكبرى تقريبًا، وبناءً على الاستطلاعات كانت لقضية اللاجئين وما كبدته لتركيا من كساد اقتصادي دور رئيس في خسارة حزب العدالة والتنمية. وبالتالي تغيرت أولويات أردوغان مجددًا في سوريا حيث أصبحت قضية إعادة اللاجئين هي الأولوية الأولى وليس إسقاط النظام السوري الحاكم. وعقب قمة أنقرة تحدث باستفاضة عن ضرورة إقامة منطقة آمنة يكون من شأنها أن تستضيف مليونين أو ثلاثة ملايين لاجئ. كما أصبحت محاربة الأكراد الآن أمرًا ثانويًّا أيضًا مقارنة بالحاجة المُلحة لمعالجة قضية اللاجئين.

ب- العمليات العسكرية التركية في سوريا:[2]

لم يلبث الأمر أن يستتب في سوريا، إلى أن شنت تركيا غارات على بعض الأراضي في شمال سوريا لستهدف المقاتلين الأكراد الذين تصنفهم أنقرة إرهابيين،

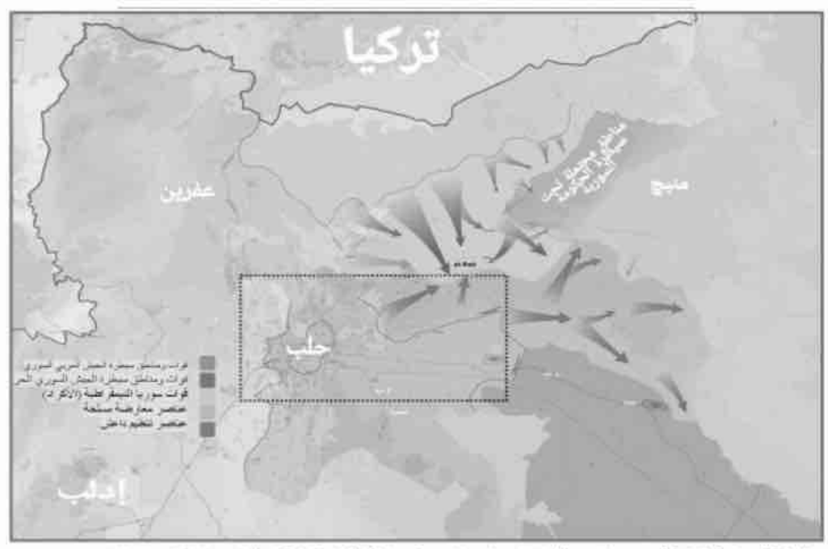
1- Daher, Joseph. "Syria, International Relations, and Interventions." In Syria after the Uprisings: The Political Economy of State Resilience, 188-231. London: Pluto Press, 2019.

2- العين، ثلاث عمليات عسكريًا في تركيا، داعش الرابح الأول، 9 أكتوبر 2019.

وقد أثارت هذه العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا انتقادات عالمية شديدة، إلا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رفض كل الانتقادات، ولم يتراجع عن موقفه تجاه عملياته العسكرية في سوريا.

- **عملية درع الفرات:**

في إطار حماية الأمن القومي التركي، قامت تركيا بشن عملية "درع الفرات"، بهدف إبعاد المسلحين الأكراد السوريين عن الحدود مع تركيا، وذلك طبقًا لما أعلنته تركيا، في الوقت الذي كانت الميلشيات الكردية المسلحة في جيش سوريا الديمقراطي هم الوحيدون الذين يقاومون عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (داعش) في الشمال. الأمر الذي عطل قوات سوريا الديمقراطية (الكردية) من مقاتلة داعش. وأعلن الجيش التركي السيطرة على مناطق شمال سوريا في فبراير عام 2017، حيث استولت قواته على مدينة "الباب" كمهمة نهائية للعملية، حيث تمكنت تركيا من إقامة منطقة عازلة بين مناطق سيطرة الأكراد السوريين في سوريا وبين الحدود التركية. وبعد شهر ونصف الشهر تقريبًا، وتحديدًا مع نهاية شهر مارس 2017، أعلنت تركيا "الانتهاء من عملية درع الفرات محققة أهدافها كافة.



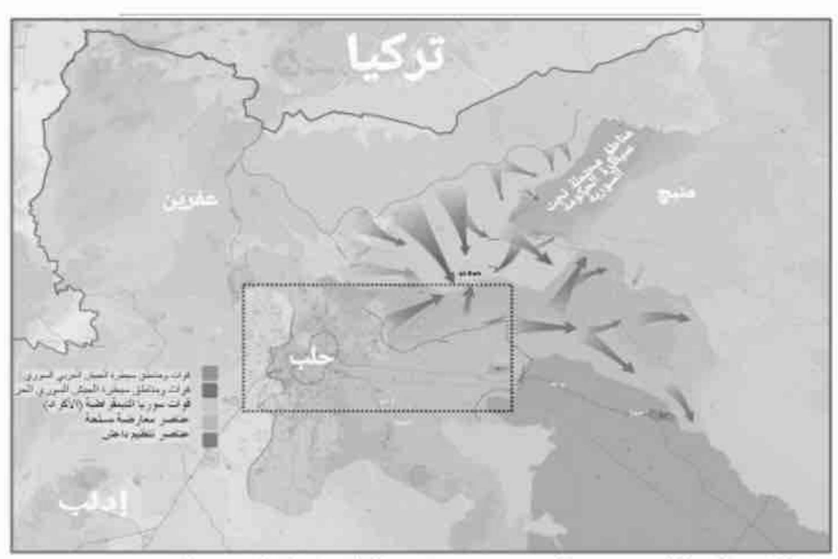
العملية العسكرية التركية في سوريا "درع الفرات" - ويكيميدا كومونز ووكالة الأنباء التركية تي أر تي – 21 أكتوبر 2016
https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Western_al-Bab_offensive_(2016)_(within_Northern_Syria).svg

العملية العسكرية التركية في سوريا "درع الفرات" - فبراير 2017

وقد أثارت هذه العمليات العسكرية التركية في شمال سوريا انتقادات عالمية شديدة، إلا أن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان رفض كل الانتقادات، ولم يتراجع عن موقفه تجاه عملياته العسكرية في سوريا.

- **عملية درع الفرات:**

في إطار حماية الأمن القومي التركي، قامت تركيا بشن عملية "درع الفرات"، بهدف إبعاد المسلحين الأكراد السوريين عن الحدود مع تركيا، وذلك طبقًا لما أعلنته تركيا، في الوقت الذي كانت الميلشيات الكردية المسلحة في جيش سوريا الديمقراطي هم الوحيدون الذين يقاومون عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق (داعش) في الشمال. الأمر الذي عطل قوات سوريا الديمقراطية (الكردية) من مقاتلة داعش. وأعلن الجيش التركي السيطرة على مناطق شمال سوريا في فبراير عام 2017، حيث استولت قواته على مدينة "الباب" كمهمة نهائية للعملية، حيث تمكنت تركيا من إقامة منطقة عازلة بين مناطق سيطرة الأكراد السوريين في سوريا وبين الحدود التركية. وبعد شهر ونصف الشهر تقريبًا، وتحديدًا مع نهاية شهر مارس 2017، أعلنت تركيا "الانتهاء من عملية درع الفرات محققة أهدافها كافة.



العملية العسكرية التركية في سوريا "درع الفرات" - ويكيميديا كومونز ووكالة الأنباء التركية تي آر تي – 21 أكتوبر 2016
https://commons.wikimedia.org/wiki/File:Western_al-Bab_offensive_(2016)_(within_Northern_Syria).svg

العملية العسكرية التركية في سوريا "درع الفرات" - فبراير 2017

- **عملية غصن الزيتون:**[1]

في الربع الأخير من عام 2017 أنهت تركيا التخطيط لتنفيذ عمليتها الجديدة شمال غرب سوريا بهدف إقامة "منطقة آمنة" بعمق ثلاثين كيلومترًا انطلاقًا من الحدود التركية السورية، وذلك استنادًا إلى اتفاقية أضنة التي تسمح في ظروف خاصة بقيام تركيا بشن عمليات عسكرية ضد الإرهاب في العمق السوري لمسافة خمسة كيلومترات فقط. بناءً على ذلك، أعادت القوات التركية شن هجوم بري وجوي ضد وحدات حماية الشعب الكردية في يناير 2018، في منطقة عفرين (شمال غرب سوريا) التي تعد واحدة من المناطق الثلاث التي تشكل الفيدرالية الكردية المعلنة منذ عام 2016. وفي مارس 2018 سيطرت القوات التركية والجيش السوري الحر الموالي لها على مدينة عفرين. وحسب الأمم المتحدة، نحو نصف سكان المدينة البالغ عددهم 320 ألف نسمة لاذوا بالفرار. وقد طالبت منظمة العفو الدولية تركيا بوضع حد "لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان" في عفرين، واتهمت أنقرة بـ"التغاضي" عن هذه الانتهاكات.

العملية العسكرية التركية في سوريا "غصن الزيتون" - يناير 2018



1- العين، ثلاث عمليات عسكريا في تركيا، داعش الرابح الأول. سابق.

(7) تركيا والأزمة الليبية:

أ - دعم المعارضة الليبية في طرابلس:

جاء التحرك التركي تجاه ليبيا بشكل سريع عقب انهيار نظام القذافي للمساهمة في إعادة تشكيل خريطة ليبيا على النحو الذي يتوافق مع أهداف تركيا، وحصيلة إشراع أبواب تركيا للجماعات المتشددة، بالتوازي مع تقوية شوكة تنظيم الإخوان المسلمين، حيث سمحت للمتطرفين الليبيين بالتواجد في تركيا.

أدى اتساع قبضة الجيش الوطني على العديد من الأراضي الليبية، مع منطقة الهلال النفطي وحقول النفط في الجنوب إلى دفع أنقرة إلى التعويل على التيارات المتشددة والمجموعات المسلحة على أمل أن يكون لها دور في البلد الغني بالنفط. ويمكن القول بأن هذه الرهانات التركية تمثل تهديدًا للأمن العربي بأكمله، فما يحدث يؤكد أن أردوغان لديه أطماع اقتصادية فهو من جهة يرغب في دعم السراج وميليشيات مصراتة حتى يفتح سوقًا للسلاح التركي وفي هذا انتهازية سياسية واضحة وذلك إذا ما وضعنا في الحسبان أنها تصدر سلاحًا بستة مليارات دولار أمريكي في العام. بالرغم من أن تزويد أنقرة للعناصر المتشددة في الغرب الليبي بالأسلحة الكثيرة يمثل انتهاكًا واضحًا للحظر الذي فرضه مجلس الأمن بمنع بيع أو توريد الأسلحة ومتعلقاتها إلى ليبيا منذ رحيل القذافي.[1]

ب- مصالح تركيا الاستراتيجية في ليبيا:

- تهدف تركيا إلى استمرار حكومة الوفاق الموالية لحزب "العدالة والتنمية"، وبما يمكنها من تحقيق عدة أهداف رئيسة في ليبيا أولها ضمان حصة تركية من الغاز شرق المتوسط، والثاني إرباك اتفاقيات تصدير غاز دول الجوار شرق المتوسط إلى أوروبا، ومن ثم إجبار منتدى غاز شرق المتوسط على عدم تجاهل تركيا بل وإشراكها بالمنتدى، والثالث تأمين موطئ قدم

1- إكسبير 24، "محاولات توسيع نفوذها تهدد الأمن العربي" تدخلات تركيا في ليبيا.. مصالح و«أخونة» 06/07/2017.

- عسكري تركي وإنشاء قاعدة عسكرية تركية في ليبيا، ومن ثم ضمان حماية حكومة السراج الموالية لتركيا، والرابع استكمال إحكام النفوذ الأمني التركي إقليميًّا. مع الوضع في الاعتبار أنه في حالة سيناريو يحكم فيه حفتر كل ليبيا، فإن تركيا تدرك أن مصالحها في ليبيا ستغلق وبما يعرض مصالح تركيا شرق المتوسط للتهديد. كما أن مصالح تركيا ستُترك بالكامل تحت رحمة حفتر ومن ثم مصر والإمارات، وسيتأكدون من أنه بعد انضمام اليونان وإيطاليا وإسرائيل لهما، لن تحصل أنقرة على ما تسعى إليه من ثروات شرق المتوسط.

- لا يمكن إغفال أن الفراغ الأمني الذي خلفه فك الارتباط الأمريكي في ليبيا سيتم شغله من قبل قوى أخرى خاصة روسيا وفرنسا وإيطاليا والإمارات ومصر، وهو الأمر الذي تدركه تركيا جيدًا. لذا فهدف تركيا الثاني في ليبيا هو سد الفراغ الأمني بواسطتها.

- تهدف تركيا للحصول على قاعدة ارتكاز في ليبيا (جنوب المتوسط) وبما يدعم مواقفها أمام منافسيها، سواء روسيا بشأن سوريا وليبيا، وأوروبا بشأن مشاكل تركيا مع اليونان وقبرص واتفاقيات الغاز شرق المتوسطية ومع فرنسا خصمها الدائم في الناتو، ومع أوروبا بشأن اللاجئين، ومع مصر بشأن إمكانية الموافقة على ضم تركيا لعضوية شرق المتوسط أو التنازل عن الشراكات مع اليونان وقبرص واستبدالها بتركيا.

المبحث الثالث

السياسة الإيرانية تجاه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

إيران في جوهرها دولة ثورية سعت إلى تغيير النظام الإقليمي ليتماشى مع أيديولوجيتها. على الرغم من أنها فشلت إلى حد كبير في تحقيق هذا الهدف، فقد نجحت في جعل قوتها محسوسة في جميع أنحاء المنطقة، سواء في بلاد الشام أو العراق أو الخليج العربي. إن الإطاحة بصدام حسين، وصعود حزب الله وحماس، وانشغال الولايات المتحدة بأفغانستان، والضغوط التي أطلقتها الثورات العربية في مرحلة ما شجعت القيادة الإيرانية العليا إلى درجة أنها ربما اعتبرت الولايات المتحدة قوة تنحسر. لكن نفوذ تركيا المتزايد شكّل تحديًا لطموحات إيران الإقليمية. وقد أظهرت هزيمة القوات العراقية في 1991 وانهيار الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة كقوة بارزة في المنطقة بلا منافس. واصلت إيران تحدي المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط لكنها لم تتمكن من تشكيل النظام الأمني الإقليمي بشكل فعال كما كانت تهدف له.[1]

اعتُبر التدخل الأمريكي في أفغانستان عام 2001 وفي العراق عام 2003 تهديدين كبيرين لإيران. فالنظام الإيراني، الذي كان ينظر دائمًا إلى الولايات المتحدة على أنها التهديد الأساسي لوجودها، رأى أنه النظام التالي المستهدف من قِبل النظام الأمريكي. قد يكون هذا قد ساهم في قرار إيران بوقف بعض جوانب برنامجها النووي، وفقًا لتقدير الاستخبارات الوطنية الأمريكية لعام 2007.[2] ربما يكون موقف إيران غير

1- LARRABEE, F. Stephen and Nader, Alireza. "Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East", RAND Corporation, 29/08/2013, P 6.

2- Office of the Director of National Intelligence, "Iran: Nuclear Intentions and Capabilities," National Intelligence Estimate, Washington, D.C., November 2007.

المستقر قد دفع أيضًا إلى تعاونها مع الولايات المتحدة في أفغانستان، فقد لعبت طهران دورًا مهمًا في هزيمة طالبان وتأسيس حكومة كرزاي. ومع ذلك، فإن وصف الرئيس جورج بوش لإيران كعضو في "محور الشر" والسياسات الإيرانية الحازمة بشكل متزايد في فترة رئاسة أحمدي نجاد يضع إيران والولايات المتحدة في مسار تصادم. في حين انخفض التهديد بشن هجوم أمريكي على إيران بعد انتخاب الرئيس باراك أوباما في نوفمبر 2008، إلا أن النظام الإيراني يخشى مع ذلك أن تسعى الولايات المتحدة إلى الإطاحة بالنظام الملالي، وربما ذلك يعد سببًا في استمرار إيران في تطوير برنامجها النووي.[1]

ومع ذلك، أثبت تدخل الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان ميزة للنظام الحاكم في إيران. لقد أتاح سقوط صدام حسين، فرصة لإيران لتوسيع قوتها بشكل كبير في محيطها الإقليمي. وتألفت الحكومة العراقية الجديدة التي يهيمن عليها الشيعة من أحزاب وجماعات لها صلات وثيقة بإيران، بما في ذلك المجلس الأعلى الإسلامي العراقي وحزب الدعوة. كما غذى "فوز" حزب الله اللبناني في حربه عام 2006 ضد إسرائيل واستيلاء حماس على قطاع غزة عام 2007 التصورات الإقليمية لإيران الصاعدة.

باندلاع ثورات الربيع العربي، سعى القادة الإيرانيون إلى تصويرها على أنها "صحوة إسلامية" مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية، التي أطاحت بالشاه. يبدو أن الربيع العربي قد عزز تصور القيادة الإيرانية للنظام الجيوسياسي في الشرق الأوسط على أنه لصالح إيران. لكن الواقع قد يكون مختلفًا تمامًا. الجمهورية الإسلامية عرضة لنفس المؤثرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أدت إلى الإطاحة بالأنظمة الاستبدادية المماثلة لنظام شاه إيران.[2]

وتعد إيران أحد أهم الفاعلين الإقليميين في الشرق الأوسط نتيجة لتعاظم دورها في أعقاب الثورات العربية والتي اندلعت في أواخر عام 2010، خاصة لكون المنطقة العربية المسرح الدائم لتفاعلاتها في ظل التحولات والتغيرات الاستراتيجية التي مست كيانات عديدة في المنطقة. يأتي ذلك في إطار زيادة الأطماع الإيرانية في الشرق الأوسط

1- إيف ستيفان لارابي، عاليرظا نادر، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا، مؤسسة رند، 2013، ص6.

2- سابق, LARRABEE, F. Stephen and NADER, Alireza, P7.

وخصوصًا المنطقة العربية فهي تعد أطماعًا تاريخية استمرت إلى أن وصلت أوجها بعد الثورة الإيرانية 1979 بعد استلام الخميني الحكم في إيران، ولم يكن هناك موقف عربي موحد ضد هذه السياسة الإيرانية في المنطقة.

أولًا: نظرة داخل النظام الإيراني

(1) النظام السياسي الإيراني:[1]

بالنظر إلى النظام السياسي الفريد في هيكلة النظام الإيراني، نجد أن المرشد الأعلى للإيراني هو الحاكم السياسي والديني الفعلي لإيران ويعتبر الركيزة الرئيسة لخيمة النظام الإسلامي في البلاد. يعتبر مستشارو جميع تخصصات المرشد الأعلى "أوتاد الخيمة". إنهم الحكومة العليا التي تدير الدولة بالفعل، وليس وزراء حكومة روحاني.

يعتبر فيلق الحرس الثوري الإسلامي الذي يتمتع بقدراته العسكرية والأمنية والاقتصادية الذراع الرادعة القوية التي تعمل لصالح النظام الإسلامي وليس في مصلحة الدولة الإيرانية، حيث لا يمكن لغير أولئك الذين يؤمنون بالنظام ينضمون إليها، لكن الجمهور، في سن التجنيد، ينضمون إلى القوات المسلحة الإيرانية النظامية.

أما الحكومة الرسمية فتنفذ تعليمات وخطط مستشاري المرشد الأعلى. يرأس الحكومة رئيس منتخب، وكذلك ربط اقتصادي خاضع للاستخبارات الإيرانية (مؤسسة الخاضعين للقمع - بُنياد مستضعفين)،[2] وجميعهم يمارسون السياسة تحت خيمة النظام الإسلامي ويحرصون على الحفاظ عليه. هذه الاختلافات في نظام الحكم الداخلي الإيراني مقارنة بأنظمة الحكم الأخرى في العالم، تُعد فعالة للوصول إلى هدف إيراني محدد أو للخروج من مأزق. يجب ألا ننسى دعم رجال

1- لقاء المؤلف مع مستشار رشدي هلال، دبلوماسي سابق، مكتب القائم بأعمال السفارة المصرية بطهران، القاهرة 02/07/2019.

2- Bonyad Mostazafan Foundation, the voice of Iranian people, who want to see positive changes in Iran. We believe that the equal and inalienable rights of all people are the foundation of freedom, justice and peace.

أسواق البازار (رجال الأعمال) للنظام وحجم الشراكات بينهم في الداخل والخارج في الولايات المتحدة وأوروبا والصين والإمارات.

(2) المشروع الإيراني:

بناءً على نظامها السياسي، يبدو أن إيران لديها رؤية ومشروع واضحان يقومان على عدة عوامل في تحركاتها نحو المنطقة العربية. يسمى هذا المشروع "المشروع الإسلامي الإيراني". ظهرت العلامات المبكرة لهذا المشروع منذ الثورة الإسلامية في إيران بقيادة الخميني. إن السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية هي انعكاس أو أداة لتحقيق أهداف هذا المشروع.

يهدف المشروع الإيراني في المنطقة إلى استعادة روح الإمبراطورية الفارسية بغطاء ديني ممزوج بفكر الثورة الخمينية في عام 1979، ولذلك يلاحظ الدعم الإيراني بكل السبل لكل ما هو "إسلامي" مع دعم خاص للشيعة. ويفسر ذلك تعاطفهم مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وغيرها في أعقاب الثورات العربية، ورؤية إيران لما حدث في مصر على أنه ثورة إسلامية، وبما يجعله جزءًا من المشروع الإيراني إلى أن يثبت العكس. ويفسر ذلك أيضًا دعم إيران لتنظيم حماس، إلا أن إيران تراجعت نسبيًا عن دعم حماس لأسباب تتعلق بالموقف السوري وتنسيق حماس مع السعودية، وبعض ممارسات حماس المرفوضة إيرانيًا. فضلًا عن دعم فكرة المقاومة الفلسطينية في العموم والتي تعد آلية دالة على مشروع إيراني متماسك. كما أن الوجود الإيراني في سوريا ولبنان والعراق واليمن، خير مجسد لهذا المشروع، والتنسيق مع موسكو كغطاء دولي في مواجهة نقيضه وهو الطرف الأمريكي الأوروبي المنافس.[1] والتنسيق أيضًا مع بكين في نفس الإطار.

ويستند المشروع الإيراني في تحركه تجاه المنطقة العربية إلى عدة أسس أهمها الأساس المذهبي، حيث تعمل إيران على إقامة علاقات قوية مع العديد من الأقليات الشيعية في العالم العربي واستثمارها، خاصة بعد تمكين الشيعة في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين السني عام 2003، وأداء حزب الله اللبناني في حربها

1- جمال علي زهران، (دكتور)، مصر تقول: لا.. وتتجه شرقًا..، مرجع سابق، ص 102.

أمام إسرائيل في يوليو 2006. ويعد تبني نموذج الدولة الدينية في مجال السياسة والحكم، والعداء لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل، والسعي لامتلاك القوة العسكرية القادرة على حفظ التوازن أمام إسرائيلي، وتصدير الثورة إلى خارج الحدود أهم ملامح المشروع الإيراني. وما يشير إلى ذلك التمدد داخل العراق ولبنان، والعلاقات الإيرانية القوية مع حركة حماس في غزة، فضلًا عن نسج علاقات قوية مع العديد من الدول العربية مثل سوريا والسودان والجزائر وليبيا وغيرها.[1] ويعمل هذا المشروع الإسلامي السياسي على اختراق الدول العربية حيث تتمتع إيران بنفوذ من خلال جذب الشباب وتجنيدهم وتدريبهم إلى جانب تمويل بعض الجماعات وتشجيع الحركات المتمردة. ظاهريًّا، يبدو كمشروع ديني يسعى إلى إنشاء الخلافة الإسلامية، ومحاربة الأنظمة الاستبدادية الفاسدة ودعم الضعفاء. والحقيقة أنها تستهدف استقرار وأمن دول المنطقة في محاولة لتولي القيادة فيها.

يقوم المشروع الإيراني على عدة ركائز تتوافق مع ركائز سياسته الخارجية. ومع ذلك، تمثل الأبعاد الأيديولوجية والعقائدية والأمنية والاستراتيجية أساس إنشاء هذا المشروع. البعد العقائدي يتمثل في إيمان طهران بضرورة إقامة دولة الخلافة الإسلامية التي تضم جميع الدول الإسلامية تحت علمها وضرورة التحرك بقوة لتحقيق هذا الهدف. تؤكد إيران من خلال خطابها الديني أن الثورة الإسلامية تحمل رسالة يحتاجها العالم في الوقت الحاضر. وبالتالي، فإن تصدير فكرة الثورة واجب ديني إلزامي. البعد الأمني ينبع من خوف إيران من مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي اقترحته الولايات المتحدة بعد دخولها العراق في محاولة للسيطرة على الإيقاع السياسي/ الأمني والعسكري في المنطقة. لذلك، حاولت إيران خلق دور إقليمي لها في غياب مشروع قومي عربي وسياسة الولايات المتحدة المتعثرة في الشرق الأوسط. وهكذا سعت إيران إلى تطوير علاقاتها مع دول الخليج والدول العربية الأخرى مثل الأردن والمغرب وتونس والسودان. لقد ذهبت إيران إلى حد التدخل في العديد من القضايا مثل قضايا العراق وفلسطين ولبنان وربطت الاستقرار في هذه البلدان بقبولها لدورها في المنطقة. حاولت إيران تحويل طبيعة النزاعات في المنطقة من

1- شحاتة محمد ناصر، المنطقة العربية بين المشروعين التركي والإيراني، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 19 أغسطس 2018.

القومية إلى النوع الديني والمدني من الصراعات لضمان أن يكون لها دور رئيس في المنطقة. كما أن الخطاب السياسي الإيراني، بشكل عام، اتخذ موقفًا معارضًا لسياسة الولايات المتحدة في الخليج.[1]

ثانيًا: أهداف إيران الاستراتيجية في المنطقة

وفقًا لاستراتيجية إيران لعام 2025:

إيران دولة متقدمة في المرتبة الأولى في المنطقة في مجالات الاقتصاد والمعرفة والتكنولوجيا. بهوية إسلامية وثورية، إلهام للعالم. وبتفاعل مثمر ومؤثر في العلاقات الدولية.

وفي المقابل أرى أن أهداف غيران الاستراتيجية في الشرق الأوسط تتلخص في الآتي:

توسيع قدراتها الاقتصادية والعسكرية والنووية والتكنولوجية. استخدام قوتها الدبلوماسية إلى جانب قوتها الناعمة لتمكين الأمة الإيرانية من تحقيق السيادة والتأثير الإقليمي، مع قوة ثقافية فاعلة على المجتمعات المحيطة، وإحداث تغيير في الصيغة الإقليمية على المدى الطويل.

"ادعموا الذين قُمعوا ضد هؤلاء الطغاة المتغطرسين في أي وقت في العالم" رافضين الدخول تحت عباءة أي من الدول العظمى.

ثالثًا: محددات السياسة الإيرانية:

وفقًا لاستراتيجية إيران 2025، حددت رؤية إيران لمدة عشرين عامًا هدفها النهائي أنه "بحلول عام 2025، ستصبح إيران دولة متقدمة ذات المركز الاقتصادي والعلمي والتقني الأول في جنوب غرب آسيا (بما في ذلك الجوار الإقليمي لإيران في آسيا الوسطى

1- سابق, ".Benjamin, Medea. "Iran in the Middle East and Beyond

والقوقاز ومناطق الشرق الأوسط) ولها دور مؤثر في العلاقات الدولية".[1] وفي هذا الإطار ننتقل لتوضيح محددات السياسة الإيرانية.

(1) المحدد الأيديولوجي:

بعد سقوط الشاه في عام 1979 شكلت السياسة الإيرانية سياسة راديكالية متشددة تستند إلى قاعدة دينية وفقًا للمذهب الشيعي ومن هنا بدأ التأثير الخاص بالقيادة الجديدة ينعكس على توجهات السياسة الخارجية والأمنية الخاصة بإيران وبناءً على ذلك جاء تصور إيران للأمن في المنطقة العربية كانعكاس لفكرها السياسي المستند إلى لمذهب الشيعي، وبالتالي فإن إيران تستند في استراتيجيتها تجاه المنطقة العربية على اعتبارها الدولة الإسلامية الوحيدة في العالم العربي مما يجعلها الوصي على الإسلام. فكان من نتائج الثورة الإيرانية إنشاء نظام كهنوت ديني متمثل في شخص "المرشد الأعلى" الذي يمزج بين السلطات الدينية والسياسية فكان لأيدولوجية الثورة الإيرانية تأثير بالغ على السياسة الخارجية الإيرانية حيث قال أحد الخبراء "إن إيران تواجه معضلة باتخاذ قرارتها وعليها أن تقرر حول كونها أمة، أم كونها قضية".[2] وقد سعت إيران في السنوات الأولى بعد نجاح ثورتها لتصدير نموذج ثورتها الإسلامية إلى الدول الإسلامية القريبة، لكن في أواخر التسعينيات تظاهرت إيران أنها تتخلى عن فكرة تصدير الثورات بالمنطقة.[3]

سعى آية الله إلى استخدام إنشاء دولة إسلامية في إيران كمنصة لإنشاء نظام إسلامي شامل يشمل الأمة الإسلامية بأكملها (المجتمع الإسلامي العالمي) مع وجود إيران في مركزها. تم وضع هذا المفهوم من قبل محمد جواد لاريجاني (الذي شغل منصب كبير مستشاري المرشد الأعلى الحالي لإيران) باعتبار هذا المفهوم "نظرية أم

1- Islamic Republic of Iran, Ministry of Cooperative Labour and Social Welfare, Iran Vision 2025. Iran Data Portal, 20 Year National Vision, The 20-Year National Vision of the Islamic Republic of Iran for the dawn of the Solar Calendar Year 1404 -2025 C.E .

2- Foreign Policy Association. "A Candid Discussion with Karim Sadjadpour." May 6, 2013. Iran Data Portal, 20 Year National Vision, The 20-Year National Vision of the Islamic Republic of Iran for the dawn of the Solar Calendar Year 1404 -2025 C.E.

3- MOSTAGHIM, Ramin. "Iranians Rally to Support Iraq, Some Blame U.S. for Sunni Insurgency. Los Angeles Times, June 24, 2014.

القرى"، وتم إدراجه كركيزة أساسية لاستراتيجية السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية، إلى جانب ركن منفصل لتصدير الثورة. وفقًا لنظرية أم القرى، "بعد انتصار الثورة الإسلامية، أصبحت إيران زعيمة الأمة الإسلامية (أو مسلمي العالم)" و"يتحمل جميع المسلمين مسؤولية اعتبار ولاية وقيادة الإمام الخميني فقط زعيم الأمة الإسلامية".[1]

القادة الإيرانيون دائمًا ما يؤكدون على أن البنية الاقتصادية والسياسية للشرق الأوسط ما هي إلا ثقل كبير على المواطنين المظلومين، كما أسماهم القادة الإيرانيون، لكن هذه بِنىً تصب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها بالمنطقة خصوصًا إسرائيل ويقصد القادة الإيرانيون بالمظلومين هم الشعب الفلسطيني الذين لا يمتلكون دولة إلى جانب المسلمين الشيعة الذين يعانون من نقص التمثيل وأقليات محرومة اقتصاديًّا وكثيرًا ما يدعون أن الإجراءات الاقتصادية والسياسية بالمنطقة قد تم تشويهها من قبل التدخل الغربي وسيطرته الاقتصادية وهذه السيطرة يجب أن تنتهي. المسؤولون الإيرانيون يصفون قيام دولة إسرائيل على أنه مظهر من مظاهر تدخل الغرب ويحرم الفلسطينيين من حقوقهم الشرعية. [2]

(2) المحدد السياسي:

في ديباجته، أشار الدستور الإيراني إلى آلية السياسة الخارجية للدولة الإسلامية (وهي مأخوذة عن استراتيجية الأمن القومي لإيران) حيث تم ذكر الآتي: "وبالنظر إلى محتوى الثورة الإسلامية في إيران، التي كانت حركة تهدف إلى نصرة جميع المستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور يعدّ الظروف لاستمراريّة هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصًا في ما يتعلق بتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحركات الإسلاميّة والشعبيّة إذ يسعى إلى بناء الأمة الواحدة في العالم. ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم".[3] كما نص الدستور على "رفض جميع أشكال الاضطهاد، سواء بفرضه أو الخضوع

1- The Expansionist Ideology of Iran's Islamic Revolutionary Guard Corps by Kasra Aarabi.

2- KATZMAN, Kenneth. Congressional Research Service (CRS), Iran's Foreign Policy, 27/06/2016.

3- دستور إيران الصادر عام 1979 شاملًا تعديلاته حتى عام 1989، ديباجة، أسلوب الحكم في الإسلام، ص 4.

له، وجميع أشكال الهيمنة، سواء بفرضها أو بقبولها".[1] ولتحقيق الأهداف التي تم ذكرها في النص السابق، فإن المادة التالية في جميع بنودها تنص على أنّ الحكومة الإيرانية الإسلامية تلتزم بأن توظف إمكانياتها كافة لتحقيق ما قد تم ذكره نصًا في بندها الأخير: "صياغة السياسة الخارجية للبلاد على أساس المعايير الإسلامية والالتزامات الأخوية تجاه جميع المسلمين، وتوفير الدعم الكامل لمستضعفي العالم".[2]

وفي ما يخص ارتباط إيران بهوية الدولة الإسلامية وانحيازها الطائفي، ينص دستور إيران على أن "الدين الرسمي لإيران هو الإسلام والمذهب الجعفري الاثنا عشري، ويبقى هذا المبدأ قائمًا وغير قابل للتغيير إلى الأبد".[3]

ونجد أيضًا في دستور إيران ما ينص بشكل محدد وأكثر تركيزًا حول دور السياسة الخارجية الإيرانية، حيث ينص على أن "تقوم السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية على رفض كل أشكال التسلط، سواء ممارسته أو الخضوع له، والمحافظة على الاستقلال الكامل ووحدة أراضي البلاد، والدفاع عن حقوق جميع المسلمين، وعدم الانحياز لأي من القوى العظمى المتسلطة والاحتفاظ بعلاقات سلمية متبادلة مع جميع الدول غير المعادية".[4]

وبالنظر لممارسة النفوذ الإيراني، نجد أن إيران تعمل على إظهار دورها الفاعل في سياستها الخارجية وعلاقاتها مع الدول المحيطة ذات الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية والتي تمكنها من التمدد الأيديولوجي والثقافي. الأمر الذي تحاول إيران ممارسته من خلال دعم إظهار هيبتها على المستوى الإقليمي، حيث تركز إيران بشدة على تطوير التكنولوجيا العسكرية وبرنامجها النووي.

(3) المحدد الاقتصادي:

بنيت الدولة الإسلامية على مفهوم الاستقلال الاقتصادي، وبما يحقق لها الحرية

1- دستور إيران، المادة رقم (2)، بند رقم (6)، فقرة (ج)، مرجع سابق، ص 7.

2- دستور إيران، المادة رقم (3) بند رقم (16)، مرجع سابق، ص ص 7 - 8.

3- دستور إيران، المادة رقم (12)، مرجع سابق، ص 9.

4- دستور إيران، المادة رقم (152)، مرجع سابق، ص 29.

الكاملة وعدم التقيد باقتصاديات الدول العظمى غربًا وشرقًا وأوروبا بشكل عام، وباقتصاديات الولايات المتحدة (المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي) بشكل خاص. ورغم ذلك نجد أن الاقتصاد الإيراني يتفاعل بشكل كبير مع الاقتصاد الأوروبي فضلًا عن العلاقات الاقتصادية الإيرانية/ الصينية، مما يشير إلى أن التحرر الإيراني من التزامات الروابط الاقتصادية الدولية أمر متغير وليس ثابتًا في علاقات إيران الخارجية خاصة في عهد روحاني الذي أنشأ علاقات اقتصادية ضخمة مع أوروبا.

(4) المحدد الأمني والعسكري:

بالنظر مرة أخرى إلى دستور إيران الصادر عام 1979 شاملًا تعديلاته حتى عام 1989، نجد أن المادة رقم (144) تعكس تطبيق المادة رقم (12) والمشار إليها سلفًا على العقيدة العسكرية للجيش الإيراني ونصها: "يجب أن يكون جيش جمهورية إيران الإسلامية جيشًا إسلاميًّا، أي جيش ملتزم بالعقيدة الإسلامية وبالشعب الإيراني، وأن يضم أفرادًا يؤمنون بأهداف الثورة الإسلامية ويعملون بإخلاص من أجل تحقيقها"، ويتضح هنا دور العقيدة في إنجاح مشروع تصدير الثورة.[1]

وكأداة لسياستها الخارجية، توفر إيران الأسلحة والتدريب والمستشارين العسكريين لدعم الحكومات المتحالفة وكذلك الفصائل المسلحة. تم وضع إيران على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب ("قائمة الإرهاب") في يناير 1984. (الدولتان الأخريان في القائمة هما سوريا والسودان.) تم تسمية العديد من الجماعات التي تدعمها إيران على أنها منظمات إرهابية أجنبية من قبل الولايات المتحدة. تقرير وزارة الخارجية عن الإرهاب الدولي لعام 2015، كما فعل ذلك التقرير السنوي خلال العقدين الماضيين، وصف إيران مرة أخرى بأنها "الدولة الراعية الأولى للإرهاب". وتؤكد أن إيران، في عام 2015، "قدمت مجموعة من الدعم، بما في ذلك الدعم المالي والتدريب والمعدات، للجماعات حول العالم - وخاصة حزب الله. واصلت إيران الانخراط بعمق في الصراع في سوريا، والعمل عن كثب مع نظام الأسد لمواجهة المعارضة السورية، وكذلك في العراق، حيث واصلت إيران تقديم الدعم لمجموعات الميليشيات، بما في ذلك منظمة إرهابية أجنبية كتائب حزب الله.

1- دستور إيران، المادة رقم (144)، مرجع سابق، ص 28.

بالإضافة إلى ذلك، فقد تورطت في دعمها لهجمات جماعات المعارضة الشيعية العنيفة في البحرين.[1]

كما تحتل إيران الجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، بالإضافة إلى محاولاتها الجاهدة لتطوير الصناعات الدفاعية وحيازة قوة نووية في محاولة منها لتدعيم الاقتصاد الوطني أملًا في مجابهة العقوبات الدولية المفروضة مع الأخذ في الاعتبار حظرها من تصدير النفط مؤخرًا، وبما يتناسب مع طموحها الإقليمي.[2] ويعد امتلاك إيران للأسلحة النووية مع مواصلة برنامجها النووي الذي يشكل موضع اعتراض إقليمي ودولي له دور كبير في تفاقم الصراعات وعدم الاستقرار في المنطقة، بل إنه سبب أساسي لزيادة سباق التسلح بين دول المنطقة.

رابعًا: توجهات السياسة الإيرانية نحو المنطقة:

شجعت حالة الفراغ السياسي والأمني بالمنطقة العربية إلى فتح شهية القوى الإقليمية بالمنطقة إلى محاولة زيادة نفوذها بدول جوارها الإقليمي، فتسعى إيران إلى التغلغل بالمنطقة لتحقيق أهدافها الإقليمية بما يعزز نفوذها الإقليمي أيدلوجيًا وسياسيًا وعسكريًا، عن طريق دعم بعض الأطراف الموالين لها واستخدامهم لزعزعة أمن المنطقة واستقرار الدول، مسخرة كل إمكانيتها الجغرافية والاقتصادية والعسكرية كأدوات من أجل تحقيق أهدافها الخارجية، **ويمكن توضيح ذلك بصورة أكثر تفصيلًا:**[3]

1. تعد منطقة الخليج العربي أحد أهم المناطق الاستراتيجية في العالم حيث يمثل موقعها متوسطًا بين الشرق والغرب كما أنها تشكل منطقة التقاء طرق المواصلات بين آسيا وإفريقيا، وقد أعطى موقع الخليج العربي المنطقة نفوذًا اقتصاديًا واستراتيجيًا مهمًا. الخليج العربي ومناطقه الساحلية هي أكبر مصدر منفرد للنفط الخام في العالم وتهيمن الصناعات ذات الصلة على المنطقة كما

1- KATZMAN, Kenneth. Congressional Research Service (CRS), Iran's Foreign Policy 27/6/2016.

2- مصطفى صلاح، التدخلات التركية والإيرانية في المنطقة العربية: توافقات استراتيجية ومسارات مختلفة، المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ 15 أبريل 2018.

3- مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، "العراق ممر إيران للبحر المتوسط"، 15 يونيو 2017.

أن الحدود الشرقية للوطن العربي في منطقة الخليج تمتلك مجموعة من الجزر التي تمثل مراكز تنافس ولا تزال تمثل بؤرًا للصراع الإقليمي والدولي على حد سواء. وبسبب مواردها الضخمة من النفط والغاز، تلعب دول المنطقة دورًا مهمًّا في الاقتصاد العالمي، وقد جعلت هذه الثروة الطبيعية المنطقة مهمة جدًّا من وجهة النظر الجيوستراتيجية. فتجد أن الأهمية الاستراتيجية للخليج تكمن في ربطه للقواعد الجوية الممتدة من جنوبي شرق آسيا مع قواعد "الناتو" المنتشرة جنوب أوروبا الغربية، وتتزايد أهمية منطقة الخليج مع تزايد أهمية النفط كسلعة استراتيجية بالنسبة لاقتصاد العالم.

2. تسخر إيران ما تمتلكه من بعض من مقومات القوى الشاملة لتحقيق أهدافها الإقليمية بالمنطقة، حيث تمتلك عناصر ومقومات القوى العسكرية والاقتصادية مع امتلاكها العنصر الديموغرافي إلى جانب الموقع الجغرافي الممتاز كما أنها غنية بموارد جيولوجية قيمة مثل البترول والغاز والمعادن.

3. كانت هناك مجموعة من العوامل الدينية والسياسية والأمنية بالإضافة لتدخل أطراف خارجية أدت إلى اتساع الفجوة في العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل كبير وذلك خلال أكثر من العقدين.

4. **وهناك تباعد وعدم توافق بين إيران ودول الخليج العربي ويرجع ذلك إلى:**[1]

أ - الخلافات المذهبية بين غالبية شعوب دول الخليج السنة والإيرانيين الشيعة.

ب- التشدد الإيراني حيال قضية الجزر الإماراتية لدرجة رفض التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي للوساطة بين طهران وأبو ظبي.

ج- تأييد إيران في عام 2001 المرشح الفنزويلي لأمانة أوبك ضد المرشح السعودي الأوفر حظًّا.

د - انتقاد إيران المتكرر للبيانات الختامية التي تصدرها قمم دول مجلس التعاون لاحتواء تلك البيانات على إدانة لها بسبب إصرارها على احتلال الجزر الإماراتية الثلاث.

1- حسن يوسف محمد عبد الرحيم، "أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران على أمن الخليج دراسة الفترة من 1995"، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

ه- إجراء مناورات بحرية ضخمة في بعض الأحيان في الخليج وعند مضيق هرمز وبحر عمان.

و - كما تشهد العلاقات الخليجية الإيرانية توترًا، خاصة بعد قيام إيران بإنشاء محطة لتخصيب اليورانيوم في "ناتانز" وكذلك مفاعل لإنتاج الماء الثقيل في "أراك" ومع أن هذه الأنشطة لا تندرج ضمن الأنشطة المحظورة بموجب معاهدة منع الانتشار النووي إلا أن سبب الأزمة كان عائدًا إلى أن إيران قامت بهذه الأنشطة دون مراعاة الشروط الخاصة بتنفيذها، خاصة تلك المتعلقة بشرط الشفافية والعلنية المتمثل في ضرورة إبلاغ الوكالة الدولية للطاقة الذرية والحصول على موافقتها وإشرافها الكامل على هذه الأنشطة.[1]

إلا أن إيران تعتبر هذا البرنامج النووي مشروعًا قوميًّا ضمانه أن يحفظ لها هويتها ومحورية دورها الإقليمي في المنطقة، مبررة لذلك وجود العديد من المخاطر التي تهدد أمن إيران منذ التدخل الأمريكي في العراق 2003، فإن الوجود الأمريكي مجاور لإيران علاوة على المخاطر الكامنة من بعض القوى النووية المحيطة بها كباكستان والهند، فضلًا عن التهديدات الإسرائيلية بالقيام بضربة استباقية للمواقع النووية الإيرانية، ومع وجود ميادين للصراع مع دول الخليج في المناطق العربية أصبحت إيران أكثر تمسكًا بمشروعها النووي،[2] مع زيادة نفوها في دول المنطقة المحيطة.

ز - طبيعة العلاقات الإيرانية بالدول العربية التي تمارس إيران نفوذها فيها:

- **إيران والعراق:**[3]

في العراق، الناحية الاستراتيجية، استفادت إيران من قيام الجيش الأمريكي بالإطاحة بصدام حسين في عام 2003، من خلال إزالة خصم قديم وإنتاج حكومات يقودها مسلمون شيعة تربطهم علاقات طويلة الأمد بإيران.

1- عصام نايل المجالي، "تأثير التسليح الإيراني على الأمن الخليجي"، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 30.

2- فهمي هويدي، "أزمة الخليج: العرب وإيران - وهم الصراع ووهم الوفاق"، القاهرة، دار الشروق، 1994.

3- سابق, Congressional Research Service (CRS), Iran's Foreign Policy, PP. 13-14.

ودعمت إيران حكومة رئيس الوزراء نوري المالكي وهو مسلم شيعي. وفي المقابل، دعم المالكي معظم أهداف إيران الإقليمية، على سبيل المثال من خلال السماح لإيران بالتحليق فوق الأجواء العراقية لتزويد نظام الأسد بالاحتياجات العسكرية والمادية،[1] وهجوم يونيو عام 2014 بقيادة تنظيم داعش في وقت ما جعل قوات داعش على بعد 50 ميلًا من الحدود الإيرانية. واستجابت إيران بسرعة من خلال إمداد حكومة بغداد وكذلك قوة "البشمركة" التابعة لحكومة إقليم كردستان (KRG) بمستشارين من الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس، ومراقبة الاستخبارات بطائرات من دون طيار، وشحنات الأسلحة، وغيرها من المساعدات العسكرية المباشرة.[2]

بعد هجوم تنظيم الدولة الإسلامية، تردد أن القادة الإيرانيين وافقوا على إصرار الولايات المتحدة على استبدال حليف إيران القديم المالكي بإسلامي شيعي مختلف، حيدر العبادي، الذي تعهد بأن يكون أكثر شمولًا للقادة السنة.[3] قال المسؤولون الأمريكيون "إن استهداف إيران لتنظيم داعش يساهم بشكل إيجابي في جهود الولايات المتحدة لمساعدة الحكومة العراقية، لكن العديد من جوانب السياسة الإيرانية في العراق تعقد الجهود لمواجهة تنظيم داعش".

من السمات الرئيسة لسياسة إيران في العراق دعم الميليشيات الشيعية، التي حارب بعضها الولايات المتحدة خلال الفترة من 2003 - 2011. خلال ذلك التدخل الأمريكي، ورد أن إيران سلحت بعض هذه الميليشيات بذخائر صاروخية مطورة، مثل الذخائر المرتجلة بمساعدة الصواريخ (IRAMs). تشير التقديرات إلى أن الميليشيات الشيعية قتلت نحو 500 فرد من أفراد

1- GORDON, Michael, "Iran Supplying Syrian Military Via Iraqi Airspace," New York Times, September 5, 2012.

2- Iran News Agency Reports Death of Iranian Pilot in Iraq." Radio Free Europe/Radio Liberty. July 5," 2014.

3- DEHGHANPISHEH, Babak. "Iran Dramatically Shifts Iraq Policy to Confront Islamic State." Reuters, September 2, 2014.

الجيش الأمريكي خلال الفترة من 2003 - 2011. تشير التقديرات الحالية لإجمالي رجال الميليشيات الشيعية في العراق إلى نحو 110.000 - 120.000، بما في ذلك الميليشيات المدعومة من إيران منذ فترة طويلة، بالإضافة إلى نحو 40.000 رجل انضموا للقتال إلى جانب قوى الأمن الداخلي ضد تنظيم داعش. تعمل هذه القوات التي تم تجنيدها مؤخرًا بشكل مباشر مع قوى الأمن الداخلي وقد تلقت دعمًا من الولايات المتحدة في بعض المعارك منذ منتصف عام 2015. تُعرف جميع الميليشيات الشيعية مجتمعةً بقوات أو وحدات الحشد الشعبي، وهي تابعة للجنة الحشد الشعبي التي يرأسها مستشار الأمن القومي فالح الفياض. ونائب رئيس اللجنة هو رئيس إحدى ميليشيات كتائب حزب الله أبو مهدي المهندس. تلقت قوات الحشد الشعبي نحو مليار دولار من ميزانية الحكومة في موازنة 2015، والتي تمت زيادتها إلى ملياري دولار في ميزانية عام 2016.

قد تتلقى قوات الحشد الشعبي أيضًا أموالًا من الحكومة الإيرانية ومن منظمات شبه حكومية مختلفة في إيران، ويتردد أن قادة الميليشيات القديمة والأقوى، بمن فيهم قيس الخزعلي من عصائب أهل الحق، وهادي العامري من منظمة بدر، والمهندس من كتائب حزب الله، يتمتعون بنفوذ متزايد. لديهم جميعًا علاقات وثيقة مع إيران تعود إلى صراعهم السري المدعوم من إيران ضد صدام حسين في الثمانينيات والتسعينيات، حيث يلقى العبادي بشكل علني ضغطًا لتقليل اعتماده على الولايات المتحدة وحليفه الوثيق مع إيران.

- **الميليشيات الصدرية**[1]

تفسر النزعة القومية العراقية المعلنة لمقتدى الصدر جزئيًا معارضته للولايات المتحدة خلال الفترة من 2003 - 2011. والذي شكل ميليشيا "جيش المهدي" عام 2004 لمحاربة الوجود العسكري الأمريكي في العراق، وخاضت القوات الأمريكية عدة معارك كبرى مع جيش المهدي، وهي فرع

1- سابق, Congressional Research Service (CRS), Iran's Foreign Policy, P. 13

يسمى بـ"المجموعات الخاصة"، والعديد من الفروع الأخرى بما في ذلك "عصائب أهل الحق" و"كتائب حزب الله"، من 2004 إلى 2008. توارت حملة الصدر مع سياسة إيران لضمان انسحاب الولايات المتحدة بالكامل من العراق. كان جزء كبير من جيش المهدي يندمج ببطء في العملية السياسية كمؤسسة خيرية وشبكة توظيف تسمى "ممهدون" ويشير اسمها لمعنى ("أولئك الذين يمهدون الطريق"). وردًا على هجوم تنظيم داعش عام 2014، أعاد رجال ميليشيات جيش المهدي تنظيم أنفسهم ليصبحوا "لواء السلام" بنحو 15000 مقاتل.

- **إيران والبحرين:**[1]

تعد دولة البحرين جزيرة صغيرة ضمن دول مجلس الخليج العربي، وقد زادت أهميتها بعد اكتشاف البترول بها عام 1932، فأصبحت ذات أهمية استراتيجية لإيران التي تبعد عنها فقط ثمانية عشر ميلًا بحريًا، وتبعد اثني عشر ميلًا بحريًا عن الساحل السعودي. ودولة البحرين عضو أساسي ضمن المعسكر الخليجي المناوئ لإيران والمهتم بشأن القضايا الإيرانية. ويشكل الشيعة في البحرين نحو 60% من سكانها، وكثير منهم من أصل فارسي، في الوقت الذي تقود فيه دولة البحرين عائلة سنية (أقلية) البلاد.

إيران تعتبر أن البحرين ما هي إلا المحافظة الرابعة عشرة، طبقًا لما كانت عليه في حقبة تاريخية ماضية ففي عدة مناسبات سابقة، اندلعت التوترات بشأن المحاولات الإيرانية للتشكيك في شرعية الاستفتاء الذي أجرته الأمم المتحدة عام 1970 والذي اختار فيه البحرينيون الاستقلال بدلًا من الانتماء إلى إيران. في منتصف مارس 2016، قام قائد كبير سابق في الحرس الثوري الإيراني، والذي يقدم حاليًا المشورة للمرشد الأعلى خامنئي، بتأجيج هذه القضية من جديد بقوله إن البحرين مقاطعة إيرانية يجب ضمها.[2]

1- KATZMAN, Kenneth, For detailed information on Iran-Bahrain relations, see CRS Report 95-1013, Bahrain: Reform, Security, and U.S.Policy.

2- Gam News, Iran, as reported by Middle East Media Research Institute. 17/03/2016.

في عام 1981 ومرة أخرى في عام 1996، أعلنت البحرين أنها أحبطت محاولات إيرانية لدعم جهود المنشقين الشيعة البحرينيين للإطاحة بعنف بأسرة آل خليفة الحاكمة. ولكن لم تقف إيران عند هذا الحد، واستمرت في دعم العناصر الشيعية داخل البحرين إبان الاحتجاجات التي شهدتها البلاد منذ أوائل 2011، حيث شهدت البحرين أزمة سياسية واجهت خلالها السلطات البحرينية مرحلة خطيرة من زعزعة الاستقرار والشغب والاضطراب الأمني من قبل بعض القوى الشيعية المدعومة من إيران. وفي يوليو عام 2018 تم إدراج منظمة "سرايا الأشتر" كـ"منظمة إرهابية" تنتمي لإيران، حيث قامت بالعديد من العمليات الإرهابية، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية الأمريكية لوضعها على قوائم الإرهاب. كما أدرجت عضوين في المنظمة على قائمة الإرهاب، في خطوة أعلنتها الولايات المتحدة قائلة إنها "خطوة إضافية في جهدنا المستمر بقوة لمواجهة نشاطات إيران التي تسعى إلى زعزعة الاستقرار ونشاطاتها في المنطقة والمتعلّقة بالإرهاب".[1]

في سبتمبر 2015، داهمت حكومة البحرين واعتقلت العديد من مخابئ الأسلحة، وعمليات نقل الأسلحة، والمسلحين. ويشمل ذلك اكتشاف الحكومة البحرينية لمنشأة لصنع القنابل تحتوي على 1.5 طن من المتفجرات عالية الجودة. وفي عدة مناسبات، سحبت البحرين سفيرها مؤقتًا من إيران بعد انتقادات إيرانية لمعاملة البحرين لسكانها الشيعة أو تورط إيران في مؤامرات مناهضة للحكومة (على حد تعبير البحرين). في يونيو 2016، استغلت إيران إجراءات البحرين ضد القادة الشيعة الرئيسين لإصدار انتقادات متجددة وتهديدات ضمنية ضد نظام آل خليفة الحاكم.

- **إيران واليمن:** [2]

في ما سبق، لا يبدو أن اليمن يمثل مصلحة أمنية جوهرية لإيران، إلا أن القادة الإيرانيين، بشكل عام، ينظرون إلى عدم الاستقرار في اليمن على أنه

1- U.S. Department of State, Bureau of Counterterrorism, Executive Order 13224, Terrorist Designations Under Amended Executive Order To Modernize Sanctions To Combat Terrorism, 10/09/2019.

2- CRS Report R43960, Yemen: Civil War and Regional Intervention, by Jeremy M. Sharp.

فرصة لاكتساب نفوذ إضافي ضد السعودية، التي تشترك في حدود طويلة مع اليمن. ولطالما ادعى قادة اليمن المنتخبون أن إيران تحاول الاستفادة من عدم الاستقرار في اليمن من خلال دعم حركة إحياء الشيعة الزيدية المعروفة باسم "الحوثيين" (أنصار الله) بالسلاح والمساعدات الأخرى.

كان اليمن غير مستقر منذ الثورات العربية عام 2011، والتي شملت اليمن وأجبرت الرئيس علي عبد الله صالح لفترة طويلة على الاستقالة في يناير 2012. في أوائل عام 2015، استولى الحوثيون وحلفاؤهم على العاصمة صنعاء، مما أجبر خليفة صالح، عبد ربه منصور الهادي، للفرار إلى عدن. وشكلت السعودية لاحقًا تحالفًا عربيًا من عشر دول، بمساعدة لوجيستية من الولايات المتحدة، شن غارات جوية وعملًا بريًا ضد قوات الحوثيين واستعاد بعض الأراضي الرئيسة،[1] باعتبار أن التحالف العسكري هو الحل الذي قد يعيد حكومة هادي المنتخبة، وهي نتيجة يمكن أن تعوق نفوذ إيران في شبه الجزيرة العربية. ووصف مراقبون نفوذ إيران على الحوثيين بأنه محدود، وأن تمرد الحوثيين ضد الرئيس هادي لم يكن بتحريض من إيران.

في أبريل 2015، قال متحدث باسم مجلس الأمن القومي الدولي التابع للأمم المتحدة: "يبقى تقييمنا أن إيران لا تمارس القيادة والسيطرة على الحوثيين في اليمن"، وبحسب ما ورد قال مسؤول استخباراتي أمريكي لم يذكر اسمه: "من الخطأ التفكير في أن دعم إيران للحوثيين أقل منهجية أو على نطاق أوسع بكثير من دعم إيران للحكومة العراقية أو لحكومة الأسد في سوريا"[2]. لم يذكر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب الدولي لعام 2015 دعم الحوثيين في تحليلها لأنشطة إيران. ومع ذلك، أكدت لجنة من خبراء الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة امتثال إيران لقيود الأمم المتحدة على

1- Ali al-Mujahed and Hugh Naylor. "Yemen Rebels Defy Saudi-led Attacks." Washington Post, March 28, 2015.

2- Ali Watkins, Ryan Grim, and Akbar Shahid Ahmed, "Iran Warned Houthis Against Yemen Takeover," Huffington Post, April 20, 2015.

مبيعاتها من الأسلحة في الخارج أن إيران قامت بشحن أسلحة إلى الحوثيين.

في سبتمبر 2015، أعلن التحالف الذي تقوده السعودية أنه استولى على قارب إيراني يُزعم أنه كان يسلم أسلحة للحوثيين. وخلال زيارة للبحرين في أوائل أبريل 2016، ورد أن وزير الخارجية الأمريكي جون كيري قد أطلعه مسؤولون في البحرية الأمريكية على اعتراض السفن الأمريكية والبريطانية والفرنسية لأربع شحنات أسلحة إيرانية على الأقل متجهة إلى الحوثيين[1]. اتفقت الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي في 21 أبريل 2016 على تسيير دوريات مشتركة لمنع شحنات الأسلحة الإيرانية إلى الحوثيين. ولا توجد تقديرات مؤكدة للمساعدات الإيرانية للحوثيين، لكن بعض مصادر الحوثيين تقدر أن إيران زودت الجماعة بـ"عشرات الملايين من الدولارات" على مدى السنوات القليلة الماضية[2].

هناك عوامل مهمة تقيد قدرة إيران على زيادة مشاركتها في اليمن وتفسر سبب استمرار انخفاض دعمها للحوثيين نسبيًّا، على الرغم من تزايده بشكل مطرد على مر السنين، خاصة منذ منتصف عام 2014. أولًا: تشير المستويات العالية من عدم الاستقرار في اليمن إلى أن التزامًا كبيرًا بالموارد سيكون مطلوبًا لإيران لاكتساب القدرة على تشكيل الأحداث أكثر من كونها ذات دور هامشي. ثانيًا: مصالح إيران في اليمن محدودة: من منطلق أن اليمن تأتي في الأولوية الإيرانية بعد باقي دول الهلال الشيعي (العراق وسوريا ولبنان). ثالثًا: أن تنخرط إيران بقوة في اليمن من شأنه أن يزيد من مخاطر وكلفة التوسع، نظرًا لاستثماراتها في أماكن أخرى، لا سيما في العراق وسوريا ولبنان. وأخيرًا: تدرك إيران أن اليمن يمثل أولوية رئيسة للسعودية. ونتيجة لذلك، فإن التدخل الإيراني الأقوى والأكثر علانية من شأنه أن يخاطر بتصعيد غير منضبط للتوترات مع الرياض، وهي نتيجة

1- David Sanger. "Kerry Confronts Concerns of Arab States After Iran Nuclear Deal." New York Times, 08/04/2016.

2- Jay Solomon, Dion Nissenbaum, and As Fitch, "In Strategic Shift, U.S. Draws Closer to Yemeni Rebels." Wall Street Journal, 29/01/2015.

تريد طهران تجنبها. باختصار، من المرجح أن تفوق تكاليف المشاركة الأكبر الفوائد المحدودة. على الرغم من هذه القيود، توصلت طهران إلى تقييم أن الاستثمار المحدود يمكن أن يجلب عوائد طفيفة ولكنها مهمة.[1]

- **إيران والأزمة السورية:**

تحتل سوريا مكانة هامة لدى صناع القرار الإيراني حيث إنها تمثل حلقة الوصل لإكمال النفوذ الإقليمي الممتد بينها وبين العراق حيث ميليشيات الحشد الشعبي ولبنان حيث كتائب حزب الله وصولًا إلى الأراضي العربية المحتلة إلى جانب الاعتبارات المتعلقة بميزان القوى الإقليمية والحفاظ على المصالح الاستراتيجية للدولتين، خاصة في ظل الإحساس المشترك المتعلق بالمخاطر المحيطة بهم. وتعد العلاقة بين إيران وسوريا الأكثر ثباتًا بالمنطقة منذ زمن بعيد حيث بدأت تشارك البلدين نفس العدو منذ العام 1979، فقد وجدت سوريا نفسها وحيدة بالصراع العربي الإسرائيلي بعد توقيع مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل ورفضها الفكرة بحد ذاتها إلى جانب سقوط حكم الشاه بعد قيام الثورة الإيرانية واتخاذها من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل عداء واضحًا وصريحًا على المستويات كافة. ومع اشتعال الحرب العراقية الإيرانية تضامنت سوريا مع إيران بسبب وجود خلافات قديمة بين حافظ الأسد وصدام حسين منذ انقسام حزب البعث عام 1966.

وعند اندلاع الثورة السورية في 2011 وضح كيف أن سوريا تمثل الحليف العربي الأقرب لإيران، حيث ساندت إيران النظام السوري في كل الإجراءات التي اتخذها وقدمت له أنواع الدعم كافة خوفًا من إمكانية سقوط النظام السوري واستبداله بنظام مناوئ للسياسات الإيرانية في المنطقة، فكانت عمليات الحرس الثوري الإيراني في سوريا هي أول عملية واسعة النطاق ومعترف بها في بلد أجنبي منذ تأسيس الدولة بعد ثماني سنوات من الصراع في الداخل.

1- Iran's policy towards the Houthis in Yemen: A limited return on a modest investment, The Royal Institute of International Affairs.

تؤكد الولايات المتحدة أن الرئيس بشار الأسد يجب أن يترك منصبه في نهاية المطاف كجزء من حل سياسي تفاوضي للصراع. تصر إيران علنًا على أن مصير الأسد لا يقرره إلا الشعب السوري وليس القوى الخارجية، ويبدو أن أفعالها تهدف إلى إبقاء الأسد في السلطة إلى أجل غير مسمى على الرغم من أيديولوجيته العلمانية. وتعتبر إيران الأسد حليفًا رئيسًا لأن نظام الأسد يتمركز حول مجتمعه العلوي، الذي يمارس الإسلام الأقرب إلى الشيعة. كما كان هو ووالده، الذي قاد سوريا قبله، أقرب الحلفاء العرب لإيران. كما أن تعاون سوريا يعد مفتاح تسليح وحماية حليف إيران الأكثر اعتزازًا في الشرق الأوسط، حزب الله اللبناني. ويبدو أن إيران تخشى من وصول الدولة الإسلامية والمتطرفين الإسلاميين السنة الآخرين إلى السلطة إذا سقط الأسد. تسعى إيران إلى ضمان عدم تمكن الجماعات السنية المتطرفة من مهاجمة حزب الله بسهولة في لبنان عبر الحدود السورية.

استخدمت كل من إيران وسوريا حزب الله كوسيلة ضغط ضد إسرائيل لمحاولة تحقيق أهداف إقليمية. يؤكد المسؤولون والتقارير الأمريكية أن إيران تقدم كميات كبيرة من الدعم المادي للنظام السوري. فهي تقدم الأموال والأسلحة ومستشاري الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس مباشرة إلى نظام الأسد، وتجنيد مقاتلي حزب الله ومقاتلين آخرين من الميليشيات الشيعية غير السورية.[1] تشير التقديرات إلى أن إيران نشرت ما بين 1300 و1800 من الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس، والقوة البرية للحرس الثوري الإيراني، وحتى بعض أفراد القوات الخاصة في الجيش النظامي في سوريا.[2] في فبراير 2016، وبعد تدخل روسيا في سوريا، شهد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري أن إيران خفضت مستويات قوتها في سوريا إلى حد ما، مما يشير إلى أن إيران ربما كانت تستخدم التدخل الروسي لتقليل مخاطرها هناك. وقد قُتل نحو 200 عسكري إيراني في سوريا، بما

1- Details and analysis on the full spectrum of Iranian assistance to Asad is provided by the Institute for the Study of War. "Iranian Strategy in Syria," by Will Fulton, Joseph Holliday, and Sam Wyer. May 2013.

2- WILLIAMS, Dan. "Israel Says 55 Iranians Killed in Syria's War." Reuters, 19/11/2015; American Enterprise News Round Up. 04/04/2016.

في ذلك العديد من القادة رفيعي المستوى في الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس، مما يشير إلى أن الأفراد الإيرانيين يتجاوزون الدور الاستشاري الذي تعترف به إيران.[1] ويعد نشر قوات الجيش النظامي في سوريا أمرًا مهمًّا لأن الجيش النظامي الإيراني كان تاريخيًّا محصورًا بالعمليات داخل إيران فقط. في يونيو 2015، صرح مكتب المبعوث الخاص للأمم المتحدة إلى سوريا ستافان دي ميستورا أنه يقدر مساعدات إيران لسوريا، بما في ذلك المساعدات العسكرية والاقتصادية، بنحو ستة مليارات دولار سنويًّا. تختلف التقديرات الأخرى.[2] وقد ساعد الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس في تنظيم قوات الأسد، بما في ذلك من خلال إنشاء قوات الدفاع الوطني (NDF)، وهي ميليشيا على غرار قوة الباسيج الإيرانية، لمساعدة الجيش السوري.[3] كما قام الحرس الثوري الإيراني - فيلق القدس بتجنيد ودفع مقاتلين شيعة إقليميين، بما في ذلك ميليشيات شيعية عراقية وشيعة من أفغانستان وباكستان، لمساعدة القوات السورية المتعثرة. وعلى وجه الخصوص، حثت إيران وسهلت نشر ما يقدر بـ 2000 - 4000 مقاتل من عناصر حزب الله في سوريا، وهي نسبة كبيرة من قوة حزب الله. وتشير بعض التقديرات إلى أنه قد يكون هناك ما يصل إلى 20 ألف مقاتل شيعي أجنبي في سوريا، بما في ذلك مقاتلو حزب الله.

في الوقت نفسه، لم تتخلَّ إيران عن الدبلوماسية لمحاولة تحقيق بعض أهدافها على الأقل في سوريا. يؤكد بعض الخبراء أن إيران قد تكون على استعداد للتخلي عن الأسد إذا كان القيام بذلك يمكن أن ينقذ أهداف إيران الأساسية في سوريا.[4] وفي ديسمبر 2012، ومرة أخرى في يوليو 2015، أعلنت إيران عن مقترحات للانتقال السلمي في سوريا والتي من شأنها

1- Fulton, Will. Holliday, Joseph, and WYER, Sam, "Iranian Strategy in Syria," Institute for the Study of War, May 2013.

2- Eli Lake. "Iran Spends Billions to Prop Up Asad," Bloomberg View, 09/06/2015.

3- The Basij is a militia, under the command of the IRGC, that plays a role in internal security and which could undertake combat in the event Iran is engaged in armed conflict with another state.

4- KATZMAN, Kenneth. Congressional Research Service (CRS), Iran's Foreign Policy, 27/06/2016.

أن تتوج بانتخابات حرة متعددة الأحزاب. لم تعارض إيران علنًا البيانات المشتركة الصادرة عقب اجتماعات دولية في فيينا في 30 أكتوبر و14 نوفمبر 2015، والتي حضرتها إيران. تمت دعوة إيران للمشاركة في عملية فيينا بعد أن أسقطت الولايات المتحدة اعتراضاتها على أساس أنه في أعقاب خطة العمل الشاملة المشتركة، يمكن لإيران أن تساهم في حل سياسي في سوريا. إذا تخلت عن الأسد، فمن المرجح أن تحاول إيران هندسة انضمام زعيم آخر، من المفترض أن يكون علويًا، والذي من المرجح أن يلائم مصالح إيران. من شبه المؤكد أن تبذل إيران جهودًا مكثفة لمنع انضمام أي حكومة في سوريا من شأنها أن ترفض استخدام سوريا كقاعدة لإيران لتزويد حزب الله وحمايته. وفي ضوء هذه التخوفات فمنذ أجل بعيد كانت إيران تعتبر بالنسبة لسوريا أهم الموردين للنفط، تم تسليم ما يقرب من مليون برميل من النفط الخام الإيراني إلى ميناء بانياس السوري خلال الأسبوع الأول من شهر مايو 2019.[1]

قال حسين جابري أنصاري، كبير مستشاري وزير الخارجية الإيراني، في أكتوبر 2018: "إن إيران لا تريد إنشاء جمعية خيرية في سوريا، بل ترغب في الحصول على فرص اقتصادية في السوق السورية". وعبر يحيى رحيم صفوي كبير مستشاري المرشد الأعلى عن موقف مماثل. وقال الصفوي في 18 فبراير: "يجب على إيران إعادة ما أنفقته في سوريا، والسوريون مستعدون للتعويض عن طريق مناجم النفط والغاز والفوسفات السورية". وأدلى مسؤولون إيرانيون آخرون بمثل هذه التعليقات في الأشهر الأخيرة.[2] ويتضح أن إيران تجاوزت الدور العسكري راغبة بممارسة دور اقتصادي بسوريا حالة التوصل إلى نظام للتسوية.

وبدءًا من عام 2012 اتجهت إيران إلى استخدام الأراضي السورية واللبنانية

1- Iran appears to be restarting oil shipments to Syria as Trump turns up pressure. وفقًا لموقع TankerTrackers.com وClipperData، وهما مجموعتان تتابعان سفن النفط. سيكون هذا أول تسليم نفط إيراني إلى سوريا منذ نهاية عام 2018، وفقًا لسمير مدني، مؤسس شركة TankerTrackers

2- Iran Seeks Economic Benefits From Syria.

كساحة للحرب مع إسرائيل التي تراقب عن كثب الجهود التي يبذلها «حزب الله» وسوريا -بمساعدة إيران- لإنتاج صواريخ عالية الدقة في لبنان وسوريا يمكن أن تشلّ البنية التحتية الحيوية لإسرائيل وتجعل استقرار الجبهة السورية اللبنانية أمرًا غير مؤكد، وجهود إيران لتحويل سوريا إلى نقطة انطلاق للعمليات العسكرية ضد إسرائيل ومنصة لإبراز القوة في بلاد المشرق من جهة أخرى. ولكن في الوقت الذي تتبع فيه إيران أجندةً مناهضة لاستمرار الوضع الراهن في سوريا ومنطقة الخليج، والتي غالبًا ما تسببت في نزاع مع إسرائيل والولايات المتحدة، أظهرت أنها تسعى لتجنّب الحروب التقليدية وما يترتب عليها من خسائر فادحة لقواتها. وبدلًا من ذلك، تعتمد على تنفيذ عمليات بالوكالة وأعمال إرهابية وأنشطة مؤثرة لكن غير فتاكة. ومع ذلك، غامرت إيران بتنفيذ بعض الهجمات عالية الخطورة قد يترتب عليها احتمالات تصعيد فقامت بإطلاق طائرة من دون طيار في فبراير 2018 محملة بالمتفجرات من الأجواء السورية إلى الأجواء الإسرائيلية لكن أسقطتها إسرائيل، وأثارت الحادثة اشتباكات عدة بينهما.[1]

ويبدو أن إسرائيل مستعدة لخطر التصعيد، حيث نفذت أكثر من 130 ضربة جوية ضد شحنات أسلحة موجهة إلى حزب الله، وقد قامت بتوسيع دائرة استهدافها عام 2017 لتشمل مقرات عسكرية إيرانية بسوريا دون إشعال فتيل مواجهة واسعة النطاق إلا أنها تريد تجنب حرب مع إيران على الجبهتين السورية واللبنانية. وتخشى إسرائيل من نشوب حروب أخرى بالمنطقة، خاصةً مع الجانب الإيراني، بسبب نجاح إيران في بناء بنية تحتية عسكرية في سوريا بالرغم من الحرب الأهلية الدائرة ونشر فيلقها الشيعي على حدود إسرائيل كما أنها تخشى نشوب حروب على جبهات متعددة ومتباعدة برًّا وبحرًا وجوًّا وبمجال المعلومات تضم مقاتلين من حزب الله وسوريا والعراق وإيران واليمن.

هذه الحروب من المرجح أن تحدث نتيجة لتصعيد غير مقصود من الجانب

1- Maj. BEN HOUR, Nadav, IDF and Michael Eisenstadt, The Great Middle Eastern War of 2019, Washington institute, 2018. pp.2-5.

الإيراني بسوريا ضد إسرائيل، أو بضربة إسرائيلية ضد منشآت الصواريخ بلبنان أو سوريا، أو نتاج ضربة أمريكية أو إسرائيلية على البرنامج النووي الإيراني وقد تحدث نتيجة صراع بدءًا بالخليج ويصل لحدود إسرائيل ناتج من تحركات إيرانية تحريضية كما فعل صدام حسين بإطلاق صواريخ ضد إسرائيل محاولة منه لطرد القوات الأجنبية من الخليج عام 1991.

مشروعات قوى الجوار الإقليمي في المنطقة العربية

المشروع الإسرائيلي

- يهدف إلى استمرار دولة إسرائيل وبسط هيمنتها على المنطقة، مع تنفيذ مخطط التفتيت على خلفية التباين المذهبي وأداته الإرهاب.
- ترى إسرائيل أن الساحة الأوسع للتنافس المضطرب على السلطة، والنفوذ، والبقاء، وعلى شكل النظام الإقليمي للمنطقة العربية هو التنافس بين أربع معسكرات/ محاور من الذين يرغبون في تشكيل نظام إقليمي يحقق مصالحهم في القضايا الأساسية وهي المحور الشيعي المتشدد – محور الدول العرب السنة البرجماتية – محور الإسلاميين السنة (الإخوان المسلمين) – محور السلفيين الجهاديين (التنظيمات الإرهابية).

المشروع التركي

- يهدف إلى فرض نفوذ تركي في كافة مناطق ربوع الإمبراطورية العثمانية الزائلة في محاولة لاستعادة روحها في إطار إسلامي في تنسيق قوي مع قطر وآخر حذر مع إيران، وعلاقات متوترة مع الولايات المتحدة وروسيا وأوروبا وإسرائيل ودول الخليج ومصر، ودول أخرى في أقاليم محيطة.
- تعمل تركيا بسياسة فرض الأمر الواقع والتنفيذ الفوري على الأرض مستغلة الصراع بين الولايات المتحدة وروسيا وحاجة كل منهما لمرتكزات القوة التركية، كما تستغل تركيا تزايد مشاكل اللاجئين والهجرة غير الشرعية والجرائم العابرة للحدود في تفاوضها مع أوروبا، وتستغل أيضا تنظيم الإخوان المنتشر في المنطقة لدعم الأهداف التركية وخلخلة الأنظمة الحاكمة المناوئة لها.

المشروع الإيراني

- يهدف إلى فرض النفوذ المترامي من لبنان شمالا إلى اليمن جنوبا من خلال استعادة روح الإمبراطورية الفارسية بغطاء ديني ممزوجا بفكر الثورة الخومينية عام 1979، ولذلك يلاحظ الدعم الإيراني بكل السبل لكل ما هو "إسلامي" مع دعم خاص للشيعة. ويفسر ذلك تعاطفهم مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر وغيرها في أعقاب ثورات يناير 2011. ويفسر ذلك أيضا دعم إيران للتنظيم حماس. فضلا عن دعم فكرة المقاومة الفلسطينية في العموم والتي تعد آلية دالة على مشروع إيراني متماسك.
- يعد الوجود الإيراني في سوريا ولبنان والعراق واليمن، خير مجسد لهذا المشروع، والتنسيق مع موسكو كغطاء دولي في مواجهة نقيضه الأمريكي الأوروبي المناقض، والتنسيق أيضا مع بكين في نفس الإطار.

الفصل الثالث

صراع القوى في المسرح العربي

التنافس الدولي والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط والتحديات الناجمة عنه في ديناميات أمنية جديدة

تشهد المنطقة منذ عام 2011 مزيجًا من عودة التنافس بين القوى العظمى التي تسعى لتغيير جيوسياسية الشرق الأوسط بشكل كبير، حيث تحاول الولايات المتحدة وروسيا صياغة القرار الإقليمي للشرق الأوسط. من ناحية أخرى، نجد الصين التي لا تلعب حاليًا دورًا رئيسًا في الشأن الإقليمي بالمنطقة، إلا أنها تبني علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية في جميع أنحاء المنطقة وتستعد لتكون أكثر نفوذًا في المستقبل. بالإضافة إلى دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة الذي يسعى لتهدئة ومنع خطر نشوب صراعات في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لما تسببه له هذه النزاعات من تدفق موجات الهجرة غير الشرعية والإرهاب والجرائم العابرة للحدود.

وعلى المستوى الإقليمي هناك ستة لاعبين آخرين: منها القوى الإقليمية التقليدية الثلاث (إيران وتركيا وإسرائيل) من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك ثلاث دول عربية تحاول المشاركة في تشكيل النظام الإقليمي بالمنطقة، وهي المملكة العربية السعودية والتي أصبح من المعتاد تناولها كقوة إقليمية رابعة بالمنطقة، والإمارات العربية المتحدة وقطر، وجميعها دول فاعلة في الشرق الأوسط ومناطق أخرى محيطة، مثل القرن الإفريقي وآسيا الوسطى والبلقان. مما ينبئ بمزيد من عدم الاستقرار، والسبب في ذلك هو ضعف إدارة النفوذ الناتج عن التنافس شديد التعقيد بين القوى العظمى والإقليمية والدول الفاعلة وبما تمتلكه من عناصر قوى غير متوازنة، وهو الأمر الذي يستدعي دراسة عوامل وصور التنافس بين الفاعلين الإقليميين والدوليين وأن نستقرئ جميع العوامل المؤدية إلى تصعيد النزاع، ودراسة الخصائص المميزة لكل هذه النزاعات ومصالح الأطراف المتدخّلة وآليات التأثير المستخدمة في الديناميات الأمنية الجديدة. وكلمة "ديناميات" مُعربة من كلمة باللغة الإنجليزية "Dynamics"، وهي تعني طبقًا لقاموسي (كامبريدج وويبستر) "حركة الكيانات تحت تأثير القوى"، وتعني أيضًا "القوى أو الخصائص التي تحفز النمو أو التطور أو التغيير داخل نظام أو عملية معينة"، وقد اتخذه الأكاديميون والباحثون حديثًا للإشارة إلى "التفاعلات بين القوى والدول الفاعلة الإقليمية سواء كانت تفاعلات سياسية أو دبلوماسية أو اقتصادية أو أمنية أو جميعها معًا تحت تأثير القوى العظمى أو خارج تأثير بعضها وبما يغير المعادلات السياسية بشكل حاد يؤثر على صياغة ومستقبل النظام الإقليمي لمنطقة محددة".

لذا فإنه يمكن تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: التنافس الإقليمي بين القوى الإقليمية والدول الفاعلة في الشرق الأوسط في ديناميات أمنية جديدة.

المبحث الثالث: التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الأول

التنافس الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين في الشرق الأوسط

أولًا: أوضاع القوى الثلاث

(1) الولايات المتحدة الأمريكية:

بعد عقدين كاملين من تحول النسق العالمي من نظام ثنائي القطبية، إلى النسق الأحادي بتفكك الاتحاد السوفييتي إلى خمس عشرة دولة، وقيام الولايات المتحدة بفرض هيمنتها على القرار الدولي، قررت روسيا الاتحادية بقيادة فلاديمير بوتين كوريث شرعي للاتحاد السوفييتي المنهار العودة أمام الولايات المتحدة كنظير قادر على المشاركة في تشكيل النظام العالمي وحرمانها من احتكار القرار الدولي فيه.

تمتلك الولايات المتحدة العديد من مشتملات القوة والتي تتميز بكبر الحجم والكفاءة والتنوع والقدرة على التأثير، ومن ثم، تعد الولايات المتحدة الدولة الأقوى اقتصاديًّا وعسكريًّا وتكنولوجيًّا، وتتمتع بنفوذ سياسي وثقافي عالمي. وتبقى الولايات المتحدة المتدخّل الخارجي الأول والرئيس في المنطقة التي طالما كانت ساحة للتنافس والصراعات، حيث تمارس هيمنتها ونفوذها من خلال مزيج معقد من العلاقات والتنافس في المنطقة.

مبدئيًّا، رغم بدء تقليص هيمنة الولايات المتحدة في المنطقة العربية، إلا أنها ما زالت في حالة تنافس متزايد على النفوذ السياسي والأمني والعسكري أمام روسيا

في المنطقة،[1] وتعمل الولايات المتحدة على تقويض نفوذ روسيا، للتصدي لدورها المتنامي في المنطقة، وبما يحرم روسيا من أن تتحدى أو تُعطل بشكل جزئي أو كلّي أو مباشر الدور الأمريكي في المنطقة.[2]

في هذا الإطار ومن دراسة استراتيجيات الأمن القومي للولايات المتحدة وعقائد أوباما وترامب وسياسات الولايات المتحدة في المنطقة يمكن الوصول **للآتي:**

يمكن تلخيص **الرؤية الاستراتيجية الأمريكية** في أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية القطب الأقوى في العالم، والقادر على إعادة صياغة النظام العالمي وفرض الهيمنة على قارته. وأن تتضمن مجتمعًا حرًّا قادرًا على الابتكار والإبداع بصورة تحقق السبق العالمي وبما يعظم قدراتها التكنولوجية والاقتصادية والعسكرية. وأن تمتلك المرونة السياسية التي تحقق لها المقدرة على التوافق بين القيم والمصالح الأمريكية في الداخل والخارج.

كما يمكن تلخيص الأهداف الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة في الآتي:

أمن الطاقة، حيث تحوي منطقة الشرق الأوسط الجزء الأكبر من احتياطات النفط والغاز في العالم، وتحقق الولايات المتحدة هذا الهدف من خلال ميزة بيع النفط بالدولار الأمريكي فقط، وتأمين مصادر الطاقة بالمنطقة للولايات المتحدة وحلفائها في جميع أنحاء العالم،[3] وكلاهما يمكن الولايات المتحدة من الهدف الفرعي الثالث وهو السيطرة على الطاقة والبلدان الصناعية التي تحتاج لها بشكل عام أمام منافسيها الرئيسين (روسيا العضو في أوبك +، والصين الدولة غير العضو في أوبك).[4]

ضمان بقاء إسرائيل في المنطقة، مما يستوجب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية

1- سي إن إن، مقارنة بين قدرات الجيشين الروسي والأمريكي.. أيهما الأقوى؟ 25 أبريل 2019.

2- Emma Ashford, Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East, Strategic Studies Quarterly, Spring 2018. Pp.127-128.

3- Daniel Byman and Sara Bjerg Moller, The US and the Middle East: Interests, Risks, and Costs in Jeremi Suri and Benjamin valentine (eds.,) , Sustainable Security: Rethinking American : National Security Strategy, The Tobin Project, Oxford University Press. 2016.pp. 3-9.

4- سابق،, pp.17-18.

بشكل دائم للدفاع عن وجود إسرائيل، الأمر الذي يتطلب انخراطًا عسكريًا وسياسيًا في المنطقة للحفاظ على أمن الدولة العبرية.[1] ومما لا شك فيه أن استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أكبر فترة ممكنة مرتبط باستمرار هيمنتها على النظم الإقليمية، وفي مقدمتها النظام العربي والشرق أوسطي، وأن المدخل لذلك هو تمكين إسرائيل من الهيمنة على مقدرات هذا النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه وذلك من خلال الدعم المطلق وغير المحدود لإسرائيل وبما يمكنها من التفوق الكاسح على كل القوى الإقليمية المجاورة، والقضاء على القوى المنافسة لإسرائيل.[2]

التصدي لتهديد الإرهاب والتطرّف، والذي تراه الولايات المتحدة خطرًا يهدد أمنها القومي ومصالحها في المنطقة. والتصدي له يستدعي استمرار الدعم السياسي والعسكري للعديد من الدول في العالمين العربي والإسلامي، حتى تشدد على التعاون الأمني والاستخباراتي معهم. خاصة في حالة الانتقال الديمقراطي في العالم العربي التي قد تضع الأحزاب الإسلامية في مقاعد السلطة.[3]

التصدي للتواجد المتزايد للقوى العالمية الأخرى، وأهمها الدول محل الدراسة وروسيا والصين، ويتم ذلك بتقويض نفوذهما، حيث أصبح لديهما أدوار متنامية في المنطقة، وبالتالي لا تريد الولايات المتحدة أن تتحدى أو تُعطل أيٌّ من هذه الدول بشكل جزئي أو كلّي أو مباشر الدور الأمريكي في المنطقة.

وأخيرًا، الحفاظ على حرية الملاحة البحرية الأمريكية والمرور التجاري العالمي عبر الممرات البحرية الرئيسة في الشرق الأوسط - مضيق هرمز، مضيق باب المندب، وقناة السويس.

1- Aksan, Cihan, and Jon Bailes. "Gilbert Achcar: The United States in the Middle East." In: Weapon of the Strong: Conversations on US State Terrorism, 173-92. London: Pluto Press, 2013. Accessed January 30, 2020.

2- جمال علي زهران، (دكتور)، "منهج قياس قوة الدولة واحتمال تطور الصراع العربي – الإسرائيلي"، القاهرة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 184.

3- Micah Zenko, US Military Policy in the Middle East: An Appraisal, US and the Americas Programme, Research Paper, The Royal Institute of International Affairs. October 2018. Pp.9-14.

(2) **روسيا الاتحادية:**

في المقابل، نجد روسيا والتي تراها الولايات المتحدة أنها الدولة الأقل قوة في العديد من مشتملات القوة الشاملة، الأمر الذي جعل روسيا تفكر في تطوير آلياتها وكيفية استخدامها لعناصر القوة المتاحة لديها وبما يحقق لها المرونة والقدرة على المناورة أمام الولايات المتحدة في المنطقة.

فقد فاز بوتين في الانتخابات الرئاسية في مارس 2012 بنسبة 64% من الأصوات.[1] حدث ذلك تزامنًا مع فوضى الشرق الأوسط التي أعقبت الثورات العربية والتي أطلق عليها "الربيع العربي" وانخفاض أسعار النفط بين المشاكل الأخرى، الأمر الذي دفع بوتين لتفهم تحدياته بشكل دقيق.

أصبح بوتين متأكدًا من أنه يجب عليه تغيير أسلوبه البراجماتي الحذر الذي اتبعه في فترتي الرئاسة السابقتين خلال العقد الماضي، حيث يبدو أنه كان أمامه خياران رئيسان:

الأول: الانعزال، وذلك تجنبًا للأزمات الإقليمية والدولية في محاولة للتركيز على إيجاد حلول للمشكلات المحلية المتراكمة وإعادة بناء اقتصاد روسيا.

الثاني: التحول لاستعادة مكانة روسيا الإقليمية والعالمية لمواجهة النفوذ الأمريكي والأوروبي المتنامي، وفي نهاية المطاف الاستفادة من الموارد المتاحة في مجالات النفوذ الروسي المخطط خارج الحدود الروسية وتحديدًا في المنطقة العربية. ويبدو أن بوتين قرر العمل بالخيار الثاني.

وضع بوتين أهدافًا قصيرة المدى لاستعادة الهيبة والزعامة الروسية في المنطقة من خلال عدة محاور رئيسة، وذلك أساسًا لتعزيز القدرات النووية والفضائية وتحقيق الانتشار السريع في البحر الأسود عبر أوكرانيا. حيث سعى لاستغلال الثغرات بالاستراتيجيات الأمريكية في المجالات ذات الاهتمام بدعم من الموالين لروسيا في شرق أوكرانيا وشبه جزيرة القرم والمشاكل السياسية والأمنية التي تواجه بلدان الشرق الأوسط. لقد خطط بوتين لتوسيع نفوذه في الشرق الأوسط في

1- وكالة الأنباء السعودية، عام / بوتين: الناخبون قالوا نعم لروسيا الكبيرة، 25 مارس 2012.

البحر المتوسط من خلال خطوات محددة، الأولى في سوريا من خلال إيران وتركيا من جانب وإسرائيل من جانب آخر، مع توطيد علاقاته مع مصر غربًا ذات النفوذ المتنامي في ليبيا. في هذه الأثناء، كانت إسرائيل تنشئ عمقًا استراتيجيًا شرقيًا في سوريا يضمن حماية الأمن القومي الإسرائيلي، مما دفع إسرائيل إلى تعميق العلاقات مع روسيا في عدة مجالات.

في هذا الإطار ومن دراسة استراتيجية الأمن القومي **ل**روسيا الاتحادية الصادرة في ديسمبر 2015 وعقيدة بوتين وسياسة روسيا في المنطقة يمكن الوصول **للآتي:**

يمكن تلخيص **الرؤية الاستراتيجية الروسية** في استعادة ثقل روسيا الاتحادية كقوة عالمية مناظرة للولايات المتحدة في عالم متعدد الأقطاب، قادرة على فرض إرادتها السياسية والأمنية وردع الناتو، وضمان بقاء روسيا الاتحادية دولة آمنة مزدهرة.

كما يمكن تلخيص **الأهداف الاستراتيجية الروسية** في المنطقة في استعادة الدولة والهيبة الروسية في البحر الأسود ووسط آسيا والبلطيق والمنطقة العربية. وتعظيم قوى روسيا الاتحادية التكنولوجية والعسكرية والنووية والدبلوماسية والاقتصادية وتكنولوجيا الفضاء والأمن السيبراني. وكذلك الحد من الهيمنة العالمية للولايات المتحدة خاصة في مناطق المصالح، واستمرار روسيا في مد الغاز لأوروبا. وتعظيم العلاقات الاستراتيجية المتبادلة مع الدول العربية من خلال المشروعات والاستثمارات المشتركة، وضمان وجود سوق عربية لتكنولوجيا السلاح التكنولوجية النووية الروسية.

(3) **الصين الشعبية:**

في نفس السياق العالمي، بدأ ظهور منافس قوي جديد للولايات المتحدة وهو الصين، التي تسعى إلى الصعود في صمت دون الانقلاب على النظام الدولي وهدمه، بل إلى السيطرة الناعمة عليه وزيادة حجم مشاركتها فيه باستمرار من خلال بناء اقتصاد قوي يصنع قوة عسكرية مؤثرة. كان العالم ينتظر تغير الصين، فإذا بها هي من يقود التغيير والعالم إلى مرحلة جديدة. سبقت الصين روسيا الاتحادية

في الخروج إلى العالم ومواجهة الولايات المتحدة في نطاقات نفوذها سعيًا لحماية مصالحها. إلا أن، ورغم اقتصاد الصين القوي والخبرات العلمية والتقنية الكبيرة التي تمتلكها، ما زال من الصعب عليها تعظيم نفوذها السياسي حول العالم وربما في الشرق الأوسط بشكل خاص بسبب زيادة الأزمات بها.[1]

من دراساتنا للاستراتيجية الصينية نرى أنها تقوم على عامل النفس الطويل الذي يجعل عنصر الزمن في صالحها، دون محاولة لمزاحمة الولايات المتحدة في ريادة العالم، على اعتبار أن واشنطن تتحمل العبء الأكبر في التصدي للمشكلات الدولية، الأمر الذي استنزف قواها في ظل تقصيرها في مجال تنمية نِظام عالَميّ أكثر تعاونًا وأكثر انسجامًا.[2]

في فبراير 2017 حددت الصين من منظورها ثلاث عمليات جيوسياسية، "عالم متعدد الأقطاب، وعولمة الاقتصاد، وديمقراطية العلاقات الدولية". وقال (شي) إن "هذه العمليات تمثل تحديات وفرصًا للصين، لكن استجابة الصين لن تتغير بغض النظر عما يحدث. ويجب أن نحافظ على ثباتنا الاستراتيجي وثقتنا الاستراتيجية وصبرنا الاستراتيجي". وبالفعل، فإن العولمة التي تقدمت بها الولايات المتحدة لترسيخ هيمنتها على العالم استغلتها الصين كأداة لتقويض النفوذ الأمريكي.[3]

يظهر التنافس الأمريكي/ الصيني على الصعيد العالمي، بينما لا يزال غير محدد المحاور والمجالات بنفس الوضوح على الصعيد الإقليمي العربي. ورغم امتلاك الصين لقوى اقتصادية وسياسية وعسكرية ودبلوماسية وتكنولوجية ومعلوماتية وقوة ناعمة كبيرة، إلا أنها ما زالت لا تسعى للتنافس أمام الولايات المتحدة في المنطقة،[4] الأمر الذي يصعب التطرق لطبيعة التنافس بينهما من خلال محاور ومجالات مختلفة أسوة بما تم توضيحه في التنافس الأمريكي/ الروسي.

1- البيان، التنين الصيني في مواجهة النسر الأمريكي لإنهاء القطب الواحد، 24 ديسمبر 2019.

2- البيان، التنين الصيني في مواجهة النسر الأمريكي لإنهاء القطب الواحد، سابق.

3- Quartz Daily Brief, Chinese president Xi Jinping has vowed to lead the "new world order", 22 February 2017.

4- المركز الديمقراطي العربي، أثر العلاقات الصينية – الامريكية على النظام الدولي، 24 يوليو 2016.

قال الاستراتيجي العسكري الصيني القديم "صن تزو" في كتابه "فن الحرب": "ينتصر المحاربون الفائزون أولًا ثم يذهبون إلى الحرب، بينما يذهب المحاربون المهزومون إلى الحرب أولًا ثم يسعون إلى النصر".[1] واليوم، تميل الصين لفكرة "التفوق قبل التنافس" وهي توصف تاريخيًا بكونها قوة شيوعية ومنافسًا دائمًا للقوى الرأسمالية الغربية، ورغم تحول الاقتصاد الصيني إلى نظام (رأس مالية الدولة)، إلا أن المجتمع الصيني ما زال يعيش النظام الشيوعي. ورغم ذلك، طالما كان نفوذها أقل من روسيا سياسيًا وعسكريًا في المنطقة العربية. ولكن الآن ينظر لها كقوة رأسمالية ضخمة، فقد تفوقت الصين على روسيا كثيراً في السعي للحاق بركب الولايات المتحدة اقتصاديًا.

في هذا الإطار ومن دراسة الوثائق المتاحة بشأن استراتيجية الأمن القومي للصين وسياسة الصين في المنطقة يمكنني تلخيص **الرؤية الاستراتيجية للصين** أنها ضمان الصين الشعبية مستقرة آمنة، ذات حكم قوي رصين يحافظ على الصين دولة واحدة متماسكة قوية ومزدهرة اقتصاديًا، تحركها دبلوماسية مرنة وتحميها قوات مسلحة قادرة على ردع أي تهديدات، وبما يمهد الطريق لها كقوة عالمية في عالم متعدد الأقطاب، وقادرة على تنفيذ مبادرتها الاقتصادية العالمية.

كما يمكن تلخيص **الأهداف الاستراتيجية للصين** في تعزيز الأمن القومي ذي الخصائص الصينية، باعتبار أن أمن الشعب هو الهدف، والأمن السياسي هو الأساس، والأمن الاقتصادي هو القاعدة، والهياكل العسكرية والثقافية والمجتمعية للأمن هي الضمانات، والأمن الدولي المستتب هو الداعم. مع التركيز على الأمن الخارجي والداخلي، والأمن الإقليمي وقضايا التنمية. والتركيز على التنمية والإصلاح والاستقرار الداخلي وضمان الاستقرار الإقليمي من خلال زيادة قوى الصين الاقتصادية كداعم رئيس لتحقيق القوة الجيوسياسية والسيطرة على جميع المياه المحيطة بها. وترسيخ مبدأ "مجتمع ذي مصير مشترك للبشرية" على الصعيد العالمي. وبناء قوات مسلحة قوية تمتلك قدرات تكنولوجية ونووية كبيرة تمكنها من صد أي تهديدات للدولة ونظام حكمها ونمط حياة شعبها للحفاظ على النظام المحلي وإمكانياته في مواجهة كل تحدياته. فضلًا عن توسيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية للصين مع الفاعلين الرئيسين في مناطق الاهتمام وعلى رأسها وسط آسيا والشرق الأوسط وإفريقيا.

1- Six Sigma Daily, Six Sigma in History: Sun Tzu, The Art of War and Six Sigma.

الإطار العام للتنافس الدولي (إعداد الباحث)

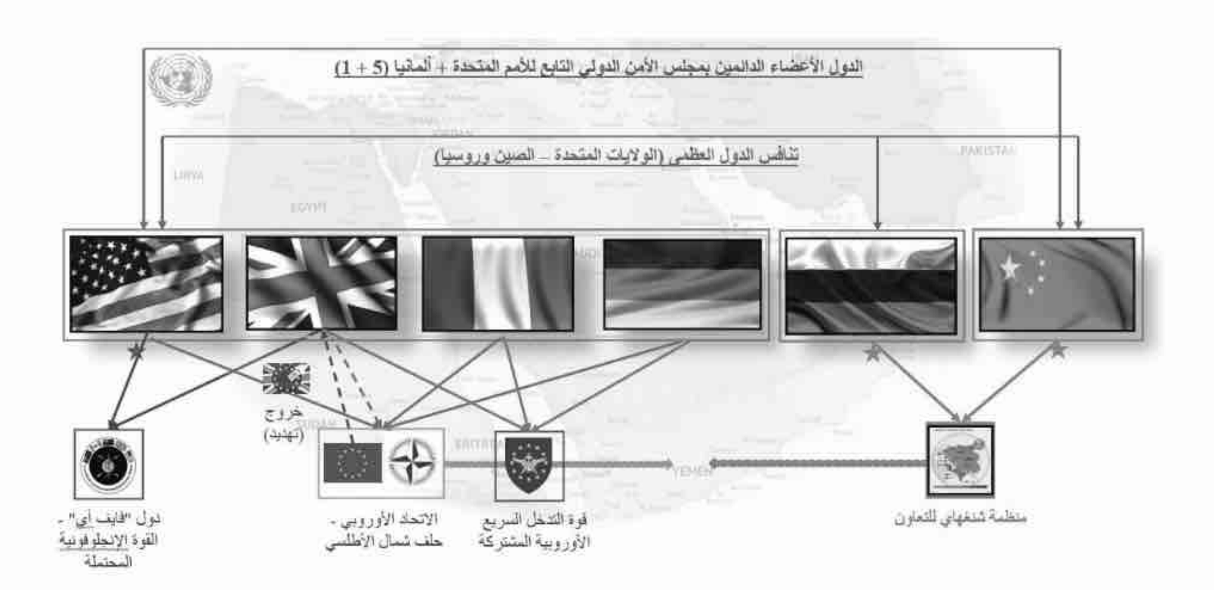
الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا: أربع بلدان تمثل المعسكر الغربي ويمكن أن تتعاون من خلال قيم ومصالح وتهديدات مشتركة. الولايات المتحدة هي القوى العظمى القادرة على منافسة المعسكر الشرقي في الشرق الأوسط.

الصين وروسيا: دولتان حليفتان تمثلا المعسكر الشرقي، تصنعا مصالح مشتركة ضد عدو مشترك (الولايات المتحدة وأوروبا). العلاقات حذرة بين المعسكرين الشرقي والغربي في ظل تنافس شديد بينهما.

منظمة شنغهاي للتعاون: كيان سياسي/ اقتصادي/ عسكري، يعد في تصاعد، منافس مستقبلي للاتحاد الأوروبي سياسياً واقتصادي، وللناتو سياسياً وعسكرياً.

قوة التدخل السريع الأوروبية المشتركة: نتاج دعوة فرنسية خارج الناتو، شمل تسع دول (ألمانيا – بلجيكا – بريطانيا – دانمارك – هولندا - أستونيا – إسبانيا – البرتغال).

فايف آي: تحالف استخباراتي إنجلوفوني يضم (الولايات المتحدة – بريطانيا – كندا – أستراليا – نيوزلندا)، يتوقع تعظيمه ليصبح قوة إنجلوفونية منفصلة عن أوروبا.



ثانيًا: محاور ومجالات التنافس بين القوى الثلاث

وفي هذا السياق، أتصور أن التنافس بين الولايات المتحدة و(وروسيا والصين) في المنطقة يتم ممارسته من خلال محاور ومجالات مختلفة.

(1) محاور التنافس:

أ - محور اقتصادي:

وتعتمد فيه **الولايات المتحدة** على قوتها التكنولوجية المتطورة ومواردها المحلية الضخمة وقوتها البشرية الكبيرة نسبيًا ذات رأس المال البشري المبتكر والمبدع. ومن أهم أدوات الولايات المتحدة في هذا المحور المعونات الاقتصادية والعسكرية والسياسية الأمريكية لعدد كبير من الدول الصديقة للولايات المتحدة بشكل عام وفي الشرق الأوسط بشكل خاص، كما تظهر في فرض العقوبات والضغوط بمجالاتها كافة ودعم التواجد العسكري الخارجي وفرض الهيمنة الاقتصادية والسياسية في العالم.

وتعتمد **روسيا** في هذا المحور على قوتها التكنولوجية المتطورة خاصة في مجالات التسليح والطاقة النووية والفضاء بالأخص،[1] كما تعتمد على ثروات النفط والغاز وقوتها البشرية الكبيرة نسبيًا. ومن أهم دعائم روسيا في هذا المحور مبيعات النفط والغاز، وتكنولوجيا التسليح المتطورة التي تركز على صنع أجيال أسلحة رئيسة منافسة لأجيال الأسلحة الأمريكية الحديثة.

وتعتمد **الصين** في هذا المحور على القوة التكنولوجية والتصنيع المتنوع (التقليد والابتكار)، كما تعتمد على قوتها الدبلوماسية وقوتها البشرية الضخمة والتي تعد الأكبر في العالم مقارنة بباقي الدول. ومن أهم أدوات آلية الصين الاقتصادية مبادرتها العالمية الحزام والطريق والتي وقع عليها العديد من الدول والمنظمات العربية، والقروض الضخمة، والاستثمارات الضخمة.[2]

1- معرفة، اقتصاد روسيا.

2- بي بي سي، كيف أصبحت الصين "معجزة اقتصادية"؟ 01 أكتوبر 2019.

ب- محور سياسي:

وتعتمد فيه **الولايات المتحدة** على قوتها الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية في إقامة وبناء تحالفات دولية مثل حلف شمال الأطلسي – NATO، وحلف الاستخبارات الدولي ذو الأعضاء الخمسة (The Five Eyes)،[1] ويتضمن أهم خمس دول غربية ناطقة باللغة الإنجليزية وهي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزلندا. فضلًا عن التحالفات العسكرية المؤقتة في أفغانستان وسوريا والعراق، إلى جانب كيانات الشراكة والتعاون الأمريكية مع الدول الفاعلة بالمنطقة مثل إسرائيل وتركيا ومصر ودول الخليج. وهناك أيضًا مشاركة الولايات المتحدة في المؤتمرات الاقتصادية الضخمة لمجموعتي الدول العشرين والدول الثماني، والتي تفرض قرارات اقتصادية عالمية.

وتعتمد **روسيا** في هذا المحور على قوة دبلوماسية استثنائية تتميز بالمرونة والنشاط والفاعلية. كما تعتمد على المشاركة في تحالفات دولية قوية منافسة للولايات المتحدة مثل دول "بريكس" ومنظمة شنغهاي للتعاون بقيادة الصين. فضلًا عن اتفاقياتها المؤقتة مثل اتفاقية سوتشي/ أستانا مع إيران وتركيا، إلى جانب مشاركتها في (أوبك بلس)، بجانب الشراكات الروسية الصينية المتزايدة.

أما **الصين** فتعتمد في هذا المحور على قوة دبلوماسية نشطة تعمل بتنسيق شديد. كما تعتمد على إنشاء تحالفات دولية قوية منافسة للولايات المتحدة مثل منظمة شنغهاي للتعاون والتي تعتبر منظمة اقتصادية/ سياسية/ عسكرية، ومشاركتها بمجموعة دول "بريكس". فضلًا عن مشاركتها بمؤتمرات دول العشرين ودول الثماني الأكبر اقتصاديًا. وتعد مبادرة الحزام والطريق ضمن أهم أدوات الصين السياسية أيضًا، حيث تخلق سبل تعاون وشراكات دولية مع دول المنطقة كافة.

ج- محور عسكري:

وتعتمد فيه **الولايات المتحدة** على قوتها الاقتصادية والتكنولوجية والبشرية في الأساس والتي تضمن إرساء ترسانة عسكرية ضخمة، هي الأكبر في العالم،

1- Business Leader: Five Eyes Alliance: Everything You Need to Know.

بقوات مدربة ومزودة بأحدث الأسلحة والمعدات، حيث تتميز الولايات المتحدة بكونها صاحبة أكبر تواجد عسكري دولي في الشرق الأوسط والمتمثل في القواعد العسكرية، وتوفير السلاح لدول المنطقة سواء من خلال الشراء أو المساعدات العسكرية السنوية والتي تتمثل في الإمداد بالسلاح والتأمين الفني والتدريب، بهدف جذب الحلفاء من خلال ضمان الحماية الدولية لهم وتوجيه قرارات مجلس الأمن العسكرية لصالحهم، بل ودعم أي عمل عسكري لحمايتهم وتهديد خصومهم.[1]

وتعتمد **روسيا** في هذا المحور على قواها التكنولوجية والبشرية في الأساس، فضلًا عن مبيعات الأسلحة والنفط والغاز ومبيعات التكنولوجيا النووية، كما أنها تمتلك أكبر قدرة نووية في العالم، ولديها قوات عسكرية مدربة ومزودة بأحدث الأسلحة والمعدات. ورغم أن التواجد العسكري الروسي في المنطقة لا يتعدى سوريا من خلال قاعدتين بحرية وجوية وتواجد بسيط في ليبيا، إلا أن روسيا تتمتع بحجم كبير من النفوذ بالبلدين وتسعى لتوسعه.[2]

أما **الصين**، الدولة النووية، والتي تمتلك ترسانة عسكرية ضخمة، إلا أنها لا تحاول أن تستخدم تلك القوة على الأرض في ساحات التنافس أمام الولايات المتحدة في المنطقة. فالصين تعمل دائمًا على تجنب أي صراعات هي في غنى عنها. إلا أن الصين تستخدم التكنولوجيا العسكرية في التنافس في مجالات الإنتاج والتصدير لدول المنطقة.[3]

د - محور معلوماتي:

وتعتمد فيه **الولايات المتحدة** على قوتها المعلوماتية والناعمة والتكنولوجية والدبلوماسية لكسب ثقة الحلفاء، وفي المقابل تعمل على إضعاف ثقتهم في خصوم الولايات المتحدة، فضلًا عن نشر وترسيخ القيم ونمط الحياة الأمريكية في أذهان الشعوب حول العالم، الأمر الذي يمكن أن يحقق نوعًا من الجاذبية

1- سي إن إن، مقارنة بين قدرات الجيشين الروسي والأمريكي.. أيهما الأقوى؟ 25 أبريل 2019.

2- سبوتنيك، تعرف على قدرات الجيش الروسي، 11 أبريل 2018،

3- مركز دراسات الصين وآسيا، مقارنة عسكرية بين أمريكا والصين.

وكسب أذواق المستهلكين في المنطقة، وعلى مستوى العالم.

أما **روسيا** فتعتمد على القوى المعلوماتية والناعمة والتكنولوجية والدبلوماسية، فضلًا عن الآلة الإعلامية الضخمة الموجهة بعدة لغات، وتحركها في الغالب كقوة حادة بالأخبار الزائفة والدعاية الموجهة بشكل مكثف ضد خصومها الرئيسين (الولايات المتحدة وأوروبا) لفقد ثقة حلفائهم، وكقوة ناعمة لكسب ثقة حلفاء القوى الغربية في روسيا. كما أن الآلة الإعلامية الروسية متعددة اللغات تعمل بقوة لترسيخ فكرة أساسية في أذهان الشعوب حول العالم، مضمونها أن القيم ونمط الحياة الغربية الأمريكية الأوروبية ما هي إلا "أكذوبة" يجب التصدي لها، الأمر الذي يمكّن من خلق جاذبية مضادة لصالح روسيا. وتعمل روسيا من خلال هذا المحور على مستوى إقليمي.

وتعتمد **الصين** في هذا المحور على قوتها الناعمة الكبيرة، وقواها المعلوماتية والتكنولوجية والدبلوماسية، بجانب امتلاك الصين لآلة إعلامية كبيرة موجهة بعدة لغات ومنها اللغة العربية. وهي تستغلها في توطيد علاقاتها بالدول العربية وفتح مجالات التقارب الثقافي والحضاري، فضلًا عن فكرة (إظهار حقيقة الصين التي لا يعرفها العرب إلا من الغرب)، وفكرة (أن الصين لا تعتمد على الإطلاق على أي قوة حادة في المنطقة العربية سواء الإغراق بالديون أو الضغوط والعقوبات)، بل إنها تستخدم قواها الناعمة بصورة أكبر وأشمل، الأمر الذي يمكنها من كسب أسواق صينية كبيرة في المنطقة.

(2) مجالات التنافس الأمريكي أمام روسيا الاتحادية والصين:

أ - التنافس في المجال الجيوسياسي:

تمارس **الولايات المتحدة** تنافسها في هذا المجال من خلال آلياتها السياسية والعسكرية والمعلوماتية.

فقد اهتمت بدعم حلف شمال الأطلسي من جانب وتعزيز تحالفاتها مع بلدان المنطقة لضمان مصالحهما الاستراتيجية من جانب آخر، خاصة مع اهتزاز سمعة الولايات المتحدة ومعاناتها من عدم الثقة بها في المنطقة دبلوماسيًّا

كدولة عظمى تتزعم العالم الحر بسبب وقوفها الدائم مع إسرائيل وبسبب تدخلها في أفغانستان والعراق عامي 2001 و2003.[1] الأمر الذي اعتبرته عدة دول، خاصة روسيا بشكل معلن والصين، أنه خروج عن الشرعية الدولية. فنجد مثلًا، بخلاف البوسنة، كانت دولة الجبل الأسود "مونتنيجرو" هي الدولة الساحلية الوحيدة خارج الناتو المتبقية على الساحل الشرقي للبحر الأدرياتيكي، باستثناء دول الناتو (هذا الساحل يهدد العديد من دول الناتو المحيطة شمالًا وجنوبًا وغربًا وهي إيطاليا وألبانيا واليونان وكرواتيا). أما إذا حدث العكس ودخلت دولة الجبل الأسود في تحالف مع صربيا شرقًا، فكان من الممكن اعتبار دولة الجبل الأسود كخط ساحلي خطير يمكن أن تستغله روسيا لتهديد بلدان البحر الأدرياتيكي التي هي في معظمها أعضاء في الناتو كما ذكرت. لذلك، في عام 2015، قرر الناتو بدء إجراءات الانضمام الرسمي لدولة الجبل الأسود، على الرغم من جيشها الصغير الذي لا يتعدى ألفي فرد. كان هذا بمثابة إجراء استباقي اتخذته الولايات المتحدة مع المعسكر الغربي في تنافسها أمام روسيا.[2]

على العكس من ذلك، دعمت الولايات المتحدة قوات سوريا الديمقراطية (SDF)، ومعظمها من الأكراد، لمحاربة داعش في سوريا، وقد اعتبرت تركيا ذلك موقفًا مزدوجًا تمارسه الولايات المتحدة بأنها تدعم منظمة مصنفة إرهابية. كما اعتبرت تركيا أن أي دعم للأكراد قد يؤدي إلى استقلال كردستان كدولة مستقلة تدعمها بشكل أساسي إسرائيل والولايات المتحدة. وهذا يجعل تركيا تحمل مخاوف من تقسيم أراضيها إلى جانب الدول الثلاث الأخرى (سوريا وإيران والعراق) التي تضم أعدادًا كبيرة من الأكراد. شجعت هذه المحاولة لتعزيز استقلال كردستان أردوغان على المضي قدمًا في الاتفاقيات الدبلوماسية مع روسيا وإيران وسوريا، مع إتاحة الفرصة لنشر القوات التركية داخل سوريا

-1 Abdul-Khaliq Shamil Mohammed (Assistant Professor, PhD), "The Russian - American Competition in the Middle East after 2011: Future Scenes", Tikrit University | College of Arts, 13/10/2019, P. 564.

-2 GVOSDEV, Nikolas K. Russian Strategic Goals in the Middle East: Marlene Laruelle,ed, Russia's Policy in Syria and the Middle East…..opcit.,pp.7-8.

وبالتالي تقويض الوجود العسكري الأمريكي وخططه وأهدافه في سوريا.[1]

تستمر الولايات المتحدة في محاولاتها لتقويض نفوذ روسيا الاتحادية في المنطقة العربية، فضلًا عن عدة مناطق أخرى بصفتها وريثًا للاتحاد السوفيتي، خاصة بعد تولي بوتين زمام الأمور، حيث استمرت الولايات المتحدة في محاولة لتطويق الروس داخل حدودهم الجغرافية، وقد بذلت جهودًا كبيرة لإضعاف الاقتصاد الروسي وحرمان روسيا الاتحادية من العودة كقوة عظمى، ومع ذلك، فإن معظم هذه المحاولات لم تحقق النجاح المتوقع، والآن يكتسب الروس أراضي جديدة ونفوذًا على حساب الأخطاء الأمريكية خاصة في سوريا، والذي قد يمتد إلى ليبيا، وبما يعزز تواجد روسيا في الشرق الأوسط في أحد أهم دول المشرق المطلة على البحر المتوسط (سوريا). فأصبح لروسيا الكلمة العليا بالداخل السوري مقارنة بالولايات المتحدة ودول الناتو المشاركة في الصراع الداخلي وبالقوى الإقليمية الفاعلة تركيا وإسرائيل وإيران.[2] وتستخدم الولايات كل الأدوات والوسائل في تنافسها أمام روسيا بما في ذلك القوة الحادة متمثلة في القوة العسكرية الأمريكية الكبيرة والمنتشرة في قواعدها في جميع أنحاء العالم، وفي العقوبات الاقتصادية الشديدة التي توقعها على روسيا، كما تتمثل في ضغوط الولايات المتحدة من خلال الاتفاقيات الدولية في المجالات النووية والعسكرية والاقتصادية والتي ترمي لتقويض القوى الروسية في تلك المجالات وغيرها.

وخلال هذا المجال كادت الولايات المتحدة أن تفقد بعض حلفائها المهمين كتركيا ومصر والسعودية والإمارات، خاصة مع سوء إدارتها للأزمة الإيرانية وفشلها في الأزمة السورية، فضلًا عن دعمها المستمر لإسرائيل، وإن كان يصب في صالح دول حليفة إلا أنه يزعج دولة أخرى.

تصور استراتيجية الأمن القومي الأمريكي الصادرة في ديسمبر 2017 الصين على أنها "دولة سلطوية تحاول تقويض الأمن والازدهار الأمريكيين وتشكيل

1- سابق.,p.10

2- Daniel Byman and Sara Bjerg Moller, The United States, and the Middle East: Interests, Risks, and Costs, in Jeremi Suri and Benjamin valentine (eds.,): Sustainable Security: Rethinking American: National Security Strategy. opcit, pp.23-25.

عالم مناقض للقيم والمصالح الأمريكية.[1] وأنها تهدف إلى تقويض الولايات المتحدة لتحقيق التفوق العالمي عليها في المستقبل".[2] واتخذت إدارة ترامپ خطوات مختلفة تهدف لمواجهة الصين، بدءًا من شن حرب تجارية إلى زيادة وتيرة تحركات الاستطلاع وعمليات حرية الملاحة لاختبار البحرية الصينية.

لطالما كانت الولايات المتحدة الضامن الخارجي لأمن الخليج، وهو دور استفادت منه الصين، حتى في الوقت الذي ترفض فيه التدخل العسكري الأمريكي وتسعى لتقييد النفوذ الأمريكي.[3] إن الصين، التي تتعامل معها جميع دول الخليج متعددة الأوجه وتستمر في التطور، لا تشارك "الدافع لنشاط الولايات المتحدة في الشرق الأوسط" وتشبثت بمبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. والصراعات بين الدول[4].

في المقابل، اتخذت **روسيا** خلال فترة رئاسة فلاديمير بوتين قرارات جريئة، حيث تدخل بوتين عسكريًّا في شرق أوكرانيا مستفيدًا من بطء الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو في منح أوكرانيا عضويتهما. استأنف المفاوضات مع تركيا لنقل الغاز إلى أوروبا عبر أنقرة في مقابل توفير احتياجات الأخيرة من الغاز. وفي الشرق الأوسط، انتهز بوتين الفرصة التي أتاحها بطء تحرك الولايات المتحدة في مكافحة الإرهاب في سوريا والعراق. فقرر التدخل عسكريًّا في سوريا لوضع نهاية حاسمة للوضع هناك بالصورة التي تخدم استراتيجيته. لقد أبرم صفقة مع الرئيس السوري لإقامة قاعدتين عسكريتين هما حميم وطرطوس بهدف هزيمة الإرهاب والحفاظ على النظام السوري الحاكم. أزعجت هذه التحركات الولايات المتحدة وحلفاءها، لكن هذا التدخل الروسي وجد دعمًا كبيرًا من تركيا وإيران.[5] وبحلول نهاية عام 2015، كان بوتين على يقين من أن الأمور تسير

1- إنه النفط يا..!!: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق (دمشق: دار الفكر، 2003)، ص. 325.

2- The World's Top Oil Producers of 2019, see, 2/11/2019

3- Major oil-producing countries, see, 20/10/2019

4- Greatest Oil Reserves by Country, 1/11/2019.

5- Ekaterina Stepanova, Regionalization as the Key Trend of Russia's Policy on Syria and in the Middle East, in: Marlene Laruelle,ed., Russia's Policy in Syria and the Middle East , CAP paper no. 212, January 2019, p.11.

ببطء في الدوائر الاهتمام الروسي، وهذ هو تحديدًا ما يريده. ربما وجد استفادة كبيرة من إقامة تحالفات جديدة مع إيران والصين وهما دولتان معاديتان للولايات المتحدة. لكن الحليف الجديد الأكثر أهمية هو تركيا، التي تعد واحدة من أهم وأقوى حلفاء الولايات المتحدة.

ركزت روسيا نفوذها في سوريا المطلة على البحر المتوسط والتي تعد مركز الانطلاق المستقبلي لها في مواجهة نفوذ الولايات المتحدة والناتو وأوروبا، ولإمكانية التحرك لتوسيع نفوذها في المنطقة العربية. الأمر الذي سيؤمن الجوار القريب لروسيا والمتمثل في دول آسيا الوسطى والقوقاز، والذي تعتبره روسيا جوارًا مهمًا يحقق لها مصالح حيوية يجب منع أي محاولات للتعدي عليه. لذلك فقد أولت اهتمامها لتركيا وإيران وهما أكثر الدول حرصًا على السيطرة على المنطقة بسبب التداخل العرقي والديني واللغوي.[1]

تتمتع سوريا وتركيا وإيران وإسرائيل ومصر وليبيا بأفضلية في استراتيجية روسيا، حيث إنها دول تمثل مفتاح البحر المتوسط الذي يربط الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، والتي تمثل إما صمام أمان لدول جنوب أوروبا أو مصدر تهديد لها وللنفوذ الأمريكي في المنطقة.[2]

ترى روسيا تركيا أنها "قوة إقليمية"، وثاني أكبر قوة عسكرية (مشاركة) في الناتو، وحليفة للولايات المتحدة وإسرائيل ولديها مشاكل كبيرة مع أوروبا. تطل على البحر المتوسط وتمتلك مضيقي (البوسفور والدردنيل) اللذين يعتبران أهم ممرين لروسيا لعبورهما إلى المياه الدافئة بالبحر المتوسط عبر البحر الأسود. كما ترى أن تركيا تعد الأفضل لنقل الغاز لأوروبا. كل هذا أدى بوضوح إلى التفكير في أسباب صبر بوتين على أردوغان بعد أن قامت طائرة مقاتلة اعتراضية تركية بإسقاط طائرة مقاتلة قاذفة روسية فوق الأراضي

1- نزار الحيالي وعبد الحميد الموسوي، العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (2001-2008)، مجلة كديا سياسيا، جامعة الرافدين، العدد. 16، (أكتوبر 2009)، ص. 57.

2- Karim Mezran and Arturo Varvelli (eds.), The MENA Region: A Great Power Competition, ISPI and Atlantic Council, 2019.

السورية في خريف عام 2015،[1] فضلاً عن صمت بوتين على اغتيال السفير الروسي في أنقرة في وقت لاحق على أيدي ضابط أمن تركي.[2]

رغم الخلاف الروسي/ التركي في إدلب بسوريا وفي ليبيا، إلا أن روسيا تبدو قد نجحت في تحقيق وجود أكبر لها أمام أوروبا والناتو شرق المتوسط وشمال إفريقيا واللذين يُعدان أهم مصدر لتهديد جنوب أوروبا ومصدر الطاقة البديل عن الغاز الروسي.. فروسيا تهدف لكي تكون وسيطًا في الأزمة الليبية في محاولة لجعلها مسرح نفوذ تالٍ لها بعد سوريا. كما أن أي صراع قد يتسبب فيه أردوغان شرق المتوسط، والذي زج جيشه في بؤرة صراع سابقة بالفعل شمال سوريا، سيشكل فرصًا أكبر للوساطة الروسية المستهدفة في المنطقة.

كما استغلت روسيا الموقف الأمريكي تجاه مصر عقب الثورات العربية، حيث استغلت توقف الولايات المتحدة عن استكمال صفقات السلاح المحددة بالمساعدات العسكرية لمصر كطائرات الهليكوبتر طراز "أباتشي" عقب ثورة يونيو 2013، بأن قام بوتين فورًا بمد يد التعاون والدعم المفتوح في مجالات السلاح والطاقة النووية وغيرها.[3]

ورغم أن إسرائيل تعتبر الحليف الأهم للولايات المتحدة في جميع الأصعدة، فقد استطاعت روسيا أن توجد سبلًا للمواءمات والمصالح المتبادلة مع إسرائيل خاصة في سوريا وتجاه إيران. فيعتقد أن نتنياهو قد تمكن من التفاوض مع بوتين بشأن إمكانية قيام إسرائيل بمواصلة شن ضربات محدودة تجاه الأسلحة السورية حال اكتشافها متجهة لدعم عناصر حزب الله ولو في لبنان. على صعيد آخر حاولت إسرائيل تجنب الوقوع بين ضغوط موسكو وواشنطن في الأمم المتحدة -وهو نهج يختلف بوضوح عن النهج السابق المتحيز للولايات المتحدة- في خضم أزمة شبه جزيرة القرم في مارس 2014. وبناءً على طلب روسيا، تغيبت إسرائيل خلال تصويت للجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن

1- بي بي سي نيوز، تركيا "تسقط طائرة حربية" روسية على حدود سوريا، 24 نوفمبر 2015.

2- بي بي سي نيوز، اغتيال السفير الروسي لدى تركيا في هجوم مسلح، 9 ديسمبر 2016.

3- سابق، Abdul-Khaliq Shamil Mohammed (Assistant Professor, PhD), 2019, P. 547.

السلامة الإقليمية لأوكرانيا، واجتازت تصويتًا آخر بها على إجراء تحقيقات في مزاعم جرائم الحرب في سوريا، وكذلك الزيارات المتبادلة بين زعيمي البلدين التي تحاول روسيا من خلالها استثمار عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ومحاولة عقد قمة بين عباس ونتنياهو.[1]

أما **الصين** فقد بنت جسور علاقات وتواصل مع العديد من دول الشرق الأوسط بشكل متوازن رغم الصراعات المحتدة، وذلك على خلفية تكثيف المنافسة الاستراتيجية العالمية بينها وبين الولايات المتحدة. من الشائع الآن على نطاق واسع في الأوساط البحثية الأمريكية أن تقارب المصالح ونطاق التعاون بين الولايات المتحدة والصين محدودان.[2]

وقد تم التوقيع على جميع الاتفاقيات الاستراتيجية تقريبًا التي أبرمتها الصين مع دول المنطقة خلال العقد الماضي فقط، فخلال تلك الفترة، أقامت الصين شراكات استراتيجية شاملة مع الجزائر ومصر وإيران والسعودية والإمارات، بالإضافة إلى شراكات استراتيجية مع جيبوتي والعراق والأردن والكويت والمغرب وعُمان وقطر وتركيا. فقد تمكن الدبلوماسيون الصينيون من تجاوز الانقسامات في المنطقة بمهارة نسبية حتى الآن.

تتبع الأهداف الاستراتيجية الصينية للمنطقة "ورقة السياسة العربية" لعام 2016 التي صدرت لتتزامن مع أول زيارة رئاسية قام بها شي جين بينغ إلى الشرق الأوسط. إن الهدف الاستراتيجي الصيني السائد هو تشجيع الاستقرار حتى تستمر موارد الطاقة في المنطقة في دعم النمو الاقتصادي الصيني، وبالتالي شرعية القيادة الصينية. وأداته المفضلة هي التنمية الاقتصادية.

تعمل الصين حاليًا بقوة على بناء البيئة والظروف المناسبة لزيادة وتعزيز علاقاتها الاقتصادية والدبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي في محاولة لعزل

1- Coping with the Russian Challenge in the Middle East: US-Israeli Perspectives and Opportunities for Cooperation.

2- Foreign affairs experts' responses to the question, "Are U.S. and Chinese National Interests Incompatible?" Foreign Affairs, August 14, 2018.

مصالح الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة. إنها تستغل أخطاء استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الاتحاد الأوروبي، وربما نفس الشيء مع اليابان وجمهورية كوريا. العوامل التي قد تستخدمها الصين لتحقيق هذا الهدف هي مخاوف الاتحاد الأوروبي من الهيمنة الأمريكية وانسحاب واشنطن من الاتفاقية النووية مع إيران والتي أثرت بشدة على مصلحة الاتحاد الأوروبي.

تعمل الصين على تعميق علاقاتها مع دول الخليج ومصر ودول رئيسة أخرى في المنطقة، وتتمتع بعلاقات متباينة في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، وفي الوقت نفسه تراقب عن كثب القضية الفلسطينية والتنافس السني الإيراني العربي. بشكل عام، بالنسبة للوضع في الخليج، فإن الصين لا تشعر بالارتياح تجاه الأزمة الأمريكية الإيرانية. ومع ذلك، ستواصل علاقاتها مع إيران التي تدعمها بالتصويت في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والتعاون معها في مجال التكنولوجيا العسكرية، ربما في مجال الصواريخ، حتى لا تزعج خطتها الراسخة والتزامها الذاتي إلى المرحلة الحالية. لا يزال الخليج مصدرًا للطاقة وممرًا هامًّا للمبادرة الصينية الكبرى (الحزام والطريق)، لكن القوة الحقيقية للصين يتم ملاحظتها بشكل متزايد في المستقبل في إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية. تعمل الصين بهدوء وبطء ولكن بثبات من أجل مزيد من السيطرة وبناء القوة، وقد أسست قاعدة بحرية في القرن الإفريقي بجيبوتي عام 2017.[1]

يتوخى مفهوم "مبادرة الحزام والطرق" تعزيز التعاون الاقتصادي والتوزيع الفعال للموارد. وتهدف المبادرة كذلك إلى تعزيز التكامل بين الأسواق واستحداث إطار تعاون اقتصادي إقليمي يعود بالنفع على جميع الدول المشاركة،[2] وبصورة أكثر تفصيلاً فهي تهدف لبناء شبكة للتجارة والبنية التحتية تربط آسيا مع أوروبا وإفريقيا من خلال إحياء طرق التجارة القديمة.

Dr. Gideon Elazar, China in the Red Sea: The Djibouti Naval Base and the Return of Admiral Zheng -1 .He, BESA Center Perspectives, Paper No. 565, August 21, 2017. Pp.11-12

2- جين ليانجشيانج (دكتور)، إن جاناردان (دكتور)، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، يونيو 2018، ص 3.

وفي إطار التوسع الجيوسياسي من خلال "مبادرة الحزام والطريق"، نجد أن ميناء بيريوس اليوناني قد نال حصة مهمة من تجارة الصين مع الاتحاد الأوروبي،[1] حيث تقوم الصين باستثمارات كبيرة في الطرق السريعة والسكك الحديدية التي تربط الميناء بأوروبا الغربية. وقد صار ميناء بيريوس أكبر ميناء للحاويات في شرق المتوسط، ونقطة دخول رئيسة للمنتجات الصينية إلى الأسواق الأوروبية، ولذا فقد أصبح ميناء بيريوس مركزًا للأنشطة الصينية في المنطقة. وفي حين يستبعد الأتراك أن يحلوا محل ميناء بيريوس بميناء تركي، فإنهم يعتقدون أن تركيا يمكن أن يكون لها مكان في طريق الحرير البحري بموانئها، على ألا يكون الهدف تجاوز الموانئ اليونانية بل تكملتها. كما بدأت الشركات الصينية بالفعل الاستثمار في البنية التحتية للموانئ التركية، ففي عام 2015 قامت شركات صينية بشراء حصة بلغت 65% من ميناء كومبورت بالقرب من إسطنبول. وتنظر تركيا إلى هذه العملية بوصفها خطوة أولى مهمة في إدماج تركيا في طريق الحرير البحري.[2]

ما سبق يجعل من اتفاقيات الصين ومصر نقطة حرجة للغاية لمصالح الصين مع تركيا وذلك بسبب أهمية قناة السويس للتجارة البحرية العابرة للقارات من آسيا إلى أوروبا.

وفي نفس السياق، وبما يمثل تحديًا مباشرًا للولايات المتحدة، ما وصفته صحيفة هآرتس الإسرائيلية بـ"السيطرة الصينية" على موانئ البلاد، خاصة بعد أن فازت شركة SIPG الصينية عام 2015 بمناقصة لتوسيع ميناء حيفا في الفترة القادمة وتفعيله لمدة خمسة وعشرين عامًا، وهو أكبر موانئ إسرائيل الدولية، علمًا بأن قاعدة سلاح البحرية التي يوجد فيها سرب الغواصات العسكرية تتمركز فيها، كما فازت شركة صينية أخرى بمناقصة بناء ميناء أشدود.[3]

في المقابل، فإن جميع هذه الموانئ تُعد في موضع تنافس بعضها مع بعض

1- رأي اليوم، اليونان تبيع حصة تبلغ 67% من ميناء بيريوس إلى شركة شحن صينية، 08 أبريل 2016

2- ترك برس، تركيا تسعى إلى مكان في مشروع طريق الحرير البحري، 04 مارس 2017.

3- HAARETZ, Israel Is Giving China the Keys to Its Largest Port – and the U.S. Navy May Abandon Israel, 17 September 2018.

للحصول على حصة أكبر من التجارة المتزايدة في شرق المتوسط. بالإضافة إلى ذلك، فإن زيادة الوجود العسكري للولايات المتحدة ودول الناتو الأخرى في البحر الأبيض المتوسط تهدد أمن الاستثمارات الصينية الحالية والتجارة عبر المتوسط. ومما سبق يتضح كيف تشكل نزاعات الغاز شرق المتوسط المرحلة الأولى من مبادرة الحزام والطريق، وأن الصين ستبقى أكثر حيادية في سياسات المنطقة.

من ناحية أخرى، ولكيلا تفقد الصين مجالات نفوذها المُخططة، فإنها تفضل التحالف وإبرام الاتفاقيات مع الحكومات الحالية وتحسين العلاقات الاقتصادية معها. ورغم أن الصين قد ترى أن الحفاظ على تحالفها مع مصر كافٍ لمصالح الصين الوطنية بسبب أهمية قناة السويس في مبادرتها العالمية الحزام والطريق، إلا أنها، من منطلق تحقيق أكبر مكاسب ممكنة، ولإنجاح مبادرة الحزام والطريق شرق المتوسط، ستعمل على تطوير دبلوماسيتها من عدم التدخل في شؤون الدول إلى خطوة أكثر إيجابية وهي نزع فتيل التوتر بين الأطراف بشكل استباقي لمنع أي صراعات محتملة. حيث من المتوقع أن تعمل الصين على تقليل التوتر شرق المتوسط بين مصر وتركيا وإسرائيل.

ب- التنافس في مجال الاقتصاد والطاقة:

من منطلق أن من يسيطر على النفط العالمي يسيطر على الاقتصاد العالمي على الأقل في المستقبل المنظور،[1] نجحت **الولايات المتحدة** من خلال إداراتها المتعاقبة في ربط دول المنطقة العربية، وخاصة دول الخليج العربي، بمجموعة من الاتفاقيات في مجالات الدفاع والطاقة والاستثمار والتجارة والتعدين وغيرها لتحقيق السيطرة الكاملة على موارد الطاقة في دول المنطقة العربية.

أعلن رئيس شركة النفط السعودية (أرامكو) في مارس 2017، أن الشركة وقعت ست عشرة اتفاقية مع إحدى عشرة شركة أمريكية لاستثمار ضخم في الولايات المتحدة بقيمة اثني عشر مليار دولار مع إمكانية الوصول إلى ثمانية

.Sui-Lee Wee et al., "Iran cancels $2 billion dam deal with China", Reuters, 31/05/2012 -1

عشر مليارات دولار بحلول عام 2030. وسيعزز الاستثمار مرفق بورت آرثر في ولاية تكساس بالولايات المتحدة، وهو أول مرفق لتكرير وتسويق النفط المملوك بالكامل للسعودية في الولايات المتحدة وسيوسع عمل الشركة (Motiva Enterprises). (شركة ذات مسؤولية محدودة) -مملوكة لشركة أرامكو السعودية- في قطاع البتروكيماويات في الولايات المتحدة، كما تتعامل مع عشرات المليارات مع شركة (National Oil Varco) لامتلاك وتشغيل وإدارة معدات الحفر البحرية والبرية عالية الجودة.[1]

في المقابل، سعى الرئيس **الروسي** بوتين بقوة للحد من هيمنة الولايات المتحدة على أسعار النفط العالمية لأن العامل الاقتصادي وتحديدًا ملكية النفط هي أحد المحددات الرئيسة للاستراتيجية الروسية. على الرغم من امتلاك روسيا للنفط في سيبيريا وبحر قزوين، إلا أنها لا تزال تراقب المنطقة وتسعى إلى عقد شراكات استراتيجية والقيام بدور تنموي حقيقي لدول المنطقة، وخاصة العربية[2]. لقد نجح بوتين في أن يجعل روسيا طرفًا رئيسًا في تفاعلات المنطقة، حيث استهدف ترسيخ التواجد الاستثماري للشركات الإقليمية الروسية، وبما يعزز آفاق المعاملات الاقتصادية بين روسيا والعديد من دول الشرق الأوسط على المستويين التجاري أو الاستثماري. فقد رأى بوتين ذلك أمرًا محفزًا لتواجد النفوذ الروسي في المنطقة في ظل ارتباك سياسة الولايات المتحدة تجاه أزمات المنطقة المتزايدة.[3]

تعتبر روسيا ثاني أكبر مصدر للنفط في العالم بعد السعودية بحجم صادرات (38%) من إجمالي صادرات النفط العالمية. تقدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي بنحو (27%) من إجمالي الاحتياطي العالمي. تمكنت روسيا من دخول السوق السعودية من خلال عدد من شركاتها في التنقيب عن الغاز والاستثمار في النفط. وأهم هذه الشركات هي لوك أويل التي دخلت في شراكة مع شركة النفط

1- سابق, Abdul-Khaliq Shamil Mohammed (Assistant Professor, PhD), 2019, P. 548.

2- سعد شكري شبلي، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013)، ص97.

3- Will Russian companies make new gains in the Middle East?, Future For Advanced Research & Studies, 26/12/2016.

الوطنية السعودية (أرامكو) وأقامت مشروعًا مشتركًا "لوكسار" لاستكشاف واستثمار حقول الغاز في الجزء الشمالي من صحراء الربع الخالي. بالإضافة إلى إنشاء خط أنابيب غاز وشبكة خطوط أنابيب للعاصمة الرياض بواسطة شركة (ستوري ترانس غاز) وشركات أخرى.[1]

كانت شركات النفط الروسية (مثل لوك أويل) نشطة في العراق ومصر بينما تعد شركة الغاز الروسية (غاز بروم) المورد الرئيس للغاز الطبيعي للسوق التركية. كما وقعت الشركة اتفاقية مع إيران مؤخرًا لتطوير حقول (جينجولهو جاشما كشك) بالقرب من الحدود العراقية بعد إنهاء القيود المفروضة على قطاع النفط في البلاد في يناير 2016.[2]

الاستثمارات الروسية السابقة هي جزء من حزمة الاستثمار التي تتراوح بين خمسة وثلاثين وأربعين مليار دولار من روسيا إلى إيران بحسب الرئيس الروسي بوتين. على ما يبدو، تسعى الشركات الروسية أيضًا إلى استغلال ثروة البحر المتوسط حيث استحوذت الشركة الروسية (روز نفط) على حصة (30%) من الشركة الإيطالية (ENI) في المجال المصري (شروق) مقابل (1.125) مليار دولار بالإضافة إلى خيار شراء حصة إضافية بنسبة (5%) في المستقبل. في ديسمبر 2016، وقعت روسيا وتركيا على مشروع (ترك ستريم)، والذي يتعلق بتمديد أنبوبين عبر قاع البحر الأسود من روسيا إلى تركيا بسعة إجمالية تصل إلى ثلاثين مليار متر مكعب من الغاز سنويًّا. هذا المشروع يمنح روسيا ميزة استراتيجية للوصول إلى الأسواق الأوروبية بعيدًا عن الاعتماد على خطوط الأنابيب التي تتعرض للمخاطر الجيوسياسية عبر أوروبا.[3]

من بين القطاعات البارزة الأخرى التي لفتت انتباه الشركات الروسية قطاع التعدين، خاصة في السودان، الذي يسعى للتعويض عن فقدان الموارد النفطية ببدائل أخرى مثل موارد الذهب. وقعت وزارة المعادن السودانية في أكتوبر 2016

1- سعد شاكر الشبلي، مرجع سابق، ص 98-97.

2- سابق, Abdul-Khaliq Shamil Mohammed (Assistant Professor, PhD), 2019, P. 549.

3- سابق, Will Russian companies make new gains in the Middle East?

مذكرة تفاهم مع شركة (روس جيولوجي) لاستكمال الخريطة الجيولوجية وتطوير قطاع التعدين بالبلاد. وهناك أيضًا عدد من الشركات الروسية التي تستكشف الذهب في الأراضي السودانية، كشركة (التعدين السيبيري) والتي من المتوقع أن تصل طاقتها الاستخراجية ثلاثة وخمسين طنًا سنويًا من ولايتي البحر الأحمر ونهر النيل.[1]

أما الصين، فليس لديها خط سياسي أو أيديولوجي تطرحه في المنطقة، فقد أصبحت تسعى لإقامة علاقات جيدة مع كل البلدان التي يمكنها أن تحقق معها مصالح مشتركة. وبالرغم من أن لدى الصين أيضًا تخوفات تجاه التطرف الإسلامي الذي أثار بعض الاضطرابات في مقاطعاتها الغربية، لكنه لم يصل إلى درجة تجعلها تدعم عملًا عسكريًا ضد أي تنظيم إرهابي بالمنطقة. فهي تقوم بالتركيز على النمو الاقتصادي وتستفيد من دور أمريكا العالمي للحفاظ على التجارة العالمية والاستقرار.[2]

فالصين لا تريد أن تكون الولايات المتحدة هي القوة المهيمنة ذات القطب الواحد ولا تستطيع أن تحل محل الولايات المتحدة في هذا الصدد، لكنها تسعى إلى أن تكون قوة اقتصادية عالمية. ولتحقيق هذا الهدف، لا تتدخل الصين في أي صراعات تعتبرها لا قيمة لها مقارنةً بهدفها الرئيس.[3] وقد أظهر الصينيون قدرتهم على الالتزام بهذا المسار، وكذلك تركيزهم في المرحلة الحالية على السيطرة الاقتصادية الهادئة، دون إثارة ضجة لا لزوم لها، والعمل على سحق خصومهم الاقتصاديين وتوسيع انتشار واكتساب مواقع اقتصادية مهمة، إما عن طريق قروض ضخمة والتي ترى الولايات المتحدة أن الهدف منها هو (إغراق الدول بالديون)، أو شراء مباشر لتأمين مصادر الموارد الطبيعية

1- سابق، Will Russian companies make new gains in the Middle East؟.

2- Kausch, Kristina. Report. Istituto Affari Internazionali (IAI), 2014.

3- James M. Dorsey, China and The Middle East: Venturing Into The Maelstrom, The RSIS Working Paper series NO. 296. 18 MARCH 2016. Pp.34- 35.

والموانئ على طول خطوط النقل البحري.[1]

كما تقوم الصين بتطوير مبادرة (الحزام والطريق) لتوسيع وجودها الاقتصادي باستخدام قوتها الدبلوماسية وقواتها الناعمة الذكية في المحيطين الهندي الهادئ، الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا، وتستثمر في العديد من الموانئ البحرية الهامة والمطارات، بناء علاقات قوية جديدة مع أهم البلدان في جميع المناطق من آسيا إلى أوروبا عبر الشرق الأوسط وإفريقيا. وهنا يتضح كيف أن الصين تعتمد استراتيجيتها على (قبول) الشعوب وقياداتها باستخدام القوة الاقتصادية، وليس على أساس الاستفزاز والإجبار باستخدام القوة العسكرية.

في الوقت الذي تعتمد فيه المقاربات الأمريكية بشكل أساسي على قيمها وقوتها العسكرية باستخدام المساعدات والعقوبات، تعتمد الاستراتيجية الصينية ومبادرتها الحزام والطريق على التعاون الاقتصادي، المصالح الوطنية مفضلة عن القيم الاستراتيجية الأمريكية. وقد وقعت الصين في مبادرة الحزام والطريق شراكة مع جامعة الدول العربية، كما بذلت جهودًا كبيرة لبناء استراتيجية منفصلة مع كل دولة عربية من بين الدول التي وقعت على المبادرة، وقد عملت الصين على إظهار المزيد من التعاون على المستوى الدولي بدلًا من التنافس.[2]

مع ظهور الصين كقوة اقتصادية عالمية توسعت علاقاتها التجارية عبر المنطقة، وتعتمد الصين بشدة على تأمين ما يمكنها من مصادر الطاقة حتى تضمن استمرار نموها الاقتصادي المستقبلي. ومن أجل ذلك، نجحت في بناء علاقات مع الدول المنتجة للنفط والغاز في المنطقة مثل السعودية وإيران وقطر والسودان واليمن وليبيا لتأمين أكبر قدر ممكن من الطاقة. وترفض الصين إغلاق أي من هذه المصادر تنفيذًا للمطالب الأمريكية، والدليل على ذلك رفضها للعقوبات المتعلقة بعزل إيران واحتوائها. كما أنها بنت علاقات متميزة مع إسرائيل في

1- Jonathan Fulton, Europe, the UN and China: Friends with Benefits: China's Partnership Diplomacy in the Gulf, in: Marc Lynch and Amaney Jamal(eds.), Shifting Global Politics and the Middle East….opcit., pp.33-53.

2- Sebastian Hornschild, China in the Middle East: not just about oil, European Union Institute for Security Studies (EUISS), July 2016. pp.12-15.

مجال التكنولوجيا العسكرية.[1]

في عام 2015، أصبحت الصين رسميًّا أكبر مستورد عالمي للنفط الخام، مع ما يقرب من نصف إمداداتها القادمة من الشرق الأوسط. أصبحت السعودية أكبر مورد نفط للصين، بينما أصبحت الصين في الوقت نفسه أكبر مشترٍ للنفط في إيران. وعبر المنطقة بأسرها، أصبحت الصين أكبر مصدر للاستثمار الأجنبي بشكل عام، مع استثمارات وعقود بناء تزيد قيمتها عن 123 مليار دولار منذ عام 2013. ومع نمو التجارة والاستثمار، زادت الحكومة الصينية اهتمامها الاستراتيجي بالمنطقة بشكل كبير، سواء من خلال استثماراتها في البنية التحتية للحزام والطريق التي يتم الترويج لها بشكل كبير، ومن خلال تصعيد محسوب دبلوماسيًّا وعسكريًّا.

ج- التنافس في المجال العسكري:

تمتلك **الولايات المتحدة** أكبر حصة في مبيعات الأسلحة لدول الشرق الأوسط تصل إلى (27%)، ثم آسيا بنسبة (19%)، فدول أوروبا (17%). أكبر دول الشرق الأوسط في تلقي الأسلحة الأمريكية هي السعودية، تليها الإمارات وإسرائيل ومصر وتركيا وباقي دول مجلس التعاون الخليجي.[2] ارتفعت هذه النسبة المئوية للمبيعات بعد التحولات في الشرق الأوسط في بداية القرن الحادي والعشرين حيث تم استبعاد الدول العربية النشطة من معادلة التوازن الإقليمي مثل العراق[3] وظهور منطقة إقليمية غير عربية، مثل تركيا وإيران. دخلت المنطقة في حالة المنافسة الإقليمية، وقد دفع ذلك دول المنطقة إلى سباق تسلح لحماية أمنها القومي وتحقيق مصالحها.

في وقت تتدخل فيه دول الخليج بشكل مباشر أو غير مباشر في حروب أهلية

1- Gordon Houlden and Noureddin M. Zaamout, A New Great Power Engages with the Middle East: China's Middle East Balancing Approach,China Institute, University of Alberta, January 2019.pp.17-19.

2- عمار بهاء الدين، مستقبل المنافسة الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط: دراسة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية، (بغداد: مكتبة السنهوري، 2016)، ص. 135.

3- عزت سعد السعد، واشنطن وموسكو، بين الاختلاف والتقارب، مجلة السياسة الدولية، العدد. 203، (يناير 2016)، ص. 104.

في اليمن وسوريا، تم إبرام الاتفاقية النووية مع إيران والتي سببت إزعاجًا شديدًا لإسرائيل ودول الخليج. ومع وصول ترامب للسلطة (المناقض لسياسات أوباما) واستمرار الحروب المشتعلة في المنطقة ومقاطعة قطر وظهور بوادر نوايا الولايات المتحدة للانسحاب من الاتفاقية النووية، الأمر الذي أدى لزيادة التهديدات الإيرانية، نجحت الولايات المتحدة في إبرام صفقات أسلحة ضخمة واتفاقيات أمنية مع دول الخليج لدعمهم في مواجهة إيران. ففي مايو 2017 وقع الزعيمان الأمريكي والسعودي صفقات شاملة تضمنت صفقة دفاع بقيمة (110) مليارات دولار في مجالات أمن الحدود، ومكافحة الإرهاب، والأمن البحري والساحلي، وتحديث الدفاع الجوي والصاروخي، والقوات الجوية، وتحديث الأمن والاتصالات السيبرانية. يضاف لذلك اتفاقية أخرى مع شركة (لوكهيد مارتن) للصناعات العسكرية الأمريكية بقيمة ستة مليارات دولار لدعم برنامج تجميع 150 طائرة هليكوبتر من طراز بلاك هوك إس 70[1]، كما وقعت الولايات المتحدة صفقات سلاح أخرى مع الإمارات وقطر وغيرها.

في المقابل، وبعد الثورات العربية، بدأت **روسيا** في تعزيز علاقاتها الثنائية مع عدد من دول المنطقة مثل تركيا وإيران ومصر وإسرائيل والسعودية والعراق. وتسعى روسيا بنشاط إلى استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية، وخاصة صفقات الأسلحة مع الدول المحورية لتفعيل السياسة الروسية وتقديم موسكو كمنافس قوي للولايات المتحدة، كما تعتقد دول مجلس التعاون الخليجي ومصر أن الولايات المتحدة أصبحت أقل تجاوبًا تجاه التزاماتها السياسية والأمنية.[2]

في عام 2012، وقع الكرملين صفقة أسلحة مع الحكومة العراقية بقيمة تصل لأربعة مليارات دولار. بعد هذه الصفقة، يعتبر العراق ثاني أكبر مشترٍ للأسلحة الروسية بعد الهند ويساوي الصين بحسب ما نشرته شركة روستوك الروسية المتخصصة في صناعة الأسلحة. تم تسليم الأسلحة إلى العراق في أكتوبر 2013.

1- سيف نصرت توفيق، مقاربات القوة الذكية الأمريكية كآلية للتغيير الدولي (الدوحة: المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات، 2016)، ص. 170-167.

2- نورهان شيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد. 203، القاهرة (يناير 2016)، ص 116 - 117.

وأعلن بوتين أن العراق شريك مهم لروسيا في الشرق الأوسط، وأن روسيا مستعدة لمساعدة العراق في مجال التعاون العسكري التقني.[1]

كما تحاول روسيا مزج سياسة مبيعات الأسلحة مع مصالحها في السياسة الخارجية، حيث تبلغ عائدات مبيعات الأسلحة الروسية إلى سوريا (10%) من الصادرات الروسية وتمثل أكبر عميل في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد شن الحرب على المنظمات الإرهابية لأن سوريا استوردت مجموعة من الطائرات المقاتلة (ميج 29) والطائرات لأغراض التدريب (TAC-130). تبلغ قيمة الصفقة ستة مليارات دولار.[2] وفي نفس السياق، استغلت إيران علاقاتها الجيوسياسية مع روسيا إلى أقصى الحدود خاصة بعد أن أصبحت قوة إقليمية في الشرق الأوسط.[3] أعلن نائب رئيس الوزراء الروسي (دميتري روجوزين) في ديسمبر 2015 تسليم صواريخ روسية (S - 300) إلى إيران. وقفت روسيا أيضًا إلى جانب إيران في بناء مفاعل بوشهر وزودت طهران بقدرات التكنولوجيا النووية.[4]

التوجه الروسي للمنطقة لم يتوقف عند إيران وسوريا بل تجاوز ذلك ليشمل السعودية. التقى الأمير (محمد بن سلمان) بالرئيس الروسي (فلاديمير بوتين) خلال منتدى العالم الاقتصادي في بطرسبورغ في يونيو 2015 وتم توقيع ست اتفاقيات بما في ذلك اتفاقية التعاون النووي التي تنص على تعاون روسيا في بناء ست عشرة محطة للطاقة النووية في السعودية، وكذلك اتفاقيات في مجال التعاون الفضائي وبيع الأسلحة الروسية.[5] كما قام بن سلمان بزيارة موسكو عام 2017.

1- Anna Yorshevkaya, Russia in the Middle East: Motives, Implications and Hopes, trans: Idrak Center (Idrak Center for Studies and Consultations, 2016), p. 33.

2- Armament, Disarmament and International Security, (Beirut: Center for Arab Unity Studies), 2014, p. 310-320

3- عمار جفال، التغيير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، (الجزائر: مركز البحوث والدراسات في العلاقات الدولية، 2008)، ص. 32.

4- Dmitry Trnin, Russia Abandon the West, Althakafa Alalamia Journal, Issue. 198, Kuwait, (June 2008), p.27 et seq.

5-سابق , Abdul-Khaliq Shamil Mohammed (Assistant Professor, PhD), 2019, P. 550.

بالنظر **للصين**، نجد أن العلاقات العسكرية مع دول المنطقة في ازدياد، على الرغم من أنها لا تزال صغيرة مقارنة بالولايات المتحدة وروسيا. بدأت البحرية الصينية زيارة الموانئ بشبه الجزيرة العربية كجزء من المهمة الدولية لمكافحة القرصنة، وفي عام 2017، افتتحت أول قاعدة عسكرية خارجية لها في المنطقة في جيبوتي. وليس من غير المألوف الآن العثور على متعاقدين أمنيين صينيين خاصين يعملون في المنطقة، حيث كانت قوات حفظ السلام الصينية في المنطقة منذ أكثر من عقد، وشهدت السنوات الأخيرة زيادة كبيرة في مبيعات الأسلحة الصينية لدول المنطقة، ولا سيما الطائرات المسلحة من دون طيار وأنظمة الصواريخ الباليستية. ويمكن للصين أن تحقق هذه المبيعات دون شروط ترتبط بنظام الحكم التي يفرضها الغرب عادة. كما تبيع الصين أيضًا التقنيات التجارية في المنطقة باستخدامات عسكرية مزدوجة واضحة، في قطاعات مثل الأمن السيبراني والطائرات غير المسلحة من دون طيار والبنية التحتية اللاسلكية والملاحة عبر الأقمار الصناعية والطاقة النووية. ومن المرجح في السنوات المقبلة أن تبدأ الصين أيضًا في تصدير الأنظمة القائمة على التكنولوجيا التي تشرف عليها للمساعدة في دقة إحكام السيطرة على بيانات السكان.

أما عن دعم الصين لإيران عسكريًا، فخلال العقدين الماضيين، قدمت الصين الخبرة التقنية لإيران، على سبيل المثال، من خلال المساعدة في تطوير صاروخ كروز الأصلي من طهران للتصدي للقطع البحرية. توضح دراسة لمؤسسة "رند" عام 2012 بعنوان "الصين وإيران - علاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية": "يمكن رؤية التكنولوجيا الصينية في العديد من سلاسل الصواريخ الإيرانية، من صواريخ أوغاب ونازيت قصيرة المدى إلى شهاب - 3 بعيدة المدى."(1) علاوة على ذلك، عرضت بكين المساعدة في البرنامج النووي الإيراني من خلال تدريب المهندسين النوويين الإيرانيين، وفي استكشاف وتعدين اليورانيوم. بين عامي 2000 و2002، سلمت الصين أيضًا عددًا من قوارب صواريخ كاتاماران من طراز C-14، ولكن، كما في مذكرة إعلامية من مؤسسة جيمستاون، "انتهت

1- HAROLD, Scott and NADER Alireza. China and Iran – Economic, Political and Military Relations, 2012, RAND, 2012.

علاقة الأسلحة بشكل أساسي بحلول عام 2005".[1]

واستنادًا إلى تقرير وكالة الاستخبارات الوطنية للكونجرس الأمريكي لعام 2012، "إن الشركات الصينية، وخاصة القطاع الخاص، وكذلك شخصيات صينية سهلت مهمة بيع صواريخ صينية لإيران. وفي ذات الشأن، أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية في نهاية شهر أبريل عام 2014 ثماني شركات صينية ضمن قائمة العقوبات، نظرًا لقيام هذه الشركات بمساعدة تطوير منظومة الصواريخ الباليستية الإيرانية، وكذلك تعاونها مع إيران في الالتفاف على العقوبات، وحظر النفط الإيراني".[2]

أجرت الصين وإيران مناورة بحرية في الجزء الشرقي من مضيق هرمز وبحر عمان. في عام 2014، وللمرة الأولى، أجرى الطرفان تدريبات بحرية مشتركة في الخليج العربي.[3] وفي الأسبوع الثالث من شهر نوفمبر 2016، اختتم وزير الدفاع الصيني تشانغ وان تشيوان زيارةً لطهران، وهي ضمن سلسلة من التبادلات العسكرية التي جرت خلال عامين سابقين. وسابقًا خلال زيارة قام بها الرئيس الصيني كان البلدان قد وقّعا اتفاقية للتعاون الاستراتيجي لخمسة وعشرين عامًا تضمنت دعوةً لتوثيق الروابط الدفاعية والاستخباراتية بين البلدين. وقد وقع تشانغ ونظيره الإيراني، وزير الدفاع الإيراني حسين دهقان، اتفاقية تعاون عسكري تنطوي على تبادلات عسكرية بين الجيشين، وتدريب مشترك على مكافحة الإرهاب، بالإضافة إلى تدريبات عسكرية مشتركة.[4]

د - التنافس في مجال البيئة المعلوماتية:

تظهر الأنشطة **الأمريكية** في مجال البيئة المعلوماتية، على الصعيد العالمي في الأساس، معتمدة على قدراتها المعلوماتية والتكنولوجية الهائلة في المجالين الفضائي والسيبراني، فضلًا عن أدوات القوة الناعمة التي لديها مثل هوليوود

1- GADY, Franz-Stefan. China, Iran to Deepen Military Ties, The Diplomat, 14/12/2017.

2- مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، العلاقة الصينية – الإيرانية: علاقة استراتيجية أم علاقة مصلحية؟ 23/10/2014.

3- الجزيرة، مناورات بحرية بين الصين وإيران بمضيق هرمز، 18 يونيو 2017.

4- فرزين نديمي، إيران والصين تعززان روابطهما العسكرية، معهد واشنطن، 22 نوفمبر 2016.

وكذا قنواتها الفضائية الشهيرة والمنتشرة في مختلف الأقاليم حول العالم، وجميعها باللغة الإنجليزية، بصفتها اللغة الأكثر انتشارًا حول العالم.

في المقابل، تظهر أنشطة البيئة المعلوماتية **الروسية** متعددة الأوجه والوسائل في المنطقة وجميع أنحاء العالم، حيث تستخدم روسيا في هذا المجال قدرات البيئة المعلوماتية المتاحة كافة، كالوسائل السيبرانية ووسائل العمليات النفسية وحرب المعلومات والإعلام مستخدمة الدعاية والشائعات والأخبار الزائفة، من خلال وكالتيها الرئيستين "روسيا اليوم" و"سبوتنيك".

أشار الخبير الأمني "جيم روتنبرج" إلى "روسيا اليوم" و"سبوتنيك"، وكلاهما يطلق بلغات عدة، فضلًا عن الحسابات الزائفة على تويتر، حيث وضح أن بوتين والذي وقع، بعد نحو عام من انتخابه رئيسًا لروسيا، على مرسوم يجمع بين "ريا نوفوستي" و"صوت روسيا"، خدمة البث التي كانت تسمى سابقًا "راديو موسكو"، تحت إشراف "ديمتري كيسليوف" الإعلامي التليفزيوني الحكومي الأكثر شهرة في روسيا، والمعروف بولعه بنظريات المؤامرة، في ذلك الوقت، كان بوتين يفكر أيضًا في استراتيجية معلوماتية بطرق جديدة. الأمر الذي تزامن مع ما قام بنشره أوائل عام 2013، الجنرال "فاليري جيراسيموف **Valery Gerasimov**" رئيس أركان القوات المسلحة الروسية، في مجلة **VPK** العسكرية. حيث لاحظ "جيراسيموف" أن وسائل التواصل الاجتماعي تساعد في إشعال الثورات العربية. وكتب قائلًا: "سيكون من الأسهل على الإطلاق أن نقول إن أحداث "الربيع العربي" ليست حربًا، وبالتالي لا توجد دروس علينا أن نتعلمها كعسكريين. ولكن ربما يكون العكس هو الصحيح. كانت هناك وسائل جديدة يمكن من خلالها شن حرب "سياسية واقتصادية وإعلامية" ويمكن تطبيقها بمشاركة هؤلاء المحتجين. فقد غيرت العقيدة العسكرية الروسية تعريفها للصراع العسكري الحديث ليكون: استخدام معقد للقوة العسكرية، ووسائل سياسية واقتصادية وإعلامية وغيرها من الوسائل ذات الطابع غير العسكري، يتم تطبيقها مع استغلال كبير لاحتجاج الناس".[1] ومن هنا، جاء

.RUTENBERG, Jim. RT, Sputnik and Russia's New Theory of War, The NY Times, 13/09/2017 -1

ما قام به العسكريون في أمريكا وأوروبا للإشارة لهذه الفكرة باسم "عقيدة جيراسيموف" و"الحرب الهجينة"، متهمين روسيا بالانخراط فيها. وبسؤال "ديمتري بيسكوف" سكرتير بوتين الصحفي عن هذه الاتهامات، قال: "الكل يفعل ذلك. إذا وصفت ما يدور بحرب هجينة فليكن. إنها حرب".[1]

بشأن "عقيدة جيراسيموف"، فهي اليوم الأساس الاستراتيجي لأنشطة البيئة المعلوماتية الروسية متعددة الأوجه في العالم. افترض "جيراسيموف"[2] أن روسيا في حالة حرب دائمة، بدلاً من مواجهة خيار الحرب أو السلام. فضمن سلسلة الخطوط غير الواضحة بين الحرب والسلام، هناك شكل جديد من الحروب الهجينة، حيث تشارك جميع عناصر الدولة باستمرار.

كشف بحث حديث نشرته كلية الدفاع بحلف شمال الأطلسي بعنوان: "حرب المستقبل: إطار مفاهيمي واستنتاجات عملية، مقالات حول الفكر الاستراتيجي"[3] عن هذه العقيدة والتأثيرات المترتبة على نهج روسيا الجديد تجاه الحرب، وعلى وجه الخصوص الحرب الهجين، حيث ذُكر في البحث: "ويزعمون أن هذه الحرب تتجاوز حدود أطر الفهم التقليدي لهذه الحروب. وهي تشمل المؤامرات السياسية والمعارك على الموارد والتدفقات المالية والصراعات الحضارية التي لا يمكن التوفيق بينها. في ساحة المعركة في هذه الحروب، تعمل القوات النظامية إلى جانب عدد من العناصر الفاعلة الجديدة - القوات غير النظامية للمتمردين والمقاتلين والعصابات الإجرامية والشبكات الإرهابية الدولية والشركات العسكرية الخاصة وفرق المرتزقة الأجانب والعناصر الاستخباراتية من مختلف البلدان وعناصر حفظ السلام الدولية وحتى المنظمات والهياكل غير الحكومية والإنسانية وممثلين من وسائل الإعلام بأنواعها، والمتطوعين والناشطين من المجتمع المدني، وحتى الجهات الفاعلة غير الحكومية والإنسانية، وممثلين عن وسائل الإعلام المطبوعة والإلكترونية

1- BARTLES, Charles K. "Getting Gerasimov Right," Military Review, January-February 2016.

2- The 'Gerasimov Doctrine' and Russian Non-Linear War.

3- Gudrun Persson, "The War of the Future: A Conceptual Framework and Practical Conclusions Essay on Strategic Thought," NATO Defense College Russian Studies Series 3/17 (July 2017), 3.

والمتطوعين والناشطين من المجتمع المدني. وتظهر مراجعة للأنشطة الروسية في المنطقة أنه على الرغم من الموارد المحدودة فإن هذا المبدأ الذي يستخدمه بوتين وما يسمى "عقيدة جيراسيموف" يتم تنفيذه من خلال سياسة تتضمن عناصر متعددة من القوة الناعمة والحادة متضمنة الشائعات والدعاية والإعلام إلى جانب التدريب والمعدات العسكرية، لتحل محل التأثير الأمريكي بشكل مباشر".[1] ومن الجهات الفاعلة غير الحكومية الروسية منظمة "ذئاب الليل"،[2] وتمثل "القوة الحادة" الروسية بهدف إثارة الفوضى والتمرد في الدول المستهدفة وتمارس نشاطها في أوروبا فقط حتى الآن.

من هذ المنطلق، أرى أن بوتين في تنافسه يستغل الفوضى الناجمة عن الأزمات في مواجهة الاستراتيجية الأمريكية، ويستغل الأخطاء الأمريكية والثغرات ونقاط الضعف الناتجة عنها. كما يستغل أدواته الإعلامية في التعريض بسمعة خصمه عمومًا وسياسيًّا وعسكريًّا بالأخص، في سياق محاولاته لإضعاف نفوذها وانتزاع مكتسباتها.

أما **الصين**، فقد ركزت قدراتها المعلوماتية في المنطقة في وسائل وأدوات القوة الناعمة المختلفة. فقد تمكنت من الانتشار عالميًّا وداخل الشرق الأوسط من خلال وكالات الأنباء والقنوات الفضائية الصينية الناطقة بعدة لغات منها اللغة العربية، مثل "سي سي تي في"، و"سي جي تي إن"، وغيرها من وسائل، في محاولة لنقل الصورة الصينية الحقيقية التي يجب أن تراها الشعوب العربية وليس تلك التي تنقلها وسائل الإعلام الغربية، وطبقًا للرؤية الصينية.

ثالثًا: نظرة شعوب الشرق الأوسط إلى الولايات المتحدة والصين

هناك انطباع عام بين شعوب المنطقة بأن الوجود الآسيوي خاصة دول شرق آسيا أكثر قبولًا من الغرب الساعي للهيمنة والنفوذ، حيث يعطي الغرب لقواته العسكرية

1- سابق, Gudrun Persson, "The War of the Future: A Conceptual Framework and Practical Conclusions .Essay on Strategic Thought

2- NOACK, Rick. "An ultra-nationalist Russian biker gang is invading Europe, and Poland isn't happy", .Washington post, 25/04/2015

والسياسية أولوية في التعامل مع القضايا، وممارسة الضغط مع العقوبات الاقتصادية والعسكرية لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية.[1]

في المقابل، تقدم الصين إمكاناتها الاقتصادية لتعزيز العلاقات مع الدول الصديقة بعيدًا عن استخدام القوة العسكرية أو الضغوط السياسية والاقتصادية. لذلك، تتمتع الصين بقبول واسع نسبيًّا بين دول المنطقة، وبما يمكنها من جذب الشراكات والتحالفات الدولية، خاصة بإصرارها على تطوير مجتمعات الدول الشريكة دون تدخل في شؤونها الداخلية أو عدم احترام حدود وخصوصيات الدول الأخرى.[2]

تصور نتيجة تنافس القوى العظمى في الشرق الأوسط:

بادئ ذي بدء قد يتعين علينا النظر في هذه التعريفات الثلاثة:

القوة الشاملة، وهي محصلة حجم ونوعية الموارد والقدرات المتاحة للدولة، والتي تمكنها من تحقيق أهدافها القومية.[3] **والنفوذ**، (وقد تم تعريفه من قبل) على أنه قدرة أو قوة الأشخاص أو الكيانات على أن تكون قوة مقنعة أو أن تنتج تأثيرات على تصرفات الآخرين وسلوكهم وآرائهم أو على الكيانات والدول ومقدراتها وإرادات شعوبها. **والشعبوية**، وهو القبول العام من قبل الشعوب تجاه دولة أو منظمة دولية معينة. وهي محصلة الرأي العام والوعي الجمعي في ذات الشأن.[4]

وأرى أنه بافتراض عقد مقارنة بين ثقل ونفوذ وقبول كل من الولايات المتحدة وروسيا والصين في المنطقة، سنجد أن الولايات المتحدة هي الأقوى (بالنظر في عناصر قواها الشاملة)، كما أنها البلد الأكثر نفوذًا في المنطقة، ولكنها الأقل قبولًا (الأقل شعبوية بشكل عام) بين الدول العربية، وذلك رغم كثرة حالات الهجرة من شعوب هذه الدول إلى الولايات المتحدة. ثم نجد أن روسيا هي الأقل قوة بين الدول الثلاث، لكن نفوذها

1- KĀZEMI, Abbās Varij and CHEN Xiangming. China and the Middle East: More Than Oil, Special Focus, The European Financial Review February - March 2014, pp.8-12.

2- China and The Challenges In Greater Middle East, Conference report: Organized by Danish Institute for International Studies and University of Copenhagen (DIIS), 10/11/2015, pp.15-18.

3- KIM, Kyong-dong. Alternative Discourses on Modernization and Development: East Asian, definition of National Power, 08/05/2017, P. 88.

4- Lexico dictionary, definition of Popularity.

يكاد ينافس النفوذ الأمريكي خاصة في سوريا، وتعد روسيا ثاني دولة قبولًا من شعوب المنطقة العربية. وعند النظر للصين في هذه المقارنة، نجد أنها تحتل المركز الثاني بعد الولايات المتحدة في عناصر القوة الشاملة خاصة القدرات الاقتصادية، والأقل في النفوذ السياسي والعسكري بشكل مطلق بعد الولايات المتحدة وروسيا، بينما نجدها نسبيًا الأكثر قبولًا وشعبوية مقارنة بالدولتين الأخيرتين في المنطقة العربية.

من هذا المنظور، يمكن رؤية الموقف بشكل يساعد في تحديد أي من دول القوى الثلاث يمكنه أن يفرض إرادته على الأمد القصير وأي دولة يمكن أن تبقى أو تصبح الأقوى والأكثر نفوذًا والأكثر قبولًا من قبل شعوب المنطقة ويمكن أن تفرض إرادتها على الأمد البعيد.

تصور لمستقبل التنافس الدولي في المنطقة (إعداد الباحث)

أدوات التنافس

القدرات

	القوة	النفوذ	القبول (الشعبوية)
الولايات المتحدة	5	5	1
الصين	4	1	5
روسيا	2	5	3



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

المبحث الثاني

التنافس الإقليمي بين القوى الإقليمية والدول الفاعلة في الشرق الأوسط

يعتبر التنافس الإقليمي في الشرق الأوسط بين القوى الإقليمية وبعض الدول الفاعلة أكثر تعقيدًا وتداخلًا مقارنة بالتنافس الدولي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب، مثل: الاختلاف الكبير في المصالح والأهداف، وحجم القوى الشاملة غير المتوازنة بين البلدان المتنافسة، ومنح العنصر المالي دورًا رئيسًا في صياغة القرار الإقليمي. الأمر الذي قد يكون على حساب الاستقرار.

فبجانب الولايات المتحدة وروسيا، نجد القوى الإقليمية الثلاث، وهي دول الجوار الإقليمي غير العربية (إيران وتركيا وإسرائيل) تحاول صياغة النظام الإقليمي للمنطقة العربية، خاصة منطقة الخليج العربي والشام وشرق المتوسط، الأمر الذي امتد ليشمل مناطق أخرى كالقرن الإفريقي والبلقان. كما نجد دولًا عربية فاعلة وهي السعودية والإمارات وقطر ومصر ضمن دائرة التنافس الإقليمي بالمنطقة.

أولًا: القوى الإقليمية والدول الفاعلة

(1) إسرائيل:

ترى إسرائيل أن إيران أهم منافسيها، حيث تعتبرها "التهديد الأكبر من مكان أبعد"، وهو تنافس مبني على عداء متبادل بين البلدين. ويمكن أن نعتبر إيران واقعيًّا ما يمكن تسميته عسكريًّا (أكبر تهديد خارجي) حالٍ على إسرائيل. وبالتوازي مع إيران نجد جماعة حزب الله (الوكيل العسكري الإيراني) تعتبر التهديد الأقرب

أيضًا والفاعل ضد إسرائيل، ومن ثم يمكن تسميتها عسكريًا (أخطر تهديد)، وهو ما قد يخالف ادعاءات بعض المحللين أن هناك تمثيلية إسرائيلية/ إيرانية دائرة حاليًا، وأن إيران لا تمثل أي تهديد على إسرائيل، فمن أهم أهداف إسرائيل الأمنية أن تكون القوة النووية الأوحد والقوة الإقليمية الأكبر من موريتانيا حتى إيران. ونظرًا لأن سوريا والعراق تمثلان الجانب الأيمن والقلب الأهم للهلال الإيراني الشيعي (مع تواجد قوات موالية لإيران بهما)، فمن ثم فإن تماسك العراق وسوريا يعد تهديدًا مباشرًا وخطيرًا على أمن ومصالح إسرائيل.[1]

تأزمت علاقات إسرائيل مع تركيا مؤخرًا بسبب دعم إسرائيل لفكرة انفصال دولة كردية، الأمر الذي يهدد الأمن القومي التركي، ومن ثم زاد من حدة التنافس بينهما على النفوذ في سوريا، إلا أن البلدين في حاجة لبعضهما لاعتبارات جيوسياسية هامة، الأمر الذي قد يظهر مستقبلًا شرق المتوسط.[2] وترى إسرائيل نفسها مع المحور السني العربي في قارب واحد في مواجهة عدو رئيس وهو إيران والتنظيمات الشيعية، وترى ضرورة انضمام الولايات المتحدة لهما ضد إيران.[3]

كانت العلاقات العسكرية والاستخباراتية الوثيقة السابقة بين تركيا وإسرائيل مصدر قلق لإيران. فقد وضع التقارب الإسرائيلي التركي في التسعينيات سوريا، حليف إيران الإقليمي الرئيس، في موقف حرج. كانت القدرات الاقتصادية والعسكرية السورية الضعيفة مقارنة بتلك التي تمتلكها إسرائيل وتركيا، يمكن أن يؤدي وزنها المشترك إلى كارثة للمصالح السورية وربما يمثل تهديدًا لبقاء نظام الأسد.[4] كما شكلت العلاقات الدفاعية الوثيقة بين تركيا وإسرائيل تهديدًا مباشرًا للأمن القومي الإيراني. وتخشى إيران من أن تستخدم إسرائيل تركيا لشن هجمات عسكرية ضدها. فقد أدى استخدام مقاتلات الطائرات الإسرائيلية للمجال الجوي التركي إلى قلق إيران، وكذلك

1- موشي يعلون، سابق، 2016.

2- HELLER, Jeffrey. Reuters, Israel endorses independent Kurdish state, 13/09/2017.

3- موشي يعلون، سابق، 2016.

4- INBAR, Efraim. "Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership", Middle East Review of International Affairs, Vol. 5, No. 2, Summer 2001, p. 55.

العلاقات العسكرية الإسرائيلية مع أذربيجان.[1]

(2) **تركيا:**

كان لوصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة تأثير كبير على اتجاهات السياسة الخارجية التركية. فالعلاقات التركية الإيرانية المتداخلة اقتصاديًا، وعلى الرغم من الأحاديث الرنانة عن الوحدة الإسلامية بواسطة قيادات البلدين، إلا أن هناك خلافات سياسية ودينية وأيديولوجية كبيرة تكمن تحت السطح بينهما، على الأقل من منطلق مذهبي (سنة وشيعة) لحزبين حاكمين ذوي انتماءات دينية. كما أن سوريا تخضع لحكم طائفي علوي تسانده إيران الشيعية، وقد أيدت تركيا تدخل التحالف العربي بقيادة السعودية في اليمن لمواجهة الحوثيين المدعومين أيضًا من إيران. الموقف التركي ليس تصديًا خالصًا للنفوذ الشيعي في المنطقة ولكنه تصدٍّ لأي نفوذ منافس لأي تحرك إسلامي سني كما الوضع في ليبيا.[2]

حيث تريد تركيا أن تكون دولة فعل وليست دولة رد فعل، وأنه سيتم تعميق انخراط تركيا في السياسة الإقليمية والمنظمات الدولية والسياسة العالمية.[3] وتعتمد على تناسق وتوافق السياسة الخارجية التركية مع السياسة الأمريكية العامة، حيث كانت تركيا الدولة النموذج الذي يجب أن تعتمد عليه الولايات المتحدة في المنطقة، الأمر الذي كان يقوي من درجة قبول الولايات المتحدة بتنامي الدور التركي.[4] مستغلة في ذلك استمرار غياب القوى الإقليمية الفاعلة والمؤثرة في منطقة الشرق الأوسط ولا سيما القوى العربية وضعف النظام العربي الإقليمي. مع حاجة كل من الولايات المتحدة والدول الغربية وكذلك العربية إلى وجود دور تركي كفاعل في منطقة الشرق الأوسط وذلك من أجل إحداث حالة من التوازن مع الدور الإيراني في المنطقة. كذلك قدرتها على الارتكاز على العلاقات المتعددة وعدم حصرها في

1- KOSEBALABAN, Hasan. "The Crisis in Turkish-Israeli Relations: What is Its Strategic Significance?" Middle East Policy, Vol. 17, No. 3, Fall 2010, p. 46.

2- سابق, LARRABEE, F. Stephen and Nader, Alireza, 2013.

3- KIRKPATRICK, David D. The New York Times, "Premier of Turkey Takes Role in Region", 12/09/2011.

4- CURWIN, Daniel. "Turkey's Neo-Ottomanism: Engaging the Pivitol Middle-Power," Human Security Centre Policy Brief, Iss. 9, no. 1 (2014): p.14.

محور واحد مما يتيح لتركيا مركزًا حيويًا على الساحة الإقليمية.[1] لكن في الآونة الأخيرة، تدهورت العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة إلى أسوأ أوضاعها بعد أن عززت تركيا مؤخرًا علاقاتها مع روسيا على المستويات العسكرية والسياسية والاقتصادية، خاصة بعد قيام تركيا بشراء صفقة أسلحة صواريخ S400 من روسيا خصم الناتو.[2]

يحاول أردوغان القيام بتوسيع سلسلة قواعده العسكرية المتواجدة في قطر والصومال لتمتد، ولو من خلال تواجد عسكري محدود، إلى ليبيا والسودان وتشاد لضمان التأثير في مناطق ومدن استراتيجية هامة بالمنطقة كالخليج العربي، وخليج عدن والمدخل الشرقي لمضيق باب المندب، ومدن المناسك الدينية (مكة والمدينة) غرب السعودية، وجنوب مصر، وجنوب وغرب ليبيا، وتونس، الأمر الذي خلق مواجهات سياسية وأيديولوجية مباشرة وأمنية واقتصادية غير مباشرة مع مصر من جانب، ومواجهات أخرى تجاه السعودية والإمارات من جانب آخر، فضلًا عن توتر شديد بينها وبين الولايات المتحدة وأوروبا. اليوم يمكنني القول إن أردوغان يمكنه المساومة مع الناتو بشأن موقفه تجاه روسيا في إدلب، مقابل مواجهة تركيا للتوسع الروسي في المنطقة. كما يمكن لأردوغان المساومة مع الاتحاد الأوروبي لدعمه حركة القوات التركية في سوريا، في مقابل حل تركيا لأزمة اللاجئين.[3]

(3) إيران:

تواجه إيران تنافسًا إقليميًا على ثلاثة محاور رئيسة، المحور الأول ويتمثل في تنافس إيراني/ تركي، حيث تعد تركيا وإيران من القوى الإقليمية البارزة التي تعيد تشكيل علاقاتها عقب الثورات العربية. فقد اتسمت العلاقات التركية/ الإيرانية في العقود الثلاثة الأخيرة بتقلبات حادة بين دولة إسلامية شيعية وأخرى تتبع مبادئ علمانية وتنتهج المذهب السني في الإسلام. بين أوائل العقد الأخير من القرن الماضي والعقد الأول من القرن الحالي، حملت الحكومة التركية منظمات تعمل في

1- سابق, F. Stephen Larrabee and Alireza Nader, 2013.

2- WARD, Alex. How America's relationship with Turkey fell apart, Vox, 11/04/2019.

3- Aljazeerah, Erdogan demands 'concrete support' from EU, NATO over Syria, 09/03/2010.

تركيا كـ«وكلاء» لإيرانَ مسؤولية الاغتيالات السياسية والعبث باستقرارها. أما إيران فكثيراً ما كانت تنتقد تركيا لتدخلها في شؤونها الداخلية من خلال إبداء الدعم للتقدميين والإصلاحيين داخل نظام رجال الدين. وقد تطورت العلاقة بين البلدين للأفضل عقب وصول حزب العدالة والتنمية ذي التوجه الإسلامي إلى سدة الحكم في أنقرة عام 2002، فانتعشت العلاقات السياسية والاقتصادية، وازداد التبادل التجاري بين البلدين بوتيرة سريعة ووصل إلى مستويات غير مسبوقة. ودافعت حكومة حزب العدالة والتنمية منفردة عن مسعى إيران للحصول على الطاقة النووية للأغراض السلمية. من الواضح أن موجة الصداقة والتعاون بين العاصمتين قد تأثرت مؤخرًا جراء الثورات العربية، وتداعياتها على سوريا والعراق. إلا أن هذا التعاون الظاهري أدى لتزايد محوري التنافس الآخرين وهما التنافس الإيراني/ الإسرائيلي والتنافس الإيراني/ الخليجي، اللذين ازدادا اشتعالًا مع استمرار إيران في مشروعها النووي وإبرام الاتفاقية النووية وتزايد نفوذ إيران في سوريا ولبنان والعراق واليمن.[1]

حيث بدأت إيران في مشروعها النووي منذ عقود، الأمر الذي لاقى رفضًا دوليًا وإقليميًا واسعًا، حتى تم التوقيع على الاتفاق النووي "خطة العمل الشاملة المشتركة" في يونيو 2015 من قبل إيران والدول الخمس الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن الدولي، فضلًا عن ألمانيا والاتحاد الأوروبي.[2] واعترضت إسرائيل وبعض دول الخليج على الاتفاقية، حيث يرون أن إيران تمارس مواقف استفزازية وعدوانية في عدة أماكن في المنطقة.[3] في المقابل، ترى إيران أن إسرائيل هي العدو الرئيس الذي يجب موازنته بنفس السلاح (السلاح النووي)، كما أنها تسعى للتوازن مع باكستان. كما تجد في السعودية منافسًا قويًا ويجب تقويضه.

من ناحية أخرى، جيوسياسيًا، تتمتع إيران بموقع جيوستراتيجي يسيطر على مضيق هرمز ولها حدود بحرية قريبة مع جميع دول الخليج. حيث تعتمد إيران، أمنيًا، على

1- فؤاد كيمن، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح، 25/05/2013.

2- The Guardian, Iran nuclear deal reached in Vienna, 14 July 2015.

3- SEN, Ashish Kumar. SLAVIN, Barbara and LEBARON, Richard. Strange Bedfellows: Saudi Arabia, Israel Oppose Iran Nuclear Deal for Different Reasons, Atlantic Council ,16 March 2015.

عمقها الاستراتيجي الداخلي بالمقارنة بدول مجاورة مثل الإمارات وقطر والكويت والبحرين، تلك الدول التي لا تمتلك هذه الميزة. لذلك، تحتاج هذه الدول الأربع دائمًا إلى تأمين سواحلها وحدودها البحرية مع إيران. تسعى إيران والسعودية إلى فرض إرادتهما بعضهما على بعض من خلال زيادة نفوذهما وسيطرتهما إلى أقصى حد في مناطق الصراع، أو على الأقل السعي لتحقيق توازن بينهما.[1]

وعسكريًا، استخدمت إيران الحوثيين في اليمن وحزب الله في لبنان وسوريا وقوات الحشد الشيعية في العراق كأذرع عسكرية لدعم وجودها ونفوذها في المنطقة ومواجهة منافسيها.[2] كما وسعت إيران علاقاتها الاقتصادية مع الصين والهند والاتحاد الأوروبي، مع الأخذ في الاعتبار أن أي حرب ضد إيران ستؤثر على ازدهار دول الخليج وستعوق تنميتها، وستزيد من عدم الاستقرار في المنطقة.

النفوذ الإيراني في المنطقة العربية



ايران تحيط بدول العرب السنة

1- مضايق العرب، عبقرية الجغرافيا ونكبة الاستعمار، 06 يونيو 2015.

2- درع الوطن، خطر الميليشيات الطائفية ودورها في استراتيجية التوسع الإيرانية، 12 ديسمبر 2017.

(4) السعودية:

تستمد السعودية مكانتها من كونها رائدة لدول مجلس التعاون الخليجي تتزعم دول العرب السنة والعالم الإسلامي ولكونها محورًا لشبه الجزيرة العربية.[1] كل ذلك يجعل سياستها تفرض تدخلًا في شؤون بعض الدول. منذ اندلاع الثورات العربية، تحركت السعودية على جميع الأصعدة، عسكريًّا وسياسيًّا ودبلوماسيًّا واقتصاديًّا ومن خلال وسائل الإعلام، بكل ثقلها لمواجهة التغيرات الحاصلة في المنطقة، التي لا تتوافق مع سياساتها. فلقد أدى سقوط بعض الأنظمة العربية الموالية للسعودية جراء الثورات عام 2011 إلى استقواء نظام الملالي الإيراني الحاكم، وتولي تنظيم الإخوان المسلمين السلطة ببعض الدول التي أسقطتها الثورات وانتشار التنظيمات الدينية المسلحة وتوغلها في المنطقة. الأمر الذي دفع السعودية بالتعاون مع الإمارات لتشكيل تحالفات عسكرية لمواجهة إيران، وسرعة التصدي لتصاعد تنظيم الإخوان في الدول الحليفة، واستغلال بعض التنظيمات الدينية المسلحة في الحرب بالوكالة ضد خصومها. ليتحول الخطاب الديني إلى حرب طائفية بين السنة والشيعة من خلال المنصات الإعلامية وشبكات التواصل الاجتماعي. فالسعودية تعتبر إيران مسؤولة عن جميع التهديدات الأمنية للمنطقة، سواء بدعمها للحوثيين في اليمن أو حزب الله في لبنان وسوريا وللحشد الشعبي في العراق.

رغم أهميتها للسعودية والإمارات والبحرين ومصر، إلا أن المقاطعة ضد قطر أدت لعدة نتائج مثل: الانقسام الخليجي واستقواء إيران وتأثر الدور السعودي في المنطقة، وقد ساهم في ذلك أيضًا الحرب الطويلة في اليمن، والتي أسفرت عن اختلافات في وجهات النظر بين التحالف العربي ودول مجلس التعاون الخليجي أيضًا. وكذا تشكيل لجنة التعاون السعودية/ الإماراتية المشتركة، التي تم الإعلان عنها في ديسمبر 2017.[2] واقتراح الاتحاد العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي،[3] الذي أعلنته السعودية، حيث تعتقد عمان وقطر أن الاتحاد العسكري

1- بي بي سي نيوز، حقائق عن المملكة العربية السعودية، 14 مارس 2017.

2- سكاي نيوز عربية، تشكيل لجنة للتعاون المشترك بين الإمارات والسعودية، 04 ديسمبر 2017.

3- سي إن إن، الشورى السعودي يوافق على تحديد الرياض مقرًّا للقيادة العسكرية الموحدة لمجلس التعاون، 18/02/2020.

لدول مجلس التعاون الخليجي قد يؤدي إلى اندلاع حرب ضد إيران، مما يزيد من عدم الاستقرار في المنطقة. كل ذلك يؤدي إلى انقسام دولي وإقليمي أكثر حدة، كما أن هناك تناقضًا في الاستراتيجية السعودية والإماراتية تجاه الموقف اليمني.

بعكس إيران، التي تستمر في دعم حلفائها، تظهر السعودية أقل قدرة على الاستمرار في ذلك، وهو ما يجعل مرتكزاتها في التعامل مع المنطقة اجتهادًا خارج الأطر الواضحة.[1] إن أهم المنافسات التي تحدد المشهد الاستراتيجي للشرق الأوسط الحاصلة الآن بين إيران والسعودية؛ فصحيح أن التنافس بين هاتين الدولتين قديم، لكنه اكتسب أهمية كبيرة حاليًا، لا سيما مع المحاولات التي تقوم بها إيران لفرض نفسها كقوة إقليمية مؤثرة في المنطقة على حساب السعودية.[2]

(5) **الإمارات:**

عقب اندلاع الثورات العربية، عززت الإمارات، من خلال امتدادها الاستراتيجي، وما زالت تعزز موقعها في الشرق الأوسط الذي يتمتع بسمات جيوسياسية قوية. إن أهداف التمديد الاستراتيجي للإمارات لفترة وجيزة هي: مواجهة تطلعات الهيمنة الإيرانية، ودراسة تطور الثورات ومواجهة آثارها، وموازنة وتقوية دول مجلس التعاون الخليجي، وحماية الجناح الجنوبي الغربي لها.

يدعم التوسع الاستراتيجي للإمارات سياستها الخارجية القائمة على **خمس ركائز رئيسة** هي (التجارة، والسياحة، ومواجهة الهيمنة الإقليمية لإيران، ومكافحة الإرهاب، والتصدي لصعود الإسلام السياسي). مقارنة بدول الخليج، وخاصة السعودية وقطر والكويت، لا تعتبر الإمارات الدين أداة يمكن من خلالها تحقيق أهدافها. ومع ذلك، فإن الإمارات تميل أكثر نحو السعودية في مجال السياسة الخارجية والعلاقات الإقليمية. حيث تتبنى الإمارات سياسة خارجية علمانية

1- THOMPSON, Jack. Trump's Middle East Policy, CSS Analyses in Security Policy No. 233, October 2018, pp.9-11

2- عمر الحسن، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 7/06/2015.

واقعية.[1] وقد ظهرت هذه السياسة في مواقف عديدة، حيث تدعم الإمارات جهود التسوية السياسية والأمنية في ليبيا من خلال تقديم الدعم لجهود مصر في ليبيا وللبرلمان والجيش الليبيين في ليبيا ضد الأصوليين الإسلاميين والعناصر المنتمية لتنظيم الإخوان المسلمين، والذين تدعمهم قطر وتركيا في المقابل.[2]

ترى الولايات المتحدة وأوروبا أن الإمارات تشارك وتدعم الرفض الذي تمارسه السعودية ضد أي تحرك نحو الديمقراطية الغربية. حيث إن كلا البلدين مع شركاء مجلس التعاون الخليجي يعتبرون هذا النوع من الأنظمة السياسية في المنطقة وسيلة لإفساد وتهديد المبادئ الأساسية لقوتها وتماسك بلادهم. وهي توسع نفوذها من خلال التحالفات السياسية، والمساعدات، والاستثمارات، واتفاقيات الدفاع، وعقود الموانئ. وقد لعبت الإمارات دورًا هامًا في مواجهة حكومات تنظيم الإخوان المسلمين في المنطقة عقب الثورات العربية، حيث دعمت التحرك الشعبي/ العسكري عام 2013 في مصر ضد تنظيم الإخوان،[3] كما دعمت صعود الأمير محمد بن سلمان إلى السلطة في السعودية، وكذا دعمت التحالف العسكري بقيادة السعودية في اليمن. في الوقت الذي ساهمت العلاقات الممتازة بين الرئيس السيسي والشيخ محمد بن زايد في دعم مصر اقتصاديًا وأمنيًا، كما كان للإمارات استثمارات ضخمة في مصر كان من المقرر أن تكون من نصيب قطر إبان حكم تنظيم الإخوان المسلمين في مصر في عام 2012.[4]

ظهرت بعض الخلافات بين الإمارات والسعودية بشأن أهدافهما ومصير اليمن،[5] كما أن حدة التنافس بين الإمارات وقطر تزداد في أكثر من موضع بالمنطقة مثل ليبيا، وأيضًا في الصومال منذ أواخر عام 2017، مما أدى إلى تفاقم الاحتكاك بين مقديشو والقادة الصوماليين الإقليميين، وقد ساعدت تركيا قطر على انهيار

1- سي إن إن، سفير الإمارات بواشنطن "يوسف العتيبة": الإمارات والسعودية والأردن ومصر والبحرين تريد رؤية حكومات علمانية في الشرق الأوسط، 28 يوليو 2017.

2- بي بي سي، من يدعم خليفة حفتر قائد قوات شرق ليبيا؟ 10 أبريل 2019.

3- العين الإخبارية، الرئاسة المصرية: لن ننسى مساندة السعودية والإمارات بعد 30 يونيو، 01 يوليو 2018،

4- العين الإخبارية، الإمارات داعم قوي لاقتصاد مصر عبر السنوات، 14 نوفمبر 2019.

5- بي بي سي نيوز، صراع السعودية والإمارات في اليمن "طلاق" أم "تبادل للأدوار"؟ 29 أغسطس 2019.

علاقات أبو ظبي مع الحكومة الصومالية.[1]

عززت الإمارات نفوذها بامتداد القرن الإفريقي وبدأت في العمل على صنع السلام بين إريتريا وإثيوبيا من خلال الاستمرار في ضمان وتعزيز هذه الصفقة، بينما تتطلع في الوقت نفسه إلى المصالحة مع الحكومة الصومالية وقد تعيد وجودها في جيبوتي. ظهرت الإمارات والسعودية (بدعم من مصر) خلال هذا العقد، كبطل مهم في القرن الإفريقي، خاصة عندما أعلنت إريتريا وإثيوبيا -بعد سلسلة من الزيارات من وإلى المسؤولين الإماراتيين- أنهم توصلوا إلى اتفاق لإنهاء حرب عشرين سنة. كانت الدبلوماسية والمساعدات الإماراتية والسعودية محورية في تلك الصفقة.[2]

رغم أن كلاهما لديه قواعد عسكرية أمريكية وقواعد عسكرية لدول أخرى، إلا أن الإمارات أكثر أهمية بالنسبة للولايات المتحدة مقارنة بقطر. في الوقت الذي نجد فيه قطر غنية بالنظر للناتج المحلي الإجمالي/ الفرد، نجد الإمارات لديها الناتج المحلي الإجمالي الأكبر، كما أنها أكثر تنوعًا من حيث السكان. من جانب آخر، في الوقت الذي نجد فيه قطر تنتهج الفكر الوهابي المتطرف، نجد الإمارات تنتهج فكر دينيًا وسطيًا وتعيش في بيئة أكثر علمانية.

(6) **قطر:**

الدولة الفاعلة الوحيدة التي لها علاقات جيدة بكل من تركيا وإيران وإسرائيل، الأمر الذي يحفظ توازنها أمام الدولة العربية الفاعلة الأخرى ويمنحها ثقلًا سياسيًا وأمنيًا كبيرين بجانب قدراتها الاقتصادية. ومنذ تولي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني السلطة عام 1995، سعت قطر إلى تحقيق أهداف رئيسة، كاعتماد سياسة خارجية أكثر استقلالية عن السعودية (البطن الكبير)، ومحاولة التصدي لها في المنطقة. ولتحقيق هذين الهدفين، بدأت قطر في اتباع سياسات وإجراءات مرنة لحماية نفسها من السعودية في وضع أكثر أمانًا من خلال الاقتراب من قوتين إقليميتين. الأولى: تركيا كحليف إقليمي سني قادر على حمايتها وموازنة

1- New York Time & Teller Report, Qatar and the UAE compete for influence in Somalia, 23/07/2019.

2- الاتحاد، المصالحة الإثيوبية الإريترية ودبلوماسية السلام السعودية الإماراتية، 31 ديسمبر 2018.

جارتها (السعودية)، والثانية: إيران كعمق استراتيجي شرقي وكشريك اقتصادي لأكبر حقل غاز، وهي أيضًا أقوى منافس للسعودية والولايات المتحدة. من ناحية أخرى، استضافت قطر أحد أكبر القواعد العسكرية الأمريكية خارج الأراضي الأمريكية. كما أنشأت قطر وكالة الجزيرة للأنباء عام 1996 كذراع إعلامية لدعم استراتيجيتها.[1]

وقد تفهمت قطر ضرورة تحسين علاقاتها السياسية والاجتماعية مع إيران لتأمين مصالحها الاقتصادية معها. بالإضافة إلى تأمين الجبهة الشرقية التي تشكل نقطة انطلاق من طموحات الخليج، وخاصة تلك الموجودة في السعودية. هناك بالفعل اتفاقيات أمنية مبرمة بين قطر وإيران. والمعروف عن هذه الاتفاقيات ما تم إبرامه في عامي 2010 و2015 في مجال منع الجريمة ومكافحة الإرهاب وتأمين السواحل البحرية. وقد أثارت هذه الاتفاقيات بشدة غضب الدول الثلاث المحيطة بقطر.[2]

على مسار آخر، أرى أن قطر فكرت في كسب حلفاء دوليين وإقليميين قادرين على تحقيق الضمانات السياسية والأمنية اللازمة لحمايتها عند الحاجة. وقد ساعدت قطر على تطوير استراتيجية تبدو عبقرية لتحقيق هذا الهدف المذكور على الأمدين المتوسط والبعيد. أي إن قطر أصبحت حليفًا استراتيجيًا لتركيا وإسرائيل، أهم حلفاء الولايات المتحدة بالمنطقة.

مع نجاح الثورات العربية، دعمت قطر وتركيا فكرة استبدال الأنظمة العربية بأنظمة موالية لها. واعتبر الإسلام السياسي أفضل بديل لحكم الدول العربية. كانت الخطة تهدف للإطاحة بمعظم الحكام العرب ثم حكام دول الخليج على مراحل، وعلى المدى الطويل سيكونون مخلصين للعائلة القطرية الحاكمة والحكومة التركية. ومن ثم، إذا بقي حكام الخليج، فإن الدول العربية التي يحكمها أنظمة موالية لقطر ستكون محاصرة بالكامل من قبل تلك الدول العربية. إلا أن قطر قد تغفل أنه في حالة سقوط الأنظمة الحاكمة لدول الخليج ينهار النظام القطري الحاكم معها بما قد يغير خريطة منطقة الخليج العربي وحتى خريطة المنطقة بأكملها.

1- جلال سلمي، رغم الحصار، تتزايد الفرص المتاحة لقطر لتطوير علاقات إقليمية أوسع، معهد واشنطن، 30/08/2019.

2- العربية، تفاصيل العلاقات الأمنية والعسكرية بين قطر وإيران، 24 مايو 2017.

خلال الثورات، ابتعدت قطر عن دورها التقليدي في السياسة الخارجية باعتبارها وسيطًا دبلوماسيًّا، لقبول التغيير في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ودعم الدول التي تمرّ بمراحل انتقالية. رأى اللاعبون الإقليميون أن قطر تبالغ في مقاربتها مما زاد التشكيك في دوافع الدوحة السياسية. وتتأقلم القيادة القطرية الجديدة، التي استلمت سدة الحكم في يونيو 2013، مع هذا الواقع عبر العودة إلى اعتماد سياسة خارجية أكثر براجماتية، ومعالجة تداعيات دعمها للحركات الإسلامية في المنطقة. مع أن قطر على الأرجح لن تستعيد بالكامل سمعتها ما قبل الثورات العربية كوسيط دبلوماسي، فحتى تستعيد سمعتها مع قدرتها المؤسسية المحدودة، قد تحتاج الدوحة إلى اتخاذ خطوة إلى الوراء والسماح للآخرين بقيادة الدفة، وهو أمر قد لا ترغب القيادة القطرية في القيام به. إذ ترغب في الاستمرار في فرض النفوذ.[1]

(7) **مصر:**

مصر دولة ذات أهمية استراتيجية سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا اعتادت أن تكون ساحة اهتمام دولية لكونها تقع في منطقة حيوية، فضلًا عن ثقلها النسبي في إطار ما كان يعرف بالنظام الإقليمي العربي في عهد عبد الناصر، إلى أن تغير الأمر تدريجيًّا إبان عهدي السادات ومبارك.[2]

ولمصر حاليًا أدوار ضرورية تجاه ليبيا والقضية الفلسطينية وتعمل أيضًا على تعظيم أدوارها في عدة مناطق في إفريقيا، إلا أنها لا تزال تعاني من العديد من القضايا السياسية والأمنية والاقتصادية ومن الوضع الإقليمي المضطرب.[3] وهناك أسباب رئيسة تعوق من دور مصر الإقليمي وتقوض قدراتها على التنافس في المنطقة، أهمها، إنهاك قدرات مصر الاقتصادية، واستنزاف قوتها في العديد من الحروب خلال عقود سابقة، وفي الثورات وحربها ضد الإرهاب حاليًا، فضلًا

1- كريستيان كوتس أولريكسون، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، الدوحة، 24 سبتمبر 2014.

2- بدر حسن الشافعي (دكتور)، "الولايات المتحدة والثورة المصرية: تحديد الواقع وآفاق المستقبل"، القاهرة، جامعة القاهرة، 2008.

3- CEIC, Egypt Forecast: Real GDP Growth, 1980 - 2021 World Economic Outlook.

عن إنهاك البنيان السياسي الداخلي وهشاشة الأحزاب، بالإضافة إلى عدم رغبة دول بالمنطقة في أن يكون لمصر دور فاعل في بؤر التنافس. فهناك خلاف مصري سعودي تاريخي في اليمن، وخلاف مصري مع السعودية وإسرائيل بشأن التعامل مع الأزمة السورية، وجديرٌ بالذكر موقف السعودية المناهض لمصر عندما قامت مصر بالتصويت لصالح قراري فرنسا وروسيا بشأن وقف إطلاق النار في حلب في أكتوبر عام 2016 رغم اختلاف آليات كل منهما في الأزمة. وكذلك هناك تنافس بين مصر وإسرائيل شرق المتوسط على تصدير الغاز لأوروبا.[1]

ويقوم الدور المصري الحالي على سبعة ارتكازات قوة رئيسة، الأول: موقع مصر الجيوستراتيجي المتضمن قناة السويس. والثاني: تراث مصر الثقافي والتاريخي، فنجد أن مصر يتواجد بها أكبر وأقدم مؤسسة إسلامية وهي "الأزهر" وكذا أقدم كنيسة قبطية أرثوذكسية، وكلاهما يعتبر مراكز دينية إقليمية. والثالث: القوة البشرية الكبيرة، والتي تشكل أكثر من ربع سكان المنطقة العربية. 60% من الشعب المصري من الشباب نصفهم يعيشون في القرى ولديهم رغبة كبيرة في الحرية والديمقراطية والفنون والإبداع وإنشاء المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر. والرابع: أن مصر لديها قوات مسلحة قوية يصعب تقسيمها لفصائل متناحرة. وتعمل القوات المسلحة المصرية على تطوير قدرات تسليحها وأدائها القتالي. الخامس: تميز مصر بالتماسك الطائفي والعرقي للشعب المصري (لا مجتمعات منفصلة). والسادس: أن مصر تمتلك قوة دبلوماسية فاعلة، تدعمها عضوية مصر في تحالفات وشراكات دولية وإقليمية مهمة. وأخير الارتكاز السابع ويتلخص في امتلاك مصر لاقتصاد متنامٍ متنوع يتوقع قوة شرائية كبيرة، فضلًا عن بوادر تحول مصر إلى مركز إقليمي للطاقة يمكن أن يدعم السياسة الخارجية للدبلوماسية المصرية.[2]

1- Middle East Eye, Saudi anger as Egypt votes with Russia in UN vote, 13 October 2016

2- مقابلة مع السفير خالد البقلي، سفير مصر في بلجيكا ولكسمبورج والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، بروكسل، 16/09/2019.

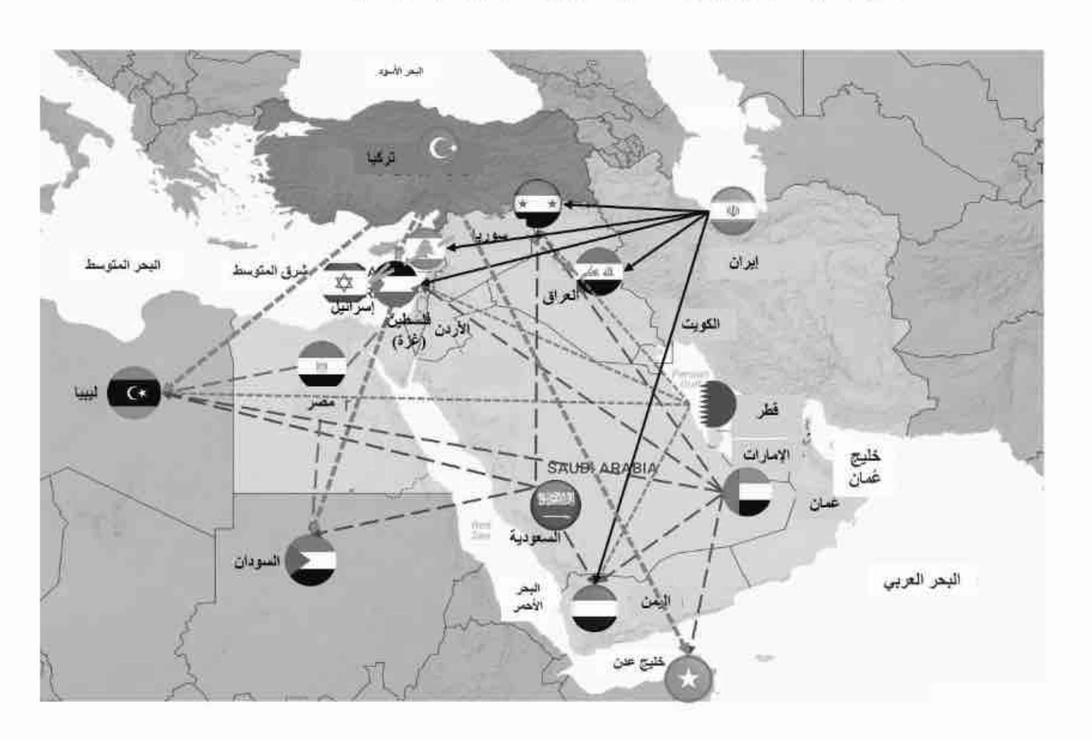


ثانيًا: أهم بؤر التنافس والصراعات في المنطقة:

في إطار ما سبق يمكننا تفهم أغراض ومصالح الدول العظمى التي تتحقق بالتواجد في المنطقة، بل كل من هذه الدول العظمي أصبحت تتنافس وتواجه بعضها بعضًا داخل الأراضي العربية، كما أن القوى الإقليمية غير العربية والدول العربية الفاعلة تتشارك وتختلف في العديد من المصالح والتهديدات بشكل معقد للغاية. فقد كان هناك تقارب تركي/ إسرائيلي توازيًا مع تقارب تركي/ أمريكي منذ التسعينيات (الأمر الذي تطور بشكل سلبي في الفترة الأخيرة)، وهناك اندماج عربي أمريكي وتقارب عربي إسرائيلي (خاصة من قبل دول الخليج)، مع استبعاد العراق من معادلة توازن القوة العربي/ الإسرائيلي بعد الغزو الأمريكي.[1] وفي ما يلي سأتطرق لأهم بؤر التنافس والصراعات بالمنطقة موضحًا الدول المتنافسة وطبيعة التنافس بينها في المنطقة.

1- جمال علي زهران، (دكتور)، "منهج قياس قوة الدولة واحتمال تطور الصراع العربي - الإسرائيلي"، سابق، ص 188.

- تركيا: في سوريا والعراق وغزة وليبيا والسوادان.
- إيران: في سوريا ولبنان والعراق واليمن وقطاع غزة.
- إسرائيل: في سوريا ولبنان.
- السعودية: في اليمن وسوريا والعراق والسودان و(ليبيا).
- الإمارات: في اليمن وليبيا والصومال وقطاع غزة وسوريا.
- قطر: في غزة وليبيا والصومال وسوريا واليمن.



(1) القضية الفلسطينية:

أ - إسرائيل وإيران وتركيا:

نظر القادة الإيرانيون في البداية إلى تدهور العلاقات الوثيقة بين تركيا وإسرائيل بارتياح. ورحب القادة ووسائل الإعلام الإيرانية بموقف تركيا تجاه قطاع غزة، والذي عبر عنه رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في حوار غاضب مع الرئيس الإسرائيلي شيمون بيريس في دافوس، يناير 2009.[1] وفي اجتماعه

1- دويتش فيلا، أردوغان يغادر دافوس غاضبًا بعد مشادة كلامية مع الرئيس الإسرائيلي، 30 يناير 2009.

مع أردوغان في أكتوبر 2009، أشاد خامنئي بموقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية معززًا مكانة تركيا في العالم الإسلامي.[1] وذلك من منطلق أن تركيا، الدولة الإسلامية المهمة، تعمل في اتساق وتزامن مع إيران تجاه سياسات المقاومة الفلسطينية. إلا أن سياسة تركيا تجاه إسرائيل أحبطت إيران. فلم تتبع تركيا خطى إيران في القضية الفلسطينية، لكنها تبنت سياسة مستقلة ساهمت في تقليص أهميتها في المنطقة وفي العالم الإسلامي، خاصة بعد دعم تركيا لموقف السعودية في اليمن وتصديها للأسد في سوريا من خلال مواءمات مع إسرائيل.

اعتادت إسرائيل أن تمثل عداءً مشتركًا للقومية العربية وقضيتها الفلسطينية ولإيران الدولة الإسلامية، الأمر الذي لو كان استمر مع تفوق نووي إيراني لأصبح تهديدًا حقيقيًّا لبقاء إسرائيل. اليوم، وبسبب إصرار إيران على توسعها وتصديرها للثورات واستفزازها الدائم لجيرانها ودعمها لعناصر إرهابية، تمكنت إسرائيل من تحويل إيران إلى عدو مشترك لها ولبعض الدول العربية التي تعد ضمن الدول العربية الأهم والأكثر ثراءً وقوة.

أدت حادثة مرمرة في مايو 2010 إلى تدهور العلاقات التركية/ الإسرائيلية،[2] مما قوض قدرة طهران على استغلال القضية الفلسطينية لصالحها السياسي. وقد فشل تعهد إيران اللاحق بإرسال قافلة السفن الخاصة بها إلى غزة. وكاد اعتذار رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن هذا الحادث، والذي توسط فيه الرئيس أوباما في نهاية زيارته لإسرائيل في مارس 2013،[3] يفتح إمكانية وقف تدهور العلاقات الإسرائيلية التركية ووضع العلاقات الثنائية على أساس أقوى، لولا دعم إسرائيل لانفصال الأكراد، الأمر الذي ساهم في تحول سياسة

1- Noskhe gharbi baray e hal e masael e mantaghe aadelan e va kaar aamaad neest [The West's Prescription" for Solving the Region's Problems Is Not Just or Effective]," Fars News Agency, 28/10/2009.

2- Scott Peterson, "Why Iran's Revolutionary Guard Wants to Escort New Gaza Flotilla," Christian Science Monitor, 08/06/2010.

3- The Guardian, Netanyahu apologises to Turkish PM for Israeli role in Gaza flotilla raid, 22/03/2013.

تركيا نسبيًّا تجاه إسرائيل. ولقد تغير السياق السياسي المحلي في تركيا أيضًا. كان الجيش التركي هو المحرك الرئيس لعلاقات الدفاع والاستخبارات الوثيقة مع إسرائيل في التسعينيات.[1]

في ذلك الوقت، كان تأثير الجيش على السياسة الخارجية التركية قويًّا، وخاصة تجاه إسرائيل. الأمر الذي تراجع تدريجيًّا، خاصة بعد محاولة الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا منتصف يوليو عام 2016، حيث أصبحت الكلمة العليا للسياسة الخارجية التركية لدى أردوغان رئيس الحزب ذي الانتماءات الدينية وليس الجيش التركي العلماني، حيث عزّز أردوغان سلطته بينما جرّد الجيش التركي العلماني من صلاحياته، مقوّضًا في خضم ذلك إرث أتاتورك العلماني في البلاد.[2] الأمر الذي يؤثر حاليًا على درجة التقارب بين الجيش التركي وإسرائيل.

ب- إسرائيل ودول الخليج:

أدت مقاطعة قطر في يونيو 2017، إلى انقسام دول الخليج لثلاث كتل، تمثل الأولى التحالف بين السعودية والإمارات والبحرين. وتمثل الثانية دولة قطر، والتي أدت المقاطعة إلى تقاربها تجاه إيران وتركيا بشكل أكبر. وتمثل الثالثة عُمان والكويت كدول محايدة ووسيطة. هذا الانقسام هو أحد مفاتيح فهم السياسات الخارجية لدول الخليج، وتحديدًا علاقاتها مع القيادة الفلسطينية والشعب الفلسطيني. إن أحد الآثار الرئيسة لهذه الانقسامات داخل الخليج هو العنصر المتنامي للمنافسة في سياستها الخارجية، والذي لا يؤثر فقط على العلاقات بين الكتل ولكن أيضًا داخلها.

تأخذ مشاركة دول الخليج في الشؤون الفلسطينية شكل الدعم المالي[3] والسياسي لمختلف الجهات الفلسطينية، فضلًا عن استضافة شخصيات فلسطينية في أراضيها، كاستضافة قادة حماس في قطر واستضافة محمد

1- ترك برس، أسباب رفض الموساد لرئيس الاستخبارات التركي هاكان فيدان، 11 فبراير 2015.

2- سونر جغبتاي؛ فشل أردوغان في النيل، معهد واشنطن، كيرو ريفيو أوف جلوبال أفيرز، ربيع 2017.

3- Staff Report, Gulf News, $50m UAE aid for Palestinian mums, kids, 27/07/2019.

دحلان في الإمارات، والقيام بمحاولات عرضية لتقديم الوساطة بين الجانبين الفلسطينيين في غزة والضفة.[1] تستفيد دول الخليج من رعايتهم في هذه المجالات لتعزيز مكانتهم كقادة مؤثرين في العالم العربي الإسلامي. وينطبق هذا بشكل خاص على السعودية وقطر والإمارات، التي اعتمدت منذ الثورات العربية سياسة خارجية نشطة واستباقية لتوسيع نفوذها في الخارج. في الساحة الفلسطينية، عززت قطر مشاركتها في غزة،[2] وزادت السعودية جهودها لتعزيز المبادرات الإقليمية، حتى في بعض الأحيان دون دعم فلسطيني. زاد العداء بين قطر والإمارات بشكل واضح عقب مقاطعة قطر، ففي الوقت الذي واجهت قطر مشاكل لوجستية في تحويل المساعدات المالية إلى غزة، كانت الإمارات تقيم تعاونًا كبيرًا مع كبار مسؤولي حماس في القطاع.

إن دعم قطر للإخوان المسلمين في مصر في عهد حكمهم لها، وخلال الاحتجاجات التي أدت إلى صعود رجلهم د. محمد مرسي إلى السلطة بدعم من قطر وتركيا، يوضح السبب في أن القاهرة الآن معادية للغاية للدوحة وأنقرة في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي. الأمر الذي يوضح كيف أن التنافس المصري القطري وتحالف الإمارات مع مصر، خلق فرصة للإمارات لامتداد منافستها مع قطر إلى الساحة الفلسطينية.[3]

على جانب آخر من الوساطة، استقبلت سلطنة عُمان الرئيس الفلسطيني محمود عباس تبعتها بعد ذلك بوقت قصير استقبال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو،[4] في محاولة لتعزيز الحوار الدبلوماسي بين الجانبين والعمل كوسيط.

1- Adnan Abu Amer, Al-Monitor, alestinian Authority, UAE may be ready to reconcile, 02/12/2019.

2- The Guardian, Qatar to send $480m to help Palestinians in West Bank and Gaza, 17/05/2019. Reuters, Qatar says its Gaza aid to continue through March 2020 at least, 18 December 2019.

3- The National, UAE donates Dh258m in support of Palestinians, 23 April 2018.

4- World Gulf, Oman to open embassy in Palestine, 26 June 2019.

(1) **الأزمة السورية:**

أ - القوى المتنافسة/ المتصارعة:

- النظام السوري الحاكم والقوات الحكومية والمتمثلة في الجيش العربي السوري ويحظى بدعم من روسيا وإيران وموالين له مثل جماعة حزب الله اللبناني.
- الأكراد في شمال سوريا ويسيطرون على مناطق واسعة وهم متحالفون مع الولايات المتحدة.
- قوات الجيش السوري الحر وتحظى بدعم من تركيا.
- تنظيم الدولة الإسلامية الذي سيطر لبرهة من الوقت على مساحات واسعة في العراق وسوريا قبل أن يتعرض لضربات موجعة وهزائم متتالية حدت من قدراته.
- تنظيمات مسلحة صنف معظمها إرهابية ومنها جبهة النصرة وتنظيمات مسلحة أخرى.
- إسرائيل: التي تشن غارات على جنوب سوريا، ولم تظهر إسرائيل دعمًا صريحًا لأي فصيل، إلا أنها كانت تقوم بتقديم العلاج لبعض المصابين من التنظيمات المصنفة إرهابية كتنظيم فتح الإسلام، ونادت بانفصال كردستان. كما أن إسرائيل في عداء مع النظام السوري الحاكم وقواته النظامية.

ب- التنافس بين الأطراف خلال الأزمة:

شمل **تنافس القوى العظمى** في المنطقة عدة أشكال وأدوات أخطرها استخدام الأدوات العسكرية، مما أدى لتشعّبات في الأزمة السورية على المستويات السياسية ثم الأمنية. فبعد ظهور المعارضة لنظام الأسد والذي طالما كانت سوريا حليفًا استراتيجيًا **للروس** في عهده مما يجعلها شوكة في منطقة نفوذ **الولايات المتحدة**، سعت الأخيرة إلى استغلال الفرصة وإسقاط هذا النظام

للمجيء بآخر موالٍ لها. أدى التأييد الأمريكي للمعارضة السورية إلى التحوّل في مواقف بعض الدول التي كانت تربطها علاقات جيّدة مع سوريا، أهمها تركيا، التي بدّلت مواقفها تجاه سوريا من التعاون الاستراتيجي والتقارب إلى انعدام الثقة والتهديد وفق مصالحها المرتبطة بالاستراتيجيّة الأمريكية في المنطقة، وسعي كل من الولايات المتحدة وتركيا والاتحاد الأوروبي على تجييش المعارضة.[1]

وباعتبار سوريا الحليف الاستراتيجي لروسيا، مع تعهد روسيا (بناءً على عقيدتها) بالدفاع عن حلفائها فإن الموقف الروسي اتسم بالثبات تجاه الأزمة السورية، فما حظي به النظام السوري من القيادة الروسية لم يحصل عليه حليف آخر حتّى في أوج الحرب الباردة السابقة، حيث مارست روسيا حق النقض (فيتو) في مجلس الأمن سبع مرات منذ اندلاع الأزمة السورية، كما شاركت الصين روسيا باستعمال الفيتو أربع مرات، ضد المشروعات الأمريكية المطروحة تجاه الأزمة السورية والتي تضمنت بعضها مشروع تقسيم سوريا مما يدلّ على المكانة الاستثنائيّة للأزمة السورية في الحسابات الروسية على مختلف الأصعدة. وسعت كل من روسيا والصين جاهدتين منذ بداية الأزمة السورية إلى منع التدخّل الغربي في سوريا، ودعم النظام السوري في المحافل الدوليّة، وفي المحافل الإقليميّة بالتعاون مع إيران، حيث دعمت الرئيس السوري للذهاب إلى جنيف واحد وجنيف اثنين. وزودت النظام السوري باستراتيجيّة روسية مكنته من الانتصار على المعارضة في عدة مواضع.[2] غير أن فشل المعارضة والثورة في إسقاط النظام السوري استفز الولايات المتحدة بأن تتفوق عليها روسيا في فرض النظام الموالي لها للدخول مباشرة في الحرب، عبر التهديد بشن ضربة عسكريّة ضدّ سوريا، بادعاء استخدام النظام السوري للسلاح الكيميائي في معضميّة الشّام والغوطة في أغسطس 2013. كما ذهب الرئيس

1- مقدم منصور زغيب، تجدّد الصراع الأمريكي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، بيروت، الدفاع الوطن اللبناني (العدد 90)، أكتوبر 2014.

2- علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018. ص 47.

الأمريكي بعيدًا في التهديد بالحرب من دون أي غطاء أمريكي أو دولي.[1]

وباعتبار موسكو المعنية الأولى وبشكل مباشر بمثل هذا التدخل في الأزمة السورية، حيث تقوم بمناورات بحريّة ودخول السفن الحربية إلى القاعدة الروسية في ميناء طرطوس. وزودت النظام السوري بصواريخ "إس - 200" في خضم الأزمة غير مهتمة بردود الفعل الأمريكية/ الإسرائيلية، باعتبار أن التزويد تم بناءً على اتفاقية مُلْزِمة التنفيذ موقّعة مسبقًا بين الطرفين، فضلًا عن العروض العسكريّة البحريّة والمناورات في البحر المتوسط التي شاركت فيها حاملة الطائرات "الأميرال كوزناسوف" والقطع البحريّة، قَابَلَها مناورات أمريكية/ إسرائيلية وتجارب إطلاق صواريخ ضمن سياق إظهار القوة والتلويح باستخدامها.[2]

لقد رسخت روسيا صورتها كقوة ذات مصداقية بالحفاظ على النظام السوري ودعمه دبلوماسيًّا من خلال رعايته ومشاركته في جميع مراحل مؤتمري جنيف وفيينا، وهو ما يعود إلى عدة عوامل **أهمها** أن سقوط النظام السوري يفتح الطريق أمام الولايات المتحدة تجاه آسيا الوسطى، الأمر الذي يمكنها من إحكام قبضتها على روسيا. ويعني أيضًا خسارة روسيا لحليفها العربي الوحيد، خاصة بعد خسارة العراق وليبيا وهو ما يعني خسارة الشرق الأوسط بأكمله. كما أن لروسيا مصالح اقتصادية استراتيجية بسوريا كونها أكبر مستورد للأسلحة الروسية. لذلك، لا ترغب روسيا في المخاطرة بمصداقيتها كمورد للأسلحة جدير بالثقة حالة التخلي عن الأسد. كما أن هناك استثمارات روسية في سوريا في مجال الطاقة والبنية التحتية والسياحة. كما تعد قاعدة طرطوس موطئ قدم روسي وحيد في المنطقة مخصص لخدمات البحرية وخدمات السفن التي تؤدي مهام عسكرية في البحر المتوسط وخليج عدن، فضلًا عن وجود مصالح أمنية روسية في الحرب ضد الإرهاب بسبب خوف

1- عواصم/ وكالات، الإمارات اليوم، "1300 قتيل في قصف بأسلحة كيماوية على ريف دمشق"، 22 أغسطس 2013.

2- مقدم منصور زغيب، تجدّد الصراع الأميركي-الروسي في ضوء الأزمات المستجدة، سابق، أكتوبر 2014.

روسيا من الفوضى على حدودها الجنوبية في القوقاز وآسيا الوسطى.[1] وقد شنت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا خلال عمليتها العسكرية على سوريا ضربات جوية استهدفت مواقع عسكرية ردًا على الهجمات الكيميائية المفترضة في "دوما" في "الغوطة الشرقية".

أما بشأن **تنافس القوى الإقليمية**، فقد أدى التورط **الإيراني والتركي** في سوريا إلى تفاقم الأزمة بشكل سريع ومُعقد للغاية، إذ تعد إيران فاعلًا رئيسًا في الأزمة السورية، فهي داعم أساسي مساند للنظام السوري المتمثل في بقاء بشار الأسد في السلطة وحليف لروسيا في الأزمة، ذلك بأن موقع سوريا الجغرافي يعد مجالًا خصبًا لإيران ارتأت فيه مجالًا حيويًا لسريان نفوذها بالمنطقة، إذ إنها تخشى من سقوط نظام الأسد وتقسيم سوريا وتحويلها لنظام حكم فيدرالي، أو تولي نظام حكم مناوئ لسياساتها في المنطقة. الأمر الذي قد يعرقل امتدادها، ومد نفوذها وأسلحتها إلى الذراع الإيرانية الأساسية لها والمسيطرة تمامًا على الأوضاع اللبنانية كافة "حزب الله"، بما يعنيه أن تسوية الصراع في سوريا وفقًا لمصلحتها لن يتحقق إلا من خلال بقاء "الأسد" في الحكم. الأمر الذي أدى لاتساع الفجوة بين طهران وأنقرة خصوصًا بعد التدخل الروسي والإيراني المباشر في الدفاع عن النظام السوري، وأيضًا في وقت كانت فيه قوات المعارضة مدعومة من تركيا والسعودية وقطر.

وبالتالي التدخل الروسي والإيراني، المساند من حزب الله (اللبناني)، أثر بشدة في إحداث تحول نوعي في موازين القوى، وفرض معادلة حل سياسي للأزمة السورية في جنيف رأتها تركيا وحلفاؤها العرب مُجحفة بحق المعارضة السورية، هذه التحولات العسكرية والسياسية تراها تركيا تعمل ضد طموحاتها في سوريا، وتحديدًا في الشمال السوري، وقد واجهت الشراكة السنية بين تركيا والسعودية وقطر تحديًا حقيقيًا بعد التدخل العسكري الروسي في الأزمة السورية في ظل نجاح للطيران الروسي، ومن ثم وضع نهاية مأساوية للطموحات التركية بفرض منطقة حظر جوي في شمال سوريا أو فرض

1- كاظم هاشم نعمة، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: الفرص والتحديات، بيروت: المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات، 2016، ص. 109.

منطقة عازلة في الشمال السوري تخضع للنفوذ التركي وبالتحديد محافظة حلب التي ما زالت مسيطرة على هواجس وأطماع الأتراك في سوريا كما يعرب "أردوغان" دائمًا عن الإرث التركي في الشمال السوري في أغلب مؤتمراته.[1]

إن التحدي الأهم الذي يمثله التدخل الروسي في سوريا بالنسبة لتركيا يتعلق بهدفها الذي يركز على إضعاف أكراد سوريا، ومن خلفهم أكراد تركيا، وحزب العمال الكردستاني المعارض، فالتدخل الروسي في سوريا بات يمثل مكسبًا كبيرًا لأكراد سوريا المتحالفين مع النظام السوري وبالذات لما يُعرف بـ"وحدات الحماية الكردية" التي قاتلت داعش في عين العرب كوباني وظلت تمثل تحديًا كبيرًا لداعش في شمال سوريا، ولكن كل هذه التحديات من وجود ثقل دولي مثل روسيا وإقليمي كإيران في دعمهم للنظام السوري بالإضافة إلى الأوضاع الداخلية المتأزمة من خلال أعمال حزب العمال الكردستاني المناوئ للنظام التركي، ومحاولات الانقلاب الفاشلة على الرئيس أردوغان أدت لفشل الجانب التركي في الأزمة السورية مما اضطرها لإعادة صياغة سياستها بشأن سوريا وإعادة هيكلة خرائط المصالح بما يلزمه من تغيير شبكة التحالفات الإقليمية لا سيما مع إيران.

ومن ثم، سعت تركيا خلال هذه الفترة للحصول على التأييد الإيراني في مجمل سياستها في سوريا، إضافةً إلى سعيها في الحصول على ضوء أخضر روسي للبدء في هجومها الجوي والبري على عفرين في الشمال السوري، فقد عقد رئيس أركان الجيش التركي "خلوصي آكار" ورئيس الاستخبارات "هاكان فيدان" اجتماعًا مع كل من رئيس الأركان الروسي "فاليري جيراسيموف" ووزير الدفاع "سيرجي شويجو" في "موسكو" لبحث العملية العسكرية التركية في مدينة عفرين، كما طلبت تركيا من روسيا إغلاق أنظمة الدفاع الجوي "إس 400" المنشورة في قاعدتي "حميميم" و"اللاذقية" بما يسمح لطائراتها الحربية بالتحليق فوق عفرين، وبالفعل قد نجحت الجهود التي قامت بها تركيا في الحصول على الموافقة الروسية، حيث أعلنت وزارة الدفاع الروسية

1- محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 مارس 2018.

سحب قواتها من عفرين إلى منطقة تل رفعت لمنع الاستفزازات المحتملة، واستبعاد الخطر الذي قد يُهدد حياة الجنود الروس، وحمّلت روسيا في الوقت نفسه الولايات المتحدة المسؤولية عن العملية العسكرية التي أطلقتها تركيا في عفرين لأنها جاءت نتيجة الخطوات الاستفزازية الأمريكية التي اتخذتها بهدف عزل المناطق التي يسكنها الأكراد بإنشائها "قوة أمن الحدود" في المناطق المجاورة لتركيا.[1]

وقد جاءت الموافقة الروسية الضمنية مباشرة فور إعلان النظام السوري سيطرته الكاملة على مطار "أبو الظهور" العسكري الاستراتيجي، والذي كان النظام وحلفاؤه يسعون للسيطرة عليه، غير أنهم فشلوا أكثر من مرة نتيجة مقاومة الفصائل المدعومة من تركيا، وهو ما يُشير إلى احتمالية حدوث صفقة بين تركيا من جهة وروسيا والنظام من جهة أخرى بالتنازل عن المطار مقابل السماح لها بدخول مدينة عفرين، وذلك على غرار صفقة "حلب مقابل الباب" في ديسمبر 2016 عندما تخلّت تركيا عن المعارضة السورية في مدينة حلب التي سيطر عليها النظام السوري وحلفاؤه مقابل السماح لقوات المعارضة السورية المدعومة من تركيا بالسيطرة على مدينة الباب.

من ناحية أخرى، لا يمكن إغفال قوة إقليمية مثل إسرائيل ومصالحها في المنطقة بصفة عامة، وسوريا بصفة خاصة، فاندفاع إسرائيل نحو الهيمنة الإقليمية قد لا يتحقق بصورة جيدة إلا من خلال المشاركة بل والحسم لبعض الملفات الشرق أوسطية لا سيما الأزمة السورية، إذا تعتبر المصالح الأولية لوجود إسرائيل في المنطقة هي السيطرة والتهدئة والتأمين لحدودها، ولذلك هناك رأيان في الداخل الإسرائيلي بشأن سوريا، الأول: يرى أن بقاء الأسد في السلطة هو الأفضل لإسرائيل إذ إن البديل قد يكون إما فوضويًّا، أو استيلاء الإسلاميين أو الجهاديين أو كليهما على الحكم في سوريا، بينما يرى الرأي الثاني: أن بقاء الأسد في السلطة سيترك إسرائيل في مواجهة تحالف خطير على حدودها الشمالية يضم إيران، سوريا، "حزب الله" خاصةً وأن ذكرى حرب

1- عبد اللطيف حجازي، هجوم "عفرين": هل لجأت تركيا إلى صفقة روسية للتدخل في سوريا؟ القاهرة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 يناير 2018.

لبنان (معركة الوعد الصادق) 2006 لا تغادر أذهان القيادة الإسرائيلية، ومن ثم فإن رد الفعل الإسرائيلي إزاء الملف السوري يبقى حذرًا ودقيقًا للغاية حتى الآن.[1]

(2) الأزمة الليبية وشرق المتوسط:

أ - القوى المتنافسة:

— **داخليًا:**

في طرابلس: حكومة الوفاق الوطني برئاسة "فايز السراج"، والمجلس الأعلى للدولة، ثم حكومة الإنقاذ برئاسة "خليفة الغويل" المنبثقة عن المؤتمر الوطني المنتهية ولايته والموالي لجماعة الإخوان المسلمين.

في الشرق (طبرق): مجلس النواب المعترف به دوليًا برئاسة المستشار "عقيلة صالح"، والحكومة المؤقتة برئاسة "عبد الله الثني". والجيش الوطني الليبي بقيادة "خليفة حفتر". وبقايا داعش والجماعات الإرهابية الموالية.

— **إقليميًا:**

مصر، مدعومة من الإمارات والسعودية، تساند الجيش الوطني الليبي والبرلمان المنتخب. وقطر وتركيا تساندان المجلس الرئاسي والمليشيات الإسلامية في طرابلس.

— **دوليًا:**

الولايات المتحدة وروسيا والاتحاد الأوروبي خاصة دول بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والمتضررين من أزمتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب.

ب- التنافس خلال الأزمة:

منذ حقبة ما قبل الثورات العربية عام 2011 **والولايات المتحدة** تعمل على إعادة الترتيبات الأمنية للمنطقة ومنها في الأساس دول شمال إفريقيا وعلى

1- محمد رمضان أبو شعيشع، سابق، 2018.

رأسها ليبيا التي كانت روسيا مستحوذة على مفاصل العلاقات معها طوال عصر القذافي. الأمر الذي تسعى الولايات المتحدة إلى تغييره بفرض أسواق أمريكية بها وإنشاء استثمارات أمريكية لإعادة الإعمار، بل واستبعاد المنافس الروسي منها.

يأتي ذلك في الوقت الذي تحاول فيه **روسيا الاتحادية** الحفاظ على علاقات متوازنة مع الأطراف كافة في الداخل الليبي. ومن هذه التحركات يمكن قراءة أن روسيا ترغب في تسوية سياسية تنهي حظر تصدير السلاح الذي فرضته الأمم المتحدة ضد ليبيا، وذلك لزيادة مبيعاتها العسكرية عن طريق دعم الجيش الوطني بعد سنوات منهكة من الصراع، حيث بلغ التبادل العسكري مع ليبيا قبل الإطاحة بمعمر القذافي عام 2011 قرابة أربعة مليارات دولار، وحتى اليوم يعتمد الجيش الوطني الليبي في الخبرات العسكرية على روسيا، ومن هنا ستستفيد روسيا من إلغاء حظر بيع السلاح إلى ليبيا. وقد شاركت روسيا بمستشارين ومدربين عسكريين من "شركة فاجنر" الروسية والذين توجه لهم اتهامات كمرتزقة لحفتر. وعلى الرغم من أن موسكو نفت أي علاقة لها بمجموعة فاجنر، فإن المراسلات بين أعضاء هذه المنظمة والسلطات الروسية، والتي تسربت إلى وسائل الإعلام الروسية المعارضة في عام 2019، تؤكد هذه المزاعم.[1] يتضح أن أعضاء مجموعة فاجنر يرسلون تقارير عن الأحداث في ليبيا إلى وزارة الدفاع الروسية على فترات معينة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المراسلات تدحض نفي موسكو وجود حتى عنصر واحد من الجيش الروسي في ليبيا.

من الواضح إذًا أن روسيا، التي عززت وجودها في ليبيا خاصة في السنوات الأخيرة، لا تهدف إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية والأمنية هناك بقدر ما تهدف إلى أن تصبح لاعبًا له حق التصويت في منافسة جيوسياسية تجري بين القوى الإقليمية في منطقة البحر المتوسط. لذلك، فإن موسكو، التي في مجرى الأحداث الحالي غير متأكدة من المنتصر في الحرب الليبية، لا تساعد إدارة حفتر

1- MARDASOV, Anton and SEMENOV, Kirill "Russia is Returning to Libya, With or Without Haftar", Riddle, 20/12/2019.

فحسب، بل تواصل في الوقت نفسه التواصل مع خصومها.[1]

وبالنظر إلى **الصين الشعبية**، ومنذ سقوط نظام القذافي، نجد أن مشاركة الصين في ليبيا قد ركزت على الاختراق الاقتصادي. وتدعم هذه الأنشطة طموحات الصين التجارية وحذرها من التشابك العسكري. ومع ذلك، على الرغم من التزام بكين الصارم بمبادئ المشاركة الحذرة والمحدودة، فقد أظهرت الصين وعيًا حقيقيًا بالظروف الليبية، وأعادت تشكيل نهجها للتكيف مع الظروف المتغيرة مع تعظيم مكاسبها تحسبًا لعواقب الصراع غير معلوم الملامح.[2]

خلال انتقال طرابلس للسلطة من المجلس الوطني الانتقالي إلى المؤتمر الوطني العام إلى حكومة الوفاق الوطني أخيرًا، ركزت الصين اهتمامها الدبلوماسي على الهياكل الحكومية الرسمية ومعظمها مركزية في ليبيا. لكن عندما شن خليفة حفتر عملية عسكرية شرق ليبيا في مايو 2014 وما تبعه من إجراءات، أدى ذلك إلى تعقيد نهج الصين تجاه ليبيا. وفي أواخر 2015، برزت حكومة الوفاق الوطني كسلطة سياسية جديدة، نتاج مفاوضات توسطت فيها الأمم المتحدة وبدعم من الصين. ورغم أنه كان من المفترض أن تعمل حكومة الوفاق الوطني على جسر الانقسامات السياسية، إلا أنها تركت القضايا الاقتصادية والأمنية الرئيسة دون حل. مما أدى لإعادة تشكيل الصراع الذي مر بعدة تكرارات في أجزاء مختلفة من البلاد. وبشكل عام تعد ليبيا مسرحًا ثمينًا للصين لصالح مبادرتها العالمية "الحزام والطريق" فضلًا عن فرص استثمارات صينية بها في مجال إعادة الإعمار.[3]

يعود التنافس على النفوذ في شمال إفريقيا إلى القرن التاسع عشر عندما برزت إيطاليا كقوة استعمارية بعد إعادة توحيدها في عام 1871. من عام 1900 إلى عام 1902، وقعت روما سلسلة من المعاهدات مع باريس اعترفت بموجبها

1- AKHIYADOV, Mokhmad. Russia's Strategy in Libya, Insamer, 08/07/2020.

2- WEHREY, Frederic and ALKOUTAMI, Sandy "China's Balancing Act in Libya" Carnegie, 10/05/2020.

3- سابق, WEHREY, Frederic and ALKOUTAMI, Sandy "China's Balancing Act in Libya" Carnegie, 2020.

بالسيطرة الفرنسية على المغرب مقابل تعهد باريس بعدم محاولة الاستيلاء على الأراضي الليبية. 3 وقد حافظت إيطاليا على سيطرتها على الأراضي الليبية من عام 1911 حتى الحرب العالمية الثانية عندما تم تقسيم "ليبيا الإيطالية" إلى ثلاث مناطق تحت قيادة مشتركة. تلا ذلك الاحتلال الفرنسي/ البريطاني، الذي استمر حتى عام 1951، عندما أصبحت ليبيا مستقلة خلال موجة إنهاء الاستعمار في إفريقيا في الخمسينيات والستينيات. بعد سنوات من التوترات بين إيطاليا وليبيا بسبب الاحتلال الاستعماري الإيطالي السابق، تحسنت العلاقات الثنائية في عام 2008، عندما وقع البلدان المعاهدة التاريخية للصداقة والشراكة والتعاون التي أنهت النزاعات المتعلقة بالاستعمار.

ضمنت المعاهدة التعاون بين البلدين في العديد من المجالات بما في ذلك الهجرة والقطاع الاقتصادي. في الحالة الأولى، التزمت إيطاليا وليبيا بالتعاون من أجل منع الهجرة غير الشرعية في بلدان المنشأ؛ في الحالة الأخيرة، قبلت إيطاليا المسؤولية عن احتلالها الاستعماري ووافقت على تعويض ليبيا من خلال الالتزام ببناء البنية التحتية الأساسية في البلاد بمبلغ إجمالي قدره خمسة مليارات دولار على مدى السنوات العشرين المقبلة.

في المقابل، حصلت إيطاليا على وضع الشريك التجاري المفضل مع الدولة الغنية بالنفط والتزمت ليبيا بتمديد الامتياز لشركة الطاقة "إيني" التي تمكنت بالفعل في عام 2007 من تمديد عقدها حتى عام 2042 للنفط و2047 للغاز.[1] في ذلك الوقت، بدا علانية أن باريس سمحت لروما بقيادة الطريق في القضية الليبية على الرغم من أن الشركات الفرنسية والإيطالية، على التوالي، توتال وإيني، كانتا منافستين في البلاد. ولم يدم ذلك طويلًا، وفي السنوات التي أعقبت التدخل العسكري في ليبيا، حاولت فرنسا تجاوز إيطاليا سياسيًا في مناسبات متعددة.[2]

بالنظر للدور الكبير الذي تلعبه ليبيا كبوابة للهجرة الإفريقية إلى **أوروبا**،

1- CHELOTTI, Nicolas and JOHANSSON-NOGUÈS, Elisabeth. "Stable unpredictability? An assessment of the Italian-Libyan relations", Loughborough University Institutional Repository, 2014.

2- سابق, CHELOTTI, Nicolas and JOHANSSON-NOGUÈS, Elisabeth - 2014.

فمن مصلحة كل من **إيطاليا وفرنسا** تحقيق الاستقرار في البلاد. كلاهما لا يرغب في أن تصبح ليبيا ملاذًا للإرهابيين والمهربين. ومع ذلك، بدلًا من التعاون لمحاولة حل الأزمة السياسية، ألقت إيطاليا وفرنسا باللوم بعضهما على بعض وتنافستا على النفوذ. ونظرًا لتضارب مصالحهما في المنطقة، فقد نشبت بينهما التوترات مما زاد من حالة عدم الاستقرار، ليس فقط في ليبيا ولكن في المنطقة بشكل عام. من الناحية التاريخية، كانت إيطاليا شريكًا تجاريًا أكبر نسبيًّا لليبيا، حيث احتلت موقعًا تجاريًّا أفضل مقارنة بفرنسا.[1]

من منظور سياسي، حاول كلا البلدين تأكيد وجودهما كطرف دبلوماسي رائد ووسطاء في المحادثات مع القادة المتنافسين الرئيسين في ليبيا. في مايو 2018، نظمت فرنسا قمة باريس في ليبيا التي جمعت زعماء الدول الأربع المتنافسين الرئيسين ولكن باستثناء إيطاليا، وضغطت من أجل تنظيم انتخابات جديدة في ديسمبر 2018، والتي تم تأجيلها في النهاية وإعادة جدولتها في وقت لاحق.[2] من ناحية أخرى، انتقدت إيطاليا الانتخابات الفرنسية المقترحة زاعمة أن على الليبيين أن يقرروا بأنفسهم موعد إجراء الانتخابات، ونظمت مؤتمر "باليرمو" في نوفمبر 2018 للاجتماع مع القادة الرئيسين في ليبيا والقوى الكبرى الأخرى لوضع خطة للتعامل مع الأزمة السياسية في البلاد.[3] في تلك المناسبة، تمت دعوة الرئيس الفرنسي إلى الحدث، ولكن تم إرسال ممثل عنه فقط للحضور. كما تنعكس المنافسة بين إيطاليا وفرنسا حول ليبيا على الفصيلين المتنافسين في البلاد. من ناحية، تدعم إيطاليا حكومة الوفاق الوطني المعترف بها دوليًّا في طرابلس وممثلها فايز السراج بموجب شروط المبادرة التي تقودها الأمم المتحدة (الاتفاق السياسي الليبي)؛ بينما من ناحية أخرى، تدعم فرنسا الحكومة الشرقية بقيادة خليفة حفتر، قائد الجيش الوطني الليبي والذي يمكن القول إنه اللاعب المحلي الأكثر نفوذًا في ليبيا.

1- Ronzitti, Natalino. "The Treaty of Friendship, Partnership, and Cooperation between Italy and Libya: New prospects for cooperation in the Mediterranean?", 01/11/2009.

2- International Crisis group, "Making the best of France's Libya Summit", Crisis Group, 08/05/2018.

3- PEDDE, Nicola. "The Unknowns of the Libya Stabilisation Conference", Atlantic Council, 07/11/2018.

ويسيطر حكم حفتر على الطراز العسكري على معظم أنحاء البلاد وأوقف بالكامل تقريبًا شبكات الإتجار بالبشر في الجانب الشرقي من ليبيا.[1] ولأن فرنسا تعتقد أن حفتر حليف يمكن أن يخدم مصالحها الرئيسة، لا سيما في محاربة الجماعات الإرهابية، فهي تدعم حفتر على توطيد سيطرته في الشرق. في الآونة الأخيرة، تأكدت قوة حفتر وطموحاته مرة أخرى بعد أن نفذ الجيش الوطني الليبي ضربات جوية ضد أهداف في طرابلس.[2]

من منظور اقتصادي، تهدف باريس إلى أن تصبح أكثر نفوذًا من روما في ليبيا بسبب وجود النفط والغاز والمعادن الأخرى. في الواقع، تمتلك ليبيا أكبر احتياطيات نفط مؤكدة في إفريقيا، حيث تحتل المرتبة الحادية والعشرين في احتياطيات الغاز الطبيعي على مستوى العالم.[3] في مارس 2018، عززت شركة "توتال" الفرنسية للنفط وجودها بشكل كبير في ليبيا بعد شراء حصة 16.33% في امتيازات الواحة الليبية من شركة ماراثون أويل الأمريكية مقابل 450 مليون دولار، على الرغم من أن الصفقة الأولية تلقت بعض الانتقادات بسبب حقيقة أن ليبيا لم تقدم الموافقة الرسمية المطلوبة.[4] بالإضافة إلى ذلك، منذ بداية الأزمة الليبية في عام 2011، دعمت فرنسا أيضًا خليفة حفتر عسكريًا. على الرغم من أن شركات الطاقة الفرنسية قد حققت أرباحًا متزايدة في ليبيا في السنوات القليلة الماضية. إلا أن مبيعات المعدات العسكرية هي التي تحقق باريس معظم أرباحها في البلاد. بين عامي 2004 و2011، عندما رفع الاتحاد الأوروبي حظر السلاح المفروض على ليبيا، باعت فرنسا أسلحة بقيمة نصف مليار دولار لطرابلس، وهو الذي يفوق مبيعات أي دولة أوروبية أخرى من السلاح لليبيا.[5]

1- LIGA, Aldo. "Playing with Molecules, the Italian approach to Libya", IFRI, April 2018.

2- ELUMAMI, Ahmed and al-Warfalli, Ayman. "Eastern Libyan forces conduct airstrikes on Tripoli as UN fails to reach truce", Reuters, 07/09/l 2019.

3- European Forum for Democracy and Solidarity, "Obstacles for elections in Libya", European Forum, 28 January 2018.

4- GHADDAR, Ahmad and LEWIS, Aidan. "Oil major Total expands in Libya, buys marathon's Waha stake for 450 million$", Reuters, 02/03/2018.

5- Stratfor, "France, UK, have differing motives for intervening in Libya", Forbes, 29/03/2011.

وكانت مشتريات ليبيا من الأسلحة من إيطاليا أعلى من مشترياتها من فرنسا فقط قبل التدخل الغربي في ليبيا عام 2010، عندما تفاوضت على صفقات بقيمة مليار دولار. في حالة فرنسا، نظرًا للدعم العسكري واللوجستي المعروف للدولة، ليس فقط لخليفة حفتر ولكن أيضًا لرعاته العرب الرئيسين كالإمارات ومصر، فقد أثيرت تساؤلات حول ما إذا كان يمكن اعتبار فرنسا وسيطًا نزيهًا أم لا. الأمر المؤكد هو أن التنافس بين فرنسا وإيطاليا في ليبيا يضر بالبلاد نفسها من خلال تقويض محاولات حل الأزمة السياسية الأساسية.

وقد عملت فرنسا (المنافس الرئيس لإيطاليا في ليبيا) على الانخراط في عمليات إعادة بناء النظام السياسي الداخلي في ليبيا، حيث كانت باريس تستهدف بهذه الاستراتيجية الخروج بالملف الاقتصادي الليبي.[1] وتسعى فرنسا جاهدة لتحقيق هذا الهدف وذلك من خلال التصدي للتدخل التركي في ليبيا من جانب، وضمان استمرار شركتها "توتال" العاملة في مجال النفط السيطرة على أكبر حجم من الحقول النفطية الليبية في المنطقة الشرق والجنوب، فضلًا عن سعي باريس للاستحواذ على مشروعات إعادة الإعمار وإعادة تأهيل المنشآت التي تم تدمير بعض شركاتها خلال الصراع الليبي والتي قد تتجاوز تكاليفها طبقًا للتقديرات الفرنسية 200 مليار دولار، وذلك بواسطة عدة شركات فرنسية أهمها "ألستوم" الهندسية.[2] ويجيب ما سبق عن أهم أسباب دعم فرنسا لخليفة حفتر قائد الجيش الوطني، والذي نجح في السيطرة على جميع المناطق شرق وجنوب ليبيا، تلك التي تستحوذ على معظم مصادر النفط والغاز، ومنها منطقة الهلال النفطي في "رأس لانوف". كما أن حفتر يعزز الاستقرار بالجنوب الليبي ويوفر الحماية لشركات النفط الفرنسية وبما يمكنها من استمرار عملها بالجنوب، كما أن تصدي حفتر للعناصر الإرهابية يحقق ميزة مهمة للاستراتيجية الأمنية الفرنسية جنوب المتوسط، والتي تشمل عدة تهديدات رئيسة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجرائم العابرة للحدود.

في المقابل، حرصت إيطاليا خاصة على فرض نفوذها على مجريات الأحداث

1- بلال عبد الله، الخلافات الفرنسية-التركية في ليبيا: الديناميات والآفاق، أبو ظبي، مركز الإمارات للسياسات، 19/07/2020.

2- John Irish, "French business sees $200 billion Libyan opportunity", Routers, 07/09/2011.

حيث تستحوذ شركة "إيني" على أغلب حقول النفط بإقليمي "برقة" و"فزان". وبالتالي تظل رغبة روما ملحة في تأمين مصالحها النفطية بليبيا بشكل واسع، مما دفع إيطاليا إلى دعم فايز السراج رئيس حكومة الوفاق والميلشيات الموجودة في طرابلس، والتي كانت تسيطر على منطقة الهلال النفطي التي تُعدُّ منطقة الإنتاج النفطي الأبرز في ليبيا، الأمر الذي تغير نسبيًّا في ما بعد.

وتشارك **بريطانيا وألمانيا** كلًّا من فرنسا وإيطاليا أهدافها الأمنية في ليبيا في التصدي للإرهاب وفرض الاستقرار ومنع الهجرة غير الشرعية والجرائم العابرة للحدود، فضلًا عن استقرار الملاحة في البحر المتوسط. وتستحوذ شركة بريتيش بتروليوم (بي بي) البريطانية على أكثر من 40% من النفط الليبي، كما وقعت عدة اتفاقيات مع شركة إيني الإيطالية ومؤسسة النفط الليبية لإعادة توزيع الحصص في ما بينها. من جانب آخر، تسعى بريطانيا للاستحواذ على عدة قطاعات منها ما يعتبر كتعويضات عن دعم نظام القذافي لمتطرفين وضرائب. ويتهمها البرلمان الليبي والجيش الوطني بدعم المجموعات المتطرفة والمسلحة وتقويض الأمن والاستقرار في ليبيا.

وتسعى **لندن** من خلال شركات النفط الحكومية والخاصة البريطانية لجعل المملكة المتحدة شريكًا رئيسًا لليبيا في تعزيز إنتاج النفط. كما أن هناك إقبالًا ليبيًّا واضحًا على السلع والخدمات البريطانية، بما في ذلك عرض المملكة المتحدة للتعليم (خاصة تدريس اللغة الإنجليزية) والرعاية الصحية. وفي عام 2018، تضاعفت التجارة بين بريطانيا وليبيا بنسبة حتى (138%). فالمملكة المتحدة ترى ليبيا مركزًا للأعمال والتجارة، ومن ثم فاستقرار ليبيا وأمنها يعد هدفًا واضحًا لبريطانيا، وهي تؤمن أن لدى الشركات البريطانية دورًا مهمًّا في تحقيق ذلك. ويقدم صندوق الصراع والاستقرار والأمن في المملكة المتحدة اثني عشر مليون جنيه إسترليني في السنة المالية 2018 لإعادة بناء البنية التحتية الحيوية بليبيا كاستثمار في إعادة الإعمار الليبي، وإزالة مخلفات الحرب غير المنفجرة، وبناء القدرات داخل الحكومة لتقديم الخدمات العامة بشكل أكثر فعالية. علاوة على ذلك، يتم إنفاق 1.5 مليون جنيه إسترليني من تمويل صندوق الصراع والاستقرار والأمن البريطاني على مشاريع التمويل الأصغر

مع التركيز على رواد الأعمال الشباب والنساء.[1]

لم تشارك **ألمانيا** في الحرب على العراق عام 2003، كما لم تشارك في التدخل العسكري للناتو في ليبيا ولم تصوت لصالح حظر الطيران الذي فرض عليها عام 2011، ولا تعتبر برلين ذلك نوعًا من الحياد ولكنه تحسب لنتائج تلك القرارات التي تؤدي لعواقب وخيمة على الأمن القومي الألماني وتحديدًا زيادة اللاجئين والهجرة غير الشرعية والإرهاب.[2] وتهدف برلين إلى وقف القتال بين الفصائل الليبية والوصول إلى حالة من الأمن والاستقرار،[3] كما تهدف لتقويض القوى الأوروبية المتنافسة في ليبيا وكبح الطموح الفرنسي/ البريطاني في التغلغل بالصراع لتحقيق هيمنة على الثروات الليبية. كما تهدف برلين للتفرد بصدارة المشهد الدولي من حيث حشد وتحريك القوى الأوروبية وراءها لتبني وجهات نظرها، والحرص على توظيف أدواتها الدبلوماسية والإنمائية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية واستحواذ صورة الدولة الداعمة لجهود العمل الإنساني، بالإضافة إلى سعيها لضمان عقود اقتصادية ترتبط بمشروعات التنمية وإعادة الإعمار في ليبيا مع انخفاض حدة الاقتتال، كذلك ضمان عدم وقوع الأسلحة الكيميائية التي امتلكها نظام القذافي بأيدي المجموعات المتشددة. ولكي تحقق برلين أهدافها في ليبيا فقد وظفت مجموعة من أدواتها المختلفة لتحقيق درجة عالية من التعاون والتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني بطرابلس، وقامت بتوجيه حزم متعاقبة من المساعدات الإنسانية على مدار سنوات الصراع عبر مؤسسات دولية تحت غطاء حماية الأطفال من آثار الصراع، وتحسين ظروف اللاجئين في المخيمات. بالإضافة إلى تخصيصها عدة حزم تمويلية لصندوق دعم الاستقرار ومشروع الأمم المتحدة

1- BAKER, Frank (Ambassador to Libya, Tripoli), "Libya: UK leads the way as Libya re-opens for business", UK Government, Foreign & Commonwealth Office, 27/11/2018.

2- COLLINS, John. "Caught between Kosovo and Iraq: Understanding Germany's Abstention on Libya", LSE, 12/04/2011.

3- DELFS, Arne and ARKHIPOV, Ilya. "Putin, Merkel Align Goals on Libya and Russian Gas for Germany", Politics, 11/01/2020.

الانتخابي والخدمة الجوية الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في ليبيا.[1]

(3) **الأزمة اليمنية:**

أ - القوى المتنافسة/ المتصارعة:

- الأحزمة الأمنية في عدن (الحراك الانفصالي)، وقوات طارق صالح المتمركزة في إقليم تهامة، والمليشيات السلفية وبعض القوى القومية في إقليم تعز. وهي مدعومة من الإمارات. وتسيطر على إقليم عدن ويتضمن (عدن، ولحج، والضالع، بالإضافة إلى تعز، والجزء الغربي من آبين، ومن مدينة زنجبار في الجنوب مرورًا بسرار ورصد وسباح شمالًا، وكذا شبوه). وتُكن هذه الأطراف المحلية العداء للحوثيين وتحاربها. وتمتلك قوة عسكرية كبيرة على الأرض، وتنادي بالانفصال، بينما الأحزمة الأخرى، مثل الحركات السلفية في تعز، والمقاومة التي يقودها طارق صالح في الحديدة لا تنادي بالانفصال، وإن كانت لديها تصفية حسابات مع بعض الأطراف في الشرعية اليمنية، إلا أنها تتمسك بوحدة البلاد الجغرافية.[2]

- جماعة الحوثي المدعومة من إيران، وتسيطر على مدن إقليم صنعاء ويتضمن (صنعاء، وصعدة، وإب، وعمران، وذمار، وريمة، والحديدة، والمحويت، والبيضاء، وحَجَّة)، وهي لا تهتم بأن يبقى اليمن موحدًا بقدر ما يهمها أن تبسط سيطرتها على المرتفعات الشمالية، وجزء من المناطق الوسطى، وأن يكون لها منفذ بحري على البحر الأحمر. ويسعى الحوثيون حاليًا لأن يكون لهم حكم ذاتي في المناطق التي تحت سيطرتها، وقد اقترح وزير الدفاع الأمريكي السابق جون ماتيس تقسيم اليمن إلى مناطق حكم ذاتي في المناطق التي تحت سيطرتهم لإنهاء الحرب الأهلية

1- أحمد جمعة، دوافع الاهتمام والتداخل الإقليمي والدولي في ليبيا.. مصر هدفها الرئيس استعادة أمن ليبيا لحفظ أمنها القومي. حلم الخلافة وإيجاد ساحة بديلة للإرهابيين هدف الأتراك.. وروسيا ترتبط بعلاقات متوازنة مع الأطراف كافة، مركز دراسات اليوم السابع، القاهرة، 03/01/2020.

2- Forster, Robert. "The Southern Transitional Council: Implications for Yemen's Peace Process", Middle East Policy, September 2017. accessed on 02-01-2019.

الدموية.[1]

ومن الواضح أن الحركة الحوثية تريد أولًا: حكمًا ذاتيًا في إقليم آزال، مع وجود منفذ لها على البحر الأحمر. ثانيًا: إخلاء هذا الإقليم من أي وجود سني سلفي بما فيها العناصر السلفية الوهابية وحزب تجمع الإصلاح اليمني المنتمي للإخوان المسلمين[2]، بحيث يكون الجانب الديني مغلقًا على الحركة الحوثية. ثالثًا: أن يبقى السلاح بيدها بحيث تستطيع أن تخمد أي مقاومة ضدها في إقليم آزال، كما أنها تريد تكرار تجربة حزب الله في لبنان، والحشد الشعبي في العراق، والحرس الثوري في إيران. رابعًا: إعادة نشر الفكر الزيدي القائم على الحق الإلهي في الحكم، المنحصر في المناطق الوسطى والشمالية والغربية، ولو بقوة السلاح، وهو ما تقوم به الحركة الحوثية في الوقت الحالي. كما أن الحركة الحوثية تهدف إلى "استعادة الحكم الإمامي، بالاتكاء على نظرية الولاية والاصطفاء لآل البيت التي يحاولون تكريسها كجزء أساس من الدين".[3] خامسًا: السيطرة على القضاء والأوقاف والعدل، حتى ولو حدثت تسوية سياسية. سادسًا: تكرار التجربة الإيرانية بكل حذافيرها في اليمن.

- شيوخ القبائل وبعض الأئمة وبعض التنظيمات الإسلامية المتمركزة ببعض المناطق الشرقية والشمالية، فضلًا عن الحكومة اليمنية الشرعية والمسيطرة على المناطق الشرقية، وبخاصة في مأرب، وحضرموت، والجوف، بالتعاون مع التحالف العربي، وعسكرية ضد جماعة الحوثي، وتدعمهم السعودية. وهي تسيطر على مدن إقليم حضرموت (حضرموت، والمهرة، وشبوة، وسقطرى، ومأرب، والجوف، وأبين -المناطق الممتدة على طول الخط الواصل بين مدينة شقرة جنوبًا إلى مدينة لودر شمالًا مرورًا

1- Alwly, Ahmed. "US Floats Idea of Division in Yemen, Houthis Torpedo Plan", Al-Monitor, 04/12/2018.

2- حسن، ياسر. "الحوثيون ينتهكون حرمات المساجد ويلاحقون الأئمة"، الجزيرة نت، 2017-04-15.

3- أمين، عادل. "الحوثية: الأهداف الاستراتيجية والتكتيك السياسي". إسلام أون لاين، 2015-01-22.

بمنطقة العرقوب-).[1]

- حزب التجمع اليمني للإصلاح المنتمي للإخوان المسلمين، ويتمركز إداريًا في "مأرب"، أما قواته فتتمركز في الضالع بلواءين تابعين للجيش اليمني، فيما يستحوذ على ستة ألوية داخل محور "بيحان" المرابط في البيضاء، في ظل سيطرة تامة على جميع الوحدات بالمؤسسة العسكرية بمحافظة مأرب. وللحزب اتصالات مع السعودية وهادي وتركيا، ورصدت عدة لقاءات لقيادات الحزب معهم. وهو على اتصال مع السعودية وتركيا.

- ما زالت تركيا في مرحلة التواجد من خلال مساعدات إنسانية، وقد أوقف التواجد الإماراتي بالجنوب بعض العناصر التركية في ظروف مختلفة، لاحتمال قيام بعضهم بأعمال مخابراتية خاصة أنهم على اتصال بحزب الإصلاح الإخواني.[2]

ب- التنافس بين الأطراف خلال الأزمة:

أدى الانقلاب الحوثي إلى تدويل القضية اليمنية، مما سمح بتدخل بعض الأطراف الخارجية بشكل مباشر في الشأن اليمني. وهناك جذور داخلية، تتجّسد في بنية النظام الاجتماعي القائمة على البعد القبلي، وانعكاس هذه البنية على الحالة السياسية والأمنية في اليمن، إضافة إلى مشكلة الوحدة التي تمّت على أساس قسري باستخدام القوّة العسكرية. لذا من المرجّح استمرار الصراع القبلي وبقاء جذور الصراع السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين الشمال والجنوب.[3]

أنشأت السعودية التحالف العسكري العربي وشنت حملتها العسكرية في اليمن في مارس 2015 لتحقيق عدة أهداف أهمها، أولًا: هزيمة الذراع العسكرية الإيرانية في اليمن (ميليشيات الحوثي)، ثانيًا: تأمين الحدود الجنوبية

1- عادل دشيلة، أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، رؤية تركية، 09 مايو 2019.

2- تركيا... البحث عن دور في اليمن عبر المساعدات الإغاثية، المشاهد، 12 أكتوبر 2019.

3- الهياجنة، عدنان. "الصراعات الداخلية في الوطن العربي. رؤية مستقبلية"، الجزيرة نت، شوهد في تاريخ 2019-01-01.

السعودية. ثالثًا: الحفاظ على علاقاتها التاريخية مع شيوخ القبائل اليمنية وبعض الحركات الدينية، كالسلفية وجزء من الطبقة الزيدية. رابعًا: تنفيذ مشروع مدّ أنبوب نفطها عبر محافظة "المهرة" اليمنية إلى البحر العربي إن أمكن ذلك، لأنها تريد الخروج من هيمنة إيران في مضيق هرمز. خامسًا: ألّا يتحكم حزب الإصلاح اليمني الإسلامي بالمشهد السياسي، وأن تكون هناك دولة يمنية ذات طابع تقليدي- قبلي- عسكري. سادسًا: الحفاظ على أمن الملاحة في البحر الأحمر وخليج عدن. سابعًا: مواجهة المشروع الإيراني وعدم السماح له بالتغلغل في المناطق الشمالية؛ لأن ذلك يُمثّل خطرًا على كيان ووجود الدولة السعودية.[1]

وتريد إيران السيطرة على خطوط الملاحة الدولية، وتهديد الحدود الجنوبية السعودية، من خلال دعمها لجماعة الحوثي. كما أن لإيران أطماعًا وأهدافًا جيوستراتيجية في البحر الأحمر، وبحر العرب. فإيران يهمها ضمان بقائها من خلال التوسع في المنطقة، كما أنها تريد السيطرة على مكة والمدينة، وتحاول اختراق سلطنة عُمان والتوغل في البحرين، وذلك من خلال إظهار روابط مذهبية بين النظام الفارسي الإيراني والنظام العُماني فضلًا عن الغالبيةِ الشيعية بالشعب البحريني. عندما خرجت مظاهرات في البحرين، "أرسل السعوديون قوات عسكرية للبحرين تقدر بنحو 1000 جندي و150 مركبة، بما في ذلك عربات مدرعة خفيفة ومزوّدة برشاشات ثقيلة محملّة على سقوفها.[2] كما أن هناك تنظيمات شيعية في المناطق الشرقية السعودية الغنية بالنفط. وتستغلّ إيران الخلاف المذهبي في المنطقة من أجل تمدّدها، وبسط نفوذها عبر هؤلاء الوكلاء.

شاركت الإمارات في الأزمة اليمنية من خلال عملية عاصفة الحزم بقيادة السعودية لدعم الحكومة اليمنية ضد الحوثيين. ثم قامت بدعم المجلس الانتقالي الجنوبي في عدن. مما يشير إلى أن للإمارات أهدافًا اقتصادية في اليمن، من خلال ميناء عدن، والجزر اليمنية، ومضيق باب المندب، ومناطق النفط والغاز

1- رؤية تركية، أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، 09 مايو 2019، سابق.

2- هندرسون، سايمون. "أزمة البحرين: القوات السعودية تتدخل في أزمة الجزيرة." معهد واشنطن، 15 مارس 2011.

المسال في شبوة ومأرب. كما تهدف لخلق منطقة عازلة بين المناطق المسيطر عليها الحوثيون وخليج عدن لحرمان إيران من مد نفوذها جنوبًا.[1]

لجأت عُمان لاتخاذ موقف الحياد في الأزمة اليمنية ورفضت مقاطعة قطر، كما رفضت التدخل العسكري في اليمن.[2] الأمر الذي قد يكون أكبر من قدرات مسقط على التحمل على المدى الطويل، خصوصًا وهي تعاني مشكلات اقتصادية. ولدى السلطنة مشكلات مع الإمارات خاصةً، في ما يخصّ "مسندم العمانية".[3] ومن ثَمّ تساعد عُمان الحركة الحوثية سياسيًّا ودبلوماسيًّا، وتستضيف قادة الحركة الحوثية وتعالج جرحاها، وهناك اتّهامات لسلطنة عمان بأنها تزود الحوثي بالسلاح، إلا أن صحة هذه الاتهامات غير مؤكدة. من الواضح أيضًا أن سلطنة عمان تريد الحفاظ على حدودها الغربية مع اليمن، ولا تريد أن ترى القوات السعودية والإماراتية ترابط على تلك الحدود. لذلك تدعم شيوخ القبائل في المهرة، من أجل مواجهة الوجود السعودي الإماراتي.

أجج الصراع اليمني الخلاف المذهبي وساعد على بروز جماعات العنف المسلحة مختلفة الطوائف والانتماءات، وهناك عدة جماعات ظهرت على السطح بعد انقلاب الحوثي المدعوم إيرانيًّا. لن ترضخ هذه الجماعات المسلحة لأيّ حوار سلمي، ولن تقبل بالتعايش؛ لأنّ العنف جزء من أيديولوجيتها، وأيضًا من يحركها هم قادة تقليديون متشددون. ووصل الحال في اليمن إلى مجاعة وأزمة إنسانية أدت لتدخل مؤسسات الإغاثة الدولية التابعة للأمم المتحدة.

ثالثًا: أهم التغيرات في الديناميات الأمنية في المنطقة

تتحرك بعض دول المنطقة لتكون أقل اعتمادًا على الولايات المتحدة. وفقًا لذلك، فإن استعداد روسيا لملء فراغ السلطة في سوريا بالإضافة إلى استعراض الصين لعضلاتها

1- بي بي سي، ما الذي تريده الإمارات من اليمن؟ 01 سبتمبر 2019.

2- "Oman Is Benefiting from the Standoff over Qatar, for Now". The Economist.

3- الراجحي، إسلام. خلاف تاريخي وتحرشات متلاحقة، 2018-03-21.

الاقتصادية في المنطقة، قد خلق حقيقة جديدة. ومع ذلك، هناك العديد من المؤشرات على استقلال بعض دول الشرق الأوسط والتي تخلق ديناميكيات أمنية جديدة **كالآتي:**

(1) ديناميات أمنية جديدة أدت إلى سياسات خارجية مستقلة:

أ - عملت تركيا، الداعم للجيش السوري الحر المعارض في سوريا، من أجل منطقة حظر الطيران، ومنعت الجماعات الكردية من كسب أراضٍ متجاورة، وشاركت (متأخرة) ضد تنظيم داعش الإرهابي. مما أدى إلى نزاعات متعددة مفتوحة، وتهديد بالمواجهات العسكرية مع الولايات المتحدة في (منبج)، وقبلها إسقاط طائرة روسية في نوفمبر 2015. وبعد عام، أطلقت تركيا أول عملية برية في شمال سوريا (درع الفرات) للقضاء على التنظيمات الإرهابية في مواجهة هجومها، بما فيها قوات حماية الشعب الكردية التي تدعمها الولايات المتحدة لكونها تهدد الأمن القومي التركي. بل وحددت منطقة عازلة داخل سوريا بعمق ثلاثين كيلومترًا (اتفاقية أضنة لا تسمح بتواجد تركي داخل سوريا بعمق أكثر من خمسة كيلومترات وفي ظروف أمنية معينة). تلا ذلك الهجوم التركي على عفرين "لاقتلاع الميليشيات الكردية". في المقابل، راقبت الولايات المتحدة الموقف واصفة إياه بـ"المقلق"، ولكنها لم تفعل الكثير.[1]

ب- على الرغم من أن لكل من الولايات المتحدة وروسيا علاقات وثيقة مع الأكراد السوريين، يبدو أن القوتين استوعبتا بهدوء المخاوف الأمنية الرئيسة لأنقرة، بما في ذلك قبول الوجود العسكري التركي في كل من المناطق الحدودية الشمالية وإدلب. دبلوماسيًّا، استفادت تركيا بالمثل من علاقتها المزدوجة مع الولايات المتحدة وروسيا. لعبت أنقرة دورًا قياديًّا في المسار الدبلوماسي المتنافس في روسيا (محادثات أستانة وسوتشي) وتتعاون مع روسيا في صفقات إزالة التصعيد ومؤخرًا بشأن نزع السلاح في المناطق العازلة في إدلب.

ج- وبالمثل، شهدت مصر والسعودية وبعض دول الخليج مساحة مناورة متسعة، حتى في المسائل الأمنية والعسكرية المتشددة. أطلقت السعودية حملة عسكرية

1- الحرة، اتفاقية مع الأسد.. مبرر أردوغان للتوغل في سوريا، 11 أكتوبر 2017.

في اليمن ضد الحوثيين سعيًا لإعادة الرئيس السابق منصور هادي إلى السلطة عام 2014.

د - في أغسطس 2014، بناءً على تصريحات لمتحدثة باسم الخارجية الأمريكية ومتحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، أعلنت نيويورك تايمز ورويترز "أن طائرات إماراتية ومصرية انطلقت من قواعد عسكرية في مصر هاجمت منشآت عسكرية تابعة للميلشيات الإسلامية في العاصمة الليبية طرابلس يومي 18 و22 أغسطس وأن واشنطن لم تستشرِ قبل تنفيذ الهجوم وفوجئت به". كان هذا غير وارد بالطبع قبل بضع سنوات، الأمر الذي نفته بشدة كل من القاهرة وأبو ظبي.[1]

ه- وقعت الإمارات وروسيا صفقة في عام 2017 لتطوير طائرة مقاتلة من الجيل الخامس وسط إحباط أبو ظبي من بطء عملية واشنطن لتحديد ما إذا كانت ستبيع الإمارات طائرة مقاتلة من طراز F-35 أملًا في أن هذا الإعلان يحفز واشنطن على التحرك.[2] منذ ذلك الحين، وافقت الولايات المتحدة على الدخول في محادثات تمهيدية مع الإمارات العربية المتحدة بشأن طائرة F-35، وهي خطوة نحو الحصول على المنصة.[3]

و- أدى توقيع روسيا على الاتفاقات الفنية ومذكرات التفاهم مع قطر والسعودية بشأن نظام الأسلحة S-400 إلى إزعاج واشنطن بشدة، خاصة مع قيام تركيا بشرائه، مما يقوض خطط العمليات المشتركة للولايات المتحدة والناتو.[4]

ز- أظهر الصراع بين المجلس الجنوبي الانتقالي المدعوم من الإمارات وحكومة هادي المدعومة من السعودية في اليمن استقلال دولة الإمارات المتزايد بالقرار في اليمن.

1- Reuters, Is Egypt bombing the right militants in Libya? 31 May 2017.

2- Helene Cooper, "White House Looks to Ease Arab Fears over Iran Nuclear Pact," New York Times, 01/05/2015.

3- Barbara Opall-Rome, "Trump Could Let the UAE Buy F-35 Jets," Defense News, 04/11/2017

4- Russia, Saudi Arabia Hold Additional Consultations on S-400 Supplies–Rosoboronexport," TASS," February 17, 2019; Vladimir Soldatkin, "Russia and Qatar Discuss S-400 Missile Systems Deal TASS," Reuters, 21/07/2018.

ح- في جميع أنحاء المنطقة، أصبح حلفاء الولايات المتحدة أقل اعتماداً على واشنطن، حيث يمكنهم البحث عن أشكال للتقارب مع روسيا، وتعميق العلاقات الأمنية الاقتصادية والجديدة مع الصين وشراء الأسلحة الروسية. لا شك في أن الولايات المتحدة لا تزال أقوى ممثل خارجي، لكن مصر والسعودية والإمارات وتركيا وحتى إسرائيل باتت قادرة على الخروج من العباءة الأمريكية إلى عباءة أخرى. على سبيل المثال، تم تعليق العديد من أنظمة الأسلحة الأمريكية لمصر عقب ثورة يونيو 2013، لكن تم إصدارها لاحقًا بعد أن عقد الرئيس السيسي اجتماعات مع بوتين.[1]

ط- سعت السعودية، على سبيل المثال، إلى تعزيز علاقاتها مع إدارة ترامب بينما تعمل في الوقت نفسه على تعظيم التجارة مع الصين. أصبحت الإمارات الشريك الاقتصادي الرئيس لبكين في المنطقة، حتى مع بروزها كداعم رئيس لصفقة إدارة ترامب للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين. واستغلت إسرائيل، على الرغم من علاقاتها الدافئة مع البيت الأبيض وترامب، مكانتها كـ"دولة ناشئة" لجذب استثمارات صينية ضخمة على مدى نصف العقد الماضي، وهو ما أثار استياء المسؤولين في واشنطن. والقائمة تطول.[2]

ى- وفي الوقت نفسه، يمكن للحلفاء من غير الولايات المتحدة مثل إيران وسوريا التحايل على أنظمة العقوبات الأمريكية والقيود التجارية عبر الصين وروسيا، وفي بعض الأحيان من خلال الاتحاد الأوروبي، الذي يقوم بتطوير آلية لتسهيل التجارة المستمرة مع إيران، على الرغم من انسحاب إدارة ترامب من الاتفاقية النووية مع إيران.[3]

1- رامي عزيز (دكتور)، محاولات روسيا المقلقة لتأسيس نفوذها في مصر، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 24/05/2018.

2- Ilan Berman, Pundicity Informed Opinion & Revie, U.S.-China Competition Will Change The Middle East, 11 May 2020.

3- بي بي سي، روسيا تعد بمساعدة إيران في بيع نفطها بعد تفعيل العقوبات الأمريكية عليها، 03 نوفمبر 2018.

(2) تحول في السياسات الإقليمية:

يتمتع الشرق الأوسط بديناميات أمنية مستقلة عن القوى الخارجية والإقليمية. تهيمن خطوط الصدع في المنطقة -ليس من خلال التنافسات العالمية- بل في العديد من النزاعات المحلية، فنجد علاقات العداوة الإقليمية متعددة ومتناقضة، لكنها تعمل بشكل مستقل إلى حد ما عن المستوى الدولي **كالآتي:**

أ - تتخذ تركيا وقطر وسلطنة عمان موقفًا هادئًا في التنافس بين السعودية وإيران.

ب- تقود كل من سوريا وحزب الله وإيران للتحالف ضد تحالف سني معاكس للوضع الراهن، ومع ذلك يضم الأول حماس ونظام الأسد العلماني.

ج- تشترك مصر والسعودية والإمارات في مخاوفها بشأن جماعة الإخوان المسلمين، لكنهم لا يحملون نفس الاتفاق تجاه الموقف السوري.

د - تواصل الحكومة العراقية إقامة علاقات وثيقة مع كل من الولايات المتحدة وإيران، وكلاهما قاتل جماعة الدولة الإسلامية في العراق.

ه- لا تزال العلاقات العربية مع إسرائيل متوترة، لأسباب ليس أقلها القضية الفلسطينية، في الوقت الذي تتقارب فيه المصالح الإسرائيلية والسعودية ضد إيران كعدو مشترك.

المبحث الثالث

التحديات التي تواجه الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

نتيجة للتنافس الدولي والإقليمي وممارسات أنظمة الحكم الرديئة وما تمر به المنطقة من ظروف سياسية وأمنية متسارعة، تواجه دول الشرق الأوسط مؤخرًا تحديات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية تزيد من عدم الاستقرار، مما يزيد من احتمالات تصاعد هذه التحديات وتأثيرها على الأمن الداخلي والإقليمي والدولي والعالمي. وتنبع المخاوف بشأن المنطقة من أهميتها الجيوسياسية، حيث تلتقي إفريقيا وآسيا وأوروبا. بالإضافة إلى امتلاكها الجزء الأكبر من إمدادات الطاقة المطلوبة عالميًّا، وكونها ممرًّا رئيسًا بين آسيا وأوروبا وإفريقيا. لا يمكن لأي دولة أن تأمل في إبراز قوتها في جميع أنحاء العالم دون الوصول إلى منطقة الشرق الأوسط والتحرك خلالها. كما تُعد دول المنطقة العربية، خاصة دول الخليج العربي، المصدر الأكبر للنفط والغاز والمستورد الأكبر للسلاح في العالم.

وسوف أستعرض رؤيتي في هذا المبحث بشأن الأسباب الرئيسة التي أدت إلى التحديات التي تواجه المنطقة، وطبيعة تلك التحديات، ثم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، وأخيرًا التحديات الرئيسة التي تواجه الدول العربية الفاعلة بالمنطقة.

أولًا: الأسباب الرئيسة للتحديات التي تواجه المنطقة العربية

(1) **أسباب داخلية:**

أ - **أنظمة الحكم الرديئة**، ومنها الحكومات الفاشلة والحكومات الفاسدة أو كلاهما معًا. فنجد حكومات عربية فاشلة غير قادرة على إدارة شؤون البلاد، أو فاسدة تمارس الرشوة والمحسوبية وغيرها من الأمور، أو قد لا نجد حكومات على الإطلاق، ولدينا في الدول العربية الفاشلة وشديدة الهشاشة أفضل مثال على ذلك. وتمارس الحكومات الرديئة من خلال الطبقية وعدم المساواة بين فئات الشعب، وعدم تطبيق العدالة بالتنفيذ التعسفي الظالم للقوانين واستثناء جماعات المصالح الخاصة ورجال الأعمال، وانتهاكات حقوق الإنسان وعدم سيادة وإنفاذ القانون، وعدم الشفافية، وتغول الأجهزة الأمنية، والتدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة.

ب- **إهمال المعايير العلمية في المجالات كافة**، والذي يتمثل في عدم مقدرة الدولة حكومة وشعبًا على تفهم وتطبيق المعايير والنظم والقوانين الدولية الاجتماعية والمؤسسية والعلمية والأخلاقية أو بلورتها بما يتناسب مع ظروفها وثقافتها ومجتمعها. بدلًا من ذلك، تطبق تفسيرات تعسفية لتلك المعايير والمفاهيم وبما يتماشى مع الثقافات السائدة.

(2) **أسباب إقليمية:**

أ - **التآمر الإقليمي**، كقيام دولة قطر بالتعاون مع تركيا بدعم تنظيم الإخوان المسلمين للسيطرة على الحكم في بعض الدول العربية كمصر وتونس واليمن وسوريا وليبيا، وكذا دعم الميلشيات والتنظيمات المسلحة المصنفة إرهابية في سوريا وليبيا. على صعيد آخر نجد إسرائيل تصر دائمًا على النظر لدول المنطقة كقوميات اصطناعية وتصنيف فئاتها مذهبيًّا، وبما يبعدها تمامًا عن فكرة القومية العربية.

ب- **المردود الإقليمي السلبي**، وذلك من خلال عدم دعم أو تقديم المعاونة للدولة الفاشلة والمنهارة أو التي على وشك الانهيار، كما حدث مع الأردن، حيث كادت

الظروف الاقتصادية الداخلية أن تعصف بالحكم الهاشمي إلى أن تدخلت اقتصاديًا المملكة المتحدة تلاها دولة عربية ولكن بشكل متأخر جدًا. كذلك ما يحدث مع لبنان التي تكاد أن تعلن إفلاسها. واليمن التي تعصفها الحروب لسنوات والتي أدت لظروف انسانية متردية، من مجاعة وأمراض، دون حل جذري ينقذها. وليبيا التي تعاني من الانقسام الشديد والمتزايد والحرب الأهلية دون رد فعل عربي حاسم أمام تدخل تركيا الدول غير العربية في الشأن الليبي.

(3) **أسباب خارجية:**

أ - **التدخلات الأجنبية** في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، سواء دون إرادتها لتحقيق مصالح وأهداف محددة، أو بإرادتها لتغيير أو تطوير أوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية دون حساب الطبيعة الثقافية لتلك الدول وقابلياتها لهذه التغييرات. فنجد تدخل الولايات المتحدة سياسيًا وأمنيًا وعسكريًا في العراق وسوريا في محاولة وصفتها الولايات المتحدة تدخلًا لدعم الشعوب في مواجهة الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة، ولمحاربة الإرهاب، ودعم إجراءات تحديد المصير السياسي للدولة، وتنفيذ إصلاحات لتعزيز الديمقراطية والاستقرار وسيادة القانون. وكذلك تدخل روسيا في سوريا بشكل يبدو سيطرة كاملة على القرار السوري للنظام الحاكم في مواجهة خصومه. كما نجد الصين التي أغرقت بعض دول المنطقة بالديون، والتي قد يصعب تسديدها.

ب- **العزل الإقليمي**، حيث تقوم القوى الدولية الخارجية بعزل بعض دول المنطقة عن حلفائها، أو إضعاف أي من المنظمات الإقليمية، حيث تمكنت كل من الصين وروسيا، مستغلة أخطاء الولايات المتحدة، من عزل بعض الدول العربية ودول الجوار الإقليمي من حليفتها الاستراتيجية (الولايات المتحدة)، كما تمكنت روسيا من خلال هيمنتها على الداخل السوري أن تتحكم في طبيعة كل العلاقات السورية الإقليمية والدولية.

ويمثل ما سبق الأسباب الرئيسة لمعظم التحديات التي سيتم تناولها.

ثانيًا: أهم التحديات التي تواجه المنطقة العربية

في رأيي هناك تحديات عدة تواجه المنطقة العربية، وسيتم تقسيمها إلى تحديات سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية وبيئية، **كالآتي:**

(1) تحديات سياسية:

أ - **الانقسام المجتمعي:**

تزايد الانقسام المجتمعي (العرقي والقبلي والطائفي) في دول الصراعات، وذلك نتيجة لخطابات الكراهية المتضادة، والفهم الخاطئ لمعنى الدين ومعنى الوطنية. الأمر الذي عمل على إضعاف القيادة الشرعية لهذه الدول، واستشراء الفساد وتعاظم المنافسات السياسية والعسكرية على السلطة. فلا يزال السوريون يعانون من الصراع الطائفي بين الأقلية العلوية، والذي يشمل عائلة الأسد، والطوائف الدينية والعرقية الأخرى في المجتمع كالسنة والدروز والأكراد.

وعلى الصعيد الإقليمي، نجد إيران تدعم الأغلبية الشيعية في العراق وسوريا واليمن ولبنان في محاولة لإعلان دول شيعية مستقلة، بينما يواصل الشيعة مواجهة التهميش في البحرين، مع دعم السعودية للسنة في الخليج خشية توسع النفوذ الإيراني. ونجد الأكراد، الأقلية العرقية التي تسعى للانفصال حيث تعيش في أربع دول متجاورة، فهناك ما يقرب من سبع وعشرين مليون كردي في المنطقة، 56% منهم في تركيا، ونحو 20% منهم في العراق، و8% في سوريا، و16% في إيران. وقد أدت شبه الاستقلالية المكتشفة حديثًا للسكان الأكراد في شمال العراق (البرلمان والعلم الخاص بهم) مخاوف جدية للدول الثلاث الأخرى، حيث يرون في هذا التطور تهديدًا مباشرًا لأمنهم الداخلي. وبالنظر لليبيا، نجد احتمال تصاعد المزيد من الاحتكاك في هيكلها القبلي.[1]

1- الجزيرة، تعرف على أعداد ومناطق توزيع الأكراد، 22 سبتمبر 2017.

ب- فقدان شرعية الحكم:

وينظر هذا التحدي في قوة تمثيل الحكومة وانفتاحها وعلاقتها بمواطنيها. وإلى مستوى ثقة المواطنين في مؤسسات الدولة وأدائها، ويقيم الآثار التي تكون فيها هذه الثقة غائبة، والتي تظهر من خلال المظاهرات الشعبية، والعصيان المدني المستمر، أو صعود حركات التمرد المسلحة، وهو ما حدث في جميع دول الثورات بالمنطقة قبل نشوبها عام 2011.

وهو يتعلق أيضًا بمدى نزاهة الانتخابات التي تجري (مثل الانتخابات المعيبة أو المقاطعة)، وطبيعة التحولات السياسية، وحيث لا يوجد انتخابات ديمقراطية، وهي درجة تمثيل الحكومة لمواطنيها. ويؤخذ في الاعتبار انفتاح الحكومة، وتحديدًا انفتاح النخب الحاكمة على الشفافية والمساءلة والتمثيل السياسي، أو على العكس من مستويات الفساد، والتربح، وتهميش أو اضطهاد أو استبعاد جماعات المعارضة. وينظر المؤشر أيضًا في قدرة الدولة على ممارسة الوظائف الأساسية التي تأتي بثقة المواطنين في حكومتهم ومؤسساتهم، من خلال القدرة على جمع الضرائب. ويظهر هذا التحدي واضحًا في منطقتنا العربية مع عدم الثقة في العملية السياسية وفي الحكومة بل وفي المعارضة نفسها وفي قدرتها على التعبير عن نفسها وطرح آرائها، وكذا فساد المسؤولين على المستويات كافة، وعدم الالتزام بالإنصاف تجاه الأحزاب السياسية كافة ومنحهم الحرية السياسية، وعدم الانتقال السلمي للسلطة بانتخابات حرة ونزيهة، مع تزايد العنف والاعتبارات السياسية تجاه الخصوم، وتزايد المسلحين، وكذا الأنشطة الإرهابية والجماعات المسلحة.

ج- الأنظمة السياسية القائمة على الدين:[1]

نتيجة للثورات بالمنطقة العربية، سقط حسني مبارك، ومعمر القذافي، وبن علي، وعلي عبد الله صالح. ثم تلى سقوطهم الانتخابات الرئاسية وكان الفائز الأكبر هو الإسلام السياسي في مصر وتونس، وتمكنت المعارضة الإسلامية

1- Dr. Noha Bakr PhD, Russian Political Science Association, ROSSPEN Publisher Moscow 2013, Security Challenges in the Middle East, January 2013.

في اليمن وليبيا من وضع قدميها في الحكم أيضًا. وجميعهم لم يُبدِ اهتمامًا حقيقيًا بالتزاماتهم الدولية، حيث لم يكن في حساباتهم إظهار قيم التسامح واحترام الحقوق العرقية والدينية وحقوق الأقلية وحقوق المرأة وغيرها من أمور. إن المخاوف بشأن انتهاك هذه القيم الأساسية وانتهاكات حقوق الإنسان تعد مصدر قلق رئيس لأنها ستؤدي إلى اندلاع العنف وإلحاق الضرر بالمجتمع الدولي.

د - عدم حسم القضية الفلسطينية:

لا تزال القضية الفلسطينية والممارسات الإسرائيلية الظالمة والمرفوضة تمثل سببًا رئيسًا في رفض الشعوب العربية لإسرائيل. وستبقى القضية الفلسطينية مصدرًا رئيسًا للتحديات السياسية والأمنية وعدم الاستقرار في المنطقة العربية. تواجه إسرائيل حالة من عدم اليقين بسبب التغييرات خاصة الثورات الأخيرة في المنطقة. إن الصراعات الداخلية في الجانب الفلسطيني تزيد من تعقيد التوصل إلى حل بشأن فلسطين، حيث تحصل "حماس" في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني على دعم من إيران، وبعد ذلك قامت بتزويدها بالأسلحة وحتى التدريب العسكري الذي أدى إلى سيطرة حماس الكاملة على غزة. في غضون ذلك، تواصل حركة "فتح" الفشل في الحفاظ على القانون والنظام للسلطة الفلسطينية، مع وجود أكثر من عشر فصائل فلسطينية أخرى لكل منها تحالفها ودعمها من داخل المنطقة وخارجها. وتواصل إسرائيل بناء المستوطنات، تاركة القليل من الأراضي المتاحة للتفاوض بشأنها.[1]

(2) تحديات أمنية:

أ - الحدود الدولية غير المؤمنة:[2]

عملت الحدود الدولية غير المؤمنة للعديد من دول المنطقة على زيادة **الجرائم العابرة للحدود** كتهريب السلاح والبشر والأطفال والمخدرات والأدوية، كما

1- سابق, Dr. Noha Bakr PhD, Russian Political Science Association.

2- ALI, Basim. 5 key security challenges for North Africa in 2019, Africa Portal, 10 January 2019.

ساهمت في زيادة انتشار **الإرهاب والهجرة غير الشرعية**. فنجد مصر، ومن ضمنها سيناء التي عانت لعقود من الإهمال، حيث شهدت مصر مرارًا أنشطة التهريب عبر الحدود، والتي بدأت بالرقيق الأبيض خاصة من دول الاتحاد السوفيتي عقب انهياره عام 1991، تلاها زراعة وتهريب المخدرات، ثم تدفق السلاح المهرب سواء من ليبيا أو السودان وغزة، ونفس الأمر ينطبق على ليبيا وتونس واليمن في ظل ظروفها الأمنية الصعبة.

ب- الهجرة غير الشرعية:

وتكثر من دول المنطقة جنوب المتوسط. ومن أهم دوافعها الآتي:

- ارتفاع معدل البطالة بين دول المنطقة، مما دفع فئة من الشباب القادر على العمل للبحث عن فرص في الخارج بوسائل غير شرعية لعدم تمكنهم من الحصول على عقود عمل قانونية.

- الضغوط الديموغرافية، حيث إن الكثافة السكانية في دولة مثل مصر، تشجع على الهجرة نظرًا لما يترتب عليها من تأثيرات وأوضاع مادية، مما يدفع السكان للانتقال إلى أماكن أفضل من تلك التي يقيمون بها.

- السعي لتحسين الأوضاع المادية بالهجرة إلى بلدان نامية أو ذات اقتصاد مزدهر لتحقيق دخل مرتفع وبالتالي تحقيق رفاهية.

- دوافع سياسية، وتتمثل في النزاعات والحروب العسكرية، كما في دول الصراعات بالمنطقة بالإضافة إلى النزاعات السياسية، واتباع الحكومات لضغوطات اقتصادية وإهمال الجانب الشبابي بعدم توفير حياة كريمة لهم.

وقد نجحت مصر في الفترة الأخيرة في الحد بدرجة كبيرة من حركة الهجرة غير الشرعية وتأمين الحدود البرية والساحلية في هذا الصدد.

ج- مشكلة تدفق اللاجئين وأبعادها الأمنية:

رغم حالة الاستقطاب الواضح بين القوى الدولية والإقليمية حول الأزمة السورية، إلا أن آمال تسوية الصراع لا تتوقف. وفي هذا السياق، ومع استمرار تفاقم الأزمات في الدول العربية لن يعود هؤلاء لوطنهم على الأرجح: اللاجئون السوريون على الأخص من بعدهم الليبيون يشكلان تحديًا كبيرًا يواجه تركيا والمجتمع الدولي.

تصاعدت أعداد اللاجئين السوريين بشكل غير مسبوق في الفترة بين أكتوبر 2013 إلى سبتمبر 2015؛ إذ وصل عدد اللاجئين السوريين في الوقت الحالي في دول الجوار السوري: تركيا، لبنان، والأردن إلى ما يُقدر بنحو أربعة ملايين لاجئ، فيما كان هذا العدد يُقدر بنحو مليوني لاجئ في أكتوبر 2013. كما زاد عدد المُشردين داخليًّا في نفس الفترة من 4,2 مليون شخص إلى 7,6 مليون شخص، وهي أرقام في تزايد مستمر حتى اللحظة.

بحسب مركز بيو للأبحاث، هناك ما يقرب من ثلاثة عشر مليون سوري نزحوا منذ اشتعال الصراع حتى بداية عام 2018، وهو ما يمثل نحو 60% من عدد سكان سوريا قبل الحرب الأهلية. أكثر من ستة ملايين و300 ألف سوري، أي نحو 49% من عدد المهجرين قد نزحوا داخليًّا، لكن هذه النسبة تغيرت خلال السنوات الأخيرة، قبل إعلان التقرير في 29 يناير 2018، مع عودة مئات الآلاف إلى ديارهم وظهور نازحين جدد. **أما العدد الباقي فهو كالتالي:**[1]

- **في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** أكثر من خمسة ملايين لجؤوا إلى الدول المجاورة في تلك المنطقة: تركيا (3.4 ملايين) ولبنان (مليون) والأردن (660 ألفًا) والعراق (250 ألف لاجئ)، أي إن الدول الأربع المذكورة تستضيف نحو 41% من عدد اللاجئين السوريين المنتشرين في العالم. أكثر من 150 ألفًا يعيشون في دول شمال إفريقيا مثل مصر (130 ألفًا) وليبيا (20 ألفًا).

1- CONNOR, Phillip. Most displaced Syrians are in the Middle East, and about a million are in Europe, Peo Research Center, 29 January 2018.

- **في أوروبا:** يعيش فيها نحو مليون سوري كلاجئين أو طالبي لجوء: ألمانيا (530 ألفًا يمثلون خامس أكبر نسبة لاجئين في العالم) والسويد (110 آلاف) والنمسا (50 ألفًا). بالإضافة لهؤلاء يوجد نحو 24 ألف سوري تمت إعادة توطينهم في أوروبا بين 2011 و2016.

- **في أمريكا الشمالية:** يوجد نحو 100 ألف سوري، يمثلون أقل من 1% من العدد الإجمالي للاجئين السوريين في العالم. أعادت كندا توطين نحو اثنين وخمسين ألف سوري. أما في الولايات المتحدة فتمت إعادة توطين نحو واحد وعشرين ألفًا، وهناك نحو ثمانية آلاف يقيمون على أساس برنامج الحماية المؤقتة، الذي يمنح مهاجرين يواجهون حروبًا أو كوراث في بلادهم حق الإقامة والعمل في الولايات المتحدة لمدة محددة.

ونتيجة للتنافس المستمر تعقدت خريطة الصراع السوري وتشابكت قدرة العناصر المسلحة غير الحكومية على التوسع المستمر وقيامهم بتنفيذ العديد من العمليات الإرهابية تجاه فئات وطوائف بعينها، مما أدى إلى زيادة مستمرة في أعداد اللاجئين من مختلف الطوائف، وهو ما أثر على دول المنطقة وبصفة خاصة تركيا. ومن هذه التأثيرات **ما يلي**:[1]

- **سياسة الباب المفتوح:** فمع بداية الأزمة السورية في 2011، اعتقدت تركيا أن حكومة "الأسد" ستسقط سريعًا، ولهذا أعلنت عن ترحيبها باستقبال اللاجئين السوريين على اختلاف انتماءاتهم مع وعد بعدم إعادتهم مرة أخرى لدولتهم. وعلى الرغم من أن الحكومة التركية لم توقف سياسة "الباب المفتوح"، فإنها مع هذا التدفق الهائل للاجئين قامت بوضع عدد من القيود عليهم خاصةً الأكراد منهم القادمين من (كوباني) و(تل الأبيض)، بل ووصل الأمر إلى منع قوات الشرطة والجيش لهم من دخول تركيا. وأصدر "أحمد داود أوغلو" أوامره بفتح الحدود أمامهم مرة أخرى.

- **تزايد أعمال عنف:** حيث رُصدت أعمال عنف وشغب بين الأهالي الأتراك

1- منى مصطفى محمد، الإدماج الصعب: تحديات أزمة اللاجئين السوريين في تركيا، القاهرة، المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة.

واللاجئين السوريين، وولّد هذا انطباعًا سلبيًا عن اللاجئين لدى العديد من المواطنين الأتراك.

- **التنافس الاقتصادي:** حيث اتجه كثير من اللاجئين السوريين للعمل في قطاعات الاقتصاد غير الرسمي بأجور أقل مقارنةً بالعمالة التركية، مع ملاحظة أنهم لا يقومون بدفع ضرائب على النقيض من العمالة التركية. من ناحية أخرى، أدى تواجد العديد من اللاجئين في المناطق الحضرية إلى ارتفاع أسعار العقارات بشكل غير مسبوق.

- **صراع الهوية: حيث** انتشرت المخاوف من تأثير الهويات المتعددة للاجئين السوريين على الهوية التركية (كاللغة والعادات والتقاليد)، أو أن يتم استخدام طائفة معينة لتغليب مصالح طوائف بعينها. كما خشيت الحكومة في أنقرة أن تستخدم أحزاب المعارضة مثل حزب الشعب الديمقراطي، وحزب الشعب الجمهوري اللاجئين السوريين من أجل ممارسة ضغوط عليها. ويأتي ذلك مع تفضيل الأكراد والمسيحيين السوريين البقاء في مناطق المحليات التي تديرها أحزاب المعارضة.

- إدارة أزمة اللاجئين السوريين بتدفق العديد من اللاجئين، وإقامة غير القادرين منهم في المنشآت العامة التركية، وتم تكليف وكالة إدارة الكوارث والطوارئ بتولي مهمة بناء معسكرات بشكل عاجل للاجئين. وبحلول أكتوبر 2013 استطاعت الوكالة بناء 21 معسكرًا، وتسكين ما يقرب من 200 ألف لاجئ سوري بها، فيما فضل 400 ألف لاجئ الإقامة في المناطق الحضرية. سعت الحكومة التركية للتأكد من توفر جميع الخدمات الأساسية، وبصفة خاصة الطبية في أماكن إقامة اللاجئين، كذلك تم إنشاء المديرية العامة لإدارة الهجرة لتطبيق القوانين التي تكفل حماية اللاجئين السوريين، ولعل من أهمها القانون الذي تم إصداره في أكتوبر 2014 والذي ينص على حماية اللاجئين وضرورة تسجيلهم.

- **التخوف من إدماج السوريين في المجتمع التركي: فقد** أصبح المجتمع التركي قلقًا على هويته مع حالات الزواج التي بدأت في التزايد مؤخرًا، كما

أنه قد تمت ولادة آلاف الأطفال من أبوين سوريين على الأراضي التركية، ومن ثم مُنح هؤلاء الأطفال الجنسية، بالإضافة إلى قيام العديد من اللاجئين بتعلم اللغة التركية.

د - الحروب الأهلية:

نتيجة للتفكك المجتمعي الشديد والانقسام العرقي والقبلي والمذهبي، أدت الثورات في بعض الدول العربية إلى نشوب حرب أهلية كما حدث في العراق وسوريا واليمن وليبيا، ولذلك فإن الحروب الأهلية هي التي تولد موجات المد من اللاجئين والتنظيمات الإرهابية، وتجذب الإرهابيين الأجانب إلى المنطقة، وتخلق "مجالات الجهاد" الحيوية حيث تتمكن جماعات مثل القاعدة والدولة الإسلامية وذريتها من البقاء والازدهار. وكما نتجت الحروب الأهلية عن الانقسامات المذهبية والعرقية والقبلية، هي أيضًا زادت منها، وكأنها نار تغذي نفسها. وقد أخافت الحروب الأهلية سكان الشرق الأوسط، رغم مشاركتهم في إشعالها.

إن التركيز على أي من المشاكل كاللاجئين، وصعود الدولة الإسلامية، والصراع السني الشيعي المتخبط، دون معالجة الحروب الأهلية نفسها أمر لا معنى له ويعد هزيمة ذاتية. علاوة على ذلك، نلاحظ أن هناك مجالًا لبعض التفاؤل (الحذر). على الرغم من الحكمة الشائعة بأنه من المستحيل على القوى الخارجية إنهاء الحروب الأهلية بدولة أخرى. وفي الوقت الذي يعلق العالم فيه آماله على انتهاء الحرب الأهلية في سوريا رغم صعوبة ذلك، نجد أن الحرب الأهلية في ليبيا مستمرة وتزداد اشتعالًا رغم أنها تحظى باهتمام دولي وإقليمي كبير ومصالح الدول الكبرى والقوى الإقليمية، وذلك مقارنة بالحرب الأهلية في اليمن والتي لا تحظى بنفس حجم الاهتمام والتدخل، إلا أنها الأكثر اشتعالًا وعدم سيطرة ومن الواضح أنها تأخذ اليمن على طريق الانقسام إلى جزأين على الأقل أو ثلاثة أجزاء.

تكمن مشكلة الحروب الأهلية في المنطقة في استدامتها، ففي الحروب التقليدية تُهزم الأيديولوجيا، وهي غير ذلك في الحروب الأهلية العربية،

فالسني والشيعي والعلوي والمسيحي سيبقون، وكذلك العربي والكردي والسوداني الجنوبي وهكذا. ورغم ذلك، لا هدف للحروب الأهلية بدول المنطقة سوى السلطة وامتلاك الثروات لمن يقومون بها والثروات والأهداف التوسعية للدول التي تساند الأطراف المتحاربة. وتتسق فكرة استدامة الحروب الأهلية مع أمراء تلك الحروب التي يعتبرونها مصدر رزق وسلطة وفرصة لامتلاك جزء من ثروات البلاد من خلال أعمال النهب، وليس ببناء اقتصاد يساعد القائمين بالحرب على تغذية مواردهم وتقويتها من أجل النصر وفرض الإرادة. ويظهر تَسييس القائمين بالحرب الأهلية في نوعين. الأول: طائفي تقليدي، مثلما لدى الإسلام السياسي بمذاهبه، حيث التَّسييس الصريح للانتماء الطائفي. والثاني: باستخدام أيديولوجيات حديثة، مثلما لدى النظام السوري الحالي والعراقي السابق والحزب التقدمي الاشتراكي اللبناني، حيث العصبية الأهلية هي الفاعل الحقيقي. ويمكن لنا أن نتذكر الحروب الأهلية الإفريقية، حيث تُشكل كل قبيلة جبهتها الديمقراطية أو التقدمية أو الليبرالية.[1]

٥- انتشار الإرهاب:

ستة وسبعون تنظيمًا وجماعة محظورة دوليًا صُنفت (إرهابية)، منهم اثنان وثلاثون تنظيمًا عربيًا، ما يقرب من عشرين تنظيمًا منهم تم حظرهم بعد عام 2014. بالإضافة إلى الجماعات الإرهابية الأخرى المحظورة إقليميًا، ظهرت داعش بصفتها تنظيمًا إرهابيًا يهدد الأمن الدولي والعالمي، رغم أن تنظيم بوكو حرام يعد الأكبر من حيث عدد ما تسبب فيه من وفيات. وقد تم حصر أكثر من واحد وثلاثين تنظيمًا إرهابيًا في الشرق الأوسط، أعلنت معظمها مبايعتها لتنظيم داعش.[2]

لا يزال الإرهاب يشكل تحديًا أمنيًا كبيرًا في المنطقة العربية. فتنظيم القاعدة متواجد في أماكن مثل أفغانستان واليمن، وتتواجد باقي التنظيمات الإرهابية

1- HARRISON, Ross. "The Global and Regional Geopolitics of Civil War in the Middle East", Middle East Institute, Policy paper February 2019.

2- UK Government, Home Office, Proscribed Terrorist Organisations, 2015.

مثل داعش وفتح الشام وغيرها من تنظيمات في العراق وسوريا والأردن ومصر وليبيا والسودان وتونس والجزائر والصومال. وقد ساعد على نشاط التنظيمات الإرهابية تراجع هيبة الدولة، وضعف المؤسسات الأمنية، وخروج بعض المساجين الأمنيين أثناء الثورات. كما كان لوسائل التواصل الاجتماعي دور في انتشار المد الإرهابي الفردي بلا قيادة حيث دعمتهم حالات الفراغ والانشغال العربي بما بينهم من صراعات وتنافس. كما أصبح من السهل على أي مجموعة أو حتى فرد، أن يتعلم كيف يصنع قنبلة من خلال الإنترنت. وتزداد خطورة تأثير وسائل التواصل الاجتماعي مع تزايد جاذبية الأفكار الإرهابية للمتعلمين والمنتمين إلى الطبقات الوسطى، حيث لم تعد قاصرة على المهمشين والبسطاء. كما شهدت المنطقة تداخلًا بين الإرهاب والجريمة المنظمة بتعاون الإرهابيين مع تجار السلاح والمخدرات، في إطار تبادل المصالح. وهذا ما يزيد الأمر تعقيدًا، ويجعل المعالجة الأمنية لانتشار التنظيمات المسلحة في العالم غير كافية. وقال الدكتور حميد الهاشمي، الباحث العراقي في علم الاجتماع بالمركز الوطني للبحث الاجتماعي بلندن، إن غياب الأمن وخاصة ذلك المرتبط بسلطة القانون، وانتشار السلاح يعدان أبرز سببين لانتشار الفوضى وما ينتج عنها من عنف.[1]

بالنظر إلى الفترة الانتقالية التي أعقبت الثورات التي مرت بها بعض الدول العربية، هناك مخاوف من أن التعاون في مكافحة الإرهاب قد لا يصل إلى طاقته القصوى، بسبب تركيز بعض دول المنطقة على التحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الداخلية. أما التخوف الأكبر فهو تزايد حصول التنظيمات الإرهابية على أسلحة مهربة، أو احتمال وصولهم إلى أسلحة الدمار الشامل، والتي يمكن أن تكون متاحة في أي من دول المنطقة. وينطبق الشيء نفسه على الدول التي تعاني من انعدام الأمن والاستقرار في المنطقة التي توفر ملاذًا آمنًا للجماعات الإرهابية.

1- صفاء عزب، "تبعات الربيع العربي.. ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار"، الشرق الأوسط، 3 يونيو 2014.



وأرى أن التنظيمات الإرهابية في المنطقة تعمل على تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة:

- **إفشال الدول المستهدفة،** ويتم بفرض حرمان الدولة من احتكار القوة المسلحة، وهدم بنيتها التحتية الأساسية، وسيطرة التنظيمات المصنفة إرهابية الكاملة على أجزاء من أراضي الدولة، ورفع راياتها على مبانيها، واعتبارها ضمن الدولة الإسلامية المزعومة والمعلن عنها لإثبات عدم قدرة الدولة على فرض السيادة على كل أراضيها.

- **هزيمة الإرادة السياسية والعسكرية للدولة،** وذلك من خلال إثارة الفتن والانشقاقات وخفض الروح المعنوية بين صفوف الجيش في الأمام، وبين صفوف الشعب في الخلف، وإفقادهم الثقة في أداء القيادات والمنظومات السياسية والعسكرية، وهو ما يدعمه ضعف حكومات الدول وفشلها.

- **تغيير هوية الدولة من القومية إلى العقائدية المتطرفة،** وذلك من خلال

نشر الأفكار المتطرفة بين فئات وجموع الشعب وكسب تعاطفه والاسترشاد بالآيات والأحاديث لتحقيق ذلك.

و - مساعي إيران لامتلاك سلاح نووي:

تستمر إيران في طموحاتها النووية، والتي تُعد تحديًا أمنيًا خطيرًا يهدد دول الشرق الأوسط. وجارٍ مراقبة الطموحات الإيرانية النووية من قبل القوى العظمى والإقليمية ومن قبل المجتمع الدولي، مما أدى إلى فرض عقوبات مختلفة على إيران. إن إيران النووية هي احتمال يمثل تحديًا أمنيًا كبيرًا للمجتمع الدولي. ومع ذلك، هذه الطموحات مقبولة وراء بعض الأبواب المغلقة في المنطقة العربية. كما تعتقد بعض النخب وكذلك الحكام أنه يجب احترام مبادئ عدم الانتشار النووي على جميع المستويات بواسطة الدول النووية، وكذلك الدول غير النووية، هناك اعتقاد بأن معاهدة عدم الانتشار يجب أن يُعاد النظر فيها، وأن هناك حاجة قوية لتحرير الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، التي طورتها أي دولة سواء كانت موقعة أو غير موقعة على معاهدة عدم الانتشار وأولها إسرائيل. غالبًا ما يؤدي تطوير الأسلحة النووية من أي دولة في المنطقة إلى دعم الشعوب في المنطقة إلى تطويرها من دول أخرى، من أجل الحصول على القوة لردعها، الأمر الذي سيؤدي لحدوث صراعات على جميع المستويات. لا شك أن نجاح إيران في امتلاك سلاح نووي سيدفع دولًا أخرى للسعي لامتلاكه بأقصى سرعة وعلى رأسها تركيا والسعودية. كما أن طموحات توجيه ضربة استباقية ضد إيران ولو لمنعها من امتلاك سلاح نووي سيكون لها تأثيرات كارثية على المنطقة بأسرها على المستوى الأمني والاجتماعي والاقتصادي والبيئي. بل إنها ستؤدي إلى إمكانية رد الجهات الفاعلة على المستوى الدولي.

(3) تحديات اقتصادية:

أ - وأهمها قلة الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وهي ناتجة عن الإدارة السيئة لموارد الدولة. وتفاوت معدلات التنمية الاقتصادية (عدم المساواة في التعليم والوظائف والدخل). والفقر والتدهور الاقتصادي الحاد الناتج عن عدم

الشفافية، الفساد، النزاعات الدولية المالية، ويؤدي إلى انخفاض مستوى الدخل ومعدلات الاستثمار والنمو. وتمركز الموارد بالدولة في يد مؤسسات معينة. وهجرة المبدعين والعناصر المنتجة، والشعور بالاغتراب داخل المجتمع.

فضلًا عن انتشار البطالة بشكل كبير. حيث إن الصورة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا رهيبة على حد قول "كريستين لاجارد" مديرة صندوق النقد الدولي، خلال حديثها في دبي في فبراير 2019، أن "رهيبة". واستكملت: "إنه على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، كان معدل البطالة بين الشباب هو الأعلى في العالم، وفي عام 2017 كان المعدل 30%. ومع دخول سبعة وعشرين مليون شاب إلى سوق العمل على مدى السنوات الخمس المقبلة، ستصبح الحوكمة مشكلة متزايدة للمنطقة، ستزداد المخاطر على المستوى المجتمعي ما لم تتخذ الحكومات خطوات لتوسيع وتنويع الاقتصادات ودعم تدابير بناء المهارات."[1]

ب- الأمن الاقتصادي:

وفقًا لمنظمة العمل الدولية، يستلزم الأمن الاقتصادي مجموعة من الضروريات المعيشية الأساسية مثل الصحة والتعليم والسكن والحماية الاجتماعية. هذا هو مصدر قلق آخر لدول المنطقة العربية. فقد أدت الحروب في سوريا واليمن، وكذا ليبيا الغنية بالنفط إلى مخاوف بشأن انهيار النظام المصرفي في البلاد وسط انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية ونقص في السيولة النقدية، مما أدى لتأخير في تحويل المدفوعات المنتظمة مثل الرواتب. في مصر، دفعت مستويات عالية من الدين العام والخارجي الحكومة إلى فرض عدة موجات من تدابير التقشف، بما في ذلك رفع الدعم الحكومي للخدمات والسلع العامة. في الجزائر، كان للانخفاض الكبير في أسعار النفط في عام 2014 تأثير سلبي على الاحتياطيات الأجنبية: كان لدى البلاد 97.3 مليار دولار فقط في 2018 مقابل 178 مليار دولار قبل أربع سنوات. كما أن تونس مثقلة بالديون

1- KASTNER, Ariel. "These are the biggest risks facing the Middle East and North Africa", World Economic Forum, 05/04/2019.

الخارجية التي تبلغ قيمتها المليارات والتضخم المرتفع والبطالة، وقد فشلت جميع الحكومات التي تولت السلطة في معالجة الأزمة منذ عام 2011. وقد جادل الكثيرون في أن الحكومات وصانعي السياسات يجب أن يلاحظوا بشكل أكبر الصلة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية السيئة والتطرف العنيف، حيث يعتبر المهمشون اقتصاديًّا أهدافًا رئيسة للتنظيمات الإرهابية. إذا ثبت أن الفقر والبطالة يدفعان الفقراء -وخاصة الشباب- للانضمام إلى الميليشيات والجماعات المتمردة، فإن ذلك سيؤثر على مدة حملات مكافحة التمرد ومكافحة الإرهاب التي يتم خوضها في المنطقة.[1]

ج- خطر الانقسام الجغرافي الاقتصادي العالمي:

في استطلاع رأي أجراه "المنتدى الاقتصادي العالمي - World Economic Forum" من أجل تصور المخاطر العالمية وتقييم المشهد الاقتصادي من وجهة نظر عالمية ومحلية 2018-2019، أعرب المجيبون عن الاستطلاع عن قلقهم إزاء تدهور البيئة الاقتصادية الدولية، حيث توصلت الغالبية العظمى لمخاطر متزايدة تتعلق بـ"الحرب الاقتصادية بين القوى العظمى" بنسبة 91%، و"تآكل قواعد واتفاقيات التجارة متعددة الأطراف" بنسبة 88%. الأمر الذي يعكس مخاطر على المنطقة العربية، موطن الاقتصادات المعتمدة على التجارة، حيث وفقًا لصندوق النقد الدولي، يبلغ إجمالي نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول المنطقة نحو 66%.[2]

(4) تحديات اجتماعية:

تعتبر التحديات الاجتماعية من أهم المؤثرات على الاستقرار والأمن المجتمعي، حيث تظهر مع تصاعد الضغوط الناتجة عن زيادة السكان وسوء توزيعهم، وكذا النزاعات المجتمعية. كما تظهر في حالة وجود الميراث العدائي بين الطوائف الشعبية والناتج عن عدم العدالة، والتهميش السياسي والمؤسسي، والذي يُعد المتسبب الأصلي في الانقسام المجتمعي بأشكاله المختلفة وتعاني منه دول الصراعات. ويؤثر بشدة

1- سابق, ALI, Basim. 2019.

2- سابق, World Economic Forum, 2019.

تدهور مستوى التعليم والبحث العلمي، وهو الأمر المهمل بدرجة كبيرة في دول الثورات والصراعات. وكذلك الثقافات والأيدولوجيات المتوارثة المغلوطة.

كما تزيد المنصات الإعلامية واللجان الإلكترونية بمواقع التواصل الاجتماعي التي تحرض على التطرف العنيف من هذه التحديات. وأخيرًا اتساع الفجوة الثقافية والحضارية بين الدول الغربية والدول الأخرى بشكل عام خاصة الدول العربية والإسلامية. وجميعها تعتبر سببًا في نشوب الثورات العربية، كما أنها ضمن الأسباب الجذرية للإرهاب والتطرف العنيف المنتشر بالمنطقة.

(5) تحديات بيئية:

أ - التغيرات المناخية:[1]

أصبحت نتائج المناخ واضحة بشكل متزايد. فقد سجل عام 2018 رابع أكثر الأعوام حرارة منذ عقود. حيث سجلت الجزائر (51.3) درجة مئوية كأعلى درجة حرارة في جميع أنحاء إفريقيا. ولكن في حين أن أصحاب المصلحة العالميين صنفوا المخاطر البيئية على أنها مخاطر محتملة على مدى العقد الثالث بالقرن الحادي والعشرين. إلا أن قادة الأعمال في المنطقة لم يضعوا هذا الأمر في اهتماماتهم، مشيرين إلى عدم ضرورة إعطاء الأولوية للمشكلة. وتمثل تحديات التغيرات المناخية تهديدًا خطيرًا، فقد حدد البنك الدولي ثلاثًا وأربعين مدينة ساحلية في المنطقة (أربعًا وعشرين مدينة في الشرق الأوسط وتسع عشرة آخرين في شمال إفريقيا)، أن هذه المدن معرضة بشكل خاص لخطر ارتفاع منسوب المياه. وبينما تتخذ البلدان في جميع أنحاء العالم خطوات لتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري لكبح تأثيرات تغير المناخ، قد تشعر العديد من اقتصادات المنطقة بتداعيات السوق ما لم تنوعها بعيدًا عن الهيدروكربونات.

ب – ندرة المياه:[2]

حيث تتناقص نوعية وكمية إمدادات المياه العذبة، مثل العديد من أجزاء العالم الأخرى بسبب التلوث وزيادة الطلب وممارسات الإسراف. الصراع

1- سابق, World Economic Forum.

2- سابق, Dr. Noha Bakr PhD, Russian Political Science Association.

على السيطرة على حوض نهر الأردن هو واحد من أكثر المواضيع التي تمت مناقشتها في أدبيات "صراعات المياه". ينشأ نظام نهر الفرات - دجلة من مناطق المرتفعات الأناضولية في تركيا ويتدفق عبر سهل صحراء بلاد ما بين النهرين في سوريا والعراق. في الآونة الأخيرة، أصبحت هناك زيادة في الطلب على المياه في هذا النظام النهري بسبب تزايد عدد السكان في تركيا وسوريا والعراق، وفي الوقت نفسه، يتبع الأخيران استراتيجيات التنمية. مشروع جنوب شرق الأناضول الضخم في تركيا (GAP) في المنبع، بمساعدة سلسلة من السدود الكبيرة متعددة الأغراض، يهدد بتقليل تدفق المياه إلى سوريا بنسبة 40% والعراق بنسبة تصل إلى 80%. تجري مصر وإثيوبيا مفاوضات مستمرة بشأن إعلان إثيوبيا عن بناء سد النهضة دون موافقة مصر، الأمر الذي من المحتمل أن يؤثر على حصة مصر المائية من النيل. ويتعلق تحدٍّ أمني آخر بشح المياه والتوتر المشترك في المنطقة في ما يتعلق بإساءة استخدام المياه الجوفية من دول معينة.

ج- التأثير المتباين لتغير المناخ على ظروف الإنتاج داخل المنطقة:[1]

يضيف تغير مناخ المنطقة إلى مخاطر الزراعة في منطقة جافة للغاية من العالم. فإن دول المنطقة عرضة للجفاف المتكرر وتواجه نقصًا مستقبلًا في المياه بسبب السحب غير المستدام للمياه الجوفية. بالإضافة إلى ذلك، ارتفع متوسط درجات الحرارة خلال القرن العشرين بمقدار 0.5 درجة مئوية، وانخفض هطول الأمطار على مدى العقود العديدة الماضية بنسبة تصل إلى 10% في بعض أجزاء شمال إفريقيا والسودان. وتشير توقعات تغير المناخ إلى أن المنطقة بأكملها ستصبح أكثر سخونة وجفافًا في المستقبل، مع انخفاض هطول الأمطار الواضح بشكل خاص في الجزء الغربي من المنطقة. سوف تسرع درجات الحرارة المرتفعة وانخفاض هطول الأمطار من فقدان المياه السطحية، وسوف يصبح الجفاف أكثر تواترًا. سوف ينخفض متوسط غلة

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and the Food and Agriculture -1 Organization (FAO) of the United Nations 2018-2027, The Middle East & North Africa: Prospects And .Challenges, Impact of climate change on production conditions varies within the region, p. 75-76

المحاصيل البعلية المتدنية بالفعل ويصبح أكثر تباينًا. بحلول نهاية القرن الحادي والعشرين، يمكن أن ينخفض إجمالي الإنتاج الزراعي في المنطقة بنسبة تصل إلى 21% عن أساس عام 2000.

في حين أن جميع النظم الزراعية ستصبح قاحلة بشكل متزايد. وفضلًا عن ندرة المياه، فإن الدول التي تعتمد على الأمطار هي الأكثر عرضة للخطر. في اليمن، على سبيل المثال، حيث توجد أمطار صيفية، يمكن توقع زيادة متوسط درجات الحرارة بمقدار درجتين مئويتين لتمديد موسم النمو بنحو ستة أسابيع. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تشهد بعض المناطق مزيدًا من هطول الأمطار، مما قد يؤدي إلى زيادة الغلة، على الرغم من أنها قد تزيد أيضًا من وتيرة الفيضانات. وقد لوحظت هذه الاتجاهات بالفعل في عمان والسعودية واليمن. وسيكون القاسم المشترك لتغير المناخ هو الزيادة العامة في درجة الحرارة في هذه المنطقة مع تفاوت تأثيرات هطول الأمطار.

ثالثًا: أهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي

(1) أهم التحديات التي تواجه جامعة الدول العربية:

أ - تحديات سياسية:[1]

- القضية الفلسطينية وما ترتب عليها من تحديات سياسية وأمنية شديدة الخطورة، حيث لم تصل الجامعة العربية حتى الآن إلى حل لهذه القضة ولا لتداعياتها المتفاقمة. فجميع القرارات الصادرة من الجامعة العربية لم تؤخذ محل التنفيذ أو الاعتبار. الأمر الذي أبرز قصور الجامعة على الصعيدين السياسي والعسكري.

- التيارات المتصارعة بين دول جامعة الدول العربية وداخل أروقتها، حيث في الوقت الذي تعمل فيه الجامعة من خلال الأمة والقومية العربية والوحدة الشاملة، نجد معظم الدول العربية تعمل من منطلق مصلحة

1- أمجد رمضان فحلة، العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها، الجزائر، جامعة الحاج أخضر، كلية الحقوق.

منفردة وبعضها يسعى لتحقيق السيادة على قرارات الجامعة. الأمر الذي أدى لضعف قرارات الجامعة وعدم قابليتها للتنفيذ، بل واستقواء إسرائيل وباقي دول الجوار الإقليمي أمام الدول العربية.

- بجانب عدم وجود آلية ملزمة لدول الجامعة العربية لتنفيذ قرارتها، نجد عدم جدية الدول الأعضاء في تنفيذ قرارتها، بل أحيانًا كثيرة يتم التملص من القرارات التي تم التصويت عليها.

- قبل عقدين، كان على العرب أن يتعاملوا مع أزمة معقدة واحدة وهي "الصراع العربي الإسرائيلي". أما اليوم فالأمة العربية تعيش صراعات داخلية في العراق وسوريا وليبيا واليمن، إلى جانب صراعات أخرى مختلفة كما في مصر في حربها ضد الإرهاب، فضلًا عن صراعات غير ظاهرة في لبنان والسودان.[1]

- تمتع تحالف عربي أصغر (مجلس التعاون الخليجي) بقوة اقتصادية من خلال اقتصادات دوله النفطية تفوق القوة الاقتصادية للأمة العربية التي تمثلها جامعة الدول العربية كتحالف عربي أكبر، الأمر الذي يمكن مجلس التعاون الخليجي من اتخاذ قرارات عربية منفردة.

ب- تحديات داخلية بالجامعة العربية:[2]

- عدم صياغة أهداف عربية موحدة لجميع الدول العربية، مما يؤدي إلى اتباع البلدان العربية لانتهاج سياسات وطنية قد تتناقض مع الأهداف القومية العربية.

- عدم الاتفاق على التحديات والتهديدات التي تواجه الدول العربية، مما يؤدي لعدم الاتفاق على آليات مشتركة لمواجهة تلك التحديات والتهديدات.

- تقويض الإرادة العربية لتعزيز الاتجاه القومي المشترك.

1- NOSSEIR, Mohammed. Arab League's challenges decades after its establishment, Arab News, 10/04/2017.

2- أمجد رمضان فحلة، الجزائر، العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها، مرجع سابق.

- استنفاد طاقة العرب في الخلافات العربية-العربية، والصراعات الداخلية والإقليمية الفرعية.

- تشكل "الأرشيفات العربية" بمفهومها الحضاري والثقافي وبمضمونها القومي العربي، واحدةً من أبرز التحديات التي تواجه العمل العربي المشترك في ضوء ما تواجهه الأرشيفات العربية من محاولاتٍ لطمس هويتها وتزوير مضمونها التاريخي، إضافة إلى تزوير وتشويه التراث الفكري للأمة العربية.[1]

- يؤدي ما سبق إلى فقدان آلية العمل العربي المشترك.

ج- تحديات اقتصادية:[2]

- تفاعل القوى الخارجية مع اقتصادات الدول العربية الغنية مما يحد من الاستقلالية الاقتصادية العربية المطلقة، ويفرز تبعية لما تفرضه الدول الأجنبية، ارتباطًا بمصالحها، ما قد يتعارض مع مصالح القومية العربية.

- ارتباط العمل في الميدان الاقتصادي بالأمزجة السياسية والاقتصادية لحكومات الدول هذه الأمزجة التي قد تتسم بالتقلب وعدم النضج السياسي ما بين انفعال وتوتر وبين دعم وتأييد.

- ضعف المشاركات المالية بالجامعة العربية من الدول الأعضاء، الأمر الذي يحرمها من إنشاء مشروعات وآليات قوية تواجه بها تداعيات التدخل والتنافس الدولي والإقليمي المتزايد.

- عدم وجود هيئات اقتصادية عربية تمارس العمل الاقتصادي العربي المشترك.

1- بوابة أخبار اليوم، أبو الغيط: «الأرشيفات» أبرز التحديات التي تواجه العمل العربي المشترك، أحمد أبو الغيط، أمين عام جامعة الدول العربية 11 نوفمبر 2019.

2- الجزائر، جامعة الحاج أخضر، كلية الحقوق، العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها، مرجع سابق.

د - تحديات دولية/ إقليمية:

محاولات الهيمنة على الثروات والتدخل في شأن بعض الدول العربية. فضلًا عن قيام بعض القوى الخارجية مثل إسرائيل أو غيرها ببث التفرقة بين الدول العربية للقضاء على فكرة القومية العربية التي كان قد نجح في إنشائها الرئيس جمال عبد الناصر حيث جعل لها قوة ونفوذًا عربيًا وإفريقيًا كبيرًا، ولم تعد متواجدة حاليًا. الأمر الذي أدى لإضعاف الدور العربي على الساحة الدولية.

(2) أهم التحديات التي تواجه مجلس التعاون الخليجي:

أرى أن دول الخليج تشترك في قضيتين رئيستين وهما التمسك بالملكية المطلقة، وضرورة الأمن المشترك أو الأحادي بدعم من دولة أو أكثر من القوى العظمى. من ناحية أخرى، تشترك السعودية والإمارات في قلقهما بشأن سياسات إيران الشيعية، إلا أن الإمارات تعتبر أكثر مرونة في علاقاتها مع إيران للتخفيف من هذا القلق. وفي هذا الإطار، وقد لاحظت أن أهداف ومصالح دول مجلس التعاون الخليجي الست تجاه بعض القضايا في المنطقة ونحو مصادر التهديدات ليست موحدة أو مطابقة، مما أدى إلى عدة تحديات ومعوقات، **أهمها ما يلي:**

أ - اختفت فكرة العملة الموحدة عام 2006 عندما أعلنت عمان عدم مشاركتها. وبعد ثلاث سنوات انسحبت الإمارات بعد الإعلان عن خطط لإنشاء بنك خليجي مركزي (يعتني بالعملة) في العاصمة السعودية الرياض.[1]

ب- تجاهل اتفاقية إدخال ضريبة القيمة المضافة عبر المجلس في يناير 2019 من قبل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء الإمارات والسعودية، والتي التزمت بالموعد النهائي.[2]

ج- عدم استكمال مشروع السكك الحديدية لدول مجلس التعاون الخليجي لخط ركاب وشحن فائق السرعة من مدينة دولة الكويت شمال الخليج حتى ساحل

1- الإمارات اليوم، لا نفوذ عالميًا للعملة الخليجية الموحّدة من دون الإمارات، عن وول ستريت، 20 مايو 2010.

2- الإمارات، وزارة المالية، ضريبة القيمة المضافة، يناير 2018.

بحر العرب في عمان والذي كان قد أعلن عنه بالموقع بواسطة مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2009[1].

د - الانقسام المتزايد بين دول مجلس التعاون الخليجي بعد مقاطعة السعودية والإمارات والبحرين لقطر، والذي أدى لتعقيد الموقف الخليجي.

ه- اعتادت دول مجلس التعاون الخليجي حل النزاعات بينها من خلال الوساطة الداخلية لدول المجلس، وليس اعتمادًا على آلية محددة لحل النزاعات، حيث دأبت الكويت أن تتوسط في العديد من الأزمات خاصة بين السعودية وقطر،[2] وبين الإمارات وسلطنة عُمان،[3] كما توسطت بين السعودية ومصر،[4] وبين إيران والسعودية.[5]

و - لمركزية الحكم في بعض دول مجلس التعاون الخليجي دور رئيس في التحكم في سياسات دوله، في الوقت الذي نجد فيه ميول قطر وسلطنة عُمان إلى الاستقلالية عن تلك المركزية الخليجية، الأمر الذي يتعارض أحيانًا مع طبيعة المجلس، بل ويفشل بناء الاتحاد الخليجي.[6]

ز - لا تزال هناك بعض القضايا الحدودية بين دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة مع السعودية، وبين قطر والبحرين، والسعودية والإمارات، وبين والإمارات وسلطنة عُمان.

ح - كان لسيطرة الدافع الأمني والاقتصادي على فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي الأثر في سياساته الحالية، إلا أنها أثرت بالتالي على الجانب السياسي بصورة سلبية.

1- الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، النقل البري، السكك الحديدية، الإنجازات.

2- سبوتنيك، الكويت تتوسط في الأزمة مع قطر... الأمير الصباح يتوجه إلى السعودية، 27 مايو 2017.

3- إيلاف، الكويت تتوسط بين سلطنة عُمان وأبو ظبي، 03 مارس 2011.

4- البوابة، الكويت تتوسط بين السعودية ومصر، 06 ديسمبر 2016.

5- ميدل أيست أونلاين، طهران تُوسّط الكويت لحوار مع السعودية، 05 نوفمبر 2019.

6- رابط سنتر، نهج استقلالي: سياسة عُمان الخارجية في سياقات إقليمية استقطابية، 09 أكتوبر 2015.

ط - يعتبر التهديد المتزايد للإرهاب وعدم الاستقرار الإقليمي تحديًا خطيرًا يواجه دول المجلس.

ك - النقص المتوقع في المياه والغذاء بدول مجلس التعاون الخليجي يعد من أهم تحدياته، مما أعطى اهتمامًا خاصًّا للجهود المشتركة للنهوض بقطاع الزراعة كمدخل أساسي لتحقيق الأمن الغذائي، وتم اتخاذ تدابير من شأنها تحقيق التكامل في المواد الغذائية بين دول المجلس بحيث يتم تداول المواد الغذائية بينها بيسر وسهولة لبناء مخزون غذائي احتياطي مشترك للطوارئ.[1]

ل - تغيير النظام الدولي السياسي والأمني بشكل متسارع وغير متوقع وبما لا يتناسب مع طبيعة وسياسات مجلس التعاون الخليجي.

م - عدم الاستقرار الحالي للنظام الاقتصادي العالمي يعد تحديًا خطيرًا للمجلس، خاصة مع الانخفاض الشديد في سعر النفط العالمي،[2] وتصعيد الحرب التجارية بين أمريكا والصين.

ن- العداء الإيراني المتزايد خاصة تجاه السعودية والإمارات والكويت، مع احتمال استمرار إيران في مساعيها لامتلاك أسلحة نووية.

رابعًا: أهم تحديات الأمن الداخلي التي تواجه الدول العربية الفاعلة والمنتظر أن تغير استراتيجياتها

خلال دراسة المبحث الثاني تم التطرق لطبيعة التنافس ببؤر الصراع في المنطقة بتوسع والتحديات التي تواجه دولها (سوريا وليبيا واليمن)، وبناءً عليه، سيتم التعرض لبعض أهم التحديات التي تواجه الدول الفاعلة بالمنطقة (مصر والسعودية والإمارات وقطر).

1- مصطفى عبد العزيز مرسي (دكتور)، الأمن المائي والغذائي في الخليج العربي: التحديات والإمكانات والحلول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 25 مارس 2012.

2- Financial Times, Oil price crashes 30% as markets open, 08 March 2020.

(1) **مصر:**

أ - تهديدات في الداخل:

- **تهديدات مركبة:**

أدت الحدود المتسعة لمصر، والتي تصل إلى (2660 كيلومتر حدودًا برية و2936 كيلومتر حدودًا بحرية)، فضلًا عن حركة اللاجئين، إلى تسهيل الهجرة غير الشرعية، والجرائم العابرة للحدود كتهريب السلاح والمخدرات والأعضاء البشرية وغيرها تهدد الأمن القومي المصري.

- **ندرة المياه:**

تعاني مصر من عجز في إيراد نهر النيل بمتوسط سنوي تسعة مليارات متر مكعب، وسيزداد العجز المائي إلى ستة عشر مليار متر مكعب سنويًّا مع التغيرات المناخية، وستخسر مصر ما لا يقل عن مليوني فدان من الأراضي الزراعية، كما سيترتب على إنشاء السدود انخفاض إنتاج الكهرباء من السد العالي وخزان أسوان بمقدار 20%. وتشير تقارير إلى أن سد النهضة في إثيوبيا سيسهم في ندرة المياه، حيث إنها تؤثر على الغلة والحصة المصرية من المياه.[1]

- **الوضع الاقتصادي:**

تعاني مصر حاليًا من مشاكل متراكمة خلال عقود طويلة بسبب الحروب والممارسات الاقتصادية الخاطئة وكثرة القروض وعدم الإنتاج والإدارة الخاطئة للموارد مما أدى إلى البطالة والتضخم وتباطؤ النمو الاقتصادي.

- **التعليم:**

أدى الإهمال المستمر للتعليم والبحث في مصر إلى تأخر مصر بشدة في هذين المجالين شديدي الأهمية، حيث تعاني من ترتيب متأخر في التعليم في مراحله كافة وكذلك في مجال البحث العلمي. الأمر الذي ينعكس على قدرات مصر التكنولوجية والصناعية والإنتاجية، وكذا انعكس على ترتيب مصر عالميًا في مختلف المجالات التنافسية.

1- سمير عبد الملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل في ضوء إحكام القانون الدولي، آفاق إفريقية، المجلد 11، العدد رقم (39)، 2013، ص 9.

وتكمن مشاكل التعليم في مصر في المناهج، وفي النقص الكبير في المنشآت التعليمية مما يؤدي إلى تكدس كبير في أعداد الطلاب داخل الفصول الدراسية. ويوجد في مصر نحو ستين ألف مدرسة حكومية، لكن هذا العدد لا يتناسب مطلقًا مع أعداد الطلاب. وتُرجع وزارة التعليم المصرية نقص المنشآت إلى عجز في الإمكانيات المالية، فضلًا عن تردي رواتب المعلمين. وبالنسبة للتعليم الفني، يعاني هذا النوع المتخصص من التعليم من إشكاليات، تتمحور بالأساس حول عدم تناسب المناهج التي يدرسها الطالب مع احتياجات سوق العمل. إذ إن كثيرين من خريجي التعليم الفني في مصر يجدون أن المناهج التي درسوها لعدة سنوات لا تؤهلهم للحصول على فرصة عمل. كما يعاني خريجو هذا التعليم من نظرة مجتمعية يغلب عليها الطابع السلبي.[1]

وتتجسد أهم تحديات التعليم العالي في أن عدد الجامعات في مصر أقل بنسبة 50% عن المعدلات العالمية، حيث إن "المعدل العالمي يمثل جامعة لكل مليون مواطن بينما يبلغ عدد الجامعات الحكومية في مصر سبعًا وعشرين جامعة ومثلهم من الجامعات الخاصة ونحو 200 معهد وجميعها غير كافٍ طبقًا لتصريحات وزير التعليم العالي في أكتوبر 2019".[2]

- **التنظيمات الإرهابية:**

يتواجد بمصر حاليًا تنظيمات إرهابية تم حظرها دوليًا وجميعها في شبه جزيرة سيناء، مثل تنظيم "ولاية سيناء" والذي كان يدعى سابقًا "أنصار بيت المقدس"، وتنظيم "أجناد مصر" وتنظيم "التوحيد والجهاد"، وتنظيم "مجلس شورى المجاهدين"، وتنظيم "جند الإسلام"، وتنظيم "أنصار جند الله"، بالإضافة إلى تنظيم الإخوان المسلمين المتواجد بالداخل المصري والذي صنف إرهابيًا على المستوى الإقليمي من قبل مصر والإمارات.

1- بي بي سي نيوز، مصر: ما أبرز مشكلات التعليم؟ وكيف يمكن حلها؟ 18 يوليو 2019.

2- الوطن، التعليم العالي: عدد الجامعات بمصر أقل بنسبة 50% عن المعدلات الدولية، 02 أكتوبر 2019.

- **الهشاشة الحزبية والانقسام المجتمعي:**

عانت مصر لعقود من الهشاشة الحزبية والتي تؤثر بشدة على البناء الديمقراطي السليم للدولة المصرية، وكادت أن تعاني من الانقسام المجتمعي، الذي يبدو في ظاهره دينيًا ولكنه في حقيقته سياسي في إطار الصراع على السلطة.

ب- تهديدات من الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي:

- تعاظم القوى العسكرية والنووية الإسرائيلية وبما يهدد التوازن الاستراتيجي العسكري بالمنطقة في ظل الظروف الحالية. فضلًا عن تعاظم القدرات السيبرانية الإسرائيلية في ظل مواجهتها مع إيران، إلى جانب تصريحات نتنياهو الهادفة لتشجيع الشركات الناشئة بمجال الأمن السيبراني إلى الإبداع والابتكار.[1]

- أدى تفاقم الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، مع سيطرة مسلحة كاملة لحركة حماس، والتي ارتبطت فكريًا بتنظيم الإخوان المسلمين إلى أن تصبح مصدر تهديد لحدود مصر الشرقية بطول 265 كيلومترًا، حيث تزايدت الأنفاق السرية الواصلة من قطاع غزة إلى شمال سيناء، في الوقت الذي تواجه فيه الدولة المصرية هجمات التنظيمات الإرهابية في سيناء وفي الداخل.

ج- تهديدات من الاتجاه الاستراتيجي الغربي والناتج عن عدم الاستقرار في ليبيا:

القبائل الليبية المسلحة، والنزاعات القبلية التي تصاعدت إلى مستوى الصراع على السلطة والثروات، أدت لحرب أهلية، وانتشار التنظيمات الإرهابية في ليبيا حاليًا، الأمر الذي جعل العمق الاستراتيجي الغربي لمصر مهددًا، مما أدى بدوره لتهديد الحدود الغربية لمصر بطول نحو (1215) كيلومتر.

1- Israel Ministry of Foreign Affairs, PM Netanyahu attends the Cybertech Conference in Tel Aviv, 29/01/2019.

د- تهديدات من منطقة شرق المتوسط والناتجة عن النزاع على الثروات بها:

نظرًا للتنافس على الغاز شرق المتوسط بين تركيا واليونان وقبرص، وقيام تركيا بإبرام اتفاقيات اقتصادية وأمنية مع ليبيا منافسة للاتفاقيات التي أبرمتها تلك الدول مع مصر فضلًا عن دول أخرى في منتدى شرق المتوسط، من المحتمل تحول منطقة شرق المتوسط إلى مسرح للصراع العسكري بين الدول المتنافسة والذي يشكل تهديدًا على مصر كدولة متداخلة.

هـ - تهديدات من الاتجاه والعمق الاستراتيجي الجنوبي والناتج عن عدم الاستقرار السياسي والأمني في السودان، وأزمة سد النهضة الإثيوبي:

- تلويح السودان المتواتر بأزمة "مثلث حلايب"، ومحاولات جر القاهرة لتدويل القضية.
- التقارب بين الخرطوم وأديس أبابا بشأن قضية مياه نهر النيل وسد النهضة الإثيوبي، والذي يأتي على حساب مصر من حصة المياه.
- ما زالت السودان دولة راعية للإرهاب وتؤوي إرهابيين مصريين مطلوبين على ذمة قضايا عنف وتخريب في مصر، حيث تعاني مصر من تسرب عناصر إرهابية قادمة من السودان عبر الحدود الواسعة بطول (1280) كيلومتر.
- تهديد جماعة الحوثي والتنظيمات الإرهابية المسلحة في اليمن والصومال للمسارات الملاحية في مدخل البحر الأحمر والذي يؤثر على حركة الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس.
- إصرار إثيوبيا على بناء سد النهضة والذي يؤثر على أمن المياه لمصر.

(2) السعودية:

أ - الاعتماد على النفط:

ويعد أخطر تهديد للاستقرار السعودي في انخفاض أسعار النفط لفترة طويلة، حيث تواجه السعودية، والتي تمثل صادراتها من الطاقة أكثر من تسعين في المئة من إجمالي صادراتها، معضلة الحفاظ على اقتصادها وتنويعه،

وبالتالي أسواق التصدير، في الوقت الذي تواجه فيه المنافسة المتزايدة من الولايات المتحدة وروسيا في تلك الأسواق.[1]

أسوأ سيناريو بالنسبة السعودية هو أن منتجي النفط الآخرين لن يلتزموا بالتزاماتهم (إذا تم التوصل إلى اتفاق)، وسيسحبون جزءًا من حصة السعودية في السوق. يمكن أن تحدث الأزمة إذا لم ترتفع أسعار النفط كما هو متوقع، وتقلصت عائدات النفط في السعودية. بالإضافة إلى ذلك، كسياسة طويلة المدى، لا تدعم السعودية ارتفاعًا حادًّا في الأسعار من شأنه أن يثبت أنه مؤقت، لأنه يخشى أن يؤدي ذلك إلى تسريع تطوير بدائل النفط والتنقيب عن النفط باهظ الثمن، وبالتالي زيادة إمدادات الطاقة وانخفاض أسعار النفط أكثر. إن خطة تقليل الاعتماد على النفط هي الطريقة الوحيدة التي تستطيع بها السعودية الهروب من هذه المعضلات طويلة المدى المتعلقة بسوق النفط.

ب- التنافس على الحكم:

منذ عام 2015، بدأ أحفاد بن سعود، بتولي زمام الحكم. كما هو متوقع، فإن هذه العملية مصحوبة بصراعات على السلطة خلف الكواليس بشكل رئيس. وتركز معظم الخلاف على القوة المتنامية لمحمد بن سلمان، نجل الملك المفضل، على حساب ولي العهد وقتها محمد بن نايف وآخرين من العائلة المالكة. وكان بن نايف، الذي ورد أنه مريض في 2016، يخشى أن يفضل الملك بن سلمان عليه، على الرغم من أن بن نايف كان ولي العهد رسميًّا وقتها.[2]

اليوم، وبعد تنصيب الأمير محمد بن سلمان رسميًّا وليًّا للعهد في الحادي والعشرين من شهر يونيو عام 2017، أصبح هناك أربعة منافسين له بالمملكة، وهم، الأمير محمد بن نايف ولي العهد السابق ونجل ولي العهد الأسبق نايف بن عبد العزيز، والأمير متعب بن عبد الله القائد الأسبق للحرس الملكي ونجل الملك عبد الله، والأمير تركي بن عبد الله حاكم الرياض السابق ونجل الملك عبد

HOWELLS, Natasha Difficult Times Ahead: The Challenges Facing Saudi Arabia, Future Directions -1 ,International, 24 July 2014

Robert Windream and William Arkin, US Officials Fear "Saudi collapse if New Prince Fails," ABC -2 .News, June 17, 2016

الله، والأمير أحمد عبد العزيز وزير الداخلية السابق ونجل الملك عبد العزيز آل سعود. الأمر الذي يفرض على ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان أن يركز في تقويض منافسيه من خلال خطته في مكافحة الفساد بالبلاد.

ج- الإرهاب:

أعلن تنظيم الدولة الإسلامية إنكاره لشرعية المملكة السياسية والدينية ووعد قائدها قبل مقتله إلى "تحرير" الأراضي السعودية وشن هجمات ضد الشيعة والأجانب والقصر الملكي نفسه، وأعلن عن توسيع الدولة الإسلامية إلى شبه الجزيرة العربية (منطقة نجد).[1] وقد بدأ تنظيم الدولة في شن هجمات انتحارية في المنطقة الشرقية من المملكة، حيث يتركز معظم السكان الشيعة. كما تم شن هجوم على شوارع المملكة، بما في ذلك المدينة المنورة، يوم 4 يوليو 2016.[2] ولذا فإن مقتل أبو بكر البغدادي وهزيمة داعش في سوريا والعراق تأتي في صالح المملكة، وكذا التحول الذي يأتي به بن سلمان لتغير وجه الدولة الوهابية إلى الوسطية. هذا في الوقت الذي تستخدم فيه السعودية خطابًا معاديًا للشيعة من أجل دعم المملكة وأهدافها في الصراع ضد إيران. كما تعتبر حاليًا السعودية والإمارات والبحرين ومصر تنظيم الإخوان المسلمين إرهابيًا.[3]

د - الضغوط الاجتماعية الداخلية:[4]

الطائفية، حيث تعتبر التوترات بين السنة (93%) من السكان المسلمين في السعودية والشيعة (3%) تحديًا مهمًا في الداخل السعودي، حيث يزعم السكان الشيعة وجود تمييز واسع النطاق. يمكن أن يصبح هذا مشكلة كبيرة، حيث إن المناطق الشيعية الأكثر اكتظاظًا بالسكان تقع في الشرق. يمكن أن يؤدي قربها النسبي إلى إيران (حيث يتم عكس الانقسام الشيعي السني)، في محاولة

1- سابق, Robert Windream and William Arkin, 2016.

2- HUBBARD, Ben. "Suicide Bombings Hit 3 Cities in Saudi Arabia, One Near a Holy Site," New York Times, 4/07/2016.

3- GUZANSKY, Yoel. Challenges Confronting Saudi Arabia, The Institute for National Security Studies, 2016.

4- رفاعة شريف دهنون (دكتور)، تحديات السياسة الخارجية السعودية في عهد الملك سلمان بن عبد العزيز، قضايا سياسية، المجلد رقم (1)، العدد رقم (2)، مايو 2018. ص ص. 112-100.

لتوسيع نفوذها عبر الخليج الفارسي إلى السعودية. كما أن هناك ضمن الضغوط الداخلية العديد من القضايا الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، بما في ذلك البطالة، ونقص مياه الشرب النظيفة، وضعف البنية التحتية التعليمية. نسبة البطالة في السعودية ما زالت مرتفعة، وعلى الرغم من الاقتصاد القوي نسبيًا، يفقد السعوديون فرص عمل ذات أجر أعلى للعمال الأجانب الأفضل تعليمًا والأكثر تأهيلًا. وضمن الضغوط الداخلية بالمملكة انعدام الأمن المائي. كونها دولة صحراوية، فإن المياه شحيحة للغاية. كما يواجه التعليم في السعودية بعض المشاكل، فعلى الرغم من استثمار بلايين الدولارات، وتعديلات على التشريعات والدورات التدريبية الإلزامية، لا تزال جودة المعلمين مشكلة. في الفترة من 2008 إلى 2012، كان معدل معرفة القراءة والكتابة في السعودية مرتفعًا جدًا في الفئة العمرية 24-15 عامًا: 99% من إجمالي الذكور و97% من إجمالي الإناث، وتبقى مشكلة جودة التعليم، حيث إن أفضل المدارس في السعودية مؤسسات خاصة تفرض رسومًا باهظة، مما يؤدي إلى اتهامات ضد الحكومة بأن الأغنياء فقط هم الذين يمكنهم تحمل تعليم جيد في المملكة.[1]

ه- تهديدات عسكرية:

تواجه شرق السعودية بصفة شبه مستمرة هجمات صاروخية من ميليشيات الحوثي والتي تستهدف وحدات عسكرية ومؤسسات نفطية وبنية تحتية.

(3) الإمارات:

أ - تحديات أمنية وعسكرية:[2]

- **الإرهاب والتطرف الديني:**

تشارك الإمارات مخاوفها الأمنية تجاه التنظيمات الإرهابية السلفية التكفيرية وتنظيم الإخوان المسلمين، والتي تعتبرها تهديدًا خطيرًا تجاه

1- سابق, Future Directions International, 2014.

2- KNIGHTS, Michael and MELLO, Alex. "The Saudi-UAE War Effort in Yemen (Part 1): Operation Golden Arrow in Aden" (Policy Watch 2464, DC, The Washington Institute for Near East Policy, 2015.

الدولة، حيث تتحسب الإمارات لأي هجمات إرهابية ولو بسيطة بهدف التأثير حتى ولو معنويًا وبما قد يشوه سمعة بلد يعد من أكثر الدول أمانًا في العالم. كما تشارك السعودية مخاوفها تجاه التوسع الشيعي في المنطقة، وترفض الإمارات جميع التوجهات الدينية المتطرفة داخل أراضيها.

- **تهديدات إلكترونية:**

انطلقت الحكومات الرقمية والتعاملات البنكية الرقمية في الإمارات، مما يحملها مخاوف تجاه أعمال القرصنة والتزييف الإلكتروني، وجرائم النصب والاحتيال الإلكتروني.

- **تهديدات عسكرية:**

تحاول الإمارات تخفيف حدة التوتر الإقليمي حيث إنها تعتبر أي تهديد عسكري تجاهها سيؤدي لتدمير ازدهارها وتطورها المتسارع.

ب- تحديات اقتصادية:

- **الأمن الغذائي:**[1]

عملت دولة الإمارات على تنويع اقتصادها بنجاح، وعلى الرغم من أن لديها أكثر الاقتصادات تنوعًا بين دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن اقتصادها لا يزال يعتمد بشكل كبير على النفط الذي يمول وارداته الغذائية، مما يعرض الإمارات إلى تقلبات التجارة بين النفط والطعام. وهذا يعني أن أي اضطرابات (مثل حالات الطوارئ والصدمات والأزمات وما إلى ذلك) تؤثر على الاقتصاد الإماراتي بشكل مباشر وتؤثر على أمنها الغذائي. وتعتمد الإمارات على الاستيراد لتوفير متطلباتها من الغذاء حيث إنها تقوم باستيراد ما يقرب من 90-80% من إمداداتها الغذائية. وذلك لأن مُناخ الإمارات يؤثر تأثيرًا سلبيًا شديدًا على إنتاجها الزراعي، لكونها دولة صحراوية وتعاني من نقص في الأمطار والمياه بشكل عام. في المتوسط ،

1- Food security in the UAE, Food security - The Official Portal of the UAE Government.

هطول الأمطار خمس مرات فقط في السنة، مما أدى إلى نقص الأراضي الصالحة للزراعة والاعتماد الشديد على تحلية المياه.

- الاعتماد الكبير على الأسواق الإقليمية والعالمية.
- عدم وجود بيانات للبحث والتخطيط ونقص في القوى العاملة (العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات) والتنويع الاقتصادي.
- تقلب أسعار النفط.

(4) قطر:

أ - جيوستراتيجيًّا:

يمثل الموقع الجغرافي لدولة قطر تحديًا كبيرًا لها، حيث إنها دولة شديدة الصغر (المنمنمة) تقع شرق الدولة الأكبر في الخليج العربي (السعودية) ويقع شمالها وجنوبها الدولتان الأشد عداء لقطر حاليًا بعد المقاطعة الخليجية وهما (الإمارات والبحرين)، أما من الشرق فيتواجد على الطرف الشرقي من الخليج جمهورية إيران الإسلامية، الدولة الشيعية الأكبر في المنطقة، ذات التقارب السياسي والأمني من قطر وفي الوقت نفسه فإن إيران الدولة الشيعية تنظر لقطر دينيًّا على أنها الدولة الأكثر وهابية من السعودية نفسها.

كما أن صغر مساحة قطر الشديد يحرمها من ميزة العمق الاستراتيجي الذي يمكن أن يوفر لها أمنًا ذاتيًّا ضد أي تهديدات خارجية أو داخلية مفاجئة.

ب- أمنيًّا:[1]

تختلف قطر عن السعودية والإمارات تجاه الحركات الإسلامية، فرغم إعلان قطر الدائم عن رفضها للإرهاب إلا أنها دعمت تنظيم فتح الشام المحظور دوليًّا كتنظيم إرهابي في سوريا (جبهة النصرة سابقًا)، كما تعتبر قطر الراعي الرسمي ماليًّا لتنظيم الإخوان المسلمين وتشاركها تركيا سياسيًّا، والذي قامت مصر والإمارات بحظره ضمن قائمة التنظيمات الإرهابية إقليميًّا. الأمر الذي يجعل قطر تضمن

1- KAMRAVA, Mehran. "The Foreign Policy of Qatar", in: Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami (eds.), The Foreign Policies of Middle East States…op.cit, pp.159-161.

إلى حد كبير عدم تعرضها للهجمات الإرهابية. إلا أن قطر تشارك الإمارات تخوفها من الهجمات الإلكترونية والقرصنة والتزييف الرقمي ومثيلها من أمور تهدد التحول الرقمي لحكومة قطر. وتضطر قطر لزيادة فتح قنوات تعاون مع حلف شمال الأطلسي والإنتربول وجهات أمنية دولية أخرى، وذلك عوضًا عن فقدانها أي قنوات تعاون وتبادل معلومات مع أهم دولتين خليجيتين في هذا المجال وهما السعودية والإمارات فضلًا عن مصر كعنصر هام في هذا الشأن.

تحمل قطر مخاوف كبيرة تجاه حرب محتملة ضد إيران، الأمر الذي سيقوض داعمًا سياسيًا وأمنيًا قويًا في المنطقة، فضلًا عن زيادة تدهور الوضع الاقتصادي الحالي.

ج- اقتصاديًا:

سببت مقاطعة دول الخليج الثلاث ومصر لقطر أضرارًا اقتصادية جسيمة للأخيرة، حيث تأثرت قطاعات الطيران والسياحة والأعمال بدرجة كبيرة.[1]

راهنت قطر على قدرتها على استضافتها للمونديال (كأس العالم 2022)، إلا أن هناك تحديات كبيرة تنتظره، مثل الحاجة إلى نحو متوسط (100) ألف رجل أمن وعسكري لتأمين المباريات، كما أن الدخل المتوقع لن يكون له المردود الاقتصادي المتوقع مع تزايد الظروف الأمنية والسياسية المحيطة توترًا، خاصة مع احتمال مضاعفة مبالغ التأمين المطلوبة لتأمين كأس العالم مع زيادة المخاطر الأمنية المحيطة لمنطقة الخليج.[2]

رغم حاجة العالم التي لا تتوقف للغاز، إلا أن الظروف الأمنية والهزات التي تحدث للمنطقة والعالم قد تهدد سبل نقل السلعة الوحيدة التي تعتمد عليها قطر كمصدر دخل لاقتصادها الضخم.

1- Adel Abdel Ghafar, A stable Egypt for a stable region: Socio-economic challenges and prospects, the European Parliament's Committee on Foreign Affairs, EU, 2018. Pp.45-47.

2- مروان قبلان؛ سياسة قطر الخارجية: النخبة في مواجهة الجغرافيا، سياسات عربية، العدد 28، أغسطس – سبتمبر 2017؛ ص. ص. 18-15.



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

الفصل الرابع

الشرق الأوسط إلى أين؟

التحولات الدولية والإقليمية والتأثيرات المتوقعة على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

(رؤية مستقبلية)

لقد خصصت هذا الفصل بناءً على ما تم دراسته في الفصول الثلاثة السابقة لمناقشة التأثيرات المتوقعة على الأمن الإقليمي للشرق الأوسط بما فيها المنطقة العربية، ومحاولة وضع صورة مستقبلية لتطور النظام العالمي والتحول في سياسات القوى الدولية والإقليمية ارتباطًا بهذا التطور. ولقد اعتمدت في التحليل والتفسيرات على المستجدات التي شهدتها المدة بين نهاية فترة الإطار الزمني الأولى للدراسة والمحددة بانتهاء عام 2017، حيث شهدت كثافة من التفاعلات والتحركات الهادفة للتعامل مع أهم التطورات التي مرت بها المنطقة خلال الفترة الزمنية الممتدة من شهر يناير عام 2018 وحتى شهر مايو عام 2020، وهي التطورات والمستجدات التي نعتبرها مع كثير من الخبراء والمتخصصين من الأهمية وشدة التأثير على النسق الدولي ونمط الفاعلين فيه، وعلى قضايا الأمن والاستقرار بالمنطقة.

ويتعين التنويه إلى أن غالبية ما يتم طرحه وتحليله في هذا الفصل يدور في فلك الدراسات الاستشرافية، حيث يتم عرض مجموعة من السيناريوهات والتصورات

الذهنية التي تستند في بعضها إلى ما يتم تداوله من أخبار متفرقة أو معلومات غير موثقة من تقارير لا يزال يكتنفها إطار من الحجب عن النشر العام.

علاوة على ما سبق يتعين التأكيد على اعتمادي في مواضع عديدة بهذا الفصل على منهج المقابلة العلمية المفتوحة مع خبراء ومسؤولي الأمن القومي من كل من الولايات المتحدة والصين وروسيا واليابان وبلجيكا وبريطانيا وغيرها، والذين التقيتهم أثناء مشاركتنا سويًّا في مؤتمرات وندوات علمية مفتوحة ومغلقة، وكذلك بعض المسؤولين والخبراء الذين راسلتهم بشأن تدقيق بعض البيانات والمعلومات التي استقيتها واطلعت عليها من بعض مراكز وبيوت الخبرة المتخصصة في الأمن القومي. وقد راعيت جميع الضوابط والإجراءات العلمية لتوثيق هذه المعلومات وتوظيفها بما يتماشى مع مضمون ومحتوى كل قضية من قضايا الأمن القومي والاستقرار في المنطقة، ومحاولة تخفيف الجانب الأيديولوجي أو الفكري غير العلمي بقدر الإمكان. ومن ثم، فإن هذه التصورات لا أدعي صحتها بشكل مؤكد يتعزز البناء عليها مستقبلًا، بقدر ما يتعين وضعها في اعتبار وذهن صانعي القرار المعنيين بالأمن القومي عند رسم ووضع الخطط المستقبلية المتعلقة بتحديد مصادر وقضايا تهديد الأمن القومي وسبل وآليات التعامل معها ومواجهتها في الأمدين المتوسط والطويل.

لذا فإنه يمكن تقسيم هذا الفصل للمباحث التالية:

المبحث الأول: أهم المستحدثات الدولية والإقليمية (2018 – 2020) وتأثيراتها على الديناميات الأمنية في الشرق الأوسط.

المبحث الثاني: مستقبل النظام الدولي والتحول المتوقع في سياسات القوى الدولية والإقليمية.

المبحث الثالث: التأثيرات المتوقعة على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

المبحث الرابع: سبل مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الدول العربية.

المبحث الأول

أهم المستحدثات الدولية والإقليمية

(2020 – 2018)

وتأثيراتها على الديناميات الأمنية في الشرق الأوسط

أولًا: أهم التطورات على الصعيد الدولي

(1) الحروب التجارية وخسائر الدول النامية في المنطقة:[1]

شهدت الفترة بين عامي 2018 و2020 نشوب الحروب التجارية بين الولايات المتحدة من جانب والصين ودول الاتحاد الأوروبي وكندا واليابان وروسيا والمكسيك والهند من جانب آخر، إثر قيام الرئيس الأمريكي دونالد ترامپ بفرض رسوم جمركية على الواردات الأمريكية من الصلب والألومنيوم القادمة من الدول سالفة الذكر، وقيام هذه الدول بفرض رسوم مضادة على وارداتها من السوق الأمريكية، مما أدى إلى تزايد التوقعات بشأن التأثيرات السلبية لهذه الحروب على الدول النامية في الأمدين القصير والمتوسط، حيث ستزيد التعريفات والرسوم الجمركية الجديدة التي تفرضها هذه الدول من تكلفة وأعباء التعريفات المطبقة على صادرات الدول النامية من 3% إلى 37%، وكلما كانت الدولة النامية أكثر ارتباطًا من حيث التبادل التجاري بإحدى هذه الدول المتقدمة محل الصراع، زادت الأعباء والتكاليف الاقتصادية التي تتحملها هذه الدولة طوال فترة الصراع التجاري.

-1 The UN Conference on Trade & Development, the Cost of the Trade War, Dr. Mukhisa Kituyi, Secretary-General, UNCTAD, 20/06/2018.

(2) **قوة التدخل السريع الأوروبية المشتركة:**[1]

بعد مفاوضات لأكثر من عشرين عامًا اتفقت تسع دول أوروبية (ألمانيا، وهولندا، وإسبانيا، وبلجيكا، والبرتغال، والدنمارك، وإستونيا، وفرنسا، وبريطانيا) في نهاية يونيو 2018 على إنشاء قوة تدخل أوروبية سريعة، تحت مسمى "مبادرة التدخل الأوروبية"، حيث جرى توقيع خطاب النوايا الخاص بتأسيس هذه القوة خلال اجتماعات لوزراء خارجية ودفاع دول مجلس أوروبا في لوكسمبورج.

وأعلنت ثلاث وعشرون دولة من أصل ثمانية وعشرين عضوًا بالاتحاد الأوروبي في الثالث عشر من شهر نوفمبر 2017 تبني خطة وإعلان إقامة ما سمي بـ(Permanent Structured Co- operation -PESCO)، أو "التعاون الهيكلي الدائم في الأمن والدفاع – بيسكو" باعتباره أحد مكونات السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي، وذلك بعد موافقة نواب البرلمان الأوروبي على المبادرة في الحادي عشر من شهر أغسطس 2017.

وتهدف الاتفاقية إلى تحقيق العديد من الأهداف الأوروبية المشتركة، منها تمويل تطوير القدرات العسكرية المسلحة، فضلًا عن إلزام دول الاتحاد نفسها بمشروعات مشتركة مع زيادة تعهداتها في مجالات الإنفاق الدفاعي والمساهمة في مهمات الانتشار السريع، إضافة إلى إنشاء مقر للقوة العسكرية الموحدة المقترحة في كل دولة من الدول الموقعة على اتفاقية بيسكو.

(3) **التحالف الاستراتيجي الصيني/ الروسي:**[2]

تتعمق وتترسخ يومًا بعد يوم العلاقات الصينية/الروسية لتتعدى مرحلة التعاون الثنائي إلى المشاركة الاستراتيجية الشاملة، وقد بلغت العلاقات بين الدولتين عقب قمة موسكو في الخامس من يونيو عام 2019 -ومنذ نشوئها عام 1949- مستوى غير مسبوق من المشاركة والتعاون الاستراتيجي متعدد المجالات إثر توقيع الرئيسين حزمة واسعة من الاتفاقات، على رأسها الإعلان المشترك عن

1- The European Union Internal Action, Permanent Structured Cooperation (PESCO) – factsheet, 12/11/2019.

2- Russia Kremlin, press statements following Russian-Chinese talks, 05/06/2019.

تطوير علاقات المشاركة الكاملة والتعاون الاستراتيجي بحيث تتضمن مهمات جديدة ومعالم طويلة الأمد، بالإضافة إلى أكثر من ثلاثين اتفاقًا في كل مجالات التعاون المدني والعسكري والأمني والقضايا السياسية والاقتصادية والإنسانية وغيرها فيما بينهما. ومن أبرز الدلالات والأبعاد التي رسختها قمة موسكو بين البلدين **ما يلي:**

أ - تأكيد موقف روسيا والصين المبدئي تجاه تعزيز الاستقرار العالمي، وإعلان رفضهما للتوجه الأمريكي الذي يتبناه الرئيس دونالد ترامپ بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقيات الدولية الخاصة بالحد من التسلح عمومًا والصواريخ خصوصًا، وإصرارهما على رفض تدمير نظام الاتفاقات العامل حاليًا في مجال السيطرة على الأسلحة ونزعها ومنع انتشارها.

ب- يتسق ما سبق مع إعلان قيادتي الدولتين المستمر رفضهما للتوجه الأمريكي القائم على فرض الهيمنة واستمرارية نظام عالمي أحادي القطب بزعامة الولايات المتحدة، وطرحهما في المقابل رؤية جديدة للعالم والسياسات العالمية ترتكز على التعددية القطبية واحترام القانون ومبادئ العدالة وتعزيز المصالح والمكاسب التنموية الاقتصادية لجميع الأطراف الدولية ومنها الدول النامية.[1]

ج- وقد سعت الدولتان لترجمة التعاون والتعاضد الاستراتيجي فيما بينهما في عدة أزمات أثارتها الولايات المتحدة نحوهما على الصعيد السياسي حيث قررت بكين الوقوف والمساندة إلى جانب موسكو خلال أزمتها مع الدول الغربية بعد حادثة تسميم العقيد السابق في الاستخبارات العسكرية الروسية، سيرجي سكريبال وابنته يوليا في بريطانيا.[2] كما ساندت روسيا الصين ضد الحرب التجارية التي شنتها إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامپ على الصين.[3]

1- The Interpreter, The Lowy Institute, What Russia wants in a multipolar world, 31/10/2019.

2- BBC News, Russian spy: What happened to Sergei and Yulia Skripal?, 27/09/2018.

3- Vox, Trump's China strategy is the most radical in decades — and it's failing, Alex Ward, 19/09/2018.

د - وقام الطرفان بإرسال أكثر من رسالة غضب وتحذير إلى الولايات المتحدة قوامها مهاجمة القرارات الأمريكية ووصفها بالنهج الأحادي الذي تسعى الولايات المتحدة بموجبه لفرض مصالحها الخاصة وتجاهل مصالح الآخرين تمامًا وهي أمور لا علاقة لها بالدبلوماسية.[1]

هـ- قامت الدولتان بتعزيز التعاون التكنولوجي الثنائي في مواجهة الضغوط الأمريكية، فقد تصاعدت الحرب التجارية الأمريكية تجاه الصين والتي امتدت لشركة هواوي الصينية حيث قررت الولايات المتحدة في مارس 2019 إدراج شركة صناعة معدات الشبكات والهواتف الذكية "هواوي" في قائمة سوداء تحظر على الشركات الأمريكية مدها بالسلع والخدمات التي تمكنها من إنجاز التطورات والمراحل الفنية الخاصة بالجيل الخامس للهواتف المحمولة (G5)، وعقب القرار السابق قررت شركات التواصل الاجتماعي وشركة جوجل الأمريكية عدم السماح بتثبيت تطبيقاتها على هواتف شركة هواوي، مما يحد من توقعات المبيعات لشركة هواوي، التي أصبحت أعمالها في قطاع الهواتف الذكية أكبر مصدر إيرادات لها خلال عام 2018، مدفوعةً بنمو قوي في دول قارتي أوروبا وآسيا. وعلى الرغم من إعلان شركة هواوي عن قدرتها على مواجهة الضغوط الأمريكية، إلا أن روسيا أعلنت مساندتها للصين بعدة طرق ووسائل منها **ما يلي**:[2]

1. رفض بوتين الصريح للقرارات الأمريكية والتي اعتبرها إحدى أدوات فرض الولايات المتحدة هيمنتها على بقية الدول، وتعد وصفة للحروب التجارية والحروب الحقيقية التي تشنها الإدارة الأمريكية دون قواعد، علاوة على أنها محاولة لإجبار شركة التكنولوجيا الصينية العملاقة هواوي على الخروج من السوق العالمية.

2. شهد الرئيسان الصيني والروسي توقيع اتفاقية شراكة لتطوير وإطلاق شبكات الجيل الخامس من الإنترنت والإطلاق التجريبي في روسيا خلال

1- الخليج، روسيا والصين.. تعاون أم شراكة استراتيجية؟ 13 يونيو 2019.

2- الخليج، روسيا والصين.. تعاون أم شراكة استراتيجية؟ سابق.

عامي 2019 و2020 بين شركتي هواوي الصينية وMTS الروسية، إلا أن روسيا توقفت عن تنفيذ المشروع في نوفمبر 2020.[1]

و - التنسيق المشترك وطرح رؤية صينية/ روسية مغايرة للطرح الأمريكي في قضايا كوريا الشمالية وسوريا وفنزويلا، حيث أكد الرئيسان تطابق مواقف البلدين حول تقييم الأوضاع في شبه الجزيرة الكورية، وأكدا تبني وتطبيق خارطة الطريق الخاصة بالتسوية في المنطقة التي ترتكز على التسوية السلمية والسياسية الدبلوماسية لقضايا المنطقة، بما في ذلك النووية، ومواصلة العمل مع الشركاء بشكل عام. والعمل سويًا لإيجاد تسوية سلمية في سوريا، والاحتفاظ بتمسكهما بضرورة التطبيق الكامل لخطوات العمل الشاملة المشتركة الخاصة بقضية إيران النووية.[2]

ز - زيادة معدلات التجارة البينية والتعاون العسكري، فعلى الرغم من ارتفاع معدل التبادل التجاري بين الدولتين في الفترة من يناير إلى نوفمبر 2018 بنسبة 27,8% مقارنة بالفترة نفسها من عام 2017، حيث بلغ 97,23 مليار دولار وفقًا لبيانات وزارة التجارة الصينية، كما ارتفعت أيضًا الصادرات الصينية إلى روسيا في خلال ذات الفترة بنسبة 12%، وبلغت 43,45 مليار دولار، بينما ارتفعت الواردات من روسيا بنسبة 44,3% إلى 53,78 مليار دولار.[3]

ح – وردًا على استراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2017 واستراتيجية الدفاع الوطني لعام 2018 التي صدرت عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) أن كلًا من الصين وروسيا يشكلان خطرًا كبيرًا ووشيكًا على الأمن الأمريكي[4] - أدرك الرئيسان الصيني والروسي أنه لا بديل أمامهما سوى التنسيق والتحالف معًا مما سيخلق قوة رادعة قادرة على إنهاء الهيمنة الأمريكية، وقد

1- أخبار اليوم، وقف انتشار شبكات الجيل الخامس5G في روسيا، 19/11/2020.

2- الخليج، روسيا والصين.. تعاون أم شراكة استراتيجية؟ سابق.

3- سبوتنيك بالعربية/ التجارة الصينية: التبادل التجاري بين روسيا والصين يحقق رقمًا قياسيًا، 10 يناير 2019.

4- سابق، The White House National Security Strategy, December 2017, Introduction, A competitive World, PP 2-3

شمل التعاون والتحالف العسكري إجراء مناورات عسكرية بين الجيشين الصيني والروسي في سبتمبر 2018، وصفها الخبراء بأنها الكبرى في تاريخ روسيا، أطلِق عليها اسم "فوستوك 2018". وقد اتفق الطرفان على التصنيع العسكري المشترك للطائرات المقاتلة والصواريخ، وتحديث الطائرات الروسية والصينية القديمة. واعتبار هذا التعاون والتحالف العسكري المشترك مفتوح العضوية على العديد من الدول النامية "المنبوذة أمريكيًا".

(4) أزمة فيروس كورونا المستجد - "Corona Virus Disease "COVID-19

أ - تطورات أزمة فيروس كورونا المستجد:

في أول شهر ديسمبر عام 2019 تم اكتشاف أول حالة مصابة بفيروس كورونا المستجد في مدينة يوهان بمقاطعة هوبي بالصين حتى تخطى عدد المصابين بالفيروس في أنحاء الصين وحدها ثمانين ألف حالة خلال شهر مارس عام 2020، والذي تزامن مع إعلان منظمة الصحة العالمية وباءً عالميًا في الحادي عشر من شهر مارس.

وقد تفشى الفيروس في الولايات المتحدة ودول شرق آسيا وأوروبا والمنطقة العربية والجوار الإقليمي بشكل كبير خلال أشهر قليلة. الأمر الذي أثر سلبًا على الأمن الصحي للدول والأمن الصحي العالمي، وكذا على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وينتظر تداعيات خطيرة على الصعيدين الصحي والاقتصادي في جميع أنحاء العالم. حيث وصلت خسائر الاقتصاد العالمي خلال الأشهر الأولى من انتشار الفيروس وحتى منتصف مارس 2020 نحو 2.7 تريليون دولار. وفي مايو 2020، تم تأكيد مليون ونصف المليون حالة عدوى بالفيروس بالولايات المتحدة.[1] مما شكل ضغطًا كبيرًا على الاقتصاد الأمريكي، الأمر الذي دفع "ترامب" لاتهام الصين ومنظمة الصحة العالمية بالتقصير وإخفاء المعلومات. كما اتهم الصين بالإهمال الذي أدى لتسريب

1- NBC News, Global COVID-19 cases reach 5 million, 22 May 2020.

الفيروس من معهد "يوهان" لأبحاث الفيروسات، وطالب الصين بتحمل الأعباء الاقتصادية الناتجة عن ذلك.[1] وطبقًا لمؤسسة جون هوبكنز، بنهاية العام 2020 تجاوز عدد الإصابات المؤكدة بالفيروس في الولايات المتحدة 19 مليون حالة وعدد الوفيات نحو 38 ألفًا.[2] فضلًا عن الكشف عن نسخة جديدة للفيروس في بريطانيا أكثر شراسة في منتصف ديسمبر 2020.[3]

وفي أوروبا، التي معظم سكانها من كبار السن، نجد مع انتشار الفيروس بشكل مخيف فيها خاصة في إيطاليا وإسبانيا ودول أخرى، واجه نحو ستين مليون موظف في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة خطر فقدان وظائفهم بسبب الفيروس، حيث من المتوقع ارتفاع معدل البطالة من 6% إلى أكثر من 11%، وفقًا لشركة الاستشارات الإدارية ماكينزي.[4]

وطبقًا لمؤسسة جون هوبكنز، بنهاية العام 2020 تجاوز عدد الإصابات المؤكدة بالفيروس في روسيا الاتحادية ثلاثة ملايين حالة وعدد الوفيات نحو 54 ألفًا.[5] وعلى الصعيد السياسي، يُفترض أن موسكو تحافظ على استراتيجيتها التقليدية للتكيف مع الأزمة خلال منافستها ضد الولايات المتحدة وأوروبا. وتشمل هذه الاستراتيجية حرب المعلومات واستغلال الفرص وأخطاء المعارضين لصرف الانتباه عن القضايا الحساسة. انتهز بوتين الفرصة بالفعل بتمديد رئاسته حتى عام 2036 وخفض سعر النفط، بهدف إلحاق الضرر بصناعة الصخر الزيتي في الولايات المتحدة وإثبات قدرته على إلحاق الضرر بالاقتصاد العالمي. ويزداد الفيروس في الانتشار عالميًّا واضعًا دول العالم في معادلة صعبة بين الإغلاق التام للحد من انتشار المرض، أو التعامل معه لتشغيل عجلة الاقتصاد الذي يتعرض لانهيار عالمي.

1- BBC News, Coronavirus: Trump accuses WHO of being a 'puppet of China', 19 May 2020.

2- John Hopkins, Corona Virus Resourse Center, USA, 31/12/2020.

3- بي بي سي نيوز، الكشف عن "نسخة جديدة" في بريطانيا، 14/12/2020.

4- CNN, 60 million Europeans could suffer furloughs, layoffs or wage cuts, By Charles Riley, CNN Business, 19/04/2020.

5- John Hopkins, Corona Virus Resourse Center, Russia, 31/12/2020.

ب- التصعيد الأمريكي/ الصيني:

مع تزايد أعداد المصابين والوفيات يوميًّا في الولايات المتحدة نتيجة الفيروس، تستعر الحرب الإعلامية الأمريكية على الصين ومنظمة الصحة العالمية واتهامهما بأنهما وراء تنامي المعاناة الأمريكية التي فاقت خسائرها البشرية من الفيروس مجموع خسائرها في حرب فيتنام التي استمرت لعقدين من الزمن. **ويمكن رصد تطورات التوتر بين البلدين على النحو التالي:**[1]

قيام إدارة ترامب باتهام الصين بتعمُّد إخفاء ومحاولة طمس أدلة الترصد الوبائي في محاولة منها للسيطرة على الأوضاع الصحية لديها.

علاوة على تهديد ترامب في منتصف مايو 2020 بتجميد الحوار والتفاوض مع القيادة الصينية وتفكيره في اتخاذ تدابير عقابية أو انتقامية من الصين بما فيها قطع العلاقات نظرًا "لمواقفها المخيبة للآمال" خلال الأزمة. كما اتهمت إدارة ترامب منظمة الصحة العالمية بسوء إدارة أزمة الوباء، نتيجة لتأخر المنظمة الدولية في التحذير من الفيروس تحسبًا للصين التي نجحت وفقًا للمزاعم الأمريكية في فرض هيمنتها وسيطرتها على المنظمة لخدمة مصالحها وأهدافها لدى الدول النامية، وقررت إدارة ترامب التوقف عن تسديد اشتراكاتها المالية للمنظمة وتقدر بنحو 400 مليون دولار سنويًّا.

تجاهلت إدارة ترامب الإنذارات الأولية الصادرة من وحدة الاستخبارات الطبية لتحذير الحكومة الأمريكية من خطر انتشار فيروس كورونا المستجد قبل إعلان منظمة الصحة العالمية بأسبوعين، حيث وجهت الوحدة في أواخر شهر فبراير 2020، تحذيرًا لمسؤولي وزارتي الدفاع والصحة من أن الفيروس سيصبح جائحة عالمية في غضون شهر، وسيتسبب بحدوث أزمة صحية كبرى للقوات الأمريكية في الخارج وللمواطنين الأمريكيين بالداخل.

1- ديفيد بولوك، كوفيد19- والحروب بالوكالة في الشرق الأوسط: هل هي العاصفة قبل الهدوء؟ معهد واشنطن، أبريل 2020.
Jennifer Bouey, From SARS to 2019-Coronavirus (nCoV): U.S.-China Collaborations on Pandemic Response, CT-523, Testimony presented before the House Foreign Affairs Subcommittee on Asia, the Pacific, and Non-proliferation on February 5, 2020. Published by the RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2020.

(5) **نجاح المرشح الديمقراطي جو بايدن في الانتخابات الرئاسية الأمريكية:**

بنهاية الأسبوع الأول من شهر نوفمبر العام 2020 أعلنت وسائل إعلام أمريكية عديدة فوز المرشح الديمقراطي جو بايدن بالانتخابات الأمريكية، بينما قال الرئيس الجمهوري المنتهية ولايته دونالد ترامپ أن معركته القضائية مستمرة، إلا أن الرئيس الأمريكي دونالد ترامپ لم يقف ساكنًا أمام النتيجة وبدأ العديد من المناورات في محاولة منه لإبطال النتيجة.

وفي منتصف ديسمبر ثبتت الهيئة الناخبة في الولايات المتّحدة فوز الديمقراطي جو بايدن بالانتخابات الرئاسية بعد تجاوزه النصاب المطلوب بأصوات ولاية كاليفورنيا، في خطوة تغلق الباب بشكل شبه نهائي على جهود الرئيس ترامپ لقلب نتائج الانتخابات، ومن المقرر أن يبدأ بايدن ونائبته كاملا هاريس فترتهما الرئاسية في 20 يناير عام 2021. ورغم اكتمال تصويت المجمع الانتخابي تبقت مناورة وحيدة لترامپ وهي إقناع الكونجرس بعدم التصديق على النتيجة في 06 يناير 2021،[1] وقد بائت بالفشل.

ثانيًا: أهم التطورات على الصعيد الإقليمي

(1) **تطورات القضية الفلسطينية:**

قامت الإدارة الأمريكية بتقديم ما أسماه ترامپ "صفقة القرن" بشكل نهائي من خلال ما سمي رسميًّا "السلام من أجل الرخاء" باعتبارها رؤية لتحسين حياة الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي ولحل النزاع بينهما. وقد تم تقديم الخطة على جزأين، الأول اقتصادي وتم عرضه في ورشة البحرين في الثاني والعشرين من شهر يونيو عام 2019، والثاني أمني، وتم طرحه أواخر شهر يناير عام 2020.[2]

وقد تم تقديم "صفقة القرن" بشكلها النهائي كنموذج جديد لحل الصراع

1- دويتش فيله، المجمع الانتخابي يثبّت فوز بايدن في الانتخابات الرئاسية، 14/12/2020.

2- BBC News, Trump's Middle East peace plan: 'Deal of the century' is huge gamble, 29/01/2020.

الإسرائيلي الفلسطيني الذي يشكل أيضًا بنية الشرق الأوسط الجديد. تعترف الخطة بمتطلبات إسرائيل الأمنية الواسعة وتمكّن إسرائيل من تطبيق سيادتها على الكتل الاستيطانية وغور الأردن والمستوطنات المعزولة، تجنب اقتلاع وإخلاء المستوطنين اليهود، ويحافظ على القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية. بالنسبة للجانب الفلسطيني، تحدد الخطة شروط إقامة دولة غير متجاورة مقسمة إلى ستة (كانتونات) ستحيط بها إسرائيل بالكامل، مع السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة المحيطة والمعابر الحدودية. بالإضافة إلى ذلك، تحرم الخطة "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي الإسرائيلية. بالنسبة للفلسطينيين، فإن المعنى العملي للخطة هو بمثابة الاستسلام، وبالتالي فقد رفضوها تمامًا.[1]

وهناك فجوة كبيرة بين الرؤية وشروط التنفيذ. حيث تتطلب شروط (حل الدولتين) بالصفقة الاعتراف بالدولة الفلسطينية اعترافًا فلسطينيًا بالدولة اليهودية، أي ترتيب متفق عليه بين دولتين؛ إسرائيل كوطن قومي للشعب اليهودي وفلسطين كوطن قومي للشعب الفلسطيني. ويشمل ذلك إلغاء "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل منذ عام 1948.

وأهم ما تشتمل عليه صفقة القرن بجانب حل الدولتين، أن يتم مقايضة الأراضي بنسبة 2 : 1 لصالح إسرائيل، وأن يتم إقرار عاصمتين (إسرائيلية وفلسطينية) في منطقة القدس، مع الفصل التام بينهما بالجدار العازل، وحرية الوصول والعبادة لجميع الأديان على أن تكون السيطرة المنفردة على القدس لإسرائيل. على أن يتم إنشاء صندوق استثماري بقيمة خمسين مليار دولار، منها ثمانية وعشرون مليارًا للاستثمار في مناطق السلطة الفلسطينية وقطاع غزة، والباقي للاستثمار في الدول المجاورة، من أجل تجنيد دعمهم للخطة: 7.5 مليار دولار في الأردن وتسعة مليارات دولار في مصر. ورغم أن تجريد حماس من السلاح وعودة السلطة الفلسطينية إلى السلطة في قطاع غزة، وفكرة السلام الاقتصادي،

1- DEKEL, Udi. KURZ, Anat and SHUSTERMAN, Noa. The Deal of the Century: Where Does it Lead?, Tel Aviv University, Institute for National Security Studies (INSS), Special Publication, 24/02/2020.

والاستثمارات الموعودة البالغة تسعة مليارات دولار في التنمية المصرية، وعدم وجود تأثير على السيادة المصرية في شمال سيناء يعدون في مصلحة مصر. إلا أن النقد المصري لصفقة القرن هو بناءً على أن الخطة تم الإعلان عنها بحضور جانب واحد فقط، وبالتالي ينظر إليها على أنها خطوة سياسية من قبل نتنياهو.

ويحتمل فشل "صفقة القرن" لعدة أسباب أهمها،[1] عدم الوصول لقبول نهائي من الأطراف المعنية وهي مصر والأردن ولبنان وفلسطين. واتكاء الأسرة الهاشمية في الأردن على جزء من الشرعية التاريخية لإدارة المقدسات بالقدس. كما أن الحكومة الفلسطينية تعلم أنها في حال قبولها بالمبادرة ستصبح خاوية الوفاض، فرغم أن المبادرة تلوح بـ "حل الدولتين" إلا أن السيطرة الإسرائيلية على القدس باقية. فضلًا عن أن حزب الله يعد الفاعل المؤثر في البنية السياسية في لبنان، والتي ستعتبر مبلغ الستة مليارات دولار المخصص للبنان ثمنًا غير مجزٍ للقبول. كما أن الأوروبيين يرون أن المبادرة تُعد أحد أخطاء ترامب السياسية وهناك احتمالات لعدم دعمهم لها.

في منتصف فبراير 2019 عُقدت قمة وارسو بعنوان "مواجهة إيران" بحضور خليجي فضلًا عن حضور أوروبي غير قوي، بهدف تنسيق الجهود الإقليمية والدولية لمواجهة نشاطات إيران "المزعزعة للاستقرار" في الشرق الأوسط، فضلًا عن طمأنة الحلفاء العرب بأن الولايات المتحدة تلتزم بأمنهم، خاصة في مواجهة إيران، وتحديدًا بعد إعلان ترامب، منتصف ديسمبر 2018، عن نيته سحب قواته من سوريا وأفغانستان. والإعداد لإنشاء تحالف إقليمي لمواجهة إيران، والذي بدأ العمل عليه بطرح فكرة إنشاء "تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي" أسماه "بالناتو العربي"، ومحاولة لإنشاء تحالف دولي كبير للضغط على إيران لقبول شروط واشنطن.[2]

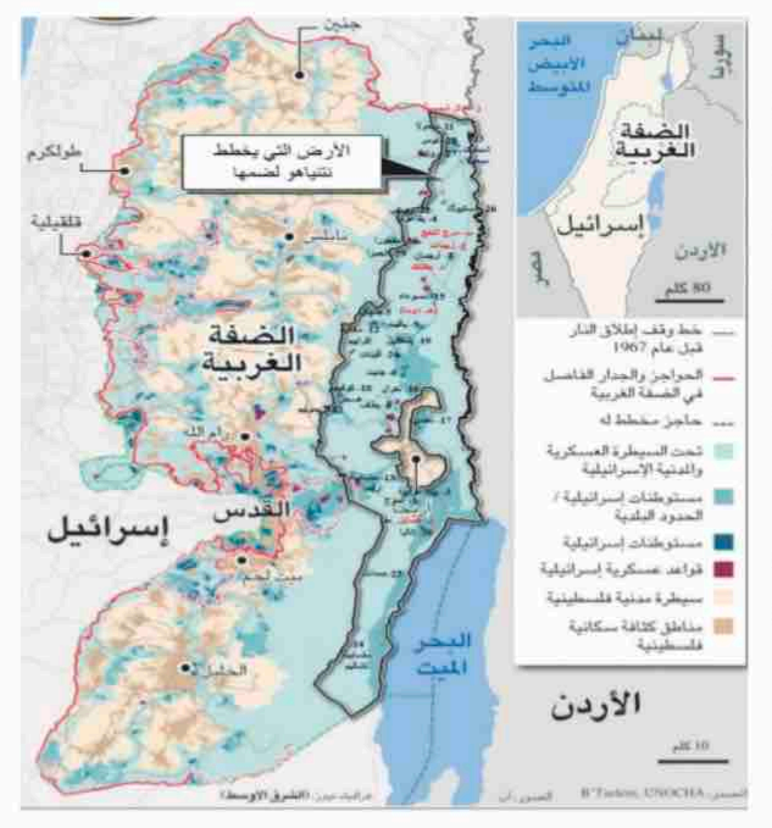
وفي 24 فبراير 2019، أي بعد قمة وارسو بعشرة أيام، عقدت قمة الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي الأولى بشرم الشيخ بعنوان "الاستثمار في الاستقرار"

1- سابق, DEKEL, Udi. KURZ, Anat and SHUSTERMAN, Noa. 2020.

2- News Week, Mike Pompeo Pushes for Iran Confrontation at Middle East Peace Conference, 14 Feb 2019.

بحضور عربي وأوروبي قوي، وذلك بناءً على دعوة أطلقها رئيس الاتحاد الأوروبي بالتوافق مع زعماء النمسا والمجر في منتصف العام 2019 خلال مؤتمر الحدود الأيرلندية. وقد عقدت قمة شرم الشيخ بهدف بحث سبل الاستقرار في المنطقة العربية والمتوسط، وذلك بمناقشة جميع القضايا المتعلقة، مع التركيز على القضية الفلسطينية كأساس لعدم الاستقرار في المنطقة. وأرى أن قمة شرم شيخ تُعد في اتجاه مخالف لقمة وارسو في تقديري. حيث اعتبرت قمة شرم الشيخ بشكل غير مباشر أن قمة وارسو تهتم بالأزمة الإيرانية وذلك على حساب القضية الفلسطينية والقضايا الأخرى، ومن ثم لا تدعم قمة وارسو الاستقرار في المنطقة.

وهناك أسباب أخرى لاحتمالات فشل صفقة القرن، منها تعهد نتنياهو بضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية تصل إلى نحو ثلث أراضيها، وذلك بالتنسيق مع ترامب.[1] **وهناك ثلاثة مقترحات للضم:**[2]



الأول: مقترح نتنياهو بضم غور الأردن وشمال البحر الميت. ويرتكز هذا البديل على المنطق الأمني، مثل ترسيخ حدود شرقية لإسرائيل يمكن الدفاع عنها.

ويشمل هذا البديل غور الأردن بمعناه

1- The Guardian, Netanyahu Vows to Annex Large Parts Of Occupied West Bank, 11/09/2019.

2- سابق, DEKEL, Udi. KURZ, Anat and SHUSTERMAN, Noa. 2020.

الواسع، بالإضافة لتلال السامرية الشرقية حتى طريق ألون (حتى 22% من الضفة الغربية). وتحتوي هذه المنطقة على ثلاثين مستوطنة إسرائيلية ولكن أقل من 3% من السكان اليهود في الضفة الغربية. كما تحتوي على جيب فلسطيني لمدينة أريحا وعدد من البلدات الفلسطينية دون سيادة إسرائيلية عليها.



والثاني: ضم غور الأردن والمستوطنات وفق خطة السلام التي قدمها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب. تشمل هذه الخريطة غور الأردن، ولكن على نطاق أصغر من خطة نتنياهو (17% من الأراضي)، جميع الكتل الاستيطانية، و17 مستوطنة معزولة في عمق الأراضي الفلسطينية، والتي ترتبط بالطرق إلى إسرائيل (13% إضافية من الضفة الغربية، أي ما مجموعه 30%).

في مجال الأمن، يضمن هذا البديل السيطرة الإسرائيلية على حدودها الشرقية، وكذلك سفوح التلال الغربية السامرية، التي تهيمن على وسط إسرائيل ومطار بن غوريون، والحزام المحيط بالقدس.

وهو مخطط على أساس أن إسرائيل طبقًا لمضمونها ستقوم بإنشاء حدود طولها 1600 كيلومتر وترك المستوطنات الإسرائيلية معزولة في الضفة الغربية، متصلة

بإسرائيل بطرق ضيقة طويلة، وبالتالي سيكون من الصعب الدفاع عنها. كما سيؤدي إلى احتكاك كبير بين السكان الإسرائيليين والفلسطينيين.

إذا تم تنفيذ خطة ترامپ بصيغتها الحالية، فسيطلب من إسرائيل تحويل نصف المنطقة (ج) إلى السلطة الفلسطينية، أي 30% من الضفة الغربية. وستنضم هذه المنطقة إلى 40% من الأراضي الخاضعة حاليًا لسيطرة السلطة الفلسطينية (المناطق "أ" و"ب"). بالإضافة إلى ذلك، سيُطلب من إسرائيل نقل أجزاء من أراضيها ذات السيادة إلى الدولة الفلسطينية المستقبلية التي تبلغ مساحتها 15% من الضفة الغربية.

أما الثالث: فهو مقاربة محدودة تسعى لتأمين المستوطنات الإسرائيلية القائمة ومنع إخلائها في المستقبل، وذلك بالاكتفاء بضم مناطق اختصاص المستوطنات، وتبلغ مساحتها نحو 10% من الضفة الغربية، باستثناء طرق الوصول إلى المستوطنات.

ولا يقدم هذا البديل أي ميزة استراتيجية لإسرائيل ولا ضمانًا للاستمرار في المستوطنات الإسرائيلية التي لا تزال معزولة. لهذا السبب، فهو بديل للفترة الانتقالية فقط. ومع ذلك، تكمن ميزة هذه الخريطة في تطبيق السيادة الإسرائيلية والقانون الإسرائيلي على جميع سكان المستوطنات، مع دمج عدد صغير من السكان الفلسطينيين في المنطقة (أقل من 1% من الفلسطينيين في الضفة الغربية).

وفقًا لهذه الخريطة، لن يُسمح للمستوطنات بالتوسع خارج نطاق اختصاصها المحدد.

وفي مجال التطبيع مع إسرائيل، أعلنت الإمارات في 13 أغسطس 2020 تطبيع العلاقات مع إسرائيل، تلاها البحرين في 11 سبتمبر، ثم مع السودان في 24 أكتوبر. وأخيرًا في 10 ديسمبر أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامپ أن المغرب قد تعهد بتطبيع العلاقات مع إسرائيل، وبذلك تصبح المغرب، خلال أربعة أشهر، رابع دولة عربية تنحي جانبًا معاداة إسرائيل. وقد قال ترامپ "اتفق

المغرب وإسرائيل على تطبيع علاقاتهما في اتفاق تم التوصل إليه بمساعدة الولايات المتحدة"، كما أعلن اعتراف الولايات المتحدة بسيادة المغرب على إقليم الصحراء الغربية.[1] ويبدو ذلك بوادر بدء سلسلة التطبيع لدول عربية أخرى وإسلامية مع إسرائيل.

(2) تطورات الأزمة السورية:

أعلن ترامپ لأول مرة قرار انسحاب القوات الأمريكية من سوريا يوم التاسع عشر من شهر ديسمبر عام 2018،[2] حيث إنه بعد هزيمة داعش في سوريا، فإن بقاء القوات الأمريكية سيكون ندًّا صريحًا للقوات التركية التي تم نشرها في سوريا، كما أن الانسحاب العسكري الأمريكي سيمكن كلًّا من روسيا وتركيا وإيران بشأن تقاسم النفوذ في سوريا مع الاحتفاظ ببشار الأسد لفترة.



العملية العسكرية التركية في سوريا "نبع السلام" - أكتوبر 2019

ورغم أن قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا يفترض أنه بتنسيق مسبق مع روسيا وتركيا، إلا أنه قد يورط البلدين خاصة روسيا بتزايد تكلفة التواجد الروسي في سوريا لاتساع رقعة مسؤوليتها أمام الفراغ الأمني الذي ستتركه الولايات المتحدة.

1- دويتش فيلا، ترامپ يعلن التوصل لاتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل والمغرب، 10/12/2020.

2- The New York Times, Trump to Withdraw U.S. Forces From Syria, Declaring 'We Have Won Against ISIS.

على أي حال الانسحاب العسكري الأمريكي من سوريا (بوضعه المُعلن) يجنب احتمال أي مواجهات عسكرية بين القوات الأمريكية والتركية خلال العمليات العسكرية التركية ضد الأكراد شرق الفرات في مدينة "مينبج"، وهو ما أُعتبر ضربة لقوات سوريا الديمقراطية الحليف السوري للقوات الأمريكية والمشكل معظمه من الأكراد الذين عاونوا الولايات المتحدة في قتال داعش في سوريا. في 19 مارس 2019 أعلن ترامب اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السورية، محققًا أحد أهم الأهداف الإسرائيلية في المنطقة.[1]

عقب بدء القوات الأمريكية بالانسحاب من شمال شرق سوريا قامت القوات التركية بتنفيذ ثالث عملية لها في سوريا منذ عام 2011، وهي عملية "نبع السلام" وذلك بالتعاون مع فصائل المعارضة المتحالفة معها "الجيش السوري الحر" ضد المناطق الخاضعة لنفوذ قوات سوريا الديمقراطية شمال شرق سوريا في الأول من شهر أكتوبر 2019.[2] ووفقًا لأردوغان تهدف العملية إلى طرد قوات سوريا الديمقراطية من المنطقة الحدودية وذلك لإنشاء "منطقة آمنة" بعمق ثلاثين كيلومترًا شمال سوريا حيث ستتمّ إعادة توطين نحو 3.6 مليون لاجئ سوري يعيشون في تركيا. ونظرًا لأن الأكراد السوريين يتركزون بشكل كبير في منطقة الاستيطان المقترحة، التي تضم تركيبة عرقية متنوعة، فقد تم انتقاد الخطّة التركية باعتبارها تهدف لإجراء تغيير ديموغرافي.[3]

بدأت القوات العسكرية السورية، والميليشيات الإيرانية الحليفة لها، بدعم جوي روسي، هجومًا على مناطق سيطرة المعارضة في شمال غرب سوريا، في ديسمبر 2019، وكان الهدف المعلن تحرير الطريق الدولي "إم 5" الذي تم الاتفاق على تسليمه للحكومة السورية ضمن اتفاق سوتشي الموقَّع بين روسيا وتركيا في عام 2018، وهو الاتفاق الذي قضى بتشكيل منطقة منزوعة السلاح حول الطريق الدولي، إلا أن تركيا لم تنفذ الاتفاق، بالنظر إلى سيطرة هيئة تحرير الشام (جبهة

1- The Guardian, Trump says US will recognize Israel's sovereignty over Golan Heights, 21/03/2019.

2- فرنس 24، أردوغان يعلن انطلاق عملية "نبع السلام" العسكرية التركية في شمال سوريا، 9 أكتوبر 2019.

3- بوابة الفجر، تركيا: عودة 370 ألف سوري إلى المناطق المحررة من الإرهاب، 26 نوفمبر 2019.

النصرة سابقًا) على غالبية المنطقة المشمولة بالاتفاق.[1]

وتَركَّز الهجوم "الثلاثي" على ريف إدلب الجنوبي والجنوبي الشرقي، وريف حلب الجنوبي الغربي المجاور، وشهدت العملية تغييرًا في المعادلة الاستراتيجية بعد سيطرة القوات السورية على مدن في ريف إدلب الجنوبي التي تُشكل نقطة التقاء بين الطريق الدولي "إم 5" والطريق الدولي "إم 4" الذي يربط بين الساحل والشرق السوري، إضافة إلى قربها من مركز مدينة إدلب، فضلًا عن أن السيطرة عليها تُهدِّد بعزل مناطق سيطرة المعارضة، وخاصة في أريحا وجسر الشغور وجبل الزاوية. مما دفع تركيا لإرسال تعزيزات عسكرية لوقف تقدم القوات السورية وحلفائها، وبناء نقاط مراقبة شمال سراقب لم يتم الاتفاق عليها مع روسيا. وقد استهدفت القوات السورية نقاط المراقبة التركية وردت تركيا بقصف مواقع سورية في أكثر من مكان، مما أدى لقيام تركيا بنشر قوات عسكرية في عدة مواقع في محيط إدلب.[2]

في أواخر شهر أبريل 2019، شنت القوات الجوية السورية والروسية حملة جوية مكثفة مدعومة بنيران المدفعية والصواريخ من الجيش السوري ضد فصائل المعارضة السورية التي ما زالت مقيمة داخل المنطقة المجردة من السلاح في شمال غرب حماة وجنوب إدلب وشمال شرق اللاذقيّة، وذلك من خلال عملية أسمتها سوريا "فجر إدلب". حيث تعتبر تركيا أن الهجوم السوري المدعوم من قبل روسيا على إدلب وأرياف حلب يدفع نحو مليون سوري إلى حدود تركيا بما يهدد الأمن القومي التركي، في الوقت الذي تتمسك فيه روسيا بتطبيق اتفاق سوتشي الذي يُلزم تركيا بتفكيك التنظيمات المتطرفة، فضلًا عن عدم التزام تركيا بتسليم الطرق الدولية للحكومة السورية.[3]

في 27 أكتوبر 2019، أعلنت الولايات المتحدة عن نجاح القوات الخاصة الأمريكية في اغتيال أبو بكر البغدادي (إبراهيم البدري) زعيم داعش وذلك في

1- مركز الإمارات للدراسات، التوتر الروسي التركي في شمال غرب سوريا: أسبابه واحتمالاته، 13 فبراير 2020.
2- مركز الإمارات للدراسات، التوتر الروسي التركي في شمال غرب سوريا: أسبابه واحتمالاته، سابق.
3- مركز الإمارات للدراسات، التوتر الروسي التركي في شمال غرب سوريا: أسبابه واحتمالاته، سابق.

قرية "باريشا" بمحافظة إدلب، شمال غرب سوريا.[1]

وفي نهاية فبراير 2020 قُتل (33) جنديًا تركيًا في إدلب بنيران القوات السورية المدعومة من روسيا، الأمر الذي كاد أن يؤدي لحرب بين القوات الروسية والتركية.[2] وهو ما دفع لإبرام اتفاق روسي/ تركي في 05 مارس 2020 ينص على وقف إطلاق النار فورًا في إدلب،[3] في محاولة لتجنب تصعيد كبير. إقامة ممر أمني على بعد ستة كيلومترات شمالًا وستة كيلومترات جنوب الطريق الدولي السريع الرئيس في إدلب "الطريق الدولي إم 4"، وهو الطريق الذي يربط المدن التي تسيطر عليها الحكومة السورية في حلب واللاذقية، ونشر دوريات روسية/ تركية مشتركة على طول طريق "أم 4" ابتداءً من منتصف مارس.

وقد قام بوتين بتعيين السفير الروسي السابق في الإمارات "ألكسندر يفيموف"، سفيرًا في سوريا، وكممثل خاص له لتطوير العلاقات بين البلدين، وبما يحقق إحكام السيطرة السياسية الروسية على سوريا.[4] في الوقت الذي تمكنت فيه روسيا من إنشاء "قاعدة عسكرية" لأول مرة في المثلث الحدودي بين سوريا والعراق وتركيا بمدينة المالكية أقصى الطرف الشمال الشرقي لسوريا، الأمر الذي يزيد من إحكام السيطرة العسكرية الروسية/ السورية على سوريا،[5] حيث ساعدت روسيا الحكومة السورية على بسط سيطرتها في الجنوب الغربي بعد تسهيل اتفاق مع المعارضة وسط تزايد القوات العسكرية للحكومة السورية في الجنوب.[6]

1- بي بي سي عربي، مقتل أبو بكر البغدادي، 29 أكتوبر 2019.

2- بي بي سي عربي، مقتل 33 جنديًا تركيًا في غارة للجيش السوري في إدلب، 28 فبراير 2020.

3- بي بي سي عربي، الحرب في سوريا: اتفاق روسي تركي على وقف إطلاق النار في إدلب، 5 مارس 2020.

4- روسيا اليوم العربية، بوتين يعين سفير موسكو لدى دمشق ممثلًا خاصًا للرئيس الروسي لتطوير العلاقات مع سوريا، 25 مايو 2020.

5- العربية، روسيا تتوسع شمال سوريا.. قاعدة عسكرية جديدة على حدود تركيا في المالكية، 28 مايو 2020.

6- مركز الإمارات للدراسات، التوتر الروسي التركي في شمال غرب سوريا: أسبابه واحتمالاته، سابق.

(3) تطورات الأزمة الليبية وشرق المتوسط:

في مايو 2018 بدأ خليفة حفتر هجومه على درنة آخر المعاقل الإرهابية شرق ليبيا، وفي محاولة لتفادي انهيار أي فرص للوصول لحل سياسي للأزمة الليبية، تقدم المبعوث الأممي إلى ليبيا في 08 نوفمبر عام 2018 في إحاطته أمام مجلس الأمن الدولي، بمقترحات جديدة لتسوية الأزمة الليبية، شملت عقد ملتقى وطني جامع خلال الأسابيع الأولى من عام 2019، لإتاحة الفرصة لليبيين لبلورة رؤية مشتركة حول الفترة الانتقالية واغتنامها من أجل التخلي عن استخدام القوة، واعتماد جدول زمني لتحقيق تقدم في توحيد المؤسسات، يليه إجراء انتخابات بحلول ربيع 2019. وفي نوفمبر 2018، عُقد مؤتمر "باليرمو" بإيطاليا بحضور أطراف الأزمة الليبية وعددٍ من القوى الإقليمية والدولية ودول الجوار الليبي، والذي شدد على رفض الخيار العسكري، واعتماد (اتفاق الصخيرات)، كإطار وحيد قابل للتطبيق من أجل مسار دائم نحو الاستقرار.[1]

في منتصف يناير 2019 أعلن حفتر السيطرة على المنطقة الشرقية، تلاها إعلان قيامه بعملية عسكرية في الجنوب بعنوان "مكافحة الجريمة والعصابات الأجنبية" تقدم خلالها تجاه الجفرة (وسط ليبيا)، ثم إلى سبها ومرزق وأوباري وبراك الشاطئ ليفتح من الجنوب خطًّا مباشرًا باتجاه العاصمة يبعد نحو 800 كيلومتر عنها، وليتجنب المواجهة مع مصراتة التي تقع على الخط الساحلي شرقي طرابلس.[2]

في 03 أبريل 2019 لوحظ تحرك عسكري جنوب العاصمة الليبية طرابلس، حيث بدأ حشد لتشكيلات مسلحة على حدود مدينة غريان جنوب طرابلس، ما دفع المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق في طرابلس للبدء في استعداداته للمواجهة العسكرية. وفي اليوم التالي أعلن الجنرال خليفة حفتر في تسجيل صوتي بدء انطلاق معركته تجاه العناصر الإرهابية في طرابلس وخوض قواته معارك على مشارفها، وربما عاونه في ذلك التحالف القديم الموالي لثورة سبتمبر (ثورة

1- Brookings, ORDER FROM CHAOS, The Palermo conference on Libya: A diplomatic test for Italy's new government, Giovanna De Maio, 19/11/2018.

2- بي بي سي، حفتر يعلن استعداده للتقدم نحو غرب ليبيا، 4 أبريل 2019.

القذافي) في مناطق طوق طرابلس، فعند انطلاق ساعة الصفر تحركت مجموعات مسلحة من مناطق ورشفانة وأخرى من مدينتي صبراتة وصرمان باتجاه جسر (الـ27) الواقع على الطريق الساحلي غرب طرابلس محاولة فصلها عن مدن الزاوية وزوارة، ومجموعات أخرى من ترهونة (اللواء التاسع) تحركت من الجنوب الشرقي لطرابلس باتجاه وسط المدينة عن طريق محاور سوق الخميس وقصر بن غشير ووادي الربيع.

جديرٌ بالذكر أن ترامب قام بالاتصال التليفوني بحفتر معربًا عن دعم تقدمه لاستكمال مواجهة الإرهاب غرب ليبيا، تلاه قيام طائرتين من خارج ليبيا بقذف أهداف عسكرية في طرابلس. إلا أن حفتر لم يتمكن من تحقيق معدلات تقدم كبيرة تجاه العاصمة الليبية خاصة مع قيام الميليشيات بـ"مصراتة" التي تلعب دورًا رئيسًا في صد هجوم القوات القادمة من الشرق، وكذا قيام قوات تنظيم داعش بمدينة "سبها" بشن ضربات ضد قوات حفتر لتشتيت جهودها وحرمانها من مواصلة الهجوم داخل طرابلس. الأمر الذي يشير إلى وجود مواءمات وتعاون بين ميليشيات مصراتة وطرابلس وتنظيم داعش الإرهابي.

وقد ترددت أنباء خلال منتصف أبريل عام 2019 بشأن تكرار محاولات تركيا لإرسال أسلحة ومعدات ومركبات وعناصر مرتزقة قادمين من عمليات سوريا إلى طرابلس ومصراتة عن طريق مالطا، وقد ظهرت بالفعل أدلة لمشاركة أجانب في طرابلس ومنهم الطيار البرتغالي الذي تم إسقاط طائرته وأسره خلال المعارك. وخلال زيارة قام بها رئيس حكومة الوفاق فايز السراج لأوروبا في الأسبوع الثاني من شهر مايو 2019، جال خلالها بعدد من عواصمها، أعلن أنه يحاول البحث عن حل سلمي لأزمة العاصمة طرابلس، إلا أنه ربما كان يظهر ذلك تمهيدًا لتلقي دعم من الدول الداعمة (تركيا وقطر) حال فشل مهمته في أوروبا. وشملت الزيارة روما وباريس وبرلين ولندن، أي العواصم الأكثر نفوذًا وتأثيرًا في القرار الأوروبي والدولي، ولم تحقق زيارات السراج لأوروبا النتائج المرجوة منها.

وفي التوقيت نفسه قام خليفة حفتر بزيارة القاهرة لمقابلة الرئيس عبد الفتاح السيسي الذي أعلن استكمال مصر لدعم جهود الجيش الوطني الليبي في

مكافحة الإرهاب وتحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا. ثم قام في منتصف شهر مايو بزيارة إلى روما تلاها بزيارة إلى باريس بعدها بأسبوع ربما بهدف عرض موقفه وتحصيل أكبر دعم أوروبي ممكن له تجاه طرابلس، وبصورة موازية لدعم الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا ومصر والإمارات. وبعد أن فترت حدة القتال خلال الأسابيع الثلاثة الأولى، قام حفتر بمحاولة هجوم جديدة في الأسبوع الأخير من شهر مايو، حيث قامت قواته بالتقدم على طريق يمتد من مطار طرابلس القديم، لكن لم تُرصد شواهد تدل على إحراز تقدم يعتد به.

بالنسبة لمنطقة شرق المتوسط، ومنذ أن أشار المسح الجيولوجي إلى وجود احتياطات ضخمة من الغاز الطبيعي شرق المتوسط قُدرت بنحو 122 تريليون قدم مكعب،[1] بدأت الدول المحيطة بتشكيل تحالفات واتفاقيات من أجل ضمان حصتها في الثروة المكتشفة، كان آخرها الاتفاق بين إسرائيل والأردن لتزويد الأخيرة بالغاز والذي تم تفعيله أول يناير 2020 رغم أنه قوبل برفض شعبي أردني.[2] ويعد منتدى غاز شرق المتوسط، والذي تم تأسيسه في القاهرة في يناير 2019،[3] أحد أهم أشكال التحالفات، والذي يضم إسرائيل ومصر والأردن واليونان وقبرص وإيطاليا والمناطق الفلسطينية، فيما تم عزل سوريا ولبنان وتركيا من المعادلة، الأمر الذي جعل تركيا تستمر في تنقيبها عن الغاز في مناطق متنازع عليها مع قبرص واليونان معتمدة على ترسيمها غير المعترف به ترسيمًا قانونيًا للحدود البحرية.

دفع ذلك تركيا لعقد اتفاق اقتصادي/ أمني مع حكومة السراج في نوفمبر 2019 بهدف حماية حقوق البلدين النابعة من القانون الدولي، في خطوة تعتبر مكسبًا لسياسات أنقرة في شرق المتوسط.[4] وتتضمن الاتفاقية الاقتصادية ترسيمًا

1- Congressional Research Service, Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean, Michael Ratner, 15 August 2016, p. 1.
C.J. Schenk et al., Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean, U.S. Geological Survey, March 12, 2010, p. 2.

2- يورونيوز، 58 برلماني أردني ورئيسه يطالبون بإلغاء اتفاقية الغاز مع إسرائيل، 22 ديسمبر 2019

3- Bloomberg, Israel Energy Minister in Egypt for EastMed Gas Forum, 13 January 2019.

4- رويترز، تركيا وليبيا توقعان اتفاقًا بشأن الحدود البحرية وسط خلاف حول التنقيب، 28 نوفمبر 2019.

جديدًا للحدود البحرية التركية حيث تحدد إحداثيات المنطقة الاقتصادية الخاصة بتركيا كما تضمن لليبيا مساحة 16700 كيلومتر مربع، في الوقت الذي تزيد من حجم المياه الاقتصادية التركية التي تعتبر نفسها مظلومة في هذا الشأن من قبل دول الجوار. لا شك أن الهدف التركي الرئيس في ذلك هو دفع كل من اليونان وقبرص وإسرائيل ومصر على العودة لمناقشة مسألة الحدود البحرية وتقسيم الثروات شرق المتوسط مع إدراج تركيا وعدم تجاهلها من جانب، ومن جانب آخر استمرار تركيا في خلق كروت ضغط على أوروبا ولكن هذه المرة بشكل يهدد حركة الغاز المزمع تصديره لها من دول الجوار شرق المتوسط بعد تسييله بمصر. الأمر الذي قوبل برفض يوناني وقبرصي ومصري.[1] وهو ما يشير إلى أن أردوغان ينتهج استراتيجية تحول موقف تركيا من رد الفعل إلى الفعل، وذلك بالاستمرار في الضغط على الصعيدين الدبلوماسي والأمني على عدة اتجاهات لضمان حصة في موارد الطاقة شرق المتوسط، وذلك من خلال تهيئة الظروف لمشاركة بلاده في المياه الاقتصادية والثروات وعدم انحصارها في خليج أنطاليا، وإمكانية التأثير على حركة مرور غاز شرق المتوسط المنتظر تصديره إلى أوروبا بعد تسييله في مصر.

خريطة توضح المنطقة البحرية شرق المتوسط التي تم تأمينها بموجب الاتفاقية التركية مع حكومة الوفاق الليبية



المنطقة البحرية شرق المتوسط التي تم تأمينها بموجب الاتفاقية التركية مع حكومة الوفاق الليبية والتي تمكن أنقرة من إغلاق طريق خط أنابيب "إيست ميد" - ذي إنفستجاتيف جورنال – يناير 2020
https://orientalreview.org/2018/01/23/turkish-olive-branch-accelerates-u-s-intensify-border-security-forces-training/

1- التدخل التركي في ليبيا، معهد دراسات شؤون الأمن العالمي والدفاع، 19 أبريل 2020.

خريطة ذي إنفستجاتيف جورنال توضح المنطقة الاقتصادية الحصرية بين تركيا وحكومة الوفاق الليبية، والتي تتقاطع مع منطقة شرق المتوسط وتعزل دول منتدى غاز شرق المتوسط عن الدول المطلة على غرب المتوسط، حيث تمكن أنقرة من إغلاق طريق خط أنابيب "إيست ميد". وكذا تتيح التدخل العسكري التركي في ليبيا والذي يؤثر على ويهدد مصالح دول الجوار الليبي من الدول العربية والدول الأوروبية المطلة على البحر المتوسط.

أما الاتفاقية الثانية فهي بشأن التعاون الأمني والعسكري، وتشمل نقل الأسلحة والدعم الفني وتبادل المعلومات والتدريب الأمني وتبادل أنظمة الأسلحة، وإمكانية نشر قوات تركية بليبيا لمدة ثلاث سنوات مقبلة وتنفيذ تدريبات مشتركة وإنشاء مكتب مشترك للتعاون في مجالي الدفاع والأمن. الاتفاقيتان تتيحان الفرصة لتركيا لاستكشاف الطاقة بشكل أوسع شرق المتوسط وعدم حصرها في خليج أنطاليا، من منطلق أن تركيا تمتلك أطول ساحل مطل على البحر المتوسط وأنها جزء من شرق المتوسط ولها أن تتمتع بالحقوق أسوة بجيرانها ومن منطلق اعتراف تركيا بما أسمتها "جمهورية شمال قبرص"، رغم أنها الدولة الوحيدة التي تعترف بها في العالم. لا شك أن هذه الاتفاقية كانت حاسمة لموقف إيطاليا التي حولت دفة دعمها عن حكومة الوفاق رغم اعترافها بها. أما حكومة الوفاق الليبية، فهي أيضًا مستفيدة من تلك الاتفاقيات بالطبع، حيث تمكن السراج من دعم قوات طرابلس ومصراتة وبما يمكن من تزويدها بالأسلحة والمعدات والتدريب، بل والتدخل العسكري التركي إذا لزم الأمر أمام هجمات حفتر.

وبالعودة مرة أخرى للموقف الليبي، في المقابل وبعد أسبوعين فقط قام حفتر مرة أخرى، في 12 ديسمبر 2019 بإعلان بدء ما أسماها "المعركة الحاسمة" للسيطرة على العاصمة طرابلس.[1]

وفي خطوة دبلوماسية مضادة أكثر اتساعًا، واستعدادًا للقاء بوتين وأردوغان

1- بي بي سي نيوز، خليفة حفتر يعلن "المعركة الحاسمة" على طرابلس، 12 ديسمبر 2019.

مع مطلع 2020، عُقد اجتماع بالأستانة يوم 23 ديسمبر 2019. ترأس الوفد الروسي الممثل الخاص للرئيس الروسي في الشرق الأوسط وإفريقيا، نائب وزير الشؤون الخارجية ميخائيل بوجدانوف، وترأس الوفد التركي نائب وزير خارجية تركيا حيث توصلا خلاله إلى اتفاق يتيح لروسيا مواصلة الاتصالات بشأن القضية الليبية، بما في ذلك تقديم المساعدة الممكنة في التسوية السريعة للأزمة الليبية.[1]

تلاها قيام أردوغان ومعه قيادات دبلوماسية وعسكرية بزيارة تونس كأول رئيس دولة يزور قيس سعيد عقب تنصيبه، وتلخصت أسباب الزيارة المُعلنة في بحث سبل وقف إطلاق النار في ليبيا، إلا أنني أرى أنها محاولة تركية لتأكيد عمق استراتيجي غربي لحكومة السراج وميليشياته، واستقطاب الرئيسين الجديدين في تونس والجزائر نحو الصف التركي القطري في الشأن الليبي، وذلك من خلال رغبة أردوغان في حضورهما بجانب أمير قطر في مؤتمر برلين حول النزاع الليبي المنعقد مطلع 2020. وقد طلب أردوغان من المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل أثناء زيارته لتونس دعوة الرؤساء الثلاثة لحضور المؤتمر. ويتزامن ذلك مع موافقة البرلمان التركي على دفع قوات إلى ليبيا عند طلب حكومة الوفاق ذلك.[2]

في الوقت الذي يستمر الجانب التركي في دعم اتفاقياته، بل البدء في دخولها حيز التنفيذ، تقوم الدول المتضررة ضمن "منتدى غاز شرق المتوسط" باتخاذ الإجراءات تجاه الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي للطعن في صحة الاتفاقية الاقتصادية التركية/ الليبية، والضغط على تركيا وحكومة السراج بكل الوسائل الممكنة.

وفي فبراير 2020 أعلن الجيش الوطني الليبي قصفه لسفينة تجارية تركية في ميناء طرابلس، والتي حملت على متنها أسلحة لصالح حكومة الوفاق الليبية.[3]

1- روسيا اليوم، موسكو وأنقرة تتفقان على التعاون من أجل تسوية الأزمة في ليبيا، 24 ديسمبر 2019.

2- دويتش فيلا الألمانية، الملف الليبي الساخن يستحوذ على زيارة أردوغان المفاجئة لتونس، 25 ديسمبر 2019.

3- سابق، CDR (Ret.) PINKO, Eyal (PhD), 2020.

عقب ذلك، أطلقت قوات حكومة الوفاق عملية عاصفة السلام في مارس 2020، وخلال شهرين تمكنت قوات السراج من الاستيلاء على قاعدة "الوطية" في مايو 2020، ودمرت أنظمة "بانتسر" الروسية للدفاع الجوي بالقاعدة.[1]

من جانب آخر، وبسبب اعتراض تركيا، لم يوافق الناتو على تجديد شراكة الإمارات ضمن "مبادرة إسطنبول للتعاون" مع الناتو في أبريل 2020، كما لم يوافق على تجديد تمثيل مصر العسكري ضمن "دول الحوار المتوسطي" مع الناتو في مايو 2020.[2] وهو ما تزامن مع قيام تركيا بمطالبة الناتو بدعم المجلس الرئاسي الليبي المعترف به دوليًا في ليبيا والمناهض لمصر والإمارات وإيطاليا وفرنسا، وصرح الناتو بدعم المجلس الرئاسي الليبي سياسيًا وأمنيًا.[3]

في الأسبوع الأخير من شهر مايو 2020 أعلنت القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "US AFRICOM" على تويتر: أنه "على مدار عدة أيام خلال شهر مايو، غادرت ست طائرات روسيا من طراز ميج 29 وطائرتان طراز سوخوي 24، وجميعها يحمل علامات سلاح الجو الروسي قاعدة حميميم الجوية الروسية بسوريا ثم هبطت في القواعد الجوية التابعة لحفتر شرق ليبيا، وتم إعادة طلائها وظهورها دون علامات روسية".[4] الأمر الذي تزامن مع تكرار هزائم حفتر.

وقد أفادت المنظمة السورية لحقوق الإنسان أن تركيا قد قامت بنقل ما يزيد على عشرة آلاف مقاتل من سوريا إلى ليبيا بينهم تسعة آلاف من المتطرفين. في حين أفاد الجيش الوطني الليبي أن تركيا أرسلت 18000 مقاتل سوري إلى ليبيا، بينهم 1500 مقاتل من داعش وألفان من جبهة تحرير الشام.[5]

وفي نفس السياق، وبنهاية العام 2020، أعلنت القاهرة انضمام الإمارات لمنتدى غاز شرق المتوسط (كمراقب) في منتصف ديسمبر 2020، لتكون الإمارات أول

1- بي بي سي، موقع تركي ينشر مشاهد دقيقة لتدمير منظومات روسية في ليبيا، 18 مايو 2020.

2- لقاء مع عقيد أ.ح. أيريك ميتشيل ملحق الدفاع البلجيكي بمجلس التعاون الخليجي، في أبو ظبي، 15 يوليو 2020.

3- Turkey, Duvar.English, NATO ready to support Libya's Sarraj, Stoltenberg says, 14/05/20120.

4- Twitter, US AFRICOM, 17 May 2020.

5- نتائج حوار عبر الإنترنت مع د. أمير ندا، محلل سياسي بمنظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 31 مايو 2020.

دولة من خارج منطقة شرق المتوسط عضوًا بالمنتدى. وطلبت فرنسا الانضمام، وتقدمت الولايات المتحدة وأوروبا بطلب لنيل صفقة مراقب. جديرٌ بالذكر أن الإمارات أصبحت مستوردًا صافيًا للغاز في 2008 بسبب تنامي الطلب على الكهرباء وإعادة ضخ الغاز في حقول النفط من أجل تحسين استخراج الخام. وبحسب وزارة الطاقة الأمريكية، تحوز الإمارات سابع أكبر احتياطيات مؤكدة من الغاز الطبيعي في العالم، عند أقل قليلًا من 215 تريليون قدم مكعبة.[1]

(4) **تطورات الأزمة اليمنية:**

في شهر يناير عام 2018، اندلع القتال بين القوات الحكومية اليمنية المدعومة من السعودية وقوات المجلس الانتقالي الجنوبي المدعومة من الإمارات. الأمر الذي لحقه زيارات حكومية يمنية إلى جزيرة سقطرى اليمنية والذي أزعج الحكومة الإماراتية، مما أدى لتدخل السعودية للوساطة وإرسال قوات إلى سقطرى لطمأنة الحكوميين. وفي الثالث عشر من شهر يونيو عام 2018 هاجمت القوات اليمنية المدعومة من الإمارات العربية الحديدة، تخلل الهجوم معارك ضارية مع مسلحي الحوثي الذين يسيطرون على المدينة، مما أدى إلى سيطرة القوات اليمنية الحكومية على الحديدة. اعتبارًا من يناير 2019، كان أكثر من نصف السكان يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة. القيود المفروضة على الوصول إلى مناطق معينة من اليمن جعلت من الصعب على الحكومات ووكالات المعونة حساب خسائر الحرب. تشير بعض التقارير الرسمية إلى مقتل ستين ألف يمني منذ يناير 2016. وتقدر المفوضية أن 3.9 مليون يمني نزحوا داخليًا اعتبارًا من يناير 2019.

تعرض البيت الأبيض والسعودية لضغوط شديدة بعد مقتل خاشقجي، حيث سحبت القوى الغربية دعمها من التحالف السعودي في محاولة لإثبات استيائها. وعلقت كل من ألمانيا والنرويج صادرات الأسلحة للرياض وقرر مجلس الشيوخ الأمريكي إنهاء دعمه لموقف التحالف في الصراع في اليمن.

وفقًا لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 2451 الصادر في ديسمبر 2018، ودعمًا

1- Reuters, Egypt says UAE joins East Mediterranean gas forum as an observer, 16/12/2020.

لـ"**اتفاقية استكهولم**"[1] التي وقعت في العاصمة السويدية في ديسمبر 2018، والتي نتجت عن حوار الدولة اليمنية مع ميليشيا الحوثيين في السويد، بدأ فريق الأمم المتحدة مهمته في اليمن بعد أيام قليلة من كسب الثقة من مجلس الأمن لتنفيذ الاتفاق السويدي بين الأطراف اليمنية. حيث تتضمن الاتفاقية ثلاثة أحكام وهي وقف إطلاق النار حول مدينة الحديدة الساحلية، وتبادل الأسرى، وبيان تفاهم بأن جميع الأطراف ستشكل لجنة لمناقشة موقف مدينة "تعز" التي مزقتها الحرب.

ارتباطًا باتفاقي استكهولم، أعلنت الإمارات تخفيض قواتها العسكرية في اليمن بسبب انتهاء الصراع هناك، مع الإشارة لعدم إمكانية تجاهل المخاوف الجيوستراتيجية الأخرى، والتي في الأساس تتعلق باليمن، ويشمل تخفيض القوات منطقتين رئيستين، أولًا: مدينة الحديدة اليمنية الساحلية، حيث تم التفاوض على انسحاب قوات الحوثيين. ثانيًا: مدينة عصب الساحلية في إريتريا، والتي كانت مجهزة للقيام بعمليات ضد الحوثيين في اليمن. وفي تزامن مع ذلك، سيطر المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي يحظى بدعم دولة الإمارات، على عدن بشكل فعلي عندما استولت قواته على قواعد الجيش التابعة للحكومة يوم 10 أغسطس 2019 بعدما اتهموا حزبًا متحالفًا مع عبد ربه منصور هادي بالتواطؤ في هجوم صاروخي للحوثيين على قواتهم.[2]

في منتصف سبتمبر 2019 قام الحوثيون بقصف منشآت شركة النفط السعودية أرامكو (معملي بقيق وخريص)، مما أدى إلى تقليص إنتاج النفط السعودي إلى خمسة ملايين برميل من النفط يوميًا، أي قرابة نصف الإنتاج الحالي للمملكة.[3] تلا ذلك إبرام اتفاق الرياض نوفمبر 2019، بأن ينضم المجلس الانتقالي الجنوبي ومناطق أخرى بجنوب اليمن إلى حكومة وطنية جديدة ووضع كل القوات تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دوليًا.[4] وفي أبريل 2020

1- الأمم المتحدة، النص الكامل لاتفاق ستوكهولم، 13 ديسمبر 2018.

2- دويتش فيلا الألمانية، محاولة لفهم التداعيات. ماذا تعني سيطرة الانفصاليين على عدن؟ 11 أغسطس 2019.

3- فرانس 24، السعودية: الحوثيون يتبنون هجومًا بطائرات مسيرة ضد منشأتين نفطيتين لشركة أرامكو، 14 سبتمبر 2019.

4- دويتش فيلا، اتفاق الرياض بداية النهاية لحرب اليمن أم دخول في نفق آخر؟ 27 نوفمبر 2019.

أعلن المجلس الانتقالي الجنوبي باليمن إقامة إدارة للحكم الذاتي في المناطق الواقعة تحت سيطرته في الجنوب في محافظات عدن وأبين وشبوة، الأمر الذي قوبل بالرفض من الحكوميين ومن المسؤولين الأمنيين بأبين وشبوة.[1] وفي 19 ديسمبر 2020 أعلنت اليمن تشكيل حكومة جديدة تنقسم بين جنوب اليمن وشمال اليمن، وتضم خمسة وزراء موالين للمجلس الانتقالي الجنوبي، وقد حلفت الحكومة اليمين في 26 ديسمبر2020 تنفيذًا لاتفاق الرياض الموقع في نوفمبر 2019.[2]

(5) **تطورات الأزمة الإيرانية:**

مع إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامپ في مايو 2018 انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية مع إيران، وكذا تشديد العقوبات على إيران، قامت إيران بتحريك بعض من قواتها البحرية تجاه مضيق هرمز المتحكم في خروج أكبر نسبة نفط للعالم، معلنة أنها قد تقوم بغلق المضيق كخيار استراتيجي لها مقابل الضغوط الواقعة عليها. في المقابل أعلنت الإدارة الأمريكية عن قيامها بدفع قوات لمنطقة الخليج العربي للرد على ما أسمته بـ"التهديدات الإيرانية للمصالح الأمريكية في المنطقة"، والذي تلاه قيام القيادة المركزية الأمريكية، بدفع تشكيل قتال استراتيجي إلى منطقة الخليج العربي، والذي طبقًا لتقديري، يهدف لردع إيران والقوى المنافسة وإثبات القوة الأمريكية في المنطقة، في وقت تجري فيه مفاوضات بشأن الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، وبشأن التسلح النووي بين الولايات المتحدة وروسيا. وقيام إدارة بايدن بوضع تصور نهائي لموقف خطة العمل المشتركة (الاتفاقية النووية)، مع الوضع في الاعتبار ما وصلت له إيران من قدرات نووية.

وخلال هذه الفترة قام وزير الخارجية الأمريكية بزيارة بغداد بهدف الضغط على رئيس الوزراء العراقي مستغلًا ملف إعادة الإعمار الجاري إعداد مصادر تمويله، وربما استهدف أيضًا قيام بغداد بإقناع طهران بالتفاوض مع واشنطن، مذكرًا

1- بي بي سي نيوز عربية، اليمن: المجلس الانتقالي الجنوبي يُعلن الحكم الذاتي، 26 أبريل 2020.

2- The National News, Yemen swears in new government and plans end to Saudi Arabia exile, 26/12/2020.

رئيس وزراء العراق بأن النظام العراقي الحالي مدين بأعظم جميل لواشنطن وهو استبدال نظام صدام حسين السني الحاكم بالنظام الشيعي الحالي.

في إطار رد الفعل التكتيكي من جانب إيران، أعلنت وزارة الخارجية الإماراتية يوم 12 مايو 2019 أن أربع سفن تجارية (ناقلتي نفط سعوديتين - ناقلة نفط إماراتية - ناقلة نفط نرويجية) قد تم استهدافها بـ"عمليات تخريب"، وذلك بالقرب من المياه الإقليمية لدولة الإمارات دون وقوع إصابات، الأمر الذي تكرر فيما بعد مع ناقلات نفط أخرى، فضلًا عن إسقاط طائرة أمريكية من دون طيار تعتبر من أحدث الأجيال. أما في إطار رد الفعل الاستراتيجي، ومع زيادة الضغوط الأمريكية، أعلنت طهران أنها غير ملزمة ببعض بنود الاتفاقية النووية وأنها قد تستمر في مشروعها النووي. وفي التوقيت نفسه أجرى وزير خارجية إيران جولات لبكين وطوكيو لطلب دعم موقف طهران السياسي، مع تحرك الدوحة وسويسرا (حلقة الاتصال الرئيسة بين واشنطن وطهران) في محاولات وساطة لتهدئة الموقف. وكادت الولايات المتحدة أن ترد على إيران من خلال قواتها المتواجدة بالخليج العربي كرد فعل استراتيجي قوي من جانبها، إلا أنها تراجعت لعدم تكافؤ الأعمال، وربما بضغوط من الإمارات والتي توقعت ردًّا عسكريًّا إيرانيًّا ضد أهداف إماراتية حالة توجيه ضربة أمريكية لإيران.

وفي ديسمبر 2019،[1] بدأت الصين وروسيا وإيران مناورة عسكرية مشتركة لمدة أربعة أيام، وذلك بعد مناورات بحرية استمرت ثلاثة أسابيع بين الصين والسعودية التي أجريت في نوفمبر 2019،[2] وهو ما يوضح توجه الصين المتوازن عسكريًّا في المنطقة.

وفي يناير 2020 أعلن ترامب نجاح عناصر عسكرية أمريكية في اغتيال الجنرال قاسم سليماني قائد الحرس الثوري الإيراني، والذي يعد أول رد قوي من الولايات المتحدة ضد إيران وذلك بسبب محاولة اقتحام السفارة الأمريكية في بغداد بواسطة عناصر عراقية موالية لإيران. وعقب الحادث، انتشرت قوات المارينز

1- انطلاق مناورات ثلاثية لإيران وروسيا والصين في خليج عُمان وسط توتر مُستمر بين طهران وواشنطن.

2- China, Saudi Arabia Launch Joint Naval Exercise – Media.

في المنطقة الخضراء ببغداد، كما اتجهت البارجة Bataan USS،[1] حاملة آلاف المارينز للشرق الأوسط. لنجد إيران تقوم بإطلاق صواريخ باليستية على قاعدتين جويتين أمريكيتين في العراق.

استمرار التوتر الأمريكي/ الإيراني قد يزعزع استقرار المنطقة. على الرغم من التهديدات الأمريكية، وصلت ناقلة النفط الإيرانية الرابعة (من أصل خمس) لفنزويلا بينما كانت ترافقها القوات الفنزويلية.[2] وعلى صعيد آخر، لن تسمح بتقديم تنازلات للاتحاد الأوروبي والصين وروسيا فيما يتعلق بموقفها تجاه الاتفاق النووي الإيراني. وسط هذا التوتر زادت إيران القدرات الهجومية لقواتها البحرية في الخليج العربي بإضافة 100 قطعة حربية جديدة.[3] في الواقع، فإن انخفاض الطلب على النفط بسبب فيروس كورونا وانخفاض أسعاره قد يقلل نسبيًّا من تأثير أي رد فعل إيراني محتمل، ولكن لا تزال هناك خيارات صالحة كسد مضيق هرمز أو تعطيل تجارة النفط أو مهاجمة البنية التحتية للنفط في منطقة الخليج. ومع ذلك، في الفترة التي تسبق الانتخابات الأمريكية، لتحسين موقفها التفاوضي في العراق والضغط على الولايات المتحدة لرفع أو تخفيض العقوبات الاقتصادية، قد تضر إيران بالوجود الأمريكي في العراق من خلال وكلائها. ورغم أن كلا البلدين يحاولان تجنب المواجهة الشاملة، إلا أن التصعيد بقي واردًا حتى آخر ساعة لحكم ترامب.[4]

وفي مؤتمر الفيديو الوزاري لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حول الوضع في منطقة الخليج المنعقد في 20 أكتوبر 2020، صرح السيد "وانغ يي"، عضو مجلس الدولة ووزير خارجية الصين الشعبية أن الصين تدعو إلى بناء منصة حوار متعدد الأطراف متساوية ومفتوحة لمنطقة الخليج على أساس الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، لمناقشة قضايا الأمن الإقليمي الحالية، وإدارة

1- USNI News, USS Bataan Enters Persian Gulf; Carrier Truman Now in the Mediterranean, 3/04/2020.

2- وكالة الأناضول التركية، وصول ناقلة نفط إيرانية جديدة للمياه الإقليمية الفنزويلية، 29 مايو 2020.

3- العربية، تصعيد التوتر.. إيران تضيف 100 زورق لبحريتها في الخليج، 28 مايو 2020.

4- نتائج حوار عبر الإنترنت مع د. أمير ندا، محلل سياسي بمنظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 31 /5/2020.

الأزمة من خلال المشاورات الجماعية، وضخ الزخم في تهدئة التوتر والوصول إلى توافق جديد.[1]

بنهاية نوفمبر 2020، أعلنت إيران اغتيال عالم الذرة الإيراني محسن فخري زادة، حيث أكّد أمين المجلس الأعلى للأمن القومي في إيران علي شمخاني، ما أوردته وسائل إعلام إيرانية بشأن اغتيال العالم الإيراني بأسلحة "آلية" يجري التحكم بها عن بعد، قائلًا إن العملية كانت "معقدةً" وتمّت بأسلوب "جديد بالكامل"، متّهمًا إسرائيل ومنظمة "مجاهدي خلق" بالوقوف وراءها.[2]

من جانب آخر وبنهاية شهر نوفمبر أيضًا أعلن عن زيارة جاريد كوشنر كمبعوث لترامب لزيارة الرياض والدوحة سعيًا لإتمام المصالحة بين دول المقاطعة وقطر، إلا أن مصر والإمارات وقطر لم تشملهم زيارة كوشنر للمنطقة، ولم يصدر عنهم وقتها رد إيجابي تجاه تلك الخطوة.

(6) تطورات الموقف العراقي:

في 24 مارس 2019، عقدت القمة المصرية الأردنية العراقية في القاهرة للإعلان عن توسيع العلاقات الاقتصادية والأمنية. يذكر هذا التحالف القديم "مجلس التعاون العربي" الذي تأسس في فبراير 1989. والذي بدا أنه منافس لمجلس التعاون الخليجي الذي تأسس قبله بثماني سنوات. فاقتصاديًّا نجد العراق التي تملك ثالث احتياطي نفطي في العالم يقدر بنحو 143 مليار برميل بعد السعودية وإيران، يصل منها خط نفط إلى الأردن وأظنه مخططًا له أن يمتد إلى مصر، فضلًا عن اتفاقيات بشأن تسهيل نقل البضائع وبشأن التسهيلات الجمركية بين البلاد الثلاثة، وهو ما سيؤدي إلى انتعاش اقتصادي يدعم الاستقرار في البلدان الثلاثة. وأمنيًّا، جارٍ بحث إمكانية مكافحة الإرهاب وتداول المعلومات بين البلدان الثلاثة، وهو من حيث التوقيت يرتبط بالقضاء على داعش في سوريا والمحتمل هروب بعض فلولها إلى مصر والأردن والعراق ودول أخرى داخل المنطقة

1- الصين بعيون عربي، المبادئ الثلاثة التي ينبغي التمسك بها في بناء منصة حوار متعدد الأطراف في منطقة الخليج، 21/10/2020.

2- إيران تصف عملية اغتيال فخري زادة بـ"المعقدة" وتزيد "مجاهدي خلق" إلى المتهمين، 30/11/2020.

وخارجها.[1]

بعد شهور من الجمود السياسي في العراق، حصل "مصطفى الكاظمي" رئيس الوزراء المكلف في التاسع من أبريل عام 2020 على موافقة مجلس وزرائه من قبل البرلمان العراقي.[2] وقد رحب المجتمع الدولي على نطاق واسع بتشكيل الحكومة الجديدة، بما في ذلك الولايات المتحدة وإيران والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية الرئيسة. وقد مددت الولايات المتحدة الإعفاء من عدم السماح للعراق باستيراد الكهرباء الإيرانية لمدة أربعة أشهر إضافية، وذلك مباشرة بعد أن أدى "الكاظمي" اليمين الدستورية.

و"الكاظمي" يدعمه داخليًّا السنة والأكراد والكتل الشيعية الرئيسة "الكاظمي"، بينما يرفضه بعض المتظاهرين والميليشيات الموالين لإيران. أما خارجيًّا، فتشير حقيقة دعم "الكاظمي" من قبل الولايات المتحدة وإيران إلى أن البلدين يقدران أنه يتعين عليهما إنقاذ العراق لأن انهياره سيؤثر على كلا البلدين، وقد يشير ذلك أيضًا إلى افتقار الكتل/ الفصائل الموالية لإيران إلى الوحدة وتناقص النفوذ بعد مقتل سليماني. سيتولى "الكاظمي" مهمة صعبة للغاية للتعامل مع أزمة متعددة الجوانب أهمها، الاقتصاد المتدهور الذي سيتطلب منه اتخاذ قرارات غير شعبية ليتمكن من دفع رواتب القطاع العام، وتدهور الوضع الأمني وسط التوتر بين الولايات المتحدة وإيران وزيادة هجمات داعش، والوضع السياسي المعقد، وانتشار وباء فيروس كورونا. وقد اتخذ "الكاظمي" عدة قرارات رئيسة للحفاظ على التوازن بين الجهات الفاعلة الرئيسة، حيث قام بإرسال المسؤولين إلى السعودية واسترضاء المحتجين. تعتبر الموافقة على الحكومة الجديدة تطورًا إيجابيًّا قد يساعد العراق على مواجهة جزء من تحدياته وتحسين استقرار الحكومة، لكن إجراء إصلاح سياسي ذي مغزى يعتبر أقل احتمالًا، الأمر الذي قد يؤدي لموجات من الاحتجاجات. ويقدر أن انهيار هذه الحكومة سيكون له عواقب وخيمة يصعب تحملها.[3]

1- Xia, Li. Egypt-Jordan-Iraq tripartite summit held in Cairo, Xinhu, 25/03/2019.

2- بي بي سي نيوز، مصطفى الكاظمي: من هو رئيس الحكومة العراقية الجديد؟ 7/5/2020.

3- نتائج حوار عبر الإنترنت مع د. أمير ندا، محلل سياسي بمنظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 31 مايو 2020.

(7) **تطورات الثورة في السودان:**[1]

بعد احتجاجات واسعة في الشارع السوداني أعلن الجيش السوداني تولي المجلس العسكري برئاسة وزير الدفاع أحمد عوض بن عوف مقاليد السلطة في الحادي عشر من شهر أبريل 2019، مزيحًا البشير عن رأس السلطة، والقبض عليه، وتشكيل مجلس عسكري انتقالي لمدة سنتين.

وقد وجهت انتقادات إلى السلطات إبان حكم البشير بدأت من الانقلاب العسكري عام 1989، وحله للحكومة المنتخبة آنذاك، واتهامات المحكمة الجنائية الدولية التي أصدرت مذكرات اعتقال بحقه في مارس 2009، ويوليو 2010، تضم خمس جرائم ضد الإنسانية وجريمتي حرب وثلاث جرائم إبادة جماعية لعسكريين أو موالين للحكومة المنحلة في البلاد، سواء في دارفور أو في جنوب السودان.

وهناك عدة قوى أمنية وعسكرية في السودان وهي **الجيش**، والذي كان مهمشًا منذ فترة كبيرة عدا المخلصين للبشير منهم. و**قوة الدعم السريع** والتي تُعد قوة نظامية كان لها مهام خاصة، ويقودها "حميتو"، والتي كانت منفصلة عن الجيش ولكن سوف تنضم إلى الجيش، بعد ضم رئيسها للمجلس الانتقالي. بالإضافة إلى **الشرطة المدنية**، والتي كانت متراجعة في الفترة الأخيرة. ويضاف إلى ذلك **قوة الأمن الشعبي (اللجان الشعبية)**، وهي تشبه ميلشيات خاصة بالنظام أنشأها البشير والترابي منذ عام 1995، وكانت لها اليد العليا في الأمن وهي تتبع حزب المؤتمر، والإسلاميين، وكان السودانيون يتخوفون من أنها ستتحول إلى ما يشبه الحرس الثوري، بل إنها كانت تحرص في البداية على تجنيد الأطفال المشردين والمقيمين بدور الرعاية، حتى لا يضمن ولاءهم لهم، وعدم الارتكاز للتركيبة العائلية السودانية، وأعتقد أن المجلس العسكري السوداني سيواجه مشكلة مع هذه الميلشيات خوفًا من استمرارها سيغضب الثوار، أو تفكيكها مما يهددها أن تتحول لميلشيات غير مسيطر عليها.

أما عن موقف المعارضة، فقد تلاقى إسقاط البشير مع المعارضة خاصة اليسارية

1- سبوتنيك، تطورات أحداث السودان، 15 أبريل 2019.

والقومية والشبابية "تجمع المهنيين"، و"تجمع التغيير"، الذي يرغب في مد الفترة الانتقالية لأربع سنوات، خاصة أنهم يدركون أنه في حال إجراء انتخابات بشكل سريع فإن حزب المؤتمر والتحالف الإسلامي وحزب الأمة القومي بقيادة الصادق المهدي سيفوز بها. وفي المقابل نجد أن تجمع الإسلاميين بقايا الإخوان أو الترابي، وحزب الأمة القومي يريدون تقصير الفترة الانتقالية لمدة سنة واحدة فقط. وبناء عليه فإن الاتجاه لوضع توافقي أن تكون الفترة لمدة عام لكن هناك نقطة خلاف بين المجلس العسكري الانتقالي ومجموعات الثورة، تتعلق بدورهم في المجلس الرئاسي، وكذلك الحكومة، وقد سار الاتجاه إلى حكومة تكنوقراط غير مُسيسة، وهو ما كان الجيش يدفع به.

(8) **المتغيرات اللبنانية:**[1]

في نوفمبر 2017 وتحديدًا، تدهورت بشدة علاقة سعد الحريري مع السعودية التي أغضبها اتساع نفوذ حزب الله في لبنان. وصار شائعًا على نطاق واسع أن الرياض أجبرت الحريري حينئذ على الاستقالة واحتجزته داخل المملكة. الأمر الذي نفته السعودية كما نفى الحريري حدوث ذلك، لكن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أكد احتجاز الحريري في السعودية. وخلال عامي 2018 و2019، ومع ركود الاقتصاد وتباطؤ تدفقات رؤوس الأموال واجهت الحكومة ضغوطًا للحد من العجز الهائل في الميزانية. كما واجهت مقترحات لتقليص أجور العاملين في الدولة ومشروع قانون بشأن معاشات التقاعد معارضة شديدة. وتعهدت الحكومة بتنفيذ إصلاحات طال انتظارها لكنها لم تحرز تقدمًا يسمح بوصول الدعم الأجنبي.

في 17 أكتوبر 2019 أدى تحرك الحكومة لفرض رسوم على الاتصالات عبر الإنترنت لخروج احتجاجات كبيرة ضد النُّخبة الحاكمة. وشارك اللبنانيون من مختلف الطوائف في الاحتجاجات متهمين الزعماء بالفساد وسوء إدارة الاقتصاد. تلا ذلك قيام سعد الحريري بتقديم استقالته من منصب رئيس الوزراء، وكان ذلك على غير رغبة حزب الله، حيث أصبح لبنان دون قيادة فيما تفاقمت الأزمة. ودفع شُح العملة الصعبة البنوك لفرض قيود صارمة على سحب الأموال والتحويلات إلى

1- رويترز، تسلسل زمني - محنة لبنان.. الأزمات الاقتصادية والسياسية منذ الحرب الأهلية، 14 مايو 2020.

الخارج. وخلال الأشهر الأولى من العام 2020 وبعد وصول محادثات استمرت شهرين لتشكيل حكومة ائتلافية جديدة بقيادة الحريري إلى طريق مسدود، دعم حزب الله وحلفاؤه حسان دياب، وهو أكاديمي ووزير سابق للتعليم، لتولي منصب رئيس الوزراء. حيث أعلن دياب في السابع من شهر مارس أن لبنان غير قادر على دفع سندات مستحقة ودعا إلى مفاوضات لإعادة هيكلة ديونه. وفي أول مايو عام 2020 وقعت بيروت طلبًا رسميًّا للحصول على مساعدات من صندوق النقد الدولي بعد إقرار خطة تحمّل النظام المالي خسائر كبيرة. ورفضت جمعية مصارف لبنان الخطة وقالت إن مقترحاتها لإعادة هيكلة القطاع المصرفي ستدمر الثقة في لبنان.[1]

(9) تنظيم داعش:

مستغلًّا تفشي فيروس كورونا، زاد تنظيم داعش من هجماته في أبريل ومايو 2020، بل شهدت أيضًا القدرة التشغيلية للمجموعة زيادة نسبية. ومع ذلك، لم تتمكن داعش من تحقيق انتصارات استراتيجية.[2] لا تزال العراق وسوريا مسرحًا لهجمات داعش على مدى السنوات القليلة الماضية، وقد تلقى العراق أكثر من ثلاثة أضعاف عدد هجمات داعش في سوريا خلال عام 2020. كما قامت العناصر الإرهابية في مصر، ومعظمها أعلنت مبايعتها لتنظيم داعش، بتكثيف أنشطتها في شمال سيناء،[3] مما أدى إلى تكثيف عمليات مكافحة الإرهاب.[4] وعلى الرغم من إعادة انتشار الإرهاب وتحدياته الأخيرة، أظهر التحالف الدولي مؤخرًا قدرات استخباراتية وعسكرية كبيرة في عمليات مكافحة الإرهاب وكان قادرًا على اصطياد كوادر داعش في سوريا والعراق، مما أثر بشدة على قدرات التنظيم. ومع ذلك، فإن خطر إحياء قوة داعش في سوريا والعراق وليبيا لا يزال موجودًا.[5]

1- رويترز، تسلسل زمني- محنة لبنان.. الأزمات الاقتصادية والسياسية منذ الحرب الأهلية، 14 مايو 2020، سابق.

2- الحرة، أكثر من 150 عملية إرهابية.. داعش ضاعف هجماته في العراق وسوريا خلال أبريل، 3 مايو 2020.

3- Al-Monitor, Terrorists in Sinai increase attacks during Ramadan, 7 May 2020.

4- سي إن إن بالعربية، الجيش المصري يعلن القضاء على 19 إرهابيًّا في سيناء ومقتل وإصابة 5 من عناصره، 31 مايو 2020.

5- نتائج حوار عبر الإنترنت مع د. أمير ندا، محلل سياسي بمنظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 31 مايو 2020.

المبحث الثاني

مستقبل النظام الدولي والتحول المتوقع في سياسات القوى الدولية والإقليمية

من الواضح الآن أن العالم أصبح يواجه فراغًا خطيرًا في القيادة قد يستمر لعقود. يتطور هذا الفراغ لأن الولايات المتحدة وأوروبا تمران حاليًا بمرحلة من الانحدار النسبي في حين أن الصين وروسيا وقوى أخرى تسعى لمكانة عالمية لملء هذه الفراغات دون أن تكون قادرة بشكل كافٍ على القيام بذلك بصورة كاملة. ومن خلال نظرة فاحصة على العديد من التغييرات المهمة في السياسة والاقتصاد العالميين نجد أن الصين وروسيا تُعدان جهات فاعلة عالمية وتكتسب قوة نسبية. جنبًا إلى جنب مع القوى الإقليمية الأخرى بالمنطقة (مثل تركيا وإسرائيل) فهي تؤثر على الطاقة العالمية، المناخ، الأمن، التجارة، العملة، وسياسات التنمية. لكن في الوقت نفسه، فإن الصين وروسيا لا تمتلكان القوى الكافية -على الرغم من النمو الاقتصادي القوي جزئيًا للصين والخبرات الأمنية والدبلوماسية المؤثرة لروسيا في التفاعل مع أزمات المنطقة- لملء تلك الفراغات السياسية والأمنية، حيث إنهما غير قادرتين على القضاء على الفقر في بلديهما، ويسود توزيع غير متوازن للغاية للدخل والثروة مما يؤدي إلى مشاكل اجتماعية كبيرة. إن قدراتهما على القيادة بفعالية على المستوى العالمي محدودة حيث إنهم لا يقدمون حتى الآن ما يكفي من المتطلبات الأساسية العالمية (الأمن، الترتيبات النقدية، مساعدات التنمية). علاوة على ذلك، غالبًا ما لا يتم الاعتراف بهما كسلطات رائدة في مناطقهما. تظهر تحالفاتهما -مثل "بريكس – BRICS" والتي تتضمن (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)- درجة منخفضة من المؤسسية وفجوة كبيرة بين الخطاب والواقع. بالإضافة إلى ذلك، تختلف القوى الإقليمية الجديدة حول العديد من القضايا وبالتالي لا تشكل قطبًا مضادًّا للغرب.

وأخيرًا، هناك انفصال معياري متزايد بين القوى الإقليمية وأوروبا والولايات المتحدة.

أولًا: التحول في النظام العالمي

(1) التحول من عالم القطب الواحد إلى عالم متعدد الأقطاب:

مع بدايات عقد جديد يتجه النظام العالمي نحو حالة أكثر توازنًا وإن لم يكن مستقرًا، فيبدو الأمر أن تعاظم قوى الولايات المتحدة والصين سيعود بالعالم إلى التكتلات ثنائية القطب في الحرب الباردة بين قطبين مختلفي الأيدولوجية كما كانت بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.[1] إلا أن الأمر في الوقت الحالي يعد مختلفًا، حيث إن الصين تختلف عن الاتحاد السوفيتي في التوجه السياسي الخارجي وفي طبيعة التنافس والتوسع عالميًا، كما أن الصين لا تسعى لأن تكون بديلًا يهيمن على العالم ويدير مساراته ويشكل نظامه. فمن المنتظر أن يتحول عالم القطب الواحد إلى عالم متعدد الأقطاب، أقطاب مختلفة القوى والأحجام، وذلك ارتباطًا بالمصالح القومية لكل دولة، فسوف يكون للأحلاف دور موازٍ في التنافس، حيث تتفاعل مع بعضها في تنافس تكنولوجي واقتصادي وسياسي وعسكري وطبقًا للقدرات النوعية لكل قطب منها، وأيضًا من خلال تحالفات وشراكات أقل تحديدًا وأكثر مرونة.[2]

(2) مستقبل القوى المتنافسة:

ستكون الولايات المتحدة والصين، مدعومتين بقوتهما الاقتصادية والسياسية والعسكرية أهم الأقطاب على الإطلاق، حيث تلعب كل من روسيا وأوروبا أدوارًا مهمة وإن كانت أقل قوة. وستظهر العديد من التحالفات والمواءمات الأصغر المركزة إقليميًا، سعيًا لاستخدام مصالحهم المشتركة والموارد المجمعة للمناورة بشكل أفضل بين القوى الأكبر. فضلًا عن القوى الإقليمية والدول الفاعلة القادرة على تشكيل النظام الإقليمي في محيطها. وستبقى الولايات المتحدة لفترة تتخطى

1- Global Politics in the 21st Century, Robert J. Jackson, Page 125.

2- Strategic forecasting, Decade Forecast: 2020-2030, Toward a Multipolar World, 29/01/2020.

العقد القادم أكبر قوة من حيث الشمولية، مع الوضع في الاعتبار أن حصتها النسبية من القوة تتضاءل مقارنة بالصين. حيث ستعتمد الولايات المتحدة على التطور الهائل الحالي والمنتظر في قدراتها التكنولوجية، والتصدي للقوى التكنولوجية المنافسة، كما ستعمل على تنويع وتطوير اقتصادها المتشابك مع الصين وأوروبا.

تواجه الصين تحديات داخلية ديموغرافية واجتماعية واقتصادية كبيرة، الأمر الذي يتطلب وقتًا وجهدًا متواصلًا للتفاعل معها. ولذا، ستواصل الصين توسيع دورها العالمي، ولكن القضايا المحلية والإقليمية ستحد من اهتمامها وقوتها بشكل عام، ستستمر الصين في التركيز على العنصر الاقتصادي وعلى مبادرتها العالمية "الحزام والطريق"، إلا أن الأزمات الإقليمية المشتعلة والآخذة في التزايد والتعقيد ستشكل عائقًا شديدًا أمام المبادرة الصينية العالمية، مع الوضع في الاعتبار أن كلًا من الولايات المتحدة وروسيا لديهما خبرة وخيوط متداخلة في معظم الأزمات الإقليمية حول العالم، وهو ما لا تتمتع به الصين.

كما تواجه روسيا تحديات ديموغرافية واقتصادية شديدة على نحو متزايد، وخلال السنوات القادمة، من المرجح أن تخضع العلاقات الروسية الصينية لضغوط كبيرة حيث يفيد ميزان القوى لصالح بكين. فبالرغم من اتجاه الصين إلى التعاون مع روسيا في مواجهة الولايات المتحدة في الوقت الحالي، إلا أن العلاقات الصينية/ الروسية مستقبلًا ستواجه مشاكل، حيث ستحاول روسيا تحقيق أكبر مكاسب إقليمية ممكنة على حساب الصين في عدة مناطق وليس فقط الشرق الأوسط.

في غضون ذلك، ستناضل أوروبا من أجل تكوين هوية جديدة حيث يتضح أكثر أن حلم أوروبا القومية لا يتناسب مع واقع النماذج الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المختلفة المنتشرة عبر القارة. حيث يواجه الاتحاد الأوروبي الحالي العديد من التحديات ومنها خروج بريطانيا واحتمال خروج دول أخرى بعدها، والتنافس الاقتصادي والتكنولوجي المتزايد أمام الولايات المتحدة والصين، فضلًا عن إصرار أوروبا على إفراز قوة عسكرية جديدة موازية لحلف شمال الأطلسي.

(3) مستقبل الاستقرار العالمي بين الفرص والمخاطر:[1]

من هذا المنطلق، فإن غياب الهيمنة العالمية المطلقة وغياب النظام العالمي ثنائي القطب اللذين يضمنان ولو بعض الاستقرار العالمي النسبي، بجانب أنه قد تؤدي التحديات التي يفرضها انتشار التقنيات وإحياء القومية الاقتصادية والضغوط على التوقعات الاقتصادية إلى زيادة الصراع المحلي والإقليمي. كل ذلك سيؤثر على التحالفات الصغيرة في العالم، وعلى الترتيبات والتدفقات التجارية، وسيزيد من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، حيث سيفرز عالمًا أكثر هشاشة وخلافية.

وسط هذا التقلب، ستظهر مناطق الفرص الاقتصادية والنمو. حيث سيتوفر في مناطق جنوب شرق آسيا وشرق إفريقيا والمنطقة العربية وأمريكا الجنوبية التوسع السكاني المليء بالشباب وتزايد التحضر وتطوير البنية التحتية. وإذا كانت هذه المناطق قادرة على الاستفادة من اتجاهات التكنولوجيا، وعدم تجاوزها، فستصبح على استعداد لتكون محركات للنمو العالمي. وهي تقف على النقيض من الجزء الشمالي من العالم (أوروبا)، حيث السكان في مرحلة عمرية أكبر ونشاط أقل واستهلاك محدود أو متراجع، مما يبطئ من معدلات الاستهلاك ورأس المال المتاح. وسيعمل الانقسام الديموغرافي على تنشيط المشاعر القومية، حتى عندما تكون الهجرة هي الشيء الضروري اللازم لتخفيف الأعباء الاجتماعية في كل من الشمال والجنوب. ستظهر مقاومة واضحة للعولمة، حيث تتعارض المصلحة الوطنية مع الاتجاهات الإقليمية والعالمية، وستؤدي التحديات الديموغرافية والاقتصادية إلى التركيز على الداخل المحلي، وهو ما يتضح في سياسات دونالد ترامب خلال فترة رئاسته الأولى.[2]

1- سابق, Strategic forecasting, Decade Forecast: 2020-2030, 2020.

2- Center for American Progress, Trump's National Security and Foreign Policy Failures: Year One, 17/01/2018.

ثانيًا: التطور في طبيعة التنافس بين القوى العظمى:

(1) في المجال السياسي (حدود التحالفات):[1]

كما تم التوضيح سلفًا، دون هيمنة عالمية مفردة، أو أقطاب متنافسة محددة، ستكون الدول أكثر حرية في السعي إلى علاقات نفعية لمصالحها منفردة، مما يؤدي لتحالفات أكثر اتساعًا وأكثر مرونة كبديل عن التحالفات الشاملة، حيث ستقاوم الدول الشراكات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية المنفردة. فسنجد من الشائع أكثر أن تكون هناك روابط اقتصادية مع شريك، وعلاقات أمنية مع آخر بشكل متداخل بين القوى الدولية، وذلك على الرغم من الدعوات إلى حلول إقليمية وعالمية. على سبيل المثال، ظهرت في العقد الماضي تركيا، وهي الدولة المراقب وعضو المنتدى النووي بمنظمة شنغهاي للتعاون[2] وهي في الوقت نفسه من أقدم أعضاء الناتو والأكبر مشاركة به. ويتوقع تكرار هذا الأمر مع دول أخرى بالاتحاد الأوروبي أو ضمن شراكات تعاون مع الناتو كدول الحوار المتوسطي ودول مبادرة إسطنبول للتعاون، خاصة مصر وبعض دول المنطقة كإيران أو السعودية والإمارات، إلا أن تركيا تعوق من هذا الأمر.

ويرى الباحثون بمركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية الأمريكي "استراتفور"، أنه في غضون ذلك وعلى المدى القريب، سيستمر التعاون الروسي/ الصيني في التوسع في المجالات العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية. لكن البلدين لا يزالان شديدي الحذر من قوة ودوافع بعضهما، فستبدأ روسيا في مقاومة مبادرة الحزام والطريق الصينية، حيث ترى ما يتم لصالحها والذي يتضمن البنية التحتية الصينية والاتصال الممتد عبر آسيا الوسطى (السوفيتية القديمة) وأوروبا الشرقية، عبر حوض المحيط الهندي وشمالًا عبر القطب الشمالي، كتغليف ثلاثي لمجال نفوذ روسيا السابق في تلك المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية لها. وذلك رغم أن السفير الروسي في الصين "أندري دينيسوف" كان قد نفي قبلها أن يكون

1- STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, Political Framework: The Limits of Alliances, 29/01/2020

2- ESIWeb, Shanghai Cooperation Organization and Prospects of Development in The Eurasia Region, Prajakti Kalra and Siddharth S. Saxena, P4.

هناك شعور معادٍ للصين بين الشعب الروسي، وقال إنه "ينبغي على البلدين الجمع بين مواردهما بدلًا من التنافس بعضهما مع بعض. إن مشاركة الصين في آسيا الوسطى كانت اقتصادية بشكل رئيس. وبدلًا من التهديد، اعتبرت روسيا بكين فرصة لدعم الاقتصادات الإقليمية. فالصين نشطة في المجال الاقتصادي في بلدان آسيا الوسطى، وبما يعود بالنفع على مجالات المصالح التقليدية لروسيا والصين. وإن روسيا تريد أن ترى المزيد من التكامل بين مبادرة الحزام والطريق والمجموعات الاقتصادية والأمنية الرئيسة في آسيا الوسطى".[1]

وأتفق مع رأي المحللين بمركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية الأمريكي "استراتفور"، حيث إن روسيا تسعى لتحقيق مصالح اقتصادية من خلال مبادرة الحزام والطريق الصينية، إلا أن التداعيات السياسية على دول المنطقة الواقعة في نطاق النفوذ الروسي لن تستطيع روسيا تحملها على المدى البعيد، خاصة مع بدء تنفيذ الاستراتيجية اليابانية المنافسة "إيندو-باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة" حيث تعد منطقة وسط آسيا ضمن نطاقها.

ولم يعد الأعضاء الخمسة الدائمون بمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة يمثلون توزيع القوة والنفوذ العالميين، ومع اشتداد المنافسة على القواعد والمعايير العالمية، من المرجح أن يكون إصلاح مجلس الأمن قضية خلافية خلال السنوات العشر القادمة على الأكثر، وبالمثل منظمات دولية أخرى تشارك فيها تلك الدول.

وعلى الصعيد الأمريكي، من الواضح أن السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ودول الخليج العربي قد نتج عنها أخطاء استراتيجية سمحت بتسرب النفوذين الروسي والصيني خاصة في سوريا وتجاه تركيا وإيران، فضلًا عن أن الحصانة التي تضمنها الولايات المتحدة لإسرائيل كطموح الهيمنة، والترسانة النووية، تقلل من مصداقية واشنطن مع اللاعبين الإقليميين الآخرين وتجعلها عرضة للهجمات من قبل أولئك الذين يرون الولايات المتحدة مؤيدة لإسرائيل ومعادية لباقي دول المنطقة العربية. الأمر الذي قد يوجب على الإدارات الأمريكية القادمة تغيير

1- PRC, Belt and Road News, "Chinese expansion in Central Asia No threat to Moscow: Russian Ambassador", 21/04/2019.

استراتيجياتها تجاه إسرائيل والسعودية تحديدًا، إلا أن اللوبي اليهودي المتحكم في رؤوس الأموال بالولايات المتحدة لن يسمح بذلك.

ولن تتخلى الولايات المتحدة عن علاقاتها الاستراتيجية مع مصر لموقعها الجيوستراتيجي وكونها الضامن الرئيس لحرية الملاحة البحرية في قناة السويس، كما أنها ما زالت الدولة ذات التأثير على معظم دول الخليج العربي. كذلك لن تضحي الولايات المتحدة بأي شكل من الأشكال بعلاقاتها مع تركيا وليس (أردوغان)، فالولايات المتحدة تحتاج للموقع التركي ذي الأهمية الاستراتيجية الكبيرة في مواجهة روسيا الاتحادية. الأمر الذي قد يجعل الولايات المتحدة وربما بالتعاون مع أوروبا تفكر في إيجاد وسيلة للإطاحة بأردوغان. وهو ما قد لاحظته خلال جولاتي الأكاديمية في القيادة المركزية الأمريكية بولاية فلوريدا وقيادة الناتو والقيادة العسكرية للاتحاد الأوروبي في بروكسل.[1]

وبالنسبة لروسيا، ففي الوقت الذي تركز الولايات المتحدة اهتماماتها في اليمن في التصدي لتنظيم القاعدة والدعم اللوجيستي والمعلوماتي للتحالف السعودي، نجد أن روسيا (نظرًا لقدراتها المحدودة) لا تستطيع التحكم في الترتيبات السياسية والأمنية بها. وعلى أي حال، من المتوقع أن تلجأ روسيا لأحد سيناريوهين تجاه اليمن، خاصة مع صعوبة موقف التحالف العربي الحالي[2]، حيث يشير السيناريو الأول إلى: تزايد الحضور السياسي والعسكري الروسي في اليمن، وهو يستند إلى تدويل الأزمة اليمنية، فالوضع في اليمن منذ عام 2011 يندرج تحت بنود الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وغالبًا ما يؤكد مجلس الأمن في قراراته "إبقاء الحالة في اليمن قيد الاستعراض المستمر، وإبقاء المسألة قيد نظره الفعلي"[3]، ومثل هذا الوضع يمنح روسيا هامشًا كبيرًا في التأثير في القرارات الدولية التي تتخذ بشأن اليمن، وفي المساومة من خلال مراعاة وجهة نظر روسيا في مقابل تأييدها لصيغة القرارات التي يمكن أن يتخذها مجلس

1- نتائج لقاء المؤلف مع عقيد/ جيفري بريوستر، رئيس مجموعة التحليل الاستراتيجي وأعضاء فريقه بإدارة التخطيط الاستراتيجي بالقيادة المركزية الأمريكية، وذلك بمقر بالقيادة المركزية الأمريكية بولاية فلوريدا في 16 أكتوبر 2019.

2- STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, Political Framework: The Limits of Alliances. 29/01/2020.

3- الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2342/2017 بتاريخ 23 فبراير 2017، بشأن اليمن، ص 4.

الأمن الدولي، ولتجنب تصويتها ضد أي قرار.

ومن المؤشرات المساندة لهذا السيناريو تصاعد الدور الروسي وحضوره الكثيف في قضايا المنطقة، ورغبة القيادة الروسية في إعادة التوازن إلى بنية النظام الدولي، مستغلة حالة التخبط التي تعيشها الولايات المتحدة حاليًا.(1)

أما السيناريو الثاني: فيشير إلى الحضور الدبلوماسي مع تضاؤل إمكانية التدخل العسكري، حيث يميل إلى فرضية استمرار الحضور الروسي في حالته الراهنة المتمثلة في التوفيق بين الاعتراف بالحكومة الشرعية والحيلولة دون انهيار جماعة الحوثي، من خلال استخدام حق (الفيتو) في التصدي لأي قرارات تهدف إلى إلحاق الهزيمة بهم، لكن دون تدخل عسكري واضح، حيث سيكون الحضور الروسي كثيفًا في المسار السياسي والدبلوماسي، ومنعدمًا -أو في أحسن الأحوال ضعيفًا جدًّا- في المسار العسكري. ويعتمد هذا السيناريو على مجموعة مؤشرات، أهمها إدراك موسكو أن اليمن كما أفغانستان وباكستان والصومال تقع ضمن الاهتمام الأمني الأمريكي المباشر، أي إنها تقع تحت الرصد المباشر للمؤسسات الأمنية والعسكرية والبحثية الأمريكية، بالإضافة إلى رغبتها في إثبات فاعليتها الدبلوماسية وقدرتها على التأثير السياسي. كما يرتبط هذا السيناريو بالتخوفات السعودية المستمرة من التدخل الروسي في اليمن، فضلًا عن انزلاق روسيا في المستنقع السوري وما يحيط به من تداعيات وتفاعلات، سواء في مسار التدخل العسكري التركي في سوريا، وإمكانية الضربات العسكرية الأمريكية، أو في التفاعلات المتصلة بالحالة الإنسانية والتداعيات المترتبة على ذلك.

وعلى الصعيد الإقليمي، ستستمر روسيا في التصدي لأي تنظيمات إسلامية خاصة تلك المدرجة ضمن قوائم المنظمات الإرهابية، كما ستستمر في دعم النظام السوري سواء بقيادة الأسد أو أحد أفراد أسرته أو الموالين له، فما يهم روسيا أن يبقى نظام حاكم في سوريا مواليًا لموسكو. وستعمل روسيا لأن تكون المنفذ الوحيد لتنفيذ مصالح أي دولة في الداخل السوري.

1- نتائج لقاء المؤلف مع عقيد/ جيفري بريوستر، رئيس مجموعة التحليل الاستراتيجي، بالقيادة المركزية الأمريكية، 16 أكتوبر 2019.

وبالنسبة للصين، فهي تهدف في المنطقة لضمان أمن الطاقة ونجاح مبادرة الحزام والطريق وضمان سوق عربية إفريقية تستوعب المنتجات الصينية. وفي حالة تزايد الانسحاب الأمريكي من المنطقة ستضطر الصين إلى العمل على إيجاد حلول سياسية وأمنية وعسكرية بالتنسيق مع دول الشرق الأوسط وبما يضمن تحقيق الأهداف الصينية. كما ستضطر الصين للتفاعل بصورة أوسع في الأزمات المتفاقمة في المنطقة خاصة الأزمة الإيرانية واليمنية والليبية وشرق المتوسط.[1]

وبشكل عام، ستزيد الصين خلال السنوات المقبلة من وجودها السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط، مع استمرار التعاون الاقتصادي في قلب هذا الجهد. والأهم من ذلك هو اهتمامها بالحفاظ على علاقات إقليمية من منطلق أنها قوة عظمى قادمة، وبما يعزز نفوذها السياسي. فالصين تفضل التعددية بدلًا من الأحادية القطبية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. فهي تسعى إلى توسيع نفوذها السياسي في مواجهة الولايات المتحدة من خلال وساطتها في تسوية النزاعات في مختلف أنحاء المنطقة، وخاصة الحرب السورية التي أثرت عليها من خلال استخدام حق النقض (فيتو) في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والخلافات التي أدت إلى الاتفاق النووي الإيراني في عام 2015. وعلى أكثر من نحو، ترقى العلاقة بين الصين ودول المنطقة إلى محاولة للتحوط ضد الهيمنة الأمريكية.

وبالنسبة لمستقبل العلاقات الأمريكية/ الصينية في المنطقة، هل ستستمر في حالة تنافس بين البلدين أم إحلال تدريجي بواسطة الصين لنفوذ الولايات المتحدة أم ستدفعهما الأمور للوصول إلى الجلوس على طاولة التفاوض؟[2]

أرى أن **التعاون** الأمريكي/ الصيني التام والشامل غير ممكن. ومع ذلك، تعتبر **المفاوضات** و**الحوار الاستراتيجي** بين البلدين فيما يتعلق بمصالحهما ضرورة استراتيجية لكليهما، خاصة مع صعوبة قيام الصين بملء الفراغات الأمنية

1- نتائج نقاشات المؤلف مع باحثين ومسؤولين صينيين ودوليين في الصين، خلال مؤتمر "أمن الشرق الأوسط" ببكين، في 27 نوفمبر 2019.

2- نتائج لقاء المؤلف مع مسؤول صيني حول مستقبل التنافس/ العلاقات الصينية - الأمريكية في الشرق الأوسط، أبو ظبي، 5 يناير 2020.

للولايات المتحدة وإحلال محلها في التفاعل مع أزمات المنطقة كافة. على الرغم من العديد من الاختلافات الجوهرية والمنافسة الشديدة بينهما، سيكون على كل منهما دراسة القضايا الهامة، حيث يمكن للولايات المتحدة أن تقلل من سياستها في اتخاذ القرارات منفردة، وبالتالي قد تقبل الصين فكرة التعامل عن كثب مع دولة إمبريالية ذات أيديولوجية مهيمنة. قد تمهد اقتصاداتهما المترابطة الطريق للنمو المشترك أكثر من التنافس المكلف، مع الأخذ في الاعتبار أن الدعوات المتبادلة التي اقترحها كل منهما للمشاركة في مبادرة الآخر (استراتيجية إيندو-باسيفيك منطقة حرة ومفتوحة ومبادرة الحزام والطريق).

وتهتم الصين بنجاح مبادرة الحزام والطريق خاصة في الشرق الأوسط، ولكن من الواضح لها أن هذه المنطقة ليست حديقة واسعة مليئة بالزهور، ولكنها حقل ألغام شديد الخطورة. لذلك، ستفكر الصين في تطوير دبلوماسيتها من مرحلة "عدم التدخل في شؤون الدول" إلى خطوة أكثر إيجابية وهي "نزع فتيل التوتر بين الأطراف المتنازعة في المنطقة"، على أن تقوم بذلك بطرق استباقية لمنع أي نزاعات محتملة والحد من الصراعات الجارية بالمنطقة.

ولكن، هل للصين رؤية في حل النزاعات بالمنطقة؟ هل تستطيع الصين استكمال مثلث التوازن في المنطقة كعنصر ثالث بجانب الولايات المتحدة وروسيا أم ستتبع التحركات الروسية في المنطقة؟

أرى أن الجواب هو (لا)، حيث يبدو أمرًا شبه مستحيل على المدى القصير. وربما على الصين أن تضع رؤى واضحة وحلولًا قابلة للتنفيذ في الأزمة الإيرانية/ الأمريكية. وأن تقوم بتقييم السياسة التركية في المنطقة وطرح مبادرات للأزمات في (سوريا – اليمن - ليبيا – شرق المتوسط). والإرهاب والتطرف العنيف الممتد في الشرق الأوسط وأوروبا وجنوب شرق آسيا. وكذا تقييم مدى وطبيعة استخدام القوى الدبلوماسية والعسكرية الصينية في الأزمات الجارية.

(2) في المجال الأمني (حدود القوة)[1]:

الولايات المتحدة وأوروبا:

من المرجح أن الولايات المتحدة ستقلص من تدخلها في قضايا الدول بمناطق الاهتمام من خلال مكافحة الإرهاب ومحاربة الحكومات الديكتاتورية وغيرها من أمور، كخطوة للتحول إلى التركيز على التنافس العالمي أمام الصين وروسيا في مناطق موارد النمو الاقتصادي. فالإرهاب مستمر طالما جذوره باقية، والولايات المتحدة مهما كانت قوتها الاقتصادية عليها القيام بتحديد الأولويات.

ما سبق سيجعل الولايات المتحدة تستمر على العقيدة "الواقعية" من خلال مبدأ "القيادة من الخلف" في مناطق الصراعات والتي ينتشر فيها الإرهاب، على أن تقوم الإدارات المتعاقبة بتشجيع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية على تحمل المسؤوليات الأمنية في داخل بلادها ومحيطها الإقليمي، مع تدخل واشنطن من حين لآخر فقط حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط مهمة استراتيجيًّا للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ستزيد الولايات المتحدة من تركيزها على آسيا والتي تتوقع منها ما يقرب من 50% من النمو الاقتصادي الأمريكي الخارجي، كما ستزداد تركيزًا في إفريقيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية.[2]

وستستمر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في الوقوف على أرضية واحدة على الصعيد الأمني من خلال الناتو رغم إصرار الاتحاد الأوروبي على إنشاء القوة الأوروبية ذات القيادة الموحدة ورغم زعزعة هذه الأرضية المشتركة بسبب إصرار ترامب على انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية النووية. في الوقت نفسه، ستستمر الولايات المتحدة في تنافس اقتصادي مع أوروبا، الأمر الذي قد يعطي فرصًا أكبر للصين للتوسع الاقتصادي في أوروبا. وهو ما سينتج عنه

1- STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, Security Framework: The Limits of U.S. Power, 29/01/2020.

2- رؤية المؤلف ارتباطًا بما ورد باستراتيجية الأمن القومي الأمريكي 2015، الصادرة في فبراير 2015، بند الترتيبات العالمية ص. ص -24 28.

استمرار الخلافات بين الولايات المتحدة وأوروبا، فيما تكافح أوروبا من أجل تماسكها الداخلي والذي تعتبره أوروبا أمرًا حيويًا يهم الأمن القومي لكل دولة من دول الاتحاد الأوروبي، وستتجه الولايات المتحدة في التغير التدريجي إلى نمط أقل تدخلًا في الشأن الداخلي عالميًا. ولن يتم تنفيذ ذلك فقط في مجال الناتو والنشاط العسكري، ولكن في نماذج التجارة والضرائب ومبادرات المناخ العالمية وسياسات الفضاء الإلكتروني وجوانب أخرى من الحوكمة العالمية.[1]

وستشهد أوروبا تطورًا مستمرًا لدورها الأمني خارج حدود الناتو. إن التحول في موقف الولايات المتحدة بشأن الشرق الأوسط وجنوب آسيا، والتأثيرات العكسية على آسيا الوسطى، ستسحب روسيا والصين في نهاية المطاف إلى اتخاذ نهج أكثر نشاطًا، مما يجبر بكين على أمرين، الأول التفاعل مع الأزمات الإقليمية في المنطقة العربية، والثاني، ربما خروج الصين في نهاية المطاف عن تحفظها لاستخدام قواتها العسكرية خارج بحر الصين الجنوبي، وتحديدًا في الشرق الأوسط لضمان الاستقرار الأمني والتفاعل مع أي عائق قد يعطل المبادرة الصينية العالمية. وبالنظر لروسيا، ستضطر أيضًا من تكثيف تواجدها العسكري في المنطقة لملء الفراغ الذي تركته الولايات المتحدة. الأمر الذي قد يعتبره بوتين فرصة لتوسيع نفوذه، أما الولايات المتحدة فقد تراه مستنقعًا يحتاج لجهد وأموال طائلة تفوق تحمل روسيا لفترة طويلة، بل ويعرضها للتصادم مع الصين في نفس الإطار.[2]

وسيعمل التقدم التكنولوجي على توزيع القدرات، مما يقلل من الهيمنة العسكرية لـ"القوى العظمى". النظم الآلية وعمليات المعلومات والإجراءات السيبرانية والتقدم في الاتصالات سوف تسهل الإجراءات حتى من الدول الأصغر والجهات الفاعلة غير الحكومية. ستعمل القوى العظمى والكبرى على تسريع المنافسة على الهيمنة على الفضاء، وستصل الأنظمة المتقدمة التي طال انتظارها، بما في ذلك أسلحة تفوق سرعة الصوت وأسلحة الطاقة، إلى مراحل التشغيل.

1- سابق, STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, 2020.

2- سابق, STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, 2020.

ويتوقع تشديد السيادة السيبرانية خاصة مع دواعي الأمن القومي وزيادة أسلحة الحرب السيبرانية، فمع الأنظمة الحالية يسهل تعرض الأنظمة السيبرانية للهجمات الخارجية التي تقوم بالسرقة والتجسس والتعطيل وغيرها من عمليات تخريبية.

يتوقع باحثو الناتو تطور حلف استخبارات الأعضاء الخمسة (Eyes Five The) والمتضمن خمس دول غربية كبرى ناطقة باللغة الإنجليزية أن يصبح قوة عسكرية (إنجلوفونية) بقيادة الولايات المتحدة.[1]

روسيا:

ونظرًا للانكماش المتوقع في أدوار الولايات المتحدة عالميًّا، ستتاح لروسيا فرصة توطيد سيطرتها على "بلدان الجوار القريب"، وهي اثنتا عشرة دولة ذات سيادة، بخلاف جمهوريات البلطيق، انبثقت عن انهيار الاتحاد السوفيتي بعد عام 1991، مع تجنُّب روسيا المواجهة مع الناتو. وستواصل روسيا بناء منتجاتها العسكرية وتعزيز قدراتها في مضمار القيادة والسيطرة والاتصالات والحواسيب والاستخبارات، وستنشر قدرات الحرب الهجينة في جوارها وخارجها سعيًا منها لتحقيق مصالحها.

الصين:

ستعزز الصين قدراتها العسكرية وتوطد مكانتها البحرية في منطقة المحيط الهادئ، خاصة في بحر الصين الجنوبي، بينما تسعى إلى تجنُّب أي مواجهات عسكرية ضد أي دول أخرى. وهو ما قد يشير إلى أنه من المستبعد تصعيد التنافس الأمريكي/ الصيني أو الأمريكي الروسي إلى صراع مسلح خلال الفترة القادمة. ففي حالة نشوب حرب بين أي دولتين نوويتين خاصة الدول العظمى سيكون المنتصر الدول النووية التي لم تشارك في مثل هذه الحرب. مع الوضع في الاعتبار أن بروتوكول الناتو (حال مبادرة الولايات المتحدة بمهاجمة الصين في إقليمها بشرق آسيا)، يقضي بعدم التدخل العسكري من قبل الناتو إلا في حالة

1- مقابلة المؤلف مع د. بروك أ. سميث-ويندسور نائب رئيس فرع البحوث بكلية دفاع الناتو وباحث أول (زميل) بمؤسسة رند في أوروبا (سابقًا)، روما، 24 أبريل 2018.

تعرض دولة من أعضائه لاعتداء خارجي، فضلًا عن أن الصين لن تبادر بالحرب، فهي تتجنب أي تدخل عسكري خارج إقليم شرق آسيا، بل إنها تركز على تعظيم قوتها الاقتصادية. وكما أن دول أوروبا حلفاء أمنيون للولايات المتحدة في الناتو فهم أيضًا منافسون اقتصاديون لها. ولقد تعلمت دول العالم الكبرى الدرس من حربين قضتا على شعوبهم واقتصاداتهم. وإذا كان "الصراع المسلح" يدور اليوم بين الوكلاء، و"الصراع" على المكاسب يدور بين الدول التي لا تمتلك قدرات فرض الإرادة السياسية، فـ"التنافس" و"الحرب الباردة" تعدان وسيلتي الدول العظمى التي تمتلك عناصر القوة الحقيقية وتعلم جيدًا كيفية استخدامها، وهناك تنافس جارٍ بالفعل بين أقوى دول في العالم ولا يحتاج أن ينحدر لصراع مسلح.

ومن المتوقع أن قيام الصين بإنشاء أول قاعدة عسكرية خارج البلاد في جيبوتي،[1] وكذلك احتمال عسكرة ميناء "جوادر" الباكستاني قد يسهم في التواجد العسكري الصيني بصورة قوية بالقرب من نقاط التفتيش البحرية الهامة في مضيق هرمز وباب المندب.[2] وأخيرًا، زودت الصين العديد من بلدان المنطقة بالأسلحة، ولو على نطاق غير واسع، خاصة مع السلسلة الأخيرة من الحوادث في مضيق هرمز التي أدت إلى زيادة التوتر الجيوسياسي بين إيران ومعارضيها، فقد تضطر الصين إلى الاضطلاع بدور أمني أكبر لحماية حرية الملاحة التي تشكل أهمية حاسمة لأمن الطاقة لديها. وقد التزمت بكين خطًّا حذرًا للغاية عقب الحوادث الأخيرة.[3]

ويبدو أن دعوة وزير الخارجية الصيني "وانغ يي" لبناء منصة حوار متعدد الأطراف لمنطقة الخليج على أساس الاتفاقية النووية تقدم شكلًا مختلفًا لتشكيل النظام الإقليمي للشرق الأوسط وصياغة قراراته (بصورة مشتركة دون انفراد قوة بعينها)، ما يظهر مساعيها للحفاظ على السلام والاستقرار. كما أنها تجسد أول دور سياسي للصين حديثًا في أحد أهم أزمات المنطقة، مما قد يشير لظهور

1- Reuters, China formally opens first overseas military base in Djibouti, 1 August 2017.

2- New York Times, Search Results Web results China's 'Belt and Road' Plan in Pakistan Takes a Military Turn, 19/12/2018.

3- Camille Lons, "China's Evolving Role in the Middle East," European Council on Foreign Relations (October 2019) 2, 4.

أدوار مماثلة الصين مستقبلًا في أزمات المنطقة الأخرى. إلا أن هناك عدة تحديات قد تواجه منصة الحوار الصينية يمكن توضيحها من خلال أربع محاور رئيسية:

الأول (الخليجي): وأساسه الأزمة الخليجية نفسها والتي تتمثل في المقاطعة الرباعية لقطر. **والثاني (الإيراني):** ويتلخص في عدم التوافق بين إيران ودول الخليج، ويرجع لعدة عوامل أهمها: الخلافات المذهبية بين السنة والشيعة. والقلق من أيديولوجية إيران القائمة على تصدير الثورات لنجدة المستضعفين، والذي في رأيي لا يختلف عن التدخل الأمريكي في الشأن الداخلي للدول. فنجد أن الدستور الإيراني قد أشار في ديباجته إلى آلية السياسة الخارجية للدولة الإسلامية (وهي مأخوذة عن استراتيجية الأمن القومي لإيران) حيث ذُكر بالنص "وبالنظر إلى محتوى الثورة الإسلامية في إيران، التي كانت حركة تهدف لنصرة جميع المستضعفين على المستكبرين، فإن الدستور يعد الظروف لاستمراريّة هذه الثورة داخل البلاد وخارجها، خصوصًا فيما يتعلق بتوسيع العلاقات الدولية مع سائر الحركات الإسلامية والشعبية إذ يسعى لبناء الأمة الواحدة في العالم. ويعمل على مواصلة الجهاد لإنقاذ الشعوب المحرومة والمضطهدة في جميع أنحاء العالم". كما نجد تضرر دول الخليج وإسرائيل والولايات المتحدة ومداومتهم على اتهام إيران بسعيها للحصول على سلاح نووي. ومن قيام إيران بإجراء مناورات بحرية في الخليج ومضيق هرمز وبحر عمان. بجانب التشدد الإيراني حيال قضية الجزر الإماراتية لدرجة رفض التعاون مع اللجنة الثلاثية التي شكلها مجلس التعاون الخليجي للوساطة بين البلدين. **والثالث (الإسرائيلي):** حيث موقف رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" الرافض بشكل قطعي للاتفاقية النووية الإيرانية، والذي يصعب تغييره بواسطة من بعده مستقبلًا في إسرائيل. **والرابع (الأمريكي):** حيث لن تتيح الولايات المتحدة الفرصة للصين بأن تقوم بقيادة أي مبادرة سياسية كبرى في المنطقة يشارك فيها أهم حلفاء الولايات المتحدة كأطراف، كما لن تقبل الولايات المتحدة أن تشارك كأحد الأطراف في تلك الدعوة الصينية.

ولمجابهة تلك التحديات ستعمل الصين من منطلق كونها جزءًا من الحل وليس من المشكلة، مما يجنبها التورط في أن تكون أحد أطراف التفاوض أو المقايضة. وأن يصاغ الحوار لتقسيم الأزمة الإيرانية لمشكلات جزئية يتم التعامل مع كل

منها بشكل منفصل (المشكلة الأقل تعقيدًا أولًا)، وبما يزيد من التلاقي بين الأطراف، مع عدم استبعاد أي منها خلال الحوار. وفصل مشكلة الاتفاقية النووية الإيرانية عن المشاكل الإيرانية الخليجية الأخرى وكذا عن تطورات التطبيع العربي الإسرائيلي.

(3) **في المجال الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي (حدود العولمة):**[1]

ستفرض التطورات الديموغرافية والاقتصادية والتكنولوجية الضغوط والمساحة اللازمة لإعادة تشكيل أنماط التجارة العالمية المعتادة منذ أواخر الثمانينيات. وستستمر عولمة الاقتصاد. لقد وصلت الاتفاقات التجارية الشاملة متعددة الأطراف إلى آخر حدودها بسبب تعقيدها وجمودها، ولذا سيتم استبدالها بترتيبات تجارية ثنائية ستكون أكثر مرونة.

ويتوقع نموًّا اقتصاديًّا عامًّا أبطأ خلال العَقد 2020-2030 وذلك رغم تواجد مناطق نمو محلية في العديد من الدول الأقل تطورًا، ورغم تطور هياكل التفاعلات التجارية والديموغرافية. ومن المتوقع أن يكون للركود الاقتصادي الأوسع تأثيرات اجتماعية، حيث تظل التوقعات بالارتفاع المستمر في الرخاء وفرص العمل بعيدة المنال، سواء كان ذلك بسبب التضخم السكاني في الجنوب وتحديدًا في الشرق الأوسط وشرق إفريقيا وآسيا، أو في أوروبا حيث لا يتاح المجال لوظائف جديدة بالكم الكافي.

كما يتوقع أن يحافظ الدولار الأمريكي على تفوقه في النظام الدولي على الرغم من استمرار مركزيته في التآكل. فرغم دفع الصين لـ"يوان" كعملة أساسية في بعض تعاملاتها التجارية، إلا أنها غير مستعدة لتحمل تكلفة ومخاطر ترويجها كعملة عالمية، وسوف تستمر التحديات داخل أوروبا في إضعاف الـ"يورو". في الوقت الذي ستحاول فيه الصين وروسيا إحراز تقدم في آليات التبادل، حيث إنها تحاول بناء فائض لتجاوز/ تقليص قوة تأثير العقوبات الأمريكية.[2] ولا يقتصر

1- STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, Security Framework: The Limits of The Limits of Globalization, 29/01/2020.

2- STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, Security Framework: Technology Impacts, 29/01/2020.

التنافس على الحوكمة العالمية على العلاقة بين الدول فقط، بل يتعلق بالتجارة والتكنولوجيا. وقد وسعت الصين موقعها في الهيئات التنظيمية العالمية ووضع المعايير وسوف تواصل القيام بدور أكثر نشاطًا. إلى جانب الحجم الكبير والسوق الصينية، يمكن أن يكون لهذا تأثير دائم على تطوير ونشر التقنيات الجديدة، من السيارات الكهربائية إلى الذكاء الاصطناعي والبنية التحتية للاتصالات والإنترنت.

ويرى محللو مركز الدراسات الاستراتيجية والأمنية الأمريكي "استراتفور" أن مزيجًا من التحولات سيسهم في التكنولوجيا، وأنماط الشراء والعمل، والوعي بالمناخ في زيادة إصلاح أنماط التجارة العالمية، مع مستويات متزايدة من التجارة الإقليمية مقابل التوسع المستمر لسلاسل التوريد الطويلة. ستنشأ المزيد من الاضطرابات من التحولات في أنماط تجارة الطاقة والسلع، وتوسيع الطرق البحرية والبرية الجديدة (مدفوعة بمبادرة الحزام والطريق الصينية)، والقومية الاقتصادية.

ستؤثر المنافسة الاقتصادية، ومخاوف الأمن القومي على مبادرات البحث والتطوير العلميين، مما يزيد من صعوبة تدفق الأفكار بحرية بين القطاعين الخاص والحكومي وعبر المناطق الجغرافية. سوف تتباين التطورات في الذكاء الاصطناعي ومشاريع البيانات الضخمة الأخرى بناءً على اللوائح المتعلقة بجمع وتخزين البيانات. ستؤدي التجزئة إلى زيادة وتيرة ونطاق التجسس السيبراني في القطاعين الخاص والعام.[1]

ويتوقع المزيد من تجزئة البنية التحتية العالمية للاتصالات والمعلومات خلال العقد المقبل. تقع هذه الأنظمة عند تقاطع مسائل الأمن القومي وسيادة المعلومات واستمرارية الأعمال والحرية الشخصية. تمثل أوروبا والولايات المتحدة والصين مناهج مختلفة لخلق توازن بين هذه المصالح، وكلما أوجدت بيئات تنظيمية مختلفة، سيكون من الصعب على الشركات العمل بحرية، مما يؤدي إلى إعادة تشكيل سلاسل توريد التكنولوجيا. على مدى العقد، يمكن أن تتراكم هذه الاتجاهات لإنشاء مجالات مختلفة من البنية التحتية للتكنولوجيا.

1- سابق, STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, 2020.

وقد يكون التقدم في إنتاج الطاقة البديلة وتخزين الطاقة على نطاق واسع وتكنولوجيا الشبكة الذكية مفيدًا في إنتاج الطاقة وتوزيعها كما فعلت الخدمات الخلوية للاتصالات السلكية واللاسلكية. ستسمح هذه التطورات التكنولوجية ببناء شبكات نقل محلية أصغر حجمًا يمكنها -بحلول نهاية العقد- أن تيسر التوسع السريع في كهربة الريف، مما يوفر فرصًا تعليمية وصحية وفرص عمل جديدة إلى المزيد من الأماكن.

كما يتوقع تسارع سباق الفضاء، حيث تتنافس الدول على تقنيات الإطلاق وأنظمة الاتصالات والتصنيع التجريبي القائم على الفضاء. وبما أن أنظمة الأقمار الصناعية تشغل أدوارًا مهمة في البنية التحتية للاتصالات والمعلومات والأمن القومي، مع اشتداد سباق الفضاء، فإن عسكرة الفضاء ستزداد.

وسيؤدي تغيير أولويات إنتاج الطاقة ونقلها إلى إحداث تغييرات في قطاعات الطاقة والسيارات والبنية التحتية. ستكون أوروبا بمثابة اختبار للتأثيرات الاقتصادية لاتخاذ إجراءات أكثر قوة تجاه الطاقة والنقل، ولكن هذا قد يؤدي أيضًا إلى تفاقم الخلافات بين دول أوروبا.

(4) في المجال الاجتماعي والبيئي:[1]

يُرى نطاق الاختلافات بشكل خاص في المجالات التي تتداخل فيها الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية، ولكن أيضًا في مجالات متنوعة مثل السياسة الزراعية ومعايير الصحة النباتية. في هذا، نرى اختلافًا مستمرًا ليس فقط بين الولايات المتحدة والصين، ولكن أيضًا بين كل منهما وأوروبا. في حين أن هناك العديد من مجالات التعاون بين هؤلاء الثلاثة أو فيما بينها، فإن العقد القادم سيشهد مزيدًا من التمزق في الإجماع العالمي، وظهور معايير ولوائح متنافسة ولكن ليست متباينة تمامًا. ورغم تفوق الولايات المتحدة في القوة والنفوذ بالمنطقة العربية، وتفوق روسيا في النفوذ، وكلاهما مقارنة بالصين، فإن الصين تتمتع بقبول وشعبية كبيرين بين شعوب المنطقة، الأمر الذي سيكون له مردود

1- STRATFOR, Decade Forecast: 2020-2030, Security Framework: Environmental Impacts, 29/01/2020.

داخلي قوي على صناع القرار بالدول العربية لزيادة تواجد الصين ونفوذها في المنطقة. وستكون التأثيرات المادية الأكثر أهمية لتغير المناخ هي التقلبات المتزايدة للظواهر الجوية الحادة، إلى جانب النقص المائي الحاد، وبعض الموارد الغذائية. ولكن التأثيرات الأكثر إلحاحًا ستكون محسوسة على المستويين السياسي والاجتماعي.

ويمكن أن تؤدي زيادة تقلبات الطقس، بما في ذلك أنماط الرياح الموسمية المتغيرة، والتوسع الحضري، مع ما يصاحب ذلك من زيادة في استهلاك البروتين الحيواني واستخدام المياه المركّز، إلى خلق العديد من التحديات الزراعية المنتشرة، والتي تتخللها أزمات حادة قصيرة الأجل. لا يزال العالم النامي متأخرًا عن العالم المتقدم في استهلاك الفرد من اللحوم، ولكن الحد من الفقر يؤدي إلى ارتفاع المعدلات، مما يضاعف من الطلب على المياه والأراضي لإنتاج الغذاء. يمكن أن تحد الضغوط المائية من مبادرات التحضر وتجهد إنتاج الطاقة الكهرومائية.

وبينما يقود تغير المناخ والتقدم الاقتصادي والتكنولوجي التحولات في إنتاج الطاقة وتخزينها، فإن الطاقة القائمة على الهيدروكربونات ستتضاءل في الأهمية العامة، ولكنها ستبقى مطلوبة خلال العقد القادم. وسيؤدي التوسع المستمر في البنية التحتية للغاز الطبيعي المسال إلى تغيير تدفقات تجارة الطاقة العالمية، حيث إنها توفر طرقًا جديدة لتكون خضراء وتنويع الموردين لأمن الطاقة.

عدد سكان الدول العربية ما زال في نمو مطرد، مما يخلق مجموعات من العمالة المتاحة، وقد تثبت هذه التجمعات السكانية المتزايدة مع التوقعات المتزايدة ميزة مركبة. فإذا استطاعت البلدان العربية تسخير العمالة المتاحة المؤهلة والمدربة جيدًا، فقد تصبح جيوبًا للنمو الاقتصادي. ولكن إذا كانوا غير قادرين على تلبية التوقعات، فإنهم عرضة للاضطراب الاجتماعي والاضطراب السياسي. إن تناقض الاتجاهات الديموغرافية بين "الشمال" و"الجنوب" يلعب دورًا بالفعل في القومية السياسية والاقتصادية في أوروبا والولايات المتحدة، التي غالبًا ما توصف بأنها مناهضة للمهاجرين. ولكن بحلول نهاية العقد، قد يتحول هذا إلى المنافسة على المهاجرين المختارين لمواجهة الانخفاضات الديموغرافية.

(5) في مجال أزمة انتشار الوباء العالمي "فيروس كورونا المستجد":[1]

من الواضح أن فيروس كورونا المستجد يبطئ الاقتصاد العالمي ولكنه يسرع الديناميات السياسية والدبلوماسية. بشكل عام سيتأثر الاقتصاد العالمي بشدة، وستقل إيداعات البنوك كما ستقل فرص الاستثمار، الأمر الذي سيجعل كثيرين يلجؤون لشراء أصول كالذهب والعقارات وغيرها من أصول. وكذا ستقابل أسعار النفط تأثرًا شديدًا، في الوقت الذي زودت السعودية من إنتاجها للنفط رغم تدني الأسعار.

إن استمرار الوباء لنهاية العام 2020 لن يحل المنافسة بين القوى العظمى والتي لن تظهر بقوتها المعتادة. حيث أتوقع أن تنسحب هذه القوى نسبيًّا من العديد من النقاط الساخنة للأزمات المستمرة في الشرق الأوسط بسبب التدهور الاقتصادي المستمر وحتى تفضل العزلة والتركيز إلى الداخل بدلًا من الخارج. سيكون لدى الإدارات رغبة محدودة في تقديم المساعدة إلى البلدان المنكوبة بالفيروس. قد تستغل الحركات اليمينية المتطرفة والمنظمات الإرهابية مثل هذه الحالة وتتقدم إلى الأمام لصالح أهدافها. كما يمكن للحكومات الفاشلة أن تغتنم الفرصة لتغطية فشلها تحت ستار الذعر. وبالنظر لمستقبل التنافس بين الولايات المتحدة وروسيا والصين ارتباطًا بأزمة انتشار فيروس كورونا **يُتوقع الآتي:**[2]

أ - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي:

من الواضح أن قدرة الولايات المتحدة على التعامل مع الأزمة بشكل فعال قد يمكنها من السيطرة على تفشي المرض رغم انتشاره، إلا أنه ليس من الواضح لأي مدى سيبقى الفيروس. في هذه المرحلة، تتطلب إدارة الأزمة تغييرًا جوهريًّا في سلوك الرئيس الأمريكي "ترامپ" الذي يعتمد على شخصه أكثر من النهج المؤسسي في اتخاذ القرارات. ومن ثم، فقد مثلت أزمة الوباء ضربة قاسية لترامپ في ذروة عام انتخابي عاصف بجانب الانخفاض الحاد

1- استنتاجات من نقاشات المؤلف عبر الإنترنت مع بروفيسور ساتوشي إيكيوتشي، أستاذ الأمن العالمي بجامعة طوكيو، ومستشار مجلس الوزراء الياباني لشؤون الشرق الأوسط، 30 مايو 2020.

2- استنتاجات نقاشات المؤلف عبر الإنترنت مع بروفيسور ساتوشي إيكيوتشي، 30 مايو 2020، سابق.

في الاقتصاد ومؤشرات البورصة الأمريكية والعالمية، والتي كانت من قبل نقاط قوة يربط بها ترامب نجاح رئاسته. وهكذا أضرت أزمة فيروس كورونا بموقف ترامب في الانتخابات الرئاسية نظرًا لفشله في استعادة ما خسرته الولايات المتحدة في عهده وربما في عهد من قبله أيضًا. من هذا المنطلق، ربما تتأثر أنظمة الدول حليفة "ترامب" بشدة حال تزايد تفشي الوباء، حيث من المتوقع مثلًا أن الدعم الأمريكي الدائم لإسرائيل والمساعدات العسكرية المقدمة لها لحلفاء آخرين أن تتأثر بناءً على قرارات من الكونجرس، خاصة في عهد إدارة جو بايدن.

أما أوروبا، فقد تتسبب أزمة كورونا في اتساع الانقسامات القائمة بين دولها، كالصراع بين اليمين المتطرف واليسار الاشتراكي فضلًا عن أزمة اللاجئين، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار الهياكل التنظيمية الهشة في بعض دولها خاصة في شرق أوروبا، بل وإضعاف أسس الاتحاد الأوروبي ومؤسساته القوية. كما أن غلق الحدود بين دول أوروبا وعدم قبول زوار من غير دوله يعد أمرًا حتميًا في الوقت الحالي وعلى المدى القريب، الأمر الذي سيعمل على عزلة بلاده وسيكون له شديد الأثر على قدرات الاتحاد الاقتصادية وعلى نفوذه السياسي والأمني بشكل سلبي على المدى القريب.

ب- الصين:

في المقابل، تتعامل الصين مع الأزمة بشكل فعال، بعد مرورها بأوقات حرجة للغاية، فقد أتى أسلوبها المرفوض من الغرب -الذي يتهم النظام الحاكم في الصين بالاستبدادية والديكتاتورية المطلقة- بنتائج مبهرة في وقت قصير، مقابل الغرب الحر (الليبرالي) والذي يتفشى الوباء في دوله بسرعة. على الرغم من أن الإجراءات التي اتخذتها الصين لمجابهة الوباء في بلادها تعد باهظة الثمن وأنهكت الاقتصاد إلى حد كبير، إلا أنها بنجاحها في الحد من انتشاره، قد ضربت مثلًا أطلق عليه الغرب "الرأسمالية الاستبدادية"، ولكنه يعتبر جذابًا للبعض واكتسب شعبية كبيرة، وإن كان يصعب تنفيذه في دول أخرى.

إلا أن رسميين يابانيين (قمت بالتواصل معهم بشكل شخصي) يرون أن ما تعلنه الصين، بشأن إجراءاتها لمجابهة فيروس كورونا المستجد، ما هي إلا إجراءات على الورق وفي البيانات الرسمية للحكومة الصينية. هم يرون أن الصين من خلال منابرها الدعائية الخاصة تريد أن تقول "لقد نجحنا في احتواء الأزمة، وأن الصين اليوم أكثر أمانًا من الولايات المتحدة أو أوروبا، فالمواطنون والطلاب الصينيون المقيمون بالولايات المتحدة وأوروبا يعودون إلى بلدهم الآمن مثل (تسونامي) خوفًا من العدوى هناك. وبناءً على ذلك، فإن عودة هؤلاء الصينيين من الغرب قد تؤدي إلى تفشٍّ جديد للفيروس في مقاطعة صينية ما أو في أكثر من مقاطعة، ولكن في هذه المرة لن يُلقى اللوم على الحكومة الصينية ولكن على الدول الغربية التي أتوا منها. فالحزب الاشتراكي الصيني كان قويًّا وحازمًا في استجاباته الأولى للوباء، إلا أن التأخر في إعلان انتشار الوباء أدى إلى تفشيه فيما بعد في العالم بأسره متسببًا في كارثة كبرى". [1] واليوم الصين في مرحلة "العودة إلى الحياة الطبيعية" وعودة القوى العاملة من المناطق الريفية إلى المدن الكبرى، الأمر الذي يراه بعض المراقبين أنه قد يسبب موجات ثانية من تفشي المرض. وأن الصين ستحاول وضع القواعد واللوائح من تلقاء نفسها من حيث اختبارات اكتشاف الفيروس. وقد تشارك في جهود الدول لاحتواء الفيروس ومن ثم تصنيف "دول المنطقة الحمراء" و"دول المنطقة الخضراء" ثم السماح لتلك الدول الموجودة في المنطقة الخضراء بالمشاركة في الأنشطة الاقتصادية الصينية، وهو ما يجذب بعض الدول إليها.

وفي هذا الصدد، ستواجه الصين تحديًا اقتصاديًّا هامًّا، فرغم أن ارتفاع تكاليف العمالة يزيد من دور الصين كمركز للتصنيع العالمي. إلا أن أزمة فيروس كورونا جعلت الدول المصنعة الأصلية، والتي لديها وكالات في الصين، أن تفكر في طرق بديلة لتأمين صناعاتها الاستراتيجية لكي لا تواجه أزمة مماثلة. وستستغل الصين ما حققته من نجاحات أمام العالم في مكافحة فيروس كورونا، حيث نجحت في إثبات مكانتها المحورية وتسليط الضوء

1- استنتاجات نقاشات المؤلف عبر الإنترنت مع بروفيسور ساتوشي إيكيوتشي، 30 مايو 2020، سابق.

على اعتماد الدول الغربية الكبير عليها فيما يتعلق بإمداداتها الطبية وتقديم نفسها أنها تخوض حربًا عالمية ضد الفيروس وحدها دون الإشارة لأي تعاون أمريكي، بجانب قيام الصين بإعادة إحياء مبادرتها المعروفة بـ"طريق الحرير الصحي"، التي سبق أن طرحتها في عام 2017، وهو ما يجعل من أزمة فيروس كورونا فرصة ثمينة لا يمكن للصين التخلي عنها بسهولة لتأكيد صعود الصين لساحة النظام العالمي الجديد متعدد الأقطاب.

ج- روسيا:[1]

من المتوقع أن تلعب روسيا دورًا أكثر فاعلية في الانقسام الأوروبي/ الأوروبي، والانقسام الأوروبي/ الأمريكي مستغلة الظروف الصعبة في القارة الأوروبية. ستلعب روسيا دورًا مشابهًا لزيادة حدة المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وإثارة الوضع بين البلدين. من ناحية، سيؤدي كلا الدورين الروسيين إلى تشويه جهود أوروبا والولايات المتحدة الصحية وإضعاف مواقفهما السياسية ضد روسيا، من ناحية أخرى يزيدان حاجة الصين لروسيا مقابل الدعم الاقتصادي الصيني لها. وقد قامت روسيا بإرسال عناصر دعم طبي إلى إيطاليا للمساعدة في جهودها لمواجهة فيروس كورونا، في الوقت الذي كان الاتحاد الأوروبي يُلام فيه على رد فعله السلبي تجاه الدول الأعضاء.

د - التحرك الغربي المضاد لمواقف الصين وروسيا:

طبقًا لما أوضحه بروفيسور ساتوشي إيكيوتشي، أن اليابان تدرس بعناية جميع جوانب الأزمة، وعلى المدى القريب تستمر اليابان في احتواء الأزمة داخل بلادها والعمل على الحد من انتشار الفيروس. ومن المتوقع أن تتعاون اليابان مع الاتحاد الأوروبي في وضع القواعد واللوائح العالمية بشأن عدوى الفيروسات المستقبلية لتحقيق التوازن مع محاولات هيمنة الصين على ذلك الأمر. من جانب آخر، ستلتزم اليابان بالتعاون المتزايد مع المحور (الأمريكي/ البريطاني) وستحاول أيضًا ربطه بالأوروبيين من أجل وضع

1- استنتاجات نقاشات المؤلف عبر الإنترنت مع بروفيسور ساتوشي إيكيوتشي، 30 مايو 2020، سابق.

المعايير العلمية. فاليابان تدرك أن لدى الأوروبيين الكثير من الخبرات في هذا الشأن. وستعمل كل من اليابان والولايات المتحدة وبريطانيا وأوروبا على محاولة استعادة ثقة دول الشرق الأوسط في حلفائهم الغربيين، على أمل منها ألا تنجذب دول المنطقة لما تعرضه الصين في وسائل إعلامها، وما تعلنه روسيا من أخبار غير دقيقة.[1]

هـ- وبالنظر للشكل العالمي عقب أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد، نجد أنه على كل من المدى (القصير والمتوسط والبعيد) لم يحدد بعد. لكن الشيء المؤكد هو انقسام العالم كما كان الوضع بعد الحرب العالمية الثانية في صورة حروب باردة. والتحول من (عولمة) إلى (أقلمة) التجارة، فالتعددية تميل إلى الإقليمية عن العالمية. كما قد تؤدي حروب التقنية حول الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة والروبوتات والتكنولوجيا الحيوية (G5) و(G6) إلى تشعب الاقتصاد العالمي أو على الأقل الدخول في عالم واحد ونظامين.

وهناك ثلاث مخاطر جذرية تهدد الأمن العالمي وهي (عشوائية العولمة، والتنافس الدولي والصراعات الإقليمية، والأزمات والكوارث البيئية). وهي تشكل حاليًا ثلاثة أمور (السياسة العالمية الجديدة، وإعادة هيكلة سلاسل التوريد العالمية، وأجسام مضادة لعشوائية العولمة).

ومن ثم أرى أنه يمكن استشراف الآتي:

- تراجع الولايات المتحدة لضمان الاحتفاظ بقوتها ولو على حساب هيمنتها، مع الاستمرار في ضرب منافسيها. خاصة مع تضررها من أزمة فيروس كورونا المستجد والتحول من عولمة إلى أقلمة التجارة.

- تقدم الصين نحو عالم متعدد، ولكنها تتلقى ضربات شديدة أهمها، بجانب الضغوط الأمريكية وخسائر وباء فيروس كورونا المستجد، ما يطلق عليه مؤخرًا (تشي إكزيت - CHIEXIT)، وهو ما يشير إلى تخلي الشركات

1- نتائج نقاشات المؤلف عبر الإنترنت مع بروفيسور ساتوشي إيكيوتشي، أستاذ الأمن العالمي بجامعة طوكيو، سابق.

الدولية متعددة الجنسيات خاصة الأمريكية والأوروبية واليابانية عن الصين، وإيقاف الصفقات الكبرى معها.

- بظهور عالم ذي قطبين سيكون لدى روسيا، الأضعف اقتصاديًّا والمنهكة من فيروس كورونا المستجد، فرصة محاولة تأكيد إثبات دورها كقطب عالمي ثالث في عالم متعدد الأقطاب. الأمر الذي لن يكتمل إلا بدعم الصين.

ثالثًا: التحديات التي تواجه الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس المنتخب جو بايدن:

على الصعيد الدولي سيعمل بايدن على إعادة تعزيز العلاقات مع الدول الحلفاء وبناء شراكات جديدة مع الدول النامية، وإعادة بناء العلاقات الدولية مع المنظمات الدولية وعلى رأسها الناتو والاتحاد الأوروبي ومنظمات الأمم المتحدة وعلى رأسها منظمة الصحة العالمية. حيث من المرجح أن تشهد إدارة بايدن موجة من الإجراءات التنفيذية التي تتناول قضايا السياسة الخارجية الملحة والتراجع عن إجراءات إدارة ترامب. ومحاولة إعادة بناء النظام الدولي بشكل (على الأقل) يركز مرة أخرى على المعايير والاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وكذا إعادة الدخول في اتفاقية باريس للمناخ، والتي خرجت منها الولايات المتحدة بالفعل في 4 نوفمبر 2020، أي بعد 24 ساعة فقط من يوم بدء الانتخابات الرئاسية الأمريكية.

وبجانب خطورة ما وصل له الوضع الداخلي في الولايات المتحدة فإن الولايات المتحدة تواجه تحديات مهمة في منطقة الشرق الأوسط **كالآتي:**

(1) **موقف الاتفاقية النووية مع إيران:**

برغم احتمالات عودة الإدارة الأمريكية الجديدة إلى ما قبل مايو 2018 وهو التاريخ الذي أعلن فيه ترامب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية، إلا أن هناك مشكلة تعد خطيرة والتي أدت لها سياسات ترامب الخاطئة تجاه إيران، وهي أن إيران قد صعدت من قدرات مشروعها النووي كرد فعل داخلي تجاه سياسات ترامب. فمن يضمن قدرات المشروع النووي الإيراني النووي اليوم مقارنة بقدرات نفس المشروع قبل عامين ونصف العام؟ قد يكون من حق إيران أن تكون دولة قوية

ومستقرة ولكن إذا امتلكت سلاحًا نوويًا أو تعاظمت قدراتها النووية فمن الضامن لمستقبل استقرار المنطقة؟ من جانب آخر، لم يعد البرنامج النووي الإيراني وحده ما يهدد إسرائيل ودول الخليج، فهناك إجماع من السعودية وإسرائيل أن ترسانة الصواريخ الإيرانية أصبحت تشكل تهديدًا خطيرًا، خاصة بعد تنفيذ هجمات صاروخية دقيقة على منشآت النفط السعودية في 14 سبتمبر 2019. فضلًا عن تصريح روحاني أن برنامج الصواريخ الباليستية والقضايا الإقليمية غير قابلة للتفاوض.

(2) المناورات السياسية والأمنية التركية في المنطقة:

اعتادت الولايات المتحدة أن تعتبر تركيا الحليف الاستراتيجي الأهم في مواجهة روسيا وضبط الإيقاع بين إيران وإسرائيل والخليج في منطقة الشرق الأوسط. اليوم ترى الولايات المتحدة تركيا تناور بين علاقاتها مع كل من الولايات المتحدة والناتو وأوروبا من جانب وروسيا من جانب آخر، مستغلة موقعها الجيوستراتيجي المسيطر على مضيقي البوسفور والدردنيل التركيين والذي يسعى كلا الطرفين الشرقي والغربي لاستقطابها في صفه.

(3) أزمة ضم إسرائيل للمستوطنات:

رغم أن الحزب الديمقراطي وتحديدًا بايدن لم يكن مع قيام إسرائيل بضم المستوطنات الفلسطينية لها ولا نقل السفارة الأمريكية للقدس، إلا أنه سيكون من الصعب التراجع عن التطورات التي أنشأتها إدارة ترامپ في هذا الصدد. الأمر الذي سيدعو بايدن لإعادة النظر في حل القضية الفلسطينية ربما بعيدًا عن صفقة القرن.

(4) موقف الأزمة السورية وتردي الأحوال السياسية والاقتصادية والأمنية في لبنان:

تواجه الولايات المتحدة في 2021 موقفًا صعبًا في سوريا، فما زال بشار الأسد مسيطرًا على الموقف، كما أن المعسكر الغربي وقواته على الأرض سواء من الولايات المتحدة أو دول أوروبا المشاركة، تعد أقل نفوذًا من نظيرها الروسي، فبسبب الأخطاء الأمريكية خاصة خلال فترة ترامپ، توغلت تركيا في سوريا وعلى

حدود العراق، وتمكنت روسيا من ممارسة سياسة الاحتواء للقوى الإقليمية الأهم المتنافسة في سوريا (تركيا وإيران وإسرائيل) وبما يحقق المصالح الروسية وتمكين روسيا من توسيع نفوذها في سوريا، وهو ما عجزت على تنفيذه إدارتا أوباما وترامب. إلا أن الإدارة الأمريكية الجديدة ستوازن الموقف بالاستفادة من القوات المتواجدة حاليًا على الأراضي السورية لاستمرار الضغط على النظام السوري.

كما أن المواقف السياسية والاقتصادية والأمنية في لبنان تعتمد إلى حد كبير على طبيعة العلاقات المستقبلية بين الولايات المتحدة وإيران، فما زالت إيران لديها نفوذ قوي في لبنان وتسيطر إلى حد كبير على القرار السياسي وعلى الوضع الأمني اللبناني، وهو ما يعضده بقاء بشار الأسد في الحكم في سوريا، وبما يؤثر على المصالح الأمريكية واستراتيجيتها بشكل مباشر في منطقة الشرق الأوسط.

(5) **أزمتا اليمن وليبيا:**

تواجه الولايات المتحدة معضلة كبيرة بسبب الأزمات الحالية في المنطقة. وتتلخص المعضلة هنا في تقليص التواجد العسكري الأمريكي وفي الوقت نفسه ضرورة عدم إتاحة الفرصة لروسيا والصين لتوسيع نفوذهما في البلدين بأي شكل. فمن المرجح أن الولايات المتحدة ستقلص من تدخلها في قضايا الدول بمناطق الاهتمام من خلال مكافحة الإرهاب ومحاربة الحكومات الديكتاتورية وغيرها من أمور، كخطوة للتحول إلى التركيز على التنافس العالمي في مناطق موارد النمو الاقتصادي. فالإرهاب مستمر طالما جذوره باقية، والولايات المتحدة مهما كانت قوتها الاقتصادية عليها القيام بتحديد الأولويات.

سيجعل ذلك الولايات المتحدة تستمر على العقيدة "الواقعية" من خلال مبدأ "القيادة من الخلف" في مناطق الصراعات والتي ينتشر فيها الإرهاب، على أن تقوم الإدارات المتعاقبة بتشجيع الجهات الفاعلة المحلية والإقليمية على تحمل المسؤوليات الأمنية في داخل بلادها ومحيطها الإقليمي، مع تدخل واشنطن من حين لآخر فقط حيث تعتبر منطقة الشرق الأوسط مهمة استراتيجيًا للولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، ستعمل الولايات المتحدة بكل قوة سواء من خلال

المناورات السياسية والدبلوماسية أو من خلال الضغوط الاقتصادية والسياسية أن تمنع الصين وروسيا من ممارسة نفوذها في تلك المناطق.

(6) تراجع الثقة العربية في الولايات المتحدة:

أثر كل ما سبق بشكل سلبي على درجة ثقة الدول العربية في الولايات المتحدة. ناهيك عن عدم ثقة العرب في سياسات الحزب الديمقراطي تجاههم في الأساس، نجد العديد من الدول العربية بما فيها السلطة الفلسطينية بشقيها لا تثق في الجمهوريين، فقد استمرت الولايات المتحدة في عهد ترامپ على خطوط حمراء لا ينبغي تجاوزها، أهمها أمن إسرائيل والسيطرة على النفط الخليجي. بصورة أكثر تفصيلًا، العرب بشكل عام يرون أن الولايات المتحدة خلال فترة ترامپ ورغم دعمه الدائم لبعض الزعماء العرب، لم يحقق لحلفائه الخليجيين ومصر شيئًا مقارنة بما حققه لحليفه الأهم إسرائيل، كـ (ضم المستوطنات بالأراضي الفلسطينية إسرائيل – ونقل السفارة الأمريكية للقدس - وتطبيع العلاقات بين بعض الدول العربية وإسرائيل – وضم الجولان لسوريا لتكون تحت السيادة الإسرائيلية) وأمور أخرى. كما ينظر العرب لـ "بايدن" والديمقراطيين على أنهم يمثلون دولة تدعي القيم والأخلاقيات ولكنها مزدوجة المعايير وتستغل حقوق الإنسان والحريات كورقة ضغط على حساب ثوابت وطنية أخرى مهمة، فقط وبما يحقق المصالح الأمريكية.

(7) إمكانية العودة للتوازن بين القيم والمصالح الأمريكية:

اعتاد الديمقراطيون الدفاع عن القيم الأمريكية في مناطق استراتيجياتها خاصة الشرق الأوسط، ورغم أن أوباما كان مع ثورات الربيع العربي إلا أن جو بايدن وهيلاري كلينتون كانا مختلفين معه حيث كانا يريان أن نجاح الثورات العربية وخاصة في مصر وسقوط نظام مبارك الذي اعتاد حفظ التوازن السياسي في المنطقة سيؤثر بشدة على المصالح الأمريكية. في المقابل انحاز ترامپ للمصلحة الأمريكية بشدة دون أي اعتبار للقيم الأمريكية ومنها الديمقراطية والحريات وغيرها من أمور. ومن ثم أعتقد أن بايدن سيواجه مشكلة العودة للتوازن بين

القيم والمصالح الأمريكية، حيث اعتاد ترامب تقديم الدعم التام لبعض الزعماء العرب من منظور المصلحة الأمريكية الصرف.

(8) إمكانية استعادة السيادة الأمريكية أمام منافسيها الأهم (الصين وروسيا):

من الواضح أن السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل ودول الخليج العربي قد سمحت بتسرب النفوذ الروسي خاصة في سوريا وتجاه تركيا وإيران، وكذا هيأت الظروف الملائمة للصين لممارسة أدوار عسكرية وسياسية جديدة عليها في المنطقة، كالمناورات العسكرية المشتركة مع روسيا وإيران وإطلاق منصة الحوار المفتوح بين دول الخليج وإيران على أساس الاتفاقية النووية. ساعد على هذا أيضًا الحصانة التي تضمنها الولايات المتحدة لإسرائيل كطموح الهيمنة، والترسانة النووية، الأمر الذي قلل من مصداقية واشنطن مع اللاعبين الإقليميين الآخرين وجعلها عرضة للهجمات من قبل المنافسين.

الأمر الذي قد يوجب على إدارة بايدن الآتي:

أ - إعداد استراتيجية شاملة جديدة لتقويض منافسيها (الصين وروسبا في المنطقة)، وذلك من خلال محاولة كسر شوكة روسيا في الشرق الأوسط بكل السبل، حيث إن الولايات المتحدة تعلم أن الصين تعتمد بشكل كبير على روسيا في منطقة الشرق الأوسط لخبراتها وممارساتها في أزمات المنطقة.

ب- ومن جانب آخر ستعمل الولايات المتحدة على استعادة حلفائها الدائمين لصفها بشكل مطلق خاصة تركيا والخليج ومصر. ولكن قد يلجأ بايدن إلى إعادة النظر في سياسات بلاده تجاه السعودية وإسرائيل تحديدًا، إلا أن اللوبي اليهودي المتحكم في رؤوس الأموال بالولايات المتحدة سيعوق من تحقيق ذلك.

جـ- لن تتخلى الولايات المتحدة عن علاقاتها الاستراتيجية مع مصر لموقعها الجيوستراتيجي وكونها الضامن الرئيس لحرية الملاحة البحرية في قناة السويس، كما أنها ما زالت ذات ارتباط قوي بمعظم دول الخليج العربي.

د - كذلك لن تضحي الولايات المتحدة بأي شكل من الأشكال بعلاقاتها مع تركيا وليس (أردوغان)، فالولايات المتحدة تحتاج إلى الموقع التركي ذي الأهمية الاستراتيجية الكبيرة في مواجهة روسيا الاتحادية.

رابعًا: التحول المتوقع في السياسات الإقليمية بالمنطقة العربية:

ستتأثر الطبيعة الجيوسياسية لإقليمي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما ستتأثر أهم التحالفات والشراكات الإقليمية، خاصة مجلس التعاون الخليجي ومنها دول مبادرة إسطنبول للتعاون، كما ستتأثر دول الحوار المتوسطي مع الناتو. ولذا، بخلاف الموقف العالمي، من الصعب أن يتم وضع تصور مستقبلي لشكل المنطقة العربية والتحولات السياسية بها إلا لسنوات قليلة لا تتخطى خمس سنوات.

(1) الاستقطاب مقابل التعددية في المنطقة العربية:[1]

ستدعم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية على مدى السنوات القادمة استمرار تمكين الهويات الطائفية والعرقية والقبلية والأيديولوجية. وقد يؤدي ذلك إلى موجة جديدة من الثورات العربية على غرار مصر وتونس، والذي قد يصل لحالات الصراع الداخلي، حيث عملت القوى الإقليمية على إثارة الخلافات لجني المزيد من الفوائد، كازدهار الصناعة والاقتصاد في بعض هذه القوى الإقليمية والعالمية.

من المتوقع أيضًا مع بدء العقد القادم أن تتم تجزئة المعسكر الإسلامي، الذي يضم الدول الإسلامية، مما يؤدي إلى معسكرات إسلامية أخرى في الشرق الأقصى وآسيا الوسطى، بالإضافة إلى إفريقيا، للتنافس مع المعسكر الإسلامي بقيادة السعودية. وبالتالي، لن تقتصر المنافسة على المواجهة بين الشيعة والسنة، ولكننا نتوقع أيضًا صراعات السلطة المتزايدة داخل المعسكرات السياسية الدينية السنية (تركيا - السعودية وسنغافورة ونيجيريا وإندونيسيا).

1- نتائج لقاء المؤلف مع عقيد/ جانيز أوربانك، رئيس الفرقة العسكرية التابع لهيئة القيادة العسكرية بالاتحاد الأوروبي، مقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل عقب قيام المؤلف بإلقاء محاضرتين أمام أعضاء هيئة قيادة المكتب العسكري للاتحاد الأوروبي، وأمام دراسي دورة القادة والأركان بالأكاديمية العسكرية الملكية العليا ببروكسل حول التطورات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، 17 سبتمبر 2019.

وسيكون هناك انقسام آخر بين الدول التي تعلن دعمها للإسلام المعتدل، مع الوضع في الاعتبار أن السعودية ومصر والإمارات تتهم قطر بتمويل الخلايا المتطرفة.[1]

(2) الحروب بالوكالة والاحتجاجات الداخلية:

سيستمر الصراع بالوكالة بين السعودية وإيران، في الوقت الذي تعتمد فيه إيران على قدراتها الذاتية ودعم حذر من الصين وروسيا، فإن السعودية تعتمد على الدعم الأمريكي مع الاقتراب من الصين. وستستمر واشنطن في تصعيد الضغط على إيران باستخدام أوروبا كنقطة انطلاق لفرض مزيد من العقوبات على طهران، ومن المحتمل أن تفكر إيران في التحركات المستقبلية باستخدام وكلائها على غرار الهجوم على منشآت النفط التابعة لأرامكو في بقيق وخريص.[2] وسيستمر عدم الاستقرار السياسي ببعض دول الشرق الأوسط، حيث تستمر الاحتجاجات وتأجيج المظاهرات لتشمل إيران وتركيا ومصر والجزائر والبحرين. ومن المرجح أن تحاول طهران إجبار حلفائها على تقديم بعض التنازلات، وسيتطلب ذلك جهود الحرس الثوري الإيراني للتدخل، حيث يستغل الحرس الثوري الإيراني أزمة فيروس كورونا كورقة ضغط ضد حكومة روحاني ارتباطًا بفشل الحكومة في التصدي لتفشي الفيروس وعدم قدرتها على منع انتشاره لحين الانتخابات الرئاسية القادمة في إيران في يونيو 2021، إلا أن الضغوط الخارجية والتحديات الداخلية ستحد من قوة إيران، خاصة مع انتخاب رئيس وزراء جديد للعراق، "مصطفى الكاظمي"، يبدو ذا توجهات مخالفة لما اعتادته طهران منذ سقوط صدام حسين.

وسوف تؤثر الاتجاهات الاقتصادية العالمية على السياسة الداخلية لدول المنطقة، كما ستؤثر صراعات القوة الإقليمية على النزاعات العالقة في سوريا واليمن والعراق وليبيا. من نواحٍ عديدة، ترتبط هذه الديناميات وتغذي بعضها بعضًا.

1- نتائج اللقاء مع عقيد أ.ح. أيريك ميتشيل ملحق الدفاع البلجيكي بمجلس التعاون الخليجي، في أبو ظبي، 30/11/2020.

2- Middle East Institute, 2020 Middle East preview: Uncertainty, turbulence, and escalation with Iran, 6/01/2020.

ومع ذلك، يجب أخذ الأدلة على زيادة الاتصال بروسيا والصين من قبل دول مثل تركيا ومصر والأردن والسعودية والإمارات في سياق فك الارتباط الأمريكي من المنطقة، والذي بدأ خلال إدارة أوباما، والقلق بشأن السياسة الخارجية الفوضوية غير المنظمة لإدارة ترامب، بل وإسرائيل التي كونت شراكات مع الصين ومصالح متبادلة مع روسيا. علاوة على ذلك، ومع إعلان الإدارة الأمريكية عن "صفقة القرن" خلال عام 2019 تزايدت حدة النفور العربي والعالمي من السياسات الأمريكية. لذلك، ستشهد المنطقة تظاهرات في عدد من البلدان، ولكن دون إطار تنظيمي لإحداث تغيير في النظام. بجانب ذلك، ستتفاقم الظروف الاقتصادية، مما يؤدي لمزيد من التوترات.

(3) **التطورات السياسية والأمنية للقوى الإقليمية والدول الفاعلة بالمنطقة:**

مع تضارب مبادئ القوى العظمى، ستخضع المنطقة لخطر كبير من الصراع في مجالات النفوذ بين إسرائيل وتركيا وإيران والقوى الإقليمية الصاعدة والفاعلة الأخرى التي تسعى إلى لعب دور محوري في الشؤون المحلية والعالمية، في محاولة لتشكيل إقليم متعدد الأقطاب. الأمر الذي سيزيد من تفاعل القوى الإقليمية والدول الفاعلة بالمنطقة في صراعات على المصالح.

أ - إسرائيل:

سيتم تحديد بعض الاتجاهات الجيوسياسية الهامة في المنطقة خاصة بعد فوز بنيامين نتنياهو في الانتخابات، حيث بدأ في إجراءات ضم غور الأردن إلى إسرائيل،[1] مما يؤثر سلبًا على العلاقات الإسرائيلية/ الأردنية، حيث تنتهك هذه الخطوة شروط أوسلو[2] واتفاقيات وادي عربة. وسيشعر الأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية بالتهميش من قبل دول عربية. علاوة على ذلك، ستأخذ إسرائيل على محمل الجدّ التقسيم الإيراني في منطقة الخليج (الأنشطة المتزايدة للقوات البحرية الإيرانية) وحزب الله في لبنان بسبب إحجام الإدارة الأمريكية عن القيام بعمل عسكري ضد القوات الإيرانية لأن

1- سبوتنيك، بعد اتفاق غانتس ونتنياهو على ضم غور الأردن... كيف تتحرك فلسطين؟ 8 أبريل 2020.

2- CNN, The Oslo Accord Fast Facts, 4 September 2019.

حزب الله سيتصرف حتى إذا نفذ مناوشات محدودة من شأنها أن تؤدي إلى اختطاف بعض الجنود الإسرائيليين للحصول على مزيد من التنازلات السياسية والعسكرية من كل من الأمريكيين والإسرائيليين.

وستعمل إسرائيل جاهدة على تطبيع العلاقات مع باقي دول الخليج العربي ودول شمال إفريقيا، خاصة أن إسرائيل تعتبر التطبيع مع جميع الدول العربية هدفًا استراتيجيًا خلال العقد القادم، وترى أن البدء الحالي مع الإمارات والبحرين والسودان والمغرب سيكون له مردود إيجابي كبير على الصعيد الداخلي لإسرائيل وعلى الصعيد الإقليمي أيضًا. حيث سيتيح الفرصة لها لخلق أسواق سلاح إسرائيلي كبير في المنطقة العربية، فضلًا عن أن نجاح إسرائيل في التطبيع مع دول مثل سلطنة عُمان وقطر سيقلب الموازين ضد إيران.

ب- تركيا:

هناك ثلاثة مظاهر رئيسة تشير لمساعي تركيا للهيمنة الإقليمية وبما يدعم خطة "الوطن الأزرق"، الأول: محاولات تركيا للسيطرة على مكامن النفط والغاز المحيطة، والثاني: دعم تركيا السياسي للحكومات الموالية بدول المنطقة. والثالث: إنشاء قواعد عسكرية، وتدريب القوات العسكرية التي ستقف إلى جانبها، حيث أنشأت تركيا قواعد عسكرية وبحرية في قطر والصومال، وتطمح لإنشاء قواعد جديدة في ليبيا والسودان، فضلًا عن تدريب الجنود وتوريد الأسلحة والذخيرة وغيرها من أشكال الدعم العسكري. الأمر الذي قد يزيد مستقبلًا من نفوذ تركيا في الشؤون الإقليمية.

وستواصل تركيا لعب سياسة خارجية ماكرة مزدوجة بين المعسكرين الغربي والشرقي لتأمين مصالحها الوطنية محليًا وخارجيًا. سيواصل أردوغان سياسته القمعية ضد أي دولة كردية على الحدود مع تركيا، حيث سيكون لهذا تطورات سياسية إشكالية. ومع ذلك، فإن المشهد السياسي في تركيا سيكون حرجًا للغاية مع مرشح حزب الشعب الجمهوري إكرام إمام أوغلو وعلي باباكان (الذي كان رئيسًا للوزراء سابقًا) ورئيس الوزراء السابق أحمد

داود أوغلو الذين سيرشحون أنفسهم للانتخابات الرئاسية ضد أردوغان عام 2024.[1]

يلعب أردوغان مع القوى الدولية والإقليمية كافة بالشكل الذي يحقق مصالح بلاده وأهداف حزبه. إلا أنه حذر عند التعامل مع روسيا، ومع التقارب والخلافات بين البلدين لن تسمح روسيا بخسارة تركيا في الفترة القادمة، حيث تهدف روسيا لتكثيف التعاون بين موسكو وأنقرة لتشكيل تحالف يحد من الفرص الغربية، وليكون لروسيا اليد العليا في الشؤون الإقليمية بالمنطقة.

وكما يستفيد من روسيا، يحاول أيضًا أردوغان أن يستفيد من إيران خاصة في مجال الطاقة، في ظروف العقوبات المفروضة على طهران. بالنسبة لسوريا والعراق، يسعى أردوغان لمواصلة الضغط من أجل إنشاء مناطق عازلة لإبقاء حدوده واضحة وإبعاد الأكراد عن الحدود التركية. وبموافقة البرلمان التركي على إرسال قوات إلى ليبيا لدعم رئيس حكومة الوفاق فايز السراج، يسعى الأتراك إلى عدم فقدان قاعدتهم النهائية في شمال إفريقيا لقوى إقليمية أخرى، معتبرين أن فقدان الوجود يعني فقدان النفوذ. علاوة على ذلك، توضح تركيا أنها مستعدة للخطوة ضد الولايات المتحدة ولعب الألعاب الجيوسياسية الخاصة بها بحرية واستقلالية. إلى جانب ذلك، أوضحت أنقرة أنها مستعدة للعب دور "أكبر" وأكثر أهمية في الشؤون الإقليمية أكثر من أي وقت مضى.

وبالنسبة لعلاقات تركيا (عضو الناتو) مع أوروبا، نجد أن علاقات تركيا بأوروبا تزداد سوءًا فضلًا عن أن عضوية تركيا بالناتو تتعرض للتهديد مع تفاقم مشاكل اللاجئين والتحركات التركية التي تتعارض مع مصالح أوروبا والناتو.

1- Financial Times, Turkey: old friends threaten Recep Tayyip Erdogan's reign, 25/12/2019.



ج- إيران:

أدى إسقاط الطائرة الأوكرانية بواسطة القوات الإيرانية[1] إلى فقد إيران لموقفها القوي نسبيًا الذي اكتسبته طهران بعد مقتل قاسم سليماني الذي اعتبر قتله انتهاكًا للقانون الدولي.

مع إسقاط الطائرة، فقدت إيران الذرائع للعمل ضد أي استفزازات عسكرية من دول أخرى، خوفًا من الغضب الدولي. وأشارت نتائج الانتخابات البرلمانية إلى عودة مجموعة أكثر محافظة وتشددًا إلى البرلمان لتشكيل الأغلبية. ومن المتوقع أن تزيد المظاهرات والاحتجاجات ليس فقط ضد النظام ولكن أيضًا ضد نخبه السياسية والحرس الثوري الذين يسيطرون في الغالب على اقتصاد البلاد. من ناحية أخرى، قد يتم التدخل لاستغلال الثغرة الناشئة بين حكومة روحاني والحرس الثوري الإيراني سعيًا لخروج مظاهرات مؤيدة للحكومة، مما قد يؤدي حالة حدوثه إلى تصعيد بين الأطراف الإيرانية.[2]

1- بي بي سي، الطائرة الأوكرانية: إيران تتعهد بمحاسبة المسؤولين عن الضربة "غير المتعمدة"، 11 يناير 2020.

2- بي بي سي، الانتخابات الإيرانية.. هل انتهى التيار الإصلاحي؟ 17 فبراير 2020.

إلا أنه وفي الوقت نفسه، ستستمر إيران في استغلال أي فرصة تراها مناسبة لزعزعة الاستقرار الداخلي بالدول الخليجية المناوئة لها خاصة البحرين، وذلك عن طريق دعمها للاضطراب الطائفي والمكون الشيعي في المملكة البحرينية، مما قد يدفع السعودية إلى اتخاذ إجراءات فورية كالتي اتخذتها من قبل مع تداعيات الثورات العربية عام 2011، بإرسال قوات عسكرية للبحرين للمساهمة في حفظ الأمن والاستقرار هناك، إلى جانب بدء مفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين البلدين في محاولة من المملكة للتأكيد على أن البحرين دولة مستقلة غير تابعة لأحد.[1] ومن غير المحتمل أن تحقق طهران وواشنطن تقدمًا سريعًا، مثل إزالة جميع العقوبات الواقعة على إيران. في كل الأحوال، سيستمر ضغط العقوبات في تشكيل سياسات الجمهورية الإسلامية في الداخل والخارج، وسيؤدي فشل طهران في حماية سكانها الضعفاء من العقوبات القاسية إلى مزيد من الاضطرابات والعنف وتآكل شرعية النظام الإيراني. لقد استهدفت العقوبات تقويض سياسات النظام الحاكم في المقام الأول، ومن غير المحتمل أن يتغير هذا خلال عام أو عامين إذا لم تكن هناك تحسينات في الظروف الاقتصادية الإيرانية وتغيير جذري في سياسة الإدارة الأمريكية تجاه إيران.

د - الدول العربية الفاعلة:

مثل العام 2020 بداية العد التنازلي لتنفيذ برامج الإصلاح في دول الخليج العربي بناءً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة (برنامج الأمم المتحدة للتنمية)، وتعتمد كل هذه البرامج على استقرار منطقة الخليج، وبلا شك فإن أي حرب إقليمية ستدمر كل هذه الخطط والمشاريع. ومن ثم، ليس محتملًا قيام أي دولة خليجية بتنفيذ عمل عسكري مباشر ضد إيران، وإن حدث ذلك فلا يتوقع أن تكون الإمارات طرفًا بسهولة، بل ربما تتحول لعنصر تهدئة.

وتركز الإمارات على استضافة معرض إكسبو العالمي 2020 والذي تأجل إلى

1- دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم 7، الملف رقم 448/1037/5 ج2: وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ 7/12/1954.

أكتوبر عام 2021 بسبب أزمة فيروس كورونا.[1] واستضافت السعودية قمة G20 في مدينة الخُبَر بمجمع أرامكو الذي تعتبره السعودية ملعبًا مهمًّا للترويج له وتحديثه في إطار رؤية 2030.

وعلى التوازي، ورغم بوادر المصالحة بين السعودية وقطر ومشاركة مصر والإمارات والبحرين في القمة الخليجية الحادية والأربعين المقرر انعقادها في الرياض في 05 يناير 2021، إلا أن الإمارات ومصر لم تظهرا أي مؤشرات تشير لتأكيد نيتهما للمصالحة قبل المؤتمر. وتشير التوقعات أن المقاطعة الخليجية مع قطر ستحتاج إلى تنازلات حقيقية من أي من الأطراف حتى يمكن انتهاؤها ورأب الصدع بين دول رباعي المقاطعة وقطر، في مقابل أن قطر تلوح باستحقاق حكم المحكمة الدولية بتعويضات تفوق الخمس مليارات دولار لخسائر شركة الطيران القطرية جراء غلق الأجواء السعودية أمامها، كما أن الولايات المتحدة تحاول الحد من الأموال التي تدرها قطر على إيران نتيجة استخدام أجوائها والتي تتخطى مئة مليون دولار سنويًّا، الأمر الذي يخفف من وقع العقوبات الأمريكية على إيران.

وستستمر مصر في جهودها في أعمال التنمية والتطوير والإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية بكثافة رغم أزمة فيروس كورونا، كما تستمر في إجراءات مكافحة الإرهاب في الداخل. وستزيد مصر من تعاونها مع السعودية والإمارات في مواجهة الإسلام السياسي. وستستمر مصر في جهودها لاستقرار الموقف في الداخل الليبي لصالح الأمن القومي المصري والليبي، كما ستستمر في مفاوضاتها مع إثيوبيا في محاولة لإيجاد حل سلمي بشأن مشكلة المياه.

بالنظر إلى قطر، تشير التطورات الإقليمية إلى أنها تسير بحذر في خطوات المصالحة، كما أنها داومت على محاولة الاقتراب من إيران، الأمر الذي (حالة استمراره وتناميه) يأتي على حساب السعودية والإمارات والبحرين، حيث

1- الإمارات العربية المتحدة، إكسبو 2020 دبي، الدول أعضاء المكتب الدولي للمعارض تؤكد تأجيل إكسبو 2020 لمدة عام.

كانت تستهدف قطر لأن تكون مركزًا تجاريًا بديلًا حالة تصعيد الأزمة الإيرانية، الأمر الذي يقل احتمالاته مع تولي بايدن مقاليد حكم الولايات المتحدة.

كما تعقد قطر آمالًا كبيرة على انعقاد بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 على أرضها، الأمر الذي سيعيد ارتباطها بالإمارات، حيث هناك اتفاق على استغلال فنادق الإمارات (والتي تتمتع بحرية كبيرة في الخدمة مقارنة بالسعودية) في استقبال عدد كبير من المشجعين القادمين من جميع أنحاء العالم، وكذا تذكرة طيران يومية إلى قطر والعودة بأسعار رمزية.

المبحث الثالث

التأثيرات المتوقعة على الأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط

ستواجه الحكومات والمؤسسات تحديات كبيرة، حيث يخضع النظام العالمي والاتجاهات العالمية لعملية إعادة هيكلة رئيسة. من المتوقع أن تواجه بعض الدول العربية توترات متصاعدة مع تصاعد أنواع الإرهاب وقدرة الجهات الفاعلة القوية وغير المتماثلة وغير الحكومية على التأثير سلبًا على النظام العالمي وتوازن القوى العالمي. علاوة على ذلك، فإن العقد الاجتماعي بين مجتمعات وحكومات بعض الدول العربية قد يتعرض للانهيار والفشل حيث سيطلب الناس المزيد من تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية، والأمن والازدهار (في وقت تتصاعد فيه الشعبوية في الغرب)، مما يهدد النظام العالمي بأكمله. إن تزايد التوتر بين النخب الحاكمة والمواطنين قد يعيد تشكيل المنطقة جيوسياسيًا.

على صعيد آخر، فإن استمرار النزاعات وغياب إصلاحات سياسية واقتصادية فعالة ستزيد حدة الفقر، حيث من غير المتوقع أن تعود أسعار النفط إلى مستويات الطفرة النفطية، مما يجبر الحكومات على الحد من المدفوعات النقدية والإعانات. ومن المرجح أن تصبح وسائل التواصل الاجتماعي مصدرًا رئيسًا لتنسيق الأنشطة الثورية مرة أخرى، مما يجبر الحكومات على إغلاق الإنترنت كأداة لقمع حركات الاحتجاج. على الرغم من أخذ المعارضة العامة المتزايدة بعين الاعتبار، إلا أن هذه الإجراءات ستصبح أقل فاعلية وربما خطيرة وفي المقابل تؤدي إلى نتائج عكسية، مما يؤدي إلى انتفاضة مدنية أوسع نطاقًا.

خلال العقد القادم، سوف تمضي بعض أنظمة الحكم في المنطقة في مزيد من

الانقسام غير المعلن عن الأقليات، متجاهلة الكتل والنشطاء المعارضين.

وفي إطار تحديد التأثيرات المتوقعة على الأمن الإقليمي للمنطقة العربية، سيتم التعرض في هذا المبحث إلى التأثيرات المتوقعة على استراتيجيات الأنظمة العربية الحاكمة، وعلى مسارات الصراع بالمنطقة العربية.

أولًا: التأثيرات المتوقعة على استراتيجيات الحكومات العربية:

ستختلف استراتيجيات البقاء التي استخدمتها الأنظمة الحاكمة في العديد من بلدان المنطقة ووفقًا لنوع النظام. حيث هناك نوعان رئيسان للأنظمة الحاكمة بالمنطقة وهي الملكية والجمهورية. ستكون الملكيات (دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب والأردن) أقل عرضة للتهديدات الداخلية.[1] وبالتالي، وباستثناء الاضطرابات الإقليمية، من المرجح أن يستمر الاستقرار الملكي النسبي خلال العقد القادم على الأقل، خاصة أن بينها دولًا قامت بالعديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما أن هناك دولًا ملكية سبقت بوضع استراتيجيات اقتصادية واضحة المعالم، حيث ركزت فيها على المنتجات والصناعات غير النفطية، والاستثمارات الكبرى في الداخل والخارج، ونقل التكنولوجيا وغيرها من أمور كان لها الأثر على استقرارها السياسي، وهناك أبعاد سياسية هامة وضحها حسن براري الباحث الأردني بمعهد واشنطن، في دراسة بعنوان "مستقبل الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط: وجهات نظر الخبراء بشأن التطورات القادمة، صدام المصالح: الطعن السياسي وردود الدولة بعد الربيع العربي". **والتي يمكن توضيحها من خلال الآتي:**

ستتيح أربعة عوامل رئيسة للعديد من الممالك العربية تفادي تداعيات الثورات

1- Cause, F. Gregory, III. Kings for All Seasons: How the Middle East's Monarchies Survive the Arab Spring. Brookings Doha Center Analysis Paper 8, September. Brookings Doha Center, 2013.

العربية كالآتي:[1]

أ - **الأول:** سيتيح الموقف المالي القوي والعائد من المنتجات النفطية وغير النفطية لدول مجلس التعاون الخليجي اعتماد استراتيجيات سياسية فعالة لمنع المعارضة الجماهيرية.

ب- **الثاني:** لن تتمتع أي من المعارضة الداخلية في أي نظام ملكي إن وجدت -باستثناء البحرين- بدعم أي لاعبين خارجيين مهمين ومؤثرين.

ج- **الثالث:** شيدت الملكيات العربية تحالفات مع الغرب، الأمر الذي يساعدها بدوره على التصدي لأي نوع من أنواع التمرد أو الانقلاب الداخلي.

د - **الرابع:** من المرجح أن تطالب المعارضة الداخلية في أي نظام ملكي بالمنطقة بإصلاح سياسي بدلًا من الإطاحة بحكامها.

لذلك، فإن قدرة الملكيات على تجنب تأثيرات الثورات والحفاظ على السلطة مع التفاعل النسبي لمطالب الإصلاح الحقيقي تعد في متناول العوامل المذكورة أعلاه. ما دامت هذه العوامل الأربعة، أو بعضها، صامدة، فإن التغييرات الجذرية في نظام الحكم سيصعب تحقيقها، وبالتالي، فإن الهيكل الملكي سوف يسود لسنوات قادمة.

وفي الملكيات مثل الأردن والمغرب (والتي تفتقر لعوائد موارد النفط)، سيكون عليهم إدخال إصلاحات يتم إدارتها من أعلى، بالضبط كما تم تنفيذها خلال الثورات العربية عام 2011، فستكون المصادمات بين الشعوب والحكومات وليست بين الشعوب والممالك، حتى يتمكنوا من السيطرة على مسيرات الأمور من أعلى واستيعاب عناصر مختلفة في النظام السياسي.[2] في الواقع، في كل من الأردن والمغرب، لم تسعَ الأحزاب الإسلامية قط إلى إسقاط النظام. في

1- HOLMQUIST, Erika and RYDQVIST, John. The Future of Regional Security in the Middle East: Expert Perspectives on Coming Developments, BARARI, Hassan (PhD), Regime Strategies during the Next Decade, April 2016. PP. 48-50.

2- Barwig, Andrew. "The 'New Palace Guards': elections and elite in Morocco and Jordan," Middle East Journal 66.3 -2012.

المغرب، العلاقات بين النظام والإسلاميين تُعد تعاونية، بينما في الأردن تتراوح بين التعاوني والصدام، في بعض الحالات. رفض الملك عبد الله الثاني الخضوع للضغوط السعودية والمصرية لإعلان تنظيم الإخوان المسلمين منظمة إرهابية. أزعم أنه في السنوات العشر القادمة، سيواصل الإسلاميون في كل من الأردن والمغرب نفس نمط العمل من الداخل وبطريقة تدريجية. في الأردن، من المرجح أن يلجأ النظام الحاكم إلى تفتيت الحركة الإسلامية والقضاء على وجودها.

وستواجه البلدان التي يتعين عليها اعتماد نهج اقتصادي ليبرالي تحديًا حقيقيًّا، حيث لن يتمكن القطاع العام من استيعاب أجيال الشباب المتعلمين. إن عدم قدرة الأنظمة على تلبية احتياجات الأجيال الجديدة والصعوبات التي ستواجهها في محاولة الحفاظ على أسلوب حياتهم الحالي، ناهيك عن تحسين مستويات المعيشة، سيثير بلا شك أسئلة حول شرعية هذه الأنظمة الحاكمة في السنوات القادمة. على عكس الحالة في دول مجلس التعاون الخليجي، فإن ديناميات عدم الاستقرار في كل من المغرب والأردن ستستند بشكل رئيس إلى الظروف الاقتصادية المتدهورة. ومن المحتمل أن يكون أداء البلدين سيئًا في المجال الاقتصادي. في ظل هذه الظروف، ستظهر حركات احتجاجية أكثر قوة في المقدمة، وهو تطور قد يدفع النظامين إلى اختيار الحنكة السياسية في مزيج من الاستيعاب والتصدي، وفي الوقت نفسه ستعتمد على دعم الملكيات الخليجية.

وهناك ما يبرر التصنيف الذي يعتمد على نوع النظام الحاكم لثلاثة أسباب رئيسة، الأول: أن الأنظمة الملكية أكثر شرعية من نظيراتها الجمهورية. والثاني: عدم سعي حركات المعارضة إلى إسقاط الأنظمة الملكية الحاكمة. أما الثالث، فهو حقيقة أن العوامل الأربعة المذكورة سلفًا متوفرة في الملكيات، ولكن ليس بالضرورة في الأنظمة الجمهورية.

ومعروف أن السعودية أكثر قربًا بشكل نسبي لتنظيم الإخوان المسلمين، وذلك مقارنة بالإمارات، حيث اعتادت السعودية في السابق استقبال عناصر الإخوان المسلمين الهاربين من مصر إبان حكم الرئيس جمال عبد الناصر، كما أن خادم الحرمين الشريفين الحالي "الملك سلمان بن عبد العزيز" بدا أكثر قربًا لتنظيم

الإخوان في العهد الحالي مقارنة بسلفه الملك عبد الله. وخلال عهد العاهل السابق الملك عبد الله تصدت السعودية لتنظيم الإخوان المسلمين في مصر لمنعهم من تعزيز قوتهم، والسبب أن إيران بدأت في التواصل والتقرب للنظام الحاكم في مصر والمنتمي لتنظيم الإخوان المسلمين عقب الثورات العربية، الأمر الذي اعتبرته السعودية تهديدًا مباشرًا لمصالحها. ومن نفس المنطلق، بدأت مصر والحكومات المعادية للإخوان المسلمين في تحديد إيران على أنها تشكل تهديدًا لمصالحها.

ومنذ صعود الملك سلمان إلى العرش السعودي في فبراير 2015، بدأ في إعادة ضبط السياسة الخارجية السعودية، حيث بدأت الرياض تختار تقليل حدة التوتر مع الإسلام السياسي، الأمر الذي صاحبه ضغط من قطر والوضع السياسي والأمني المتدهور في اليمن. بعد سيطرة الحوثيين على صنعاء، فقد بدأت السعودية الضغط من أجل جبهة سنية موحدة ضد إيران ووكلائها الإقليميين.

على الرغم من أن دولًا عربية مختلفة تتبع استراتيجية سياسية مختلفة في التعامل مع تهديد الإسلام السياسي، إلا أن أغلبيتها ستستمر في الضغط على وتر خطورة الإسلاميين على الغرب ومن ثم، إقناع الغرب بدعم الأنظمة العربية الحاكمة في مواجهة هذا التهديد. تكشف مقابلة أجراها الصحفي الأمريكي "جيفري جولدبرج" مع الملك عبد الله الثاني حيث تعمد الملك عبد الله توضيح خطورة الموقف من رسالة فحواها "إما نحن أو الإسلاميون".[1] وما قصده عاهل السعودية الملك عبد الله بالإسلاميين هنا بالطبع تنظيمات الإسلام السياسي الطامحة في الحكم والمسلحة والمصنفة إرهابية. أما جولدبرج، فكان يرى الأمر بشكل مختلف، حيث كان يرى أن العاهل السعودي وباقي الأنظمة العربية المناوئة للإسلاميين سيستمرون في استخدام ورقة التنظيمات الإسلامية كاستراتيجية رئيسة لسببين من وجهة نظره: الأول، أن الإسلاميين هم القوى السياسية المنظمة والرائعة الوحيدة التي يمكن أن تكون بديلًا قابلًا للتطبيق، والثاني، أن أعداء الإسلاميين يسعون إلى شيطنتهم حتى لا يجدوا حليفًا في الغرب. وكأن جولدبرج

1- Goldberg, Jeffrey. "The modern king in the Arab Spring." The Atlantic, April 2013.

لم يعلم من قبل ما قامت به تنظيمات إرهابية مثل القاعدة في بلاده.

أما في الموقف المصري فرأى ظروفًا خاصة، حيث إن الأطراف المعارضة كافة في مصر، وتحديدًا الإسلاميين وأنصار نظام مبارك وبعض الحركات الليبرالية، جميعهم لا يثقون بعضهم في بعض على الإطلاق، الأمر الذي يجعل من نشوب ثورة أخرى في مصر أمرًا شبه مستحيل خلال الفترة القادمة، خاصة مع نجاح الحكومات المصرية المتعاقبة منذ يونيو 2013 في تعبئة الرأي العام المصري ضد عدو محدد هو الإرهاب، والمكون من تنظيمات إسلامية مسلحة صنفت إرهابية ولها علاقات بتنظيم القاعدة وداعش وتنظيم الإخوان المسلمين.

(4) استراتيجيات المعارضة:[1]

أ - استراتيجية المعارضة الأولى المحتملة تجاه أنظمة الحكم العربية:

كما أوضحت، أن دول مجلس التعاون الخليجي (باستثناء البحرين) لن تواجه أي نوع من المعارضة الشديدة التي يمكن أن تضغط على الأنظمة من أجل الإصلاح. لكن لا يمكن قول الشيء نفسه عن الملكيات الأخرى، مثل الأردن والمغرب، حيث قد يخلق الاقتصاد المتأرجح حسابات مختلفة إلى حد ما لجميع اللاعبين المشاركين في السياسة الداخلية لبلديهما (الأردن والمغرب). ونظرًا لأن حركات المعارضة في كل من المغرب والأردن لا تدعو إلى تغيير النظام، فمن المرجح أن تعمل من الداخل للتأثير على النتيجة المرجوة. ومع ذلك، فإن النقص المتوقع في التنمية الاقتصادية، إلى جانب خيبة الأمل من عدم وجود إصلاح سياسي حقيقي، سيؤدي بالتأكيد إلى إطلاق احتجاجات سلمية جديدة. لكن مع ذلك، سيكون من الصعب تسويق حركات المعارضة في كل من الأردن والمغرب، وبالتالي تزويد النظام بامتياز إدخال إصلاح محدود، لسحب البساط من تحت المعارضة.

باستثناء تونس، ستلجأ المعارضة في الدول الجمهورية الأخرى، وخاصة في مصر، إلى درجة محسوبة من النشاط، في شكل مظاهرات واعتصامات، وفي

1- سابق, BARARI, Hassan (PhD), FOI, PP. 50-52.

بعض الحالات عنف. وقد لا تتحكم حركات المعارضة في أتباعها، وبالتالي يمكن ملاحظة درجة من العنف. ولم يتضح بعد ما إذا كانت الانفجارات التي ضربت مصر مؤخرًا مرتبطة بالمعارضة، إلا أن تحقيقات مصرية أشارت إلى أنها ترتبط بتنظيم الإخوان المسلمين، وهو العنصر الوحيد ضمن المعارضة المصرية الذي يمكن أن يلجأ للعنف.

ستلجأ حركات المعارضة في كل من الملكيات والدول الجمهورية إلى المشاركة السياسية طالما أنها تعتبر وسيلة فعالة لإحداث تغيير سياسي، من منطلق أن فرصة اكتساب السلطة من خلال المشاركة السياسية يمكن أن تخلق الحافز للمشاركة، إلا أن تنظيم الإخوان المسلمين لن ينجح على الإطلاق في نيل هذه الفرصة في مصر. وفي الأردن، على سبيل المثال، فشلت المعارضة في تشكيل تحالف فعّال، وكانت مشوشة فيما بعد بالانقسامات حول موقفها فيما يتعلق بالثورة السورية. يستبعد بعض الخبراء إمكانية تشكيل تحالفات بين مجموعات المعارضة في المنطقة العربية. يقول "فرانشيسكو كافاتورتا"، أستاذ العلوم السياسية بجامعة "لافال" بكندا، بأنه "في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على عكس بعض الادعاءات، لا تحدث وحدة فعالة للمعارضة ويفترض أن هناك منافسة أكثر بكثير من التعاون بين جماعات المعارضة".[1] وهو ما يشير إلى ما حاولت توضيحه بشأن موقف المعارضة في مصر. في البند السابع بهذا المبحث. ورغم أن القوى الإسلامية الرئيسة في الأردن كانوا أعضاء في لجنة تنسيق أحزاب المعارضة الوطنية، والإخوان المسلمين في مصر كان لهم تاريخ في تشكيل تحالفات انتخابية مع الأحزاب العلمانية، ولا سيما حزب الوفد في فترات سابقة، كما نجحوا في تشكيل مجلس النواب المصري عقب ثورة يناير 2011،[2] إلا أن ذلك دليل على عدم نجاح تنظيم الإخوان المسلمين في الاندماج السياسي في نظامي الحكم في الأردن ومصر.

1- Cavatorta, Francesco. "Divided they stand, divided they fail: opposition politics in Morocco." Democratization 16.1 -2009.

2- Marsha Pripstein-Pousney, Marsha. "Multi-party elections in the Arab world: institutional engineering and oppositional strategies." Studies in Comparative International Development 36.4 -2002.

ومع ذلك، يجب التمييز حول الهدف النهائي لمختلف حركات المعارضة. في مصر، على سبيل المثال، كانت هناك العديد من الاختلافات حول طبيعة الدولة: الدولة الدينية مقابل الدولة المدنية. من الصعب القول إن الأزمة السياسية الحالية في مصر تتعلق بالديمقراطية. والواقع أن الأمر كله يتعلق بصراع على السلطة بين الإخوان المسلمين والأحزاب الإسلامية الأخرى وأحزاب المعارضة العلمانية من جهة، ورؤية القوات المسلحة تجاه هذه المعارضة من جهة أخرى. ووفقًا لـ"مارينا أوتاواي" الباحثة بمركز "وولدرو ويلسون" بواشنطن، "كانت استراتيجية الإخوان المسلمين في مصر هي استخدام الساحة الانتخابية، ليس بالضرورة لأنهم أكثر ديمقراطية ولكن لأنهم يمكنهم الفوز في الانتخابات".[1]

ب- استراتيجية المعارضة الثانية المحتملة تجاه أنظمة الحكم العربية:

الاستراتيجية الأخرى التي قد تستخدمها المعارضة قد تبدو في صورة الصبر والمتابعة "انتظر وانظر". هذا يعني أنه بدلًا من مواجهة النظام الحاكم وجهًا لوجه والتعرض لأي نوع من المخاطرة، يمكن لقوى المعارضة الاستفادة من فشل النظام في إدارة شؤون البلاد، مع شحن الرأي العام بشكل ممنهج ضده وصولًا للتسليم، أو شحن الجماهير الشعبية ضده. العوامل الأقوى التي يمكن أن تزود المعارضة بالذخيرة التي تشتد الحاجة إليها هي العاملان الاجتماعي والاقتصادي المترديان، أفضل أدواته وسائل التواصل الاجتماعي. على عكس الدول الغنية بالنفط، ستعاني دول أخرى من نقص التنمية الاقتصادية وتحدي البطالة والفقر. لهذا السبب، فإن اندلاع الحركات الاحتجاجية القادمة سيكون في تلك البلدان التي تحافظ على قبضتها القوية على السلطة، ولكنها فاشلة اقتصاديًا. في هذه البلدان، من غير المرجح أن تقنع أي درجة من "الأوتوقراطية المطورة" أو "نظام حكم الشخص الواحد" الجماهير بعدم النزول مرة أخرى إلى الشوارع بهدف إسقاط النظام.

1- OTTAWAY, Marina. Interview by Gwertzman, Bernard. "Egypt's struggle for power," Council on Foreign Relations, 5/12/2012.

ثانيًا: التأثيرات المتوقعة على بؤر الصراع بالمنطقة العربية

سيتم التعرض للمنطقة العربية من خلال ثلاث مناطق فرعية وهي: منطقة الهلال الخصيب، ومنطقة الخليج، ومنطقة شمال إفريقيا.

(1) الهلال الخصيب ويتضمن بلاد الشام والعراق:

سيستمر الاضطراب الداخلي في لبنان والعراق، إلا أن النظام العراقي سيلاقي دعمًا متزايدًا من الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية مع استمراره في سياساته الخارجية للحد من سيطرة إيران. ولن يكون هناك بديل للبنان سوى إعادة هيكلة بنيانها السياسي بعيدًا عن التقسيم الطائفي المعترف به. ويواجه العراق، مع التصعيد الأمريكي/ الإيراني، حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن الشديدين. حالة استمرار عدم الاستقرار في العراق ستولد العنف وربما عودة التنظيمات الإرهابية.

كما أن نجاح الأردن في عدم التأثر بالتوترات الإقليمية سيكون له تداعيات جيدة، فالدبلوماسية الأردنية تواصل السير في سياسة حبل مشدود في المنطقة، وفي الوقت نفسه تراقب عن كثب الفصائل المتطرفة وقيادة الجماعات الإرهابية التي تسعى لاستعادة سلطتها في المنطقة المحيطة بالأردن وعلى حدودها. وستتوتر العلاقات الثنائية الأردنية/ الإسرائيلية بسبب تعنت إسرائيل فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والقدس الشرقية وتوقع قيام الحكومة الإسرائيلية بضم غور الأردن، مما يشكل المزيد من الضغط على الفلسطينيين في هذه المنطقة للانتقال إلى الأردن، الأمر الذي يتسبب لها في أعباء ثقيلة.

وتعد **الأزمة السورية** أحد أهم بؤر الصراع في المنطقة وأكثرها تعقيدًا، فعقب قرار الانسحاب الأمريكي من سوريا، تمكنت تركيا من تنفيذ عمليات عسكرية في سوريا ضد الأكراد، آخرها نبع السلام، كما يواصل النظام السوري بالاشتراك مع حليفه الروسي غاراته الجوية على محافظة إدلب. الأمر الذي أدى لزيادة عدد اللاجئين إلى تركيا. لكن الحدود تبقى مغلقة لأن أنقرة لا ترغب في استقبال

لاجئين إضافيين، ويمكن تلخيص أهداف الأطراف في سوريا في **الآتي:**[1]

روسيا، ويمكن تلخيص أهدافها في استباق بوتين لنضوج تفاهمات تركية/ أمريكية قد تشكل ضغطًا عليه في سوريا، وبالتالي يسعى عبر الهجوم على مناطق نفوذ تركيا في إدلب إلى إضعاف أوراقها لتصبح بلا فائدة في أي تفاهمات أمريكية. وإلزام تركيا بقبول سوتشي جديد يأخذ في الاعتبار التحولات الميدانية والعسكرية، ومنها ضرورة سحب نقاط المراقبة التركية من المنطقة. والضغط باتجاه إلْزام قوى المعارضة السورية بقبول الوضع الميداني والعسكري الجديد وجرها إلى طاولة مفاوضات سياسية جديدة تلزم بقبول الحد الأدنى من الشروط الروسية. ومما سبق وبجانب قيام بوتين بتعيين "ألكسندر يفيموف" سفيرًا وممثلًا خاصًا له في سوريا،[2] والمعروف بدعمه لبشار الأسد منذ عمله سفيرًا بدولة الإمارات، استهدف بوتين عدة أمور أهمها،[3] أن روسيا تركز بشكل أكبر على العملية السياسية والقضايا المتعلقة بعد انتهاء الصراع واستقرار الدور العسكري الروسي. وقطع الطريق على سوريا أن يكون لها قناتا اتصال مع روسيا (وزارتا الخارجية والدفاع الروسيتان)، وبما يجبر دمشق على تجنب التلاعب بين الوزارتين، وقصر التعامل مع "يفيموف" بصفته القناة الأكثر تواصلًا ومباشرة وتأثيرًا، حيث يجنب ذلك أيضًا المزيد من البيروقراطية في تسيير الأمور العاجلة بين البلدين. وضبط السياسة الخارجية السورية وبما يوجه دمشق لإعطاء الأولوية لعلاقاتها السياسية والاقتصادية مع روسيا على علاقاتها مع إيران. كما ترسل هذه الخطوة رسالة إلى جميع الأطراف الفاعلة، بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وإسرائيل وإيران وتركيا، مفادها أن روسيا أصبحت أكثر مشاركة، وستكون هي الوحيدة التي تُستدعى في جميع التفاعلات في سوريا، بصفتها الدولة الأكثر نفوذًا في الداخل السوري. كما أن التواجد السياسي الروسي بقوة في سوريا، وبما يقلص فرص احتمالات تقسيم سوريا مستقبلًا. وكذا ضمان تحقيق هدف روسيا في الحصول على حصتها الكاملة من كعكة ما بعد الصراع.

1- مركز الإمارات للدراسات، التوتر الروسي التركي في شمال غرب سوريا: أسبابه واحتمالاته، سابق، 13/02/2020.

2- روسيا اليوم العربية، بوتين يعين سفير موسكو لدى دمشق ممثلًا خاصًا للرئيس الروسي لتطوير العلاقات مع سوريا، 25/05/2020.

3- نتائج حوار المؤلف عبر الإنترنت مع د. أمير ندا، محلل سياسي بمنظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 31 مايو 2020.

فضلًا عن إظهار أن روسيا أكثر استعدادًا لإعادة سوريا إلى نطاقها العربي حيث كان يفيموف سفير روسيا في دولة الإمارات لسنوات، وأحد المدافعين الرئيسين عن الأسد.

وتهدف **تركيا** في سوريا إلى حرمان الأكراد من الانفصال وإقامة دولة مستقلة. وفرض بعض الشروط على روسيا، وخاصة حينما يتعلق الأمر بمنطقة نفوذ جديدة على الشريط الحدودي شمال محافظة إدلب، بما يخلق اتصالًا بريًا يمتد من ريف حلب الشمالي، ومنطقة عفرين، وصولًا إلى أبعد ما يمكن غربًا. كما تهدف تركيا في سوريا إلى نقل الأزمة إلى داخل سوريا، عبر اتخاذ القرار بمنع عبور قوات النظام السوري لغرب الطرق الدولية، وتشكيل ما يشبه منطقة آمنة (عسكرية) عريضة واسعة في المنطقة، الأمر الذي قد يدفع روسيا إلى القبول بتشكيل منطقة آمنة على الشريط الحدودي.

كما تهدف **إيران** في سوريا إلى ترسيخ حضورها في سوريا لتعزيز جسرها البري المطمئن إلى لبنان. من خلال منع انهيار نظام الأسد، تسعى طهران إلى منع صعود الجماعات المتطرفة السنية والمناهضة للشيعة بشكل جذري في سوريا. تماشيًا مع تفضيل طهران لاستخدامات الوكلاء، وتتطلع إيران إلى إقامة وجود عسكري أو (شبه دائم) في سوريا لحماية مصالحها الإقليمية، والاحتفاظ بقدراتها الانتقامية للردع (ولا سيما الموجهة ضد إسرائيل) وحماية خطوطها اللوجستية لحزب الله.

ونجد أن **إسرائيل** تهدف في سوريا إلى إحباط جهود طهران في تدشين ممرها البري إلى لبنان وحزب الله. إسرائيل ليست مهتمة بتصعيد القتال في سوريا، لكنها لن تقبل بوجود ميليشيات إيرانية بالقرب من مرتفعات الجولان وترفض أي نوع من الوجود الإيراني الدائم في سوريا. وقد حدد نتنياهو أربعة خطوط حمراء لإسرائيل: إقامة وجود عسكري إيراني في سوريا، وعمليات إيرانية ضد إسرائيل من سوريا، ونقل أسلحة متطورة إلى لبنان عبر سوريا، وإنتاج مثل هذه الأسلحة في سوريا.

أما **الولايات المتحدة،**[1] فتهدف في سوريا إلى سحب تركيا من تفاهماتها مع روسيا، واستعادة التنسيق معها بشكل أكبر فيما يخصّ شمال غرب سوريا. كما تهدف الولايات المتحدة إلى إلهاء الروس في إدلب أطول وقت ممكن ليتسنى ترتيب إجراءاتهم شرق الفرات، ولإقناع الروس أنهم طرف مؤثر في أي مستقبل للصراع وتسويته في سوريا ويجب عدم تجاوزهم.

وتستمر الأطراف في محاولة تحقيق أهدافها المشار إليها، مما قد يؤدي لعدة سيناريوهات في الأزمة السورية **كالآتي:**[2]

أ - السيناريو الأول (استمرار تحالف سوتشي والاحتفاظ بسوريا دولة موحدة):

يستمر تواجد روسيا وتركيا وإيران في سوريا، حيث يسعى كل طرف لتحقيق أهدافه، مع سعي روسيا الدائم للاحتفاظ بأقصى حد ممكن من المرونة والتفاوض والمراجعة بين الأطراف، وبما لا يفشل شروط سوتشي/ أستانة أو أي اتفاقيات مستحدثة بين الأطراف. إحكام سيطرتها السياسية والعسكرية على سير الأمور في سوريا. الأمر الذي يبقي على سوريا موحدة بأحد احتمالين، الأول وهو البقاء على سوريا دولة واحدة بقيادة بشار الأسد، أما الثاني فيتلخص في الاحتفاظ بسوريا دولة موحدة بحكم فيدرالي في بلد مكون من عدة أقاليم. على صعيد آخر، الاستقرار النسبي في الموقف السوري في هذا السيناريو يعاون التحرك الإقليمي التالي لروسيا بعد سوريا تجاه إحدى ثلاث دول (ليبيا – مصر – العراق)، وتعد ليبيا الأكثر احتمالًا كوثبة تالية لروسيا.

ب- السيناريو الثاني (التسوية السياسية والانتقال السلمي للسلطة):

إضعاف الأسد على مدى السنوات القليلة المقبلة، حيث تقوم هيئة حكم

1- مركز الإمارات للدراسات، التوتر الروسي التركي في شمال غرب سوريا: أسبابه واحتمالاته، سابق.

2- نتائج نقاشات المؤلف خلال مقابلته مع د. يو كويزومي المتخصص في الشأن الروسي ومجموعة باحثين وخبراء يابانيين بمركز أبحاث العلوم والتكنولوجيا المتقدمة في جامعة طوكيو، وذلك أثناء مشاركة المؤلف في ندوة بعنوان "مستقبل الصراعات في الشرق الأوسط"، 05/04/2019، "مستقبل تنافس القوى في سوريا عقب الانسحاب العسكري الأمريكي".

انتقالية ذات سلطات تنفيذية كاملة بصياغة دستور جديد، يؤدي في النهاية إلى انتخابات تشرف عليها الأمم المتحدة. بناءً عليه يتم تشكيل حكومة ائتلافية ويكون لها تمثيل من جميع المكونات المختلفة (السنة والأكراد والعلويين والمسيحيين وما إلى ذلك). هذا النوع من التحول السياسي سيشجع ملايين اللاجئين على العودة، لإنشاء حكومة ائتلافية مثل حكومة لبنان.

ج- السيناريو الثالث (انهيار تحالف سوتشي/ أستانة وتصعيد العنف في سوريا):

بدأ التنافس غير المعلن بين روسيا وإيران في سوريا في التأثير على دمشق، وقد ظهر ذلك من خلال الاشتباكات بين الفئات الموالية للبلدين. فإيران تعتبر أن روسيا قد ضحت بالمصالح الإيرانية لقاء تنسيقها مع تركيا، وأنها لم تُعاقب إسرائيل جراء اعتداءاتها على إيران، كما أن تركيا وإسرائيل ستضغطان على فلاديمير بوتين لتحديد موقفه تجاه إيران، وبالتالي ستشعر إيران بالعزلة وهذا سيؤدي إلى تشدد مواقفها حيال سوريا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بشكل عام، وبالتالي إلى انهيار تحالف أستانة وتصاعد العنف في سوريا.

د - السيناريو الرابع (تقسيم سوريا)، ويعد السيناريو الأكثر خطورة:

مع استمرار إسرائيل في ضرب القوات الإيرانية في سوريا، ونظرًا لأن الاتفاق في الجنوب السوري لم يعد مجديًا، (حيث تقترب القوات التي تدعمها إيران من مرتفعات الجولان المُحتل لتصبح على تماس مع القوات الإسرائيلية، مما سيؤدي إلى تصاعد الهجمات الإسرائيلية، واحتمال عودة نشاط حزب الله للحدود الشمالية مع إسرائيل)، قد تدعم الولايات المتحدة الهجمات الإسرائيلية بالقيام بهجوم جوي على إيران، الذي سيؤدي بالمقابل لهجوم "حزب الله" على إسرائيل، وبالتالي اندفاع الولايات المتحدة بهجوم مباشر على إيران في إطار التصعيد الأمريكي في الخليج العربي ضدها، وضمن هذه التطورات سيزداد الموقف الروسي إحراجًا وصعوبة، خاصة مع عدم استقرار الموقف الليبي لصالحها. حيث من المحتمل بدء رسم خريطة تقسيم في سوريا

تعطي أجزاء من النفوذ لكل من تركيا وإسرائيل وإيران، حيث ستصر كل منها على وضع يدها علنًا على المناطق المسيطرة عليها في الداخل السوري. الأمر الذي يعد شديد الصعوبة والخطورة على الموقف الروسي بشكل عام.

(2) **منطقة الخليج العربي وبحر عمان:**

سينعكس الصراع الإقليمي بين السعودية وإيران على دول الخليج خاصة الكويت الواقعة بين نزاعات دول الخليج، وعلى سلطنة عمان، والتي ستواصل العمل كجسر بين طهران و(السعودية والإمارات) وأوروبا والولايات المتحدة، والعمل بنشاط مع الرياض لوضع حد للحرب في اليمن. ومع ذلك، يعتمد النجاح على مقدار الجهد الذي يمكن للسلطان "هيثم بن طارق" بذله لحل هذه التوترات الإقليمية: حرب اليمن والتوتر الإيراني السعودي والصراع المحتمل بين الولايات المتحدة وإيران والمحتمل تدخل السعودية وإسرائيل فيه، حيث سيتبع السلطان هيثم بن طارق الخط الذي كان عليه سلفه السلطان قابوس.[1] سيتم في هذا المنطقة التطرق لثلاث أزمات وهي اليمن وإيران وأزمة مقاطعة قطر.

أ – الأزمة اليمنية:

طغى تعقيد السياسة الداخلية في اليمن والحاجة لحل النزاع الحالي على الاعتبار المحلي والدولي لما قد يكون عليه مستقبل الحكم اليمني. بشكل عام، تبدو احتمالات العودة لـ"يمن موحد" أمرًا غير مضمون. ووفقًا لفريق خبراء الأمم المتحدة في اليمن، فإن سلطة الحكومة الشرعية قد تآكلت إلى درجة أنه من المشكوك فيه ما إذا كانت ستتمكن من إعادة توحيد اليمن كدولة واحدة.

من ناحية أخرى، فقد آلت الأمور اليوم لثلاثة نزاعات في اليمن وليس مجرد صراع واحد، الأول: صراع داخلي بين مختلف القوى السياسية. والثاني: الخلاف بين السعودية والإمارات على آلية إدارة الصراع والتنافس على الأهداف

1- Geopolitical Intelligence Service (GIS), "Oman's new ruler pledges to fulfil his predecessor's legacy", 21/02/2020.

الاستراتيجية منه. أما الثالث: المواجهة غير المباشرة بين السعودية وإيران. مع الوضع في الاعتبار أن إنهاء أحدهم لا يعني نهاية النزاعين الآخرين، وبالتالي، لدينا في الوقت الحالي أزمة لا يمكن حلها على المدى القريب. وستستمر اليمن في كونها منطقة حرب، مما يؤثر على أمنها واستقرارها وإخلال توازن القوى بها، ويفسح المجال أمام التدخل الخارجي، وتهديد الملاحة الدولية في باب المندب، وتهديد محتمل لإمدادات الطاقة، ويحفز عدم استقرار الأقليات في الدول المجاورة، ويوسع دائرة الصراع الدولي، ليجعل من المنطقة ساحة صراع، ويعيد الحسابات الدولية مرة أخرى في منطقة حيوية، ويقود إلى تحويل الموارد من التنمية إلى الصراع بما ينعكس على مستويات المعيشة وخطط التنمية.

السيناريوهات المتوقعة في اليمن:[1]

- **السيناريو الأول (استمرار الصراع مع ثبات الأطراف):**

حيث يستمر الصراع بين قوات الحكومة الإئتلافية، المشكلة في ديسمبر 2020 برئاسة د. معين عبد الملك والمدعومة من السعودية والإمارات، وبين الحوثيين مع استمرار الجنوبيين على عدائهم ضد الحوثيين وحزب الإصلاح المنتمي للإخوان المسلمين، دون مقدرة أي من الأطراف على تعديل الموقف لصالحه، بما يعني استمرار سباق التسلح والخسائر في الأرواح والأموال، مما يزيد من حالات الفقر والعجز الاقتصادي الداخلي، ويزيد من زعزعة الاستقرار بالمنطقة ككل. ويستمر الصراع في هذا السيناريو عند مستوى منخفض مع تحرك مواقع الصراع النشطة حيث تستمر الأطراف في التراجع أو الخسارة. على الرغم من عدم وجود تغيير كبير في ميزان القوى، إلا أن بعض المواقع الاستراتيجية تستمر في التغيير. وتستمر محادثات السلام مع تقدم محدود، كما يستمر النزوح المحلي ويعتمد عدد متزايد من اليمنيين على المساعدات الإنسانية، والتي يدعم تدفقها مسار هذا السيناريو.

1- نتائج نقاشات المؤلف مع د. بيبتي نيشيدا رئيس محور الشرق الأوسط ومجموعة من الباحثين والخبراء في "مؤسسة ساساكاوا للسلام" بطوكيو خلال ندوة بعنوان "أزمة اليمن وأربع سنوات من الحرب"، وذلك يوم 04 أبريل 2019.

- **السيناريو الثاني (هجوم شامل ضد الحوثيين):**[1]

إنهاء الحرب والسيطرة على الحوثيين، وذلك بهجوم شامل للقوات اليمنية متضمنة قوات الجنوب بقيادة التحالف العربي المدعوم بالضربات الجوية المكثفة، والذي يؤدي إلى صراع كبير داخل وحول الحديدة لمدة شهر إلى شهرين مع اشتباكات أصغر على طول خطوط المواجهة الأخرى. مما يتسبب في خسائر بشرية كبيرة وعدد كبير من المشردين، فضلًا عن إغلاق الميناء. وستوقف الوكالات الإنسانية عملياتها في الحديدة إلى حد كبير. ويركز التحالف على إخراج الحوثيين من محافظة الحديدة والسيطرة على تدفق البضائع إلى أراضي الحوثيين.

- **السيناريو الثالث (تفكك الصراع: زيادة العنف والنزوح):**

نتيجة لعدم الأمل في عملية السلام وعدم الثقة بين الجهات الفاعلة الرئيسة، فشلت الحكومة اليمنية - تحالف المجلس الجنوبي للجنوب، واشتد الصراع على خطوط المواجهة القائمة في حين انفتحت خطوط جديدة. في الشمال، تهاجم القوات المدعومة من السعودية قوات الحوثيين، بينما توسع قوات التحالف مع المجلس الانتقالي الجنوبي السيطرة على الجنوب. كما تسعى القاعدة في شبه الجزيرة العربية أو تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) إلى السيطرة على المراكز السكانية في الجنوب. ويتسبب النزاع المتصاعد في وقوع العديد من الضحايا وتشريد كبير ويعطل حركة المرور الإنسانية والتجارية، مما يؤدي إلى نقص حاد في الغذاء والإمدادات الصحية والمياه والكهرباء والوقود. الأمر الذي يؤدي لاحتمالات تقسيم اليمن.

1- دعم رؤية المؤلف بما نشره مكتب تنسيق شؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة في أكتوبر 2019.
UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Relief Web, "Access to Basic Needs In Yemen: Scenarios" Possible developments affecting Yemeni's access to basic needs and services in 2020, .Oct 2019

- **السيناريو الرابع (اتفاق سلام ناجح: حكومة الوحدة):**

تؤدي محادثات السلام الناجحة بين الحكومة اليمنية والحوثيين والمجلس الانتقالي الجنوبي إلى تشكيل حكومة وحدة قائمة على نتائج مؤتمر الحوار الوطني الثاني واتفاقية الرياض. ولا تزال السيطرة الرسمية على أراضي الدولة بيد الحكومة اليمنية، ولكن الجهات الفاعلة المحلية الرئيسة، مثل المجلس الانتقالي الجنوبي في الجنوب، والحوثيين في الشمال لهم مصلحة في نجاح النظام السياسي الجديد، ولو من خلال حكم فيدرالي.

- **السيناريو الخامس (التحول لحرب مباشرة بين القوى الإقليمية):**

تحول الصراع والحرب بالوكالة إلى حرب مباشرة بين السعودية والإمارات وإسرائيل كطرف وإيران وأذرعها المسلحة كطرف مضاد، نتيجة التداخل المعقد للغاية لأطراف عدة من القوى الإقليمية والدولية في مناطق جغرافية أهمها سوريا وليبيا.

- **السيناريو السادس (تقسيم اليمن):**

التحول من الصراع العسكري إلى مفاوضات سياسية لتقسيم اليمن، من خلال احتمالين، يتلخص **الأول** في تقسيم اليمن إلى اليمن الشمالي ويقوده الحوثيون ويتضمن (صنعاء، وصعدة، وإب، وعمران، وذمار، وريمة، والحديدة، والمحويت، والبيضاء، وحَجَّة)، واليمن الجنوبي وتقوده الحكومة اليمنية المعترف بها بالتعاون مع حزب الإصلاح المنتمي للإخوان المسلمين ويتضمن (حضرموت، والمهرة، وشبوة، وسقطرى، مارب، والجوف، وأبين - المناطق الممتدة على طول الخط الواصل بين مدينة شقرة جنوبًا إلى مدينة لودر شمالًا مرورًا بمنطقة العرقوب)، مع اعتبار الجزء الجنوبي المطل على خليج عدن والواقع تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي (إقليم حكم ذاتي) للمجلس الانتقالي الجنوبي ويتضمن (عدن، ولحج، والضالع، وتعز، والجزء

الغربي من أبين من مدينة زنجبار جنوبًا مرورًا بمديريات سرار ورصد وسباح شمالًا، وأجزاء من شبوه).

أما **الثاني** فيتلخص في تقسيم اليمن إلى اليمن الشمالي ويقوده الحوثيون، واليمن الجنوبي ويقوده المجلس الانتقالي الجنوبي.

ويبدو أن **السيناريو السادس** هو الأكثر احتمالًا لصعوبة سيطرة أي من السعودية أو إيران على اليمن في ظل صراعتهما التي تستنفد قدراتهما بشدة، مع دعم الإمارات للجنوبيين الطامحين للانفصال بالجنوب. بالإضافة لعدم توافر أغلب مقومات القوة في كفة أي من الأطراف الإقليمية، ورفض القوى العظمى بروز قوة إقليمية في المنطقة يمكن أن تسيطر على النظام الإقليمي.

ب- الأزمة الإيرانية:

ستواجه إيران العقوبات عليها، خاصة حرمانها من تصدير النفط، وستستمر في استهداف حاملات النفط وتهديد مسارات الملاحة في محيطها من خلال وكلائها، وستستمر في مواجهة خصومها الإقليميين.[1] وتستمر هذه الأزمة حتى نهاية عام 2020 مع وجود ترامپ. أما عن الشكل المتوقع الذي قد تتخذه هذا الأزمة، **فهناك سيناريوهات محتملة كالآتي:**[2]

- **السيناريو الأول (توتر أثناء محاولة التفاوض بشأن العودة للاتفاقية النووية):**

دون التحول إلى الحرب الشاملة، قد تقوم إيران من خلال وكلائها بتنفيذ هجمات غير مباشرة ضد أهداف في السعودية وإسرائيل وربما الإمارات، ويتعرض الشحن البحري في الخليج إلى خطر أكبر، مما يتسبب في

1- US News, Iran Issues Veiled Threat to UAE of Attacks Similar to Saudi Oil Strikes, Paul D. Shinkman, 17 September 2019. The Guardian, Iran threatens 'all-out war' if action taken over Saudi oil strike, Patrick Wintour, 19/09/2019.

2- Middle East Institute, Five scenarios for the US-Iran conflict, Paul Salem, 14 June 2019.

ارتفاع في أسعار النفط وتكاليف التأمين، فضلًا عن احتمال قيام إيران بتنفيذ عمليات اغتيالات تستهدف علماء إسرائيليين. الأمر الذي يضع إدارة بايدن في موقف شديد الحساسية والحرج ومما دفع الولايات المتحدة لاتخاذ موقف أكثر صرامة مع إيران، إلا أن إصرار إدارة بايدن والقوى الدولية على العودة لشكل مناسب للاتفاقية النووية سيعمل على تهدئة موقف إيران عسكريًا، وسيكون ورقة ضغط في هذا الشأن.

- **السيناريو الثاني (هدوء حذر مع التوصل لحل بشأن العودة للاتفاقية النووية):**

قد تنجح مساعي إدارة بايدن للعودة للاتفاقية النووية مع إيران خاصة أن المتنافسين والخصوم كافة يتطلعون لنفس الأمر بما فيهم الصين وأوروبا واليابان. إلا أن هذا السيناريو يقابله عائق شديد الخطورة وهو أن إيران قد صعدت من قدرات مشروعها النووي كرد فعل داخلي تجاه سياسات ترامپ، وهو الأمر الذي لن تقبله الولايات المتحدة وأوروبا تحديدًا، فضلًا عن الرفض المطلق للعودة للاتفاقية النووية مع إيران بأي شكل من جانب السعودية والإمارات وإسرائيل.

- **السيناريو الثالث (فشل العودة للاتفاقية النووية وزيادة التوتر):**

فشل جميع محاولات الوصول لشكل مناسب بشأن الاتفاقية النووية مع إيران، لتعود إيران لاستخدام ورقة الضغط العسكري في الخليج، وبما قد يؤدي إلى التصعيد العسكري وزيادة التوتر في المنطقة. حيث تتأثر عمليات الشحن البحري في الخليج، مع وقوع أفراد أو أصول سعودية وإماراتية وإسرائيلية وأمريكية تحت تهديد إيران ووكلائها. من جانب آخر تعود إسرائيل لمحاولات إقناع الولايات المتحدة بشن هجمات جوية وصاروخية كبيرة على أهداف إيرانية خاصة المفاعلات النووية ومخازن ومنصات الصواريخ الباليستية. وترد إيران بشن هجمات صاروخية على الإمارات والسعودية (مصدر النيران الأمريكية). ثم انتشار بحري شامل في الخليج، وهجمات بواسطة عملاء وأذرع إيران مستهدفة أفرادًا وسفارات

وقواعد أمريكية في المنطقة. يعرض هذا السيناريو إيران والإمارات والسعودية لخطر شديد، حيث تدفع إيران حزب الله للانضمام إلى القتال وتطلق وابلًا صاروخيًا على إسرائيل، التي تتحرك لانتقام واسع النطاق، ويشمل الصراع إسرائيل ولبنان.

إلا أن الولايات المتحدة وإيران ليستا على استعداد للحرب الشاملة، فإيران منهكة من العقوبات المعوقة، وبايدن يريد الحفاظ على استقرار المنطقة بأن يتجنب الحرب أو التصعيد الكبير الذي يفقده السيطرة على أسعار النفط. لكن ذلك لن يكون أمرًا سهلًا على الإطلاق.

بشكل عام، من الصعب التنبؤ بالاتجاه الذي ستتخذه الأزمة الإيرانية، إلا أنه ومع إدارة بايدن، من المحتمل أن تتجه الأزمة لمنعطف أكثر سلمية.

ج- أزمة قطر/ المقاطعة الخليجية:[1]

سيتم تناول هذه الأزمة من خلال التطرق للتحولات المحتملة في استراتيجيات السعودية والإمارات وقطر كانعكاس وتفاعل مع المتغيرات الأمنية والسياسية التي أثرت على الأمن القومي العربي. بشكل عام وفي إطار السياسة الخارجية ستستمر دول الخليج المشاركة في قضيتين رئيستين: التمسك بالملكية المطلقة وضرورة الأمن المشترك أو الأحادي بدعم من قوة أو عدة قوى كبرى. من ناحية أخرى، ستستمر السعودية والإمارات في قلقهما بشأن سياسات إيران الشيعية، وبشأن السياسات القطرية المناوئة، خاصة بشأن دعم التنظيمات السلفية والإخوان المسلمين. لكن الإمارات ستكون أكثر مرونة في علاقاتها مع إيران للتخفيف من هذا القلق. أما قطر، فسوف تستمر في دعم التنظيمات الإسلامية المسلحة والتصدي لدول المقاطعة وزيادة تقربها من إيران وتركيا.

1- خلال شتاء وربيع العام 2020، قام المؤلف بعقد عدة لقاءات متتالية بأبو ظبي مع عقيد أ.ح. إيريك ميتشيل والذي يشغل عدة مناصب وهي (ملحق الدفاع البلجيكي، ضابط اتصال الناتو، ضابط اتصال الاتحاد الأوروبي) بمجلس التعاون الخليجي. حيث ناقشا خلالها آثار تطورات السياسات الدولية والإقليمية على الأمن القومي لمجلس التعاون الخليجي، وقد استخلصا خلالها التطورات المحتملة في سياسات السعودية والإمارات وقطر.

وارتباطًا بما تم توضيحه في المباحث السابقة وفي ضوء التحديات التي تواجه المنطقة وتحديات الأمن الداخلي للدول الأربع المذكورة سيتم التعرض للسياسات والإجراءات المتوقعة لها مستقبلًا، وبما قد يمثل استمرارًا أو تطورًا لسياساتها الحالية، أو تغيرًا عنها.[1]

- **السعودية:**

للحفاظ على بلاده قوية ذات نفوذ وقادرة على قيادة الدول العربية السنية، سيقوم محمد بن سلمان، بدعم من العاهل السعودي والإمارات، باتخاذ إجراءات محددة على عدة مستويات.

فعلى **المستوى الداخلي** ستستمر السعودية في التصدي للمنافسين، والاستمرار في التحرك تجاه التغيير مع تحفظ وحذر شديدين، حيث سيركز بن سلمان على "محاربة التطرف" و"العودة إلى الإسلام المعتدل"، والتي سيتم النظر فيهما بالتزامن مع أهداف المملكة المستقبلية في المنطقة. وسيعمل بن سلمان على محاولة جذب المستثمرين الأجانب وإعادة تأهيل الصورة السعودية على خلفية انخفاض أسعار النفط. وتقويض "الفكر الوهابي" داخل السعودية والذي يعتبر التهديد الرئيس للغرب. وهو ما سيجعل الولايات المتحدة وأوروبا دائمًا داعمين له، حتى ورغم فشل ترامب في الاستمرار لولاية ثانية. كما سيعمل بجد على تحويل نظرة العالم للمملكة من فكرة كون السعودية حاضنة للفكر الوهابي المتطرف، وأنها لم تكن مسؤولة عن التطرف في العالم السني السلفي منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر الإرهابية كما صورها الغرب، إلى اعتبار السعودية قوة كبرى وسطية سلمية ترفض العنف والإرهاب. وستحاول السعودية استعادة السيطرة الحقيقية على إنتاج النفط، وليس فقط الإذعان للحفاظ على سعر النفط

1- مقابلة المؤلف مع د. أماني كوباياشي، باحث مشارك متخصص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعهد اقتصاديات الطاقة التابع لوزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة، ومجموعة خبراء يابانيين، يوم 20 فبراير 2020 بمقر المعهد بطوكيو، وذلك على هامش مشاركة المؤلف في المشروع البحثي الذي يديره معهد اقتصاديات الطاقة وجامعة أكيتا اليابانية بعنوان "تغيير البيئة الأمنية في الشرق الأوسط وإمكانية التعاون الأمريكي الياباني"، وقد تم إجراؤه خلال شهري فبراير ومارس عام 2020، حيث تم التطرق للتغيرات المتوقعة في استراتيجيات وسياسات السعودية والإمارات وقطر.

بخفض إنتاجها. ولأسباب اقتصادية وسياسية، قد تضطر السعودية إلى تأجيل خطط إعادة الهيكلة الاقتصادية أو أن تحركها ببطء. فهذا التأجيل سوف يتجنب أي تأثيرات قد تكلفه كسب ولاء الشعب، مما يعني أنها ستستمر في تقديم العديد من الوظائف في القطاع العام السعودي والحفاظ على نظام التأمين الخاص بها. لمواجهة هذه المشكلة، ستحاول تحويل أعداد كبيرة من الموظفين السعوديين إلى القطاع الخاص. من ناحية أخرى، فإن عدم تحقيق رؤية 2030 في الوقت المناسب يمكن أن يكون مكلفًا جدًّا، الأمر الذي سيدفع بن سلمان لإخراج خصومه من الساحة السياسية بالدولة والعمل جاهدًا على إنجاح الرؤية 2030. وستلجأ السعودية لإنشاء كيانات لنقل التكنولوجيا والصناعات العسكرية بالتعاون مع الولايات المتحدة والصين والدول المنتجة الأخرى في أوروبا وآسيا. ولمواجهة نقص المياه والغذاء، ستقوم السعودية باتخاذ مجموعة من التدابير لضمان النمو المستدام بعيد الأمد، والتي ستشمل (إدخال تدابير كفاءة الطاقة - الاستثمار في الوقود النظيف وإمدادات الطاقة المتجددة - تحسين كفاءة المياه - الاستثمار في القدرة الجديدة لتحلية المياه - شراء أو استئجار الأراضي الزراعية في الخارج). كما ستعمل في استراتيجية مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الغذائي والمائي.

وعلى **المستوى الإقليمي**، ستواجه السعودية المزيد من التحديات إذا لم تجد مخرجًا عسكريًّا من اليمن. لذلك، قد تضطر لمواصلة القتال ضد الحوثيين، أو للوصول لنقطة مفاوضات ناجحة معهم. سيكون الخيار الثاني أكثر نجاحًا إذا أصبح الحرس الثوري الإيراني في وضع أضعف. في جميع الحالات، (يمن واحد) هو اهتمام سعودي حالٍ رغم شدة صعوبته. إلا أن تشكيل حكومة جديدة بنهاية العام 2020 يعُد أحد مسلعي الحفاظ على وحدة اليمن.

ونظرًا لأن إسرائيل تفضل شن قتال مباشر ضد حزب الله أكثر من إيران، على أن تكون متفوقة على إيران. ستزيد السعودية علاقاتها مع

إسرائيل لتضمن ذراعًا قوية ضد المعسكر الشيعي، خاصة مع صعوبة تدخل مصر في حرب ضد إيران. ورغم الخلافات التي تظهر أحيانًا بين السعودية ومصر في بعض القضايا في المنطقة، فإن السعودية ستعزز علاقاتها معها للحفاظ على مشاريعهما المشتركة ومواجهة الخصوم. وستتجه السعودية بشكل أكبر نحو إفريقيا لتأمين مواردها الغذائية، مع الاستفادة من شريكها العملاق الجديد، الصين، ذات النفوذ الكبير في إفريقيا كمنطقة ينظر إليها المسؤولون في الرياض بشكل متزايد على أنها جزء لا يتجزأ من الازدهار الاقتصادي والأمن الداخلي والموقع الجغرافي السياسي للسعودية. وستتحرك السعودية نحو شرق إفريقيا والبحر الأحمر، خاصة من خلال "مجلس الدول العربية والأفريقية المُطلة على البحر الأحمر وخليج عدن"، حيث يمثل تطوير منطقة البحر الأحمر -لا سيما السياحة والتجارة على طول الممر المائي- جزءًا مهمًّا من التنويع الاقتصادي في "رؤية 2030". وسيساعد ذلك السعودية على حماية عمقيها الاستراتيجيين الضعيفين الغربي والجنوبي من القرصنة البحرية والحرس الثوري الإيراني اللذين تم اكتشافهما يُهرِبان أسلحة للحوثيين عبر الصومال. وستعمل السعودية على تأكيد قوة ووحدة مجلس التعاون الخليجي وقيادتها له، والتحول من مرحلة التعاون إلى مرحلة الاتحاد، وتعديل مسمى "قيادة قوات درع الجزيرة المشتركة" إلى "القيادة العسكرية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي"، وبما يؤكد وحدة وقوة مجلس التعاون الخليجي، ووحدة تهديده الممثلة في إيران والإرهاب، وقيادة السعودية للمجلس.

وبالنسبة لإمكانية قيام السعودية بإعلان تطبيع العلاقات مع إسرائيل رغم العلاقات الجيدة بينهما، أرى أنه أمر غير محتمل على المدى القريب، وربما السبب أن الملك سلمان لا يحبذ ذلك في الوقت الحالي، حيث يراعي أبعادًا تخص مجلس التعاون الخليجي وموقف السعودية المعتاد تجاه القضية الفلسطينية.

أما على **المستوى الدولي**، فستجري السعودية المزيد من الاستقلالية في

علاقاتها الدولية، مثل تغيير سعر النفط دون استشارة الولايات المتحدة، مع الأخذ في الاعتبار أن خفض سعر النفط من قبل السعودية لا يؤثر على روسيا فحسب، بل يؤثر أيضًا على تجارة النفط الصخري الأمريكي في الولايات المتحدة بشكل سلبي. كما ستجري المزيد من الاستقلالية في مجال التسلح، حيث ستعمل السعودية على تنويع مصادر أسلحتها، مع اتجاه كبير نحو الصين والدول الآسيوية والأوروبية الأخرى. بالنسبة لروسيا، سيكون عدد الصفقات العسكرية أقل نسبيًّا. ومع ذلك، ستواصل السعودية منافستها مع روسيا في مجال النفط.

- **الإمارات:**

من خلال نظامها الفيدرالي وحكوماتها المتماسكة، ستواصل الإمارات الحفاظ على مستوى عالٍ من الأمن والازدهار. حيث ستحتفظ بمكانتها كدولة رئيسة، تتحول من مستوى الفاعلية إلى القيادة من الخلف في مناطق الاهتمام، حيث قد تعمل على **المستوى الداخلي** بأن تستمر في إنتاجها واستثماراتها غير النفطية خاصة في مجالات التكنولوجيا المتطورة والذكاء الاصطناعي والموانئ والبرامج النووية السلمية والفضاء وغيرها. وستواصل إسلامها المعتدل في مواجهة منظمات الإسلام السياسي المتطرف. وستعمل لإيجاد موارد المياه والغذاء للتغلب على النقص المتوقع، وستعتمد العديد من التدابير في استراتيجية مشتركة مع دول مجلس التعاون الخليجي للأمن الغذائي.

وعلى **المستوى الإقليمي** ستستمر الإمارات في التواجد في بعض النزاعات لكن ليس كطرف فيها. وستعمل على الحفاظ على سمعتها الدولية من أجل حماية طموحاتها الاقتصادية الإقليمية والدولية. لكنها ستبقى نشطة أمنيًّا للتصدي لتمدد تركيا وإيران فضلًا عن تنظيم الإخوان المسلمين في كل مكان ممكن، والعمل على درج التنظيم ضمن قوائم التنظيمات الإرهابية دوليًّا. كما ستعزز الإمارات علاقاتها مع مصر وإسرائيل، في غضون ذلك، ستعمل على إيجاد أرضية للتواصل

مع الحكومة الإيرانية بعيدًا عن الحرس الثوري الإيراني، وكذا مع النظام السوري، بطريقة تؤدي إلى علاقات أكثر مرونة واستقرارًا. وستستمر الإمارات في التعاون مع السعودية في التحرك نحو إفريقيا والبحر الأحمر لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة.

وستعمل الإمارات للاستفادة من نتائج التطبيع مع إسرائيل، من منطلق تطلع الإمارات للأمام وعزمها على البدء فورًا في اتخاذ مواقف ريادة. فضلًا عن تطلعها لتحقيق مكاسب مع إسرائيل أهمها التعاون في مجال مكافحة فيروس كورونا المستجد والتعاون معها في عدة مجالات تكنولوجية وعلمية أخرى. فستسعى الإمارات لنقل التكنولوجيا من إسرائيل في الوقت الذي توقفت فيه دول كثيرة عن نقل التكنولوجيا خاصتها لغيرها، حيث ستحاول الإمارات تعظيم الاستفادة من تكنولوجيا الأمن السيبراني والتي أحدثت إسرائيل فيها تطورًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، وستحاول الإمارات استيراد أسلحة أمريكية وإسرائيلية غير مصرح بتصديرها للدول العربية، من منطلق توازن القوى، استنادًا إلى التطبيع مع إسرائيل الذي يخرجها من مربع معادلة العداء العربي المزمن للكيان الصهيوني.

أما على **المستوى الدولي** فستمارس الإمارات المزيد من الاستقلالية في سياستها الخارجية وتنويع مصادر الموارد، وتعزيز علاقاتها مع الصين وأوروبا واليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة، والحفاظ على تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، مما يضمن مرونتها وقدرتها على المناورة لدعم تفاعلها الدولي المتزايد. وقد تعلمت الإمارات من خبراتها في اليمن إتقان التدفق والسلاسل اللوجستية لتوريد المعدات والذخائر العسكرية. وستجري المزيد من الاستقلالية في مجال التسلح، وستعمل على تنويع مصادر أسلحتها، مع اتجاه كبير نحو الصين والدول الآسيوية والأوروبية الأخرى. بالنسبة لروسيا، سيكون عدد الصفقات العسكرية أقل نسبيًا. وستحاول الإمارات تعزيز سمعتها الدبلوماسية، وستستضيف العديد من القمم، كما ستكون

حاضرة في جميع المحافل الدولية، لمزيد من كسب ثقة الدول وبما يمكن من إعطاء رؤية دولية للإمارات.

يبدو أن الإمارات تحاول صياغة الترتيبات الإقليمية للمنطقة، حيث إنها تعمل على إحداث تغيرات كبيرة في الديناميات السياسية والأمنية. فهي تتحرك حاليًا وربما لأول مرة بشكل أكبر دون مظلة خليجية اعتادت أن تقودها السعودية، وتتصرف حاليًا بشكل منفرد في عدة أمور مهمة، الأمر الذي قد يشير إلى أن المنطقة تتغير ملامحها وأن مجلس التعاون الخليجي يمكن أن يتطور أو يتغير. من الواضح أن الإمارات تعمل حاليًا لصالح خطط استراتيجية فرعية تصب جميعًا في خطة الإمارات الاستراتيجية الرئيسة 2071. كما يبدو أن الإمارات تسير في اتجاه تغيير فكرة قائمتين ثابتتين للأصدقاء والأعداء، تلك التي تم اقتراحها بواسطة البرلمان العربي، لتصبح قائمتين للمصالح والتهديدات. حيث يختلف ترتيب وأولويات الدول باختلاف نسب المصالح الحيوية مع كل دولة. أما الدول الصديقة الحقيقية (كمصر مثلًا) فيجب أن تكون الصداقة معها بما يفيد الإمارات على طول الخط أولًا.

بشكل عام، ستعمل الإمارات بسرعة وقوة على بناء شبكة علاقاتها الدولية متعددة الأطراف خاصة مع الدول العظمى والكبرى، ومن الواضح أن علاقات الإمارات مع الولايات المتحدة أيًا كان رئيسها وعلاقاتها مع أوروبا لا غنى عنهما، كما أن علاقات الإمارات ستتنامى مع الدول التكنولوجية في شرق آسيا بشكل كبير خلال العقد القادم.

- **قطر:**

ستواصل قطر بحذر اتباع استراتيجيتها الهجومية، في محاولة لبناء نظام إقليمي مناسب يضمن تأمين مصالحها وتحقيق أهدافها، على أمل احتلال موقع مستقل الإرادة أمام باقي دول مجلس التعاون الخليجي والذي سيشكل تعارضًا مع إرادات ومصالح الدول العربية المنافسة في المنطقة.

فعلى **المستوى الداخلي** ستواصل قطر استغلال حقول الغاز المشتركة مع إيران كموارد مالية رئيسة. كما ستواصل تطوير مواردها لتصبح أكثر استدامة ذاتيًّا (خاصة في مجال الغذاء). وسيتعين على حكومة قطر ضخ الأموال في الاقتصاد لمواجهة آثار المقاطعة، والاستعداد لاستقبال كأس العالم 2022. إلى جانب تطوير القوات المسلحة القطرية.

وعلى **المستوى الإقليمي** ستحافظ على مكتسبات المصالحة مع الاستمرار في تعزيز شرعية الأسرة الحاكمة في الدوحة، مع الاستمرار في ممارسة التنافس أمام أقرانها الخليجيين في الأسواق الاقتصادية. وستواصل قطر تعزيز علاقاتها مع تركيا، الراعي السياسي لتنظيم الإخوان المسلمين، وكذا ستعزز تركيا وجودها العسكري المُهدد بالخروج من قطر بضغط من السعودية والإمارات. وتعلم قطر أهمية الاستمرار في تعزيز العلاقات مع إيران، مما يعني عدم الثقة من وجهة نظرها في المصالحة مع السعودية والإمارات. فقطر ترى أن المصالحة مع رباعي المقاطعة تعني قطع العديد من العلاقات القطرية الجديدة، أي خسارة داعمين مهمين، مما يحكم هيمنة السعودية عليها بشكل تام، ولكنها أيضًا ترى أن المصالحة ضرورية لإيقاف نزيف الخسائر الاقتصادية. وفي كل الأحوال ستستمر قطر في خطوات المصالحة مع محاولة الحفاظ على توازن علاقاتها مع تركيا وإيران وإسرائيل. وستعزز قطر علاقاتها مع عمان والكويت كذلك، مستغلة ميناء "دقم" العماني المنافس للإمارات والسعودية، حيث ترى قطر أن استمرارها في التنافس ضد الإمارات والسعودية يعزز من وضعها الاقتصادي خاصة حالة عدم نجاح المصالحة أو العودة لمربع رقم (صفر) في أي وقت لاحق.

وبالنسبة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل، لا يتوقع أن تقدم قطر على هذه الخطوة على المدى القريب حالة استمرار وتزايد علاقتها مع إيران، فضلًا عن ارتباطها بتنظيم حماس في غزة، والتي ستتأثر بشدة حالة إعلان قطر تطبيع العلاقات مع إسرائيل. إلا أنه مع إتمام المصالحة دون

توافق قطري جيد مع إيران قد تكون فرصة التطبيع مع إسرائيل أكبر.

أما على **المستوى الدولي** فستحاول قطر تحسين صورتها خلال تنظيم الأحداث الرياضية مثل كأس العالم لكرة القدم عام 2022. كما ستحاول تعزيز علاقاتها مع الولايات المتحدة على حساب الإمارات، الأمر الذي يمثل صعوبة نظرًا لعلاقات قطر المتزايدة مع إيران. جديرٌ بالذكر أن "القطريون وهابيون أكثر تطرفًا من الوهابيين في السعودية نفسها، على الرغم من أن أميرهم المتدين هو سني. ليس من الممكن أن يغير القطريون أيديولوجيتهم الوهابية التي ستؤثر سلبًا على علاقات قطر الدولية على المدى الطويل".[1] ومن المتوقع أن تعمل قطر على منع الولايات المتحدة أو أوروبا من إدراج تنظيم الإخوان المسلمين ضمن قوائم الإرهاب، لكي تبقيها كركيزة سياسية ضد منافسيها في المنطقة.

- **موقف القوى المحيطة من المصالحة بين دول المقاطعة وقطر:**

في الوقت الذي أعلن فيه مسؤولون من الولايات المتحدة والكويت بوادر إعلان المصالحة بين السعودية وقطر بنهاية العام 2020، حذر مراقبون من تعثر المصالحة إذا لم تكتمل باتفاق باقي دول المقاطعة على كيفية حل النزاع مع قطر. ويبقى السؤال الأهم "ما المصير الحقيقي للمصالحة الخليجية مع قطر؟". وللإجابة عن هذا السؤال بدقة علينا أولًا وضع سؤال مهم في الاعتبار، وهو "ما هي مواقف القوى المحيطة تجاه الأزمة؟" **والتي يمكن تلخيصها في الآتي:**

إيران: تمثل المصالحة الخليجية تهديدًا خطيرًا عليها، فالانقسام الخليجي يزيد من احتياج قطر إليها وبما تمثله لها من عمق استراتيجي شرقي، وكذا تدر قطر عليها الأموال نظير استخدام المجال الجوي الإيراني فضلًا عن شراكتهما في أكبر حقل غاز في العالم، كما أن إيران تقنع قطر بضرورة عدم هيمنة السعودية عليها.

1- ما صرح به عقيد أ.ح. إيريك ميتشيل ملحق الدفاع البلجيكي بمجلس التعاون الخليجي خلال لقائه مع المؤلف، أبو ظبي، 21 مارس 2020.

إسرائيل: تبدو جاهزة للتعامل مع السيناريوهين، سواء المصالحة مع قطر والتي تزيد من فرصها في التطبيع معها، وبما يهدد العلاقات القطرية/ الإيرانية ويزيد من عزلة إيران وضعفها، أو استمرار المقاطعة ضد قطر وبما يزيد احتياج السعودية لإسرائيل أمام التهديد الإيراني الذي تزيد قوته بدعم قطر.

تركيا: تأثرت استراتيجية تركيا الأمنية والاقتصادية في المنطقة بعد المقاطعة، فقطر تشارك تركيا في دعم الإخوان المسلمين بشكل خاص والمشروع الإسلامي في حكم دول المنطقة بشكل عام، كما أن خطة استثمارات قطر ترتبط بشكل وثيق بتركيا في نفس الصدد.

الولايات المتحدة: تبنى استراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة أمام الصين وروسيا على أساس أن دول مجلس التعاون الخليجي حليف هام لها، سواء كتحالف متماسك أو كل دولة منهم على حدة. كما أن المقاطعة تميل قطر تجاه إيران وتدر على إيران بأموال الدولة الخليجية الغنية الصغيرة، مما يؤدي لتخفيف وقع العقوبات الأمريكية على إيران.

الصين وروسيا: تضر المقاطعة بمصالح الصين في الأساس لكونها لاعبًا استراتيجيًا، فالصين تحتاج إلى بترول دول الخليج كما تحتاج لاستثماراتها وشراكاتها الاقتصادية. في الوقت الذي يزيد الانقسام من فرص توغل روسيا بين دول الخليج وبما يهدد الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة.

الاتحاد الأوروبي وبريطانيا: لهما مصالح اقتصادية وأمنية تقوم على تماسك مجلس التعاون الخليجي. وقد أنشأت بريطانيا قاعدة عسكرية في البحرين، كما كانت حريصة على التفاوض في وقت مبكر بشأن اتفاقية تجارة حرة مع دول المجلس بعد خروجها من الاتحاد الأوروبي، كما خططت بريطانيا (في مرحلة ما) لاستضافة قمة دول مجلس التعاون الخليجي في لندن، لكن المقاطعة والعواقب المتراكمة حدت من بعض التوقعات البريطانية.

وفي إطار ما سبق وبدراسة تطورات موقف دول المقاطعة وقطر، أتوقع أن تثمر الجهود على المدى القريب عن اتفاق يؤدي إلى مجموعة من المبادئ للمفاوضات، والتي قد تتم بتشكيل الشروط الثلاثة عشر في صور أكثر مرونة. أو على الأقل الاتفاق على خطوات تشمل إعادة فتح الحدود البرية والمجال الجوي لدول المقاطعة أمام قطر أو على الأقل مبدئيًا من جانب السعودية، وهو أهم ما تريده قطر في الوقت الحالي.

وفي كل الأحوال، وحتى ومع إظهار شيء من المرونة بتجاوز بعض الشروط فلن تكون المصالحة حقيقية دون توقف قطر عن دعم تنظيم الإخوان المسلمين وتنظيمات مسلحة أخرى مصنفة إرهابية، ودون تدخلها في الشأن الداخلي للدول واستخدامها لقناة الجزيرة الفضائية كأداة مسلطة على خصومها.

(3) **منطقة شمال إفريقيا:**

ستشهد اضطرابات كبيرة، وبجانب مصر التي تعاني من الإرهاب، ستكون العديد من دول شمال إفريقيا معرضة لأعمال عنف بسبب تدفق المقاتلين من دول إفريقية أخرى والتي تزداد فيها الأنشطة الإرهابية مثل مالي ونيجيريا والصومال وتشاد. ومن المحتمل حدوث محاولات اشتعال ثورات شعبية جديدة في الجزائر ومصر لأسباب سياسية واقتصادية، إلا أن الإجراءات الوقائية المضادة لكلا البلدين ستحد كثيرًا من نجاح هذه المحاولات.

وتشكل **الأزمة الليبية** بؤرة ملتهبة في شمال إفريقيا، حيث إن التدخل التركي المتزايد في ليبيا هو نتيجة لعدم توافق الأطراف الدولية والإقليمية الفاعلة في الأزمة، ولتعثر حفتر في استكمال عملياته العسكرية في طرابلس وباقي المدن الاستراتيجية المحيطة. لم يضع حفتر في تقديره حقيقة قدرات وكفاءة قوات مصراتة المدربة قتاليًا بدرجة عالية، وكذا العناصر الإرهابية في سبها، فضلًا عن قوات طرابلس. الأمر الذي عثّر استيلاءه على طرابلس منذ بدئه العمليات في أبريل 2019.

وفي الوقت الذي يعاني حفتر (حليف روسيا) من انتكاسات كبيرة، يبدو أن روسيا تفرض المزيد من الضغط على حفتر لجذبه إلى محورها و"إضفاء الطابع السوري" على الملف الليبي (عملية تشبه سوتشي/ أستانة). تشير التقديرات إلى أن التطورات الأخيرة في ليبيا مرتبطة بالوضع في سوريا وعلى الأقل تم تنسيقها بين روسيا وتركيا للحد من توغل حفتر. وهناك مؤشرات تدعم ذلك مثل: لم تقدم روسيا لحفتر دعمًا بنفس مستوى الدعم الذي تلقاه العام الماضي عندما واجه وضعًا مشابهًا، ولم تقم تركيا أو عناصر تابعة لها بمحاولة استهداف سحب القوات شبه العسكرية الروسية من جبهات طرابلس، ويصعب تصور أن حفتر اتخذ قرار سحب قواته من خطوط جبهة طرابلس دون أي ضغط خارجي (ربما من روسيا في إطار المواءمة مع تركيا، وهناك آراء أن الولايات المتحدة هي من طلبت ذلك من حفتر)، وبينما كان حفتر يتراجع عسكريًا، كانت روسيا ترسل رسائل إلى "عقيلة صالح" مفادها أنه لا توجد طريقة لتجنب هجمات تركيا سوى التفاوض. ومن هذا المنطلق، من المحتمل أن تركيا قد نسقت مع روسيا قبل مهاجمة أنظمة الدفاع الجوي الروسية "بانتسير" للتأكد من أن هذه الأنظمة لا يتم تشغيلها من قبل الروس. ومع ذلك، إذا صح ما سبق، فقد يشير إلى أن روسيا تضغط فقط على حفتر لإظهار المرونة ولكنها لن تسمح بانهياره بالكامل (عدم ترك المسرح لتركيا). لن تُستخدم هذه الطائرات العسكرية الروسية فقط لدعم حفتر بتوفير تغطية جوية له وردع الجيش الوطني الحكومي وعدم تجاوزها الخط الأحمر، ولكن أيضًا لإبقاء حفتر تحت السيطرة لمساعدة روسيا على لعب دور أكبر في الفترة القادمة.[1]

ومن المتوقع على المدى القريب أحد السيناريوهات (العسكرية) التالية:

أ - السيناريو الأول (الحل الدبلوماسي للأزمة الليبية):

تدخل كل من الولايات المتحدة ودول أوروبا المعنية بالأزمة فضلًا عن روسيا لوقف إطلاق النار والعودة لطاولة المفاوضات ودعم بيان القاهرة لإيجاد حل سلمي ليبي - ليبي مع سرعة مغادرة كل الأطراف الأجنبية الموجودة على

1- نتائج حوار المؤلف عبر الإنترنت مع د. أمير ندا، محلل سياسي بمنظمة الأمم المتحدة، بتاريخ 31 مايو 2020.

الأرض وذلك بانسحاب جميع المسلحين المرتزقة من الخارج الليبي ووضع ميثاق توافقي يجتمع عليه الجانبان الليبيان المتصارعان.

ب- السيناريو الثاني (تكرار سيناريو سوريا):

وجود طائرات مقاتلة روسية في القواعد الجوية التابع لقوات حفتر شرق ليبيا يخلق مخاوف أمنية حقيقية على الجناح الجنوبي لأوروبا. وربما قد عززت هذه المخاطر موقف أنقرة في ليبيا، لكن العامل الروسي يفرض إعادة تقييم للوضع. على الرغم من التقارير عن انسحاب عناصر "فاجنر" من الخطوط الأمامية، فإن نقل الطائرات المقاتلة الروسية لشرق ليبيا والتحركات الدبلوماسية الروسية ستخلق حقيقة جديدة ستجبر أنقرة حتمًا على السعي إلى التعاون مع موسكو. من المرجح أن يكون هذا تكرارًا لنموذج الشراكة التركية الروسية في سوريا، حيث تتداخل سبل التعاون مع احتمالات المواجهة بين الجانبين. وبالتأكيد حالة المواجهة بين روسيا وتركيا ستمتد لتكون بين روسيا والناتو خاصة بعد إعلان واشنطن تضررها من مشاركة عناصر من فاجنر في هجمات على طرابلس. وبالتأكيد أيضًا، لا تركيا ولا روسيا على استعداد لإغلاق أبواب التعاون بشكل مباشر أو نهائي، ولكنه سيزيد من فرص الحرب بالوكالة بين الطرفين.

ج- السيناريو الثالث (تقسيم ليبيا):[1]

تقسيم ليبيا داخليًا سواء من خلال حكم فيدرالي أو إلى دويلات. وبناءً على ذلك فإن التقسيم الداخلي الليبي المحتمل سواء في إطار حكم فيدرالي، أو تقسيم لدويلات ليبية صغيرة سيكون **كالآتي:**[2]

إقليم برقة (الشرق والوسط)، ويقع تحت سيطرة البرلمان والجيش الليبي ويتضمن: البردية وطبرق والجغبوب شرقًا أم الرزم وسوسة والبيضاء والجبل الأخضر والأبيار وبني غازي وأجدابيا ودرنة ورأس لانوف وسرت والشويرف

1- نقاشات تليفونية يوم 7 يونيو مع عقيد (ركن)/ سالم المبروك من ليبيا، زميل سابق خلال الدراسة بأكاديمية ناصر العسكرية العليا – متقاعد حاليًا ويعمل باحث مشارك بجامعة "سرت".

2- Libya, Live on map,07 June 2020.

ومزدة وسبها وأم الأرانب وتراغن ومرزوق جنوبًا ونالوت وغدامس والعوينات وغات غربًا. **وإقليم طرابلس (الشمال الغربي)**، ويقع تحت سيطرة المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق ويتضمن: مصراتة شرقًا وزليتن والخمس والمرقب وطرابلس وغريان والزاوية والزنتان وصبراتة وزوارة وزلطن والعسة ورأس جدير غربًا. و**إقليم فزان (الجنوب)**، ويقع تحت سيطرة القبائل الجنوبية ويتضمن: القطرون شرقًا والسبيطات وتساوة وعرق ومرزوق.



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

المبحث الرابع

(فرصة أخيرة)

سبل مواجهة التحديات والتهديدات التي تواجه الدول العربية

على ضوء ما تقدم من نتائج سلف بيانها وعرضها، ونظرًا لما يواجهه أمن المنطقة العربية -الشرق الأوسط الذي أصبح عرضة للمخاطر والتهديدات بشدة- وتنامي التدخلات الخارجية وتأثيرها على عملية صنع القرارات المتعلقة بالأمن الإقليمي العربي (ووضع دول الجوار الإقليمي في الاعتبار)، يتعين مواجهة التحديات والتطورات السابقة بالنظر في تنفيذ **ما يلي:**

1. اتخاذ جميع الإجراءات والتدابير التي تعمل على استقلال القرار العربي وعدم التبعية والاعتماد على الذات في حفظ مقدرات الدول العربية وقدراتها على الدفاع عن وحدة وسلامة أراضيها مع عدم إغفال التشابك في المصالح وطبيعة الخلافات مع دول الجوار الإقليمي. الأمر الذي يدعو لإعادة النظر في جميع الاتفاقيات الخاصة بالدفاع المشترك مع جميع الدول الأجنبية على أن يكون متزامنًا مع تفعيل اتفاقيات الدفاع العربي المشترك، خاصة من خلال جامعة الدول العربية، فضلًا عن إنشاء تحالفات عربية - عربية ذات أهداف ومصالح مشتركة حقيقية. مع الدفع لتوسيع التعاون العربي/ الصيني (وهو نفس الاتجاه الدبلوماسي الصيني الحالي) في مختلف المجالات مع تجنب القروض الكبيرة، وفي توازن مع دفع التعاون العربي مع القوى العظمى الأخرى.

2. إعادة استحضار القضية الفلسطينية برؤية عربية شاملة، باعتبار أن انعدام الحل العادل فيها هو السبب الرئيس لعدم استقرار المنطقة، واتخاذ الجهود

كافة للعمل على حلها، سواء من القرارات والشرعية الدولية والمبادرة العربية، ورسم رؤية لإعادة فصائل المقاومة إلى ظهيرها العربي. ثم العمل على تحويل العلاقات مع جميع دول الجوار الإقليمي من تنافس وصراع إلى تعاون ومصالح مشتركة.

3. وضع استراتيجية قومية متعددة المحاور تتوافق مع مصالح الدول العربية وتهيئ للتعاون مع دول الجوار الإقليمي، وتنفيذها بما يعزز أمن المنطقة، بعيدًا عن بيانات وخطب "العداء والشجب والإدانة والاستنكار" القائمة منذ عقود من الزمن. **على أن تتضمن هذه الاستراتيجية ما يلي:**

أ- رؤية عربية إقليمية جديدة يتم تحقيقها من خلال ما تم التوافق عليه.

ب- تفعيل القرارات الصادرة عن القمم العربية حول الأمن الإقليمي ومستجداته الطارئة والتوصل لتوصيات عملية قابلة للتنفيذ.

ج- مراجعة وتحديث مستمر لما تم التوصل إليه من آليات واتفاقات ورؤى لحماية الأمن الإقليمي.

د - مراجعة العلاقات العربية - العربية، والارتقاء بها وبما يخدم العلاقات البينية ويعزز الاندماج بين دولها، ويمكن من حل المشاكل الداخلية بكل دولة. وصولًا لوحدة عربية تمتلك مقومات القوة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية، وبما يمكنها من التعاون المتناظر على الصعيدين الإقليمي والدولي، وكذا على التنافس والمواجهة إذا لزم الأمر.

هـ- تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي من خلال الاهتمام بالتنمية المستدامة الشاملة لا سيما التنمية البشرية وتطوير المنظومة التعليمية، والعدالة الاجتماعية، محاربة الفقر وانتشال المواطن العربي من براثن الحاجة، والحفاظ على البيئة، ومن خلال التكامل الاقتصادي محتويًا المخاطر التي تواجه الأمن الغذائي والمائي العربي وسبل مواجهتها، وأيضًا من خلال وضع أهمية قصوى للتناول الإعلامي السليم لكل الموضوعات التي تمس مقدرات الأمة العربية من جانب وعلاقاتها مع جوارها الإقليمي من جانب آخر.

و- تحقيق التكامل السياسي من خلال وحدة الهدف في القضايا والأزمات الإقليمية المختلفة، وكذا السعي لتعظيم المصالح المشتركة ودرء الخلافات البينية. من جانب آخر وعلى الصعيد الداخلي وجب تفعيل المسارات الديمقراطية، وإتاحة إمكانية التشارك الشعبي والمساءلة الحكومية والإصلاح للمجتمعات، لتصحيح المسارات في المجالات كافة، وتعزيز أدوات الحوكمة والشفافية والمساءلة والنزاهة ومكافحة الفساد من خلال العمل العربي المشترك وكفاءة أجهزة الجامعة العربية ومكاتبها ومنظماتها المتخصصة.

4. التركيز على المشاريع ذات البعد الاستراتيجي التكاملي في المجال الاقتصادي والتنموي، وأبرزها الانتهاء من متطلبات الاتحاد الجمركي، والانتهاء من تحقيق السوق الخليجية المشتركة وإمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة. والعمل من خلال منظومة متكاملة على تحقيق الأمن الغذائي والمائي وأمن الطاقة، وتبني أهداف الثورة الصناعية الرابعة في مجال تقنية المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات والذكاء الاصطناعي.

5. وضع وتنفيذ استراتيجية علمية مترابطة تهدف للدفع بالاهتمام الحقيقي بالبحث العلمي والتطوير وتوطين التكنولوجيا، وتطوير منظومات التعليم، مع التركيز على مجال البرمجيات والذكاء الاصطناعي. مع عدم إغفال الاستعانة بأهل العلم والكفاءة ووضعهم في المناصب التي يستحقونها للاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم.

6. وضع محددات أمن مائية فعالة ومشتركة رادعة لأي تهديدات إقليمية تؤثر على الأمن المائي للمنطقة، وذلك بجانب البحث عن مصادر مياه غير تقليدية بالتركيز والحرص على توفير مصادر مياه جديدة، وتطوير الطاقة اللازمة لتحلية مياه البحر بأقل التكاليف الممكنة.

7. إعادة النظر في طبيعة تصنيف قائمة العلاقات العربية - الإقليمية والعلاقات العربية – الدولية، دون الوقوع في تصنيف دول بعينها صديقًا دائمًا وآخر عدوًا دائمًا، حيث وجب تخطي مرحلة الصداقة والعداء الأيديولوجي إلى مرحلة الاتفاق على المصالح، وبما لا يغفل خطورة تعاظم وتوغل دول الجوار الإقليمي

في المنطقة والمناطق الحيوية المحيطة.

8. وضع تصور واضح لمعالجة الأزمات المستمرة في سوريا وليبيا واليمن والعراق، واستعادة وحدة هذه الدول وسيادتها وتحقيق طموحات شعوبها في الحرية والحياة الكريمة في دول موحدة ذات سيادة، وليست مرتهنة لإرادة وتدخلات وأطماع دول إقليمية أو خارجية أو أمراء الحرب والميلشيات الإرهابية والطائفية. وقد يكون من المفيد أن تتم في هذا الشأن معالجة القضايا الرئيسة المهددة للأمن القومي العربي والواردة بالوثيقة العربية لتعزيز التضامن ومواجهة التحديات والتي أقرها البرلمان العربي في 12 فبراير 2019.

9. تعزيز التعاون العربي/ الخليجي مع المنظمات الدولية والإقليمية وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الأوبئة وخاصة جائحة كورونا المستجد والمتحور ومعالجة آثارها الاقتصادية والاجتماعية. وتطوير قاعدة معلومات إلكترونية لتوثيق جهود مكافحة الأوبئة، وإعداد تقارير شاملة عنها وتعميمها ونشرها.

10. تعزيز التعاون العربي/ الخليجي مع المنظمات الدولية والإقليمية للقضاء على منابع الإرهاب، وتبادل المعلومات بشأن مكافحة الإرهاب والجرائم العابرة للحدود، وتطوير قاعدة بيانات ومعلومات إلكترونية تدعم جهودها وتسهل التعاون بينها.

11. تعظيم نتائج القمة العربية الثلاثية (القاهرة – عَمَان – بغداد) المُنعقدة مرتين في مارس وأغسطس2020، لتفرز تحالفًا عربيًا قويًا وفعالًا، قادرًا على تحقيق التوازن السياسي والعسكري بالمنطقة، خاصة أن الدول العربية الثلاث في أمس الحاجة لعمق استراتيجي متماسك قادر على فرض التوازن واستيعاب محيط ملتهب.

12. لمصر ثلاثة اتجاهات استراتيجية رئيسة، وهي الاتجاه الاستراتيجي الشمالي الشرقي والممثل في شبه جزيرة سيناء. والاتجاه الاستراتيجي الغربي والممثل في الصحراء الغربية وحتى الحدود مع ليبيا. والاتجاه الاستراتيجي الجنوبي والممثل في المنطقة جنوب مصر وصولًا للحدود مع السودان. ومع اكتشاف ثروات الطاقة في منطقة شرق المتوسط وتزايد حدة التنافس والتغير

الملحوظ في خريطة الأحلاف، أرى إدراج "شرق المتوسط" كرابع الاتجاهات الاستراتيجية بصفته (الاتجاه الاستراتيجي الشمالي)، واتخاذ كل ما يلزم ذلك من إجراءات وتدابير في المجالات كافة. وبالتوازي مع التنمية في شبه جزيرة سيناء، أرى ضرورة سرعة الاستمرار في مشاريع التنمية والتطوير شاملة الساحل الشمالي من بورسعيد إلى السلوم خاصة المناطق غير المأهولة منها. وكذلك ضرورة تفعيل الشراكات المصرية الإقليمية والدولية على الاتجاه الاستراتيجي (الشمالي)، وإنشاء شراكات جديدة وتفعيل التحالفات القائمة والتي تُعد داعمة لهذا الاتجاه الهام.



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90

المراجع

أولًا: الوثائق:

1. الأمم المتحدة، مجلس الأمن، القرار رقم 2017/2342 بتاريخ 23 فبراير 2017، بشأن اليمن.

2. الأمم المتحدة، النص الكامل لاتفاق ستوكهولم، 13 ديسمبر 2018.

3. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية التركية باللغة العربية، سياسة "صفر مشاكل" مع الجوار. http://www.mfa.gov.tr/komsularla-sifir-sorun-politikamiz-ar.ar.mfa

4. دار الوثائق القومية: محافظ وزارة الخارجية، وثائق البحرين، المحفظة رقم 7، الملف رقم 5/1037/448 ج 2: وثيقة بشأن مشكلة البحرين بتاريخ 1954/12/7.

5. دستور إيران الصادر عام 1979 شاملًا تعديلاته حتى عام 1989. https://www.constituteproject.org/constitution/Iran_1989.pdf?lang=ar

6. نشرة حول أوضاع اللاجئين في الشرق الأوسط، مكتب تنسيق شؤون اللاجئين التابع للأمم المتحدة في أكتوبر 2019.

7. الصين الشعبية، وزارة الخارجية، وثيقة سياسة الصين تجاه الدول العربية (يناير 2016)، باللغة العربية. https://www.fmprc.gov.cn/fra/zxxx/W020160115345916404312.pdf

ثانيًا: الكتب:

1. أحمد السيد النجار، تقرير الاتجاهات الاقتصادية والاستراتيجية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية؛ 2005.

2. أحمد عبد الرحمن خليفة وأحمد محمد بسيوني؛ دراسة نظرية في المفهوم والنظريات والمستويات ومنهجية التقييم؛ (الإسكندرية؛ كلية الاقتصاد والدراسات السياسية؛ 2018) ص ص. 7-8.

3. أشرقت أحمد عرفات محمد (دكتور)، العلاقات المصرية – الإيرانية من الفترة 2011 – 2016، (برلين، المركز الديمقراطي العربي؛ 2016).

4. العرب وتركيا: تحدّيات الحاضر ورهانات المستقبل، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011.

5. أثر العلاقات الصينية – الأمريكية على النظام الدولي، (برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2016). https://democraticac.de/?p=34551

6. باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، (دمشق: المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع، 1992).

7. تيموث آر هيث، وكورتيز أي كوبر، إعادة تطوير الصين وجيش التحرير الشعبي، الاستراتيجية العسكرية، واستراتيجية الأمن القومي، ومفاهيم الردع، والقدرات القتالية، (نيويورك، مؤسسة رند، 2016).

8. العلي، علي زياد. مرتكزات النظرية في السياسة الدولية. (القاهرة-مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017)، ص81.

9. جمال حمدان (دكتور)، استراتيجية الاستعمار والتحرير؛ القاهرة، الهيئة العامة للكتاب ومكتبة الأسرة 1999.

10. جمال زهران (دكتور)؛ منهج قياس قوة الدول واحتمالات تطور الصراع العربي الإسرائيلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 2006م.

11. جمال زهران (دكتور)؛ مصر تقول "لا".. وتتجه شرقًا..، القاهرة، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والاستشارات، 2017م.

12. جواد، جازع. "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية". ديالي، العدد 49 (2009)، ص1-54.

13. حسين خلف موسى (دكتور)، محددات سياسة الأمن القومي الإسرائيلي في ضوء وبعد الثورات العربية، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2017. https://wefaqdev.net/st_ch772.html

14. خضر محمود عباس(دكتور)، الأمن القومي الإسرائيلي نظرياته ومستوياته، غزة، سلسلة علم النفس الأمني؛ مركز الوعي للدراسات والتدريب 2003.

15. سعد شاكر شبلي (دكتور)، الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط، القاهرة، دار زهران للنشر والتوزيع؛ 2013.

16. سيف نصرت توفيق (دكتور)، مقاربات القوة الذكية الأمريكية كآلية للتغيير الدولي الدوحة: المركز العربي للبحوث ودراسات السياسات، 2016.

17. طارق فهمي (دكتور)، محاضرات غير منشورة في السياسات العامة في إسرائيل، دبلوم الدراسات الإسرائيلية، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013.

18. عامر مصباح، الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية؛ (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006) ص ص.67-69.

19. عبد الحليم بن مشرى، توظيف المنهج المقارن في الدراسات القانونية؛ مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع؛ جامعة محمد خيضر بسكرة؛ يوليو2019؛ ص ص 34-35 و40-44.

20. عبد الخبير محمود عطا (دكتور)، الإعلام وقياس الرأي العام أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2004.

21. عبد المنعم المشاط (دكتور؛ ومحرر)، الأمن القومي العربي: أبعاده ومتطلباته، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.

22. عبد الستار الهيتي، مسؤولية الأفراد والأجهزة الحكومية في تحقيق الأمن الاجتماعي، مؤتمر الأمن الاجتماعي (تحديدات وتطلعات)، البحرين، 2007، ص 4.

23. عصام عبد الشافي (دكتور)، أزمة البرنامج النووي الإيراني: دراسة في إدارة الأزمات الدولية، القاهرة: دراسة، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2004.

24. علاء عبد الحميد عبد الكريم، دور الأمم المتحدة في تسوية الأزمة السورية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2018. ص 47.

25. علاء طاهر (دكتور)، حرب الفضاء ونظرية الأمن الإسرائيلي، باريس: الصلاح للدراسات الاستراتيجية والإنتاج الاعلامي، 1991.

26. عمار بهاء الدين (دكتور)، مستقبل المنافسة الروسية الأمريكية في الشرق الأوسط: دراسة في الأبعاد الاقتصادية والسياسية، بغداد: دراسة، مكتبة السنهوري، 2016.

27. علي زياد العلي (دكتور)، المرتكزات النظرية في السياسة الدولية، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017.

28. عمار جفال (دكتور)، التغيير والاستمرارية في الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2014.

29. فيكتور مارشيل ماركس (دكتور)، الجاسوسية تتحكم بمصائر الشعوب، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، دت).

30. كاظم هاشم نعمة (دكتور)، روسيا والشرق الأوسط بعد الحرب الباردة: الفرص والتحديات، بيروت؛ المركز العربي للأبحاث والدراسات، 2016.

31. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية – الطبعة الثانية؛ (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1998). ص ص. 91-94.

32. محمد حمدي السعيد؛ مفهوم الأمن الجماعي بين النظرية والتطبيق في العلاقات الدولية؛ (عمان؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع؛ 2016)؛ ص ص.3-4.

33. محمد سالمان (دكتور)، محاضرات عن المتغير المائي في الصراع العربي الإسرائيلي، القاهرة، محاضرات غير منشورة، كلية الاقتصاد، 2016.

34. محمد سعد أبو عامود؛ النظم السياسية في ظل العولمة؛ (القاهرة؛ دار الفكر الجامع، 2013) ص ص33-34.

35. محمد نصر مهنا (دكتور)، الجغرافيا السياسية والسياسة الجغرافية، أسيوط: جامعة أسيوط، كلية التجارة، 2007.

36. محمد علي سرحان (دكتور)، مناهج البحث العلمي، صنعاء، دار الكتب، 2015.

37. محمود محمد خليل (دكتور)، الأمن في الإسلام، القاهرة، دن، 2000.

38. سمير صارم (دكتور)، إنه النفط يا..!!: الأبعاد النفطية في الحرب الأمريكية على العراق، دمشق: دار الفكر المعاصر؛ 2003.

39. مصطفى صلاح (دكتور)، التدخلات التركية والإيرانية في المنطقة العربية: توافقات استراتيجية ومسارات مختلفة، القاهرة، المركز العربة للبحوث والدراسات 2018.

40. مصطفى محمد صلاح محمد، السعودية وإيران: صراع الأدوار في الشرق الأوسط: البحرين، سوريا، واليمن نموذجًا، (برلين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2017).

41. مصطفى علوي، دكتور، الأمن الإقليمي.. بين الأمن الوطني والأمن العالمي، القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2005.

42. مصطفى كامل، (لواء دكتور)، التنافس الدولي والاستراتيجي وتأثيره على المنطقة العربية، القاهرة، أخبار اليوم قطاع الثقافة، 2019م.

43. مقارنة عسكرية بين أمريكا والصين، (بكين، مركز دراسات الصين وآسيا، 2019).

44. التوتر الروسي التركي في شمال غرب سوريا: أسبابه واحتمالاته، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، فبراير 2020.

45. فؤاد كيمن، توجهات تركيا وإيران في الشرق الأوسط: سياسات ومصالح، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، أبوظبي، 2013.

46. مصطفى عبد العزيز مرسي (دكتور)، الأمن المائي والغذائي في الخليج العربي: التحديات والإمكانات والحلول، مركز الإمارات للدراسات والبحوث والاستراتيجية، أبو ظبي، 2012.

47. منال فهمي البطران، البراجماتية التركية والثورات العربية، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، 2018. https://www.almarjie-paris.com/2596

48. ميرال حسين عبد الغني (دكتور)، ماذا تريد إسرائيل من مرتفعات الجولان؟؛ القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 2018.

49. هيلاري كلينتون، مذكرات هيلاري كلينتون: خيارات صعبة، ترجمة: ميراي يونس، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر؛ 2015.

50. نورهان الشيخ (دكتور)، نظرية السياسة الخارجية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014.

ثالثًا: الدوريات

1. الهياجنة، عدنان. "الصراعات الداخلية في الوطن العربي. رؤية مستقبلية"، الجزيرة نت، شوهد في تاريخ 01-01-2019،

https://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/38fb64e9-bf314-f7f-badd-20771e9f9a25

2. هندرسون، سايمون. "أزمة البحرين: القوات السعودية تتدخل في أزمة الجزيرة." معهد واشنطن، 15 مارس 2011.

3. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/bahrains-crisis-saudi-forces-intervene

4. إبراهيم عرفات، "روسيا والشرق الأوسط"، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد: 170،2007.

5. أحمد جمعة، دوافع الاهتمام والتداخل الإقليمي والدولي في ليبيا.. مصر هدفها الرئيس استعادة أمن ليبيا لحفظ أمنها القومي. حلم الخلافة وإيجاد ساحة بديلة للإرهابيين هدف الأتراك.. وروسيا ترتبط بعلاقات متوازنة مع الأطراف كافة، مركز دراسات اليوم السابع، القاهرة، 2020/01/03.

6. إيف ستيفان لارابي، عاليرظا نادر، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيرًا، واشنطن، مؤسسة رند، 2013.

7. بدر حسن الشافعي (دكتور)، "الولايات المتحدة والثورة المصرية: تحديد الواقع وآفاق المستقبل"، القاهرة، جامعة القاهرة، 2008. htm.7/https://www.sis.gov.eg/Newvr/34

8. جين ليانجشيانج (دكتور)، إن جاناردان (دكتور)، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، مبادرة الحزام والطريق: الفرص والمعوقات أمام منطقة الخليج، يونيو 2018. https://eda.ac.ae/docs/default-source/Publications/eda-insight_belt-and-road_ar.pdf?sfvrsn=2

9. بلال عبدالله، الخلافات الفرنسية-التركية في ليبيا: الديناميات والآفاق، أبوظبي، مركز الإمارات للسياسات، 19 يوليو 2020، https://epc.ae/ar/brief/french-turkish-disagreements-in-libya-dynamics-and-prospects

10. جلال سلمي، رغم الحصار، تتزايد الفرص المتاحة لقطر لتطوير علاقات إقليمية أوسع، معهد واشنطن، 30 أغسطس 2019 https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/despite-blockade-opportunities-are-increasing-for-qatar-to-develop-broader

11. جواد، جازع. "الحركة الحوثية في اليمن: دراسة في الجغرافية السياسية". ديالي، العدد 49 (2009)، ص1-54.

12. ديفيد بولوك، كوفيد-19" والحروب بالوكالة في الشرق الأوسط: هل هي العاصفة قبل الهدوء؟ تحليل سياسي، واشنطن، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أبريل 2020.

13. رامي عزيز (دكتور)، محاولات روسيا المقلقة لتأسيس نفوذها في مصر، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، 24 مايو 2018،

14. https://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/russias-alarming-attempts-to-establish-influence-in-egypt

15. شحاتة محمد ناصر، المنطقة العربية بين المشروعين التركي والإيراني، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 19 أغسطس 2018.

16. صفاء عزب، "تبعات الربيع العربي.. ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار"، الشرق الأوسط، 3 يونيو 2014. https:// aawsat.com/home/article/109511

17. صليحة كبابي، "الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث"، مجلة العلوم الإنسانية، عدد رقم (38)، ديسمبر 2012، ص 233.

18. عادل دشيلة، أهداف أطراف الصراع المحلي والإقليمي في اليمن، رؤية تركية، 09 مايو 2019.

19. عبد الوهاب المسيري، حرب الخليج أثبتت انعدام جدوى دور إسرائيل القتالي في المنطقة، المركز الفلسطيني للإعلام، 26 سبتمبر 2006.

20. عمر الحسن، القوى الإقليمية في الشرق الأوسط: إعادة التشكيل بعد الثورات العربية، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 7 يونيو 2015.

21. https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevision/20152015671125554443O/06/.html

22. رانية محمد طاهر، السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي، تركيا، رؤية تركية، شتاء 2013.

23. سمير عبد الملاك منصور، اتفاقيات حوض النيل في ضوء أحكام القانون الدولي، آفاق إفريقية، المجلد 11، العدد 39، 2013، ص 9.

24. سونر غابتاي ومارك سيفرز، اللعبة الكبرى بين تركيا ومصر في الشرق الأوسط، تحليل سياسات، واشنطن، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، مارس 2015.

25. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/turkey-and-egypts-great-game-in-the-middle-east

26. عبد اللطيف حجازي، هجوم "عفرين": هل لجأت تركيا إلى صفقة روسية للتدخل في سوريا؟ القاهرة، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، 20 يناير 2018.

27. عزت سعد السعد، واشنطن وموسكو، بين الاختلاف والتقارب، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، يناير 2016.

28. علي جلال معوض، الارتباك: تحليل أولي للدور التركي في ظل الثورات العربية، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، عدد: 185، يوليو2011.

29. عماد رزق، "الدور الروسي الدولي والإقليمي: محمش ددّات وأهداف"، سلسة دراسات سياسية، لبنان، مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية. أغسطس 2017.

30. فرزين نديمي، إيران والصين تعززان روابطهما العسكرية، معهد واشنطن، 22 نوفمبر 2016.

31. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/iran-and-china-are-strengthening-their-military-ties

32. كريستيان كوتس أولريكسون، قطر والربيع العربي: الدوافع السياسية والمضاعفات الإقليمية، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، الدوحة، 24 سبتمبر 2014.

33. https://carnegie-mec.org/201424/09//ar-pub-56730

34. "العراق ممر إيران للبحر المتوسط"، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 15 يونيو 2017. https://rawabetcenter.com/archives/47943

35. مصطفى صلاح، التدخلات التركية والإيرانية في المنطقة العربية: توافقات استراتيجية ومسارات مختلفة، المركز العربي للبحوث والدراسات، بتاريخ 15 أبريل 2018. http://www.acrseg.org/40699

36. مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، العاصفة العاتية: الآثار المترتبة على انتشار الفوضى بالشرق الأوسط، البحرين، http://www.akhbar-alkhaleej.com/13647/article/35792.html

37. محمد رمضان أبو شعيشع، ملفات معقدة: مستقبل الصراع الإقليمي في الشرق الأوسط، القاهرة، المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 مارس 2018. http://www.acrseg.org/40684

38. منى مصطفى محمد، الإدماج الصعب: تحديات أزمة اللاجئين السوريين في تركيا، القاهرة، المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، 2016.

39. موشي يعلون، وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، "نظرة من الداخل في استراتيجية الأمن القومي الإسرائيلي"، تحليل السياسات، واشنطن، معهد واشنطن للشرق الأدنى، محاضرة في 19 سبتمبر 2016.

40. https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/an-inside-look-at-israeli-national-security-strategy

41. ميثاق مناحي دشر؛ "النظرية الواقعية: دراسة في الاصول والاتجاهات الفكرية الواقعية المعاصرة - قراءة في الفكر السياسي الأمريكي المعاصر"؛ كربلاء؛ مجلة أهل البيت عليهم السلام؛ العدد رقم (20)؛ 2019. https://abu.edu.iq/ pdf.040857-180609/sites/default/files/research/journals/ahl-al-bayt/issues/20

42. ميرال حسين عبد الغني، ماذا تريد إسرائيل من مرتفعات الجولان؟ المركز العربي للبحوث والدراسات، 12 نوفمبر 2018، http://www.acrseg.org/41020

43. نزار الحيالي وعبد الحميد الموسوي، العلاقات الروسية الأمريكية من الشراكة الاستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية 2001-2008، بغداد، مجلة قضايا سياسية، جامعة الرافدين، العدد 16، (أكتوبر 2009).

44. نورهان الشيخ، السياسة الروسية تجاه الشرق الأوسط، القاهرة مجلة السياسة الدولية، العدد. 203، يناير 2016.

45. واقع الأمن العربي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/9/19.

رابعًا: الرسائل العلمية:

1. أمجد رمضان فحلة، العوائق التي تواجه جامعة الدول العربية وطرق تجاوزها، (الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الحاج أخضر، كلية الحقوق، 2015).

2. أيهم عماد، أثر العوامل الاقتصادية على السياسة الخارجية الإسرائيلية، (دمشق: رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2010).

3. إسماعيل صبري مقلد (دكتور)، العلاقات السياسية والدولية – الأصول والنظريات، القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 1991.

4. تيسير علي الحساينة، مرتكزات الأمن القومي العربي مقابل مرتكزات الأمن القومي الإسرائيلي؛ غزة: رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر فرع غزة، 2010.

5. حليمة بوزناد، دلال أحسن، تأثير الأقليات على الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: أكراد سوريا نموذجًا، رسالة ماجيستير، جامعة العربي التبسي بالجزائر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تبسة، 2016.

6. حسن يوسف محمد عبد الرحيم، أثر العلاقات السياسية بين قطر وإيران على أمن الخليج دراسة الفترة من 1995-2010، (القاهرة: رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2013).

7. خالد أحمد محمد، أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على العلاقات الإيرانية، القاهرة: رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2006.

8. دلال محمود، الاستمرارية والتغير في السياسة الدفاعية الإسرائيلية دراسة مقارنة لما بعد حرب أكتوبر 1973 ويونيو 2006، القاهرة، رسالة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2009.

خامسًا: الصحف والمواقع الإلكترونية الإخبارية:

1. الحرة.
2. العربية.
3. الجزيرة.
4. العين الإخبارية.
5. الاتحاد.
6. إسلام أون لاين.
7. إكسبير 24.
8. المشاهد.
9. الإمارات اليوم.
10. المصري اليوم.
11. المعرفة.
12. البيان الإماراتية.

13. الخليج.

14. الشعب الصينية.

15. الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية.

16. الوطن المصرية.

17. بي بي سي نيوز.

18. بوابة أخبار اليوم.

19. بوابة الفجر.

20. ترك برس.

21. جريدة الوفد.

22. جريدة الشرق الأوسط.

23. جريدة الأهرام.

24. درع الوطن الإماراتية.

25. دويتش فيلا.

26. روسيا اليوم.

27. رأي اليوم.

28. رويترز.

29. رأي اليوم

30. رؤية تركية.

31. سكاي نيوز.

32. سبوتنيك.

33. سي إن إن.

34. شينخوا الصينية.

35. فرانس 24.

36. مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية - لندن.

37. ميدل أيست أونلاين.

38. وكالة الأناضول التركية.

39. وكالة أنباء.

40. يورونيوز.

سادسًا: المقابلات:

1. مقابلة للباحث عبر الإنترنت مع د. أمير ندا، محلل سياسي بمنظمة الأمم المتحدة، 31 مايو 2020.

2. مقابلة للباحث عبر الإنترنت مع العقيد الركن/ سالم المبروك، المتقاعد من الجيش الليبي، باحث مشارك بجامعة سرت، 30 مايو 2020.

3. مقابلة للباحث مع بروفيسور ساتوشي إيكيوتش، أستاذ الأمن العالمي بجامعة طوكيو، ومستشار مجلس الوزراء الياباني لشؤون الشرق الأوسط، عبر الإنترنت يوم 30 مايو 2020، وبجامعة طوكيو يوم 05 أبريل 2019، وبفندق تريومف القاهرة، 27 أكتوبر 2018.

4. مقابلة للباحث مع د. أماني كوباياشي، باحث مشارك متخصص في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بمعهد اقتصاديات الطاقة التابع لوزارة الاقتصاد والصناعة والتجارة، ومجموعة خبراء يابانيين، يوم 20 فبراير 2020 بمقر المعهد بطوكيو، وذلك على هامش مشاركة الباحث في المشروع البحثي الذي يديره معهد اقتصاديات الطاقة وجامعة أكيتا اليابانية بعنوان "تغيير البيئة الأمنية في الشرق الأوسط وإمكانية التعاون الأمريكي الياباني"، وقد تم إجراؤه خلال شهري فبراير ومارس عام 2020.

5. مقابلة الباحث مع عقيد/ إيريك ميتشيل – والذي يشغل عدة مناصب لدى مجلس التعاون الخليجي وهي (ملحق الدفاع البلجيكي، وضابط اتصال الناتو، وضابط اتصال الاتحاد الأوروبي)، أبو ظبي. أيام 21 مارس 2020، و15 يوليو 2019، و15 مايو 2019.

6. مقابلة الباحث مع مسؤول صيني (والذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه ومنصبه)، أبو ظبي، 12 فبراير 2020.

7. مقابلة الباحث مع الأستاذ الدكتور/ سامح سعد علي، خبير (الأمن الصحي العالمي) ورئيس وحدة أبحاث بيولوجيا الأورام بـ(مستشفى سرطان الأطفال 57357)، مقر المستشفى بالقاهرة، 3 فبراير 2020.

8. مقابلة للباحث مع مسؤول صيني (والذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه ومنصبه)، أبو ظبي، 5 يناير 2020.

9. مقابلة للباحث مع عدد من الخبراء الصينيين، أثناء مشاركته في مؤتمر "أمن الشرق الأوسط" ببكين، 27 نوفمبر 2019.

10. مقابلة للباحث مع عقيد/ جيفري بريوستر، رئيس مجموعة التحليل الاستراتيجي وأعضاء فريقه بإدارة التخطيط الاستراتيجي بالقيادة المركزية الأمريكية، مقر بالقيادة المركزية الأمريكية بولاية فلوريدا، 16 أكتوبر 2019.

11. مقابلة الباحث مع عقيد/ جانيز أوربانك، رئيس الفرقة العسكرية التابع لهيئة القيادة العسكرية بالاتحاد الأوروبي، وذلك بمقر الاتحاد الأوروبي ببروكسل عقب قيام الباحث بإلقاء محاضرتين أمام أعضاء هيئة قيادة المكتب العسكري للاتحاد الأوروبي، وأمام دراسي دورة القادة والأركان بالأكاديمية العسكرية الملكية العليا ببروكسل حول التطورات السياسية والأمنية في الشرق الأوسط، 17 سبتمبر2019.

12. مقابلة الباحث مع السفير خالد البقلي، سفير مصر في بلجيكا ولكسمبورج والاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، بروكسل، 16 سبتمبر 2019.

13. مقابلة الباحث مع مستشار رشدي هلال، دبلوماسي سابق ضمن المكتب القائم بأعمال السفارة المصرية بطهران، القاهرة، 02 يوليو 2019.

14. مقابلة الباحث مع د. يو كويزومي المتخصص في الشأن الروسي ومجموعة باحثين وخبراء يابانيين بمركز أبحاث العلوم والتكنولوجيا المتقدمة في جامعة طوكيو، أثناء المشاركة في ندوة بعنوان "مستقبل الصراعات في الشرق الأوسط"، جامعة طوكيو، 05 أبريل 2019

15. مقابلة الباحث مع د. بيبتي نيشيدا رئيس محور الشرق الأوسط ومجموعة من الباحثين والخبراء خلال ندوة بعنوان "أزمة اليمن وأربع سنوات من الحرب"، "مؤسسة ساساكاوا للسلام" بطوكيو، 04 أبريل 2019.

16. مقابلة الباحث مع مسؤول صيني (والذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه ومنصبه)، شنغهاي، 17 أبريل 2019.

17. مقابلة للباحث مع دبلوماسي روسي (والذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه ومنصبه)، مؤتمر أمن الشرق الأوسط المنعقد ببكين، 23 نوفمبر 2019.

18. مقابلة للباحث مع دبلوماسي أمريكي بأحد الدول العربية، (والذي طلب عدم الإشارة إلى اسمه ومنصبه)، 06 يونيو 2018.

19. مقابلة الباحث مع د. بروك أ. سميث-ويندسور نائب رئيس فرع البحوث بكلية دفاع الناتو وباحث أول (زميل) بمؤسسة رند في أوروبا (سابقًا)، روما، 24 أبريل 2018.

REFERENCES

I. Documents:

1. Acq Notes, US National Security Strategy 2013. AcqNotes, US National Security Strategy 2013. http://www.acqnotes.com/Attachments/2013%20National%20Security%20Strategy.pdf

2. ASEAN- Japan, A New Foreign Policy Strategy: "Free and Open Indo-Pacific Strategy", 2017.

3. Belfer Center, Israel Defense Forces Strategy Document, 2019. https://www.belfercenter.org/israel-defense-forces-strategy-document

4. Government of Japan, Ministry of Foreign Affairs, International Cooperation Bureau, "Free and Open Indo Pacific Strategy", April 2017. https://www.mofa.go.jp/files/000259285.pdf

5. Geopolitical Intelligence Service (GIS), "Oman's new ruler pledges to fulfil his predecessor's legacy", 21/02/2020.

6. Islamic Republic of Iran, Ministry of Cooperative Labour and Social Welfare, Iran Vision 2025, https://www.mcls.gov.ir/en/irv

7. Iran Data Portal, 20 Year National Vision, The 20-Year National Vision of the Islamic Republic of Iran for the dawn of the Solar Calendar Year 1404 [2025 C.E.].

8. Jennifer Bouey, From SARS to 2019 -Coronavirus (nCoV): U.S.-China Collaborations on Pandemic Response, CT-523, Testimony presented before the House Foreign Affairs Subcommittee on Asia, the Pacific, and Non-proliferation on February 5, 2020. RAND Corporation, Santa Monica, Calif, 2020.

9. Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, Concept of the Foreign Policy of the Russian Federation, 2013.

10. Office of the Director of National Intelligence, "Iran: Nuclear Intentions and Capabilities," National Intelligence Estimate, Washington, D.C. November 2007.

11. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) and the Food and Agriculture Organization (FAO) of the United Nations

2018-2027, The Middle East & North Africa: Prospects And Challenges, Impact of climate change on production conditions varies within the region, p. 75-76, https://www.oecd-ilibrary.org/docserver/agr_outlook-2018-5-en.pdf?expires=1588846012&id=id&accname=guest&checksum=2E5C0D7B754FC032F771D325D88B8131

12. PRC, Ministry of Foreign Affairs, China's Policies on Asia-Pacific Security Cooperation, 11/01/2017.https://www.fmprc.gov.cn/mfa_eng/zxxx_662805/t1429771.shtml

13. Russian President Vladimir Putin publicly acknowledged Russia's economic dependency on energy, The Kremlin, Direct Line with Vladimir Putin, Moscow, 15/06/2017.

14. Russian Federation Foreign Ministry, Russian National Security Strategy, December 2015 – Full-text Translation, 31/12/2015. http://www.ieee.es/Galerias/fichero/OtrasPublicaciones/Internacional/2016/Russian-National-Security-Strategy-31Dec2015.pdf

15. Russia, Kremlin, press statements following Russian-Chinese talks, 05/06/2019.

16. PRC, Belt and Road News, "Chinese expansion in Central Asia No threat to Moscow: Russian Ambassador", 21/04/2019.

17. The European Union Internal Action, Permanent Structured Cooperation (PESCO) – factsheet, 12/11/2019.

18. The Embassy of the Russian Federation to UK, The Military Doctrine of the Russian Federation, June 29, 2015.

19. The Official Portal of the UAE Government, Food security in the UAE, Food security.

20. The State Council Information Office of the People's Republic of China, China's Military Strategy 2015 (Full Text), May 2015.

21. The White House archive National Security Strategy, May 2010. The White House archive National Security Strategy, May 2010, https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf

22. The White House archive National Security Strategy, February 2015.

https://obamawhitehouse.archives.gov/sites/default/files/docs/2015_national_security_strategy_2.pdf

23. The White House National Security Strategy, Introduction, A competitive World, December 2017.

24. The White House National Security Strategy, December 2017. https://www.whitehouse.gov/wp-content/uploads/2017/12/NSS-Final-12-18-2017-0905.pdf

25. The UN Conference on Trade & Development, the Cost of the Trade War, 20/06/2018.

26. Vladimir Putin, speech delivered to the 70th Session of the United Nations General Assembly, New York, N.Y, September 28, 2015. As of 18/07/2017.

27. UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Relief Web, "Access to Basic Needs In Yemen: Scenarios" Possible developments affecting Yemeni's access to basic needs and services in 2020, Oct 2019.

28. United Nations, "Action Group for Syria Final Communique," June 30, 2012; United Nations, "Security Council Unanimously Adopts Resolution 2254 (2015), Endorsing Road Map for Peace Process in Syria, Setting Timetable for Talks," 18/12/2015.

29. United Nations, "27 November 2017, Security Council Briefing on the Situation in Syria, Special Envoy Staffa de Mistura," 27/11/ 2017.

30. US CIA, the World Fact Book, East Asia/ Southeast Asia, Thailand, Introduction. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/th.html?fbclid=IwAR1FgA9ptjeJPXd3M7MtxLnsVUJxGvRJ0-4gUEoiR0N-xG9QXCzE0aJCzBg

31. US CIA, the World Fact Book, Africa, Egypt, Introduction. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/eg.html?fbclid=IwAR3iDp_7TslGWUpvUZAkjKpUAj53B4MctvgvnkP2s5HJ6dZnjwdxODJTJVU

32. U.S. Department of State, Bureau of Counterterrorism, Executive Order 13224, Terrorist Designations Under Amended Executive Order To Modernize Sanctions To Combat Terrorism, 10/09/2019. https://www.state.gov/executive-order-13224/

33. US Department of State, Global Public Affairs, US NSS 2017, https://translations.state.gov/2017/12/18/president-donald-j-trump-announces-a-national-security-strategy-to-advance-americas-interests/

34. US Department of State, National Security Strategy Archive, 2020.

35. US Government Information, THE GREATER MIDDLE EAST INITIATIVE (GMI): SEA ISLAND AND BEYOND, 02/06/2004, https://www.govinfo.gov/content/pkg/CHRG-108shrg96429/pdf/CHRG-108shrg96429.pdf

36. Xinhua, Full text of Xi Jinping's report at 19th CPC National Congress "Secure a Decisive Victory in Building a Moderately Prosperous Society in All Respects and Strive for the Great Success of Socialism with Chinese Characteristics for a New Era", Delivered at the 19th National Congress of the Communist Party of China, Xi Jinping, 18/10/2017.

37. Xinhua, 9th CBC National Congress, Full text of resolution on amendment to CPC Constitution, 24/10/2017. http://www.xinhuanet.com/english/download/Xi_Jinping's_report_at_19th_CPC_National_Congress.pdf

38. Asia Policy, Volume 14 Number 13, July 2019.

II. Books:

1. ARIAN, Asher. Israeli Public Opinion on National Security 2002 Report, (Institute for National Security Studies, 2002).

2. ASDA'A Burson-Marstellar, A Decade of Hopes & Fears: Arab Youth Survey 2018.

3. BARARI, Hassan (Ph.D), The Future of Regional Security in the Middle East: Expert Perspectives on Coming Developments, Clash of Interests: Political Contestation and State Reponses after the Arab Spring. FOI, 2017.

4. BENJAMIN, Medea. Inside Iran: The Real History and Politics of the Islamic Republic of Iran, (New York; London: OR Books, 2018).

5. Bonyad Mostazafan Foundation, the voice of Iranian people.

6. BOLT, Paul J. and K. GRAY, Adam. "China's national Security Strategy", U.S. Air Force Academy, Institute for National Security Studies, (USA, 2007).

7. BRECHER, Michael. The foreign policy system of Israel, (London: University press, 1972).

8. BROM, Shlomo and GUZANSKY, Yoel. Report Institute for National Security Studies, 2014.

9. BROWN, Harold (1983) Thinking about national security: defense and foreign policy in a dangerous world. As quoted in Watson, Cynthia Ann (2008). U.S. national security: a reference handbook. Contemporary world issues (2 (revised) ed.). ABC-CLIO. pp. 281. ISBN 978-1-59884-041-4.

10. BUZAN, Barry Gordon, People, States and Fear 1983.

11. Center for American Progress, Trump's National Security and Foreign Policy Failures: Year One, 2018.

12. CONDUESCU, Tiberiu. Geopolitics and foreign policy the case of Israel, (M.A. thesis, Central European University, 2009).

13. Center for Arab Unity Studies, Armament, Disarmament and International Security, (Beirut: Center for Arab Unity Studies), 2014.

14. DAHER, Joseph. Syria after the Uprisings: The Political Economy of State Resilience, (London: Pluto Press, 2019).

15. DE MAIO, Giovanna. ORDER FROM CHAOS, The Palermo conference on Libya: A diplomatic test for Italy's new government, Brookings, 19/11/2018.

16. DEMARAIS, Agathe. "Russia in the Middle East: Trust No One, but Sign Business Deals," 2018.

17. GIDDENS, Anthlny. "Nation States and Violence" in Walter W. Powel and Richard Robbins (eds), Conflict and Consensus, 1984.

18. HAAS, Ernst B. (ed.,), Nationalism, Liberalism, and Progress: The Dismal Fate of New Nations, (Ithaca; London: Cornell University Press, 2000).

19. HEYDEMANN, Steven and LEENDERS, Reinoud. Middle East Authoritarianisms: Governance, Contestation, and Regime Resilience in Syria and Iran, (Stanford, California: Stanford University Press, 2013.

20. HORNSCHILD, Sebastian. China in the Middle East: not just about oil, European Union Institute for Security Studies (EUISS), 2016.

21. HOULDEN, Gordon and ZAAMOUT, Noureddin M. A New Great Power Engages with the Middle East: China's Middle East Balancing Approach,China Institute, University of Alberta, 2019.

22. HOUSER, Trevor. HSIANG, Solomon. KOPP, Robert (eds.), Economic Risks of Climate Change: An American Prospectus, (New York: Columbia University Press, 2015).

23. HUI, Liu and XIAOCHUN, Zhao. 国家安全蓝皮书：中国国家安全研究报告 (2014 ）电子书下载 PDF 下载 The Blue Book for National Security: Research Report of China's National Security (2014). https://topbester.com/ebook/view/45277.html?fbclid=IwAR0cHEk7Uns0AsAKVu38Xye3RQJQvQt0azFmpVMkF5zDqSXzPEzU16zzYGM

24. INGH, Michael. Charles Cleveland (eds.), SYRIA STUDY GROUP Report, (New York: US Institute of Peace 2019).

25. Institute for Strategic Studies, International Strategic Relations and China's National Security, National Defense University of People's Liberation Army China, 2015.

26. JACOBY, Tami Amanda and BRENT, Sasley E. Redefining Security in the Middle East, (NEW YORK: Manchester University Press, 2002.

27. Jewish Virtual Library, Moshe "Bogie" Ya'alon, (1950 -).

28. JENNINGS, Peter. ed. Beyond Baghdad: ASPI's Strategic Assessment 2004 Report (Australia: Australian Strategic Policy Institute, 2004).

29. KIM, Kyong-dong. Alternative Discourses on Modernization and Development: East Asian, definition of National Power, 08/05/2017.

30. LE CUYER, Jack A. A National Security Staff For The 21st Century Report, (Strategic Studies Institute, US Army War College, 2012).

31. LEFFLER, Melvyn P.(ed.), Safeguarding Democratic Capitalism: U.S. Foreign Policy and National Security, 1920-2015, (Princeton; Oxford: Princeton University Press, 2017).

32. LARRABEE, F. Stephen and NADER, Alireza "Turkish-Iranian Relations in a Changing Middle East": RAND Corporation, https://www.rand.org/pubs/research_reports/RR258.html

33. LACKNER, Helen and MARTIN, Daniel Varisc., Yemen and the Gulf States: The Making of a Crisis, Berlin: Germany: Gerlach Press, 2018.

34. NARANG, Vipin (ed.), Israel: Nuclear Strategy in the Modern Era: Regional Powers and International Conflict, (Princeton University Press, 2014).

35. MCNAMARA, The Essence of Security (New York: Harper Press, 1966).

36. KAMRAVA, Mehran. "The Foreign Policy of Qatar", in: Raymond Hinnebusch and Anoushiravan Ehteshami (eds.,), The Foreign Policies of Middle East States…..op.cit.,.pp.159-161, https://www.rienner.com/uploads/53924248e6ec6.pdf

37. MOHAMMED, Abdul-Khaliq Shamil. (Assistant Professor, PhD), "The Russian - American Competition in the Middle East after 2011: Future Scenes", Tikrit University | College of A,rts, 13/10/2019.

38. MEZRAN, Karim and VARVELLI Arturo. (eds.), The MENA Region: A Great Power Competition, ISPI and Atlantic Council, 2019.

39. Middle East Institute, Middle East preview2020: Uncertainty, turbulence, and escalation with Iran, 2020.

40. MEZRAN, Karim and MILLER, Elissa. Report. Atlantic Council, 2017.

41. NICHOLAS, Burns and JONATHON, Price. (eds.), America's National Security Architecture: Rebuilding the Foundation, 2016.

42. OTTAWAY, Marina. "Egypt's struggle for power," Council on Foreign Relations, 2012.

43. RASMUSSEN, Katrine Barnekow. Report of Danish Institute for International Studies, 2009.

44. RAIK, Kristi AALTOLA, Mika. KALLIO, Jyrki and PYNNÖNIEMI, Katri. Report: The National Security Strategy of China, Finish Institute of International Affairs (FIIA), 2018, https://www.fiia.fi/wp-content/uploads/2018/06/fiia_report56_web_security-strategies.pdf

45. RABINOVICH, Itamar (ed.), The Brink of Peace: The Israeli-Syrian Negotiations, (Princeton: New Jersey; Chichester, West Sussex: Princeton University Press, 1998).

46. RATNER, Michael. Natural Gas Discoveries in the Eastern Mediterranean, Congressional Research Service, 2016.

47. Reut Institute Report, Reut Institute, 2007.

48. ROBERT, Jervis. FRANCIS Gavin J. JOSHUA, Rovner. DIANE Labrosse N and GEORGE, Fujii (eds.). Chaos in the Liberal Order: The Trump Presidency and International Politics in the Twenty-First Century, New York; Chichester, West Sussex: Columbia University Press, 2018.

49. ROMM, Joseph J. (1993). Defining national security: the nonmilitary aspects. Pew Project on America's Task in a Changed World (Pew Project Series). Council on Foreign Relations. p. 122. ISBN 978-0-87609-135-7.

50. SALEM, Paul. Five Scenarios for the US-Iran conflict, Middle East Institute, 14/06/2019.

51. SCOBELL, Andrew and NADER, Alireza. "China in the Middle East: The Wary Dragon," RAND Corporation, 2016.

52. S EUGENE, Skolnikoff (ed.), The Elusive Transformation: Science, Technology, and the Evolution of International Politics (Princeton, New Jersey; Chichester, West Sussex: Princeton University Press, 1993).

53. SHEIRA, Omar. Report Global Political Trends Center (GPoT), 2014.

54. SLADDEN, James, Becca WASSER and GRAND-CLEMENT, Sarah, Russian Strategy in the Middle East, (Santa Monica, Calif.: RAND Corporation, RC, 2017).

55. SULEIMAN, Camelia (ed.,), The Politics of Arabic in Israel: A Sociolinguistic Analysis, (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2017).

56. Tel Aviv University, Institute for National Security Studies (INSS).

57. TRAGER Frank and KRONENBERG Philip (eds.), National Security and American Society (Kansas: Kansas University Press, 1973).

58. TRENIN, Dmitri. Russia In The Middle East: Moscow's Objectives, Priorities, Policy Drivers, (New York: Carnegie Endowment For International Peace: The Global Think-tank, 2016.

59. WASSER, Becca. The Limits of The Russian Strategy in The Middle East", RAND, 2019.

60. WHITE, Ben (ed.) Cracks in the Wall: Beyond Apartheid in Palestine/Israel, (London: Pluto Press, 2018).

61. Wilson center, Coping with the Russian Challenge in the Middle East: US-Israeli Perspectives and Opportunities for Cooperation, 2017.

62. WOLFERS Arnold, Discord and collaboration, Essays on International Politics, 1962.

63. YORSHEVKAYA, Anna. Russia in the Middle East: Motives, Implications and Hopes, (Idrak Center for Studies and Consultations, 2016).

64. ZENBERGER, George Sehwar. Power Politics: A Study of World of Society (London:Stevens & Sons Limited, 1964).

65. ZHU, Zhiqun. China's new Diplomacy: Rationale, Strategies and Significance (Ashgate and Routledge Publishing, USA, 2013).

III. Periodicals:

1. A Community of Shared Future': One Short Phrase for UN, One Big Victory for China? The Diplomat, 2017.

2. ALRIFAI, Oula A., What Is Iran Up To in Deir al-Zour?, Washington institute, POLICYWATCH 3198, oct. 2019

3. ALLISON Graham, Why ISIS Fears Israel, The National Interest, 2016.

4. GOLDBERG, Jeffery. The Atlantic, The Obama Doctrine, , The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world, April 2016, https://www.theatlantic.com/magazine/archive/2016/04/the-obama-doctrine/471525/

5. Al OTAIBA, Yousef. "The Asia Pivot Needs a Firm Footing in the Middle East," Foreign Policy, 2014.

6. ALRIFAI, Oula A.," What Is Iran Up To in Deir al-Zour?", Washington institute, POLICYWATCH 3198, 2019.

7. AKHIYADOV, Mokhmad. Russia's Strategy in Libya, Insamer, 08/07/2020.

8. ANDERSON, John M. "Iran and Syria: Loomings " The Antioch Review, 67, no. 1 (2009).

9. ASHFORD Emma. Unbalanced: Rethinking America's Commitment to the Middle East, Strategic Studies Quarterly, 2018.

10. ARON, Leon. The Putin Doctrine: Russia's Quest to Rebuild the Soviet State, foreign Affairs, 2013.

11. BUZAN, Barry. WÆVER, Ole and de WILDE, Jaap. Security: A New Framework for Analysis (Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1998), p. 32.

12. BANUAZIZI, Ali. "Iran's Revolution Reappraised.", Third World Quarterly 10, no. 2, 1988.

13. BARTLES, Charles K. "Getting Gerasimov Right," Military Review, January-February 2016.

14. BARWIG Andrew. "The 'New Palace Guards': elections and elite in Morocco and Jordan," Middle East Journal 66.3 (2012).

15. BETHANY, Allen-Ebrahimian. "Syrian Reconstruction Spells Juicy Contracts for Russian, Iranian Firms," Foreign Policy, 2017.

16. Britannica, Nationalism, 2014, https://www.britannica.com/topic/nationalism

17. CAGAPTAY, Soner with YUKSEL, Deniz and HERNANDEZ, Matthew. Why Turkey Is Raising the Stakes in the East Mediterranean, Washington institute, POLICYWATCH 3210, 2019. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/why-turkey-is-raising-the-stakes-in-the-east-mediterranean

18. CAUSE Gregory F., III. Kings for All Seasons: How the Middle East's Monarchies Survive the Arab Spring. Brookings Doha Center Analysis Paper 08/09/2013.

19. CAVATORTA, Francesco. "Divided they stand, divided they fail: opposition politics in Morocco." Democratization 16.1 (2009).

20. CDR (Ret.) PINKO, Eyal (PhD), International Institute for Migration and Security Research, 31/03/2020, https://iimsr.eu/2020/03/31/turkeys-maritime-strategy-ambitions-the-blue-homeland-doctrine-mavi-vatan/?fbclid=IwAR37MU_GCOzAw0FRhYetSgQc9bxFhHlRgzUNt42kxoqeH13I4V_wZUdapHI

21. China Mil, Full text: "China's Policies on Asia-Pacific Security Cooperation", 11 January 2017, http://eng.chinamil.com.cn/view/2017-01/11/content_7448077.htm

22. Col. (Res.) Gur Layish, “עיקרי תפיסת הביטחון של המטה לביטחון לאומי - לשגרה ולחירום (Main Points of the National Security Council's Security Concept – For Routine and Emergency),” Eshtonot, July 2015, http://maarachot.idf.il/PDF/FILES/9/113729.pdf

23. Dictionary.com, definition of Influence, https://www.dictionary.com/browse/influence

24. MAIER, Charles S. Peace and security for the 1990s. Unpublished paper for the MacArthur Fellowship Program, Social Science Research Council, 12 Jun 1990. As quoted in Room 1993, p.5.

25. CHAZIZA Mordechai. “China's Economic Diplomacy Approach in the Middle East Conflicts,” China Report, vol. 55, No. 1 (2019).

26. CHELOTTI, Nicolas and JOHANSSON-NOGUÈS, Elisabeth. “Stable unpredictability? An assessment of the Italian-Libyan relations”, Loughborough University Institutional Repository, 2014, https://dspace.lboro.ac.uk/dspace-jspui/bitstream/2134/25404/3/25404.pdf

27. China and The Challenges In Greater Middle East, Conference report: Organized by Danish Institute for International Studies and University of Copenhagen (DIIS), 10/11/2015, pp.15-18.

28. KATZMAN, Kenneth. Congressional Research Service (CRS), Iran's Foreign Policy 27/06/2016. https://www.hsdl.org/?view&did=793975

29. CONNOR, Phillip. Most displaced Syrians are in the Middle East, and about a million are in Europe, Peo Research Center, 29 January 2018, https://www.pewresearch.org/fact-tank/2018/01/29/where-displaced-syrians-have-resettled/

30. CRS Report, The 2015 National Security Strategy: Authorities, Changes, Issues for Congress, 2015, https://www.everycrsreport.com/reports/R44023.html

31. DAVUTOĞLU, Ahmet. “Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political Structuring”,

32. DEDE, Alper Y. “The Arab Uprisings: Debating the “Turkish Model”.” Insight Turkey 13, no. 2 (2011), https://www.insightturkey.com/commentaries/the-arab-uprisings-debating-the-turkish-model

33. DEKEL Udi and EINAV, Omer. The Institute for National Security Study, Tel Aviv University, Revising the National Security Concept: The Need for a Strategy of Multidisciplinary Impact, 16/08/2015, https://www.inss.org.il/publication/revising-the-national-security-concept-the-need-for-a-strategy-of-multidisciplinary-impact/

34. DRAKOULARAKOS, Stavros I. Energy Interests and US Policy, Middle East Bulletin, 2018- vol. 34.

35. Dr. Noha Bakr PhD, Russian Political Science Association, ROSSPEN Publisher Moscow 2013, **Security Challenges in the Middle East,** January 2013, https://www.researchgate.net/publication/291148364_Security_Challenges_in_the_Middle_East

36. DORRAJ, Manochehr and ENGLISH, James. "The Dragon Nests: China's Energy Engagement of the Middle East," China Report, Vol.49, No. 1, (2013).

37. Ekaterina Stepanova, "Russia in the Middle East: Back to a 'Grand Strategy'—or Enforcing Multilateralism?" Politique Étrangère, No. 2, Summer 2016, pp. 23–35. As of July 18, 2017: http://www.cairn-int.info/article.php?ID_ARTICLE=E_PE_162_0023#anchor_abstract

38. ELAZAR, Dr. Gideon. China in the Red Sea: The Djibouti Naval Base and the Return of Admiral Zheng He, BESA Center Perspectives, Paper No. 565, 2017.

39. ESFANDIARY, Dina. Elham FAKHRO, and Becca WASSER. "Obstacles for the Gulf States." Arms Control Today 41, no. 7 (2011).

40. EISENKOT, Gadi and SIBONI, Gabi. "The Campaign Between Wars: How Israel Rethought Its Strategy to Counter Iran's Malign Regional Influence", Washington institute, POLICYWATCH 3174, October 2019 .p.7, https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-campaign-between-wars-how-israel-rethought-its-strategy-to-counter-iran 22/11/2019.

41. EISENKOT, Gadi. Thirteen Years Since the Hezbollah-Israel War, Washington institute, POLICYWATCH 3150, July 2019. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/thirteen-years-since-the-hezbollah-israel-war

42. European Forum for Democracy and Solidarity, "Obstacles for elections in Libya", European Forum, 28 January 2018 – https://www.europeanforum.net/headlines/obstacles-for-elections-in-libya

43. FERRARI, Aldo. (ed.), Putin's Russia: Really Back? (Milan: Italian Institute for International Political Studies, 2016).

44. Foreign affairs experts' responses to the question, "Are U.S. and Chinese National Interests Incompatible?" Foreign Affairs, 2018.

45. FORDHAM, Benjamin O. "Economic Interests and Congressional Voting on Security Issues." The Journal of Conflict Resolution 52, no. 5 (2008).

46. FORSTER, Robert. "The Southern Transitional Council: Implications for Yemen's Peace Process", Middle East Policy, 2017. https://www.researchgate.net/publication/319600171_The_Southern_Transitional_Council_Implications_for_Yemen%27s_Peace_Process

47. FEUER, Sarah J. BRUN, Itai. LINDENSTRAUSS, Gallia. ERAN, Oded. SCHWEITZER, Yoram. OFIR Winter, GUZANSKY, Yoel. DANIEL, Remi. "The Regional System: Struggling for the Shape of the Middle East" Tel Aviv University, The Institute for National Security Studies, January 2020. https://www.inss.org.il/publication/the-regional-system-struggling-for-the-shape-of-the-middle-east/

48. GUZANSKY, Yoel. Challenges Confronting Saudi Arabia, The Institute for National Security Studies, 2016. https://www.inss.org.il/publication/challenges-confronting-saudi-arabia/

49. HOWELLS, Natasha. Difficult Times Ahead: The Challenges Facing Saudi Arabia, Future Directions International, 24 July 2014,http://www.futuredirections.org.au/publication/difficult-times-ahead-the-challenges-facing-saudi-arabia/

50. GOLDBERG Jeffery, The Obama Doctrine, The U.S. president talks through his hardest decisions about America's role in the world, The Atlantic, 2016.

51. ALLISON, Graham. Why ISIS Fears Israel, The National Interest, 08/08/2016. https://www.belfercenter.org/publication/why-isis-fears-israel

52. GOLDBERG, Jeffrey. “The modern king in the Arab Spring.” The Atlantic, 2013.

53. GRIZOLD, Anton. “The Concept of National Security In The Contemporary World” International Journal on World Peace, vol. 11, no. 3 (1994).

54. HARRISON, Ross. The Global and Regional Geopolitics of Civil War in the Middle East, Middle East Institute, February 2019. Policy paper 2019-1.

55. HASSANEIN, Haisam. The Second Step in Egypt-Israel Peace Is a Tall One, Washington institute, POLICYWATCH 3096, 2019.

56. HEIRA, Omar. G SPoT Policy Brief, Report. Global Political Trends Center Istanbul Kültür University, September 2014 | GPoT PB № 40, PP. 1-2, https://www.files.ethz.ch/isn/183839/PB40_2014_Sheira.pdf

57. HENDERSON, Simon. Attack on Iranian Tanker Could Be Tensions Flowing to Red Sea, policy-analysis, Washington institute, 2019.

58. HILTERMANN, Joost R. “Israel's Strategy to Break the Uprising.”, Journal of Palestine Studies, 19, no. 2 (1990).

59. HINNEBUSCH, Raymond. “Documenting the Roots and Dynamics of the Syrian Uprising,” Middle East Journal, Vol. 67, No. 3, Summer 2013.

60. IDF Chief of Staff Lt. Gen. Gadi Eizenkot, “אסטרטגיית צה"ל (The IDF's Strategy),” Israel Defense Forces, August 2015.

61. IDF Chief of Staff Lt. Gen. Gadi Eizenkot, “אסטרטגיית צה"ל (The IDF's Strategy),” Israel Defense Forces, August 2015. (https://www. idf.il/media/5679/צהל-אסטרטגיית.pdf); IDF Chief of Staff Lt. Gen. Gadi Eizenkot, “אסטרטגיית צה"ל (The IDF's Strategy),” Israel Defense Forces, April 2018. https://www.idf.il/media/34416/strategy.pdf.

62. INBAR, Efraim. “Regional Implications of the Israeli-Turkish Strategic Partnership,” Middle East Review of International Affairs, Vol. 5, No. 2, 2001.

63. International Crisis group, “Making the best of France's Libya Summit”, Crisis Group, 08/05/2018, https://www.crisisgroup.org/middleeast-north-africa/north-africa/libya/b58-making-best-franceslibya-summit

64. Israeli Prime Minister's Office, “Excerpt from PM Netanyahu's Remarks at the Globes Business Conference,” December 19, 2018. http://www.pmo.gov.il/English/MediaCenter/Events/Pages/event_globes191218.aspx.

65. JOHNSTON, Seth. REITER, Dan. SCHUESSLER, John and LEBOW, Richard Ned. "Are Democracies Aggressive? Is the United States Aggressive? An Exchange." St Antony's International Review,vol. 7, no. 1 (2011).

66. JÜLIDE, Karakoç. "The Impact of the Kurdish Identity on Turkey's Foreign Policy from the 1980s to 2008." Middle Eastern Studies 46, no. 6 (2010).

67. KASTNER, Ariel. "These are the biggest risks facing the Middle East and North Africa", World Economic Forum, 05/04/2019, https://www.weforum.org/agenda/2019/04/these-are-the-biggest-risks-facing-middle-east-and-north-africa/

68. KATZ, Mark N., "Russia and Iran: Common Interests, Ongoing Differences, and Growing Risks," Middle East Centre blog, London School of Economics, 2018.

69. KĀZEMI, Abbās Varij and CHEN Xiangming. China and the Middle East: More Than Oil, Special Focus, The European Financial Review February - March 2014, pp.8-12.

70. KNIGHTS, Michael and MELLO, Alex. "The Saudi-UAE War Effort in Yemen (Part 1): Operation Golden Arrow in Aden" (Policy Watch 2464, Washington, DC, The Washington Institute for Near East Policy, 2015), http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-saudi-uae-war-effort-in-yemen-part-1-operation-golden-arrow-in-aden

71. THOMPSON, Jack. Trump's Middle East Policy, CSS Analyses in Security Policy No. 233, October 2018, pp.9-11, https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/CSSAnalyse233-EN.pdf

72. KOZHANOV, Nikolay. Russian Policy Across the Middle East Motivations and Methods, Research Paper, Russia and Eurasia Programme, The Royal Institute of International Affairs- Chatham House, 2018.

73. KOSEBALABAN, Hasan. "The Crisis in Turkish-Israeli Relations: What is Its Strategic Significance?" Middle East Policy, Vol. 17, No. 3, 2010.

74. KOPRULU, Kemal. "Paradigm Shift in Turkey's Foreign Policy." The Brown Journal of World Affairs 16, no. 1 (2009).

75. LERMAN, Eran. The Libyan Tragedy and Its Meaning: The Wages of Indecision Report, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, 2016.

76. Lexico dictionary, definition of Popularity,https://www.lexico.com/definition/popularity

77. LIGA, Aldo. "Playing with Molecules, the Italian approach to Libya", IFRI, April 2018, https://www.ifri.org/sites/default/files/atoms/files/liga_playing_with_molecules_italian_approach_to_libya_2018.pdf

78. LAPPIN, Yaakov, Israel's Intelligence "Factory", The Begin-Sadat Center for Strategic Studies (BESA), Israel, 16/04/2018, https://besacenter.org/perspectives-papers/israel-intelligence-factory/

79. Maj. BEN HOUR, Nadav. IDF and Michael Eisenstadt, The Great Middle Eastern War of 2019, policy-analysis, Washington institute, 2018. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/the-great-middle-eastern-war-of-2019

80. MAKOVSKY, David. Israel's Calculus for Reconciliation with Turkey, Washington institute, POLICYWATCH 2640, 2019: p p.1-2. 21/11/2019. https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/israels-calculus-for-reconciliation-with-turkey ,p p.1-2. 21/11/2019

81. MIKLAUCIC, Michael and PEARL, Cathleen. "All the Elements of National Power." PRISM 6, No. 1 (2016).

82. Merriam Webster, Security, https://www.merriam-webster.com/dictionary/security

83. MARDASOV, Anton and SEMENOV, Kirill "Russia is Returning to Libya, With or Without Haftar", Riddle, 20/12/2019. https://www.ridl.io/ru/vernutsja-v-liviju-s-haftarom-ili-bez/

84. MONSHIPOURI, Mahmood and ZAMARY, Anthony. "Re-evaluating Iran-Egypt Relations: A Look at the Evolving Geopolitical Context." Insight Turkey 19, no. 2 (2017).

85. NATIL, Ibrahim. "Turkey's Foreign Policy Challenges in the Syrian Crisis." Royal Irish Academy, Irish Studies in International Affairs 27 (2016)

86. NADER, Alireza. "Iran and a Nuclear-Weapon-Free Middle East", Arms Control Today, vol.41, no. 7 (2011).

87. OLIKER Olga and YEFIMOVA Natasha. Carnegie–RAND Workshop on the Future of the Greater Middle East and the Prospects for U.S.–Russian Partnership, Santa Monica, Calif: RAND Corporation, 2004. http://www.rand.org/pubs/occasional_papers/OP118.html

88. OLESKER, Ronnie. "National Identity and Securitization in Israel." Ethnicities, 14, no.3 (2014).

89. PEDDE, Nicola. "The Unknowns of the Libya Stabilisation Conference", Atlantic Council, 07/11/2018, https://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-unknowns-of-the-libya-stabilization-conference

90. HAROLD, Scott and NADER Alireza. China and Iran – Economic, Political and Military Relations, 2012, RAND, 2012, https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/occasional_papers/2012/RAND_OP351.pdf

91. PATTANAIK, Smruti S. Analyzing China's soft power strategy and comparative Indian initiatives, Strategic Analysis, Vol. 42, No. 4 (2018).

92. POUSNEY, Marsha Pripstein. "Multi-party elections in the Arab world: institutional engineering and oppositional strategies." Studies in Comparative International Development 36.4 (2002).

93. PRAJAKTI, Kalra and SIDDHARTH S. Saxena. Shanghai Cooperation Organization and Prospects of Development in The Eurasia Region, ESIWeb, 2019.

94. "Recent Publications." Middle East Journal 63, no. 2 (2016).

95. RAMZY, Baroud. Israel, unabashed role in the Syrian refugee crisis: how harmouk came about, Foreign Policy Journal, 2015. http://www.foreignpolicyjournal.com/

96. REGEN, Joel Spray. "Turkey's Foreign Policy: A Twentieth Century Success Story." Insight Turkey 3, no. 1 (2001).

97. RABINOVICH, Itamar. "Israel, Syria, and Lebanon." International Journal 45, no. 3 (1990).

98. RAND Corporation, Andrew SCOBELL, Alireza NADER, China in the Middle East: The Worry Dragon, China's Interests and Objectives in the Middle East.

99. Ronzitti, Natalino. "The Treaty of Friendship, Partnership, and Cooperation between Italy and Libya: New prospects for cooperation in the Mediterranean?", 01/11/2009, https://www.gla.ac.uk/media/media_126121_en.pdf

100. RUBIN, F. "The Theory and Concept of National Security in the Warsaw Pact Countries." International Affairs (Royal Institute of International Affairs, 58, no. 4 (1982).

101. SINAI, Joshua. Review Essay: Israeli National Security: A New Conceptualization?, Middle East Policy Council, 14/08/2020. https://mepc.org/review-essay-israeli-national-security-new-conceptualization

102. SALMAN, Mohammad and GEERAERTS, Gustaaf. "Strategic Hedging and China's Economic Policy in the Middle East," China Report, Vol. 51, No. 2 (2015).

103. SARKESIAN, Sam C. WILLIAMS, John Allen and CIMBALA, Stephen J. US National Security: Policymakers, Processes & Politics, 2008, P. 4. https://issat.dcaf.ch/download/17624/205980/nat%20sec%20proc%20pol%20policym.pdf

104. SHANNON, Tiezzi. China's National Security Strategy, The Diplomat, 2015.

105. SELA, Avraham. "Civil Society, the Military, and National Security: The Case of Israel's Security Zone in South Lebanon." Israel Studies, 12, no. 1 (2007).

106. SHUMILIN, Alexander and SHUMILINA, Inna. "Russia as a Gravity Pole of the GCC's New Foreign Policy Pragmatism," International Spectator, Vol. 52, No. 2, 2017.

107. SCHENK, C.J. et al, Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean, U.S. Geological Survey, March 12, 2010.

108. SCHENK, C.J. et al., Assessment of Undiscovered Oil and Gas Resources of the Levant Basin Province, Eastern Mediterranean, U.S. Geological Survey, 12/03/2010.

109. Shanghai Daily, Xi Outlines China's National Security Challenges, 18 February 2017, https://archive.shine.cn/nation/Xi-outlines-role-of-national-security/shdaily.shtml

110. SHUMILIN, Alexander and SHUMILINA, Inna. "Russia as a Gravity Pole of the GCC's New Foreign Policy Pragmatism," International Spectator, Vol. 52, No. 2, 2017.

111. Stanford Encyclopedia of Philosophy.

112. SLADDEN et al., Ben CONNABLE and Becca WASSER, "The Limits of Russian Strategy in the Middle East," Middle East Centre blog, London School of Economics, 2018.

113. Stanford Encyclopedia Philosophy, Nationalism, 15/12/2014, https://plato.stanford.edu/entries/nationalism/

114. Stanford Encyclopedia of Philosophy, Game Theory, https://plato.stanford.edu/entries/game-theory/

115. STEPANOVA, Katerina. "Russia in the Middle East: Back to a 'Grand Strategy'—or Enforcing Multilateralism?" Politique Étrangère, No. 2, Summer 2016.

116. STEPANOVA, Ekaterina. Regionalization as the Key Trend of Russia's Policy on Syria and in the Middle East, in: Marlene Laruelle, ed. Russia's Policy in Syria and the Middle East, CAP paper, no. 212, 2019.

117. STEPHEN, Larrabee F., "Turkey's New Geopolitics," Survival, Vol. 52, No. 2, 2010.

118. The State Council Information Office of PRC, China's Military 2015 (Full Text), May 2015,https://jamestown.org/wp-content/uploads/2016/07/China%E2%80%99s-Military-Strategy-2015.pdf

119. TOCCI, Nathalie. ALTUNIŞIK, Meliha Benli. KIRIŞCI, Kemal. "Turkey:: Reluctant Mediterranean Power,"German Marshall Fund of the United States, 2011.

120. UK Government, Home Office, Proscribed Terrorist Organisations,2015.https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/472956/Proscription-update-20151030.pdf

121. WARD, Steven R. "The Continuing Evolution of Iran's Military Doctrine." Middle East Journal 59, no. 4 (2005).

122. WEHREY, Frederic and ALKOUTAMI, Sandy "China's Balancing Act in Libya" Carnegie, 10/05/2020. https://carnegieendowment.org/2020/05/10/china-s-balancing-act-in-libya-pub-81757

123. WASSER, Becca, RAND, The Limits of The Russian Strategy in The Middle East", November 2019, Russian Strategy in the Middle East, P. 3, https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/perspectives/PE300/PE340/RAND_PE340.pdf

124. Will Russian companies make new gains in the Middle East?, Future For Advanced Research & Studies, 26/12/2016, https://futureuae.com/m/Mainpage/Item/2310/will-russian-companies-make-new-gains-in-the-middle-east

125. World Bank, "Russia's Economy: Preserving Stability, Doubling Growth, Halving Poverty—How?", Russia Economic Report, Vol. 40, 2018.

126. YAALON Moshe and Leehe FRIEDMAN, Israel and the Arab States, A Historic Opportunity to Normalize Relations, Foreign Policy, 2018.

127. YALÇIN, Hasan Basri. "The Concept of "Middle Power" and the Recent Turkish Foreign Policy Activism," Afro Eurasian Studies, Vol. 1, Iss. 1 (2012).

128. YILMAZ, Ihsan. "Muslim Democrats in Turkey and Egypt: Participatory Politics as a Catalyst." Insight Turkey 11, no. 2 (2009).

129. Xinhua, 9th CBC National Congress, Full text of resolution on amendment to CPC Constitution, 24 October 2017, http://www.xinhuanet.com/english/2017-10/24/c_136702726.htm

130. ZENKO, Micah. America's Virulent, Extremist Counterterrorism Ideology, Foreign Policy, 2015.

131. ZENKO, Micah. US Military Policy in the Middle East: An Appraisal, US and the Americas Programme, Research Paper, The Royal Institute of International Affairs. 2018.

132. ZHANG, Feng, "The National Bereau of Asian Research, The Xi Jinping Doctrine of China's International Relations", 30/07/2019, https://www.nbr.org/publication/the-xi-jinping-doctrine-of-chinas-international-relations/

133. ZVYAGELSKAYA, Irina, "Russia, the New Protagonist in the Middle East," in Aldo Ferrari, ed., Putin's Russia: Really Back? Milan: Italian Institute for International Political Studies, July 2016, pp. 73–91. As of July 18/07/2017: http://www.ispionline.it/it/EBook/Russia2016/PUTIN%27S.RUSSIA_EBOOK.pdf

IV: Press and News Websites:

1. Africa Portal.
2. Al-Monitor.
3. Arab News.
4. BBC News.
5. Business Leader.
6. Bloomberg.
7. Britannica.
8. CNBC.
9. CCTV.com English.
10. China Mil.
11. CNN.
12. Daily Sabah.
13. Defense News
14. Duvar.English.
15. Economist Intelligence Unit (EIU).
16. Financial Times.
17. Haaretz.
18. Infoplease.
19. Investopedia.
20. Israel Ministry of Foreign Affairs, "Press Room".
21. Moscow Times.
22. Ministry of Foreign Affairs of the Russian Federation, "Press Release".
23. News Week.

24. Politics.

25. Quartz Daily Brief.

26. Radio Free Europe Radio Liberty.

27. Reuters.

28. Radio Free Europe/Radio Liberty, "Putin Signs Law 18 Allowing Expansion of Russian Naval Facility In Syria," 2017.

29. Rosatom, "Rosatom Opens a Regional Office in Dubai," webpage, 11/04/2016.

30. SANDERS, Bernie (Senator). website, "Sanders Response to Trump's Decision on Iran Nuclear Deal".

31. Shanghai Daily.

32. Six Sigma Daily.

33. Strategic Forecasting (STRATFOR).

34. The New York Times.

35. The Guardian.

36. The Interpreter.

37. The European Financial Review.

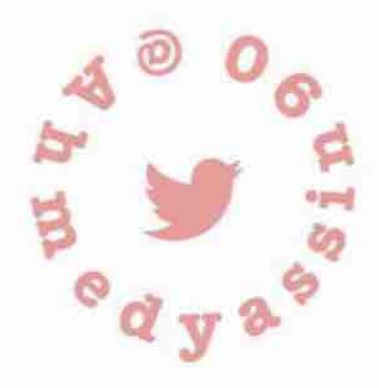
38. UK Government, Foreign & Commonwealth Office.

39. US News.

40. USNI News.

41. Vox.

42. Washington Post.



تصوير
أحمد ياسين
تويتر
@Ahmedyassin90



تحليل للأحداث عقب ثورات الربيع العربي ورؤية مستقبلية

يصدر هذا الكتاب في توقيت شديد الأهمية، فالمنطقة تعيش حالة من الصراع بين القوى الدولية من جانب وبين القوى الإقليمية بالشرق الأوسط من جانب آخر، ليبدو الأمر وكأن منطقتنا العربية تعيش حالة من التفكك والضعف.

يجيب العمل عن العديد من الأسئلة التي تشغل بال كل مهتم بأوضاع المنطقة.. ما القوى العظمى التي ستصوغ النظام العالمي خلال العقد القادم؟ هل الولايات المتحدة تنسحب من الشرق الأوسط أم تزداد تدخلًا، وكيف تحافظ على مصالحها؟ كيف يفكر بوتين، وأين بكين مما يحدث؟ وهل تقدم الصين التفوق على التنافس؟ ما هي الدول -القوى الإقليمية- في الشرق الأوسط؟ وما أسباب جرأة الدور التركي؟ وما هي طبيعة العلاقات والتنافس بين تركيا وإيران، وأين إسرائيل من ذلك؟ وكيف يبدو الموقف الخليجي بين التوتر والتنامي في قوة السعودية والإمارات؟ وماذا تريد قطر وما سر إصرارها على موقفها؟ ولم يغفل محاولة استشراف مستقبل المنطقة من خلال التغيرات المتوقعة في استراتيجيات وسياسيات القوى الفاعلة كافة، كما يفكك بمهارة وموضوعية جميع التشابكات بينها في المنطقة.

إضافة حقيقية للمكتبة العربية في توقيت بالغ الأهمية.

الناشر

المؤلف

محاضر زائر للأمن الدولي بالناتو والاتحاد الأوروبي والقيادة المركزية الأمريكية، وبالجامعات والأكاديميات بدول أوروبا وشرق آسيا والأمريكتين.

زميل أكاديمية ناصر العسكرية العليا، حاصل على درجة الدكتوراة في العلوم السياسية (كلية التجارة جامعة بورسعيد)، وماجستير العلوم العسكرية من مصر وباكستان، ودبلوم العلوم السياسية (كلية العلوم جامعة كرانفيلد بإنجلترا)، وبكالوريوس إدارة الأعمال من كلية التجارة جامعة عين شمس.

عمل رئيسًا لأركان مهمة الأمم المتحدة بنيبال، وشغل مناصب بعدة مهام أخرى تابعة للأمم المتحدة، كما عمل ممثلًا لمصر بالقيادة المركزية الأمريكية.

Cover design by: Alaa Elnewehy




ISBN 978-977-821-176-4